

القاموس العام للإدارة والقضا

لفيليب جلاد

غص إمبر العلم واستخرج لآلها ولا يصدك عنها هول لجبا
فالنفوس انقهرت فازت ببغيتها كالارض ان حرثت جادت بفلتها

اسكندرية

مطبعة

بني لافوداكي

١٩٠٣

القانون التجاري الملاءمة والقضا

تأليف

فيليب بن يوسف جواد

مندوب قلم قضايا نظارة المحاسبة
بمصر

المجلد الخامس

١٨٩٩ — ١٩٠٠

حقوق إعادة الطبع محفوظة



الأحوال الشخصية
للطوائف غير الإسلامية



بيان مفردات القاموس

اولاً كتاب قاموس الادارة والقضا عن المدة من سنة ١٨٩٥ الى سنة ١٩٠٠ مع ايراد اهم الاطر والقرارات الصادرة قبل سنة ١٨٩٥ وبليه فهرست شامل لجميع ما احتوى عليه الكتاب مع بيان النسخ والنسوخ من مواد القوانين والاوامر واللوائح

ثانياً (كتاب التطبيقات القضائية على القوانين المصرية) يتضمن هذا الكتاب مواد لائحة ترتيب المحاكم الاهلية والقانون المدني الاهلي وقانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية مع ذكر امام كل مادة من هذه المواد المادة المضاهية لها من قانون المحاكم المختلطة وبيان الفرق الكائن بين المادتين ان كان هناك فرق وايراد حكم او اكثر من احكام المحاكم الاهلية او المختلطة تحت كل من هذه المواد واما النصوص القانونية الواجب الرجوع فيها الى الشريعة الاسلامية الفراء كالشفعة مثلاً فتبين النصوص الشرعية مع محالها من الكتب الفقهية التي اخذت منها

ثالثاً (كتاب الآثار الرسمية في الحُدُودية المصرية) يتضمن هذا الكتاب
عدا الفراءانات السلطانية كافة المكاتبات الرسمية المتبادلة بين الدولة
العلية ومصر والدول الأوروبية في شأن مصر ابتداء من سنة ١٨٤٠
مأخوذة من مصادرها الرسمية مثل الكتب المعروفة بالكتاب الأزرق
لانجلترا والكتاب الأصفر لفرنسا والكتاب الأخضر لإيطاليا الخ :

رابعاً (كتاب الاحوال الشخصية للطوائف غير الاسلامية) هذا يكون اول كتاب
صدر في نوعه وهو يتضمن بيان احكام الاحوال الشخصية للمسيحيين
والاسرائيليين مأخوذة عن الكتب الطاهرة المقدسة وعن كتب اللاهوتيين
ومجمع الكنائس ثم عن الامتيازات الممنوحة للطوائف المسيحية من المرحوم
السلطان محمد الفاتح ومن خلفه من سلاطين آل عثمان مع بيان احكام
الشريعة الاسلامية الفراء بخصوص الدمين والمستامين ولما كان هناك اختلاف
كلي في بعض احكام هذه الاحوال الشخصية بين طائفة واخرى من الطوائف
المسيحية كما في الطلاق مثلاً فانه جائز عند الطوائف الارثوذكسية ومنوع
عند الطوائف الكاثوليكية فقد خصصنا باباً لكل طائفة تبين فيه الاحكام
الخاصة بها دون سواها من باقي المسيحيين



الأحوال الشخصية

— (الطوائف الغير اسلامية) — :

القسم الاول

احكام عمومية

المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

ليس للمحاكم الاهلية ان تنظر في المنازعات المتعلقة بالدين العمومي او بأساس ربط الاموال للبلدية ولا في المسائل المتعلقة بأصل الاوقاف ولا في مسائل الانكحة وما يتعلق بها من قضايا المهر والنفقة وغيرها ولا في مسائل الحبة والوصية والميراث وغيرها مما يتعلق بالأحوال الشخصية ولا يجوز لها ايضاً ان تؤدول الاحكام التي تصدر فيها من الجهة المختصة بها

كتاب

الاحكام الشرعية الاسلامية في الاحوال الشخصية

(للمرحوم محمد قديري بانا)

﴿ الجزء الاول ﴾

﴿ في الاحكام المختصة بهذه الانسان ﴾

﴿ الكتاب الاول ﴾

﴿ في النكاح (١) ﴾

(١) لا يجوز للمحاكم الاهلية النظر في المنازعات المتعلقة بمسائل الانكحة وغيرها مما يتعلق بالأحوال الشخصية (مادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية) ..

(محكمة الاستئناف ٠ حكم ٦ يورني سنة ١٨٩١ الخرق سنة ٦ صحيفة ١٥٣)

﴿ الباب الاول ﴾

﴿ في مقدمات النكاح ﴾

(المادة ١)

يجوز خطبة المرأة الخالية عن نكاح وعدة

(المادة ٢)

تحرّم خطبة الممتدة نصرياً كسواء كانت ممتدة لطلاق رجعي أو بائن أو وفاة ويصح اظهار الرغبة تعريضاً لممتدة الوفاة دون غيرها من الممتدات ولا يجوز العقد على واحدة منهن قبل انقضاء عدتها

(المادة ٣)

يجوز للخطاب ان يبصر المخطوبة وينظر الى وجهها وكفيها

(المادة ٤)

الوعد بالنكاح في المستقبل ومجرد قراءة الفاتحة بدون اجراء عقد شرعي بايجاب وقبول لا يكون كل منهما نكاحاً وللخطاب المدول من خطبتها والمخطوبة ايضاً رد الخطاب الموعود بتزويجها منه ولو بعد قبولها او قبول وليها ان كانت قاصرة هدية الخطاب ودفعه المهر كله او بفضه

(الباب الثاني)

(في شرائط النكاح وازكائه واحكامه)

(المادة ٥)

يتمتع النكاح بايجاب من احد المأقدين وقبول من الآخر ولا فرق بين ان يكون الموجب هو الزوج او وليه او وكيله والقابل هو الزوجة او وليها او وكيلها ان كانت مكافئة او بالعكس

(المادة ٦)

يشترط لعقد النكاح اتحاد مجلس الايجاب والقبول اذا كان المأقدان حاضرين وان

طالب من غير اشتغال بما يدل على الاعراض وسماح كل منهما كلام الآخر وان لم
يفهما منه مع علمهما انه مقصود به عقد النكاح وعدم تنافه القبول للايجاب

(المادة ٧)

لا يصح عقد النكاح الا بحضور شاهدين حرين او حر وحرتين عاقلين بالغين
مسلمين لنكاح مسلم مسلمة سامعين قول الماعدين معا فاهمين انه عقد نكاح ولو كانا
اعميين او فاسقين او ابني الزوجين او ابني احدهما والاصم لا يصلح شاهداً في النكاح
ولا الثائم ولا السكران الذي لا يسمع ولا يذكره فلا يتعقد النكاح صحيحاً
بحضورهم

(المادة ٨)

اذا زوج الاب بنته البالغة المأقولة بامرها ورضاعها وكانت حاضرة بنفسها في مجلس
المقد صح النكاح بحضور شاهد واحد رجل او امرأتين وكذلك اذا امر الاب غيره
ان يزوجه بنته الصغيرة فزوجها بحضور رجل او امرأتين والاب حاضر بالمجلس صح
النكاح

(المادة ٩)

لا يتعقد النكاح بالكتابة اذا كانت الماعدان حاضرين ويتعقد بكتابة النائب لمن
يريد ان يزوجه بشرط ان تقرأ او تقرأ الكتاب على الشاهدين وتسمعهما عبارته او
تقول لهما فلان بمت الي يخطبني وتشهدهما في المجلس انها زوجت نفسها منه

(المادة ١٠)

يتعقد نكاح الاخرس باشارته اذا كانت معلومة مودبة الى فهم مقصوده

(المادة ١١)

يتعقد النكاح صحيحاً بدون تسمية المهر ومع نفيه اصلاً وبالقد يجب مهر المثل للمرأة

(المادة ١٢)

لا يتعقد النكاح المعلق بشرط غير كائن او حادث غير محقق الحصول ولا يطل

النكاح المقرون بالشرط الناسد بل يبطل الشرط دونه كما اذا اشترط الزوج في العقد عدم المهر فشرطه فاسد والعقد صحيح

(المادة ١٣)

لا ينقذ النكاح الموقت على الصحيح كنكاح التمتع

(المادة ١٤)

نكاح التمتع هو ان يعقد الرجل عقداً على امرأة بلفظ التمتع وهو باطل لا ينقذ سلاً وان حضره الشهود ولا يتوارث به الزوجان

(المادة ١٥)

نكاح الشغار وهو ان يجعل بضع كل من المأزّن مهرًا للآخرى ينقذ صحيحاً ويجب بالمقد مهر المثل لكل منهما

(المادة ١٦)

لا يثبت في النكاح خيار روية ولا خيار شرط ولا خيار عيب سواء جعل الخيار للزوج او للزوجة فاذا اشترط الزوج في العقد شفاها او بالكتابة جمال المرأة او يكرتها او سلامتها من العيوب او اشترطت المرأة سلامته من الامراض والعاهات فالعقد صحيح والشرط باطل حتى اذا وجد احدهما صاحبه بخلاف ما اشترط فليس له الخيار في فسخ النكاح وانما يكون الخيار بشرطه للمرأة اذا وجدت زوجها حينئذ او نحوه

(المادة ١٧)

متى انقذ النكاح صحيحاً ثبتت الزوجية ولزم الزوج والزوجة احكامه من حين العقد ولو لم يدخل بالمرأة فيجب عليه بمجرد العقد مهر مثلها ان لم يكن سمي لها مهر وتزومه فانقذها بانواعها ما لم تكن ناشرة او صغيرة لا تطبق الوطء ولا يستأنس بها في بيته ويحل استمتاع كل منهما بالآخر ويثبت له ولاية التأديب عليها وتجب عليها طاعته فيما كان مباحاً شرعاً وتنفيد بلازمة بيته ولا تخرج بذير حق شرعي إلا باذنه

ولا يمتنع من الاستمتاع بها بلا عذر شرعي بعد ايفائها بمحل مهرها وتثبت حرمة المصاهرة ويثبت الارث من الجانبين الى غير ذلك من احكام النكاح

(المادة ١٨)

كل عقد نكاح لم تحضره الشهود او فقد شرطاً آخر من شروط الصحة فهو فاسد لا يترتب عليه احكام النكاح ويجب التفريق بين الزوجين ان لم ينفردا ولا تثبت به حرمة المصاهرة اذا وقع التفريق او التاركة قبل الوطء او ما يقوم مقامه ولا يتوارث فيه الزوجان واذا لم يسم الزوج مهر المرأة وقت العقد فلا يلزمه مهر مثلها الا بعد اتيانها في القبل او فض بكثرتها ان كانت بكرًا

﴿ الباب الثالث ﴾

(في موانع النكاح الشرعية)

« ويهان للصلات والحرمات من النساء »

(المادة ١٩)

يجوز للرجل ان يتزوج اربع نسوة في عقد واحد او في عقود متفرقة

(المادة ٢٠)

يشترط لصحة النكاح ان تكون المرأة محلاً غير محرمة على من يريد التزوج بها

(المادة ٢١)

اسباب التحريم قسمان مؤبدة وموقتة فالمرءة هي القرابة والمصاهرة والرضاع والموقتة هي الجمع بين محرمين والجمع بين الاجنبيات زيادة على اربع وعدم الدين السماوي والتطليق ثلاثاً وتعلق حق الغير بنكاح او عدة

(المادة ٢٢)

يحرم على الرجل ان يتزوج من النسب اياه وجدته وان علت وبنته وبنت بنته وبنت ابنه وان سفلت وابنته وبنت اخته وبنت اخيه وان سفلت وعمته وهمة اصوله

وخالته وخالة اصوله وتحت له بنات العمات والاعمام وبنات الخالات والاخوال وكما يحرم على الرجل ان يتزوج من ذكر يحرم على المرأة التزوج بنظيره من الرجال ويحل للمرأة ابناء الاعمام والعمات وابناء الاخوال والخالات

(للمادة ٢٣)

يحرم على الرجل ان يتزوج بنت زوجته التي دخل بها وهو مشتهي وهي مشتتة سواء كان في نكاح صحيح او فاسد فان دخل بها وهو غير مشتهي او هي غير مشتتة او ماتت قبل الدخول او طلقها ولم يكن دخل بها فلا تحرم عليه بنتها وتحرم عليه ام زوجته بمجرد العقد الصحيح عليها وان لم يدخل بها وزوجة فرعه وان سفل واصله وان صلا ولو لم يدخل بها في النكاح الصحيح

(للمادة ٢٤)

يحرم على الرجل ان يتزوج اصل مزنيته وفرعها وتحرم المزني بها على اصوله وفرعه ولا تحرم عليهم اصولها وفرعها

(للمادة ٢٥)

كل من تحرم بالقرابة والمصاهرة تحرم بالرضاع الا ما استثنى من ذلك في باب الرضاع

(للمادة ٢٦)

لا يحل للرجل ان يتزوج اخت امرأته التي في عصمته ولا اخت معتدته ولا عمه احد منهما ولا خالتها ولا بنت اخيها ولا بنت اختها فاذا ماتت المرأة الماتة او وقعت الفرقة بينها وبين زوجها بطلاق او خلع او قسطن زال المانع وجاز له بعد انقضاء عدتها ان يتزوج اختها او غيرها من محارمها المتقدم ذكرهن

(للمادة ٢٧)

يحرم نكاح زوجة الغير ومعتدته قبل انقضاء عدتها سواء كانت معتدة لطلاق او وفاة او فرقة من نكاح فاسد او وطء بشبهة

(المادة ٢٨)

يحرم على الرجل أن يزوج حرة طلقها ثلاثا حتى تنكح زوجا غيره نكاحا صحيحا
ويدخل بها حقيقة ثم يطلقها او يموت عنها وتتقضي عدتها

(المادة ٢٩)

تحرم نكاح الحامل الثابت نسب حملها ويصح نكاح الحامل من الزنا ولا يواقعها
الزوج حتى تضع حملها ما لم يكن الحمل منه

(المادة ٣٠)

من له اربع نسوة بنكاح صحيح فلا يجوز له ان ينكح خامسة حتى يطلق
احدى الاربع ويتبرص حتى تنقضي عدتها

(المادة ٣١)

يجل نكاح الكتائيات المؤمنات بكتاب منزل سواء كن ذميات او غير ذميات
مستأنات او غير مستأنات مع الكراهة

(المادة ٣٢)

لا يجزئ نكاح الوثنيات ولا المجوسيات ولا الصابئات اللاتي يبدن الكواكب
ولا يوهمن بكتاب منزل

﴿ الباب الرابع ﴾

(في الولاية على أفتكاح وفيه فصلان)

﴿ الفصل الأول ﴾

(في بيان الولي وشروطه)

(المادة ٣٣)

يجب ان يكون الولي حرا عاقلا بالغاً مسلماً في حق مسلم ومسلمة نكحو فاسقاً

(المادة ٣٤)

الولي شرط لصحة نكاح الصغير والصغيرة ومن يلحق بهما من الكبار غير المكلفين وليس الولي شرطاً لصحة نكاح الحر والحرة العاقلين البالغين بل ينفذ نكاحهما بلا ولي

(المادة ٣٥)

الولي في النكاح العصبة بنفسه على ترتيب الارث والمحجب فيقدم الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الاب ثم الجدة الصحيح وان علا ثم الاخ الشقيق ثم لاج لاب ثم ابن الاخ الشقيق ثم ابن الاخ لاب ثم العم الشقيق ثم ابن العم الشقيق ثم ابن العم لاب ثم ولاء العتقة فولي المجنونه في النكاح ابنها وان سفل دون ايها عند الاجتماع

(المادة ٣٦)

اذا لم يكن عصبة تتقل ولاية النكاح للام ثم لام الاب ثم لبنت ثم لبنت الابن ثم لبنت الابن ثم لبنت بنت الابن ثم لبنت بنت البنت وهكذا ثم للجدة الفاسدة ثم للاخت الشقيقة ثم للاخت لاب ثم لولد الام ثم لاولادهم ثم لباقي ذوي الارحام المعتات ثم الاخوال ثم الحالات ثم بنات الاحام ثم اولادهم بهذا الترتيب

(المادة ٣٧)

السلطان ولي في النكاح لمن لا ولي له ثم القاضي الذي كتب له بذلك في منشووه

(المادة ٣٨)

ليس للوصي ان يزوج اليتيم واليتيمة مطلقاً وان اوصى اليه الاب بذلك ما لم يكن قريبا لها واحا كما يملك التزويج ولم يكن ثمة من هو اولى منه

(المادة ٣٩)

لا ولاية في النكاح ولا في المال لمسلم على ذمي الا اذا كان سلطانا او نائباً عنه والذي للولاية في النكاح والمال على ذمي مثله

(المادة ٤٠)

لا ولاية للولي الابدع مع وجود الولي الاقرب المتوفرة فيه شروط الاهلية فاذا غاب
الاقرب بحيث لا ينتظر الخطاب الكف استطلاع رأيه جاز لمن يليه في القرب ان يزوج
الصغيرة ولا يبطل تزويجه بمود الاقرب وكذا اذا كان الاقرب غير اهل للولاية جاز للابدع
ان يتولى تزويج الصغيرة

(المادة ٤١)

اذا عضل الاقرب وامتنع من تزويج الصغيرة فليس للابدع ولاية تزويجها بل يزويجها
القاضي او نائبه بطريق النيابة عن الماضل ولو كان ابا الصغيرة اذا تحقق القاضي ان امتناعه
كان بغير سبب مقبول وان الزوج كف لها والمهر مهر مثلها وليس لاعد نقض التكاك
الذي عقده القاضي او نائبه ولو لم يكن التزويج منصوحا عليه في مشوره فان كان امتناع
الاقرب من تزويجها لكون الزوج غير كف لها او لكون المهر دون مهر المثل فلا يسد
عاضلا ولا يجوز للقاضي ان يزويجها

(المادة ٤٢)

اذا استوى وليان في القرب فأيهما تولى التكاك بشروطه جاز سواء اجازة الآخر
او لم يجزه

(المادة ٤٣)

لا يجوز للمحاكم الذي له ولاية الانكاح ان يزوج اليتيمة التي لا ولي لها من نفسها ولا
من اصوله وفروعها

(الفصل الثاني)

(في تكاح الصغير والصغيرة)

« ومن يلحق بها والكبر والكثرة التكاثين »

(المادة ٤٤)

للاب والجد وغيرهما من الاولياء ولاية انكاح الصغير والصغيرة بشروطه جبراً ولو كانت
ثيباً وحكم المعتوه والمعتوه والمجنون والمجنونة شهراً كاملاً كالصغير والصغيرة

(المادة ٤٥)

إذا ولي الأب أو الجد بنفسه تكاح الصغير والصغيرة ومن يلحق بها من غير الكهنة وكان غير معروف قبل العقد بسوء الاختيار بمجانة وفسق ألزم التكاح بلا خيار لها بعد البلوغ ولو كان التكاح بفن فاحش زيادة في المهر الذي دفعه الصغير وقصا في مهر الصغيرة أو كان الزوج غير كفء لها والمجنونة إذا زوجها ابنها الذي هو وليها بفن فاحش في المهر أو بفن كفء لزمها التكاح ولا خيار لها بعد إقامتها

(المادة ٤٦)

لو كان الأب أو الجد مشهورا قبل العقد بسوء الاختيار بمجانة وفسق زوج صغيره أو صغيرته بفن فاحش في المهر أو بفن كفء فلا يصح التكاح أصلا

(المادة ٤٧)

إذا كان المزوج للصغير والصغيرة غير الأب والجد ولو القاضي فلا يصح التكاح أصلا بفن كفء أو بفن فاحش في المهر ويصح بالكفء ويبرئ التل وكل منهما إذا لم يرض بالتكاح لولو بعد الدخول خيار فسخته بالبلوغ أو العلم به بعده

(المادة ٤٨)

إذا بلغ الصغير والصغيرة واختار فسخ التكاح الذي باشره غير الأب والجد لزمهما أن يرفعا الأمر إلى الحاكم لفسخ التكاح إذا لم يوجد مسقط للخيار فإذا مات أحد الزوجين قبل أن يفسخ الحاكم التكاح يرثه الآخر ويلزم كل المهر للمرأة أو لورثتها

(المادة ٤٩)

الزوجة التي لها خيار الفسخ بالبلوغ إذا بلغت وهي بكر واختارت فسخ التكاح ينبغي لها أن تبادر باختيار نفسها وتشهد على ذلك فقرا حال البلوغ أن كانت عالة بالتكاح قبله أو عنده أو حال علمها أن لم تكن عالة به وقت البلوغ فإن سكنت عن اختيار نفسها مختارة عالة باصل التكاح يبطل خيارها بالسكوت ولا يقبل غيرها إذا اعتذرت بمجهلها الخيار أو الوقت الذي يكون لها الخيار فيه ومتى أثبتت على اختيارها نفسها ساعة البلوغ أو ساعة علمها بالتكاح فلا يضر تلغيرها رضع امرها إلى الحاكم بل تبقى على خيارها وأن طال الزمن ما لم يوجد منها ما يدل على الرضا

(المادة ٥٠)

إذا بلغت الزوجة التي لها الخيار ولي ثيب وسكتت عن اختيار نفسها ساعة البلوغ أو ساعة طهها بالنكاح ان كانت غير عالة به قبل البلوغ فلا يبطل خيارها بالسكوت وإنما يبطلها بالرضا صراحة أو دلالة وكذلك الغلام لا يبطل خياره بسكوته بل بإفصاحه بالرضا أو بوقوع ما يدل عليه

(المادة ٥١)

للحر البالغ الماقل التزوج ولو كان سفينا بلا توسط ولي وللمرة المكلفة أيضا ان تزوج نفسها بلا ولي بكرة كانت أو ثيباً وينفذ نكاحها ويلزم اذا كان الزوج الذي تزوجت به كفواً لما وكان المهر مهر مثلها

(المادة ٥٢)

إذا تزوجت الحرة المكلفة بلا رضا وليها بأقل من مهر المثل صح العقد والولي اذا كان عصبية حق الاعتراض على الزوج حتى يتم مهر المثل ان رضي أو يفسخ الحاكم النكاح وإذا تزوجت بغير كفء لما بلا رضا وليها الماصب صراحة قبل العقد فالنكاح غير جائز أصلاً ولا ينفع رضا الولي بعد العقد وإذا لم يكن لها ولي عاصب وزوجت نفسها من غير كفء أو كان لها ولي ورضى بزواجها بغير الكفء فالنكاح صحيح

(المادة ٥٣)

لا تجبر الحرة البالغة على النكاح بكرة كانت أو ثيباً بل لابد من استئذانها واستثمارها فإن كانت بكرة واستأذنها الولي القريب أو وكيله أو رسوله قبل تزويجها أو زوجها الولي وأخبرها هو أو وكيله أو رسوله أو فضولي عدلي وعلمت بالزوج وبالمهر فسكتت عن رده عتارة لا مكرهة أو تبسمت أو ضحكت غير مستهزئة أو بكت بلا صوت فذلك اذن في صورة استئذانها قبل العقد وأجازة بعده وان استئذنها غير القريب من الاولياء وعين لها الزوج طاهر فيسكتت أو تبسبت أو ضحكت أو بكت فلا يمد ذلك منها رضا بل لابد من الانصاح بالرضا أو من وقوع ما يدل عليه منها

(المادة ٥٤)

البالغ الثيب اذا استاذنها الولي بعيدا كان او قريبا فسكتت فلا يكون سكوتها رضاه بل لابد ان تعرب عن نفسها منصفحة برضاها او يقع منها ما يدل عليه

(المادة ٥٥)

من زالت بكاريتها بعارض او تمئيس فهي بكر حقيقة كمن فرق بينها وبين زوجها بمئة او فسخ او طلاق او موت بعد خلوة قبل وطء ومن زالت بكاريتها بزنا فهي بكر حكما ما لم يتكرر منها او تعد فانت تكرر منها او لم يتكرر وحدثت فهي ثيب كالوطاة بشبهة او ينكح فاسد

(المادة ٥٦)

لا تسلم الزوجة الصغيرة للزوج حتى تطيق الوطء ولا يجوز الاب على تسليمها وله طلب ما استحق من مهرها من الزوج فان زعم الزوج انها تطيقه وانكر الاب ذلك فعلى الحاكم ان يامر من يثق بهن من النساء بالكشف عليها فان قلن بصلاحيتهن للرجال يامر اباهما بتسليمهما والا فلا ولا عبرة بالسنة

﴿ الباب الخامس ﴾

(في الوكالة بالنكاح)

(المادة ٥٧)

يجوز للزوج والزوجة ان يتوليا عقد نكاحهما بانفسهما وان يوكلتا به من شاء اذا كانا حريين عاقلين بالنعين وللولي ابا كان او غيره ان يوكل بنكاح من له الولاية عليهم من الصغار ومن يلحق بهم

(المادة ٥٨)

يصح التوكيل بالنكاح شفاهما وبالكاتبة ولا يشترط الاشهاد عليه بصحته بل خشية الجحود والتزام

(المادة ٦٥)

لا يجوز للوكيل بالنكاح ان يوكل غيره بلا اذن موكله او موكلته او بلا تفويض الامر الى رايه

(المادة ٦٥)

لا يطالب الوكيل بتسليم الزوجة للزوج ولا بهما الا اذا ضمنه لما فان ضمنه وجب عليه اداؤه وليس له الرجوع به على الزوج الا اذا كان الضمان باذنه

(المادة ٦٦)

يشترط لزوم خفاء الوكيل ونفوذه على من وكله موافقة له امره به فان خالف فلا ينفذ عليه النكاح الا اذا اجازه

﴿ الباب السادس ﴾

(في الكفاءة)

(المادة ٦٦)

تعتبر الكفاءة من جانب الزوج لا من جانب المرأة فيجوز ان تكون ادنى ائمة في الشروط المذكورة في المادة الآتية والكفاءة حق الولي وحق المرأة واعتبارها عند ابتداء العقد فلا يضر زوالها بعده

(المادة ٦٧)

اذا زوجت الحرة التكلفة نفسها بلا رضا وليها الماصب قبل العقد او زوج الصغيرة غير الاب والجد من الاولياء او زوجها الاب والجد وهو ما جن سيء الاختيار مشهور بذلك قبل العقد يشترط لصحة النكاح ان يكون الزوج كفوا للراة نسباً ان كانا عربيين اصلاً واسلاماً وما لا يصلحاً وبسرة سواء كانا عربيين او غير عربيين فان كان الزوج غير كفء للراة قيد شرط من الشروط المذكورة فالنكاح غير صحيح في الصورة المتقدمة

(المادة ٦٨)

يتميز الاسلام بالنظر الزوج وايه وجده لا غير فمبطل بنفقه ليس كفواً للمسلمة ايها منقسم

ومن له اب واحد مسلم ليس كفوا لمن لما ابوان مسلمان ومن له ابوان في الاسلام كفء
لمن لما آباء

(المادة ٦٥)

شرف العلم فوق شرف النسب فخير العربي العالم كفء للعربية ولو كانت قرشية والعالم
الفقير كفء لينت النفي الجاهل

(المادة ٦٦)

لا عبرة بكثرة المال في التكاح فمن قدر على المهر المتعارف تعجيله ونفقة شهرات
كان غير محترف او قدر على كفاية المرأة بتكسبه كل يوم ان كان محترفا فهو كفء لما
ولو كانت ذات اموال حسبة وثروة عظيمة

(المادة ٦٧)

لا يكون الفاسق كفوا لصاحبة بنت صالح وانما يكون كفوا لفاسقة بنت فاسق او
بنت صالح

(المادة ٦٨)

تعتبر الكفاءة حرفة في غير العرب وفيمن يحترف بنفسه من العرب فاذا تقاربت
الحرف فلا يستبر التفاوت فيها وثبت الكفاءة واذا تباعدت فصاحب الحرفة الدنيئة
لا يكون كفوا لبنت صاحب الحرفة الشريفة والمبرة في ذلك يعرف اهل البلدة في
شرف الحرف وخستها

(المادة ٦٩)

اذا زوج الولي موليته الكبيرة برضاها جاهلا قبل المقد كفاءة الزوج فلان لم يعلم
بعده انه غير كفء فلما علم ان له خيار ففسخ النكاح ولا لها مالم يكن اشترط الكفاءة
على الزوج او اخبره الزوج انه كفء فلان هو غير كفء فلها ولوليها الخيار في
الصورتين

﴿ الباب السابع ﴾

﴿ في المهر ﴾

﴿ الفصل الاول ﴾

(في بيان مقدار المهر وما يصلح تسميته مهرا وما لا يصلح)

(المادة ٧٠)

أقل المهر عشرة دراهم فضة وزن سبعة مثاقيل مضروبة او غير مضروبة ولاحد لاكثره بل للزوج ان يسمي لزوجته مهرا أكثر من ذلك على حسب ميسرته

(المادة ٧١)

كل ما كان مقوما بمال من العقارات والعروض والمجوهرات والانعام والمكاييل والاوزونات ومناافع الاعيان التي تستحق بمقابلتها المال يصلح تسميته مهرا

(المادة ٧٢)

كل ما ليس مقوما بمال في ذاته او في حق المسلم لا يصلح تسميته مهرا وان سمي فالمقدد صحيح والتسمية فاسدة

(المادة ٧٣)

يصح تعجيل المهر كله وتأجيله كله الى اجل قريب او بعيد وتعجيل بعضه وتأجيل البعض الاخر على حسب صرف اهل البلد

﴿ الفصل الثاني ﴾

﴿ في وجوب المهر ﴾

(المادة ٧٤)

يجب للزوجة المهر شرعا بمجرد المقدد الصحيح عليها سواء سمي الزوج او الولي مهرا عند المقدد او لم يسم او تناه اصلا

(المادة ٧٥)

إذا سمي الزوج عشرة دوام أو دونها مراً لأمراه وجبت لها الشرقة بتامها وإن سمي أكثر منها وجب لها ما سمي بالقادره ما بلغ

(المادة ٧٦)

إذا لم يسم الزوج أو وليه مراً وقت العقد وجب عليه مهر المثل وكذا لو سمي تسمية فاسدة أو حيواناً مجهول النوع أو مكبلاً أو موزوناً كذلك أو نقي المهر أصلاً ويجب أيضاً مهر المثل في الشغار وفي تعليم القرآن للامهار

(المادة ٧٧)

مهر المثل للحره هو مهر امرأة تماثلها من قوم أبيها كأختها أو عمتها أو بنت عمها أو عمتها ولا تقل بأمها أو خالتها إذا لم تكونا من قوم أبيها وتعتبر المائلة وقت العقد سناً وجمالاً ومالاً وبلداً وعصراً وعقلاً وصلاً وحقاً وبكارة وثوبة وعلماً وأدباً وعدم ولد ويستبرأ أيضاً حال الزوج فإن لم يوجد من يماثلها من قبيلة أبيها في هذه الأوصاف كلها أو بعضها فن قبيلة أخرى تماثل قبيلة أبيها ويشترط في ثبوت مهر المثل إخبار رجلين عدلين أو رجل وامرأتين عدول ولفظ الشهادة فإن لم يوجد ذلك فالقول للزوج بيمينه

(المادة ٧٨)

المفوضة التي زوجت بلا مهر إذا طلبت من الزوج أن يفرض لها مهر بعد العقد وقبل الدخول فلها ذلك ويجب عليه أن يفرض لها فإذا امتنع ورفضت المرأة امرها إلى الحاكم يأمره بالفرض فإن لم يفعل ناب منابه وفرض لها مهر مثلها بالنظر إلى من يماثلها من قوم أبيها بناء على شهادة الشهود وبإلزام الزوج ما فرض لها سواء كان بالتراضي أو بأمر القاضي

(المادة ٧٩)

يجوز للزوج وإياه أو جده الزيادة في المهر بعد العقد وتلزمه الزيادة بشرط معرفة قدرها وقبول الزوجة أو وليها في المجلس وقضاء الزوجية

(المادة ٨٠)

كما يجوز للزوج الزيادة في المهر يجوز للمرأة البالغة أن تمط برضاها في حالة صحتها كل المهر أو بعضه من زوجها إن كان من التدين ولا يجوز لها حط شيء من الأعيان وليس لابي الصنيرة أن يحط شيئاً من مهرها ولا من مهر بنته الكبيرة إلا برضاها

(الفصل الثالث)

(في الأساليب التي تؤكّد لزوم المهر بتمام المرأة والأحوال)

(التي يجب لها بها نصف المهر والتي لا تستحق فيها شيئاً منه)

(المادة ٨١)

بالوطء في نكاح صحيح أو فاسد أو بشبهة وبالخلوة الصحيحة في النكاح الصحيح وبعوت أحد الزوجين ولو قبل الدخول يتأكد لزوم كل المهر المسمى والزيادة التي زيدت فيه بعد العقد في النكاح الصحيح وكل مهر المثل في الفاسد والوطء بشبهة وعدم صحة التسمية وما فرض للمنفوسة بعد العقد بالتراضي أو بفرض القاضي ولا يسقط المهر بعد تأكد إزومه بأحد هذه المعاني الثلاثة ولو كانت الفقرة من قبل الزوجة عالم تبرئه

(المادة ٨٢)

الخلوة الصحيحة التي تقوم مقام الوطء وتؤكد لزوم كل المهر هي أن يجتمع الزوجان في مكان آمنين من اطلاع الغير عليهما بنير أذنهما وإن يكون الزوج بحيث يتمكن من الوطء بلا مانع حسي أو طبعي أو شرعي

(المادة ٨٣)

حكم الخلوة الصحيحة كحكم الوطء في تأكد لزوم المهر كله في النكاح الصحيح ولو كان الزوج عتيقاً وفي ثبوت النسب والنفقة والمنكح وحرمة نكاح أخت الزوجة وأربع سواها في عتبتها ولا تكون الخلوة الصحيحة كالوطء في الإحصان وحرمة البنات ونسل المرأة للزوج الأول والرجعة والميراث إذا مات الزوج في هذه الخلوة

(المادة ٨٤)

إذا طلق الزوج امرأته قبل الوطء والخلاوة الصحيحة من نكاح صحيح وكان قد سمي لها مهرا وقت العقد فلا يجب عليه إلا نصفه وإن لم يكن سله إليها عاد النصف الآخر إلى ملكه بالطلاق مجردا عن القضاء أو الرضا وإن كانت حصلت زيادة في المهر قبل قبضه وكانت متولدة من الأصل تنتصف بين الزوجين سواء كان حصولها قبل الطلاق أو بعده فإن كان قد سلم المهر كله إليها فلا يعود النصف إلى ملكه بالطلاق بل يتوقف عوده إلى ملكه على الرضا أو القضاء فلا ينفذ تصرفه فيه قبلها وينفذ تصرفها في الكل قبل ذلك بجميع التصرفات الشرعية وإذا تراضيا على النصف أو قضى للزوج به وكانت قد حصلت زيادة في المهر قبل الطلاق أو بعده وقبل القضاء ينصفه للزوج فلا يلزمها إلا نصف قيمة الأصل يوم قبضه والزيادة التي زيدت فيه متصلة كانت أو منفصلة متولدة أو غير متولدة فكأن لها حصة ولا ينتصف ما زيد بعد العقد على المهر المسمى بل يسقط بالطلاق قبل الدخول

(المادة ٨٥)

الفرقة التي يجب نصف المهر المسمى بوقوعها قبل الوطء حقيقة أو حكما هي الفرقة التي جاءت من قبل الزوج سواء كانت طلاقا أو فسخا كالفرقة بالإيلاء واللعان والعنة والزدة وإبائه الإسلام إذا أسلمت زوجته وفعل ما يوجب حرمة المصاهرة باصولها وفروعها فإن جاءت الفرقة من قبلها كردتها وإبائها الإسلام إذا أسلم زوجها وكانت غير كناية وفعل ما يوجب حرمة المصاهرة برفع زوجها أو بائنه فلا يجب لها نصف المهر المسمى بل يسقط وإن كانت قبضت شيئا منه تزود ما قبضت

(المادة ٨٦)

مهر المثل وما فرض المفوضة بعد العقد بالقضاء أو الرضا لا ينتصف بالطلاق قبل الوطء والخلاوة الصحيحة فمن طلق زوجته قبلها ولم يكن سمي لها مهرا وقت العقد أو سمي تسمية فاسدة من كل الوجوه حتى وجب لها مهر المثل أو فرض لها فريضا بعد العقد سقط عنه مهر المثل كله وما فرضه بعد العقد ووجب لها عليه المنة أنجب لم تكن الفرقة من قبلها

(المادة ٨٧)

الخلوة الصحيحة لانتوم مقام الوطاء في النكاح الفاسد فان كان النكاح فاسدا ووقع التفريق او التاركة بين الزوجين قبل الدخول حقيقة فلا مهر للمرأة ولو خلا بها الزوج خلوة صحيحة وان تفارقا بعد الدخول وكان قد سمي لها الزوج مهرا فلها الاقل من المسمى ومهر المثل وان لم يكن سمي لها مهرا او سمي ما لا يصلح مهرا فلها مهر المثل بانما قد ما بلغ

(المادة ٨٨)

اذا تزوج صبي محجور عليه امرأة بلا اذن وليه ودخل بها فرد الولي تكاحها فلا مهر لها عليه ولا متعة

(المادة ٨٩)

اذا بلغت الصبية التي زوجها غير الاب والجد من الاولياء زوجا كفوها لها وبمهر المثل واخذت نفسها بالبواغ قبل الدخول بها حقيقة او حكما فلا مهر لها على زوجها ولا منته كما تقدم في المادة الخامسة والثمانين

(المادة ٩٠)

المعتبر في النعمة عرف كل بلدة لاهلها فيما تكتسب به المرأة عند الخروج واعتبارها على حسب حال الزوجين ويجوز دفع بدل النعمة نقدا ولا تزيد على نصف مهر المثل ان كان الزوج غنيا ولا تنقص عن خمسة دراهم ان كان فقيرا ولا تجب النعمة ان طلقت قبل الدخول ولها مهر مسمى ولا المتوفي عنها زوجها وتسحب المطلقة بعد الدخول سواء سمي لها مهرا أم لا

﴿ الفصل الرابع ﴾

(في شروط المهر)

(المادة ٩١)

اذا سمي الزوج للمرأة مهرا اقل من مهر مثلها واشترط في نظير ذلك من جنسه فان كان كالمهر مباحة الانتفاع ووفي بالشرط فلها المسمى وان لم يوف به وجب عليه تكميل مهر المثل وان كانت المنفعة التي شرطها غير مباحة الانتفاع بطل الشرط ووجب المسمى ولا يكمل مهر المثل

(للمادة ٩٢)

إذا تزوج الرجل امرأة بأكثر من مهر مثلها على أنها بكر فإذا عي ثيب وجب عليه مهر المثل لا الزيادة

(للمادة ٩٣)

إذا تردد الزوج في المهر كثرة وقلة بين صباحة المرأة وقباحتها صح الشرطان ووجب المسمى في أي شرط وجد

(المادة ٩٤)

إذا اشترط الزوج بكارة المرأة فوجدها ثيباً يلزمه كل المهر المسمى وإن لم يكن مسمى يلزمه مهر المثل ولا ينقص لثيوبتها

﴿ الفصل الخامس ﴾

« في قبض المهر وما للمرأة من التصرف فيه »

(للمادة ٩٥)

للأب والجد والوصي والقاضي ولاية قبض المهر للقاصرة بكرًا كانت أو ثيبًا وقبضهم معتبر بإبراء به الزوج فلا تطالب المرأة بعد بلوغها والمرأة البالغة تقبض مهرها بنفسها فلا يجوز لأحد من هؤلاء قبض مهر الثيب البالغة إلا بتوكيل منها ولا قبض مهر البكر البالغة إذا نعت من قبضه فلم تم قبضه

(للمادة ٩٦)

ليس لأحد من الأولياء غير من ذكر في المادة السابقة ولا للام قبض صدق القاصرة إلا إذا كان وصيًا عليها فإذا كانت الام وصية ابنتها وقبضت مهرها وهي صغيرة ثم أدركت فلها أن تطالب أمها به دون زوجها وإن لم تكن الام وصية وقبضته عن بنتها القاصرة فلابنت بعد الإدراك أن تطالب زوجها وهو يرجع على الام وكذلك الحكم في سائر الأولياء غير من ذكر قبل

(المادة ٩٧)

المهر ملك المرأة تصرف فيه كيف شاءت بلا امر زوجها مطلقاً وبلا اذن ايها
اوجدها عند عدله او وصيها ان كانت رشيدة فيجوز لها بيعه ورهنه واجارته واعارته وهبته
بلا عوض من زوجها ومن والديها ومن غيرهم

(المادة ٩٨)

اذا وهبت المرأة مهرها كله او بعضه لزوجها بعد قبضه بتمامه ثم طلقها قبل الدخول
بها فله الرجوع عليها بنصفه ان كان من التقدين او من المكيلات او الموزونات فلو لم تقبضه
او قبضت نصفه فوهبت الكل في الاول او ما بقي وهو النصف في الثانية لارجوع ولو
وهبت لاجنبي وسلطته على قبضه فقبضه من زوجها او من ضامته ثم طلقها الزوج قبل
الدخول فله الرجوع عليها بنصفه ايضاً فان كان المهر بما يتعين بالامروض ووهبت
زوجها النصف او الكل ثم طلقها قبل الدخول فلا يرجع عليها بشيء مطلقاً وليس لابي
الصغيرة ان يهب شيئاً من مهرها

(المادة ٩٩)

لا تجبر المرأة على فوات شيء من مهرها لا لزوجها ولا لاحد من اوليائها ولا لوالديها
واذا ماتت قبل ان تستوفي جميع مهرها فاورثتها مطالبة زوجها او ورثته بما يكون باقياً
بذمته من مهرها بعد اسقاط نصيب الزوج الا يل له من ارثها ان علم موتها قبله

﴿ الفصل السادس ﴾

« في ضمان المهر وهلاكه واستحقاقه »

(المادة ١٠٠)

ولي الزوج او الزوجة جميع ضمانه مهرها في حال صحتها صغيرة كانت الزوجة او كبيرة
يشترط قبولها الضمان في الجلس ان كانت كبيرة او قبول وليها ان كانت صغيرة ولا يصح
ضمانه في مرض موته ان كان المكفول له او عنه وارثا له فان لم يكن وارثاً صح ضمانه بقدر ثلث ماله

(المادة ١٠١)

للرأة المكفول مهرها ان تطالب به ايا شئت من الزوج بعد بلوغه او الضامن سواء كان وليها او وليه واذا ادى الضامن رجع على الزوج ان أمره بالضمان عنه والا فلا رجوع له عليه

(المادة ١٠٢)

اذا زوج الاب ابنه الصغير الفقير امرأة فلا يطالب بمهرها الا اذا ضمنه فان ضمنه واداه عنه فلا يرجع به عليه الا اذا اشهد على نفسه عند التأدية انه اداه ليرجع به * ولو مات ابو الصغير الفقير قبل اداء المهر الذي ضمنه عنه فالمرأة اخذه من تركته وباقى الورثة بحق الرجوع به في نصيب الصغير من ميراث ابيه ولو كان الصغير مال يطالب ابوه ولو لم يفهم المهر عنه يدفعه من مال ابنه لا من مال نفسه للماله من ولاية التصرف سيوفه مال اودلام الصغار

(المادة ١٠٣)

اذا كان المهر معينا فهلك في يد الزوج او استهلك قبل التسليم او استحق بعده فالمرأة الرجوع عليه بمثله ان كان من ذوات الامثال او بقيته ان كان قيميا ولو استحق نصف العين للمعمولة مهرها فالمرأة بالخيار ان شاءت اخذت الباقي ونصف القيمة وان شاءت ردتة واخذت كل القيمة فان طلقها زوجها قبل الدخول بها فلها النصف الباقي

﴿ الفصل السابع ﴾

(في قضايا المهر)

(المادة ١٠٤)

بعد تسليم المرأة نفسها للزوج لا تعجل دعواها عليه بعدم قبضها كل معجل مهرها الا اذا كان التعجيل غير متعارف عند اهل البلد فان ادعت ببعض المعجل تسمع دعواها وما يمنع المرأة من الدعوى بمنع ورثتها

(المادة ١٠٥)

إذا اختلف الزوجان في أصل تسمية المهر فادعي أحدهما تسمية قدر معلوم وانكر الآخر التسمية بالكلية وليس للدعي بینه يخلص منكر التسمية فإن ثبت ما ادعاه الآخر وان حلف يقضي به المثل بشرط أن لا يزيد على ما ادعته المرأة أن كانت هي المدعية للتسمية ولا ينقص عما ادعاه الزوج أن كان هو المدعي لها * وإذا وقع الاختلاف بينهما بعد الطلاق قبل الدخول حقيقة أو حكماً تجب لها التمة

(المادة ١٠٦)

إذا اختلف الزوجان في قدر المهر حال قيام التكاح قبل الدخول أو بعده أو بعد الطلاق والدخول يحمل مهر المثل حكماً بينهما فإن شهد لها بأن كان كما قالت أو أكثر يقبل قولها بينهما ما لم يقم الزوج بینه على دعواه وأن شهد له بأن كان كما ادعى أو أقل يصدق بینه ما لم تقم عليه البينة وأن كان مهر المثل مشتركا بينهما لإشهادها له ولا لها تحالفاً فإن حلفا أو أقالا البينة وتهاوتت البينتان يقضي به المثل ومن نكل منهما عن البين في الصورتين حكم عليه بما ادعاه صاحبه ومن أقام البينة منهما قبلت بینه وقضى له بها وإن اختلفا في قدره بعد الطلاق قبل الدخول تحكم تمة المثل على التفصيل المتقدم

(المادة ١٠٧)

موت أحد الزوجين حياتهما في الحكم أصلاً وقدرها فإذا مات أحدهما ووقع الاختلاف بين ورثته وبين الحي في أصل المهر أو في قدره يحكم على الوجه المتقدم في المادة السابقة فإذا مات الزوجان واختلفت ورثتهما في قدر المهر المسمى قالوا لورثة الزوج ويلزمهم ما يعترفون به وإن اختلفوا في أصل التسمية يقضي به المثل على ورثة الزوج أن جحدوا التسمية ونكوا عن البنين وكذلك إذا اتفقا على عدم التسمية في المقد

(المادة ١٠٨)

إنما يقضى بجميع مهر المثل للمرأة في الصور المتقدمة إذا وقع الاختلاف قبل تسليمها نفسها فإن وقع الاختلاف بعد التسليم سواء كلف وقومه في حياتها أو بعد موتها

او احدهما وادعى الزوج او ورثته ايصال شيء من المهر اليها وقد جرت عادة اهل البلد بان المرأة لاتسلم نفسها الا بعد قبض شيء من مهرها تقر بها وصلها معجلا فان لم تقر به يقضى عليها باسقاط قدر ما يتعارف بجميله للمثل ويحيط لها الباقي منه ان حصل اتفاق على قدر المسمى والا فان انكر ورثة الزوج اصل التسمية فلها بقية مهر المثل وان انكروا القدرة لقول لمن شهد له مهر المثل ويعد موتها القول في قدره لورثة الزوج

(المادة ١٠٩)

اذا اتفق الخاطب على معدة الغير وايت ان تزوجه بعد انقضاء عدتها فان اشترط عليها التزوج بها فله حق الرجوع بما دفعه اليها من النكاحين للاتفاق على نفسها وايت لم يشترط التزوج بها فلا رجوع له بشيء وكذلك اذا تزوجته واما الاطعمة التي اطعمها فلا يرجع بقيمتها ولو اشترط عليها تزويج نفسها منه

(المادة ١١٠)

اذا خطب احد امرأة وبث اليها بهدية او دفع اليها المهر كله او بعضه ولم تزوجه او لم يزوجه وليها منه او مات او عدل هو عنها قبل عقد النكاح فله استرداد ما دفعه من المهر عينا ان كان قائما ولو تغير ونقصت قيمته بالاستيلاء او عوضه ان كان قد هلك او استهلك واما الهدايا فله استردادها ايت كانت قائمة اعيانها فان كانت قد هلكت او استهلكت فليس له استرداد قيمتها

(المادة ١١١)

اذا بث الزوج الى امرأته شيئا من الثمنين او العروض او مما يؤكل قبل الزفاف او بعد البتة بها ولم يذكر وقت بثه انه من المهر ولا غيره ثم اختلفا فقال الزوج هو من المهر وقالت هو هدية فالقول له بيمينته فيما لم يعرضف اهل البلد بارساله هدية للمرأة ولها فيما جرى به فان حلف الزوج والبعوث قائم فهي بالخيار ان شادت بيمينته محسوبا من مهرها وان شادت رده ورجعت بياقي المهر او كله ان لم يكن دفع لها شيئا منه وان هلك او استهلك تحسب قيمته من المهر وان بقي لاحدهما بعد ذلك شيء يرجع به على الآخر وان اقاما اليينة فبيئتهما مقدمة

﴿ الفصل الثامن ﴾

(في الجهاز ومناخ البيت والمنازعات التي تقع بشأنها)

(المادة ١١٢)

ليس المال بمقصود في التكاح فلا تجبر المرأة على تجهيز نفسها من مهرها وبلا من غيره ولا يجبر أبوها على تجهيزها من ماله فلو زفت بجهاز قليل لا يليق بالمهر الذي دفعه الزوج أو بلا جهاز أصلا فليس له مطالبتها ولا مطالبة أيها بشيء منه ولا تنقيص شيء من مقدار المهر الذي تراضيا عليه وإن بالغ الزوج في بذله رغبة في كثرة الجهاز

(المادة ١١٣)

إذا تبرع الأب وجيز بنته البالغة من ماله فإن سلمها الجهاز في حال صحته ملكته بالتبض وليس لآبيها بعد ذلك ولا لورثته استرداد شيء منه وإن لم يسلمه إليها فلا حق لها فيه ولو سلمه إليها في مرض موته فلا تملكه إلا بإجازة الورثة

(المادة ١١٤)

إذا اشترى الأب من ماله في حال صحته جهازا لبنته القاصرة ملكته بمجرد شرائه سواء قبضته بنفسها وهي مميزة في حال صحته أو في مرض موته أو لم يقبضه في حياته وليس له ولا لورثته أخذ شيء منه ولو مات قبل دفع ثمنه يرجع البائع على تركته ولا سبيل للورثة على القاصرة

(المادة ١١٥)

إذا جيز الأب بنته من مهرها وقد بقي عنده شيء منه فاضلا عن تجهيزها فلها مطالبة به

(المادة ١١٦)

الجهاز ملك المرأة وحدها فلا حق للزوج في شيء منه وليس له أن يجبرها على فرش امتعتها له ولا ضيافته وإنما له الانتفاع بها باذنها ورضاعها ولو اقتصب شيئا منه حال قيام الزوجية أو بعدها فلها مطالبة به أو بقيته إن هلك أو استهلك عنده

(المادة ١١٧)

إذا جهز الأب بنته وسلمها إلى الزوج بجهازها ثم ادعى هو أو ورثته أن ما سلمه إليها أو بعضه عارية وادعت هي أو زوجها بعد موتها أنه تملك لها فإن غلب عرف البلدان الأب يدفع مثل هذا جهازاً آلاؤية فالقول لها ولزوجها ما لم يقم الأب أو ورثته البينة على ما ادعوه وإن كان العرف مشتركاً بين ذلك أو كان الجهاز أكثر مما يجهز به مثلها فالقول قول الأب وورثته والام في ذلك كالأب

(المادة ١١٨)

إذا اختلف الزوجان حال قيام النكاح أو بعد الفراق في متاع موضوع في البيت الذي يسكنان فيه سواء كان ملك الزوج أو الزوجة فما يصلح للنساء عادة فهو للمرأة إلا أن يقيم الزوج البينة وما يصلح للرجال أو يكون صالحاً لهما فهو للزوج ما لم تقيم المرأة البينة وإيها أقامها قبلت منه وقضى له بها ولو كان المتاع المتنازع فيه ما يصلح لصاحبه وما كان من البضائع التجارية فهو لمن يتعامل التجارة منها

(المادة ١١٩)

إذا مات أحد الزوجين ووقع النزاع في متاع البيت بين الحي وورثة الميت فالمشكل الذي يصلح للرجل والمرأة يكون للحي منها عند عدم البينة (١)
(١) للزوجة أن تثبت بالبينة وجود الامتعة التي أتت بها إلى بيت زوجها ثم أقيمت عنده لما انفصلت عنه

(محكمة مصر . حكم ٣٥ ديسمبر سنة ١٨٩٦ - القضاء سنة ٧ صيغة ١٧٩)

﴿ الباب الثامن ﴾

﴿ في نكاح الكفائيات وحكم الزوجية بعد اسلام الزوجين أو احدهما ﴾

﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في نكاح السلم الكفائيات ﴾

(المادة ١٢٠)

يصح للسلم أن يتزوج كناية نصرانية كانت أو يهودية ذمية أو غير ذمية وإن

كره وصح عقد نكاحها مباشرة ولها الكتاني وشهادة كتانيين ولو كانا مخالفين
لدينها ولا يثبت النكاح بشهادتهما اذا جمده المسلم ويثبت بهما اذا أنكرته الكتانية
(المادة ١٣١)

يصح نكاح الكتانية على المسلمة والمسلمة على الكتانية وهما في القسم سيان
(المادة ١٣٢)

لا تتزوج المسلمة الا مسلمًا فلا يجوز تزوجها مشركًا ولا كتانيًا يهوديًا كان او
نصرانيًا ولا ينعقد النكاح اصلاً
(المادة ١٣٣)

اذا تزوج المسلم نصرانية قنودت او يهودية قنصرت فلا يفسد النكاح
(المادة ١٣٤)

الاولاد الذين يولدون للمسلم من الكتانية ذكوراً كانوا او اناثاً يتبعون دينه
(المادة ١٣٥)

اختلاف الدين من موانع الميراث فلا يرث المسلم زوجته الكتانية اذا ماتت قبل
ان تسلم وهي حرة اذا مات وهي على دينها

﴿ الفصل الثاني ﴾

﴿ في حكم الزوجية بعد اسلام الزوجين او احدهما ﴾

(المادة ١٣٦)

اذا كان الزوجان غير مسلمين فاشلت المرأة بعرض الاسلام على زوجها فان
اسلم بقران على نكاحها ما لم تكن المرأة محرماً له وان ابى الاسلام او اسلم وهي بحرم
له يفرق الحاكم بينهما في الحال ولو كان صغيراً مميزاً او متوهاً فان كان غير مميز
ينتظر تمييزه وان كان مجنوناً فلا ينتظر شفاؤه بل بعرض الاسلام على ابويه لا بطريق

الالزام فان اسلم احدهما تبعه الولد وبقي التكاح على حاله وان اباه كل منهما يفرق بينه وبين زوجته وان لم يكن له أب ولا أم يقيم القاضي عليه وصياً ليقتضي عليه بالفرقة وتفرق القاضي لاباه الصبي المميز واحد ابوي المجنون طلاق لا فسخ وما لم يفرق القاضي بينهما فالزوجية باقية

(المادة ١٢٧)

اذا اسلم الزوج وكانت امرأته كتائية فالتكاح باق على حاله وان كانت غير كتائية يفرض عليها الاسلام فان اسلمت فهي زوجته وان ابت الاسلام او اسلمت وكانت محرماً له يفرق بينهما والتفريق بابائهما فسخ لا طلاق وما لم يفرق الحاكم فالزوجية باقية حتى يحصل التفريق

(المادة ١٢٨)

اذا اسلم الزوجان معاً بقي التكاح على حاله ما لم تكن المرأة محرماً له فان كانت كذلك يفرق الحاكم بينهما وليس له ان يقرن بين الزوجين المحرمين غير المسلمين الا اذا حرافعا اليه معاً وله ان يفرق من غير مرافعة بين الزوجين اذا كانت كتائية مستدة لمسلم ومزوجة قبل انقضاء عدتها

(المادة ١٢٩)

اذا اسلم احد الزوجين وكان بينهما ولد صغير او ولد لها ولد قبل عرض الاسلام على الآخر او بعده فانه يتبع من اسلم منها ان كان الولد مقبياً في دار الاسلام سواء كان من اسلم من ابويه مقبياً بها او في غيرها فان لم يكن الولد مقبياً بدار الاسلام فلا يتبع من اسلم من ابويه

(المادة ١٣٠)

لا يتبع الولد جده ولا يصير مسلماً باسلامه ولو كان ابوه ميتاً وتستمر تبعية الولد لمن اسلم من ابويه مدة صغيرة سواء كان عاقلاً او غير عاقل ولا تنقطع الا ببلوغة عاقلاً فلو بلغ مجنوناً او معتوها فلا تزال تبعيته مستمرة

﴿ الباب التاسع ﴾

(في التكاح النهر الصحيح والوقوف)

﴿ الفصل الاول ﴾

« في التكاح النهر الصحيح »

(المادة ١٣١)

إذا تزوج احد احدى معارمه نسبا او رضاعا او صيرية فالتكاح لا يصح اصلا ويفرق بينهما ان لم ينفقرا ويماقب الزوج باشد العقوبات التعزيرية سياسة ان فعل ذلك عالما بالحرمة او بقربة تليق بجعله ان فعله جاهلا بها

(المادة ١٣٢)

إذا تزوج احد امرأة الغير او معتدته فلا يصح التكاح اصلا ويوجع عقوبة ان دخل بها عالما بالحرمة ويماقب بما يليق به ان فعله غير عالم بها وفي صورة العلم لاعده على المرأة بعد التفريق فلا يحرم وقاعها على الزوج الاول ولو متزوجة وفي صورة عدم العلم تجب عليها المدة ويحرم على زوجها الاول وقاعها قبل انفصالها

(المادة ١٣٣)

إذا تزوج الرجل اختين خاليتين عن تكاح وعدة في عقد واحد فنكاحها غير صحيح ويجب التفريق بينه وبينها ان لم يفرقها ولا مهر لهما ان وقع التفريق قبل الدخول فان كانت احدهما متزوجة او معتدة فنكاحها غير صحيح ونكاح الخالية صحيح فان تزوجها في عقدين متتابعين وعلم الاسبق منها وكان صحيحا فنكاح الثانية غير صحيح ويفرق بينهما عند عدم المشاركة وان كان واقعا يحرم عليه قبل مضي عدتها وفاق الاولى فان لم يعلم الاسبق منها او علم ونسي بطل العقدان مما لم يكن احدهما بعينه غير صحيح من الاصل فيصح الآخر وان وقع التفريق بينه وبينها قبل الدخول بهما فله ان يتزوج ايتهما شاء في الحال ويكون لهما معا نصف المهر في حالة التفريق قبل الدخول ان كان مهرهما مسمين في القدر متساوين جنسا وفقدرا او ادغث كل منهما انها الاولى ولا يثبت لهما ولو اقامت احدهما بيته على اسبقية عقدها فنكاحها

هو الصحيح ولما نصف المهر دون التي بطل نكاحها فإن اختلف مهرها جنسا او قدرا فلها
معا الاقل من نصفي المهرين المسميين وان لم يكن لها مهر مسمى فالواجب لها متعة واحدة وان
كانت الفرقة بعد الدخول وجب لكل منها مهر كامل

(المادة ١٣٤)

اذا تزوج الرجل مطلقة ثلاثا قبل ان يصيبها زوج غيره ويحلها له او تزوج مجوسية او
خامسة قبل تطليق الرابعة وانقضاء عدتها او تزوج امرأة بلا شهود فالتكاح غير صحيح ايضا
والنفريق بينها واجب ولكل منها فسقه وترك صاحبه واخباره بذلك بلا توقف على القضاء
قبل الدخول او بعده

(المادة ١٣٥)

كل نكاح وقع غير صحيح لا يوجب حرمة المصاهرة اذا وقع النفريق قبل الوطء ودواعيه
ولا يرث احد منها الاخر ويثبت فيه النسب كما تقدم في المادة الثامنة عشر

(المادة ١٣٦)

اذا استوى وليان في القرب وزوج كل منها الصبية من رجل آخر صح الاسبق من
العقدين وبطل الاخر فان جهل الاسبق منها او وقعا معا فيها باطلان

(المادة ١٣٧)

اذا زوج لولي نفسه من موليته البالغة التي تحمل له بغير اذنها قبل العقد فالتكاح غير صحيح
ولو سكنت حين بلوغها التكاح او اقصمت بالرضا

﴿ الفصل الثاني ﴾

(في النكاح الموقوف)

(المادة ١٣٨)

اذا تزوج الصغير او الصغيرة الميزان غير المأذونين او الكبير او الكبيرة المتوهان بدون اذن
وليها توقف نفوذ العقد على اجازته فان اجازته وكان بغير غبن فالحش نقصا في مهر الصغيرة

وزيادة في مهر الصغير نفذ وإن لم يحضره بطل وكذلك إن كان بين فاحش في المهر
وإن أجازته الولي

(المادة ١٣٩)

إذا زوج الولي الأبعد الصغيرة مع وجود الولي الأقرب المتوفرة فيه شروط الأهلية توقف
نفذ النكاح على إجازة الأقرب فإن أجازته نفذ وإن نقضه انتقض وبطل

(المادة ١٤٠)

إذا امر الموكل الوكيل بتزويجه امرأة غير معينة فزوجه امرأة ولو بها عيب أو عاهة من
العاهات جاز عليه النكاح وليس له رده فإن زوج به الصغيرة أو موليته القاصرة فلا يلزمه
النكاح إلا إذا أجازته صراحة أو دلالة ولو أمره أن يزوجه امرأة فخالف أمره وزوجه
امراتين في عقد واحد فلا يلزمه المراتان ولا واحدة منها إلا إذا أجازها أو أجاز أحدهما
فالزوجه أياها في عقدين لزمه الأول وتوقف الثاني على إجازته

(المادة ١٤١)

إذا امر الموكل وكيله أن يزوجه امرأة معينة فخالف فزوجه غيرها فلا يلزمه النكاح وإن أمره
أن يزوجه امرأة وعين له مقدار المهر فزوجه بأكثر مما عينه فلا ينفذ عليه النكاح أيضاً ما لم
ينفذه ولا يسقط خياره بدخوله بالمرأة غير عالم بالزيادة التي زادها عليه الوكيل في المهر وليس
للوكيل أن يلزمه بالنكاح ولو التزم بدفع الزيادة من ماله

(المادة ١٤٢)

إذا أمرت المرأة وكيلها أن يزوجهها ولم تعين أحدا فزوجها من نفسه أو من إيه أو ابنه
فلا يجوز عليها النكاح ولها رده فإن زوجها باجني منه وبغير فاحش في المهر قلها ولولها
فسخ النكاح إذا لم يتم الزوج لها مهر المثل وإن زوجها بغير كف لم يجز النكاح أصلاً ولو
زوجها بكف وبمهر المثل لزمها النكاح ولو كان بالزوج عيب أو مرض

(المادة ١٤٣)

إذا غر الزوج المرأة باتسابه لها نسبا غير نسبه الحقيقي ثم ظهر لها بعد العقد

باطلاع الولي انه دونها في الكفاءة فلها او لوليها حق الخيار في اجازة النكاح ونقضه

(المادة ١٤٤)

الفضولي الذي يوجب النكاح او يقبله بلا توكيل ولا ولاية ينقذ نكاحه موقفاً على اجازة من له الاجازة فان اجازته نفذ وان ابطله بطل

﴿ الباب المباشر ﴾

﴿ في اثبات النكاح والاثبات به ﴾

(المادة ١٤٥)

اذا وقع نزاع بين الزوجين في امر النكاح ثبت بشهادة رجلين عدلين او رجل وامرأتين عدول فاذا ادعى امرأة انها زوجته او ادعت هي انه زوجها ومحمد المدعي عليه ومحمد المدعي من البيئة فله ان يستحلف الجاحد فان حلف سقطت الدعوى وان نكل قضى عليه بنكوله

(المادة ١٤٦)

لا يثبت النكاح بشهادة ابني الزوجين لمن ادعاه منها وكذا لو كان احد الشاهدين ابناً للزوج والآخر ابناً للزوجة فان كانا ابني الزوج وحده او ابني الزوجة وحدها فادعى احدهما النكاح وانكره الآخر تقبل شهادتهما على اصلها اذا استشهد بهما الآخر

(المادة ١٤٧)

لا يعتبر اقرار الولي على الصغير والصغيرة بالنكاح الا ان يشهد الشهود على النكاح او يبلغ الصغير والصغيرة وصدقائه

(المادة ١٤٨)

اذا اقر احد لامرأة انها زوجته ولم يكن تحتها محرم لها ولا اربع سواها وصدقته وكانت خالية عن زوج وعدة ثبتت زوجيتها له باقراره وتلزمه نفقتها ويتوارثان

(المادة ١٤٩)

إذا اقرت المرأة في حال صحتها أو في مرضها أنها تزوجت فلاناً فإن صدقها في حياتها
ثبت النكاح وورثها وإن صدقها بعد موتها فلا يثبت النكاح ولا يرثها

﴿ الكتاب الثاني ﴾

﴿ فيما يجب لكل من الزوجين على صاحبه ﴾

﴿ الباب الأول ﴾

﴿ فيما يجب على الزوج من حسن المعاملة للزوجة ﴾

(المادة ١٥٠)

يجب على الزوج أن يعامل زوجته بالمعروف ويحسن مشورتها ويقوم بنفقتها وهي تشمل
الطعام والكسوة والسكنى

(المادة ١٥١)

يجب قضاء على الزوج أن يواقع زوجته مرة واحدة في مدة الزوجية

(المادة ١٥٢)

إذا تعددت الزوجات وكن أحراراً كلهن يجب عليه أن يعدل بينهن فيما يقدر من
التيسير في البيتوتة للموانسة وعدم الجور في النفقة

(المادة ١٥٣)

البكر والثيب والجديدة والقديمة والمسلة والكتاتية سواء في وجوب العدل والتسوية
فلا تتميز احداهن على الاخرى ولا فرق في القسم بين أن تكون المرأة صبيحة أو مريضة أو
حائضاً أو نفساء أو رتقاء أو قرناً فلا يقبل عذر الزوج أن قصر في العدل معتذراً بمرض
المرأة أو حيضها أو نفاسها أو بيب في أعضاء تناسلها

(المادة ١٥٤)

يقيم عند كل واحدة منهن يوماً وليلة أو ثلاثة أيام وإن شاء جعل لكل واحدة منهن

مصلحة أيام والرأي له في تعيين مقدار الدور وفي البداءة في التقسم وإنما تجب التسوية لئلا بان
يعاشر فيه أحدها بقدر ما يعاشر الأخرى ولا يلزمه ذلك نهائياً ما لم يكن عمله ليسلاً
فيقسم نهائياً

(المادة ١٥٥)

لا ينبغي له أن يقيم عند أحدها أكثر من الدور الذي قدره إلا باذن الأخرى ولا
يدخل عليها إلا أُمّاداتها إن كانت مريضة فإن اشتد بها المرض فلا بأس بإقامته عندها حتى
يصل لها الشفاء

(المادة ١٥٦)

إذا تركت أحدها لوتبها إلى غيرها من ضرائرها صح تركها ولها الرجوع في المستقبل
إن طلبت ذلك

(المادة ١٥٧)

لا قسم في السفر بل له أن يسافر بمن شاء منهن والقرعة أحب وليس للتي لم تسافر معه أن
تطلب منه بعد عودته الإقامة عندها قدر ما أقام في السفر مع التي سافرت بها

(المادة ١٥٨)

إذا مرض الزوج في بيت له خال عن أزواجه فله أن يدعو كل واحدة منهن عنده في
توتبها ولو مرض في بيت إحدى زوجتيه ولم يقدر على القول إلى بيت الأخرى فله أن يقيم
به حتى يشفي بشرط أن يقيم عند الأخرى بعد الصحة بقدر ما أقام مريضاً عند ضررتها

(المادة ١٥٩)

إذا أقام الزوج قبل تعيين مقدار الدور وتربيته عند إحدى زوجتيه مدة كثر في غير
السفر فخاصته الأخرى يأمره الحاكم بالعدل بينها في المستقبل وينهاه عن الجور فإن عاد إليه
بعد ذلك عزر ويوجب عقوبة بنفي الحبس

﴿ الباب الثاني ﴾

﴿ في النفقة الواجبة على الزوج للمرأة ﴾

﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في بيان من تستحق النفقة من الزوجات ﴾

(المادة ١٦٠)

تجب النفقة من حين المقدد الصحيح على الزوج ولو فقيراً او مريضاً او عتيقاً او صغيراً
لا يقدر على المباشرة للزوجة غنية كانت او فقيرة مسلمة او غير مسلمة كبيرة او صغيرة
تطبق الوقائع او تستهي له

(المادة ١٦١)

تجب النفقة للزوجة على زوجها ولو هي مقيمة في بيت ابيها ما لم يطالبها الزوج بالنفقة
وتجتمتع بغير حق

(المادة ١٦٢)

تجب النفقة للزوجة لو ابت ان تسافر مع زوجها فيما هو مسافة قصر او فوقها او منعت
نفسها لاستيفاء ما معروف تعجيله من المهر سواء كان قبل الدخول بها او بعده

(المادة ١٦٣)

اذا مرضت المرأة مرضاً يمنع من مباشرتها بعد الزفاف والنفقة الى منزل زوجها او قبلها
ثم انتقلت اليه وهي مريضة او لم تنتقل ولم تمنع نفسها بغير حق فلها النفقة عليه فلو مرضت
في بيت الزوج ثم انتقلت الى بيت اهلها فان طالبها الزوج بالنفقة ولم يمكنها الانتقال بمحنة
او نحوها فلها النفقة وان امتنعت بغير حق مع قدرتها على الانتقال بنحو ما ذكر فلا
نفقة لها

(المادة ١٦٤)

اذا كان الزوج مجبوساً ولو بدین عليه لزوجته فلا تسقط نفقتها وان كان غير قادر على ادائه

(المادة ١٦٥)

إذا كان الزوج موسراً وكان لامرأته خادمة تجب عليه نفقتها بقدر ما يكتفيها على حسب العرف بشرط أن تكون الخادمة مملوكة لها ملكاً تاماً ومتمرفة لها منها لا مثل لما غيرها وإذا زفت إليه بخدم كثير استغنت نفقة الجميع عليه أن كان ذا يسار وإذا رزق أولاداً لا يكتفيهم خادم واحد يفرض عليه نفقة خادمين أو أكثر على قدر حاجة أولاده

﴿ الفصل الثاني ﴾

« في بيان من لائقة لمن من الزوجات »

(المادة ١٦٦)

إذا كانت الزوجة صغيرة لاتصلح للرجال ولا تشتبه للوقاع ولو فيما دون الفرج فلا نفقة لها على زوجها إلا إذا امسكها في بيته للاستئناس بها

(المادة ١٦٧)

المريضة التي لم تزف الي زوجها ولم يمكنها الانتقال أصلاً لائقة لها

(المادة ١٦٨)

الزوجة التي تسافر الى الحج ولو لاداء فريضة بدون أن يكون معها زوجها لها نفقة عليه مدة غيابها وإن سافرت مع محرم لها فإن سافر زوجها وأخذها معه فلها عليه نفقة الحضر ونفقة السفر ولو أزمه وإن سافرت هي وأخذت زوجها معها فلها عليه نفقة الحضر لائقة السفر

(المادة ١٦٩)

الزوجة المخترقة التي تكون خارج البيت نهاراً وعند الزوج ليلاً إذا منها من الخروج ووضعتة وخرجت فلا نفقة لها ما دامت خارجة

(المادة ١٧٠)

إذا حبست المرأة ولو في دين لاتقدر على إيفائه فلا يلزم زوجها نفقتها مدة حبسها إلا إذا كان هو الذي حبسها في دين له

(المادة ١٧١)

الناشرة وهي التي خالفت زوجها وخرجت من بيته بلا اذنه بنير وجه شرعي يسقط حقها في النفقة مدة نشوزها وان كانت لما نفقة مفروضة متجمدة تسقط ايضا بنشوزها وكذا المسندانة بنير امر الحاكم وامر الزوج وتكون ناشرة ايضا اذا كان البيت المقيان به ملكا لها ومنعته من الدخول عليها ما لم تكن سالته النفقة منه فلم ينقلها فان عادت الناشرة الى بيت زوجها ولو بعد سفره او دعته يدخل عليها اذا كان المنزل لما عاد حقها في النفقة ولا يعود ماسقط منها بنشوزها وان منعه من الاستمتاع بها وهي في بيته فلا تكون ناشرة نشوزا موجبا لسقوط النفقة

(المادة ١٧٢)

المنكحة ككاحا فاسدا والموظوة بشبهة لانفقة لها الا المنكحة بلا شهود فاذا فرض الحاكم لاحداهما نفقة قبل ظهور فساد النكاح وفرق بينهما فلزوج الرجوع عليها بما اخذته منه بامر الحاكم لا بما اخذته بلا امره

﴿ الفصل الثالث ﴾

(في تقدير نفقة الطعام)

(المادة ١٧٣)

تقدر نفقة الطعام بقدر حال الزوجين يسارا واعصارا فان كانا موسرين فنفقة اليسار وان كانا مصرين فنفقة الاعسار وان كانا مختلفين حالا فنفقة الوسط فلو كان الزوج هو الفقير لا يخاطب الا بقدر وسعه والباقي دين عليه الى الميسرة

(المادة ١٧٤)

فرض النفقة اصنافا او تقوم الاصناف بدرام على حسب اختلاف اسعار الماكولات في البلدة خلافا ورخصا رعاية للجبايين فاذا غلا السعر تزداد النفقة المقطرة للمرأة واذا رخص تنقص من الزوج ولو بعد القضاء بها

(المادة ١٧٥)

يعتبر في فرض النفقة واصطافها للمرأة الاصلح والايسر فان كان الزوج عتقها يكتسب

قوته كل يوم تقدر النفقة عليه يوما بيوم ويعطيتها نفقة كل يوم مجبلا عند مساء اليوم الذي قبله وان كان من الصنائع الذين لا ينقضي عملهم الا بمضي الاسبوع تقدر عليه كل اسبوع وان كان تاجرا او من ارباب الماهيات تفرض عليه كل شهر وان كان مزارعا تفرض عليه كل سنة فان ماطلها الزوج في دفع النفقة في مواعيدها المقررة فلها ان تطلب نفقة كل يوم

(المادة ١٧٦)

للزوج ان يلي الاتفاق بنفسه على زوجته حال قيام النكاح فاذا اشتكت عليها وثبت ذلك عند الحاكم ولم يكن الزوج صاحب مائدة وطعم كثير بحيث يمكنها ان تتناول منه مقدار كفايتها يحضره الحاكم ويقدر النفقة بحضوره على الوجه المتقدم في المادة السالفة ويأمره باعطائها اياها لتنفق على نفسها فاذا امتنع مع البسر من اعطائها بعد امر الحاكم وطلبت المرأة حبه له ان يحسه الا انه لا ينبغي ان يحسه في اول مرة بل يؤخر الحبس الى مجلسين او ثلاثة فيقظه في كل مجلس فان لم يدفع حبه حينئذ ولها ان يبيع عليه من امواله ما ليس من اصول حوائجه ويصرف ثمنه في نفقتها

(المادة ١٧٧)

اذا ثبت اضرار الزوج وعجزه عن القيام بنفقة زوجته فلا يحسه الحاكم ولا يفرق بينهما بسبب عجزه بل يفرض لها النفقة ويأمرها بالاستدانة عليه وتجب الادانة على من تجب عليه نفقتها من اقاربها عند عدم الزوج وان كان لها اولاد صغار تجب الادانة لاجلهم على من تجب عليه نفقتهم لولا وجود الاب ويعبس من تجب عليه الادانة اذا امتنع

(المادة ١٧٨)

اذا فرض الحاكم النفقة او تراضى الزوجان على شيء معين فللمرأة اذا علمت او خافت غيبة زوجها ان تأخذ عليه كفيلا جبرا يضمن لها نفقة شهرا او اكثر على قدر المدة التي يمكن ان يفيها الزوج

(المادة ١٧٩)

النفقة المقدرة لا ينبغي بحال واحدة بعد تقديرها بل تتغير تبعا لتغير احوال الزوجين بحيث

لوقضى بنفقة الاعسار أو بنفقة اليسار فإيسر أحدها أو اعسر تقدر نفقة الوسط وإن يسرا بعد اعسارها تتم نفقة اليسار للمستقبل

(المادة ١٨٠)

لا يجوز للمرأة أخذ أجره من زوجها على ما تنبئهم الطعام لاكلها وإن كان لا يجب عليها ذلك قضاء وإنما يجوز لها أخذ الأجره على ما تنويه من الطعام بأمره للبيع

﴿ الفصل الرابع ﴾

(في تقدير الكسوة والسكنى)

(للمادة ١٨١)

كسوة المرأة واجبة على الزوج من حين العقد الصحيح عليها ويفرض لها كسوتها في السنة كسوة للشتاء وكسوة للصيف ويعتبر في تقديرها حال الزوجين يسارا واعسارا وعرف البلد

(المادة ١٨٢)

تفرض الكسوة ثيابا أو تقدر الثياب بدراهم ويقضي بقيمتها وتعطى لها بمجلة

(للمادة ١٨٣)

لا يقضى للمرأة بكسوة جديدة قبل تمام المدة إلا اذا تخرقت كسوتها بالاستعمال المعتاد وإذا ضاعت الكسوة عندها فهي المستولة عنها ولا يجب لها على الزوج غيرها قبل حلول المدة

(للمادة ١٨٤)

تجب السكنى للمرأة على زوجها في دار على حدتها ان كانا موسرين والا فعليه أسكنها في بيت من دار على حدته به المرافق الشرعية وله جيران بحسب حال الزوجين

(المادة ١٨٥)

ليس للزوج ان يجبر المرأة على اسكان احد معها من اهله ولا من اولاده الذين من غيرها

سوى ولده الصغير الغير المميز له أسكن أمته وام ولده معها وليس لها ان تسكن معها في بيت الزوج احدا من اهلها ولو ولدها الصغير من غيره ولا يكون ذلك الا بالرضا .

(المائدة ١٨٦)

اذا اسكن الزوج امرأته في مسكن على حداثها من دار فيها احد من اقاربه فليس لها طلب مسكن غيره الا اذا كانوا يوءذونها فعلا او قولاً ولها طلب ذلك مع الضرة فان كان في نفس المسكن المقيمة هي به ضرة لها او احدى اقارب زوجها فلها طلب مسكن غيره ولو لم يوءذوها فعلا او قولاً

(المائدة ١٨٧)

اذا كانت المرأة تستوحش من المسكن الذي اسكنها فيه زوجها بان كان كبيرا كالدار الخالصة من السكان المرتفعة الجدران او كان الزوج يخرج ليلا ليبيت عند ضررتها ولم يكن لها ولدا وخادمة تستأنس بهما فعليه ان يأتيها بموتقة او ينقلها الى حيث لا تستوحش

(المائدة ١٨٨)

يفرض للمرأة ما تنام عليه من فراش ولحاف وما تفرشه للقمود على قدر حالها ولا يسقط عنه ذلك ولو كان لها امتعة من فراش ونحوه وعليه ايضاً ما يلزم من سائر ادوات البيت وما لتنظيف وتطيب به المرأة على عادة اهل البلد

﴿ الفصل الخامس ﴾

(في نفقة زوجة النائب)

(المائدة ١٨٩)

تفرض النفقة لزوجة النائب في ماله ان كان له مال حاضر في منزله من جنس النفقة كالفلال ونحوها من اصناف المأكولات والذهب والفضة المضروفين وغير المضروبين او كان له مال من ذلك مودع عند احد او دين عليه واقر المودع او المدينون بالمال وبالزوجية او لم يقر او كان الحاكم يعلم بها او اقامت المرأة ينة على الرديعة او الدين وعلى النكاح وان كان

لا يقضي لها به على الغائب ويبدأ الحاكم في فرض النفقة بمال الوديسة ثم بالدين فلو كان للغائب مال حاضر في بيته من جنسها فرضها فيه ويأخذ الحاكم عليها كفيلًا بالمال الذي تقبضه ويحلها ان زوجها الغائب لم يترك لها نفقة وانها لم تكن ناشزه ولا مطلقة مضت عندنا

(المادة ١٩٠)

اذا لم يختلف الغائب مالا واقامت المرأة ينة على التكاح يقضي لها الحاكم بالنفقة دونه ويأمرها بالاستدانة على زوجها ويكفلها ويطلقها كما تقدم وان طلبت فسخ التكاح فلا يفسخه

(المادة ١٩١)

اذا حضر الزوج الغائب وادعى انه عجل لها النفقة قبل سفره واقام البينة على ذلك او لم يتم واستحلها فتكلفت فهو بالخيار ان شاء استرد النفقة من المرأة وان شاء رجع بها على الكفيل وان اقرت المرأة انه عجل لها النفقة يرجع بها عليها لا عليه

(المادة ١٩٢)

اذا رجع الغائب وانكر التكاح ولا بينة للمرأة فالقول قوله مع حلفه فاذا حلف وكان المال الذي قبضته ودية فله ان يرجع به على المرأة او على اللودع وان كان ديناً فله الرجوع على التريم وهو يرجع على المرأة

(المادة ١٩٣)

اذا رجع الزوج الغائب واقام البينة على الطلاق وانقضاه السدة وعدم استحقاق المرأة النفقة التي اخذتها في غيابها ضمننت هي لا الدافع من المودع او المديون الا اذا شهدت بينة الزوج ان الدافع كان يعلم بالطلاق فحينئذ يكون عليه الضمان

(المادة ١٩٤)

اذا ادعى المودع او المديون الذي امره القاضي بالانفاق على زوجة الغائب انه دفع اليها المال للنفقة وانكرت المرأة ذلك يقبل قول المودع ولا بينة ولا يقبل قول المديون بينة

(المادة ١٩٥)

إذا كانت الوديعة أو المال الذي في بيت الزوج الغائب من غير جنس النفقة فليس للزوجة أن تبني منه شيئاً في نفقة نفسها ولا للقاضي بيع شيء منه وتوَجِّع عقارائه ويصرف من أجرهما في نفقة المرأة

(المادة ١٩٦)

في كل موضع جاز للقاضي أن يقضي للمرأة بالنفقة من مال زوجها الغائب جاز لها أن تأخذ منه ما يكفيها بالمعروف من غير قضاء

﴿ الفصل السادس ﴾

(في دين النفقة)

(المادة ١٩٧)

تقدم النفقة الكافية للشخص وزوجته وعياله بقدر الضرورة على قضاء ديونه

(المادة ١٩٨)

لا تصير النفقة ديناً إلا بالقضاء أو بتراضي الزوجين على شيء معين

(المادة ١٩٩)

النفقة المفروضة للزوجة بحكم القاضي أو بالتراضي لا تسقط بمضي المدة فإذا لم تطالب بها المرأة ولم تقبضها كلها أو بعضها في مواعيدها المقررة فلها ما دامت حية مطيعة والزوج حي أن ترجع عليه بالمقدار المتجدد منها بعد القضاء أو الرضا سواء كانت المدة الماضية قليلة أو كثيرة

(المادة ٢٠٠)

ليس للمرأة الرجوع على زوجها حاضراً كان أو غائباً بما انفقته من الما قبل فرض القاضي أو التراضي على شيء معين بل يسقط ذلك بمضي شهر فأكثر لا أقل

(المادة ٢٠١)

النفقة المفروضة بالقضاء أو الرضا والمستندة بغير امر الحاكم يسقط دينها بموت أحد

الزوجين ولا يسقط دين النفقة بالطلاق الا اذا تحقق انه وقع لسوء اخلاق المرأة

(المادة ٢٠٢)

النفقة المستدانة بأمر الحاكم لا يسقط دينها بأي حال بل تكون ديناً ثابتاً لها سيغى تركه زوجها واجبا اذا وده ثم ان كانت الاستدانة بأمر الحاكم فللغيرم الرجوع على ايها شاء من الزوج او من المرأة وان كانت بلا امر الحاكم فلا رجوع له الا على المرأة وهي ترجع على زوجها ان ثبت لها عليه حق

(المادة ٢٠٣)

لا تسرد النفقة التي دفعت للزوجة مسجلاً لا يموت ولا طلاق سواء عجلها الزوج او ابوه ولو كانت قائمة

(المادة ٢٠٤)

الابراء عن النفقة قبل فرضها قضاء او رضاً باطل وبعبه صحيح عن نفقة المدة الماضية وعن نفقة يوم واحد مستقبل دخل اوله ان كانت مفروضة كل يوم وعن اسبوع واحد ان كانت مفروضة كل اسبوع وعن نفقة شهر واحد مستقبل قد استهل ان كانت مفروضة كل شهر وعن نفقة سنة واحدة مستقبله قد دخلت ان كانت مفروضة سنوياً

(المادة ٢٠٥)

دين النفقة والدين الثابت في ذمة المرأة لزوجها لا يلتقيان قصاصاً فاذا طلبت المرأة مقاصة دين نفقتها بما عليها لزوجها فلا تجلب الى مطلوبها الا اذا رضي بذلك وان طلب هو مقاصة دين نفقتها بما له عليها يجلب الى طلبه

(الباب الثالث)

« في ولاية الزوج وماله من المهرق »

(المادة ٢٠٦)

ولاية الزوج على المرأة تاديبية فلا ولاية له على اموالها الخاصة بها بل لها التصرف في جميعها بلا اذنه ورضاه وبدون ان يكون له وجه في معارضتها متمسداً على ولايته ولها ان تقبض

غلة املاكها وتوكل غير زوجها بإدارة مصالحها وتنفيذ عقودها بلا توقف على اجازته مطلقا على اجازة ايها او جدّها عند فقده او وصيها ان كانت رشيدة محسنة للتصرف ومهما تكن ثروتها فلا يلزمها شيء من النفقات الواجبة على الزوج

(المادة ٢٠٧)

للزوج بعد ايقاع المرأة معجل صداقها ان يمنحها من الخروج من بيته بلا اذنه في غير الاحوال التي يباح لها الخروج فيها كزيارة والديها في كل اسبوع مرة ومخارمها في كل سنة مرة وله منها من زيارة الاجنيات وعيادتهن ومن الخروج الى الولاثم ولو كانت عند المحارم وله اخراجها من منزل ابويها ان كانت سالحة للرجال واوفاعها معجل صداقها واسكانها بين جيران صالحين حيث سكن من البلدة التي تزوجها بها ولو اشترط عليه ان لا يخرجها من منزلها وله ان يمنح اهلها من القرار والمقام عندها في بيته سواء كان ملكا له او اجارة او عارية

(المادة ٢٠٨)

يجوز للزوج ان كان مأمونا واوفى المرأة معجل صداقها ان ينقلها من حيث تزوجها فيها هو دون مسافة القصر سواء كان الانتقال من مصر الى مصر او من مصر الى قرية او بالعكس وليس له ان ينقلها جبرا فيها هو مسافة القصر فما فوقها ولو اوفاعها جميع المهر

(المادة ٢٠٩)

يباح للزوج تاديب المرأة تاديبا خفيفا على كل معصية لم يرد في شأنها حد مقدور ولا يجوز له اصلا ان يضربها ضربا فاحشا ولو يحمق (١)

(١) ان اعتدّل الزوج عن ضرب زوجته بانه لم يتجاوز في ضربها حد التاديب لانه له ولاية تاديبها شرعا ليس من الاحذر القانونية المسقطه للعقوبة للحكم القاضي عليه بالعقاب لوجه اللطخ ليه بانه لم يات بما يفيد تجلّوزه في الضرب

(مذكّرة التقض والايهام - حكم ٩ يناير سنة ١٨٩٧ - الفتاوى ج ١١٠)

على مقتضى احكام الشريعة النراء (مذهب الامام الاعظم) لا يجوز للزوج تاديب زوجته الا لمعصية لم يرد في شأنها حد مقدور وبشرط ان لا ياوزر التاديب في جسمها بحيث لا يتجاوز المنصوص بالفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات وعلى ذلك اذا رفعت دعوى على الزوج لكونه تعدى على زوجته بالضرب فلا يجوز له مطلقا حتى يتجاوز هذا الحد المقرر انه يطلب معاقبته من العقوبة بدعوى التجهيل بمعنى التاديب للمنوع له شرعا

(قرار لجنة المراقبة ٢٨ يوفى سنة ١٨٩٩ فقرة ١٠ المبنية الرئيسية سنة ١١١١)

(المادة ٢١٠)

إذا وقع الشقاق بين الزوجين واشتد الخصام ووقع الأمر إلى الحاكم فله أن يعين عدلين ويجعلهما حكمين والاولى أن يكون احدهما من اهله والاخر من اهلها ليستمعوا شكواهما وينظرا بينها ويسعيا في اصلاح امرها وان لم تنسر لها الاصلاح فليس لها التفريق بينها بالخلع الا ان يكونا وكيلين من قبل الزوجين بذلك

« المادة ٢١١ »

إذا اشتمت المرأة نشوز زوجها وضرره اياها ضرباً فاحشاً ولو بحق وثبت ذلك عليه بالبيّنة يعزر

﴿ الباب الرابع ﴾

« فيما للزوجة وما عليها من الحقوق »

﴿ الفصل الاول ﴾

(فيما على الزوجة من الحقوق لزوجها)

(للمادة ٢١٢)

من الحقوق على المرأة لزوجها ان تكون مطيعة له فيما يامرها به من حقوق الزوجية ويكون مباحاً شرعاً وان تنقيد بملازمة بيته بعد اقامتها معجل صداقها ولا تنخرج منه الا باذنه وان تكون مبادرة الى فراشه اذا التمسها بعد ذلك ولم تكن ذات عذر شرعي وان تصون نفسها وتحافظ على ماله ولا تمطي منه شيئاً لاحد مما لم تجر العادة باعطائه الا باذنه

﴿ الفصل الثاني ﴾

(فيما للمرأة من الحقوق)

(للمادة ٢١٣)

للرأة ان تمتنع نفسها من الوقاع ودواعيه ومن اخراجها من بيتها ولو بعد الدخول بها راضية الى ان يوفىها زوجها جميع ما بين تمجيله من مهرها ان كان بمضه معجلاً وبمعهه موعجلاً وان لم يبين قدر المعجل منه فعلى تستوفي قدر ما يجعل لثلاثها على حسب عرف اهل البلد ولها

منه ايضاً ان كان المهر موهجلاً كله :لا اذا اشترط الزوج الدخول بها قبل حلول الاجل ووضيت به

(المادة ٢١٤)

اذا لم يوف الزوج المرأة ما تعرف تمجيله من مهرها جاز لها الخروج من بيته بلا اذنه ولا تكون بذلك ناشزة ولا تسقط نفقتها

(المادة ٢١٥)

للرأة ان تخرج لزيارة والديها في كل اسبوع مرة ولزيارة محارمها في كل ستة مره ولا تبث عند احد منهم بغير اذن زوجها ولا يمنع ابيها من الدخول عليها لزيارتها في كل جمعة مره ولا غيرهم من المحارم في كل ستة مره

(المادة ٢١٦)

اذا كان ابو الزوجة مريضاً مرضاً طويلاً فاحتاجها ولم يكن لديه من يقوم بشانه فمليها الذهاب اليه وتماهده بقدر احتياجه ولو كان غير مسلم وان ابي الزوج ذلك

﴿ الكتاب الثالث ﴾

(في فرق النكاح)

﴿ الباب الاول ﴾

(في الطلاق)

﴿ الفصل الاول ﴾

(فين يقع طلاقه ومن لا يقع وعمل الطلاق ومده)

(المادة ٢١٧)

للزوج دون المرأة ان يرفع قيد النكاح الصحيح بالطلاق ويقع طلاق كل زوج بالغ عاقل ولو كان محبوراً عليه لسنه او مريضاً غير معتل العقل او مكراً او هازلاً

(المادة ٢١٨)

يقع طلاق السكران الذي سكر بمحظور طائفاً مختاراً لا مكراً ولا مضطراً

(المادة ٢١٩)

يقع طلاق الآخرى بإشارته المبرورة الدالة على قصده الطلاق

(المادة ٢٢٠)

لا يقع طلاق النائم والمجنون والمعتوه ومن اختل عقله لكبر أو مرض أو مصيبة فاجأته وإنما يقع طلاق المجنون إذا علقه بشرط وهو عقل ثم جن ووجد الشرط وهو مجنون

(المادة ٢٢١)

لا يقع طلاق أبي القاصر على زوجته ولا طلاق القاصر ولو كان مراهما

(المادة ٢٢٢)

يقع الطلاق لفظاً وبالكتاب المرسومة المستبينة وكما يجوز للزوج أن يوقعه بنفسه يجوز له أن يوكل به غيره وأن يرسله إلى المرأة مسطوراً في كتاب وأن يأذنها بإيقاعه تفويضاً على نفسها وتوكيلاً على غيرها من ضمائها

(المادة ٢٢٣)

محل الطلاق المرأة المتكوجة والمعتدة من طلاق رجعي أو بائن غير ثلاث الحرة والمعتدة لفرقة هي طلاق كالفرقة بالإبلاء والعنة ونحوها أو التسخ بآباء أحد الزوجين الإسلام

(المادة ٢٢٤)

عدد الطلاق يتبر بالنساء فطلاق الحرة ثلاث متفرقات إن كانت مدخولاً بها أو غير متفرقات سواء كانت مدخولاً بها أم لا فلا تحل لطلقها بمسد الثلاث من تكاح صحيح حتى تنكح زوجاً غيره ويفارقها بعد الوطء في القبل وتنقض عدتها

(المادة ٢٢٥)

لا يصح فروع الطلاق إلا بصيغة مخصوصة أو ما يقوم مقامها والصيغ المخصوصة بالطلاق إما صريحة أو كناية فالصريحة هي الالفاظ المشتملة على حروف الطلاق والالفاظ التي غلب استعمالها عرفاً في الطلاق بحيث لا تستعمل إلا فيه بأي لغة من اللغات وما يقوم مقام المضيغة

الصريحة هي الكتابة المرسومة المستبينة وإشارة الآخرس والإشارة الى العدد بالأصابع مصحوبة بلفظ الطلاق وبما ذكر يقع الطلاق بلا نية إنما لابد لوقوعه من إضافة اللفظ الى المرأة المراد تطليقها ولو الإضافة معنوية والكنائية هي الإلفاظ التي لم توضع للطلاق وتحتمله وغيره وهذه لا يقع بها الطلاق الابنية او دلالة الحال ويقوم مقام صيغة الكتابة الكتابة المستبينة لغير المرسومة فتتوقف على النية

﴿ الفصل الثاني ﴾

(في أقسام الطلاق)

(المادة ٢٢٦)

الطلاق قسمان رجعي وبائن والبائن نوعان بائن بينونة صغرى وبائن بينونة كبرى فالاول من النوعين ما كان بإحدى واثنين والثاني ما كان بالثلاث ويسمى بتا

﴿ القسم الاول ﴾

(في الطلاق الرجعي وحكمه والرجعة)

(المادة ٢٢٧)

يقع الطلاق رجعياً بصريح لفظ الطلاق اذا اضيف اللفظ ولو معني الى المرأة المدخول بها حقيقة غير مقرون بموض ولا بعدد الثلاث لا نصاً ولا إشارة ولا منوعاً بنعت حقيقي ولا بأقل التفضيل ولا مشبهاً بصفة تدل على البينونة فمن قال لامرأته المدخول بها حقيقة انت طالق او معالقة او طلقك فقد اوقع عليها طلاقاً واحدة رجعية سواء نواها رجعية او بائنة او نوى اكثر من ذلك او لم ينو شيئاً

(المادة ٢٢٨)

صفتها على الطلاق والطلاق يلزمي يقع بكل منها واحدة رجعية ولو نوى اثنين وان نوى باللفظ ثلاثاً وقعن

(المادة ٢٢٩)

يقع الطلاق رجعياً بثلاثة الفاظ من الفاظ الكناية وهي اعتدي واستبري وحكم

وانت واحدة فمن قال لزوجته لفظاً منها وهو في حالة الرضاء توقف وقوع الطلاق على نيته فان نوى به الطلاق تقع واحدة رجعية ولو نوى غيرها او اكثر من واحدة وان لم ينو شيئاً فلا يقع شيء وان خاطبها به في حالة الغضب او جربا عن طلبها الطلاق منه يقع عليها طلاقاً واحدة رجعية بلا نية

(المادة ٢٣٠)

الطلاق الرجعي بواحدة كان او اثنتين للحره لا يرفع احكام النكاح ولا ينزل ملك الزوج قبل مضي العدة بل لانزال الزوجية قائمة ما دامت المرأة في العدة ولما تعسكف في بيتها المضاف اليها بالسكنى وينسحب جعل مترة بينها وبين زوجها ونفقتها عليه مدة العدة ولا يحرم دخوله عليها ولو من غير اذنها ويجوز له الاستمتاع والوقاع ويصير بذلك مراجعاً واذا مات احداهما قبل انقضاء العدة ورثته الآخر سواء طلقها زوجها في حال صحته او في مرضه برضاها او بدونه

(المادة ٢٣١)

كل من طلق زوجته المدخول بها حقيقة تعاليفة واحدة رجعية او تطليقتين كذلك او حرة فله ان يراجعها ولو قال لارجمة لي بدون حاجة الى تجديد العقد الاول ولا الى اشتراط مهر جديد ما دامت في العدة سواء علمت بالرجعة او لم تعلم وسواء رضيت بها او ابت ولا يملك الرجعة بعد انقضاء العدة ولا رجعة في عدة المظافة بعد الخلوة ولو كانت الخلوة صميحة

(المادة ٢٣٢)

تصح الرجعة قولاً براجمتك ونحوه خطاباً للمرأة او راجعت زوجتي ان كانت غير مخاطبة وفعلاً بالوقاع ودواعيه التي توجب حرمة المصاهر ولو اختلاسا منه او منها

(المادة ٢٣٣)

يلزم ان تكون الرجعة منجزة في الحال فلا يصح اضافتها الى وقت مستقبل ولا تعليقها بشرط

(المادة ٢٣٤)

الرجمة صحيحة بلاشهود وبلاعلم المرأة الا انسه ينشب للمراجع ان يعلم المرأة بها اذا واجهها
قولاً وان يشهد شاهدين عدلين عليها ولو بعد حصولها فعلاً

(المادة ٢٣٥)

تقطع الرجمة وتملك المرأة عصمتها اذا ظهرت من الحيضة الاخيرة لتمام عشرة ايام
وان لم تقتسل

(المادة ٢٣٦)

اذا وقع نزاع بين الزوجين فادعت المعتدة انقضاء عدتها بالحض وادعى الزوج عدم انقضائها
وان له حق الرجعة تصدق المرأة بيمينها وتخرج من العدة ان كانت المدة تحتمله واقل مدة عدة
ببيض متون يوماً للحرة

(المادة ٢٣٧)

الرجمة لا تهدم الطلاقات السابقة بل اذا راجع الزوج امراته بعد طلقين ثم اوقع عليها
الثالثة زال ملكه وحلها له الى ان تزوج غيره بنكاح صحيح وبفارقها بعد الوطء في
القبل بطلاق او موت

(المادة ٢٣٨)

يتعجل الموجل من المهر بانقضاء العدة في الطلاق الرجعي فمن طلق زوجته رجعيًا
وانقضت عدتها صار ما كان موهجلاً في ذمته من المهر حالاً فتطالبه به
وانما يجمل الموهجلاً اذا لم يكن منجباً فان كان كذلك فلا يتعجل بل تأخذه على تجزئته
واقساطه في مواعيدها

﴿ القسم الثاني ﴾

(في الطلاق البائن ونوعيه واحكام كل منها)

(المادة ٢٣٩)

يقع الطلاق بانثاء بصريح لفظ الطلاق اذا اضيف اللفظ الى المرأة المدخول بها مقروناً

بعدد الثلاث نصاً أو إشارة بالأصابع مع ذكر لفظ الطلاق أو منعوتاً بنعت حقيقي أو مضافاً إلى أفضل تفضيل يبين عن الشدة والزيادة أو مشبهاً بما يدل على اليقونة فمن قال لامرأته انت طالق تطليقة شديدة أو طويلة أو عريضة أو اشد الطلاق أو اطوله أو اعرضه أو تطليقة كالجليل تقع عليها واحدة بآئنة وإن قال لها انت طالق بآئن أو البتة بآنت بواحدة سواء نوى أو لم ينو وإن نوى بذلك الثلاث وقمن وإن قال لها انت طالق ثلاثاً أو أشار اليها بثلاثة أصابع منشورة قائلاً انت طالق هكذا بآنت يبنونة كبرى وكذلك أن قال لها انت طالق أكثر الطلاق أو انت طالق مراراً أو ألف مرة

(المادة ٢٤٠)

كل طلاق يلحق المرأة غير المدخول بها فهو بائن فمن قال لزوجته غير المدخول بها حقيقة أو حكماً انت طالق بآنت بواحدة ولا عدة عليها وكذا لو احتل بها بلا وطء ولكن عليها العدة فإن طلقها ثلاثاً بكلمة واحدة وقمن وإن فرق الثلاث بآنت بالاولى فلا تلحقها الثانية ولا الثالثة

(المادة ٢٤١)

من طلق زوجته طلاقاً رجعياً بواحدة أو اثنتين لوحدة ولم يراجعها حتى انقضت عدتها بآنت يبنونة صغرى ملكت بها نفسها فلا يملك الرجعة عليها

(المادة ٢٤٢)

من طلق امرأته طلاقاً واحداً مفروناً بعوض وقبلت في مجلسها بآنت بواحدة

(المادة ٢٤٣)

من قال كل خل وحلال المسلمين على حرام طلق جميع نسائه طليقة واحدة بآئنة بلا نية وإن نوى بذلك الثلاث وقمن فإن قال الحرام يلزمني أو حرمتك أو انت في الحرام بآنت المجاطبة بذلك ولو لم ينو طلاقاً وإن كان له امرأة غيرها فلا يقع عليها شيء

(المادة ٢٤٤)

جميع الفاظ النكاحيات ان وقع بها الطلاق يكون بائناً بواحدة أو ثلاث على حسب نية الزوج

ماعد الا لفاظ الثلاثة المذكورة في مادة ٢٢٩ فراجعها

(المادة ٢٤٥)

إذا آلى الزوج البالغ العاقل من امراته وبرز في ابلاؤه ولم يفي إليها في مدة الأشهر الأربعة التي هي أقل مدته للحرية بانت بواحدة وسقط الإيلاء أن كان مؤقتاً

(المادة ٢٤٦)

الطلاق البائن ينوثة صغرى وهو ما كان دون الثلاث يمل قيد النكاح ويرفع أحكامه ويزيل ملك الزوج في الحال ولا يبقى للزوجية أثر سوى العدة وتستقر المرأة في بيتها ويكمل بيته وبينها حجاب فلا يدخل عليها ولا ينظرها وإن ضاق عنها البيت ولم يكن ديناً فاخا أجه منه أولى وإن مات أحدهما في العدة فلا يرثه الآخر إلا في حال فراره أو فرارها بشرطه المذكور في طلاق المريض

(المادة ٢٤٧)

الطلاق البائن ينوثة صغرى لا يزيل الحل فلا تحرم البائنة بما دون الثلاث على مطلقها بل له أن يتزوجها في العدة وبعدها إنما لا يكون ذلك إلا برضاها ويعتمد ومهر جديدين ويمنع غيره من نكاحها في العدة

(المادة ٢٤٨)

الطلاق البت يزيل في الحال الملك والحل معاً فمن طلق زوجته الحرة من نكاح صحيح ثلاث طلاقات بكلمة واحدة قبل الدخول أو بعد الدخول سواء كانت الثلاث متفرقات أو غير متفرقات يحرم عليه أن يتزوجها حتى تنكح غيره نكاحاً صحيحاً نافذاً وبطوره وطأ حقيقياً في المحل المتيقن موجباً للنفس ثم يطلقها أو يموت عنها ونقض عدها وموت الزوج الثاني قبل وطئها لا يحلها للأول

(المادة ٢٤٩)

نكاح الزوج الذي يهدم بالدخول ما دون الثلاث من الطلاقات السابقة كما يهدم الثلاث ويثبت حلاً جديداً فتعود المرأة للزوج الأول إذا تزوجها بملك جديد أي بملك عليها ثلاث طلاقات لو حرة

(المادة ٢٥٠)

الطلاق لا يلحق المكنوحة نكاحاً فإسدا فالفرقة فيه متاركة لإطلاق حقيقي فمن طلق مكنوحة فإسدا ثلاثاً فله ان يتزوجها بمقد صحيح بلا حلال ويملك عليها ثلاث طلاقات

﴿ الفصل الثاني ﴾

(في تعليق الطلاق)

(المادة ٢٥١)

الطلاق لفظياً كان أو بالكتابة يصح ان يكون منجزاً أو معلقاً فالمنجز ما كان بصيغة مطلقة غير مقيدة بشرط ولا مضافة الى وقت وهذا يقع في الحال والمعلق ما كان معلقاً بشرط أو حادثة أو مضافاً الى وقت وهذا يتوقف وقوعه على وجود الشرط أو الحادثة أو حلول الوقت المضاف اليه والتعليق يمين

(المادة ٢٥٢)

يشترط لصحة التعليق ان يكون مدلول فعل الشرط معدوماً على خطر الوجود لا عمقاً ولا مستحيلاً ولا منفصلاً الا لعذر فالمعلق على محقق بنجز فيما لبقائه حكم ابتدائه والتعليق على امر محال لغو وكذا يلغو الطلاق المدخول فيه الشك والطلاق المضاف لحالة متنافية لابقاعه أو وقوعه وكذلك المعلق على المشيئة الإلهية مسموعاً متصلاً لا منفصلاً الا لعذر

(المادة ٢٥٣)

يشترط في لزوم التعليق ان يكون في ملك النكاح حقيقة أو حكماً أي حال قبضه أو في حدة الطلاق الرجعي أو البائن في بعض صوره أو مضافاً الى الملك فإما إضافه المعلق الى امرأة أجنبية منه ثم تزوجها ووقع الشرط بعد تزوجها فلا يلزمه ولا تطلق المرأة بوقوعه

(المادة ٢٥٤)

زوال ملك النكاح بوقوع طلاقه بآثمة أو التسنن لا ينطّل اليمين المقنونة خال قبضه فمن خلق طلاق امرأته بما دون الثلاث أو بها لو حرة ثم إبانها بما دون الثلاث منجزاً قبل أو بعد الشرط ثم تزوجها ووجد الشرط يقع الطلاق المعلق كاه

(المادة ٢٥٥)

زوال الحبل بوقوع الثلاث بطل تليق ما دون الثلاث والثلاث أيضاً للحرمة فمن علق ما دون الثلاث أو الثلاث للحرمة ثم نجز الثلاث قبل وجود الشرط ثم تزوجها بعد التحليل بطل التعليق بحيث لو وجد الشرط لا يقع شيء من العلاقات التي علقها في الملك الاول

(المادة ٢٥٦)

تتحلل البين ولا يبقى لها عمل بعد وجود الشرط سواء كان وجوده في الملك او بعد زواله لكن ان وجد تمامه والمرأة في الملك حقيقة او في عدة الطلاق يقع عليها الطلاق وان وجد بعد زواله فلا يقع شيء.

(المادة ٢٥٧)

لا يحث الحالف في يمين واحدة أكثر من مرة في جميع ادوات الشرط الا اذا استعمل كلمة كلما فان ادخلها على غير الزوج بان قال لامراته كلما زرت اختك فانت طالق فلا تنتهي البين الا بازياره الثالثة وفي كل زيارة يحث حتى اذا انتهت الثلاث ثم تزوج المرأة بعد زوج اخر فلا يقع عليها الطلاق ان زارت وان ادخلها على سبب الملك وهو الزوج بان قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق فلا تنتهي البين بالثلاث بل تطلق المرأة بكل تزوج ولو بعد زوج اخر

(المادة ٢٥٨)

اذا علق الزوج الطلاق على شرطين او على شيئين فان وجدا او الثاني منها والمرأة في الملك حقيقة او حكماً وقع الطلاق والا فلا

(المادة ٢٥٩)

مالا يعلم وجوده الا من المرأة فلا تصدق الا في حق نفسها خاصة فان علق طلاقها وطلاقه ضررتها على حيضها فماتت حضت ولم يصدقها الزوج طلقت هي بالقرارها دون ضررتها وان كان الحيض قد انقطع عنها فلا يقبل قولها ..

﴿ الفصل الرابع ﴾

(في تفويض الطلاق للمرأة)

(للمادة ٢٦٠)

للزوج ان يفوض الطلاق للمرأة ويملكها اياه اما بتخيرها نفسها او جعل امرها ييدها
او بتفويضه لمشيئها ولا يملك الزوج الرجوع عن التفويض بعد ايجابه قبل جواب المرأة

(للمادة ٢٦١)

اذا قال الزوج لامرأته اختاري نفسك او امرك بيدك ثابراً تفويض الطلاق اليها فلها
ان تختار نفسها ما دامت في مجلس علمها مشافهة ان كانت حاضرة او اخباراً ان كانت
غائبة ولو طال المجلس ما طال ما لم تتم او تعرض فان قامت منه قبل صدور جوابها او انت قبله
بما يدل على اعراضها بطل خيارها ما لم يكن التفويض معلقاً بمشيئتها باداة تفيد عموم الوقت او
موقتاً. بوقت معين فان كان معلقاً بمشيئتها باداة تفيد المصم فلها اختيار نفسها متى شاءت وان
كان موقتاً فلا يبطل خيارها الا بمضي الوقت حتى لو كانت غائبة ولم تتم بالتفويض الا بعد
غوات الوقت المعين فلا خيار لها

(للمادة ٢٦٢)

اذا قالت المتفوض اليها الاختيار او التي جعل امرها يدها في مجلس علمها اختبرت نفسها
او طلقت نفسها بآت بواحدة سواء نوى الزوج بذلك واحدة او اثنتين وتصح نية الثلاث في
الامر باليد ولا تصح في التخيير

(للمادة ٢٦٣)

اذا فوض الطلاق لمشيئة المرأة وقال لها بصريح لفظه طلق نفسك فطلقت في المجلس تقع
واحدة زوجية

(للمادة ٢٦٤)

المخالفة في اصل المسد تبطل الجواب او خالفت باكثر لا باقل فاذا فوض الزوج للمرأة

تطليقة واحبده فطلقت نفسها ثلاثا فلا يقع شيء ولو قال لها طلق نفسك ثلاثا او اثنتين فطلقت واحدة وقعت الواحدة

(المادة ٢٦٥)

المخالفة في الوصف لا تبطل الجواب بل يبطل الوصف الذي به المخالفة ويقع على الوجه الذي فوض به الزوج فلو امرها بباثن فخالفت او برجمي فمكست الجواب فانه يقع ما امر به وهذا اذا لم يكن الطلاق معلقا بعشيتها وخالفت في الوصف بطل الجواب راسا وكذا او خالفت في العدد ولو باقل

﴿ الفصل الخامس ﴾

(في طلاق المريض)

(المادة ٢٦٦)

المرض الذي يصير به الرجل فارا بالطلاق من توريث زوجته ولا تنفذ تبرعاته الا من الثلث هو الذي يقبل عليه فيه الهلاك ويهجره عن القيام بمصالحه خارج البيت بعد ان كان قادرا عليه سواء اقمده في الفراش او لم يقمده

(المادة ٢٦٧)

من يخاف عليه الهلاك غالبا كمن خرج من الصف ببارز رجلا او قسدم للقتل من قصاص او خاف الفرق في سفينة تلاطمت عليها الامواج حكمه حكم المريض الغالب عليه الهلاك

(المادة ٢٦٨)

المقعد والمسلول والمفلوج ما دام يزداد ما بهم من العلة فحكمهم كالمرضى فان قدمت العلة بان تطلت سنة ولم يحصل فيها ازدياد ولا تغير في احوالهم فتصرفاتهم بعد السنة في الطلاق وغيره كتصرفات الصحيح

(المادة ٢٦٩)

من كان مريضا مرضا يقبل عليه الموت منه او واقعا في حالة خطيرة يخشى منها الهلاك

غالباً وابان امراته وهو كذلك طاقاً بلارضاهامات سيف للرض او هو على تلك الحالة بذلك السبب او بغيره والمرأة في العدة فانها ترض منه اذا استمرت اهليتها للارث من وقت الايانة الى الموت فان برئ الزوج من مرضه او زالت عنه تلك الجلالة ثم مات بعله او حادثة اخرى وهي في العدة فانها لا ترضه

(المائدة ٢٧٠)

ترث المرأة ايضاً زوجها اذا مات وهي في العدة وكانت مستحقة لليراث في الصور الآتية
الاولى اذا طلبت من زوجها وهو مريض ان يطلقها رجعياً فأبانتها بما دون الثلاث او بثلاث
الثانية اذا لاعنها في مرضه وفرق بينها
الثالثة اذا آلى منها مريضاً ومضت مدة الايلاء في المرض حتى بانث منه بعدم قربانها

(المائدة ٢٧١)

لا ترض المرأة من زوجها في الصور الآتية
الاولى اذا اكره الزوج على ابانتها بوصيد تلف
الثانية اذا طلعت هي منه الايانة طائفة مختارة
الثالثة اذا طلقها رجعياً او لم يطلقها وفعلت مع ابنه ما يوجب حرمة المصاهرة او مكنته من نفسها طوعاً او كرهاً بغير تحريض ابيه
الرابعة اذا آلى منها في حيمته وبانت في مرضه
الخامسة اذا اختلعت المرأة منه برضاها واختارت نفسها بالبلوغ او وقع التفريق بينها بالعدة او نحوها بناء على طلبها
السادسة اذا كانت المرأة كتابية وقت ابانتها ثم اسلمت بعدها او كانت مسلمة وقت الايانة ثم ارتدت ثم اسلمت قبل موته فاسلامها في هذه الصورة لا يعيد حقها في الميراث منه بعد سقوطه بردتها
السابعة اذا ابانتها وهو محبوس بقصاص او وهو محصور في حصن او في صف القتال او

في سفينة قبل خوف الفرق او في وقت فشو الوباء او وهو قائم بمصالحه خارج البيت
متشكيا من الم

(المادة ٢٧٢)

اذا باشرت المرأة سبب الفرقة وهي مريضة لا تقدر على القيام بمصالح بيتها بان اوقعت
الفرقة باختيار نفسها بالبلوغ او بفعلها بان زوجها ما يوجب حرمة المصاهرة وماتت قبل
انقضاء المدة فان زوجها يرثها

﴿ الباب الثاني - ﴾

(في الخلع)

(المادة ٢٧٣)

اذا تشاق الزوجان وخافا ان لا يقوموا بما يلزمها من حقوق الزوجية وموجباتها جاز الطلاق
والخلع في التكاح الصحيح

(المادة ٢٧٤)

يشترط لصحة الخلع ان يكون الزوج الخالع اهلا لايقاع الطلاق وان تكون
المرأة محلاة

(المادة ٢٧٥)

المعوض ليس بشرط في الخلع فيقع صحيحا به وبدونه سواء كانت المرأة مدخولا
بها ام لا

(المادة ٢٧٦)

يجوز قضاء للزوج ان يخالع زوجته على عوض اكثر مما ساقه اليها

(المادة ٢٧٧)

كل ما صلح من المال ان يكون مهرًا صلح ان يكون بدلا للخلع

(المادة ٢٧٨)

يقع بالخلع طلاق بائن سواء كان بمال او بغير مال وتصح فيه نية الثلاث ولا يتوقف على القضاء
(المادة ٢٧٩)

اذا اوجب الزوج الخلع ابتداء وذكر معه بدلا توقف وقوعه واستحقاق البذل على قبول
المرأة عالة بمناء وبعد ايجاب الزوج لا يصح رجوعه عنه قبل جوابها وهو لا يقتصر على
الجلس حتى لا يبطل قيامه عنه قبل قبولها ويقتصر على مجلس علمها به فلا يصح قبولها بعد
مجلس علمها فان كان الخلع بلفظ خلعتك بلا ذكر بدل فلا يتوقف على قبولها بل يقع البائن
وان لم تقبل بخلاف ما اذا كان بلفظ المفاعلة او الامر او ذكر معه المال فلا بد من قبولها.

(المادة ٢٨٠)

اذا اوجبت المرأة الخلع ابتداء بان قالت اختلعت نفسي منك بكذا فلها الرجوع عنه
قبل جواب الزوج ويقتصر على المجلس فيبطل قيامها او قيامه عنه قبل القبول ولو قبل
بعده لا يصح قبوله

(المادة ٢٨١)

اذا خالع الزوج امراته او بارأها على مال مسمى غير الصداق وقيل طائفة مختارة لزمها
المال ويرى كل منهما من الحقوق الثابتة عليه لصاحبه وقت الخلع او المبرأة بما يتعلق بالنكاح
الذي وقع الخلع منه فلا تطالب المرأة بما لم تقبضه من المهر ولا بنفقة ماضية مفروضة ولا
بكسوة ولا بمتممة ان خالعها زوجها قبل الدخول ولا يطالب هو بنفقة مجلها ولم يقض مدتها ولا
بمهر سلمه اليها وكذلك اذا لم يسمى شيئا وقت الخلع يبرأ كل منهما من حقوق الاخر فلا يطالبها
بما قبضت ولا تطالبها بما بقي في ذمته قبل الدخول وبعده

(المادة ٢٨٢)

اذا كان البذل منفيا بان خالعها لا على شيء فلا يبرأ احد منهما عن حق صاحبه

(المادة ٢٨٣)

اذا خالعها بكل المهر ورضيت فان كان مقبوضا رجعت جميعه عليها وان لم يكن
مقبوضا منقطع عنه سواء كان الخلع قبل الدخول او بعده واذا خالعها على بعضه فان كان

الكل مقبوضا والخلع بعد الدخول يرجع عليها بذلك البعض ويترك لها الباقي وإن كان قبل الدخول يرجع عليها بنصف البعض الذي وقع عليه الخلع وإن لم يكن المهر مقبوضا سقط عنه مطلقا

(المادة ٢٨٤)

نفقة العدة والسكنى لا يسقطان ولا يبرأ المخالعة منها إلا إذا نص عليها صراحة وقت الخلع

(المادة ٢٨٥)

إذا هلك بذل الخلع قبل تسليمه للزوج أو ادعاه آخر وأثبت أنه حقه فمليتها مثله إن كان مثليا أو قيمته إن كان قيميا

(المادة ٢٨٦)

إذا اشترط الزوج على المرأة وقت الخلع براءة عن اجرة رضاع ولده منها مدة سنتي الرضاع أو اشترط امساكها له والقيام بنفقته بعد النظام مدة مطومة وقبلت ذلك فتجبر على ارضاع الولد مدة السنتين وتزوم بنفقته في المدة المعينة لاساكنة فان تزوجها أو هربت وتركها له الولد أو مات الولد أو مات هي قبل تمام مدة الرضاع أو قبل تمام مدة امساكها فله ان يرجع عليها ببقية اجرة الرضاع الى تمام مدته ونفقة ما بقي من المدة التي قبلت امساك الولد فيها ما لم يشترط وقت الخلع عدم الرجوع عليها بشي اذا ماتت هي والولد قبل تمام المدة وكذلك اذا خالها على ارضاع حملها سنتين وظهر انه لم يكن في بطنها ولد أو اسقطت أو مات الولد قبل المدة فانه يكون للنفقة حق الرجوع عليها بقيمة الرضاع عن المدة كلها أو ما يكون باقيا منها

(المادة ٢٨٧)

إذا اختلعت المرأة على امساك ولدها الى البلوغ فلها امساك الاثنى دون الغلام وإن تزوجت في اثناء المدة فلزوج اخذ الولد منها ولو انفقا على تركه عندها وينظر الى اجرة مثل امساكها في المدة الباقية فيرجع بها عليه

(المادة ٢٨٨)

اشترط الرجل في الخلع امساك ولده عنده مدة الحضانة باطل وإن صح الخلع والمرأة اخذت وامساكها مدة الحضانة ما لم يسقط حقها بموجب وعلى ابيه اجرة حضنته ونفقته إن كان الولد فقيرا

(المادة ٢٨٩)

لا يسقط دين نفقة الولد بدين للمخالع على المرأة فإذا خالعه على نفقة ولدها وكانت معسرة ومطالبة بها يجبر عليها وتكون ديناً له في ذمتها يرجع به عليها إذا أسر

(المادة ٢٩٠)

يجوز لابي الصغيرة ان يخلعها من زوجها فان خلعها بما لها او بمهرها ولم يضمه طلقت بائناً ولا يلزمها المال ولا يلزمه ولا يسقط مهرها وان خلعها على مهرها او على مال والتزم بأدائه من ماله للمخالع صح ووقعت الفرقة ولزمه المال او قيمته ان استحق ولا يسقط المهر بل تطالب به المرأة زوجها وهو يرجع به على ابينا ان كان الخلع على المهر

(المادة ٢٩١)

اذا جرى الخلع بين الزوج وزوجته القاصرة واشترط عليها بدلاً معلوماً توفف على قبولها فان قيل وهي من اهل القبول بان كانت تعقل ان التكاح جالب للخلع سالب تم الخلع ولا مال عليها ولا يسقط مهرها وان لم تقبل او قبلت ولم تكن من اهل فلا تطلق ولو قبل عنها ابوها فان بلغت واجازت قبوله جار عليها واذا طلقها الزوج على مهرها وهي صغيرة مقبولة وقبلت تطلق رجعيًا ولا يسقط مهرها

(المادة ٢٩٢)

لا يصح خلع الاب عن ابنه الصغير وليس له ان يبيز خلعاً او قمه ابنه القاصر

(المادة ٢٩٣)

المحجور عليها لسه اذا اختلعت من زوجها على مال وقعت الفرقة ولا يلزمها المال وان طلقها تطليقة على ذلك المال تقع رجعية

(المادة ٢٩٤)

خلع المريضة مرض الموت صحيح وان كان على مال يتبر من ثلث ماله فان ماتت وهي في البدة فله خالعه الاقل من ميراثه ومن بدل الخلع ومن ثلث المال وان ماتت بعد انقضاء العدة فله الاقل من البذل ومن الثلث وان برئت من مرضها فله جميع البذل المسمى

(المادة ٢٩٥)

لا يطالب الوكيل بالخلع من قبل المرأة بالبدل الخالع عليه إلا إذا اضافته الى نفسه اضافة ملك او ضمان فان كان كذلك وجب عليه اداؤه و يرجع به على موكلته

(المادة ٢٩٦)

يصح تمجيل بدل الخلع والطلاق وتأجيله الى اجل قريب او بعيد

(المادة ٢٩٧)

إذا خالع الزوج امرأته واخذ منها بدلا بغير حق بان كان التكاح فاسدا من اصله لا يقبل الخلع فلها ان تسترد ما اخذه

﴿ الباب الثالث ﴾

(في التفرقة بالعتة وضوما)

(المادة ٢٩٨)

إذا وجدت الحرة زوجها عتيقا لا يقدر على اتيانها في القبل ولم تكن عاتلة بمجالة وقت التكاح فلها ان تطلب التفريق بينها وبينه اذا لم تعرض به واذا وجدته على هذه الصفة ولم تخصمه وقتا فلا يسقط حقها لاقبل المرافعة ولا بعدها

(المادة ٢٩٩)

إذا رافقت المرأة زوجها الى الحاكم وادعت انه عتقن وطلبت التفريق يسأله الحاكم فان صدقها واقر انه لم يصل اليها يوما جلده سنة كاملة قمرية يحسب منها رمضان وايام حيضها ومدة عتيته ان غلب الخلع او غيره لا مدة غيبتها ولا مدة مرضه ومرضها ان كان لا يستطيع معه الوقاع وابتداء السنة من يوم الخصومة الا اذا كان الزوج صغيرا او مريضا او محرما فان كان كذلك فابتدأوها يعتبر من حين بلوغه او شفاؤه او فك احرامه

(المادة ٣٠٠)

إذا لم يصل الزوج لاسرته ولو مرة في مدة الاجل المقسدر له وعادت المرأة شاكية الى

الحاكم بعد انقضائه طالبة التفريق بأمره الحاكم بطلاقها فان ابي فرق بينهما وهذه الفرقة طلاق لا فسخ ولو وجدته مجبوراً جاهلة ذلك وقت النكاح وطلبت مفارقتها يفرق بينهما للحال بدون ايهال

(المادة ٣٠١)

اذا انكر الزوج دعوى المرأة عليه بالعدة وادعى الوصول اليها قبل التأجيل او بعده : بين الحاكم امرأتين ممن يثق بهن للكشف عنها فان كانت ثيباً من الاصل او بكرًا وقالتنسا هي ثيب يصدق الزوج بينه ولو ادمت المرأة زوال بكارتها بمرض فان حلف سقط حقها واذا انكل عن اليسين او قالتنسا هي بكر فان كان ذلك قبل التأجيل يوجب سنة كما مر في المادة السالفة وان كان بعد التأجيل تخير المرأة في مجلسها فان اختصارت الفرقة يفرق بينهما وان عدلت واختارت الزوج او قامت او اقامها احد من مجلسها قبل ان تختار بطل اختيارها

(المادة ٣٠٢)

الفرقة بالعدة ونحوها لا يترب عليها تحريم المرأة بل اذا تراضت هي والمئين على التزوج ثانيًا بعد التفريق جاز لها ذلك في العدة وبعدها ولا يتوارث الزوجان في الفرقة بالعدة ونحوها

﴿ الباب الرابع ﴾
(في الفرقة بالردة)

(المادة ٣٠٣)

اذا ارتد احد الزوجين عن الاسلام انفسخ النكاح ووقعت الفرقة بينهما للحال بلا توقف على القضاء وهذه الفرقة فسخ لا تنقص عدد الطلاق

(المادة ٣٠٤)

الحرمة بالردة ترتفع بارتضاع السبب الذي احدثها فاذا جدد المرتد اسلامه جاز له ان يجمد النكاح والمرأة في العدة او بعدها من غير محلل وتعتبر المرأة على الاسلام وتجب عليه النكاح بهر يسير وهذا ما لم يكن طلقاً ثلاثاً وهي في العدة وهو بديار الاسلام ففي هذه الصورة تحرم عليه حرمة مبنية بنكاح زوج آخر

(المادة ٣٠٥)

إذا ارتد الزوجان معا أو على التماقب ولم يعلم الأسبق منهما ثم أسلما كذلك يبقى النكاح قائما بينهما وإنما يفسد إذا أسلم أحدهما قبل الآخر

(المادة ٣٠٦)

إذا وقعت الردة بعد الدخول بالمرأة حقيقة أو حكما فلها كامل مهرها سواء وقعت الردة منها أو من زوجها

(المادة ٣٠٧)

وإذا وقعت الردة قبل الدخول فإن كانت من قبل الزوج فلها نصف المهر المسمى أو المتعة إن لم يكن مهر مسمى وإن كانت من قبلها فلا شيء لها من المهر ولا من المتعة

(المادة ٣٠٨)

إذا مات المرتد في عدة المرأة المسلمة فأنها ترثه سواء ارتد في حال صحته أو سيئه مرض موته

(المادة ٣٠٩)

إذا ارتدت المرأة فإن كانت ردتها في مرض موتها وماتت وهي في العدة يرثها زوجها المسلم وإن كانت ردتها وهي في الصحة وماتت مرتدة فلا نصيب له في ميراثها

﴿ الفصل الخامس ﴾

(في العدة وفي نفقة الممتدة)

﴿ الفصل الأول ﴾

(فمن يجب عليها العدة من النساء ومن لا يجب)

(المادة ٣١٠)

العدة من موانع النكاح لغير الزوج وتجب على كل امرأة وقعت الفرقة بينها وبين زوجها بعد الدخول بها حقيقة في النكاح الصحيح والفاسد وبعد الخلوة الصحيحة أو الفاسدة في النكاح الصحيح سواء كانت الفرقة عن طلاق رجعي أو باتن بينونة صغرى أو كبرى أو تفريق بصفة

ونحوها أو لعان أو نقصان مهر أو خيار بلوغ أو فسخ أو متاركة في النكاح الفاسد أو وطء
بشبهة وتجب أيضاً على كل امرأة توفى عنها زوجها ولو قبل الدخول بها في النكاح الصحيح

(المادة ٣١١)

عدة الطلاق أو الفسخ بجميع أسبابه في حق المرأة الحرة المأثورة المدخول بها حقيقة أو
حكماً في النكاح الصحيح ولو كتابية تجب ستم ثلاث حيض كوامل إن كانت من ذوات الحيض وكذا من
وطئت بشبهة أو بتكاح فاسد عدتها بالحيض لموت الواطئ فيها وللتفريق والتاركة بعد الدخول
الحقيقي لا بعد الخلوة ولو كانت صحيحة ولا يمتدب حيضة وقعت فيها الفرقة بأي نوع بل لا بد
من ثلاث حيض كوامل غيرها حتى تملك المرأة عصمتها وتعمل للزواج

(المادة ٣١٢)

إذا لم تكن المرأة من ذوات الحيض لصغر أو كبر أو بلغت بالسن ولم تحض أصلاً فعدة
الطلاق أو الفسخ في حقها ثلاثة أشهر كاملة فإذا وجبت العدة في غرة الشهر تعتبر الشهر
بالأهلة ولو نقص عدد أيام بعضها عن ثلاثين يوماً وإذا وجبت في خلاله تعتبر العدة بالإيام
وتنقضي بمضي تسعين يوماً

(المادة ٣١٣)

إذا اعتدت المرأة للزواج بالاشهر ثم حاضت قبل تمامها وجب عليها أن تستأنف العدة بالحيض
وكذا الأيسة التي دخلت العدة بالاشهر إذا رأت الدم على العادة قبل تمام الأشهر انتقض ما
مضى من عدتها ووجب عليها استئنافها بالحيض فلا تحل للزواج إلا بعد ثلاث حيض
كوامل فإذا رأت الدم على العادة بعد تمام الأشهر فقد انتقضت عدتها ولا تستأنف غيرها ونكاحها
جائز بعدها وتند في المستحيل بالحيض

« المادة ٣١٤ »

المرأة التي رأت الدم أياماً ثم ارتفع عنها وانقطع لمرض أو غيره واستمر طهرها ستة فاكشر
تعد بالحيض ولا تنقضي عدتها حتى تبلغ سن الإياس وتبرص بعده ثلاثة أشهر كاملة وسن
الإياس خمس وخمسون سنة

(المادة ٣١٥)

ممتدة الدم التي تحيرت ونسيت عاداتها تنقضي عدتها بعد مضي سبعة اشهر من وقت الطلاق او الفسخ

(المادة ٣١٦)

عدة الحامل وضع جميع حملها مستبيناً بهض خلقه او كاه سوا انحل قيد نكاحها بموت او طلاق او فسخ فلو اسقطت سقطا لم يستثن بعض خلقه فلا تنقضي به العدة

(المادة ٣١٧)

عدة الحرة التي مات عنها زوجها اربعة اشهر وعشرة ايام ان كانت حائلاً واستمر النكاح صحيحاً الى الموت ولا فرق بين ان تكون صغيرة او كبيرة مسلمة او كيتانية تحت مسلم مدخولاً بها او غير مدخولاً بها وعدة الامسة ان بالحيض فيحيضتان وان بالاشهر لموت وغيره فعلى النصف من الحرة ولا فرق بينها في العدة بوضع الحمل

(المادة ٣١٨)

اذا مات زوج المطلقة رجعيها وهي في العدة تعتمد عدة الوفاة وتهدم عدة الطلاق سواء كان وقوعه في حال صحة الزوج او في مرض موته

(المادة ٣١٩)

اذا مات من ابان امراته في مرض موته بنير رضاها وكان موته في عدتها حتى ورثته لنثقل عدتها وتعتمد بائنه الاجلين من عدة الوفاة وعدة الطلاق اعني اربعة اشهر وعشر فيها ثلاث حيض

(المادة ٣٢٠)

من تزوج ممتدته من طلاق بائن غير ثلاث وهي في العدة ثم طلقها وجب عليه لها مهر كامل وطيبها عدة مستقبله ولو لم يدخل بها

(المادة ٣٢١)

مبدأ العدة بعد الطلاق في نكاح الصحيح وبعد تفريق الحاكم او المأذنة في النكاح

القائد وبعد الموت فوراً وتنقضي العدة ولو لم تعلم المرأة بالطلاق أو الموت حتى لو بلغها الطلاق أو موت زوجها بعد مضي مدة العدين فقد جلت للأزواج ولو أقر الزوج بطلاقها منذ زمان ماض ولم تقم عليه بنته فالعدة تقدر من وقت الانفصال من الوقت المسند إليه والمرأة النفقة إن أكذبته ولا نفقة لها أن صدقته وكان الزمن المسند إليه الطلاق قد استغرق مدة العدة فإن لم يستغرق تجب لما بقي

(المادة ٣٢٢)

تتمد ممتدة الطلاق والموت في البيت المضاف إلى الزوجين بالسكنى قبل الفقرة وإن طلق أو مات عنها وهي في غير مسكنها عادت إليه فوراً ولا تخرجان منه إلا أن يصير إخراجها أو يهدم أو يحشى انهدامه أو تلف مال المرأة أولاً تجدد كراي المسكن فتنتقل ممتدة الوفاة لا قرب موضع منه وممتدة الطلاق إلى حيث يشاء الزوج ولا تخرج ممتدة الطلاق وجباً كان أو بئناً من بيتها إلا لضرورة ولمتدة الوفاة الخروج تقصاه مصالحها ولا تبين خارج بيتها

(المادة ٣٢٣)

لا تجب العدة على مطاوعة قبل الدخول والخلوة من تكاح صحيح ولا تجب بمجرد الخلوة من تكاح فاسد ولو كانت صحيحة

﴿ الفصل الثاني ﴾

(في نفقة للعدة)

(المادة ٣٢٤)

كل فرقة طلاقاً أو فسخاً وقعت من قبل الزوج لا تجب سقوط النفقة سواء كانت بمحضته أم لا فتجب عليه النفقة مدة العدة وإن طالبت أولاً لممتدة الطلاق رجبياً كان أو بئناً يشوثة صغرى أو كبرى حاملاً كانت المرأة أو حائلاً

ثانياً للملانة والحيانة بالإبلاء أو بالخلع ما لم يتره منها وقت وقوعه

ثالثاً المبانة بأبائه عن الاسلام
رابعاً لزوجة من اختار الفسخ بالبلوغ
خامساً المبانة برده او بفعله باصلها او بفرعها ما يوجب حرمة المصاهرة

(للمادة ٣٢٥)

كل فرقة وقعت من قبل الزوجة بلا معصية منها لا توجب سقوط النفقة فتجب المعتدة
بضيار بلوغ او عدم كفاة او نقصان مهر ولا مراة العتین اذا اختارت نفسها

(للمادة ٣٢٦)

كل فرقة جاءت من قبل المرأة وكانت بمعصيتها توجب سقوط النفقة فلا تجب المعتدة
بفرقة ناشئة عن ردتها بعد الدخول او الخلوة بها او عن فعلها طائفة ما يوجب حرمة المصاهرة
اصل زوجها او بفرعه وانما تكون لها السكنى ان لم تخرج من بيت العدة

(للمادة ٣٢٧)

كل امرأة بطلت نفقتها بالفرقة لا تعود لها النفقة في العدة وان زال سبب الفرقة فاذا اسلمت
المبانة بالردة والعدة باقية فلا تعود لها نفقتها بخلاف المطلقة ناشئة اذا اتركت النشوز وعادت الى
بيت الزوج كان لها اخذ النفقة

(للمادة ٣٢٨)

المراهقة التي اعتدت بالاشهر ورات الدم قبل مضيتها لها النفقة في العدة الجديدة التي وجب
عليها استثنائها بالاتراء وكذلك من حاضت حيضة او حيضتين ثم ارتفع عنها الدم لمرض او
غيره وامتد طهرها وصارت مجبورة على استمرار عدتها بالحيض لها النفقة والكسوة الى ان يعود
دمها وتنقضي عدتها بالحيض او تبلغ سن الاباس وتعتد بالاشهر بعده

(للمادة ٣٢٩)

اذا لم يفرض الزوج لمطلقة نفقة في عدتها ولم تنصص المعتدة فيها ولم يفرض الحاكم لها شيئاً
حتى انقضت العدة سقطت نفقتها

(المادة ٣٣٠)

النفقة المفروضة للممتدة بالتراضي او بحكم القاضي لا تسقط بمضي المدة مطلقا

(المادة ٣٣١)

لا تجب النفقة بانواعها للمرأة المتوفي عنها زوجها سواء كانت حاملا او حاملا

﴿ الكتب الرابع في الاولاد ﴾

(الباب الاول في ثبوت النسب)

﴿ الفصل الاول ﴾

(في ثبوت نسب الولد المولود حال قيام النكاح الصحيح)

(المادة ٣٣٢)

أقل مدة الحمل ستة اشهر وغالبها تسعة اشهر واكثرها ستان شرعا

(المادة ٣٣٣)

اذا ولدت الزوجة حال قيام النكاح الصحيح ولما تمام ستة اشهر فصاعدا من حين عقده

ثبت نسبه من الزوج فان جاءت به لاقل من ستة اشهر منذ تزوجها فلا يثبت نسبه منه الا اذا

ادها ولم يقل انه من الزنا

(المادة ٣٣٤)

اذا نفى الزوج الولد المولود لتمام ستة اشهر من عقد النكاح فلا يثبتني الا اذا نفاه سفي

الاولقات المقررة في المادة التي بعد الاثنية وتلاعن مع المرأة لدى الحاكم ولفرق بينهما

(المادة ٣٣٥)

لا يتلاعن الزوجان الا اذا اجتمعت فيها اهلية اللعان وشرايطه وهي ان يكون النكاح صحيحا

والزوجة قائمة ولو في عدة الرجعي وان يكون كلبا منعيا اهلا لاداء الشهادة لا لتعبد اي مسلمين

بحرين عاقلين بالثنتين ناطقين لاخرسين ولا محدودين في قذف وان تكون المرأة زيادة على ذلك

عفيفة عن الزنا وقته فان كان كذلك وتلاعنا يفرق الحاكم بينهما ويقطع نسب الولد من ابيه

ويلحقه بامه وان لم يتلاعنا اولم تتوفر فيها اهلية اللعان فلا يثبتني نسب الولد وكذا اذا اكذب الزوج

نفسه قبل اللعان او بعده وبعد التفريق يترمه الولد ويمد حد القذف

(المادة ٣٣٦)

انما يصح نفي الولد في وقت الولادة او عند شرائها او في ايام التهنئة المعتادة على حسب
عرف اهل البلد واذا كان الزوج غائباً فبإعالة عليه كعالة ولادتها

(المادة ٣٣٧)

لا يمتني نسب الولد في الضرر الستة الآتية وان تلاعن الزوجان وفرق الحاكم بينهما
الاولى اذا نفاه بعد مضي الاوقات المبينة في المادة السالفة
الثانية اذا نفاه بعد الاقرار به صراحة او دلالة
الثالثة اذا نزل الولد ميتاً ثم نفاه او مات قبل اللعان او بعده قبل التفريق الحاكم
الرابعة اذا ولدت المرأة بعد التفريق وقطع نسب الولد ولها آخر من بطن واحد فني
هذه الصورة يلزمه اللعان ويبطل الحاكم الاول
الخامسة اذا نفاه بعد الحكم بشيئ نسباً شرعاً (٣)
السادسة اذا مات الزوج او المرأة بعد نفي الولد قبل اللعان او بعده قبل التفريق

(المادة ٣٣٨)

قطع الحاكم الولد عن نسب ابيه يخرج به من العصبية ويسقط حقه في النفقة
والارث دون غيرها ويبقى النسب متصلاً بين الولد وابيه الملاعن في حق الشهادة والزكاة
والنكاح والقصاص وفي عدم الحاق بالغير فلا يجوز شهادة احدهما للآخر ولا صرف زكاة
ماله اليه ولا يجب على الاب القصاص بقتله واذا كان لابن الملاعنة ابن ولنا فيه بنت فلا
يجوز للابن ان يتزوج تلك البنت واذا ادعاه ضد الملاعن لا يلتحق به

(المادة ٣٣٩)

اذا مات ابن اللعان عن ولد فادعاه الملاعن ثبتت نسبته منه ويقام عليه الحد ويرث من
المتوفى واذا ماتت بنت اللعان عن ولد فادعاه الملاعن فلا يثبت نسبته منه ولا
يرث من امه

(٣) قوله شرعاً كان انقلاب اللعان على طلق امرئ يقتضيه حكم بالارث على طلقه ام

(المادة ٣٤٠)

الفرقة بالامان طلاق بائن ومالم يفرق الحاكم بين الزوجين بعد الامان فالزوجة قائم بمجري التوارث بينها اذا مات احدهما وكان الاخر مستحقاً ليراث وانما يحرم على الملاحن وقائع المرأة والاستمتاع بها وحرمة الفرقة بالامان تدوم ما دام كل من الزوجين اهل له فان خرجا او احدهما عن اهليته جاز للزوج ان يتزوج المرأة في المدة وبعداها

﴿ الفصل الثاني ﴾

(في ثبوت نسب الولد المولود من نكاح فاسد او من الوطء بشبهة)

(المادة ٣٤١)

اذا ولدت المتكوحة نكاحاً فاسداً قبل التواركة والتفريق وكانت ولادتها التام ستة اشهر فاكثر ولو لمشر سنتين من حين وقائعها لا من حين العقد عليها ثبت نسب الولد من ابيه بلا دعوة وليس له نفية فان ولدت بعد فسخ النكاح بالتواركة او التفريق فلا يثبت نسبه الا اذا جاءت به لاقول من سنتين من وقت الفرقة

(المادة ٣٤٢)

الموطوءة بشبهة في المحل او سمي العقد اذا جاءت بولد يثبت نسبه من الراطي .
ان ادعاه وكذلك الموطوءة بشبهة الفعل التي زفت الى الراطي وقيل له هي زوجتك ولم تكن كذلك

(المادة ٣٤٣)

اذا تزوج الزاني مزنيته الحامل من زناه فولدت لمضي ستة اشهر منذ تزوجها يثبت نسب الولد منه وليس له نفية وان جاءت به لاقول من ستة اشهر منذ تزوجها فلا يثبت نسبه الا اذا ادعاه غير معترف انه من الزنا

﴿ الفصل الثالث ﴾

(في ولد اللطافة والتفريق عنها زوجها)

(المادة ٣٤٤)

اذا لم تقر المطلقة الكبيرة باقتضاء عدتها فان كانت مطلقة رجعية يثبت نسب ولدها من

زوجها سواء ولدته لاقل من سنتين من وقت الطلاق أو لتمامها أو لأكثر ولونفاه لآخر وإن كانت مطلقة طلاقاً بائناً بواحدة أو ثلاثة وجاءت بولد لاقل من سنتين ثبت نسبه منه وكذلك التوفي عنها زوجها إذا لم تقر بانقضاء عدتها ثبت نسب ولدها إذا جاءت به لاقل من سنتين من حين الوفاة فإن ولدت المطلقة بائناً أو التوفي عنها زوجها ولدا لأكثر من سنتين من حين البت أو الموت فلا يثبت نسبه إلا بدعوه من الزوج أو الورثة

(المادة ٣٤٥)

إذا اقرت المطلقة رجعيًا أو بائناً أو التوفي عنها زوجها بانقضاء عدتها في مدة تحمله ثم ولدت فإن جاءت بالولد لاقل من نصف حول من وقت الاقرار ولاقل من سنتين من وقت الفقرة يثبت نسبه من أبيه وإن جاءت به لاقل من نصف حول من حين الاقرار ولا أكثر من سنتين من وقت البت أو الموت فلا يثبت نسبه

(المادة ٣٤٦)

إذا كانت المطلقة مراقة مدخولا بها ولم تدع حبلا وقت الطلاق ولم تقر بانقضاء عدتها وولدت لاقل من تسعة أشهر منذ طلقها زوجها يثبت نسب الولد منه فإن جاءت به لتمام تسعة أشهر فأكثر فلا يثبت نسبه وإذا اقرت بانقضاء عدتها فإن جاءت بالولد لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار ولاقل من تسعة أشهر من وقت الطلاق ثبت نسبه والا فلا وإن ادعت حبلا وقت الطلاق يثبت نسب ولدها إذا جاءت به لاقل من سنتين لو الطلاق بائناً ولاقل من سبعة وعشرين شهراً لو الطلاق رجعيًا

« المادة ٣٤٧ »

المراقة التي توفي عنها زوجها ولم تدع حبلا وقت وفاته ولم تقر بانقضاء عدتها إذا ولدت لاقل من عشرة أشهر وعشرة أيام ثبت نسب الولد منه وإن جاءت به لتمام عشرة أشهر وعشرة أيام أو لأكثر فلا يثبت النسب منه وإن ادعت حبلا وقت الوفاة فحكمها كالكبيرة يثبت نسبه منه لاقل من سنتين إن لم تقر بانقضاء المدة فإن اقرت بانقضائها لا يثبت نسبه إلا إذا ولدت لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار

﴿ الفصل الرابع ﴾

(في دعوى الولادة والافتراق بالابوة والبنوة)

(والاخوة وغيرها وأثبت ذلك)

(المادة ٣٤٨)

إذا ادعت الزوجة المنكوحة الولادة وجعلها الزوج ثبت بشهادة امرأة مسلمة حرة عدلة كما لو أنكر تعيين الولد فإنه يثبت تعيينه بشهادة القابلة المتصفة بما ذكر

(المادة ٣٤٩)

إذا ادعت معتدة الطلاق الرجعي أو البائن أو معتدة الوفاة الولادة لاقل من ستين من وقت العرقه وجعلها الزوج أو الورثة فلا تثبت إلا بمجموعة تامة ما لم يكن الزوج أو الورثة قد أقروا بالحبل أو كان الحبل ظاهراً غير خاف فإن جعلوا تعيين الولد يثبت بشهادة القابلة كما مر

(المادة ٣٥٠)

إذا أقسر رجل بنته غلام مجهول النسب وكاف في السن بحيث يولد مثله لثله وصدقه الغلام إن كان مميزاً يعبر عن نفسه أو لم يصدقه يثبت نسبه منه ولو أقرب بنته في مرضه وتلزمه نفقته وتربيته ويشارك غيره من ورثة المقر ولو جعلوا نسبه ويرث أيضاً من أبي المقر وإن جعله وإن كان للغلام أم وادعت بعد موت المقر أنها زوجته وإن الغلام ابنها منه وكانت معروفة بأنها أمه وبالإسلام وحرية الأصل أو بالحربة المارضة لما قبل ولادته باستين فإنها توثق أيضاً من المقر فإن تازعها الورثة وقالوا أنها لم تكن زوجة لأبيهم أو أنها كانت غير مسلمة وقت موته ولم يعلم إسلامها وقتئذ وإنها كانت زوجة له وهي أمه فلا توثق وكذلك الحكم إذا جهلت حريتها أو أمومتها للغلام أو إسلامها ولو لم يتلزعها أحد من الورثة

(المادة ٣٥١)

إذا لم تكن المرأة متزوجة ولا معتدة لزوج وأقرت بالأمومة لصبي يولد مثله لثله وصدقها إن ميزا أو لم يصدقها صح إقرارها عليها ويرث منها الصبي وترث منه فإن كانت متزوجة أو

معتدة لزواج فلا يقبل اقرارها بالولد الا ان يصدقها الزوج او تقام البيئة على ولادتها لو معتدة او تشهد امرأة مسلمة حرة عدلة او منكوحته او تدعى انه من غيره

(للادة ٣٥٢)

اذا اقر ولد مجهول النسب ذكرا كان او انثى بالابوة لرجل او بالامومة لامرأة وكان يولد مثله لمثل المقر له وصدقه فقد ثبتت ابوتهما له ويكون عليه ما الابوين من الحقوق وله عليهما ما للابناء من النفقة والحضانة والتربية

(للادة ٣٥٣)

من مات ابوه فاقر باخ مجهول النسب لا يقبل اقراره الا في حق نفسه فلا يسري على بقية الورثة لمن لم يصدقوه ويشاركة المقر له في نصيبه ويأخذ نصفه

(للادة ٣٥٤)

المدعى ليس ابنا حقيقيا فن تبنى ولدا معروف النسب فلا تلزمه نفقته ولا اجرة حضائته ولا تحرم عليه مطلقته وتصح اهران ولا يتوارثان

(للادة ٣٥٥)

ثبت الابوة والبنوة والاخوة وغيرها من انواع القرابة بشهادة رجلين عدلين او رجل وامرأتين عدول ويمكن اثبات دعوى الابوة والبنوة مقصودة بدون دعوى حق اخر معها اذا كان الاب او الابن المدني عليه حيا حاضرا او نائبا فان كان ميتا فلا يعم اثبات النسب منه مقصودا بل ضمن دعوى حق يقيمها الابن والاب على خصم والخصم في ذلك الوارث او الوصي او الموصي له او الدائن او المدين وكذلك دعوى الاخوة والعمومة وغيرها لا تثبت الا ضمن دعوى حق

﴿ العمل الخامس ﴾

(في احكام القبط)

(للادة ٣٥٦)

القبط وهو المولود الذي ينشده اهله خوفا من العيلة او فرارا من تهمة الرهبنة يستحق

الشبهة عليه من ابناء جنسه وباتم مضيقه وينتم محرزه احياء لنفسه فمن وجد طفلا منبوذا في اي مكان قلبه اسماؤه والتقاطه وهو فرض ان غلب على ظنه هلاكه لو لم يلتقطه والا فتندوب ويحرم طرحه والقائه بعد التقاطه

(المادة ٣٥٧)

اللقيط حر في جميع احكامه ومسلم ولو كان ملتقطه ذميا ما لم يوجد في مقر اهل الذمة لو كان ملتقطه غير مسلم.

(المادة ٣٥٨)

الملتقط احق بامساك اللقيط من غيره فليس لاحد اخذه منه فورا ولو كان حاكما الا بسبب يوجب ذلك كأن كان غير اهل لحفظه وان وجده اثنان مسلم وغير مسلم وتنازعا يرجح المسلم ويقضي له به فان استويا في الدين وفي الترجيح فالراي مفوض الى القاضي

(المادة ٣٥٩)

اذا وجد مع اللقيط مال فهو له وينفق الملتقط عليه منه بعد استئذان القاضي فان اتفق من مال نفسه على اللقيط فهو متبرع ولا يكون ما اتفقه ديناً على اللقيط الا ان ياذن له القاضي بالانفاق عليه

(المادة ٣٦٠)

يسلم الملتقط اللقيط لتعلم العلم اولا فان لم يجد فيه قابلية سلمه لحرفة يتخذها وسيلة لتكسبه وله نقله حيث شاء وشراء ما لا بد له منه من طعام وكسوة وقبض ما يوجب له او تصدق به عليه وليس له ختمه ولا تزويجه ولا اجارته لتكون الاجرة للملتقط ولا التصرف في ماله بغير شراء ما ذكر من حوائجه الضرورية

(المادة ٣٦١)

اذا ادعى اللقيط واحد ولو غير الملتقط ثبت نسبه منه بمجرد دعواه ولو ذمياً ويكون اللقيط مسلماً تبعاً للواحد او المالك ان كان اللقيط حياً فان كان ميتاً فلا يثبت الابهجة

ولولم يترك مالا وان ادعاه نفس الملتقط ونازعه خارج فالملتقط اولى به ولو وصف الخارج في جسده علامة ووافقت

(المادة ٣٦٢)

اذا ادعى القبط اثنان خارجان وضبت دعوى احدهما على الآخر فهو ابن السابق عند عدم البرهان وان ادعياءهما ووصف احدهما علامة فيه ووافقت الصيغة يقضي له به مالم يبرهن الآخر وان ادعاه مسلم وذمي معا فالمسلم اولى به وان استوى المدعيان معا ولم يكن لاحدهما مرجع على الآخر ثبت نسبه منها ويلزمها في حقه ما يلزم الآباء للابناء من اجرة الحضنة والنفقة بانواعها ويرث من كل منهما ان كان اهلا للميراث

(المادة ٣٦٣)

اذا ادعت اللقيط امرأة ذات بعل فان صدقها او اقامت بينة على ولادتها او شهدت لها القابلة بصحتها ودعوتها وثبت نسبه منها ومن بعلها والا فلا وان لم تكن ذات بعل فلا بد من شهادة رجلين او رجل وامرأتين

(المادة ٣٦٤)

اذا لم يكن للقط مال ولا ادعى احد نسبه وابى الملتقط الاتفاق عليه وبرهن على كونه لقيطا عرتب له من بيت المال ما يحتاج اليه من نفقة وكسوة وسكنى ودواء اذا مرض ومهر اذا تزوج القاضي ويكون ارثه ولو دية لبيت المال وعليه ارض جنائنه

﴿ الباب الثاني ﴾

(لما يجب لولد على الوالدين)

(المادة ٣٦٥)

يطلب من الوالدين ان يعتني بتاديب ولده وتربيته وتعليمه ما هو ميسر له من علم او حرفة وحفظ ماله والقيام بنفقته ان لم يكن له مال حتى يصل الذكر الى حد الاكتساب وتزوج الانثى ويطلب من الوالدة الاعتناء بشان ولدها وارضاعه في الاحوال التي يمين عليها ذلك (١)

(١) اللابن على ابيه حق التولية والتعليم والنفقة ان كان في حاجة اليها وهي قاعدة اتفق عليها الشرع والقانون
د الاشتاف . ٨ يولي سنة ٩٥٠ - الملقوق سنة ١٠٠٠ . صحيفة ٦٥٣

﴿ الفصل الاول ﴾

(في الرضاعة)

(للمادة ٣٦٦)

تعيين الام لارضاع ولدها وتخير عليه في ثلاث حالات
الاولى اذا لم يكن للولد ولا لايه مال يستاجر به مرضعة ولم توجد متبرعة
الثانية اذا لم يجد الاب من ترضفه غيرها
الثالثة اذا كان الولد لا يقبل ثدى غيرها

(للمادة ٣٦٧)

اذا ابت الام ان ترضع ولدها في الاحوال التي لا يتعين عليها ارضاعه فعلى الاب ان
يستاجر مرضعة ترضعه عندها

(المادة ٣٦٨)

اذا ارضعت الام ولدها من زوجها حال قيام الزوجية او مدة الطلاق الرجعي فلا تستحق
اجرة على ارضاعه فاذا استاجرها لارضاع ولده من غيرها فلها الاجرة

(للمادة ٣٦٩)

اذا ارضعت الام ولدها من زوجها بعد مدة الطلاق البائن او فيها وطلبت اجرة
على ارضاعه فلها الاجرة

(المادة ٣٧٠)

الام احق بارضاع ولدها بعد العدة ومقدمة على الاجنبية ما لم تطلب اجرة اكثر منها
ففي هذه الحالة لا يضار الاب وان رضيت الاجنبية بارضاعه مجاناً او بدون اجرة المثل والام
تطلب اجرة المثل فالاجنبية احق منها بالارضاع وترضعه عندها والام اخذ اجرة المثل على
المضانة ما لم تكن المتبرعة محرماً للصغير وتتبرع بحضائه من غير ان يمنع الام عنه والاب
مصر فختيار الام بين امساكه مجاناً ودفعه للمتبرعة كما هو موضح في مادة ٣٧١

(المادة ٣٧١)

في كل موضع جاز استئجار الام على ارضاع ولدها يكون لها الاجر قولوا بلا عقد اجارة مع ابيه او وصيه فياخره الحاكم بدفع اجرة المثل لها مدة ارضاعه ومدة الارضاع في حق الاجرة حولان لا اكثر

(المادة ٣٧٢)

حكم الصلح كالاستئجار فاذا صالحت ام الولد اباه عن اجرة الرضاع على شيء فان كان الصلح حال قيام الزوجية او حكما فهو غير صحيح وان كان في عدة البائن بواحدة او ثلاث صح ووجب ما اصطفا عليه

(المادة ٣٧٣)

الاجرة المدودة للام على ارضاع ولدها لا تسقط بموت ابيه بل تجب لها في تركته وتشارك غرماءه

(المادة ٣٧٤)

الفلأثر ابي المرضعة المستأجرة اذا ابت انت ترضع الطفل بعد انقضاء مدة الاجار وكان لا قبل ندى غيرها فيجبر على ابقاء الاجارة ولا تلزم بالثبوت عند ام الطفل ما لم يشترط ذلك في العقد

﴿ الفصل الثاني ﴾

(في مقدار الرضاع للوجوب لتحريم النكاح)

(للمادة ٣٧٥)

يثبت تحريم النكاح بالرضاع اذا حصل في مدة الحواين المقدرة له ولو بعد استئناء الطفل بالطعام فيها وبكفي في التحريم قطرة واحدة من لبن المرأة المرضعة ولو حلياً من ثديها بعد موتها اذا تحقق وصول القطرة الى جوف الرضيع من فمه مصاً او ايماراً او من افقه اسعاطاً ولو التقم الحلمة ولم يدرأ دخل اللبن في حلقه ام لا فلا يثبت التحريم وكذا لا يثبت بالحقق والانطار في الاذن والجافة والآمة

(المادة ٣٧٦)

كل من أرضعت طفلاً ذكراً كان أو أنثى في مدة الحولين ثبتت أمومتها له وبنوته للرجل الذي نزل اللبن بوطئه سواء وطئاً بتكاح صحيح أو فاسد أو بشبهة وتثبت أخوته لأولاد المرضعة الذين ولدتهم من هذا الرجل أو من غيره وأرضعتهم قبل أرضاعه أو بعده وأولاد الرجل المولودين من صلبه من غير هذه المرضعة وأولاده من الرضاعة

(المادة ٣٧٧)

يحرم بالرضاع ما يحرم بالنسب والمصاهرة فلا يحل للرجل أن يتزوج أمه وله وقروعه من الرضاع وأخته الشقيقة رضاعاً وأخته من أبيه وأخته من أمه وبنات أخته وعمته وخالاته وحليته ابنه رضاعاً وحليته أيمه كذلك ولو لم يدخل بها ويحل له أن يتزوج من الرضاع أم أخيه وأم أخته وأخت ابنه وأخت بنته وجملة ابنه وجمدة بنته وأم عمه وأم عمته وأم خاله وأم خالته وعمته أيمه وعمته بنته وبنات عمته بنته وبنات أخت ابنه وبنات أخت بنته وأم ولد ابنه وأم ولد بنته وأخت أخيه وأخت أخته ويحل للمرأة من الرضاع أبو أخيها وأخواتها وجد ابنتها وأبو عمها وأبو خالها وأخاؤها وأبن خالتها وأبن أخت ولدها

(المادة ٣٧٨)

إذا أرضعت زوجة الرجل الكبيرة ضرمتها الصغيرة في مدة الحولين حرمتا عليه حرمة موهبة إذا دخل بالكبيرة والأجازه تزوج الصغيرة ثانياً حيث كان اللبن من غيره ولا مهر للكبيرة إن لم يكن دخل بها وللصغيرة نصف مهرها ويرجع به على الكبيرة إن تعمدت الفساد وكانت عاقلة طائفة مستيقظة عالمة بالتكاح وفساده بالارضاع ولم تقصد دفع جوع أو هلاك فإن لم تكن كذلك فلا وجوع له عليها

(المادة ٣٧٩)

يثبت الرضاع بشهادة رجلين عدلين أو رجل وامرأتين عدول فإن ثبت يفرق الحاكم بين الزوجين ولا مهر على الزوج إن وقع التفريق قبل الدخول وعليه الأقل من المسمى ومن مهر المثل إن وقع بعد الدخول ولا نفقة عليه ولا مكنت

﴿ الفصل الثالث ﴾

(في الحضانة)

(للمادة ٣٨٠)

الام النسبية احق بحضانة الولد وتربيته حال قيام الزوجية وبعد الفرة اذا اجتمعت فيها
شرائط اهلية الحضانة

(المادة ٣٨١)

الحاضنة الذمية اما كانت او غيرها احق بحضانة الولد كالمسلة حتى يعقل ديناً او يمضى
عليه ان يالف غير دين الاسلام

(المادة ٣٨٢)

يشترط ان تكون الحاضنة حرة بالغة عاقلة امينة لا يضع الولد عندها باشتغالها عنه فادرة
على تربيته وصيائه وان لا تكون مرتدة ولا متزوجة بغير محرم للصغير وان لا تمسكه سيف
بيت المفضين له ولا فرق في ذلك بين الام وغيرها من الحاضنات

(المادة ٣٨٣)

اذا تزوجت الحاضنة اما كانت او غيرها بزواج غير محرم للصغير سقط حقها في الحضانة
سواء دخل بها الزوج ام لا ومتى سقط حقها انتقل الى من يليها في الاستحقاق من الحاضنات
قان لم توجد مستحقة اهل للحضانة فلولي الصغير اخذه ومتى زال المانع يعود حق الحضانة
للحاضنة التي سقط حقها بتزوجها بغير محرم للصغير

(للمادة ٣٨٤)

حق الحضانة يستفاد من قبل الام فيعتبر الاقرب فالاقرب من جهتها ويقدم المدلى بالام
على المدلى بالاب عند اتحاد المرتبة قرباً فاذا ماتت الام او تزوجت باجنبي او لم تكن اهلاً
للحضانة ينتقل حقها الى اهلها فان لم تكن او كانت ليست اهلاً للحضانة ينتقل الى ام الاب وان علت عند
عدم اهلية القربى ثم لاخوات الصغير وتقدم الاخت الشقيقة ثم الاخت لام ثم الاخت لاپ

ثم لبنات الاخوات بتقديم بنت الاخت لا بوين ثم لام ثم لحالات الصغير وتقدم الحالة لا بوين
ثم الحالة لام ثم لاب ثم لبنت الاخت لاب ثم لبنات الاخ كذلك ثم لمعات الصغير بتقديم
العمة لا بوين ثم لام ثم لاب ثم خالة الام كذلك ثم خالة الاب كذلك ثم عمات الامهات
والآباء بهذا الترتيب

(المادة ٣٨٥)

اذا فقدت المحارم من النساء او وجدت ولم تكن اهلا للحضانة ينتقل للمصبات بترتيب الارث
فيقدم الاب ثم الجد ثم الاخ الشقيق ثم الاخ لا ب ثم بنو الاخ الشقيق ثم بنو الاخ لا ب
ثم العم الشقيق ثم العم لا ب فاذا تساوى المستحقون للحضانة في درجة واحدة يقدم اصلهم
ثم اورعهم ثم اكبرهم سناً ويشترط في المصبة اتحاد الدين فاذا كان للعبي الذي اخوان
احدهما مسلم والاخر ذمي يسلم للذمي لا للمسلم

(المادة ٣٨٦)

اذا لم توجد عصابة مستحقة للحضانة او وجد من ليس اهلا لها بان كان فاسقاً او مفوضاً
او غير مأمون فلا تسلم اليه المفضونة بل تدفع لذى رحم محرم ويقدم الجد لام ثم الاخ لام
ثم ابنه ثم العم لام ثم الحال لا بوين ثم الحال لا ب ثم الحال لام ولا حق لبنات العم والعمة
والحال والحالة في حضانة الذكور وطن الحق في حضانة الاناث ولا حق لبني العم والعمة
والحال والحالة في حضانة الاناث وانما لهم حضانة الذكور فان لم يكن للانثى المفضونة الابن
صم فلا اختيار للآباء ان رآه صالحاً ضمها اليه والا سلمها لامرأة ثقة امينة

(المادة ٣٨٧)

اذا امتنعت الحاضنة عن الحضانة فلا تجبر عليها الا اذا تبيّن لها بان لم يوجد
للعائل حاضنة غيرها من المحارم او وجدت من دونها وامتنعت فعليه تجميعها اذا لم يكن لها
زوج اجنبي

(المادة ٣٨٨)

اجرة الحضانة غير اجرة الرضاعة والنفقة وكلها تلزم ابا الصغيران لم يكن له مال فان كان له مال فلا يلزم اياه منها شيء الا ان يتبرع

(للمادة ٣٨٩)

اذا كانت ام الطفل هي الحضانة له وكانت منكوبة او معتدة لطلاق رجعي فلا اجر لها على الحضانة وان كانت مطلقة بائناً او متزوجة بمحرم للصغير او معتدة له فلها الاجرة وان اجبرت عليها وان لم يكن للحضانة مسكن تمسك فيه الصغير الفقير فعلى ابيه سكنهما جميعاً وان احتاج المحضون الى خادم وكان ابوه موسراً يلزم به وغير الام من الحضانات لها الاجرة

(المادة ٣٩٠)

اذا ابنت ام الولد ذكر اكان او انثى حضانته مجاناً ولم يكن له مال وكان ابوه معسراً ولم توجد متبرعة من محارمه تغير الام على حضانته وتكون اجرتها ديناً على ابيه فاذا وجدت متبرعة اهل للحضانة من محارم الطفل فان كان الاب موسراً ولا مال للصغير فالام وان طلبت اجرة احق من المتبرعة وان كان الاب معسراً وللصبي مال اولا تخير الام بين امساكه مجاناً ودفعه للمتبرعة فان لم تختر امساكه مجاناً ينزع منها ويسلم للمتبرعة ولا تمنعها من رويته وتعهده كما تقدم في مادة ٣٦٩ وكذلك الحكم ان كان الاب موسراً وللصبي مال فان كانت المتبرعة اجنبية فلا يدفع اليها الصبي بل يسلم لاهله بالجرة المثل ولو من مال الصغير

(المادة ٣٩١)

تنتهي مدة الحضانة باستفتاء الفلام عن خدمة النساء وذلك اذا بلغ سبع سنين وتنتهي مدة حضانة الصبية ببلوغها تسع سنين وللأب حينئذ اخذها من الحضانة فان لم يطلبها يجبر على اخذها واذا انتهت مدة الحضانة ولم يكن للولد أب ولا جد يدفع للاقرب من العصبة او للوصي لو خلا ما ولا تسلم الصبية لتغير معمر فان لم يكن عصبة ولا وصي بالنسبة للفلام يترك المحضون عند الحضانة الى ان يرى القاضي غيرها اولى له منها

(المادة ٣٩٣)

يمنع الاب من اخراج الولد من بلد امه بلا رضاها ما دامت حضانتها فان اخذ المطلق ولده منها لتزويجها بالجنبي وعدم وجود من ينتقل اليها حق الحضانة جاز له ان يسافر به الى ان يعود حق امه او من يقوم مقامها في الحضانة

(المادة ٣٩٣)

ليس للام المطلقة ان تسافر بالولد الحاضنة له من بلد ايه قبل انتهاء المدة مطلقاً ولا يجوز لها بعد انقضائها ان تسافر به من غير اذن ايه من مصر الى مصر بينهما قنوت ولا من قرية الى مصر كذا ولا من قرية الى قرية بعيدة الا اذا كان ما تنتقل اليه وطناً لها وقد عقد عليها فيه فان كان كذلك فلها الانتقال بالولد من غير رضا ايه ولو كان بعيداً عن محل اقامته فان كان وطنها ولم يهتد عليها فيه او عقد عليها فيه ولم يكن وطنها فليس لها ان تسافر اليه بالولد بغير اذن ايه الا اذا كان قريباً من محل اقامته بحيث يمكنه مطالبة ولده والرجوع الى منزله قبل الليل واما الانتقال بالولد من مصر الى قرية فلا يمكن منه الام بغير اذن الزوج ولو كانت القرية قريبة ما لم تكن وطنها وقد عقد عليه ثمة

(المادة ٣٩٤)

غير الام من الحاضنة لا تقدر باي حال ان تنقل الولد من محل حضنته الا باذن ايه

﴿ الفصل الرابع ﴾

(في النفقة الواجبة للابناء على الآباء) (١)

(١) ﴿ قانون المحاكم الاحلية ﴾

(المادة ١٥٤ من القانون المدني)

الالتزامات الواجبة على الانسان بمنتهى نص في القانون لا يترب عليها التضامن الا بنص صريح فيه

(المادة ١٥٥)

يجب على الفروع وازواجه ما دامت الزوجية قائمة ان ينفقوا على الاصول وازواجهم

(المادة ١٥٦)

كذلك يجب على الاصول القيام بالنفقة على فروعهم وازواج الفروع والازواج ايضا ملزمون بالنفقة على بعضهم

(المادة ١٥٧)

لتقدير النفقات يكون بمراعاة لوازم من نفرض اليهم ويسر من نفرض عليهم وعلى كل حال يلزم دفع النفقات شهراً بشهر مقدماً

ليس للمحاكم الاهلية ان تنظر في المنازعات المتعلقة بالنفقة كما هو صريح المادة ١٦ من لائحة تربيها ولا يعارض بالواد ١٥٥ مدني وما بعدها و٢٨ من اللائحة المذكورة القاضي بالاختصاص لقاعدة وجوب تقديم اللانع على التقضي عند تمارضها

(محكمة استئنافية - حكم ١٢ يناير سنة ١٨٩٨ - المحقوق سنة ١٣ صحيفة ١٤٩)

المحاكم الاهلية ممنوعة عن الحكم في مسائل النفقة كما هو مقتضى المادة ١٦ من لائحة تربيها ولا يستعمل بالواد ١٥٥ وما بعدها من القانون المدني (التي تتكلم عن النفقة) على اختصاص المحاكم الاهلية بها لانه اذا تنازع التقضي واللانع يقدم للانع « مادة ٤٦ مجلة »

(محكمة بني سويف الجزئية - حكم ٩ يولييه سنة ٩٩ - المحاكم سنة ١٠ صحيفة ٢٠٥٥)

المحاكم الاهلية ممنوعة من الحكم في دعاوي النفقة بموجب المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

(محكمة الشلف - حكم ١٣ لولييه سنة ١٨٩١ - المحقوق سنة ٩ صحيفة ٢٠٠)

مضى حكم بالنفقة من قاضي الاحوال الشخصية صارت ديناً على المحكوم عليه وجاز للمحكوم له المطالبة بهذا الدين امام المحاكم الاهلية

(محكمة الاستئناف - حكم ١٠ ديسمبر سنة ١٨٩٨ - المحقوق سنة ١٤ صحيفة ٩٨)

الاحكام الصادرة من محكمة شرعية بالزام شخص بالنفقة لا يمكن نظرها امام المحاكم الاهلية مرة اخرى لان النفقة تد حكم بها قضائياً من المحكمة المختصة وعاد هذا الحكم غير محتاج الا الى التنفيذ وتنفيذه هو من اختصاص جهة الادارة عملاً باللائحة المحاكم الشرعية الصادرة بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ اما اذا كانت النفقة مقدرة تقديراً فقط بإعلام شرعي دون ان يكون هناك حكم فتكون المحاكم الاهلية مقتصة بها لان الاعلام الشرعي المذكور هو عبارة عن سند دين بسيط يمكن للمحاكم الاهلية ان تقضي فيه وليس هو حكماً شرعياً يمكن للادارة تنفيذه

(محكمة دشنا الجزئية - حكم ٢٥ يناير سنة ١٨٩٩ - المحقوق سنة ١٤ صحيفة ٥١٥)

ان الاعلام الشرعي القاضي بتقرير نفقة ليس من الاحكام الواجبة التنفيذ بواسطة الادارة بل هو اشهاد شرعي تقتضيه المحاكم الاهلية بتنفيذه

ان النفقة ليست من المواد المذكورة في المادة ٢١١ من القانون المدني فلا تسقط شرعاً وقانوناً الا بحضي المدة الطويلة

(محكمة طنطا - حكم ٢٦ يناير سنة ١٨٩٩ - المحقوق سنة ١٤ صحيفة ٥٨٤)

(المادة ٢٩٥)

تجب النفقة بانواعها الثلاثة على الاب الحر ولودياً لولده الصغير الحر الفقير سواء كان ذكراً او انثى الى ان يبلغ الذكر خد الكسب ويقدر عليه وتزوج الانثى (١)

(١) ان الوالد ملزم بنفقة ابنه المدة التي مكثها عند جفافته بسد اثناء مدة الحضارة المقدرة شرعاً

وهي سبع سنين

(محكمة طنطا - حكم ٢٦ يناير سنة ١٨٩٩ - المحقوق سنة ١٤ صحيفة ٥٨٤)

(المادة ٣٩٦)

يجب على الاب نفقة ولده الكبير الفقير عاجز عن الكسب كزمن وذوي عاهة تنعمه عن الكسب ومن كان من ابناء الاشراف ولا يستاجرهم الناس ونفقة الاثني الكبيرة الفقيرة ولو لم يكن بها زمانة مالم تزوج

« المادة ٣٩٧ »

لا يشارك الاب احد في نفقة ولده مالم يكن معسرا زماناً عاجزاً عن الكسب فيلحق بالميت وتسقط عنه النفقة وتجب على من تجب عليه نفقتهم في حالة عدمه

(المادة ٣٩٨)

اذا كان الاب معسرا ولا زمانة به تنعمه عن الكسب فلا تسقط عنه لمجرد اعساره نفقة ولده بل يتكسب وينفق عليه بقدر الكفاية فان ابى مع قدرته على الاكتساب يجبر على ذلك ويجلس في نفقة ولده فان لم ينف ا كسابه بحاجة الولد او لم يكتسب لمدم تيسر الكسب يومئذ القريب بالانفاق على الولد نيابة عن ابيه ليرجع عليه

(المادة ٣٩٩)

الام حال عسرة الاب اولى من سائر الاقارب بالانفاق على ولدها فاذا كان الاب معسرا وهي موسرة تومر بالانفاق على ولدها ولا يشاركها الجد وان كان الابوان معسرين ولهما اولاد يستحقون النفقة يومئذ بها القريب كما ذكر انما ويجبر عليها ان ابى مع سره ويكون انفاق القريب ديناً على الاب المعسر يرجع به اذا ايسر سواء كان المنفق اما او جدا او غيرها فان كان الاب معسرا وزماناً عاجزاً عن الكسب فلا رجوع لاحد عليه بما انفق على ولده

(المادة ٤٠٠)

اذا كان ابو الصغير الفقير معدوما وله اقارب موسرون من اصوله فان كان بعضهم وارثاً له وبعضهم غير وارث وتساووا في القرب والمجزئية يرجع الوارث وتلزمه نفقة الصغير فلو كان له جد لاب وجد لأم فنفته على الجد لاب فان لم يساروا في القرب والمجزئية يتخير الاقرب جزئية ويلزمه بالنفقة فلو كان له ام وجد لأم فنفته على الام وان كانت اصوله وارثين كما هي

فنفقته عليهم بقدر استحقاقهم في الارث فلو كان له ام وجد لاب فنفقته عليهما اثلاثا على الام
الثالث وعلى الجد الثلثان

(المادة ٤٠١)

اذا كانت اقارب الطفل النقيير المعلوم ابوه بعضهم اولا وبعضهم حواشي فن كان احد
الصنفين وارثا والاخر غير وارث يعتبر الاصل لا الحاشية ويلزم بالنفقة سواء كان هو الوارث
ام لا فلو كان للولد جد لاب واخ شقيق فنفقته على الجد ولو كان له جد لام وعم فنفقته
على الجد لام فان كان كل من الاصول والحواشي وارثا يعتبر الارث وتجب عليهم النفقة على
قدر انصائهم في الارث فلو كان للصغير ام واخ عصبي او ام وابن اخ كذلك او ام وعم
كذلك فنفقته عليها اثلاثا على الام الثلث وعلى العصبية الثلثان

(المادة ٤٠٢)

اذا كان الاب غائبا وله اولاد من تجب نفقتهم عليه وله مال عندهم من جنس النفقة
فلما حكم ان يأمر بالانفاق عليهم منه ان كان نسبه معروفا او معلوما لدى المحاكم وكذلك
الحكم اذا كان للغائب مال مودع عند احد او دين عليه وهو من جنس النفقة واقر المودع
او المدين بالمال وبالأولاد ام لم يقرها لم يحكم يعلم ذلك وان لم يكن مال الغائب من جنس النفقة
بان كان عقارا او عروضا فلا يباع منه شيء للنفقة بل تؤمر الام بالاستسداة عليه لنفقة
الأولاد وللولد اذا كان مال ابيه الغائب من جنس النفقة ان يتفق منه بقدر كفايته
يلا قضاء

(المادة ٤٠٣)

لا يجب على الاب نفقة زوجة ابنه الصغير النقيير الا اذا ضمنها وانما يؤمر بالانفاق عليها
ويكون ديناً له يرجع به على ابنه اذا ايسر

(المادة ٤٠٤)

اذا بلغ الولد حد الاكتساب فان كان ذكرا فللاب ان يؤمجه او يدفعه لحرفة ليكتسب
ويتفق عليه ابوه من كسبه ويحفظ ما يفضل منه ليسلمه اليه بعد بلوغه وان لم يف كسبه

الغلام فعلى ابيه تمام الكفاية واذا استغنت الابن بكسبها من الخياطة او الغزل فنفقها في كسبها
ان وقت بماجتها والا فعلى ابيها التمام
(المادة ٤٠٥)

اذا اشكت الام من عدم اتفاق الاب او من تقطيره على الولد يفرض الحاكم له النفقة
ويأمر باعطائها لامة لتنفق عليه فان ثبتت خيانتها تدفع لها صابحا ومساء ولا يدفع لها
جملة او تسلم لغيرها ليتولى الانفاق على الولد وان ضاعت نفقة الولد عند الام يفرض
على ابيه له غيرها
(المادة ٤٠٦)

اذا صالحت المرأة زوجها عن نفقة الاولاد صح الصلح فان كان ما اصطالحا عليه أكثر
قدرا من النفقة وكانت الزيادة يسيرة تدخل تحت التقدير فهي صو وان كانت لا تدخل
تحت التقدير تطرح عن الاب وان كان المصالح عليه اقل من مقدار النفقة بحيث
لا يكفيهم زيادة در الكفاية
(المادة ٤٠٧)

اذا قضى القاضي للزوجة على زوجها بنفقة ولدها الصغير منه فهي في حكم نفقة الزوجة في
عدم سقوطها بمضي شهر فأكثر بعد القرض ولو بغير استدانة بامر القاضي وعليه عمل القضاة
الآن وهو الارفق بخلاف سائر المحارم ولو فرض القاضي النفقة للصغير على ابيه ومضت
مدة ولم تقبضها الام حتى مات الاب فان كانت النفقة مستدانة بامر القاضي يكون للام
الرجوع بها في تركته كما ترجع بها عليه ولو كان حيا ولو لم تكن مستدانة بامر القاضي حتى
مات سقطت النفقة بالاتفاق

﴿ الباب الثالث ﴾

(في النفقة الواجبة للابوين على الابناء)

(المادة ٤٠٨)

يجب على الولد المومر كبيرا كان او صغيرا ذكر او انثى نفقة والديه واجدادهم وجداتهم
الفقراء مسلمين كانوا او ذميين قادرين على الكسب او عاجزين ولا يشارك الولد المومر احد في
نفقة اصوله المحتاجين

(المادة ٤٠٩)

إذا كان الأب زمناً أو مريضاً مريضاً يحوجه الى زوجة تقوم بشأنه أو الى خادم يخدمه وجبت نفقة الزوجة أو الخادم على ولده المورس كما تجب له نفقة خادم على أبيه إن كان معسراً ومحتاجاً الى ذلك كما تقدم في الأب وإذا كان للأب الفقير عدة زوجات فلا يجب على ولده المورس الا نفقة واحدة عند الحاجة كما سبق

(المادة ٤١٠)

المرأة المعسرة المتزوجة بغير أبي الولد نفقتها على زوجها لا على ولدها إنما إذا كان زوجها معسراً أو غائباً ولدها من غيره موسراً يومراً بالاتفاق عليها ويكون ديناً له يرجع به على زوجها إذا أيسر أو حضر

(المادة ٤١١)

لا يجب على الابن الفقير نفقة والده الفقير الا إذا كان الابن كسوباً والأب زمناً لا قدرة له على الكسب فحينئذ يشاركه الأب في القوت ديانة والام المحتاجة بمنزلة الأب الزمن ولو لم يكن بها زمانه وإن كان لابن الفقير عيال يضم أبوه المحتاجين الى عياله وينفق على السكل ولا يجبر على إعطائهما شيئاً على حدته

(المادة ٤١٢)

إذا كان الابن غائباً وله مال مودع عند أحد أو دين عليه وهو من جنس النفقة فللقاضي أن يفرض منه النفقة لأبويه الفقيرين ولو أنفق المودع الوديعة أو المديون الدين على أبوي الغائب بلا إذن أو بغير أمر القاضي يضمن للغائب ما أنفق ولا رجوع له على أبويه ولو أنفق المودع الوديعة على أبي الغائب بلا أمره ثم مات الغائب ولا وارث له غير الأب فلا الرجوع للأب على المودع

« المادة ٤١٣ »

نفقه الشيخ الكبير والزمن والمريض على بيت المال إذا لم يكن لهم مال ولا قريب يسلمهم

(المادة ٤١٤)

لا عبرة بالأثر في النفقة الواجبة على الأبناء للوالدين بل تعتبر الجزئية والقرابنية بتقديم

الأقرب فالأقرب فإذا كان الرجل القبر ابن وبنت موسران فنفقة عليها بالسوية وإن كان له ولبن موسران أحدهما مسلم والثاني نصراني أو يهودي فالنفقة عليها أيضاً بالسوية وإن كان له ابن وابن ابن موسران فنفقة على الابن فإن كان الابن غائباً ولا مال له حاضر يومه من ابن الابن بالاتفاق ويرجع به على أبيه إذا حضر وإن كان له ابن ابن وبنت بنت فالنفقة عليها بالسوية

﴿ الباب الرابع ﴾

(في نفقة ذوي الأرحام)

(المادة ٤١٥)

تجب النفقة لكل ذي رحم محرم فقير تحمل له الصدقة على من يرثه من أقاربه ولو صغيراً بقدر أثره منه ويجبر القريب عليها إن أبى وهو موسر ولا فرق بين أن يكون ذو الرحم المحرم المحتاج ذكراً صغيراً أو كبراً عاجزاً عن الكسب أو أنثى صغيرة أو بالغة زمنة أو صبيحة البدن قادرة على الكسب لا مكتسبة بالفعل

(المادة ٤١٦)

لا نفقة مع الاختلاف ديناً إلا للزوجة والأصول والأفروع الذميين فلا تجب على مسلم لاختيه المذمى ولا على ذمي لاختيه المسلم ولا على مسلم أو ذمي لأبويه غير الذميين ولو كانا مستأمنين ولا على مستأمن لمسلمين أو ذميين

(المادة ٤١٧)

لا تجب نفقة على رحم غير محرم مع وجود الرحم المحرم أو عدمه فإذا لم تستر الأقارب في الحرمة بأن كان بعضهم محرماً وبعضهم غير محرم فيجب النفقة لأهلية الإرث لأحقيقته ولو كان للفقير حال من قبل الأب والأم أو من قبل أحدهما ابن عم لأب وأم فنفقة على الحال وإن كان ابن العم هو الوارث

(المادة ٤١٨)

إذا استوت الأقارب في الحرمة وأهلية الإرث يرجع الوارث حقيقة ويلزم بالنفقة بقدر الإرث إن كان موسراً ولو كان ذمياً الرجوع المحرم الحال حال وهم موسران فنفقة على المم

ولو كان له خال وخالة من قبل الاب والام فالنفقة عليها اثلاثا ولو كان له اخوات متفرقات فنفقته عليهن اجناساً ثلاثة اخماس على الشقيقة وخمس على الاخت لاب وخمس على الاخت لام ولو كان له اخوة متفرقة فالسبب على الاخ لام والباقي على الشقيق

(المادة ٤١٩)

النفقة المفروضة للابوين ولذوي الارحام تسقط بمضي شهر فاكثر ما لم تكن مستدانة فعلاً باسم القاضي فلا تسقط وتكون ديناً على من وجبت عليه تؤخذ من تركته بعد موته

﴿ الباب الخامس ﴾

(في ولاية الاب)

(المادة ٤٢٠)

للأب ولو مستورا الولاية على اولاده الصغار والكبار غير الكفيلين ذكورا وانثاء في النفس وفي المال ولو كان الصغار في حضنة الام واقاربها وله ولاية جبرهم على التكاح (راجع المادة ٤٣٤)

(المادة ٤٢١)

اذا بلغ الولد ممتهناً او مجنوناً تستمر ولاية ابيه عليه في النفس وفي المال واذا بلغ عاقلاً ثم عته او جن عادت عليه ولاية ابيه

(المادة ٤٢٢)

اذا كان الاب عدلاً عمود السيرة او مستورا الحال اميناً على حفظ المال فله التصرف والتجارة بالمعروف في مال الصغير والصغيرة ومن يلحق بهما وله ان يدفعه للفسير مضاربة وان يوكل غيره بذلك وله الاجارة في النفس للذكور وفي المنقولات والاراضي والدواب وسائر الاموال

(المادة ٤٢٣)

اذا باع الاب المذكور في المادة السابقة من اموال ولده عرضاً او عقاراً او اشترى له شيئاً او اجر شيئاً من ماله بمثل القيمة او بيسير البين صح العقد وليس للولد بقضه بعد الادراك

وان باع او اجر شيئاً بفاحش الثمن بطل العقد ولا يتوقف على الاجازة بمد البلوغ وان اشترى لولده شيئاً بفاحش الثمن نفذ العقد على نفسه لا على ولده واذا ادرك الولد قبل انقضاء مدة الاجارة الصحيحة فان كانت على النفس ذه الخيار ان شاء نقضها وان شاء امضاها وان كانت على المال فليس له نقضها

(المادة ٤٢٤)

اذا كان الاب فاسد الراي سمي التدبير فلا يجوز له بيع عقار ولده الصغير والكبير المفق به الا اذا كان خيراً له والخبرة ان يبيعه بضمف قيمته فان بلعه باطل من ضمفها لم يميز بيعة قالولد نقض البيع بمد البلوغ

(المادة ٤٢٥)

اذا كان الاب ميذراً متلفاً مال ولده غير امين على حفظه فله ان يبيع وصياً وينزع المال من يدايه ويسلمه الى الوصي ليحفظه

(المادة ٤٢٦)

للاب شراء مال ولده لنفسه وبيع ماله لولده فان اشترى مال ولده فلا يبرأ عن الثمن حتى ينصب القاضي لولده وصياً يأخذ الثمن من ابيه ثم يرد عليه ليحفظه للصغير وان باع مال نفسه لولده فلا يصير قابضاً له بمجرد البيع حتى لو هلك المبيع قبل التمسك من قبضه حقيقة بهلك على الاب لا على الولد

(المادة ٤٢٧)

يجوز للاب ان يرهن ماله من ولده وان يرتهن مال ولده من نفسه وله ان يرهن مال ولده برينه او يدين نفسه واذا رهنه بدين نفسه فهلك فان كانت قيمة الرهن اكثر من الدين ضمن الاب قدر الدين دون الزيادة

(المادة ٤٢٨)

لا يملك الاب اقراض مال ولده الصغير ولا اقتراضه ولا هبة شيء منه ولو جاوز له امارته حيث لم ينش الضياع ولا التلف

(المادة ٤٢٩)

اذا كان الصبي دين لم يأنثر ابوه عقده بنفسه فليس له ان يعتال به الا اذا كان الحال

عليه املاً من الجبل لا دونه ولا مثله فان كان ابو الصغير هو الذي باشر عقد الدين بنفسه جاز له ان يقبل الحوالة على من هو مثل الجبل او دونه في الملاة والوصي في ذلك كالاب

(المادة ٤٣٠)

اذا اشترى الاب لولده الصغير الفقير شيئاً مما هو واجب عليه فليس له الرجوع وان اشترى له شيئاً مما لا يجب عليه وقصد بذلك الرجوع رجع ان اشهد

(المادة ٤٣١)

اذا مات الاب مجهلاً مال ولده فلا يضمن منه شيئاً وان مات غير مجهل ماله وكان المال موجوداً فله بعد رشده اوليه اخذه بيعته وان لم يكن موجوداً اخذ بدله من تركته

(المادة ٤٣٢)

اذا بلغ الولد وطلب ماله من ابيه فادعى ابوهُ ضياعه او اتفاهه عليه نفقة المثل في مدة صغره والمدة تحتمله يصدق الاب بيمينه

(المادة ٤٣٣)

يملك الاب لا الام ولا غيرها من سائر الاقارب ولا القاضي بيع عروض ابنه الكبير الغائب لاهقاره وله بيع عروض وعقار ابنه الصغير الغائب وغير المكاف لنفقته ونفقة امه وزوجته واطفاله وليس الاب ان يبيع مال ولده الغائب صغيراً كان او كبيراً في دين له عليه سوى النفقة ولا يبيع اكثر من مقدار النفقة

(المادة ٤٣٤)

اذا مات الاب فالولاية من بعده على نفس اولاده للجد وعند فقده للاولياء المذكورين في مادة ٣٥ والولاية في الملم من بعده للوصي الذي اختاره وان لم يكن قريباً له ثم الى وصي وصيه فان مات الاب ولم يوص فالولاية في مال الصغار والكبار المحققين بهم الى الجد الصحيح ثم لوصيه ثم لوصي وصيه فان لم يكن الجد ولا وصيه فالولاية للقاضي العام (١)

(١) ان حق الولاية على الولد القاصر او المحجور عليه هو للاب ثم لوصيه بعد موته ثم لوصي وصيه وبعدم الجد الصحيح وان علا ثم لوصي الجد ثم وصي وصيه ثم القاضي ثم وصيه ايها تصرف ببيع وليس للام ولاية على ابنها بصقة كونها اما الا اذا اثبت وصية عليه من الاب او من القاضي

(محكمة الاستئناف - حكم ١٣١٣ مارس سنة ١٢٩٣ - المحقق خبطة ٨ صحيفة ٩٧)

قضى مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة ان الولاية في مال القاصر للاب ثم الجد ثم الوصي الاب ثم الوصي
الجد ثم الوصي الوصي ثم القاضي وان لا ولاية لباقي العمرة في مال القاصر
(محكمة الاستئناف • حكم ٦ ديسمبر سنة ١٨٩٤ — اقتضاء ٢ صحيفة ١٣٠)

﴿ الكتاب الخامس ﴾

(في الوصي والتبني والمدة والوصية)

﴿ الباب الاول ﴾

(في الوصي وتصرفاته)

﴿ الفصل الاول ﴾

(في اقامة الوصي)

(المادة ٤٣٥)

من اوصى اليه فقبل الوصاية في حياة الموصي لزمته وليس له الخروج عنها بعد موت
الموصى ما لم يكن جعله وصياً على ان يخرج نفسه منها متى شاء

(المادة ٤٣٦)

من اوصى اليه فرد الوصاية في حياة الموصي فان ردها بعلمه صح الرد وان ردها
بغير علمه لا يصح

(المادة ٤٣٧)

من اوصى اليه فلم يقبل الوصاية في حياة الموصي بل ردها بعلمه ثم قبل بعد موته
لا يصح قبوله

(المادة ٤٣٨)

من اوصى اليه فسكت ولم يصرح بالقبول وعدمه فسكت الموصي فله الخيار ان شاء رد
الوصاية وان شاء قبلها

(المادة ٤٣٩)

قبول الوصاية دلالة كقبولها صراحة فاذا تصرف الموصي اليه ببيع شيء من تركته
الموصي او شراء شيء او شيئاً يصلح للورثة او بقضاء دين او اقتضاءه كان تصرفه قبولاً للوصاية وصحها

(المادة ٤٤٠)

وصي الميت لا يقبل التخصيص فاذا اوصى اليه في نوع خاص صار وصياً عاماً وكذلك لو اوصى الى احد بقضاء دينه والى اخر باقتضائه فها وصيان هاتمان في كل ماله

(المادة ٤٤١)

تجوز الوصاية الى الزوجة والام وغيرها من النساء والى احد الورثة او غيرهم ويميز جعل الام او غيرها مشقة اي ناظرة على اولادهم وجود الوصي

(المادة ٤٤٢)

وصى ابن الصغير اولى من الجد فاذا اقام الرجل زوجته او غيرها وصياً من بعده على ولده الصغير ومات مصراً على ذلك فليس للجد حق في الولاية على مال الصغير فاذا مات ابو الصغير ولم يرص الى احد وللصغير جد صحيح قادر امين فالولاية له

(المادة ٤٤٣)

يكون الوصي مسلماً حراً عاقلاً بالغاً اميناً حسن التصرف فاذا اوصى الميت لغير ذلك فالقاضي يعزله ويستبدله

(المادة ٤٤٤)

يجوز للموصي ان يعزل الوصي من الوصاية ويخرجه عنها بعد قبوله ولو في غيبته

(المادة ٤٤٥)

اذا كان الوصي الذي اختاره الميت عدلاً قادراً على القيام بالوصاية فليس للقاضي عزله وان كان عاجزاً عن القيام حقيقة يضم اليه غيره وان ظهر للقاضي مجرته اصلاً يستبدله وان قدر يعد ذلك بعيداً وصياً كما كان ولا يعزل الوصي بمجرد شكاية الورثة منه او بعضهم وانما يعزل اذا ظهرت خيائته « ١ »

(١) الوصي الخلف الله بحساب الوصي السلف على حقوق الناس وان يطالبه بذلك امام المحاكم الاحلية التي تختص بالنظر والحكم فيه.

(محكمة طنطا - ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٩٦ - القضاء سنة ٢ صحيفة ١٢٦)

ان بيع الوصي مال محجور به عزله وبعد علمه بالعلل باطل لاسباب اذا لم يترب عليه منفعة وحظ المحجور واذا لم يكن مصرحاً به من المجلس المحيى

(محكمة الاستئناف ٢٣ مايو سنة ١٨٩٣ - القضاء سنة ١ صحيفة ٢)

لانائير لتبعية القيم الاجنبية على محجوره بالنسبة لاختصاص لها كم الاحلية فتكون اذا المحكمة مختصة بظفر دعوى المحجور عليه ولو كان قيمه اجنبيا

(محكمة قنا . حكم استئنافي ٢١ اغسطس سنة ١٨٩٩ - المجموعة الروسية سنة ١ صحيفة ١٨)

(المادة ٤٤٦)

اذا لم يكن لهيت وصي مختاراً وكان عليه اوله دين او في تركته وصية ولم يوجد وارث لانبات ذلك وانفاؤه الدين واستيفائه وتنفيذ الوصية او كان احد الورثة صغيراً فلما لم ان ينصب وصياً وله ذلك ايضا اذا كان ابو الصغير مسرفاً مبذراً لماله او احتاج الى اثبات حق صغير ابوه غائب غيبة منقطعة او تمتت الورثة في بيع التركة لقضاء ما عليها من الديون

(المادة ٤٤٧)

اذا اقام الميت وصيين او اختارهما قاض واحد فلا يجوز لاحدهما ان ينفرد بالتصرف وان تصرف فلا ينفذ تصرفه الا باذن صاحبه ما عدا الاحوال الاتية وهي تجهيز الميت والخصومة في حقوقه التي على الغير وطلب الديون المطالبة له لاقبضها وقضاء الديون المطالبة منه ببض حقه وتنفيذ وصية معينة لفقير معين وشراء ما لا بد منه للطفل وقبول الهبة له وتاجير الطفل لعمل واجارة ماله ورد العارية والدائع الميتة ورد ما اختصه الميت وما اشتراه شراء فاسدا وقسمة المكيلات والموزونات مع شريك الوصي ويسع ما يخشي عليه التلف وجميع الاموال الفاضلة وان نص الوصي على الافراد والاجتماع يتبع مائص عليه « ١ »

(المادة ٤٤٨)

اذا وصى الميت الى اثنين ومات فقبل احدهما ولم يقبل الاخر يرضم القاضي اليه غيره ان

(١) الوصي المشترك مع وصي اخر ان يرفع الدعوى باسمه منفردا اذا كان قد استحصل على كتابة من شريكه في الرصاية تفيد رضاه بالدعوى المذكورة

(محكمة الاستئناف . حكم ٣٥ مايو سنة ١٨٩٩ - المحرق سنة ١٤ صحيفة ٢٠٥)

شاء وان شاء اطلق للقابل بالتصرف ولو جعل الوصي مع الوصي مشرفا يكون الوصي اولى
بامساك المال انما لا يجوز له التصرف في شيء بدون علم المشرف ورايه

(المادة ٤٤٩)

وصي الوصي المختار وصي في التركة بن ولو خصصه بتركة وصي وصي التفاضل وصي
في التركة بن ايضا ان كانت الوصاية عامة

﴿ النمل الثاني ﴾

(في تصرفات الوصي)

(المادة ٤٥٠)

اذا كانت التركة خالية عن الدين والوصية والورثة كلهم صغار يجوز للوصي ان يتصرف
في كل المنقولات بيعها ولو ييسر الغبن وان لم يكن للايتام حاجة لثمنها وليس له ان يبيع
عقار الصغير الا بمسوخ من المسوغات الشرعية الاثنية وهي ان يكون في بيعه خير لليتيم بان
يبيعه لرجة فيه بضعف قيمته او يكون على الميت دين لا قوله له الا من ثمنه فيبيع منه بقدر
الدين او يكون في التركة وصية مرسلة ولا عروض فيها ولا تقود لتفادها منها فيبيع من العقار
بقدر ما ينفذ الوصية او يكون اليتيم محتاجا الى ثمنه للنفقة عليه فيبيع او يثل القيمة او ييسر الغبن
او تكون موقنة وخراجه تزيد على غلاته او يكون العقار دارا او حائوتا آيلا الى الخراب
فيبيع خوفا من ان ينقض او يخاف عليه من تسلط جائر ذي شوكة عليه فان باع الوصي
عقار الصغير بدون مسوخ من هذه المسوغات فالبيع باطل ولا تلحقه الاجازة بعد بلوغ اليتيم*
والشجر والتخليل والبناء دون العرصة معدودة من المنقولات لا من العقارات فالوصي يبيعها بلا
مسوخ من المسوغات المذكورة

(المادة ٤٥١)

اذا كانت التركة غير مشغولة بالدين او الوصية وكان الورثة كلهم كبارا حضورا فليس
للوصي بيع شيء من التركة بلا امرهم وانما له انتضاء ديون الميت وقبض حقوقه ودفعها
للورثة فان كان الورثة كلهم كبارا غيبا فالوصي ان يبيع العروض ويحفظ ثمنها دون العقار

وكذلك ان كانوا كلهم كباراً وبعضهم حاضراً والبعض الآخر غائب فليس له لا بيع نصيب الغائب من العروض واما العقار فلا يباع الا للدين

(المادة ٤٥٢)

اذا لم يكن على الميت دين ولا وصية وكان بعض الورثة صفاراً والبعض كباراً فالوصي ولاية بيع العروض والعقار على الصفار باحد المسوغات دون الكبار الا اذا كانوا غيباً فله بيع حصتهم من العروض دون العقار

(المادة ٤٥٣)

اذا كانت التركة مشغولة بالدين وبالوصية ولا تقود فيها ولم تنفذ الورثة الوصية ولم يقضوا الدين من مالهم يجوز للوصي ان كانت التركة مستغرقة بالدين ان يبيعها كلها من منقول وعقار وان لم تكن التركة مستغرقة بالدين ولا تقود فيها لقضائه او لتنفيذ الوصية فله ان يبيع منها في الدين بقدر ادائه كله وفي الوصية بقدر النافذ منها سواء شاءت الورثة او ابوا ينبغي للوصي ان يتدبر بيع المنقول ويؤدى الدين وينفذ الوصية من ثمنه فان لم يف ثمنه بذلك يبيع من العقار بقدر الباقي وليس له ان يبيع ما زاد على الدين او الوصية

(المادة ٤٥٤)

ليس للجد الصحيح ولا لوصيه بيع العقار ولا العروض لقضاء الدين عن الميت ولا لتنفيذ الوصية وانما له بيعها لقضاء الدين عن الايتام * ويرفع الغرماء امرهم الى القاضي ليبيع لهم من التركة بقدر ديونهم وكذا الموصي لهم

(المادة ٤٥٥)

ليس لوصي الام ان يتصرف في شيء مما ورثه الصغير من تركة غير تركة امه سواء كان عقاراً او منقولاً مشغولاً بالدين او خالياً عنه كما لا يتصرف فيها ورثه الصغير من امه اذا كان له اب او جد حاضراً او وصي من قبلها فاذا لم يكن للصغير اب ولا جد ولا وصي من جهتها جاز ان يتصرف وصي الام في تركتها ببيع المنقول وحفظ ثمنه وشراء ما لا بد للصغير منه خاصة وليس له بيع العقار ما لم يكن عليها ديون او اوصت بوصية فان وصيها يملك بيع العقار المشغول بالدين

أو الوصية لأداء الدين وتنفيذ الوصية ومثل وصي الأم من يعول الصغير ويكفله فليس له بيع عقاره ولو مع وجود أحد المسوغات الشرعية وإنما له بيع ما لا بد منه لحاجته من النقولات وشراء ما لا بد له منه

(المادة ٤٥٦)

يجوز للوصي أن يتجر بمال اليتيم لليتيم تنمية له وتكثيراً وإن يعمل كل ما فيه خير له وليس له أن يتجر لنفسه بمال اليتيم

(المادة ٤٥٧)

يصح بيع الوصي مال اليتيم غير العقار لأجنبي منه ومن الميت بمثل القيمة ويسير العين لا بفاحشه وكذا شراؤه مال الأجنبي منها عقاراً أو منقولاً لليتيم بما ذكر لا بفاحشه ولا يصح بيع وصي الأب لمن لا تقبل شهادته ولا لوارث الميت إلا بالخيرية إلا أن يأنها في العقار وغيره فلو كان وصي القاضي لم يجز لمن لا تقبل شهادته له كمالاً يجوز لنفسه

(المادة ٤٥٨)

يجوز للوصي أن يبيع مال اليتيم من أجنبي نيئة بشرط أن لا يكون الأجل فاحشاً وإن يكون المشتري لا يخشى منه الجور والامتناع عن الدفع عند حلول الأجل

(المادة ٤٥٩)

يجوز لوصي الأب أن يبيع مال نفسه لليتيم وإن يشتري لنفسه مال اليتيم أن كان فيه خير والخيرية في العقار في الشراء التضييق وفي البيع التخصيف وفي غير العقار أن يبيع ما يساوي خمسة عشر بشرة من الصغير ويشتري ما يساوي عشرة بخمسة عشر لنفسه من مال الصغير ولا يجوز للوصي القاضي أن يشتري لنفسه شيئاً من مال اليتيم ولا أن يبيع مال نفسه لليتيم مطلقاً

(المادة ٤٦٠)

لا يجوز للوصي قضاء دينه من مال اليتيم ولا اقراضه ولا اقتراضه لنفسه ولا رهن ماله

عند اليتيم ولا ارتهان مال اليتيم وله رهنه من اجنبي بدين على اليتيم او على الميت او على نفسه واخذ رهن وكفيل بالدين المطلوب لليتيم والميت (١)

(١) لا يجوز للانسان ان يوجر عتار الموصى عليه او موكله لقاء حق عليه للمستاجر
(محكمة الاستئناف - حكم ٣١ لوليو سنة ١٨٩٢ - الحقوق سنة ٧ صحيفة ٢٢٥)

(للمادة ٤٦١)

يجوز للموصى ان يوكل غيره بكل ما يجوز له ان يعمله بنفسه من مال اليتيم وينعزل الوكيل بموت الوصي او الصبي

(للمادة ٤٦٢)

لا يملك الوصي ابراء غريم الميت عن الدين ولا ان يحيط منه شيئاً ولا ان يوجهه اذا لم يكن ذلك الدين واجباً بمقتده فان كان واجباً بمقتده صح الخط والتأجيل والابراء ويكون ضامناً

« للمادة ٤٦٣ »

للموصى ان يصالح عن دين الميت ودين اليتيم اذا لم يكن لها بينة والغريم منكر وليس له ان يصالح على اقل من الحق اذا كان بينة عادلة او كلف الغريم مقراً به او كان مقضياً به عليه وان ادعى على الميت او اليتيم حقاً والمدعيه بينة عليه او كان مقضياً له به جاز صلح الوصي بقدر قيمة المدعى به (٢)

(٢) ليس للموصى ان يصالح على مال مجبوره الا بما فيه الخط والمنفعة له
(محكمة الاستئناف - حكم ٦ ديسمبر سنة ١٨٩٤ - القضاء سنة ٢ صحيفة ١٣٣)

يشترط شرهما لصحة تصرفات الوصي وتفاخذاً وجود الثقة فيها للصغير وله ان يصالح عن دين القاصر اذا لم تكن له بينة وكان المدين غير معقوف بالحق والا كان صلحه غير نافذ
(محكمة الاستئناف - حكم ٢٣ يناير سنة ١٨٩٦ - القضاء سنة ٣ صحيفة ٢٨٨)

كما يجوز للموصى ان يصالح على حقوق القاصر متى كان الصلح في منفعة يجوز له ايضاً ان يحلف عن القاصر بأنه لا يعلم ان مورث القاصر المذكور استلم الدين من دينه لان ذلك في صالحه ايضاً
(محكمة الاستئناف - حكم ٩ لوليو سنة ١٨٩٨ - الحقوق سنة ١٣ صحيفة ٢٣٢)

(المادة ٤٦٤)

لا يصح اقرار الوصي بدين او عين او وصية على الميت (١)

(١) ان اعتراف الوصي بدين مورث محبوه باطل شرعا ولا يؤخذ به اذا لم يوجد في الدعوى اثبات غيره

(محكمة الاستئناف حكم ١ فبراير سنة ١٨٩٤ - القضاة ١ صحيفة ٦٥)

لا يصح اقرار الوصي بدين او عين على المتوفي

(محكمة بني سويف ٠ حكم ٨ مايو سنة ١٨٩٤ - القضاة ١ صحيفة ٣١٠)

(المادة ٤٦٥)

اذا اقر احد الورثة بدين على الميت صح اقراره في حصته لا في حصة غيره من بقية الورثة وبأخذ المقر له منها بقدر ما يخصه وهو الارفق وكذا ان اقر له بالوصية بالثلث لزمته في ثلث حصته (٢)

(٢) اذا اقر احد الورثة بدين على المتوفي صح اقراره في حصته لا في حصة غيره من باقي الورثة

(محكمة بني سويف ٨ مايو سنة ١٨٩٤ - القضاة ١ صحيفة ٣١٠)

اذا توفي شخص وكان له عدة ورثة وله دين عند اخر يجوز لاحد الورثة ان ينتصب خصما عنهم جميعا في طلب ذلك الدين وانباته والحكم في مواجته حكم في حق الباقيين ويثبت لهم ما يثبت بوجوده (محكمة الاستئناف ٠ حكم ٦ ديسمبر سنة ١٨٩٤ - القضاة ٣ صحيفة ١٣٣)

(المادة ٤٦٦)

ينبغي للوصي ان لا يقر ولا يسرف في النفقة على اليتيم بل يوسع عليه فيها بحسب ماله وحاله ليكون بين ذلك قواما وله ان يزيد في النفقة المفروضة ان كانت غير كافية

(المادة ٤٦٧)

اذا احتاج اليتيم للنفقة وله مال غائب او لا مال له ولم يكن الوصي ممن تجب نفقة الصغير عليه في صورة كونه لا مال له اصلا وانفق عليه الوصي من مال نفسه في لوازمه الضرورية فليس له الرجوع عليه الا اذا اشهد انه اتفق ليرجع

(المادة ٤٦٨)

اذا اقضى الوصي ديناً على الميت بلاينة من الغرم وقضاء القاضى ولا تصديق من الورثة فمليه الضمان ان لم يكن للوصي بينة ايضا على ثبوت الدين وحاشا للوارث على عدم علمه بالدين

(المادة ٤٦٩)

لوصي اذا عدل اجرة مثل عمله ان كان محتاجا والا فلا اجر له

(المادة ٤٧٠)

اذا كبر الصغار فلم يحاسب الوصي وبصاريفها عليهم لكن لو امتنع عن التفصيل لا يبيح عليه والقول قوله يمينه فيما اتفق هذا ان عرف بالامانة والا اجبر على التفصيل باحضاره يومين او ثلاثة وتخفيفه بلا حجب ان لم يفصل بل يكتفى بيمينه فيما لا يكذب الظاهر مما هو مسيطر عليه شرعا (١)

(١) قضت القواعد الشرعية بان تصرفات الوصي لا تكون صحيحة وسارية على المحجور الا فيما يعود على المحجور بالحظ والنفقة وبان كل تصرف جاء بغير حفظ ومنفعة او في مقرة للمحجور غير صحيح كما انها قضت ايضا بان المحجورين لا يضمنون ولا يكونون مسؤولين عن اجراءات الوصي الا اذا كانت اجراءاته مقرونة بالحظ والنفقة ودخله فيما يجوز له فعله شرعا وعليه فلا يسأل الوصي للنسب له حصول الاختصاص بل بصفته الشخصية ولو كان الاختصاص حصل منه على ذمة المحجور « محكمة الاستئناف - حكم ٢ يناير سنة ١٨٩٤ - القضاة ٢ صحيفة ٢٩٢ »

القاعدة الشرعية ان الوصي مصدق فيما لا يكذب الظاهر هذه القاعدة معمول بها لدى المحاكم الاهلية في المنازعات المتعلقة بحاسبة الاوصياء الاحمال النتائج عنه ضرر يوجب على الممثل تمويض ذلك الضرر فاذا اثنى وصي عقارا بعدد عرفي ولم يجعل المقدد حتى ترتب على عدم تسجيله بطلانه وضياع العقار والشن كانت الوصي ملزما بالثمن « الاستئناف - حكم ٣١ أكتوبر سنة ١٨٩٥ - الحقوق سنة ١٢ صحيفة ٣٠٣ »

الوصي امين والقول في الامانة قول الامين يمينه الا ان يدعي امرأ يكذب فيه الظاهر فيثبت تزول الامانة وتظهر الخيانة فلا يصدق - وهذا المبدأ الشرعي موجد بالمادتين ٥٢١ و ٥٢٥ من القانون المدني « محكمة الاستئناف - حكم ٢٨ أبريل سنة ١٨٩٨ - الحقوق سنة ١٣ صحيفة ١٥٧ »

(المادة ٤٧١)

اذا مات الوصي مجهلا مال اليتيم فلا ضمان في تركته فان مات غير مجهل مال اليتيم وكان المال موجودا فله اخذه بعينه وان لم يوجد يمينه بان كان مستهلكا فله اخذ بدلته من تركته الوصي (٢)

(٢) اذا مات الوصي مجهلا مال اليتيم فلا ضمان في تركته - فان مات غير مجهل مال اليتيم

وكان المال موجودا فله « اي اليتيم » اخذه يمينه وان لم يوجد يمينه بان كان مستهلكا فله اخذ بدله من تركه الوصي المادة ٤٧١ من الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية « الاستئناف . حكم ٣٧ مايو سنة ١٨٩٧ - المحقق سنة ١٣ صفيحة ٣٦٣ »

(المادة ٤٧٢)

يصدق الوصي يمينه فيما هو مسلط عليه شرعا من التصرفات

« المادة ٤٧٣ »

لا يصدق الوصي يمينه في التصرفات التي لم يكن مسلطا عليها شرعا ولا يقبل قوله الا بيمينه

(المادة ٤٧٤)

لا يقبل قول الوصي فيما يكذبه الظاهر (١)

(١) قضت الشريعة الفراء بان الوصي المختار مصدق في قوله ما لم يكذبه الظاهر

« محكمة الاستئناف . حكم ٧ مايو سنة ١٨٩٦ - القضا سنة ٣ صفيحة ٩٠ »

من للبادي المقررة في الشريعة الفراء على مذنب الامام ابي حنيفة ومويدة بالمادتين ٥٢١ و ٥٢٥ مدني ان الوصي امين والاقول في الامانة قول الامسين يمينه الا ان يدعي امرا يكذبه فيه الظاهر لجئتنا زول الامانة وتظهر الخيانة فلا يصدق وعلى ذلك لا يكون ملزما ببيع المثل الا اذا حصل منه تفصيل جسم في ادارة اموال الوصي عليه او امتنع عن تقديم الحساب وادعى بشي يخالفه فيه الظاهر

« الاستئناف . حكم ٢٨ ابريل سنة ٩٨ - القضا سنة ٥ صفيحة ٣٥١ »

(للمادة ٤٧٥)

يقبل قول الوصي فيما يدعيه من التصرف فيما يتعلق باليتيم او مورثه الا في مسائل منها ما اذا ادعى انه قضى دين الميت بلا امر قاض او ادعى انه قضاء من ماله او ان اليتيم استهلك في صفه مالا لآخر فاداه عنه من مال نفسه او مال اليتيم او انه اتفق على محرم اليتيم او ادعى انه ادى خراج ارضه وكان ادعاؤه في وقت لا تصلح الارض للزراعة او انه اذن له في التجارة فركبته ديون فقضاها عنه او انه تزوجه امرأة ودفع له مهرها من مال نفسه والمرأة ميتة او اتجر في مال اليتيم وبيع وادعى انه كان مضاربا ففى هذه الصور كلها اذا انكر اليتيم بعد بلوغه ضمن الوصي ما لم يقيم البينة على دعواه (٢)

(٢) لا يجوز للقيم ان يستدعين لصالح من هو قيم عليه بشي اذن الحاكم الشرعي

« محكمة مصر . حكم ١٧ نوفمبر سنة ١٨٩١ - المحقق سنة ٦ صفيحة ٣٢٧ »

(المادة ٤٧٦)

ينبغي للوصي ان لا يدفع للصبي ولا للصبيبة مالاً بعد البلوغ الا بعد تجربتها واختبارها في التصرفات فإن آتس منها رشداً وصلاًحاً دفع اليها المال والا فلا (١)

(١) لا يلزم الوصي تسليم المال الى الصبي مالم يأتس منه رشداً قبل سن الخامسة والعشرين او يثبت رشده بإعلام شرعي قبل هذا السن

« محكمة الاستئناف ٠ حكم ٤ أكتوبر سنة ١٨٩٣ - الحقوق سنة ٨ صحيفة ٢٨٥ »
(راجع لائحة المجالس الحديثة الصادرة بعد هذا الحكم)

(المادة ٤٧٧)

اذا بلغ الولد عاقلاً لم يجتمع تصرفاته نافذة ويلزمه احكامها ولا يقبل قول وليه او وصيه انه محجور عليه الا اذا كان الحجر بأمر الحاكم

(المادة ٤٧٨)

اذا بلغ الولد غير رشيد فلا يسلم المال اليه حتى يبلغ خمسا وعشرين سنة ما لم يؤنس رشده قبلها

(المادة ٤٧٩)

اذا بلغ الولد مفسداً ماله وهو في حجر وصيه فدفعت اليه المال علماً بفساده عند البلوغ وضاع المال ضمنه الوصي وكما يضمن بالدفع اليه وهو مفسد فكذلك قبل ظهور رشده بعد البلوغ حيث علم عدم رشده قبل البلوغ

(المادة ٤٨٠)

اذا ظهر رشد الغلام قبل البلوغ ودفع اليه الوصي المال فضاع عنده فلا ضمان على الوصي

(المادة ٤٨١)

اذا ادعى الصبي الرشد بعد بلوغه وانكره الوصي فلا يؤدمر تسليم المال اليه ما لم يثبت رشده بحجة شرعية واذا ثبت الرشد وحكم له به وطلب من الوصي ماله فتمتعه مع تمكنه من دفعه وهلك في يده ضمنه

لما كان القانون لا يصرح بعدم معاقبة الولي فيما اذا وقع منه ايذاء على من له الولاية عليه كان شأنه من هذا القبيل شأن سائر الناس في الحائكة والمخانة

« محكمة النقض والايام ٠ حكم ٥ يناير سنة ١٨٩٥ - الحقوق سنة ١١ صحيفة ٢٥ »

إذا جمع شخص صفتين في دعواه فكان مدعيًا عن نفسه ومدعيًا بصفته وصيًا على فصر وكان صالح القصر مخالفًا لمصلحة لم تكن دعواه صحيحة بل كان يجب عليه أن يطلب من القاضي الشرعي تعيين وصي غيره لأجل هذه الخصوصية
« محكمة الاستئناف - حكم ٢٢ أبريل سنة ١٨٩٧ - الحقوق سنة ١٢ صحيفة ٢٢٢ »

المحكم بثبوت وراثته لشخص لآخر وإحقاقه بناء على ذلك في العين المتروكة عن المورث لا يكون مطلقًا لتصرفات من تصرف في تلك العين بصلته قائمًا عن الورثة بمقام يبيع له التصرف بل يلزم لذلك المحصول أيضًا على حكم بأن تصرفات المتصرف باطالة وغير موافقة لنص شرعي أو لأجازة قانونية
« محكمة الاستئناف - حكم ٣٠ يناير سنة ١٨٩٦ - القضا سنة ٣ صحيفة ٢٣٥ »

أن التصرف بطريق القولية تصرف شرعي قانوني ما لم يبطل بحكم ثنائي لعدم موافقته لنص شرعي ولا لأجازة قانونية
« محكمة الاستئناف - حكم ٣٠ يناير سنة ١٨٩٦ - المحاكم سنة ٧ عدد ٢٦١ »

لا يطلب القاصر المنع عليه الحقوق المدنية إلا بواسطة وصيه والا وجب رفض دعواه شكلاً
« محكمة الاستئناف - حكم ٤ ديسمبر سنة ١٨٩٦ - القضا سنة ٢ صحيفة ٣٥ »

﴿ الباب الثاني ﴾

(في الحجر والمراوحة والباروخ)

﴿ الفصل الاول ﴾

(في الحجر)

أن الشريعة الغراء تنص بأن السفيه يصير محجوراً عليه بمجرد السفه دون التوقف على حكم القاضي ولائحة المجالس الحسبية الصادرة بتاريخ ١٦ ربيع الاول ١٢٩٦ تغول لهذه المجالس توقيع الحجر على السفيه بدون التوقف على حكم القاضي الشرعي وعلى ذلك يكون قيم السفيه ذا صفة سيئة إدارة شموله من تاريخ قرار المجلس الحسبي بتعيينه
« محكمة بني سويف - حكم ١١ ديسمبر سنة ١٨٩٦ - الحقوق سنة ٩ صحيفة ٣٥٦ »

لا يجوز للقاصر الذي لم يشأ رشده أن يرفع دعوى حق مدني في الأمور الجائفة
« محكمة الاستئناف - حكم ١١ يناير سنة ١٨٩٥ - الحقوق سنة ١١ صحيفة ٢٥ »

لا يجوز للحجر على الفاسق في مذهب أبي حنيفة بمجرد فسقه من غير إصراف وتبذير في ماله
« محكمة الاستئناف - حكم ٢ ديسمبر سنة ٩٧ - القضا سنة ٥ صحيفة ١١٢ »

الدين ليس بهب للحجر إلا إذا كان لأجل التبذير والتبذير هو اتفاق المال لنهر غرض أو لغرض لا يقده العقلاء غرضاً
« محكمة الاستئناف حكم ٢٦ يناير سنة ١٨٩٨ - الحقوق سنة ١٣ صحيفة ٢١٣ »

ان رفع الدعوى على المحجور عليه بعد الحجر مخالف لقواعد القانونية واعترافه اذ ذلك امام المحكمة يدين لا يعتبر قانوناً لكونه صادراً منه في وقت لم يكن فيه مطلق التصرف. ولا نفيد دعوى المدعين ان الدين حصل قبل الحجر الا اذا ثبت ذلك بالطرق المتأنيبة
« محكمة قنا - حكم ٨ أغسطس سنة ١٨٩٨ - القضاة ٥ صحيفة ٣٧٢ »

(المادة ٤٨٢)

يجبر على الصغير والمجنون والمتموه وذو القعدة والسفيه والمدينون

(المادة ٤٨٣)

الصغير الذي لا يعقل تصرفاته القولية كلها باطلة ومثله المجنون المطبق الذي لا يفقه بحال. واما من يجن ويفيق فتصرفه في حال افاقته حكم تصرفات العاقل (١)

(١) يقتضى لصحة العقود ان يكون كل من المتعاقدين حاصلًا على الاهلية الشرعية فالقاصر عن بلوغ الرشد فاقد الاهلية وعقوده باطلة
« محكمة الاستئناف - حكم ٢ يناير سنة ١٨٩٩ - الحقوق سنة ١١ صحيفة ١٤٢ »

(المادة ٤٨٤)

تصرفات الصبي المميز والمتموه القولية غير جائزت اصلا اذا كانت مضرة لما خسرنا عسفاً وان اجازها الولي او الوصي

(المادة ٤٨٥)

التصرفات التي تصدر من الصبي المميز والمتموه وتكون نافعة لما نفعاً محضاً جائزة ولو لم يجزها الولي او الوصي

(المادة ٤٨٦)

المحجور عليه صبياً مميزاً كان او كبيراً معتموها اذا عقد عقداً من العقود القولية الدائرة بين النفع والضرر توقف نفاذه على اجازة الولي او الوصي فان اجازها وكان قابلاً للاجازة نفذ وان لم يجزه او اجازها وكان غير قابل للاجازة فلا ينفذ اصلا (٢)

(٢) لا يسأل القيم عن الدين الذي وقع بعد الحجر بتواطؤ بين الدائن والمحجور عليه
« محكمة قنا - حكم ٨ أغسطس سنة ١٨٩٨ - القضاة ٥ صحيفة ٣٧٢ »

لا يجهل الباعث فيه اذا كان بيع البائع الذي هو تحت الوصاية نافذاً او لا اذا كان قد صدق ذلك البائع بعد رفع الحجر عنه على يده المذكور لان تصديقه يعتبر اجازة له
« محكمة الاستئناف - حكم ٣٠ مايو سنة ١٨٩٩ - الحقوق سنة ١٤ صحيفة ٣٠٩ »

(المادة ٤٨٧)

الصبي موه أخذ بأفعاله فإذا جنى جناية مالية أو نفسية أدى ضمانها من ماله بلا تأخير إلى البلوغ والمشوه كالصبي (راجع المادة ٤٩٤ حكم ٧ فبراير سنة ١٨٩٧ و المادة ٤٩٥)

(المادة ٤٨٨)

استقرض الصبي أو المشوه بلا إذن وليه أو وصيه مالا فأتلفه أو أتلف ما أودع عنده أو ما أعير إليه أو ما بيع له بلا إذن الولي أو الوصي فلا ضمان عليه ما لم تكن الوديعة نفساً فعليته ضمانها فإن قبل الوديعة بأذن وليه أو وصيه فأتلفها فهو ضامن لها

(المادة ٤٨٩)

إذا أقيمت البيئة على حر مكلف وثبت لدى الحاكم الشرعي أنه سفيه يصجر عليه ويمنعه من جميع التصرفات التي تشمل النسخ وبطلانها المزل فيكون حكمه فيها حكم الصغير ولا تنفذ عقود بعد الحجر إلا بأذن الحاكم وأما تصرفاته قبل الحجر فهي جائزة نافذة (١)

١) الأصل في الإنسان الرشيد والسفه عارض عليه فإذا بلغ عائلاً كانت جميع تصرفاته نافذة حتى يصجر عليه

« محكمة بني سويف - حكم ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٩٦ - الحقوق سنة ١٥ صحيفة ٩٤ »

كل عقد يصدر بسوء نية فرا من أحكام القانون يكون باطلاً ولو شعر سفيهه بأن سيصجر عليه لسفهه فتواطأ مع آخر على بيع عقاره له تفليخاً من تصرفات القيم فيبيعه باطلاً حتماً
« محكمة الاستئناف - حكم ٢٨ يناير سنة ١٨٩٧ - القضاة سنة ٤ صحيفة ٢٥٦ »

إن الحكم بالحجر يطل بمقتضاء الأعمال التي يعملها المحجور عليه بعد تاريخ الحجر وأما الأحوال السابقة عليه فلها تبقى تابعة للقواعد العمومية أعني لنها تنفذ أثاراً لها القاضي صحيحة أو يحكم بإبطالها إذا أثبت إقرارها بوجه من أوجه البطلان

« محكمة ألكندرية - حكم ١٨ فبراير سنة ١٨٩٧ - القضاة سنة ٤ صحيفة ٢٣٤ »

إذا كان أساس الشهادات الصادرة بسفه المطلوب الحجر عليه وجود الضمائم بين الشهود وينسب كانت باطلة ولا تصح سبباً للحجر

« محكمة الاستئناف - حكم ١٧ مارس سنة ١٨٩٨ - الحقوق سنة ١٣ صحيفة ١٤١ »

السفه الذي يستوجب الحجر هو ما تجاوز العادة في الانفاق أما الشاب الميسور الذي يجري اقترافاً في الانفاق والاستدانة ولا يتجاوز حدم في ذلك فلا تستوجب حالته الحجر

« محكمة الاستئناف - حكم ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٠٠ - الحقوق سنة ١٥ صحيفة ٦١٣ »

(المادة ٤٩٠)

لا يجبر على السفيه البالغ الحر في التصرفات التي لا تتحمل الفسخ ولا يطلها المنزل فنجوز له هذه التصرفات كالنكاح والطلاق والانفاق على من يحب عليه نفقتهم وتزول عنه ولاية الاب او الجدة ويصح اقراره على نفسه بوجوب القصاص في النفس او فيما دونها وتصح وصاياه في سبيل الخير من ثلث ماله ان كان له وارث

(المادة ٤٩١)

يمنع المتقي الماخذ الذي يعلم الناس الخيل الباطلة او يفتي عن جهل والطبيب الجاهل والمكاري المقلد ومن يحتكر الحرف

(المادة ٤٩٢)

يؤوز الوصي ان باذن للصبي بالتجارة اذا جربه فرآه يعقل ان البيع للملك سالب وان الشراء له جالب وانه يعرف الثمن اليسير من الفاحش وهو ظاهر غير خاف على من يعقل

(المادة ٤٩٣)

يجوز للصبي الماذون له في التجارة البيع والشراء ولو بفاحش الثمن والتوكيل بهما والرهن والارتهان والاعارة واخذ الارض اجارة ومساة ومزارعة والايجار والاقرار بالوديعة وبالدين والحط من الثمن بميب والمباة والتأجيل والمصلحة وليس له اذون ان يقرض ولا يهب ولا يكفل ولا يتزوج الا باذن وليه في النكاح ولا يمنع الولي والوصي من التصرف في ماله

﴿ الفصل الثاني ﴾

(في سن التمييز والمراقة والبلوغ)

(المادة ٤٩٤)

من التمييز للولد سبع سنين فاذا بلغ سن الفلام سبع سنين ينزع من الحضانة وتنتهي مدة حضائته وفي الاثنى تنهي بلوغها حد الشهوة وقد ترسع سنين وهو سن المراقة لما ونسن المراقة للفلام اثنتا عشر سنة (١)

(١) لا يؤخذ من سكوت القاتن من التكلم عن صفوة الفاصر في المفايلات مع تكلمه عنها في الجنب

والجنابات عدم معاقبته اذا ارتكب مخالفة وهو مميز واس صغر السن - سباً قانونياً يوجب تخفيف العقوبة في المخالفات فن باب اولي لا يكون موجبا لمساواة سركب المخالفة من هذه العقوبة وعليه فاذا ارتكب القاصر مخالفة تمين معاقبته عليها وللحكمة ان تخفف عقوبته اذا رأت لا يستوجب ذلك بسبب حداثة سنه او لاي سبب اخر قوله
(محكمة قنا . حكم ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٦ - القضاء سنة ٤ صحيفة ١٦)

ان مجرد علم القاصر يكون الامر الذي ارتكبه قبيحا ومعاقباً عليه لا يكفي لاعتباره مميزاً التميز المستوجب للعقوبة فانونا
(محكمة لسووط . حكم ٧ فبراير سنة ١٨٩٧ - القضاء سنة ٤ صحيفة ٣٣٥)

(المادة ٤٩٥)

بلوغ الفلام بالاغتلام والانزول والاحبال وبلوغ البنت بالحيض والحبل والاحتلام مع الانزال فان لم تظهر هذه السمات يحكم ببلوغها اذا بلغا من السن خمس عشرة سنة (١)

(١) اذا بلغ الصغير سن ١٥ سنة يحكم ببلوغه اذا بلغ عائلاً لجميع تصرفاته الشرعية تعتبر نافذة ولا تعتبر الدعوى بقصره الا اذا حكم عليه بالحجر ونفذ ذلك الحكم فاض اخر (التناوي الحاشية)
(محكمة دمشق الجزئية . حكم ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٢ - الحقوق سنة ٧ صحيفة ٣٣٩)

ان عدم ذكر المخالفات في المواد ٦٠ و ٦١ و ٦٢ من قانون العقوبات لا يترتب عليه الحكم على المتهم الذي ثبت له انه بلغ سن الخمس عشرة سنة وارتكب المخالفة وهو مميز بعقوبة ما لان سكوت الشارع عن توضيح الاحكام التي يحكم بها في مواد المخالفات يؤخذ منه انه اراد عدم توقيع عقاب على القاصر الذي يبلغ سن الخمس عشرة سنة
(محكمة طنطا . حكم ٣٣ ديسمبر سنة ١٨٩٥ - القضاء سنة ٣ صحيفة ٤٨)

اذا نفى الحكم بعقاب المتهم الذي لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة وجب ان يبين فيه انه فعل ما نسب اليه بتميز طبقاً للمادة ٥٩ عقوبات والا كان منقوضاً
(قس دايرام . حكم ٣١ ماير سنة ١٨٩٨ - القضاء سنة ٥ صحيفة ٣٤٧)

(المادة ٤٩٦)

اذا بلغ الصبي والصبية رشدين تزول عنها ولاية الولي او الصبي ويكون لهما التصرف في شؤونهن انفسهما ولا يجهزان على النكاح الا اذا كان بهما عته او جنون ولا تزول عنها ولاية الولي او الوصي في المال بمجرد البلوغ بل بظهور الرشد وحسن التصرف في المال (٢)

(٢) الاصل في الرجل الرشد وقدر الاهلية عارض عليه ولذلك تعتبر العقود الصادرة من البالغ رشيداً

صحيحة نافذة الا اذا ثبت مدعي خلاف طروء عارض فقد الاهلية على ذلك للتماقد قبل العقد
(محكمة الاستئناف . حكم ١٨ لوليه سنة ١٨٩١ - المحقوق سنة ٦ صحيفة ١٩١)
الوسي يقوم مقام القاصر في النزاع فاذا بلغ رشيدا حق له ان يحضر بنفسه ما لم يوكل (بمقتد صريح)
(محكمة الاستئناف . حكم ٣١ لوليه سنة ١٨٩٦ - المحقوق سنة ٧ صحيفة ٣٣٥)
الاصل في الانسان الرشيد ولا حاجة لتأييده بمحكم شرعي فاذا ادعى عدم الرشيد كان على المدعي اثباته
(محكمة الاستئناف . حكم ٣١ لوليه سنة ١٨٩٦ - المحقوق سنة ٧ صحيفة ٣٣٥)
يشترط في صحة الدعوى ان يكون المدعي والمدعي عليه عاقلين قد عوى الصبي ليست بصحيحة
(محكمة مصر . حكم ٦ فبراير سنة ١٨٩٦ - القضا سنة ١ صحيفة ١٣٩)
كل عقد يلزم لحقه وجود متعاقدين ذوي صفة واهلية تعرف وقد اجتمعت الشرائع والقوانين على ان
القاصر عن بلوغ الرشيد موقوف الاهلية والمدة الطويلة لا تسري على مفقود الاهلية
(محكمة الاستئناف ٣٠ يناير سنة ١٨٩٦ - المحاكم سنة ٧ عدد ٣٦٥)
ان بلوغ الولد ١٥ سنة من العمر لا يزيل ولاية والده عنه في المال . ولذلك يكون الوالد ذا صفة في الخصامة
عن الولد له وعليه وهو في هذا السن .
(محكمة سوادج الجزئية . حكم ٣٩ أكتوبر سنة ١٨٩٨ - المحاكم سنة ١٠ صحيفة ١٨٥٤)
(احاطب لائحة المجلس الحسبي وما يلحقها من التعليقات)

(للادة ٤٩٧)

لا خيار للولد بين ابويه قبل البلوغ ذكرًا كان او انثى

(للادة ٤٩٨)

اذا بلغ القلام رشيدا وكان مأمونا على نفسه فله الخيار بين ابويه فان شاء اقام عند من
يعتاره منها وان شاء انفرد عنها

(للادة ٤٩٩)

اذا بلغت الانثى مبلغ النساء فان كانت بكرا شابة او ثيبا غير مأمونة فلا خيار لها ولا بينها
او جدها ضمنها اليه وان كانت بكرا ودخلت في السن واجتمع لها راهي وعفة او ثيبا مأمونة
على نفسها فليس لاحد من اوليائها ضمنها اليه (١)

(١) يكون المتكرم عليه بالاشتغال الشاقة محجورا عليه في ادارة امواله مدة العقوبة فاذا لم يمين هو قيا له
لصدق المحكمة على تعيينه لادارة امواله او لم يسع احد غيره في ذلك جاز للنيابة بسفنها محافظة على الصالح العام
ان تطلب تعيين قيا له . ويقدم الطلب الى اودة مشورة المحكمة المدنية وهي بعد سماع القوال النيابة ومن يطلب
تعيينه والتحقق من لياقته تقرر تعيينه على شرط ان يودي حسابا عن ادارته كل مدة معينة وان يودع صفاتي
الايراد بقرينة المحكمة على ذمة الجمهور عليه .

واما مصاريف قضية تعيينه قيا فلنأى تلزمه بصفته المذكورة

(اودة مشورة محكمة قضا الابتدائية حكم ٦ مارس سنة ١٨٩٥ - المحقوق سنة ١٠ صحيفة ٤٩٩)

لائحة المجلس الحسبي

(ذكرى في ١٩ نوفمبر سنة ٩٦ بالذات اقلام بيت المال)

(وتشكل مجالس حسبية)

بعد الاطلاع على لائحة بيت المال الصادرة في ١١ ذي الحجة سنة ١٢٧٦ ولحققتها

وعلى لائحة المجالس الحسبية الصادرة في ١٦ ربيع الاول سنة ١٢٩٠ ولحققتها

وعلى لائحة المحاكم الشرعية الصادرة في ٩ رجب سنة ١٢٩٧.

وبناء على ما عرضه علينا نظار الداخلية والخفائية والمالية وموافقة رأي مجلس النظار وبعد اخذ رأي مجلس شوري القوائين

(امرنا بما هو آت)

(المادة ١)

لا يكون لبيت المال بعد صدور امرنا هذا تدخل في التركات وتلقى الاقلام بيت المال الموجودة الآن ويبنى ايضا كل رسم مقرر لبيت المال

(المادة ٢)

اذا توفي احد الاهالي الخاضعين لاحكام الشريعة فيما يختص باحوالهم الشخصية من حمل مستكن او ودة نصر او عديمي الاهلية او خائبين شعبة شرعية وليس لهم وعي او قيم او وكيل فيكون تنصيب هؤلاء او تعيينهم على حسب الاحكام الالية

(المادة ٣)

يشكل في كل مركز مجلس حسبي بالكيفية الالية

اولا مأمور المركز او من يتوب عنه بصفة رئيس

ثانياً احد علماء المركز تيمنه نظارة الخفائية

ثالثاً احد الاعيان يمينه للمدير مع اقرار نظارة الداخلية

(المادة ٤)

تشكل المجالس الحسبية بالمديريات والمخانات بالكيفية الالية

اولا المدير او المحافظ او وكيل المديرية او المحافظ بصفة رئيس

ثانياً احد علماء المديرية او المحافظة يمينه ناظر الخفائية

ثالثاً احد الاعيان يمينه ناظر الداخلية ويكون انتخابه بحد الامكان من ساكني الخط الديسم به محل موطن الشخص للتفتي النظر في امره بالمجلس اذا كان سكته في مركز المحافظة او المديرية والا فيكون انتخابه بقدر الامكان من ساكني البلدة التي بها محل موطن الشخص المذكور

رأياً أحد أعضاء العائلة ذات الشأن إذا وجد احدهما في الجهة التي بها مركز المجلس والا فيستأجر واحد من الاعيان تبعه نظارة الداخلية (١)

(١) تنفي المادة الرابعة من الامر العالي الرقم ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ بان المجالس المسيحية والمخاض تشكل من ثلاثة اعضاء غير الرئيس احدهم من الاعيان واثنتين من العلماء وثلثهم من افراد العائلة ذات الشأن ان وجد في الجهة الكائن بها مركز المجلس والا فيستأجره بواحد من الاعيان تبعه نظارة الداخلية فلم يوجد أحد أعضاء العائلة او من يقوم مقامه ضمن هيئة المجلس كانت قراراته الصادرة بالهيئة شكلاً
... (الاستئناف - حكم ٢ ديسمبر سنة ١٨٩٧ - القضايا سنة ١١٠ صحيفة ١١٠)

ان الامر العالي الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ٩٦ بتشكيل المجالس الحسية القنفي بان يكون العضو الثالث يمثي من عائلة المتطورة مسألة بما قد اراد بصفة العائلة ما يتم الاصدار والانباء بدليل جلة أحد الاعيان قائل مقام عضو العائلة عند عدم وجوده وسكرته عن نيابة الاصدار والانباء وتقتل ولا تقدما على الاعيان لانها ادرى بمالة ذي الشأن منهم فلا تطل قرارات هاته المجالس شكلاً يكون العضو الثالث من الاصدار والانباء
« الاستئناف - حكم ٢ ديسمبر سنة ١٨٩٧ - القضايا سنة ١١٢ صحيفة ١١٢ »

ان حضور عضو العائلة ضمن الهيئة لا يكون منها الجلب الحسي لايد من النظام العام بدليل انه لم يشترط في تشكيل مجالس المراكز الحسية وامكان الاستعانة به عند عدم وجوده باحد الاعيان وانما هو ضامن ثانوي تحول للاشخاص القاطنين بتبند المديرية وللحفاظات لاشترط ضروري لصحة القرارات الا في حالة التمسك به من الشخص المطلوب المحجر عليه ليس الا
هيئة عضو العائلة لا تشمل الا اقارب المطلوب المحجر عليه المزمين بالاتفاق عليه عند فاقته فلا يصح له التمسك بحضور احد الاصدار عند عدم وجود احد الاقارب المذكورين
« محكمة القضا والايرام - حكم ١٧ مارس سنة ٩٨ - القضايا سنة ٢٥١ صحيفة ٢٥١ »

(المادة ٥)

تنظر للمجالس الحسية في تنصيب الاوصياء او تعيينهم او عزلهم وفي استعرا الوصاية الى ما بعد الثاني عشرة سنة اذا دعت الضرورة لذلك طبقا للعادة الثامنة من امرنا هذا وتنظر ايضا في المحجر على عديمي الاهلية وتنصيب او عزل القوام وفي رفع المحجور في تعيين او عزل وكلاء الثانيين وفي مراقبة اعمال الاوصياء او القوام او الوكلاء وكذلك تنظر في الحسابات التي تقدم لها وتنظر ايضا في الاحتياطات اللازمة التي يقتضي سرعة اتخاذها لصيانة حقوق القصر او عديمي الاهلية او الثانيين (٢)

(٢) ان الامر العالي الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ بتبصر تشكيل المجالس الحسية يقول - حق القنن امام محكمة الاستئناف في جميع قراراتها بل في بعضها بوجه استثنائي دون البعض فاقرارات القاضي بزل الوصي لا يجوز الطعن فيه لام المحكمة المذكورة لعدم النص عليه بهادلي ٨٥٦ من هذا الامر
« الاستئناف حكم ٢ ديسمبر سنة ١٨٩٧ - القضايا سنة ١٠٩ صحيفة ١٠٩ »

قرارات المجالس الحسية في المحجر والوصاية لا تشرى على المادة السابقة لها
« الاستئناف - حكم ٢١ مارس سنة ١٨٩٩ - المحاكم سنة ١٠٠ صحيفة ٢٠٧٩ »

وتكون هذه الاختصاصات للمجالس الحسية في المراكز فيما يتعلق بركات التوفيق الذين كانوا متوطنين في دائرة المركز والمجالس الحسية في بلديات او المحافظات فيما يتعلق بركات التوفيق الذين كانوا متوطنين بتبند للمديرية او المحافظة

وتكون هذه المجالس تابعة لنظارة الحفاتي وهي تراقب سيرها

وفي مواد الحبر يكون المجلس المختص هو الموجود بدائرته محل توطن الشخص المختص الحبر عليه
أو الجبور عليه ويجوز رفع الامر للمجلس الحسبي بناء على طلب أحد أعضاء العائلة أو طلب النيابة العمومية

(المادة ٦)

قرارات المجالس الحسبية التي تصدر في طلبات توقيع الحبر أو رفعه أو في استمرار الوصاية على من
يجاوز عمره الثاني عشرة سنة يجوز الطعن فيها أمام محكمة الاستئناف الاهلية وقبل الطعن المذكور من
كل ذي شأن أو من النيابة العمومية في ميعاد شهر من تاريخ صدورهما
واستئناف القرارات المذكورة لا يمنع تنفيذها

(المادة ٧)

لناظر الحفانية بناء على طلب كل ذي شأن أو طلب النيابة العمومية لن يعيد النظر في حسابات الاوصياء أو
الانعام أو الركلات أمام مجلس حسي اعلى يتخذ في نظارة الحفانية ويشكل كما يأتي
اولا احد القضاة يعين من كبار الموظفين أو ارباب المعاشات بأمر من بناء على طلب ناظر الحفانية
بصفة رئيس

ثانياً وكيل مجلس حسي مصر بصفة وكيل
ثالثاً اثنان من الاحيان يعينها ناظر الداخلية
رابعاً مفتي المجلس الحسبي وواحد من العلماء يعينه ناظر الحفانية
خامساً احد الموظفين للمشتغلين بالاحمال الحسبية يعينه ناظر الحفانية ايضاً

(المادة ٨)

تنتهي الوصاية متى بلغ القاصر الثامنة عشرة من عمره الا اذا قرر المجلس الحسبي استمرارها ويجوز
الاستئناف في هذه الحالة طبقاً للمادة السادسة (١)

(١) صرحت المادة الثالثة من الامر العالي الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ٩٦ باقتضاء الوصاية متى بلغ سن القاصر ثمانية
عشرة سنة ولو لم يقرر المجلس الحسبي بعدم بلوغ رشده . فكل ذلك لو تصرف في ماله بالبيع عند توفر هذين الشرطين
فصره نافذ ولو لم يثبت رشده بحكم شرعي

« محكمة مصر - حكم ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٩٢ - الحقوق سنة ١٣ صحيفة ٢٩٧ »

كل من بلغ سن الثانية عشرة سنة اصبح راشداً ويؤخذ عليه مأمورية الوصي ما لم يصدر قرار بتجديد
الوصاية والصبر

« الاستئناف - حكم ٢١ مارس سنة ٩٩ - المأكم سنة ١٠ صحيفة ٢٠٧ »

(المادة ٩)

يجب على المأمورين الذين يثبتون الوفاة أو يحررون محضراً بها أو يشاركون الدفن وعلى مشايخ القرى
أن يخبروا في ظرف ثمانية ايام ساعاً العمدة أو شيخ الحارة بوفاة كل شخص يتولى عن ورثة قاصرين

او غائبين او في حالة استدعي المجر عليهم او فيها اذا كانت الحكومة مستحقة لكل تركتهم او بعضها والا فيلزمون بغرامة من ٣٠ قرشاً الى ١٠٠ قرش
وعلى العمدة او شيخ الحارة ان يعلم بذلك المركز او البلدية او المحافظة على حسب الاحوال وعضو النيابة العمومية في الجهات التي يكون لها مندوب فيها في ظرف ثنائي ولربيعين ساعة اخرى والا فيلزم بدفع الغرامة المذكورة

« المادة ١٠ »

لنيابة العمومية في الجهات التي يوجد فيها مركز لها ان تأمر بانقاذ الوسائل التي تراها لازمة لحفظ حقوق الجمل المستكن او القصر او صديهي الاهلية او الغائبين او الحكومة وذلك الى ان تصدر قرارات المجلس الحسيني في حالة وجود جمل مستكن او قصر او صديهي اهلية او غائبين او قرارات جهة الادارة اذا لم يكن للتركة وارث
واذا لم يوجد في الجهة التي بها محل ثوطن المورث مندوب لنيابة العمومية فيجب على العمدة ان يتخذوا جميع ما يكون ضروريا من الاحتياطات التحفظية التي يقتضي سرعة اتخاذها بما في ذلك وضع الاختام اذا انتهى الحال ومع ذلك فلتنيابة حق التدخل في هذا الامر حتى فيا عدا الجهة التي بها مركزها كلها وأت ضرورة لذلك

(المادة ١١)

يجب على المجالس الحسينية ان تعين الاوصياء والقوام والوكلاء او تثبتهم في مدة لا تتجاوز ثمانية ايام من تاريخ الاخبار بالوفاة

(المادة ١٢)

يجب على الاوصياء والقوام والوكلاء في ظرف ثلاثة ايام من تعيينهم ان يجردوا اعيان التركة من منقول وعقار واوراق بحضور احد مندوبي جهة الادارة وكل شخص ذي شان يحضر من تلقاه نفسه وذلك قبل استلام اعيان المذكورة والا فيلزمون بدفع غرامة من ٥٠ قرشاً الى ٥٠٠ قرش (١)

(١) لا فينة قضاء للشهادة بمضطر تركه الحرفي الذي يسئل بسرعة بيت لال ككوفها تصد في دعوى مرفوعة ولا امام قاض محض ولا يصح ان تعبر حجة على ادلي الشأن
(محكمة الاستئناف - حكم ٢١ فبراير سنة ١٨٩٧ - القضا سنة ٥ مبيعة ٢٩٥)

وقرر قننة المجرى على لستين ويغني عليها جميع الحاضرين

(المادة ١٣)

ليس للاوصياء ولا للقوام ولا للوكلاء ان يبيعوا او يشقروا او يرهقوا عقار او اعيان القصر ومن سبغ حكمهم او يسدوا ديناً الا بعد الاذن بذلك من المجالس المذكورة

(المادة ١٤)

الاجرائات السلازم انباعها في مسائل المجر وتسدب الحسابات من الاوصياء او القوام

أو الوكلاء وعزلهم من وظائفهم تكون بمتنصف الأحكام التمييزية للشار إليها في المادة الحادية والعشرين من أمرنا هذا

(المادة ١٥)

تنصيب الأوصياء بالتطبيق للأحكام السابقة يكون أمام القاضي الشرعي أو نائبه

(أحكام عمومية ووقفية)

(المادة ١٦)

التركة المضبوطة الآن تحت يد بيت المال تسلم إلى مستحقيها بمتنصف النصوص السابقة ويصدر إخطار من جهة الإدارة إلى الورثة للمطمين أو من يقوم مقامهم باليوم المحدد للتسليم ويرسل لهم الإخطار قبل الموعد بثانية اليوم على الأقل ويعوز التسليم إلى من يحضر من الورثة أو وكلائهم في اليوم المحدد لذلك

(المادة ١٧)

إذا حصلت تنازعة أو خلاف بين الورثة أو وكلائهم الشرعيين أو إذا لم يحضر أحد من الورثة للاستلام فتودع الأعيان أو الأوراق تحت يد حارس يمينه قاضي الأمور المستعجلة بالجهة التي فيها التركة وذلك بناء على علم طلب سيوط يرسل إلى أصحاب الشأن

(المادة ١٨)

إذا كان في التركة أعيان محبوسة تحت يد إقلام بيت المال مجزأ مستوفيا شرائط القانونية فيجب على إقلام بيت المال أن تودع في صندوق المحكمة الجزئية للمبالغ والأوراق ذات القيمة من التركة تحت يد الإقلام المذكورة وإذا كان بينها سندات ديون تسلمها إلى الحارس الذي يمين بطريق الاستمجال وبعد ذلك يجوز للإقلام المذكورة أن تسلم بقية أعيان التركة إلى الورثة

(المادة ١٩)

لا يجوز لأي سبب من الأسباب ولا لاية حجة كانت إقامة أية دعوى على الحكومة بسبب التركة التي وضعت يدها عليها بأية كيفية كانت ولم يطالب أحد بها مدة ٣٣ سنة كاملة من تاريخ الوفاة أما إذا حصلت المطالبة بالتركة في مدة ٣٣ سنة المذكورة فلا يجوز في أي حال من الأحوال ولا لاية حجة كانت مطالبة الحكومة إلا بمسليم الأعيان التي تكون حينئذ بالية تحت يدها أو بدفع ثمنها في حالة بيعها مع إيراد الأعيان المذكورة أو فائدة ثمنها وذلك عن مدة الخمس سنوات الأخيرة

(المادة ٢٠)

تلتى كافة الأحكام السابقة مخالفات لأمرنا هذا

(المادة ٢١)

على نظار الداخلية والمالية والحفانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه وعليهم نشر كافة ما يلزم لذلك من الأحكام النظامية أو التمييزية

— (لائحة ٢٦ يناير سنة ٩٧) —

لائحة تنفيذ الامر المالي القاضي بالناء اعلام يت اللال وبتزيب المجالس الحسبية
ناظر الداخلية والحفانية
بعد الاطلاع على الامر المالي الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ القاضي بالناء اعلام يت المال
وبتزيب المجالس الحسبية
وبمقتضى السلطة المنوحة لها في المادة ٢١ من الامر المالي المشار اليه وبعد موافقة رأي مجلس النظار
قررا ما هو آت

﴿ الفصل الاول ﴾

(في تشكيل المجالس الحسبية وفي انعقادها)

(المادة ١)

(تحرير الكشوفات باسماء الاعيان)

يحرم مأور والمراكز والمدبرون والمحافظون في اول شهر ديسمبر من كل سنة كشفا باسماء الاعيان المزمع
حضورهم جلسات المجالس الحسبية طبقا لنواد الثالثة والرابعة والسابعة من الامر المالي المشار اليه
وبتقرر عدد الاعيان المقتضى تحرير الكشف باسمائهم بحسب الظروف والاحوال
وتشمل الكشوفات المقتضى تحريرها للمجالس الحسبية في المديرات والمحافظات على اسماء اعيان كل قسم
على حدله

ويعرض الكشف للحرر من مأور المركز على المدير
اما محافظ مصر فيحرر كشفين على حدتهما احدهما باسماء الاعيان المزمع حضورهم جلسات مجلس حسيبي
للمحافظة والاخر باسماء الذين يحضرون في المجلس الحسبي العالي للشكل بظارة الحفانية
وعلى المديرين والمحافظين ان يبعثوا بالكشوفات المبررة على الوجه المذكور الى نظارة الداخلية قبل يوم
١٥ ديسمبر من كل سنة

(المادة ٢)

التصديق على الكشوفات

تصدق نظارة الداخلية نهائيا على انتشاب الاعيان المروضة اسامهم عليها وجاء على الاراء التي تعطى لها
والكشوفات الصديق عليها باسماء الاعيان المنتشرين بصيرتليتها في كل مديرية وفي كل محافظة وفي كل مركز

(المادة ٣)

(تعيين العلماء وكاتب الحسابات)

يعين ناظر الحفانية في اخر كل سنة العلماء المقتضى حضورهم جلسات المجالس الحسبية في السنة التالية
ويعين ايضا كاتب الحسابات الذي يناط به تادية الاحمال في مجلس الحسبي المالي

(المادة ٤)

(استبدال الاعيان والعلماء وكاتب الحسابات)

يجوز للنظارة ذات الشأن ان تستبدل الاعيان والعلماء وكاتب الحسابات في بحر السنة كلما دعت لذلك مقتضيات المصلحة

(المادة ٥)

(انتخب الاعيان)

ينتخب رؤساء المجالس الحسبية الاعيان المزمع حضورهم جلسات المجالس الحسبية من الكشفت المحرر باسمائهم ويأخرون في ذلك بقدر الاستطاعة نصوص الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من الامر العالي الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ٩٦

(المادة ٦)

(انتخب احد الاقارب عضوا في المجلس)

يعين رئيس المجلس الحسبي احد اقارب العائلة صاحبة الشأن المقتضى حضوره جلسات المجلس الحسبي في الراكر وللديريات والمخلفات قبل اول اجتماع للمجلس وعلى الرئيس ان يختار بطريق الاولية اكثر الاقارب قرابة واستعدادا ولا يجوز استبداله الا لاسباب قوية او في حالة وجود مانع وعلى الرئيس ايضا ان ينتخب من الكشفت المحرر باسماء الاعيان الشخص الذي يصير تعيينه في حالة عدم وجود اقارب

(المادة ٧)

(تحديد الجلسات)

يحدد رؤساء المجالس الحسبية عدد الجلسات الاعتيادية لكل مجلس مع مراعاة انتهاز الاعمال والمواحد القانونية ويعقدون جلسات غير اعتيادية اذا دعت الحال لذلك

﴿ الفصل الثاني ﴾

(في تعيين الاوصياء والقوام والوكلاء)

(المادة ٨)

الانبراءات اللازمة لتعدد المجالس اذا توفي احد الاحالي عن حمل مستكن او عن ورثة قصر او عدي الاهلية او غائبين من يلزم تعيين وصي او قيم او وكيل عليهم فعلى رؤساء المجالس الحسبية بمجرد وصول خبر الوفاة اليهم ان يجروا ما يلزم لمقتضى المجلس في اول فرصة ممكنة مع مراعاة الميعاد المحدد في المادة الثانية من الامر العالي الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦

وسيف ثلاثة تعيين وصي يطلب رؤساء المجالس المسيحية من قاضي الجهة ان يحضر الى المجلس هو او نائبه كي يحصل التعيين امامه

(المادة ٩)

(المباحث الابتدائية المتعلقة بالقصر وعدي الاهلية والثالين)
على رؤساء المجالس المسيحية ان يستحصلوا قبل انعقاد الجلسة على ما يتيسر لهم من المعلومات التي تساعد المجلس على اصدار قراره
ويجب على اقارب الورثة المال بانهم قصر تقديم شهادة ميلادهم وان لم يفعلوا ذلك يستحصل رؤساء المجالس المسيحية على الاستعلامات اللازمة لتقرير عمر هؤلاء انصر على قدر الامكان وفي حالة الشك يجوز لهم ان يأمرؤا باحضار نفس الوارث المقتال بأنه قاصر امام هيئة المجلس ويجري رؤساء المجالس المسيحية تحقيقا مختصرا لاجل معرفة الامور النسوبة للوارث المطلوب الحجر عليه ولاجل بيان اسباب عدم الكفاءة بياناً واضحاً يدونون مباحثهم والنتيجة التي وصاروا اليها في محضر اول جلسة يقدمها المجلس المسيحي لنظر القضية
اما فيما يختص بالورثة المقتال بانهم غائبون فيستحصل الرؤساء على المعلومات التي يجب شأنها اثبات امر الغيبة

فاذا كان لكل الجديد المخوذج به الوارث الذي ترك عمله الاصلي لو هجر نفس القطر المصري معلوماً فلا يجوز اشهار غيباه ولا تعيين وكيل على ماله ويسوغ لرئيس المجلس المسيحي عند الاقتضاء انتفاء الاجراءات التي من شأنها اعلان الوارث المذكور بوفاة مزرته والحفاظة مؤقتاً على صوابه اذا انقض الحال

(المادة ١٠)

المباحث اللازمة لوقوف على مقدار التركة يجب على رؤساء المجالس المسيحية جمع كافة المعلومات المفيدة التي من شأنها إغناء المجلس تمام الوقوف على حال التركة وعلى أهمية المأمورية التي سيصدرها الى الوصي أو القيم أو الوكيل

(المادة ١١)

(الاجراءات التحفظية)

اذا لم تقم النيابة العمومية أو البعثة بإجراء ما فيه حفظ صراح القصر والمدي الاهلية والثالين عملاً بنصوص المادة الماثرة من الامر العالي الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ٩٦ فروعاً للمجالس المسيحية بإشعار الوصاية التحفظية التي يرون لزومها وذلك الى ان يتم تعيين الارصاء او القوام أو الوكلاء

(المادة ١٢)

(مصاريف الجنازة وتنقلا المائقة ومؤونة المرافقة وأدارة الزواجة)

كلما دعت الحال لوضع الاختتام وجب تسليم عائلة المتوفي أو شخص موثوق إن لم يكن له عائلة مبلغاً كافياً للصرف منه على الجنازة والماتم وانفقة عائلة المتوفي الى ان يصير لك الاختتام وذلك فيما اذا كانت النفود اللازمة موجودة في التركة

وكذلك يلزم لخذ البلغ اللازم لمؤنة المواشي ومصاريف ادارة الزراعة ان كانت له زراعة

(المادة ١٣)

(تعيين الاوصياء والوكلاء)

على رؤساء المجالس الحسينية ان يقدموا للمجلس في يوم انعقاده كافة البيانات التي يكون قد جمعها عن المسائل التي ستعرض على المجلس
واذا كان الغرض تعيين وصي لقاتر او وكيل للثائب للمجالس الحسينية تصدر قراراتها بناء على ما تستتبعه من وقائع الاحوال المروضة عليها او من المعلومات التي تكون وصلتها الا اذا دعت الحال لتتبع او استيفاء هذه الوقائع او المعلومات

(المادة ١٤)

(توقيع الحجر وتعيين القيم)

في حالة الحجر على عديم الاهلية وتعيين القيم عليه يتخذ الرئيس ما يلزم من الاجراءات لحضوره امام هيئة المجلس الحسيني ويكلف بالحضور الى الجلسة ايضا الواقفين من الاقارب والمعارف والمجيران أكثر من عديم على احوال المطلوب الحجر عليه ومورثه ويكون استعجال المطلوب الحجر عليه بحضور
فاذا رفض المطلوب الحجر عليه الحضور امام المجلس فتحل محل الرئيس ما يراه في امر هذا الرفض غير انه يجب عليه الانتقال الى عمله او التذلل لحد احد اعضاءه للتوجه اليه اذا كان المطلوب الحجر عليه في حالة يتهدد معها حضوره امام المجلس

على انه يجوز للمجلس ان يأمر باجراء تحقيق تكفيلى اذا تراءى له ذلك وان يأمر بالتثبت من اي امر يرى قروبا له ولا يحكم بتوقيع الحجر ما لم يقتنع بوجوبه (١)

(١) ان المادة ١٤ من اللائحة التنفيذية للمجالس الحسينية لم تتكلم عن اعلانات الحضور من جهة المواعيد والموضوع فلا يقبل العلم فيها بوجه من هذا القبيل

الاجراءات المنصوص عنها في المادة ١٤ السابقة غير وجوبية الاتباع لانه لم ينص في تلك اللائحة عن ابطال مخالفتها

١ - نقض وبراءة - ستم ١٧ مارس سنة ١٨٩٨ - القضاء سنة ٢٥ صحيفة (٥) ٢

اذا ظهر ان اساس الشهادات الصادرة امام المجلس الحسيني بسفه المطلوب الحجر عليه وجود تضاد بين الشهود وبنه كانت باطله ولا ينبغي عليها توقيع الحجر

(الاستئناف - حكم ١٧ مارس سنة ١٨٩٨ - القضاء سنة ٥ صحيفة ٢٥٤)

(المادة ١٥)

(استمرار الوصاية ورفع الحجر)

يراعى للمجلس الحسيني احكام المادة السابقة عند نظره في استمرار الوصاية الى ما بعد السنة الثامنة عشرة طبقا للمادة الثامنة من الامر السامي الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ وفي الاحوال التي يطلب فيها رفع الحجر

ويجوز للجلسة المحسبي اتخاذ هذه الاجراءات بناء على طلب اي واحد من اسحاب الشأن او النيابة العمومية بل ومن تلقاء نفسه

(المادة ١٦)

(الولاية)

لا موجب لتدخل المجلس المحسبي اذا كان للقاصر او لعدم الاهلية ولي بحسب احكام المادة (٤٣٤) من الاحوال الشخصية

(المادة ١٧)

(الوصي المختار)

اذا عين الاب قبل وفاته وصيا مختارا على ولده القاصر فليس على المجلس المحسبي سواء اجراء التصديق من القاضي على الوصاية التي اختارها المتوفى وذلك بعد استيفاء الاجراءات القانونية

(المادة ١٨)

(دفتر محاضر الجلسات)

تدون محاضر جلسات المجلس المحسبي في دفتر ممدد لذلك وتشتمل هذه المحاضر على اسماء الاعضاء الحاضرين ويان القضايا التي نظرت والقرارات التي صدرت ويجب ايضا ان يشار فيها الى استيفاء كافة الاجراءات القانونية ثم يوقع عليها من الرئيس والاعضاء الحاضرين

(المادة ١٩)

(النشر في الجريدة الرسمية)

تنشر القرارات القضائية بتوقيع النجبر واستمرار الوصاية الى ما بعد السنة السادسة عشرة في الجريدة الرسمية بمعرفة القيم او الوصي لاجل احاطة الجمهور بها

(المادة ٢٠)

(اعطاء صور القرارات)

اذا كانت قرارات المجلس المحسبي قابلة للطعن فيها امام المحاكم القضائية كما في مسائل النجبر او امام المجلس المحسبي العالي كما في المسائل الحسابية فيجوز لاسحاب الشأن الحصول على صور هذه القرارات وللنيابة العمومية هذا الحق ايضا

ويكون تقديم الطلب في ميعاد شهر واحد من تاريخ صدور القرار

(المادة ٢١)

(قبول الوصي او القيم او الوكيل)

يجب على الوصي أو القيم أو الوكيل ان يتقبل او يرفض تعيينه في ظرف ثلاثة ايام من تاريخ الخطاره بذلك

(المادة ٢٢)

الرفض وتعيين البديل في حالة سكوت أو رفض الوصي أو القيم أو الوكيل يجب على المجلس المحسبي تعيين البديل في ظرف ثمانية ايام

(للمادة ٢٣)

(ما يجب ذكره في محضر المبرد)

محضر المبرد الواجب على الوصي أو القيم أو الوكيل تحريره قبل وضع يده على اموال القاصر أو المسجون عليه أو الغائب يلزم ان يبين فيه قيمة ما تساويه المفقولات والاشياء ذات القيمة بوجه التقريب كل منها على حدته وتبين فيه ايضاً العثرات وليست بها

وفيما يخص بالوراق التركية يجب ان يشتمل محضر المبرد على بيان السندات ذات القيمة وسندات الدين وحسم الاملاك وغيرها وكافة الاوراق ذات الاهمية ودفاتر التركية ايضاً اما الاوراق التي لا قيمة لها ولا اهمية فتحتفظ المساكاً كل قسم على حدته ويذكر في محضر المبرد عدد اوراق كل قسم منها وتسلم احدهم نسخة محضر المبرد الى الوصي أو القيم أو الوكيل ويبحث بالآخرى الى المجلس المحسبي لحفظها مع اوراق التركية

(للمادة ٢٤)

(للمساعدة في تسليم الاموال)

يجب على مأموري السلطة الادارية متى طلب المجلس المحسبي مساعدتهم ان يساعدوه في تحرير محضر المبرد طبقاً للعادة الثانية عشرة من الامر العالي الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ واذا اقتضى الحال فعلهم ايضاً ان يساعدوا الاوصياء أو القوام أو الوكلاء في وضع يدهم على الاموال

(للمادة ٢٥)

(اجرة الحراس)

يجب على الاوصياء أو القوام أو الوكلاء عند وضع يدهم على الاموال ان يدفعوا الى الحراس الذين عينتهم الثبابة العمومية أو العمدة أو رؤساء المجالس المحسبية اجرة حراستهم بالايصالات اللازمة فاذا لم تصرف اليهم الاجرة يعطى لهم شهادة بين بها مدة حراستهم للطلالبة بموجبها

(للمادة ٢٦)

(الضمانة)

يجب على المجالس المحسبية ان تستوثق من اقتدار واستقامة الاوصياء أو القوام أو الوكلاء ويجوز لها ان تكتفهم في اي وقت بتقديم الضمانة

ويجوز ان تكون الشفاعة شخصية او عينية وان تكون فاصرة على مبلغ معين او شاملة لكافة الاغراض التي تنتج من ادارة الاموال
ولا يلزم الوكيل بتقديم ضمانه وكذلك الوصي المختار الا اذا اشترط الوصي ذلك في وصيته

(المادة ٢٧)

(الدفاتر)

للجائلس الحسبية في اي وقت من الاوقات الزام الاوصياء او القوام او الوكلاء باستعمال الدفاتر والطريقة الحسابية التي يترأى للجائلس لزومها ليكون تقديم الحساب على موجبها

﴿ الفصل الثالث ﴾

(في حساب ادارة الاموال)

(المادة ٢٨)

﴿ كيفية تقديم الحساب ﴾

يجب على الاوصياء او القوام او الوكلاء ان يقدموا حسابهم بوجه التبصيل في اخر كل سنة الى الجائلس الحسبي الذي حينه والذي يكون تاهين له
وترفق الحسابات المذكورة بالاستندات كالامتداد وبيان الايرادات والمصروفات كل منها على حدة
ويخصص لكل عقار فصل على حدة
وتكون للمصروفات المتعلقة بشخص الفاسر او المحجور عليه في باب على حدة

(المادة ٢٩)

(لمخص الحسابات)

تعرض الحسابات على الجائلس الحسبي في جلسة يجوز ان يكلف بالمحضور اليها الوصي او القيم او الوكيل لتقديم الايضاحات اللازمة عنها
ويتمتع في مراجعة الحسابات على محضر الجرد وعلى بيانات وحسابات السنوات السابقة اذ انتهى الحال

ويجوز للجائلس الحسبي ان يامر بتصحيح الحسابات المقدمة اليه او ان يطلب مستندات اخرى (١)

(١) ان لائحة الجائلس الحسبي وان كانت ارجبت على الاوصياء والقوام تقديم الحساب اليها في كل سنة من ادارة اموال المحجورين فذلك اذ هو لاجل تفتيها من مرفقهم هو اداء الاوصياء والقوام في اموال محجورين فمجرد تصديقها على حساب الوصي او القيم لا يميل ذلك الحساب غير معرض للتقضى والافاء والمتابعة فيه من ذي الشأن وهو المحجور عليه متى خرج من الحجر او ممن يملك ذلك الوصي او القيم

« محكمة الاستئناف - حكم ١٨ يناير سنة ١٨٩٤ - القضاة ٢ صحيفة ٢٩٧ »

ليست المجالس المحلية مختصة بالمك في المنازعات التي تحصل بين الاوصياء والقوام والذين بشأن اموال المهجورين وممتلكاتهم الخصوصية بل ينحصر اختصاصها في تحقيق بلوغ الرشد وعدمه واعلية من يراد تعيينه وصياً على المهجور عليه ومراقبة سير الاوصياء ومن ثم تقديم الحساب من الوصي او القيم للمجلس المحلي والتصديق عليه منه لا يجلي من المشورية ولا يكون حجة على خلفه ولا سيما لادم مطالبته

« محكمة الاستئناف - حكم اول فبراير سنة ١٨٩٦ - لقضاة ٣ صحيفة ٣٥٥ »

صادق المجلس المحلي على حساب وصي لائق اصحاب الشأن من تقديم ذلك الحساب الى الحاكم الاعلى والظن فيه ايجاباً

« محكمة الاستئناف - حكم - مارس سنة ١٩٠١ - المجموعة الرئيسية سنة ٣ صحيفة ٢٥٢ »

(المادة ٣٠)

(تقديم الحسابات في غير المواعيد القانونية)

يجوز للمجلس المحلي ان يطلب في خلال السنة كشوفات عن احوال ادارة التركة كما انتهى ذلك صالح القاصر او المهجور عليهم او الفائيين وذلك بغلاف الحسابات السنوية ويجوز له ان يطلب ايضاً من الوصي او القيم او الوكيل تقديم دفاترهم

(المادة ٣١)

(تعيين المبلغ اللازم للمصروف الشخصي واستعمال المبالغ المتوفرة)

عند تقديم الحسابات السنوية بين المجلس المحلي مقدار المصروف الاعتيادي الذي يلزم في السنة التالية لشؤون القاصر او المهجور عليه ومثلثة

وبين ايضاً عند الاقتضاه كيفية استعمال المبالغ المتوفرة لحساب القاصر او المهجور عليه والايادات المفصلة لحساب الغائب ويجوز له ان ياصر بايداع المبالغ الزائدة في خزانة الحكومة

(المادة ٣٢)

(مكافأة اتملب الاوصياء والقوام والوكلاء)

يمن المجلس المحلي سنوياً مقدار المكافأة المتفق صرلها للوصي او القيم او الوكيل بمراعاة قيمة الاموال والعمل الذي استوجبه ادارتها ويكون ذلك بقدر الامكان باختيار مبلغ معين في المائة من صافي الأيراد السنوي

فاذا رفض الوصي او القيم او الوكيل اية مكافأة واعلن قبوله الأمور، مجازاً فيعتمد المجلس المحلي ذلك

(المادة ٣٣)

(محضر جلسات لمحس الحسابات)

يكون محضر الجلسات التي ينظر فيها المجلس المحلي في الحسابات مشتملاً على اعتماد الحسابات او

تصحيحها او على المدارات للتصوم عليها في المواد السابقة وعلى الاجراءات التي يتوآى المجلس لزومها بعد
نقص الحسابات

الفصل الرابع

(في انتهاء مأمورية الوصي او القيم او الوكيل)

(المادة ٣٤)

(بلوغ الرشد)

تنتهي مأمورية الوصي ببلوغ القاصر سن الثماني عشرة سنة الا اذا قرر المجلس المحسبي استمرار الوصاية
الى ما بعد هذا السن وعند عدم وجود ورقة او شهادة الولادة يقدر السن بقدر الاسكان بناء على اقوال
اقرار او معارف او جيران القاصر ومثله واذا انتقض الحال يكون تقدير السن بشهادة طبية

(المادة ٣٥)

(استمرار الوصاية)

اذا قرر للمجلس المحسبي وجوب استمرار الوصاية الى ما بعد السنة الثامنة عشرة وجب عليه عند
تقديم الحساب السنوي اليه ان يشقصر القاصر امامه ليحكم بانتهاء الوصاية او استمرارها بمراجعة
نوعية القاصر وسلكه

(المادة ٣٦)

(تسليم الاموال)

يسلم الاوصية او القوام او الوكلاء للمستحقين اموالهم في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ انتهاء مأموريتهم
ويكون تسليم الاموال عند الانقضاء بمساعدة مأموري الادارة على وجوب محضر الجرد المحرر وقت
استلامها مع مراعاة ما زاد وما نقص وما تنجزها أثناء ادارتهم لها

(المادة ٣٧)

(تقديم الحسابات النهائية)

يقدم الاوصياء او القوام او الوكلاء حساباتهم النهائية الى المستحقين في احدى جلسات المجلس
المحسبي ويجوز للمجلس ابداء ما يراه من الملاحظات في صالح المستحقين او ورثتهم ومعتبر الحسابات
السنوية اساسا للحساب النهائي

(المادة ٣٨)

(استبدال الوصي او القيم او الوكيل)

اذا انتقض الحال لاستبدال الوصي او القيم او الوكيل يسلم السلف لخلف الحسابات في احدى جلسات

المجلس الحسيني وعلى المجلس أن يتخذ الاحتياطات اللازمة للحفاظ على صالح القاصر أو المجهوز عليه أو الغائب وعلى السلف عند تسليم الاموال ان يسلم ايضا نسخة محضر الجرد التي يده وتوضع بها التغيرات التي طرأت وتذكر هذه التغيرات ايضا في نسخة محضر الجرد الثانية المحفوظة بالمجلس الحسيني

الفصل الخامس

(في الدفاتر والتحريرات)

(المادة ٣٩)

(دفتر الجلسات)

تدون محاضر جلسات المجلس الحسيني لولا فاولا في الدفتر المنصوص عنه بالمادة (١٨) من هذه اللائحة

(المادة ٤٠)

(ملفات الاوراق)

يجب على المجالس الحسينية انشاء ملف مخصوص لكل مسألة مختصة برعاية او قوامة او وكالة وتحتفظ بهذا الملف كافة الاوراق المختصة بالرعاية والقوامة او الغيبة بحسب تورعها ويجب ان يشتمل كل ملف على الاوراق الآتية

اولا محضر الجرد المحرر حين استلام الوصي او القيم او الوكيل
ثانياً البيانات والمسايلات الجنوية المعروضة على المجلس الحسيني مع مستنداتها
ثالثاً الشكاوي التي تقدم على ادارة الوصي او القيم او الوكيل
ويوضع في كل ملف حاظفة ببيانات المداورات والاحمال المهمة المختصة بالرعاية او القوامة او الغيبة

(المادة ٤١)

(التحريات)

تتمتع مجالس المجالس الحسينية بنظارة الحفانية فيما يتعلق بالمسائل التي هي من اختصاص المجالس المذكورة اما المجالس الحسينية في لرا كرتكون غاطباتها بواسطة المديرين

(ذكرى في ١٧ فبراير سنة ٩٨ بشأن تنصيب الاوصياء وعزلهم)

بعد الاطلاع على لائحة المحاكم الشرعية المصدق عليها بالامر العالي الصادر في ٩ رجب سنة ١٢٧٧
١٨٨٠ سنة

وعلى امرنا الصادر في ١٣ جمادى الثانية سنة ١٣١٤ - ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ القاضي بتشكيل المجالس المحسبية
وامرنا الصادر في ٢٣ شوال سنة ١٣١٤ - ٢٧ مارس سنة ١٨٩٧ بتحويل القضاة والنواب حق
القائمة الاوصياء
وامرنا الصادر في ٢٥ ذي الحجة سنة ١٣١٤ - ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ الشنل على لائحة ترتيب المحاكم
الشرعية والاجراءات المتعلقة بها
وبناء على ما عرضه علينا فانظر الحفائية ومواقفة راس مجلس النظار وبعد اخذ رأي مجلس
شوري القوانين

(امرنا بما هو آت)

(في تنصيب الاوصياء)

(المادة ١)

على كل من قضاة للمديريات والمحاكمات وقضاة المراكز حال وجوده بالجلس المحسبي ان يقيم الوصي الذي
يقوم المجلس المذكور بمشيئته في الوصاية
وعليه اصدار سند شرعي بذلك بناء على طلب صاحب الشأن
ولكل من قاضي مصر وقاضي سكتندرية ان يمين من ينوب عنه في ذلك بالجلس المحسبي كما ان لياقي رؤساء
المجالس الشرعية ان يمين احد اعضاء مجلسه لذلك

(في عزل الاوصياء)

(المادة ٢)

يخضع القاضي او من ينوب عنه بالطريقة المتقدمة جلسات المجلس المحسبي التي تعدد للنظر في عزل الاوصياء
بمختيارين كانوا او متعززين

« المادة ٣ »

يجوز استئناف القرارات التي تصدرها المجالس المحسبية بعزل الاوصياء امام المجلس المحسبي الاعلى

(المادة ٤)

استئناف القرارات المذكورة بالمادة السابقة يكون في ظرف ثمانية ايام تعتبر من التاريخ التالي للقرار اذا
كان صادرا بمواجهة الوصي الذي صدر القرار ضده ومن تاريخ اعلانه كتابة اذا كان في غيبته

(المادة ٥)

يكون الاستئناف بتقرير بالكتابة يقدم لنفس المجلس الذي اصدر القرار ويجب انباه بدقته بمد ذلك
كما يجب ان يعطى به اتصال على الفور لمن قدمه

وحل المجلس في هذه الحالة ان يمت بالقرار وتقرير الاستئناف وما يتعلق بهما من الاوراق الى المجلس
المحسبي الاعلى

(للادة ٦)

مضى حاز قرار المزل تصديق المجلس المحسبي الاعلى او لم يحصل استئنافه في المدة المانورة يتمدد
المجلس المحسبي الذي اصدره ويحضر فيه القاضي او من يتوب عنه بالطريقة المبينة بالمادة الاولى
لاجراء المزل من ليله
وصليه اصدار سند شرعي بذلك عند الطلب

لائحة بيت المال

(١١ ذو الحجة سنة ١٢٧٦)

(المادة الاولى)

ان الذين يتولون بالعروسة وبولاقي وحصر القديمة والاسبائيات فيوما تحضر بهم كشوفات من
طرف الخانوية ببيان اسماء المتولين وورثتهم بايضاح البالغ والقاصر والغائب منهم والمفاخر ومن
يكون متوليا عن بيت المال او عن بيت المال وورث مما ومن يكون له مرتب بالروزنة او بجهة
من الجهات الميرية ثم وتحضر كشوفات ايضا يوميا من طرف حكام الصحة بجهات الاثمان وبورود
تلك الكشوفات الى بيت المال تسلم الى كاتب قيد المتولين ويجري مراجعة الكشوفات الواردة من الخانوية
على الكشوفات الواردة من طرف حكام الصحة فان كانت موافقة لبعضها البعض فيصدر قيدها
بالدفتر الممد لقيد المتولين اولا فالولا اسماء اسماء على واقع الموضع بالكشوفات وان وجد بها اختلاف
عند المراجعة فعلا يصدر التفتيش عن حقيقة سواء كان يجلب الخانوتي الذي يوجد بكشفه هذا
الاختلاف او بالخفاصة مع مجلس الصحة عند الاختلاف الذي يوجد بكشف اي حكم كان ومن
يعد الوقوف على الحقيقة واقام القيد بالدفتر على وجه الصحة يتعمد كشفان صورة واحدة حكم
وارد الدفتر احدها يرسل الى ديوان العموم والاخر يرسل الى الروزنة كالجاري انما من حيث ان
التصديقات التي يأخذها الخانوية من الورثة او عن يتمد لايضاح كيفية الميت وورثته تفصل بطرقهم
ولم يجرؤ تسليمها الى بيت المال مع الكشوفة المبررة من طرفهم فالاولى ان نفس التصديقات التي
تؤخذ يشرع عليها من الخانوتي او وكيله وتسلم عنها الى بيت المال بموجب حافظة ويكون ذلك عن
الصريح الى بيت المال يشيط تركاتهم ما عدا خلافهم مثل الحمايات ورعايا الدول واليهود والاقباط
وغيرهم من الذين لم يتعرض بيت المال لضبط تركاتهم فهو لاء تعتمد قيمهم الكشوفة التي ترد من
الخانوية او وكلائهم وحكام الصحة

(للمادة ٣٣ من لائحة بيت المال ١١ ذو الحجة سنة ١٢٧٦)

ان الذين يتولون ويكونون من رعايا او سميات الدول الاجنبية للتحابة والايرانية ثم المغاربة

والارمن والروم من حمايا ورعايا واقياط هولاء لا يصدر ضبط مقروكاتهم بيت المال كما هو جار الا اذا كان يحضر عند الضبط مخاطبات من دواوين الحكومة بايضاح الوجوب للضبط ليوثقه يصدر ضبط تركة من يرد هذه للمخاطبة واجراء المتقضي لما حسب المخاطبات التي تصدر للمصلحة

تركات

(نقلا عن الدستور المايوني للجلد الاول صفحة ١٢٧)

(صورة تهريرات سامية همومية)

تسبوت بتاريخ ٧ صفر سنة ١٢٧٨ بحق تركات المايين

والن كان قد ارسل قبل الآن تهريرات رسمية سامية الى كل الجهات حاوية بعض وصايا بحق تركات المايين ان انه حيث لم تفهم هذه للقضية كما ينبغي في بعض الجهات وحصل سوء استعمال في بعض الحالات فقد جرى بيان القرار القطعي للملي الان فيما يقتضى بمرور اجرائات هذا الخصوص وتوضيحه على الوجه الاتي وهو حيث كان تحوير تركات المتوفين من التهمة للسبحة عن وراثة كبار خراجا عن دائرة مأمورية وأذوية القضاة والنواب فلا يحصل تعرض ولا مداخلة اصلا وقطعا في تحوير تركة بغير وجه شرعي من طرف حكام الشرع ما لم يحصل طلب تحوير التركة ونفسها باستدعاء كبار وراثة المتوفين من هذا القبيل بالذات لكن اذا حصلت الشكوى من طرف احد الورثة ضد بعضهم بعضا من جهة تقسيم التركة فيما بينهم وتوزيعها عليهم وقدم استدعاء الى الحكومة فيحشد بعري مرافقهم مجلسيا بمعرفة الشرع الشريف ويجري تحوير التركة بحسب اجابها بله على استدعاء المدهي واما اذا كان المتوفي تاركا ايتاما من صغير او صغيرة فتتحرر تركة المتوفي عن صغيرة وصغيرة من ذلك القبيل حسب مقتضياتها الشرعية لكون المحافظة على اموال هكذا ايتام هي من مقتضيات شأن حكومة الدولة المالية العالي ثم بعد ايفاء مصاريف تجهيز المتوفي ودفعه مع ديونه ووصيته المتصورة كافة يترك معا كان باقيا من المال والدرام لتبقى حصة ارث الصغير في يد ولي الايتام ووصيهم اذا كان يوجد لهم اولياء ووصياء ليسوا من الاردياء ولا من المرفين والميزرين تطبيقا الى شروطها ونظامها اما اذا لم يكن للايتام المرقومين احد فينضبط لهم حيثشذومي واحد وانظر واحد من رجال طائفتهم الامانة المستحسن ويؤخذ عليها كفيلا وسند بانها لا يتلفان اموال الايتام بل يجرىان الثقة على الايتام وتعليمهم وتزيتهم مع الادارة الثالثة ويؤبط ذلك بسند شرعي ايضا وطى هذا الوجه يشمل ذلك ليد محافظتها وامانتها ثم في تحوير هكذا تركت او في الدهاوي التي ترى شرعا عند وقوع الاستدعاء من طرف الورثة الكبار على الوجه المور ينبغي الحذر الكلي من ان تأخذ حكام الشرع بارة الفرد اوجة الفرد زيادة مما ياغفونه بموجب النظام وهو بارة واحدة في الفرش رسم قسمة وستون فنة في الالف غرش قيدية وهذه البارة الواحدة سيف الفرش ايضا ثمخذ بموجب النظام عن ذلك للندار الذي يتقضى معا كان قدره من بعد اخراج مصاريف المتوفي وديونه ووصيته كافة على الوجه المور ثم اذا كان يوجد غالب او غالبية ويجوز ان يكون من تركة

الذين يتوفون من اهالي البلدة فيجري تحريم تركتهم تطبيقاً الى الترتار المشروح في حق الايتام. ايضاً ويؤخذ المخرج من حصة المدي ايا كان من كبار الورثة في التركات التي وارثوها كبار على الوجه المأثور اما الباقيون فلا يؤخذ خرج من حصصهم ولما امول واشيئه الذين يتوفون بلا وارث معروف في الظاهر فبما انها تعود الى بيت المال تتحرر تركات من كانوا من هذا القبيل ويجري ايجابها الشرعي والانتظامي بمعرفة مأموري المال ومعرفة الشرع الشريف اما ما كان من اهالي دار السعادة وغيرها من البلاد وكان مسافرا في احدى الممالك لاجل التجارة والسياحة وتوف هنالك فتتحرر تركته كذلك مجسدا بمعرفة الشرع وببيع ما كان له من الاموال التي يلحظ فسادها وتلفها ومن الاشياء الخسيسة بما يساوي ثم بعد ان تنزل بمصاريفه اللازمة وديونه ورسومها المتأدى على الوجه المحرر يحفظ ما بقي من الاثمان في صندوق البلدة واذا كان يوجد له مجوهرات وغيرها من الاشياء النفيسة ذات القيمة يصور حفظها في محل أمين حتى اذا ظهر له وارث او وكلاء تسلم لهم المبالغ الموجودة تقدا والاشياء النفيسة المحفوظة عننا بموجب دفتر انما اذا كان رجل قد اوصى قبل وفاته بثلاث ماله الى بعض الوجوه المعتبرة تعتبر هذه الوصية شرعا بصد وفاته وعدا عن ذلك اذا كان للتوفي وهو في حالة صحته وكال عقله قد قسم جميع امواله واملاكه على كل واحد من ورثائه الخيئين او على أشخاص آخرين بالتزريق والفرز ليعمل منهم حصته وسيله ايهاا بسند معتبر بحضور رجال من معتمدي طائفته مصدق عليه من طرف البيروقرك او للطران او الاسقف او وكلائهم تعتبر مثل هذه السندات من طرف حكام الشرع وغيرهم من السامورين غيب الثبوت والتعقيق ولا تبقى حاجة الى تحريم التركة وتقسيمها تكراراً بل تبقى الاموال المنقولة والنهر المنقولة متروكة في يد من يلزم ايجادها في ايجادهم على الوجه المأثور في السند المذكور لكن اذا كانت الاموال الغير منقولة اراضي ومسقات وقف او من الاراضي الاموية فيكون فراخ ما كان وقفاً متوففاً على اذن المتولي وما كان من الاراضي الاموية على اذن مأموها ومحتاجا لذلك لان لا شيء مما ذكر اسبلا مسكاً صحيحاً لمتصرفيه والفراخ الذي يجري بلا اذن لا يعتبر قانوناً ونظاماً بل يلزم الشرط بان يكون قد تراضى اولاً قانون ونظامات الاراضي والاقايف في حق الاموال النهر المنقولة التي تندرج في السند على الوجه المأثور والحاصل اذا وقع بعد الان نوع حركة او سوء استعمال خلافاً للاصول والقرار المأثور اعلاه بحسب هذه التفاصيل فيكون ذلك موجبا لشدة المسؤولية لان اصل المواد المطلوب من ذلك هو محافظة الاموال الموروثة للايتام فلا يرجع عنه وكما انه قد حصل التكرم بأشعارات وتبقيات أكيدة من طرف حضرة شيخ الاسلام بهذه الخصوصيات الى الاكاديمية القضاة والوالب الموجودين في جميع الممالك المروسة كذلك قد جرى الاشعار والتبنيه من طرف البيروقرايات ايضاً بهذه الكيفية الى جميع المطارنة والرخمين والاساقفة فاذا حصل بعد الان حركة مخالفة من احد لا بد من اجراء تدبياته اللازمة وبما انه قد تقرر ذلك وارسلت به لكل جهة تبقيات أكيدة حربية من جانب الباب العالي ايضاً لكيما تجري النظارة على هذه القضية من طرف جميع الولاة العظام وللمصرفين الكرام والدقة من جانب القاتقماين ومديري القضاوات والمأمورين كافة ولا يحصل حال او تقع سرقة تخالله فقد تفرغت هذه الشقة بأرادة سنية لتكرموا بالاهتمام على اجراء ما يقتضيه الحال على الوجه المأثور.

تركات

﴿ صورة الامر السامي الوارد من نظارة الخارجية الى محافظة مصر لمي اعادة ﴾
(سنة ٢٧ ربيع الاخر سنة ١٢٨٢ غرة ٣)

تقدم كان مقرر رسميا لكافة الجهات بخصوص التعليلات المكتفي ابراما في حق تركة العيسويين لكن من كون ما صار فهم بذلك اللادة كما يجب ببعض الجهات وبعض جهات اخر صار اجراها بطريقة غير محمودة فقد لزم الحال لبيان وايضاح القرار المعطى لغيرا بخصوص ما يجب اجراءه في هذا الخصوص وهوان من حيث ان احكام الجهات ونوابم ليسوا مندوبين بخصوص ما يجب اجراءه في من السبعة العيسوية ويترك وراثه بالذين مثل هؤلاء اذا لم يلتصقوا حصر وتقسيم تركه مورثهم بمعرفة احكام الشرع الشريف فلا ينبغي للحكام المحلي منها في التداخل والتعرض للتركة المذكورة بدون وجه شرعي واما اذا كان احد الورثة يتشكى للحكومة في حق وارث اخر من مدة تقسيم وتوزيع التركة بينهم في تلك الحالة ينظر في مرافعاتهم الشرعية بالمجلس بمعرفة الشرع ويجريه حصر تركتهم كالتاس المدهي واما من يتوفى من التبة العيسوية ويترك ايتاما فحصر ذكورا او اناثا فاما دام ان حكومة الدولة العلية ملزمة بالتصفظ على اموالهم كما ان ذلك من علو شانها في مثل هؤلاء يجري حصر تركتهم بمقتضى اصول الشريعة ومن بعد وفاته للمصاريف اللازمة لتجهيز لوراثات المتوفى بوفته وتسدبد ديونه وما يوصي به كليا بقي من مال وتقدر يجري ابقاء تحت يد من يكون وليا للايتام المذكورة ووصيهم هذا اذا كان الرمي للذكور موصوف للصلاحيه وعدم التميز واما اذا كانت هذه الايتام ليس لها وصي ولا ولي فيجري انتخاب وصيا ناظر عليهم من مستدين منهم اصحاب الامنية وتسلم اليه ما يخصهم من التركة من نقود وخلاصه من بعد ان يؤخذ عليه ضمانه قوية وتمتدا شرعيا بدم ائلاف اموالهم والنفقة عليهم والقيام بكافة ما يجب بتعليمهم وتعليمهم وترتيبهم كما يجب شرطا ان مادة مقرر هذه التركات وروية الدعاوي التي تجريه شرعا بحسب التاس احد الورثة بالذين لا يؤخذ عليها شيئا زيادة من نصف واحد في القرش حوايد القسمة وستين فضة في كل الف قرش حوايد قديده والحذر ثم الحذر من اخذ شيئا زيادة عن ذلك وحوايد القسمة هذه يجري اخذها من المبلغ الباقي من بعد تنزيل قيمة المصاريف اللازمة لتجهيز الميت ودفنه وتسدبد ما عليه من الدين مع استبعاد ما يكن وصي عليه بموجب اصول النظامنة وكذا اذا كان احد من اهالي المملكة يموت ويكون احد وراثه ذكورا او اناثا غالبا او مجرنا فيجري اللازم في حصر تركتهم تطبيقا لما هو مقرر بخصوص تركة الايتام واذا حصل تداعي من احد الورثة البالغين بخصوص مادة تقسيم التركة بين باقي الورثة فرسم للتسديده وحوايد القسمة يجري اخراجها من حصة المدهي ولا يخص باقي الورثة شيء من ذلك قط واما الذين توفوا ولا يعرف لهم وارث فن حين ان اموالهم وانتمت عائدة الى بيت المال فهؤلاء يجريه ضبط تركتهم بمعرفة مأثورين بيت المال والشرع الشريف ويجري ما يلزم لها بحسب مقتضى احوال الشريعة واذا كان احد من اهالي الدولة العلية او من اهالي الممالك الاخر يسافر الى بلد اخر فتركة

لاجل التجارة والسباحة ويموت فيها تركته يجري حصرها بمعرفة الشرع الشريف وامواله واشيائه الصغيرة التي يتلاحظ اتلاها مع بقاءها فهذه يجري معها بغير ما سواه من القيمة ومن امتياز المداريين اللازمة والديون وليمة الرسم العادي يصير حفظ ما يتبني من الاثمن في صندوق المملوكة وإذا كان المنوفي يمتلك مجمرات واشياء نفيسة فجري حفظها في محل موثق وعند ظهور ورثاء او كلالهم يتسلم لهم المبالغ الموجودة نقدا والاشياء النفيسة المحفوظة فيها بموجب دفتر الاستلام وأما اذا كان لسد قبل وفاته اوصى بشئ ماله يعض الوجوه المختارة فذلك الوصية ليس فقط يجري اعتبارها شرعا بل أيضا اذا كان للنفوي في حال حياته وصحته وكال عمله يقسم كافة امواله واملاكه بمواجهة شهود من معتمدين مثله بموجب سند شرعي على كل من ورثاه المحرجة او خلاتهم كل واحد على حدته وتفرز حصة كل منهم ويسلمها اليه وعلى السند المذكور تصديق من البطريرك او الاسقف او التيسيس او وكيلهم فمن بعد التحقيق اللازم والثبوت يصير اعتماد ويقول تلك السندات عند احكام الشرع وكافة المأمورين بدون احتياج الى اعادة حصر التركة وتقسيمهم مرة ثانية وجميع الاموال المنقولة والغير منقولة يجري ابداءها بطرف من خصته كل المحررات السندات المحكي عنها كلف اذا كانت الاموال الغير منقولة في اراضي موقوفة او من المسقات او من الاراضي الميرة فمن كون ان هذه ليست ملكا صحيحا للمصرفين فيها وان الاشياء الموقوفة لا يصح التنازل عنها الا باذن متوليها وكذا اراضي الميري لا يجوز لرافتها الا باذن من يكون مأمورا عليها والافراغات التي تصير بلا اذن لا يجوز قبولها واعتبارها قانونا ونظاما فصار من اللزوم مراعاة قانون ونظامات الاراضي الميرة والوقوف قبل تحرير السندات الماثلة لهذا بخصوص. الاوال الغير منقولة وان يكون ذلك شرطا محتا والحاصل اذا كان مع ايضاح هذه التفصيلات فيما بعد يصير الاجراء بخلاف الاصول والقرار المحررين باعلاء فالمسؤولية تعود على من يجري ذلك لان ما دام المطلوب والمرفوب من هذا الاجراء التحفظ اللازم على اموال الالتم العائدة اليهم من الميراث فلا يجوز الخروج عن هذا المقصد وقد تنبه من طرف البطريركخانات على كافة الاسانفة وكلالهم والتعسس على وجه ماذكر كما عطيت التنبيهات اللازمة من ذلك من طرف حضرة شيخ الاسلام الى الحكام والنواب فكل من يجري بخلافه يصير تأديبه وما انه صدرت التنبيهات الاكيدة عموما من الباب العالي الى الولاة العظام والمصرفين الكرام باجراء دقة النظر في هذه المادة الى القائمات ومديرين النواحي وكافة المأمورين بأبدال الحمة والحسن من المخالفة لما هو منصوص بهذا فقد لزم تحرير هذا لسعادتك بالاجراء بوجبه

(صورة افادة من محافظة مصر الى بطر كخانة الروم الكاثوليك في يوم الاربع ٧ جاد اول)

(سنة ١٢٨٢ ثرة ٧٥)

وردت افادة لهذا الطرف من سعادة فاضل الخارجية والمدارس رقم ٢٧ وسنة ٨٢ ثرة ٣ مذكورا بها انه ورد للخارجية افادة تركي من للبية السنية رقم ٩ من سنة ٨٢ ثرة ٢٩٨ ومعها صورة مكتوب سامي بالتعليمات المتخفي اجراءها في حق تركات اليسويين من رعايا الدولة العلية وقد اشير بأنه حيث من الانقضى الاجراء بوجبه في الدواوين التي تحدث من هذا القبيل فصار ارسال الترجمة الممنوع صورتها بهذا (تسمى حظه) لاجل طبيعتها ونشرها الى جهات الانقضى للعمل بها ونشاء على ذلك تحرر عموما للجهات والبطر كخانة ولزم شرحه لجانكم القسطنطينية

- (نظام نامه التركات الوارد بها الامر للملك الرقيم • رمضان سنة ١٢٧٨)
 (للوافق ٢ مارث سنة ١٨٦٢)
 (صورة الامر السامي الصادر من طرف الدولة العلية الى حضرات الولاة)
 (وللتصرفين الكرام عموما)

ولو انه قد ارسل تحريات رسمية في شأن تركات العيسويين ولكن بما انه لم يفهم هذا في بعض محلات
 وصار ايضا سوء استعمال في بعض الوقائع فلذلك على هذا القرار القطعي الاتي بيانه ادناه العمل بموجبه

(المادة ١)

حيث ضبط وتحرير ما يتعلق بالتركات ليس تحت مأمورية ومأذونة حضرات الحكام والنباب فان
 كان المتوفين من الاعيان ولو كانوا طلبوا توسط الحكومة في تعري و قسمة التركات فلا يسوغ للحكام ان
 يتناقصوا في شأن تعريد التركة

(المادة ٢)

واذا تشكى احد الورثة من خصوص تقسيم التركة فعلى حسب ادعاء تنظر القضية في مجلس الحكومة
 وتصير المرافعة الشرعية واجراء للقبض على موجب الشريعة ويهر تحرير وضبط التركة بحسب
 اصول الشريعة

(المادة ٣)

فان توفي احد وترك اولاد فصر فن حيث من مقتضى الاصول الجارية هو ان الفصر تحت محافظة
 للدولة فيصير تحرير تركته الخوفا وضبطها بمقتضى اصول الشريعة وبعد دفع مصاريف تجهيز المتوفي واذا كان
 هناك ديون مطلوبة منه وتنفيذ وصيته بالتام فكل ما يتبقى بعد ذلك يحفظ تحت يد الوصي اذا كان الوصي غير مصرف
 وفيه اهلية لذلك على حسب الشروط والنظامات الشرعية واذا كان الايتام ليس لهم احد فيتخصص لهم طرف
 الملة ناظرا او وصي موثوق ويستمد لادارة ماشيهم وتعليمهم ويؤخذ منه سند شرعي وضامن وبعد ذلك يسلم
 له مال الايتام المذكورين

(المادة ٤)

وان كان الضبط والتحرير بمعرفة الشريعة في صورة ما اذا كان المتوفي من الاعيان فانه يؤخذ على
 كل قرش ميدي واحد عوايد قسمة وعلى كل الف قرش ستين فقة معلوم قضاء ولا يؤخذ منهم زيادة عن
 ذلك وذلك على قيمة التركة من بعد تنزيل كافة مصاريف التجهيز ودين المتوفي

(المادة ٥)

واذا كان توفي احد من اهالي المملكة وترك ورثاء غائبين او عادي التمييز والادراك فيكون ضبط
 وتحرير تركته على وفق القرار المشروح اعلاه في حق الفصر وعلى حسب الوجه المقرر اعلاه اذا كان احدا
 من الورثاء الاعيان اتام دعوى بخصوص تركته مورثة فقط يؤخذ منه عوايد حسبما تبين اعلاه على قيمة ما
 يحضه ولا يؤخذ شيئا من باقي الورثة

(المادة ٦)

وإذا كان المتوفي لم يعرف له وراثه في الظاهر فها دام ان امواله وامنته عائدة الى بيت المال فيمعرفة مأدوية بيت المال والشرع الشريف تنحصر وتضبط تركته ويجري العمل في ذلك بمقتضى اصول الشريعة

(المادة ٧)

وإذا توفي احد من التجار والسواحين في دار الغربة وكان اصله من الاستانة العلية او غيرها من الممالك العثمانية فيلزم ان تنحصر تركته وتحفظ بمعرفة الشريعة ومجلس الحكومة ويلزم ايضا ان تباع الاشياء التي يظهر انه يمتريها تلف وعلى حسب المحرر اعلاه من بعد اخراج المصاريف اللازمة واستقاط ديون المتوفي والرسوم ايضا تحفظ امانة الاشياء المذكورة في صندوق البلدة الذي توفي فيها وإذا كان موجود له بحجرات واشياء نفيسة فتعطف في محل مأمون وعند ظهور وراثه او وكلاءه فيسلم له المبلغ التقديري والاشياء النفيسة المذكورة على موجب الدقيق

(المادة ٨)

وإذا كان احد قبل وفاته اوصى بثلاث ماله الى بعض الوجوه المتبرين فعند وفاته يلزم ان هذه الوصية تنظر معتبرة شرعا اذا كان له شهود معتبرين وكانت محورة بحضور البطرک والمثروبليت او الاسكوبوس او كنهه مصدقا عليها من طرف وكلاءهم وإذا كان المتوفي اجرى التقسيم لكل واحد من الوراثه او خلاهم وافرز وسام لكل منهم حصته فن بعد الثبوت والتحقيق بمعرفة حكام الشرع وسائر مأمورين الحكومة فيبوقتها تعتبر الوصية ولا يلزم لتحرير وتقسيم التركة بالتالي وعلى الوجه المبين بسند الوصية بتبني اعطاء الاموال للفقرة والنهر منقولة الى كل ذي حق حقه

(المادة ٩)

الاموال التي تكون غير منقولة مثل الاراضي الموقوفة والمسقفت والاراضي الميرية وحيث انها لم تكن ملكا صمما الى متصرفيها فيبني ان فواغ الاراضي الموقوفة تكون تحت اذن المتولي عليها وفواغ الاراضي الميرية تكون تحت اذن المأمورين عليهم والفواغ الذي يحصل من غير اذن حيث انه لا يعتبر قانونا ولا نظاما فيلزم اجتهاد ان يصير اعتبار شروط قوانين ونظامات اصولهم وعلى ذلك يصير درجهم بالسند خاتمة وكل من يحصل منه حركة تخالف لتفاصيل الموصحة اعلاه فتعقد عليه المسؤولية الشديدة وما دام ان اصل الباعث الى اثناء هذه النظامات هو لاجل محافظة اموال الايتام والورثة فلا يقتضي ان يعمل بما هو خارج عنها وقد صار نشر واعلان هذه النظامات الى كافة الجهات التابعة للدولة العلية ونوضح بها جملة تنبيهات وتاكيدات الى سائر الحكام والنواب والى حضرة شيخ الاسلام والى المثروبليت والاسكوبوس والبطركفانات لكي يعلموا توابعهم بالاجرى حسبما ذكر اعلاه بالدقة التامة وبالجملة قد صار توضيح هذه الشقة من طرف الباب العالي الى كافة حضرات الولاة وللمتصرفين الكرام والمفتات ومديري القضاء لكي يبدلوا اليهود في اجراء جميع الشروط المتوية بها منع كمال الالتفات والدقة

﴿ صورة منشور صادر من نظارة الخارجية الى محافظة مصر بتاريخ ﴾

(٢٧ ربيع اخر سنة ٨٢ غرة ٣)

ورد الى الخارجية افادة تركي من لية السنية رقم ٩ من سنة ٨٢ غرة ٢٩٨ حارة ومما مكتوب
ساعي بالتعليقات المتتفي اجراها في حق تركات اليسويين رعايا الدولة العلية وحيث من الانقضي الاجرس
بوجهه في الدعاوى التي تحدث من هذا القبيل ولزم تحريره لصادكم وقادم عليه ترجمة المكتوب المحكي عنه
ليتبينه بطبعها ونشرها لجهات الانقضي لعمل بها

﴿ ترجمة صورة الامر السامي للحرر لكافة الجهات بتاريخ ٧ من سنة ٧٨ ﴾

تقدم كان تحرر رسا لكافة الجهات بفصوص التعليقات المتتفي اجراها في حق تركات اليسوية لكن من
كون ما صار فهم تلك المادة كما يجب بعض الجهات وبعض اخر صار اجراها بطريقة غير صحيحة
لقد لزم الحال لبيان وايضاح القرار المعني اخيرا بخصوص ما يجب اجراءه في هذا الخصوص وهو ان من
حيث ان حكام الجهات ونوابهم ليسوا مأذولين بمصر تركت من يتولى من التسمية اليسوية ويترك وراثه
بالذين قتل هؤلاء اذا لم يلتصوا حصص وتقسيم تركه مورثهم بمعرفة حكام الشرع الشريف فلا ينبغي لحكام
الحكي عنها التدخل والتعرض للتركة المذكورة بدون وجه شرعي ولما اذا كان احد الورثاء يشكى للحكومة
في حق وارث اخر من مادة تقسيم وتوزيع التركة بينهم في تلك الحالة ينظر في مرافعتهم الشرعية بالمجلس
تسمية الشرع ويمسري حصص تركتهم كالتاس المدعي واما من يتولى من التسمية اليسوية ويترك
ايضا فمصر ذكر وانك فادام حكومة الدولة العلية مأذولة بالتحفظ على اموالهم كان ذلك من حل شأنها
غثيل هؤلاء يمصري حصص تركتهم بمقتضى اصول الشريعة ومن بعد وفاء المصاريف اللازمة لتجهيز لوازمات
التوفي ودفعه وتحديد ديونه وما يوصي به كلما بقي من مال وتقوم يمصري ابقاء تحت يد من يكون ولي
الايتام المذكورة ووصيهم هذا اذا كان الوصي المذكور موصوف بالصلاحة وعدم التبذير واما اذا كانت هذه
الايتام ليس لها وصي ولا ولي فيمصري انتصاب وصيا ناظرا عليهم من ممتدئين ملتزم اصحاب الامنية ويسلم
اليه ما يخصهم من التركة من تقود وخلافه من بعد ان يؤخذ عليه ضمانه قوية وتمهيدا شرعيا بعدم ائلاف
اموالهم والشقة عليهم والقيام بكافة ما يجب لتبليغهم وتعلمهم وترتيبهم كما يجب بشرط ان مادة تحرير هذه
التركات ورواية الدعاوى التي سيجري نظرها شرعا بحسب التماس احد الورثاء الباقين لا يؤخذ عليها شيئا
زيادة عن نصف واحد في الترش للقسمة وستين لفة في كل الف قرش عوائد القيدية والمخز في الحذر من
اخذ شيء زيادة عن ذلك وعوائد القسمة هذه يمصري اخلاها من المبلغ الباقي من بعد تنزيل قيمة المصاريف
اللازمة لتجهيز الميت ودفعه وتسديد ما عليه من الديون مع استبعاد ما يمكن موصي عليه بموجب اصول النفاذ
وكذا اذا كان احد من اهالي الملكة يموت ويكون احد ورثته ذكورا او اثنا غائبين فيمصري اللازم في حصص
تركته تطبيقا لما هو مقرر بخصوص تركه الايتام واذا حصل تداعي من احد الورثاء الباقين بخصوص مادة
تقسيم التركة بين باقي الورثاء فرسم القيدية وعوائد القسمة يمصري اخراجها من حصص المدعي ولا يخص باقي
الورثاء شيء من ذلك فقط واما الذين يتوفوا ولم يعرف لهم وارث فن حيث ان اموالهم واستمتمت عائدة الى
نصيب المال فهو ولا يمصري غنط تركته بمعرفة ما مورثين بيت المال والشرع الشريف ويمصري ما يلزم لما بحسب

تقتضيه اصول الشريعة واذا كان احد من اهالي الدولة العلية او من اهالي المالك الاخر يسائر الى بلدة اخرى لاجل التجارة والسياحة ويموت فيها فتركه يجري -صهرها بمعرفة الشرع الشريف وامواله واشيائه الصغيرة التي يتلاحظ الاتلاف مع بقائها فيذبح يجري بيعها بسعر مأسولويه من التينة ومن بعد تنزيل المصاريف اللازمة والديون وتجه الرسم المادة يصير حفظ ما يتبق من الاثمن في صندوق الملكة واذا كان للمتوفى يتملك جوهرات واشياء نفيسة فيجري حفظها بمحل موثوق وعند ظهور ورثته او وكلامه يسلم لهم المبالغ الموجودة تقدا والاشياء النفيسة المتبقية حينما يوجب دفتر الاستلام واما اذا كان احد قبل وفاته اودى بثلاث ماله لبعض الوجوه المتبقية فتلك الوصية ليس فقط يجري اعتبارها شرعا بل ايضا اذا كان للمتوفى في حال حياته وصحته وكال عقله يقسم كلفة امواله وابلاكه بمواجهة شهود من معتمدین ملته بموجب سند شرعي على كل من ورثته الصحيحة او خلاصهم كل واحد على حدة ويعز حصة كل منهم ويسلمها اليه وعلى السند المذكور تصديق من البعيرك والاسقف او التيسر او وكلهم فن بعد التحقيق اللازم والثبوت يصير اعتماد وقبول تلك السندات عدد حكام الشرع الشريف وكافة المأمورين بدون احتياج الى اعادة حصر الفكرة وتقسيمها مرة ثانية وجميع الاموال المنقولة والغير منقولة يجري ابقاها بطرف من خصته كالغور بالسندات المحكي عنها لكن اذا كانت الاموال الغير المنقولة يجري ابقاها بطرف من خصته كالغور بالسندات المحكي عنها لكن اذا كانت الاموال الغير المنقولة هي اراضي موقوفة او من المسفقت او من الاراضي الهدية فن كون آف هذه ليست ملكا صحيحا للمتصرفين وان الاشياء الموقوفة لا يصح التنازل عنها الا بانن قبولها وكذا اراضي الميري لا يجوز فراؤها الا بانن من يكون مأمورا عليها والافراعات التي يصير بالاذن لا يجوز قبولها واعتبارها قانونا ونظاما فصار من الزوم سراحة قانون ونظامات الاراء في الهدية والادوات قبل تقرير السندات الماثلة هذه ينحصر الاموال الغير منقولة وان يكون ذلك شرطا غنيا والحاصل اذا كان مع ايضاح هذه التفصيلات فيها بعد يصير الاجراء بخلاف الاصول والقرار المحررين باعلاء فاستولية الشديدة تعود على من يجري ذلك لانه ما دام المطالب وللرغوب من هذا امرا التحفظ اللازم على اموال الانعام المائدة اليهم من الميراث فلا يجوز اخروج عن هذا المقصد وقد ثبه من طرف البطريركخانه على كافة الاساقفة وكلامه والقسس بالاجبوري على وجه ما ذكر كما عطيت التنبيهات والاشعارات اللازمة عن ذلك من طرف حضرة شيخ الاسلام الى الحكام والوزراء فكل من يجري مخالفة يصير تاديه وبما انه صدرت التنبيهات الاكيدة صموما من الباب العالي الى الولاة العظام والمتصرفين الكرام يلجوا ذقة النظر في هذا المادة والى التفاتات ومديرين النواحي وكافة المأمورين بابراز المهمة والمخبر من مخالفة ما هو منصوص بهذا فقد ثم تحرير هذا لسعادتك للاجبري بموجب

(صورة قرار انصوري الصادر عليه الامر العالي للداخلية في ٤ رمضان سنة ٨٧ غرة ٥٤)

(الوارد لمحافظة مصر في ١٨ رمضان سنة ٨٧ غرة ٦٢ من ديوان الداخلية)

هذا قرار المجلس انصوري الصادر عليه الامر العالي للداخلية في ٤ سنة ٨٧ غرة ٥٤ بما صار استصوابه في شأن قضايا المسوية الموضحة به وحيث من الاقتضى المعلوماتية بما اشتمل عليه للاجراء بمقتضى لزم شرحه لسعادتك بذلك

(صورة الامر العالي الصادر للداخلية في ٤ رمضان سنة ٨٧ غرة ٥٤)

صار متظورا قرار المجلس انصوري هذا رقم ٤ صفر سنة ٨٧ غرة ٧١ بما استنسب في احالة قضايا

مواريث الميسورية الموصية به على المجلس لنظرها به وما يقتضي الحال لحكم فيه بالوجه الشرعي يتحول على المجلس العلمي الجاري انعقاده بالاستئناف لاجري ما نص بالقرار وحيث وافق لدينا ما رآه المجلس في هذا الخصوص اصدرنا اسرنا هذا لكم لتعبروا بقتضاه

(صورة قرار المجلس الخصوصي)

وردت مكاتبات لنظارة الداخلية من محافظة مصر ابتداء من ٢٣ محرم سنة ١٢٥٠ غرة ١٢٥٠ بما ظهر لها من دعاوي مواريث متوفين من الميسورية الجاري تسوية تركتهم بالطريكتانات والداخلية اجرت استكشافات واستعلامات ثم احوالت روية ذلك على المجلس الخصوصي فتليت به بيانات هذه المواد فبين لهم مختصين بشأنه تركت منهم اربعة بطريكتانة الاقباط بمصر وورثام بعضهم يطلب ميراثه على مقتضى حكم الشريعة النراه وقضية بطريكتانة الاقباط الكاثوليك وفيها وارث يلتبس ذلك ايضا ثم في ضمنها دعوى وصاية وإيقاف لم تكن مسجلة وبعض الورثة لم يصدق عليها والبطريكتانة تتردد اجراءها وصادس قضية تختص بتركة بطريكتانة الروم الارثوذكسية ومحولة بالباس احد الورثة على المجلس العلمي وفيها وارث اخر وانخر عن الحضور بروء بها شرعا وصاح قضية في تركة بطريكتانة الروم الكاثوليك ومدعي الوفاة يقول ان البطريكتانة اخذت تركة مورثه لما يغير حق وتضمن قضية في تركة حرمه بطريكتانة الارمن ومدعي الورثة لما هو زوجها نابع بطريكتانة السريان ويقول ان زوجته سرانية لا ارمينية ونظرت لما قضية بحضور جناب بطاركة الملل وعطي فيها جواب من طرائف الكاثوليكين بموافقة احائنا على الشريعة الحمديد وهذه القضايا تدلوت فيها المكاتبات بين دواوين الحكومة وبضها وفيها البعض من سنوات سابقة ثم علم انه في العهد السابق صدر منشور من الداخلية للاقاليم في سنة ٧٣ يات مواريث الميسورية ومذكوتهم وترخص للاساقفة في سماعها فصلها على مقتضى قواعد دياتهم اذا رغبوا للمدعين فصلها عنهم فان لم يرغبوا ذلك ولطابوا فصلها بمعرفة الشريعة الحمديد فيصير اجابهم لطبيبهم الاقضايا الاملاك والعقارات والمبايعات المختصة باتمليك فمذه يجري الحكم فيها شرعا بحكم المديرية بدون مدخل للاساقفة وبالمداولة والمذاكرة عن ذلك بالمجلس الخصوصي روي حيث تبين من هذا ان بعض ارباب التركات الميسورية متشككين من بطريكتاناتهم ويريدوا احالة فصلها على الشريعة الحمديد والبعض يطلب ذات البطريكتانات بمواريث وغير هذا مما يختص في مسألة الوصاية والوقف الصادر فيها وفيما تعامل به الاوصياء منشورات عمومية فقد مضت مدة مديدة في اشغال دواوين الحكومة بمكاتبات عديدة مع دوام التشكي والتضرر فلجل فصل هذه المواد واحقاق الحق يوافق احالة هذه القضايا على المجلس المحلي وبه تصير المرافعة بين المذهبين ومن يترقب من البطريكتانات وما ينظر في كل قضية يحكم فيه المجلس المحلي على ما تقتضيه القواعد المرحية والنظام ويصدر عنه خلاصات الحكم ليجري تنفيذاها حسب اقتضاها وما يقتضي الحال لحكم فيه بالوجه الشرعي فيتحول من المجلس العلمي على المجلس العلمي الجاري انعقاده في مجلس الاستئناف لرونيتها وفصلها به ويعتمد فيه الحكم بمقتضى الاعلام الشرعي الذي يصدر عن ذلك ولجل نجاز هذه المولد وسهولة فصلها على الوجه للشرح ويتعبر من لمحافظة البطريكتانات بان لا يحصل تأخير في ارسال من يطلب بواسطتهم من المذهبين او من يطلب بالتبابة عن نفس البطريكتانات بحمل المحاكم منها لتضرر المتشككين هذا الذي روي واعراضه للاعتبال السنية اذا وافق يصدر الامر السامي باجراء لاجل نشره من الداخلية الى جهات الحكومة ثم الى البطريكتانات بواسطة دواوين الاساقفة لاجل العمل بقتضاه كما استقر عليه الرأي

﴿ الباب الثالث ﴾

(في الهبة)

﴿ الفصل الاول ﴾

(في أركان الهبة وشروطها)

(المادة ٥٠٠)

تصح الهبة بأيجاب من الواهب وقبول من الموهوب له والتقبض يقوم مقام القبول

(المادة ٥٠١)

يشترط في صحة الهبة أن يكون الواهب حراً عاقلاً بالغاً بالذكاء للعين التي يتبرع بها

(المادة ٥٠٢)

لا يثبت ملك العين الموهوبة إلا بتقبضها قبضاً كاملاً كما هو مبين في (مادة ٥٠٧) وإن كانت في يد الموهوب له ملكها بمجرد العقد بدون قبض جديد بشرط القبول

(المادة ٥٠٣)

يجوز لكل مالك إذا كان أهلاً للتبرع أن يهب في حال صحته ماله كله أو بعضه لمن يشاء سواء كان أصلاً له أو فرعاً أو قريباً أو أجنبياً منه ولو مخالفاً لدينه بشروطه

(المادة ٥٠٤)

العمري جائزة للمعمر له ولورثته من بعده وهي جعل ثمن داره للخمر له مدة عمره بشرط أن يردها على المعمر أو على ورثته إذا مات المعمر له أو للمعمر ونحوه قوله امرتكم داري هذه حياتك أو وهبتك هذه العين حياتك فإذا مات فهي لورثتي فتصح وبطل شرط الرد على المعمر أو ورثته والرقبي غير جائزة بمعنى عدم إغادتها الملك وهو أن يقول داري لك رقبي إن مات قبلك فهي لك وإن مات قبلي فهي لي ومن أرقب شيئاً فهو لورثته وإذا لم تصح تكون حارية

﴿ الفصل الثاني ﴾

(فيما تجوز هبته والا تجوز)

(المادة ٥٠٥)

هبة المشاع الذي لا يقبل القسمة صحيحة تنفيذ الملك بقبضها بشرط ان يكون الموهوب معلوم المقدار والمشاع الذي لا يقبل القسمة هو الذي يضره التجبض ولا يبقى منفصلاً به اصلاً بعد القسمة اولاً يبقى منفصلاً به بعدها انتفاعاً من جنس الانتفاع الذي قبها

(المادة ٥٠٦)

هبة المشاع الذي يجتمل القسمة لا تنفذ الملك بالتبض ولو كانت للشريك الا اذا قدم الموهوب وسلم مفرزاً على غير الموهوب لا متصلاً به ولا مشغولاً بملك الواهب والمشاع الذي يجتمل القسمة ما لا يضره التجبض بل يبقى منفصلاً به بعد القسمة انتفاعاً من جنس الانتفاع الذي كان قبله

(المادة ٥٠٧)

اذا كان الموهوب متصلاً بحق الواهب اتصال خلقه وممكن فصله منه فلا تصح هبته شاغلاً كان او مشغولاً ما لم يفصله الواهب ويسله للموهوب له او يسلمه على فصله وقبضه ويفصله ويقبضه بالفعل واذا كان الموهوب متصلاً بملك الواهب اتصال مجاورة فان كان مشغولاً به فلا تجوز هبته وحده الا بفصله وان كان شاغلاً له جازت هبته وحده اذا قبضه ولو بالتخلية بلا فصل وان قبض الموهوب له العين الموهوبة شائعة بدون فصلها فلا ينفذ فيها تصرفه وبضمها ان هلكت او استهلكت ويكون الواهب حق التصرف فيها واستردادها هو او ورثته ولو كان الموهوب له ذارحماً محرم منه

(المادة ٥٠٨)

كل ما كانت في حكم المدوم فلا تجوز هبته اصلاً كدقيق في بر ودهن في صميم وصمن في لبن

(المادة ٥٠٩)

تصح هبة اثنين لواحد مشاعاً محتملاً للقسمة بدون قسمته ولا تصح هبته من واحد

لأثنين غنيين إلا بعد قسمته وفرز نصيب كل منها سواء كانا كبيرين أو صغيرين أو أحدهما كبيرا والآخر صغيرا فإن كانا فقيرين صحت هبة المشاع لهما

(للادة ٥١٠)

هبة الدين إن عليه الدين تتم من خير قبول وكذا إبراءه عنه ما لم يردده وهذا إذا لم يكن الدين بدل صرف أو سلم فلو كان أحدهما توقف على القبول

(للادة ٥١١)

هبة الدين من ليس عليه الدين باطلة إلا في حوالة ووصية وإذا ساط الموهوب له على قبضه بالتوكيل عنه من المدينون وقبضه

﴿ الفصل الثالث ﴾

(فمن يجوز له قبض الهبة)

(للادة ٥١٢)

هبة من له ولاية على الطفل للطفل تتم بالإيجاب وينوب قبض الوهاب عن قبض الموهوب له سواء كان الوهاب أباً أو أمّاً أو غيرها ممن يعود له عند عدم الأب بشرط كون معلوماً معيناً مقرراً وكونه في يد الوهاب أو في يد مودعه أو مستميره لا في يد مرتبه أو غاصبه وإن كانت الهبة لبالغ بشرط قبضه بنفسه أو قبض وكيله عنه ولو كان في عيال الوهاب

(للادة ٥١٣)

إذا وهب اجنبي هبة لصبي جاز أكل من هو في حجره قبضها والصبي إذا كان مميزاً فقبضه معتبر ولو مع وجود الأب

(للادة ٥١٤)

زوج المرأة الصغيرة يملك بزفافها قبض الوهاب لهما ولو مع حضرة أيها وليس له ذلك قبل زفافها ولا بعد بلوغها

﴿ الفصل الرابع ﴾
(في الرجوع في المبة)

(المادة ٥١٥)

يصح الرجوع في المبة كلا او بعضا ولو اسقط الواهب حقه ما لم يمنع مانع من الموانع المذكورة في المواد السببية الآتية

(المادة ٥١٦)

اذا زادت الدين الموهوبة زيادة متصلة موجبة لزيادة قيمتها امتنع الرجوع فيها ولا يمتنع لزيادة سعرها ولا يمتنع الرجوع بالزيادة المتفصلة المتولدة من الدين الموهوبة او غير المتولدة واذا ارتفع مانع الزيادة عاد حق الرجوع

(المادة ٥١٧)

اذا مات احد العائدين بعد قبض المبة سقط حق الرجوع فيها

(المادة ٥١٨)

اذا خرجت المين عن ملك الموهوب له فان كان خروجها من يده خروجاً كلياً امتنع الرجوع فيها وان كان خروجها لا بالكلية فلا يمتنع الرجوع فلو باع بعضه فللواهب الرجوع في الباقي

(المادة ٥١٩)

اذا وهب احد الزوجين بعد الزفاف او قبله هبة للآخر فلا رجوع له فيها ولو وقعت الفروقة بينها بعد المبة واذا وهبت المرأة لزوجها داراً فيها متاع لها صحت المبة وان كانت مشغولة بملكها

(المادة ٥٢٠)

من وهب هبة لذي رحم محرم منه ولو ذنباً او مستانماً او غير مستانم فلا رجوع له عليه فان وهب لذي رحم غير محرم او لمحرم غير ذي رحم او لمحرم بالمصاهرة واراد الرجوع فله ذلك

(المادة ٥٢١)

إذا هلك العين الموهوبة في يد الموهوب له أو استهلك سقط حق الرجوع فيها فإن استهلك البعض فللواهب الرجوع فيما بقي

(المادة ٥٢٢)

إذا أخذه الموهوب له بعد العقد عوضاً للهبة وقبضه الواهب بغيرها مميزاً إن كان ما يجنبيل القصة سقط حق رجوعه بشرط أن لا يكون العوض بعض الموهوب فإن عرضه البعض عن الباقي فله الرجوع في الباقي وإن عوض النصف فله الرجوع في النصف ولا يضر الشيوع بالحاصل بالرجوع

(المادة ٥٢٣)

إذا استحق كل العوض يرجع الواهب في كل الهبة إن كانت قائمة ولم تحصل بها زيادة مائة منه أو مانع آخر وإذا استحققت الهبة فله عوض الرجوع في جميع العوض الذي أداه إن كان بتماماً وبمثله إن كان هالكاً وهو مثلي أو بقيته إن كان قيبياً وإن استحق نصف الهبة تزجم نصف العوض وفي عكسه لا يرجع ما لم يرد ما بقي من العوض

(المادة ٥٢٤)

إذا تلفت العين الموهوبة واستحقها مستحق وضمن المستحق الموهوب له لم يرجع على الواهب بما ضمن

« المادة ٥٢٥ »

لا يجوز للاب أن يمض عا وهب لابنه الصغير من مال الصغير

(المادة ٥٢٦)

لا رجوع في الهبة لا تغير بعد قبضها

(المادة ٥٢٧)

لا يصح الرجوع في الهبة إلا بتراضي الماعدين أو بحكم الحاكم فإذا رجع الواهب بأحدهما كان رجوعه باطلاً لاثر العقد في المستقبل وإعادة الملكة فلو أخذ الواهب العين

الموهوبة قبل القضاء او الرضاء فهلكت واستهلك ضمن قيمتها للموهوب له واذا طلبها بعد
القضاء ومنعها الموهوب له فهلكت في يده ضمنها
(المادة ٥٢٨)

اذا وقعت الهبة بشرط عوض معلوم معين وقت العقد فلا تتم الا بالتقاضي في الموعدين
وبطل العوض بالشروع فيما يقسم فان اتصل التقاضي في الموعدين ثبت الملك لكل من
الطرفين وصارت معاوضة تجري عليها احكام البيع فترد باليب وخيار الروية وتؤخذ بالشفعة
فان لم يوجد التقاضي في الموعدين او قبض احدهما دون الآخر فللكل منها الرجوع

﴿ الفصل الثاني ﴾

(من كتاب مرشد الخيران لمعرفة احوال الاكابر)

(المادة ٧٧)

الهبة تقبلك العين بلا عوض وقد تكون به عوض

(المادة ٧٨)

يشترط في صحة الهبة ان يكون الواهب حرا بالغا عاقلا مالكا للعين التي يتبرع بها غير مجبور عليه

(المادة ٧٩)

اذا كان المالك اهلا للتبرع ولم يكن مجبورا عليه بدین او منه جاز له ان يهب وهو في حال صحته كل
ماله او بعضه بان يشاء

(المادة ٨٠)

لا يثبت ملك الدين للموهوب له الا اذا قبض الدين الموهوبة قبضا كاملا في عجز مقسوم او مشاع
لا يمتثل التهمة

(المادة ٨١)

اذا كان للموهوب مشاعا يمتثل التهمة فلا تقيد هبته الملك بالقبض الا اذا قسم الواهب للموهوب وسلمه
مفرزا عن غير الموهوب لا متصلا به ولا مشغولا بملكه وان سلمه شاعرا للموهوب له فلا يملكه ولا ينفذ تصرفه
فيه ويضمنه ان هلك او استهلك

ويكون الواهب حق التصرف فيه واسترداده هو او ورثته

(المادة ٨٢)

لذا مات الواهب قبل تسليم الدين للموهوب له بطلت الهبة

(المادة ٨٣)

إذا مات الموهوب له قبل استلامه العين للموهبة بطلت الهبة ولا حق لورثته فيها

(للمادة ٨٤)

إذا وهب شخص هبة لمن ليس أهلاً للقبول جاز لوليّه أو وصيه أو من هو في حجره ان يقبل الهبة ويقيضها عنه

وإذا كان الصبي الموهوب له مميزاً تقبّله وقيضه ممتثلان ولو مع وجود أبيه

(للمادة ٨٥)

حكم الهبة في مرض الموت بعد استيفاء شرائطها قبله كحكم الوصية في اعتبارها من الثلث وتوثلها أو لأحد الورثة

(المادة ٥٢٩)

الصدقة كالهبة لا تغلّك إلا بالتبض ولا رجوع فيها ولو كانت لغني

(١) لاشقة في الهبة

(٢) تفسر العقود بحسب الغرض الذي يظهر ان المتعاقدين قصدوا بها كانت الألفاظ والمعاني اللغوية المستعملة لذلك وعليه لا يصح الشذقة في العين الموهوبة ولو وصنت في المئذ بالبيع « محكمة الاستئناف - حكم ١ ديسمبر سنة ١٨٩١ - الملقوق سنة ٦ صحيفة ٣٨٢ »

﴿ الباب الرابع ﴾

(في الوصايا وفيه فصول)

للحكم الأهلية بمادة من النظر في مسائل الوصايا بموجب المادة ١٦ من لائحة توثيقها وعليها ان تحسم من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها في المسائل المرفوعة اليها من هذا القبيل ولو لم يطلب ذلك الاخصام « محكمة الاستئناف - حكم ١٩ ماي سنة ١٨٩٣ - الملقوق سنة ٢ صحيفة ٩٩ »

﴿ الفصل الاول ﴾

(في حد الوصية وشرائطها ومن هو لاهل لها)

(المادة ٥٣٠)

الوصية تغلّيك مضاف الى ما بعد الموت بطريق التبرع

(المادة ٥٣١)

يشترط لصحة الوصية كون الموصي حراً بالغا عاقلاً مختاراً اهلاً للتبذير والموصي له حياً تحقيقاً
او تقديراً والموصي به قابلاً للتملك بعد موت الموصي فلا تصح وصية مجنون ولا صبي
ولو مرهماً او ماذوناً لا تنجز ولا تعليقاً بالبلوغ وانما تجوز وصية الصبي المميز في امر تجهيزه
ودفنه (١)

(١) ان النظر في صحة الوصاية وثابت ما ينكره ورثته الموصي والحكم في هذه القضايا انما هو من اختصاص
قاضي الأحوال الشخصية
(محكمة الاستئناف . حكم ٢١ ديسمبر سنة ١٨٩٣ - القضاء سنة ١ صحيفة ٢٣)

لا يجوز الحكم على منكر بموجب احكام الشريعة الفراء الا في مسائل اجازتها الضرورة وليست
الوصية منها

يجب ان يقتصر في دعوى اثبات الوصية اما ورثة الموصي او وصيه والا فان كانت في وجه منكر كان
الحكم غير نافذ الا عليه
(محكمة الاستئناف . حكم ٢٩ مارس سنة ١٨٩٤ — المشرق سنة ٩ صحيفة ٢١٠)

(المادة ٥٣٢)

وصايا المحجور عليه لسفه جائزة في سبيل الخير

(المادة ٥٣٣)

تصح الوصية بالاعيان منقولة كانت او غير منقولة وبمنافعها مقيدة بمدة
معلومة او مؤبدة

(المادة ٥٣٤)

يجوز لمن لا دين عليه مستغرقاً لماله ولا وارث له ان يوصي بماله كله او بعضه لمن يشاء وتنفذ
وصيته بلا توقف على اجازة بيت المال

(المادة ٥٣٥)

من كان عليه دين مستغرق لماله فلا تجوز وصيته الا ان يبرئه القراء باجازتهم

(المادة ٥٣٦)

لا تجوز الوصية لوارث الا اذا اجازها الورثة الاخر بعد موت الموصي وم من اهل

التبرع ويعتبر كونه وارثا او غير وارث وقت موت الموصى لا وقت الوصية وليس للحيين ان يرجع في اجازته ويجببر على التسليم اذا امتنع واذا اجازها بعض الورثة وردها البعض جازت على الحيين بقدر حصته وبطلت في حق غيره
(المادة ٥٣٧)

تجوز الوصية بالثلث للاجنبي عند عدم المانع من غير اجازة الورثة ولا تجوز بما زاد على الثلث الا اذا اجازها الورثة بعد موت الموصي وهم من اهل التباعد ولا عبرة بلجازتهم في حال حياته

« المادة ٥٣٨ »

تجوز وصية الزوج لزوجته ووصيتها له اذا لم يكن لاحد منها وارث اخر والا توقفت نفوذها على اجازته
(المادة ٥٣٩)

لا تجوز الوصية لقاتل الموصي مباشرة عمدا كان القتل او خطأ قبل الايضاء او بعده الا اذا اجازت الورثة او كان القاتل صبيكا او مجنوناً او لم يكن للقتول وارث سواء ولا يحرم التسبب في القتل من الوصية
(المادة ٥٤٠)

تجوز الوصية للعمل بشرط ان يولد حيا لاقبل من ستة اشهر من وقت الوصية ان كانت زوج الحامل حيا او لاقبل من ستين من وقت الموت او الطلاق البائن ان كانت معتدة لوفاة او لطلاق بائن حيث الوصية فان جاءت المرأة بتوأمين حييين فالوصية لما نصفين وان ماتت احدهما بعد الولادة فوصيته ميراث بين ورثته وان ماتت احدهما قبل الولادة فالوصية للي منها

(المادة ٥٤١)

تجوز الوصية للمساجد والكتبا والمدرسات والمدارس وتصرف على عارتها وقرائنها وسراجها وغير ذلك مما يلزم ويعتبر في كل شيء من ذلك ما هو متعارف في الوصية له وما يوجد من الدلالات وتجوز لاعمال البر وتصرف في وجودها وخير ومنها بناء القناطر وبناء المساجد وسراجها عطلة العلم ونحو ذلك من الاعمال النافعة التي ليس فيها غلبك لاحد مخصوص

(المادة ٥٤٢)

اختلاف الدين والملة لا يمنع صحة الوصية فتجوز الوصية من المسلم للذي والمستأمن بدار الاسلام ومن الذي والمستأمن للمسلم والذي ولومن غير ملته ويجوز للمستأمن الذي لا وارث له بدار الاسلام ان يوصي بجميع ماله وان اوصى بعمقه يرد الباقي الى ورثته وتنفذ وصية الذي من ثلث ماله لتغير الوارث ولا تنفذ للوارث الا باجازة الورثة الآخر

(المادة ٥٤٣)

لا يملك الموصي به الا بقبول الوصية صريحاً او دلالة كونه قبل قبوله ورده كما يأتي ولا يصح قبولها الا بعد موت الموصي ولا عبرة بالقبول والرد في حال حياته فان قبل الموصي له بعد موت الموصي ثبت له بملك الموصي به سواء قبضه او لم يقبضه فان لم يقبل او يرد فهي موقوفة لا يملكها الوارث ولا الموصي له بها حتى يقبل او يرد او يموت فان مات بعد موت الموصي قبل القبول او الرد دخل الموصي به في ملك ورثته

(المادة ٥٤٤)

يجوز للموصي الرجوع في الوصية بقول صريح او فعل يزيل اسم الموصي به ويغير معظم صفاته ومنافعه او يوجب فيه زيادة لا يمكن تسليمه الا بها او تصرف من التصرفات التي تزيله عن ملكه وكذا اذا اخطأ بشيئه بحيث لا يمكن تمييزه او يمكن بمسر (١)

(١) ان الوصية تمليك مضاف الى ما بعد الوفاة فالاستبدال للموصي به من الموصي هو تصرف ذسيه شأن مبطل للوصاية

(محكمة مصر - حكم ١١ يونيو سنة ١٨٩٩ - الما ك سنة ١٠ صحيفة ٢٠٣٩)

الوصاية تمليك مضاف الى بعد الوفاة وللموصي التصرف في الموصي به في مدة حياته، فاذا ما استبدل شيئا فانه يفرج من الوصية

« الاستئناف - حكم ٢٨ ابريل سنة ١٩٠٠ - الما ك سنة ١١ صحيفة ٢٢٨٥ »

(المادة ٥٤٥)

جمد الوصية لا يكون رجوعاً مبطلاً لها ولا تخصيص الدار الموصي بها ولا هدمها

(المادة ٥٤٦)

اذا هلك الوصية في يد الموصي او في يد احد من ورثته بدون تعديه فلا ضمان عليه

وإذا استهلك فان كان استهلاكها من الوصي فهو رجوع وان كان من الورثة يكون ضمانها عليهم قبل القبول او بعده

﴿ الفصل الثاني ﴾

(في استحقاق الوصي لم)

(المادة ٥٤٧)

لا تنفذ وصية من له ورثة الا من ثلث ماله مسلماً كان او ذمياً فاذا اوصى لمن هو اهل للوصية باكثر من الثلث ولم تجز الورثة الزيادة فلا يستحق الوصي له الا الثلث من جميع مال الوصي

(المادة ٥٤٨)

اذا اوصى الى اثنين باكثر من الثلث واستويا في الاستحقاق ولم تجز الورثة الوصيتين يقسم الثلث بينهما قسمة متساوية واذا لم يستويا في الاستحقاق فان زادت وصية احدهما على الثلث وكانت الاخرى بالثلث يقسم الثلث ايضاً بينهما نصفين والوصي له باكثر من الثلث لا يضرب باكثر من الثلث الا في السعاية والحفاية والوصية بالدرهم المرسلة التي لم تغيد بكسر من الكسوز فان الثلث فيها يقسم بينهما على قدر حصتها في الوصية وان لم تزد وصية احد منها على الثلث يقسم بينهما الثلث قسمة متناسبة على قدر حق كل منها

(المادة ٥٤٩)

اذا اوصى بقدر مجهول يتناول القليل والكثير كجزء او سهم او نصيب من ماله فاليان سيء ذلك للورثة ان لم يبينه الوصي ويعطون الوصي له ماشاءوا وان لم يكن له ورثة واوصى بسهم من ماله لاحد فله نصف ماله والنصف الاخر لبيت المال

(المادة ٥٥٠)

اذا اوصى بالثلث لاثنتين معينتين من اهل الاستحقاق وكان احدهما ميتاً او معدوماً وقت الايجاب فلا يستحق شيئاً والثلث كله للحي او الموجود فاذا مات احدهما قبل موت الوصي او خرج لفقده شرط ما بعد صحة الايجاب يخرج بحصته ولا يستحق الاخر الا نصف الثلث منه وكلما اذا جمل بينهما واحدهما ميت فللحي نصفه واذا مات احد الاثنتين بعد موت الوصي فلورثة ذلك الميت حق في حصته

(المادة ٥٥١)

إذا أوصى لأحد بين أو بزوج معين من الأنواع التي تقسم جبراً كثلث دراهمه أو غنمه أو ثيابه المتحدة جنساً فهلك ثلثاه فله الباقي بتمامه إن خرج من ثلث باقي جميع أصناف مال الموصي وإن أوصى له بصنف أو نوع مما لا يقسم جبراً كثلث دوابه أو ثيابه المتفاوتة جنساً فهلك الثلثان فليس له الا ثلث ما بقي منه وإن خرج من ثلث كل المال

(المادة ٥٥٢)

إذا أوصى لأحد بمقدار معين من الدراهم وله دين من جنسها وعين فإن خرج القدر الموصى به من ثلث العين دفع إليه ولا يدفع له ثلث العين وكل ما تحصل من الدين يدفع إليه ثلثه حتى يستوفى حقه

﴿ الفصل الثالث ﴾

(في الوصية بالمنافع)

(المادة ٥٥٣)

إذا أوصى لأحد بسكنى داره أو بفلتها ونص على الأبد أو أطلق الوصية ولم يقيد بها بوقت فله الوصى له السكنى والفلة مدة حياته ويمد موته ترد إلى ورثة الموصي وإن قيدت الوصية بمدة معينة فله الانتفاع بها إلى انقضاء تلك المدة وإن أوصى له بالمنفعة سنين تصرف إلى ثلاث سنوات لا أكثر

(المادة ٥٥٤)

إذا خرجت العين الموصى بسكنائها أو بفلتها من ثلث مال الموصي تسلم إلى الموصى له للانتفاع بها على حسب الوصية وإن لم تخرج من الثلث وكانت تختم بالقسمة ولم يكن للموصي مال غيرها تقسم اثلاثاً إن كانت الوصية بالسكنى أو تقسم غلتها إن كانت بالفلة ويكون للموصى له الثلث وللورثة الثلثان ولا يجوز لهم بيع الثلثين مدة الوصية وإن كان للموصى مال غيرها تقسم يقدر ثلث جميع المال

(المادة ٥٥٥)

الموصى له بالسكنى لا تعوز له الإجارة والموصى له بالفلة لا تجوز له بالسكنى

(المادة ٥٥٦)

إذا أوصى بقلعة أو حصه لأحد قلعة القائمة بها وقت موت الموصي والقلعة التي تحدث بها في المستقبل سواء نص على الأبد في الوصية أو أطلقها

(المادة ٥٥٧)

إذا أوصى بشجرة أرضه أو بستانه فإن أطلق الوصية فله موصي له الشجرة القائمة وقت موت الموصي دون غيرها ما يحدث من الثمار بعده وإن نص على الأبد فله الشجرة القائمة وقت موته والشجرة التي تنجدد بعده وكذلك الحكم إذا لم يكن في العين للموصي بها ثمار وقت وفاته

(المادة ٥٥٨)

إذا أوصى لأحد بالقلعة ولا آخر بالأرض جازت الوصيتان ويكون المشر والمخارج والسقي وما يلزم من المصاريف لإصلاح الأرض على صاحب القلعة في صورة ما إذا كان بها شيء يستغل ولا في على الموصي له بالعين

﴿ الفصل الثالث من كتاب مرشد المحرران ﴾

(في الوصية)

(المادة ٨٦)

الوصية تمليك مفضل إلى ما بعد الموت بطريق التبرع

(المادة ٨٧)

يشترط لصحة الوصية كون الموصي حراً بالغاً عاقلًا مغتفرًا أهلاً للتبرع والموصي له حياً تحقيقاً أو تقديرًا وللموصى به قابلاً للتمليك بعد موت الموصي

« المادة ٨٨ »

يجوز لمن لا دين عليه ولا وارث له أن يوصي بماله كله أو بمضه إن يشاء

(المادة ٨٩)

من كان عليه دين مستغرق لماله فلا يجوز وصيته إلا أن يبرئه غرامه

(المادة ٩٠)

لا تجوز الوصية لو ارث الا اذا اجازتها الورثة الاخر بعد موت الموصي وم من اهل التبرع

(المادة ٩١)

تجوز الوصية بالثلث للاجنبي عند عدم المنع من غير اجازة الورثة ولا تجوز بما زاد على الثلث الا اذا اجازته الورثة بعد موت الموصي وم من اهل التبرع ولا غيره باجازتهم في حال حياته

(المادة ٩٢)

الاختلاف الدين والماله لا يمنع صحة الوصية فتجوز الوصية من المسلم للمسلم والمستأمن ومنها للمسلم

(المادة ٩٣)

لا يملك الموصي به الا بقبول الوصية صراحة او دلالة كوت للموصي له بعد موت الموصي بلا قبول ولا رد ولا يصح قبولا الا بعد موت الموصي فان قبل الموصي له بعد موت الموصي ثبت له ملك الموصي به سواء قبضه او لم يقبضه

فان مات بعد موت الموصي قبل القبول او الرد انتقل الموصي به الى ملك ورثته

(المادة ٥٥)

(من القانون المدني لقصاص الاحلية)

وكذلك تراعي في احلية الموصي لعمل الوصية وفي صحتها الاحكام المقررة لذلك في الاحوال الشخصية المختصة بالماله التابع لها الموصي

﴿ الفصل الرابع ﴾

(في تصرفات المريض)

ان المادة (٢٥٤) من القانون المدني التي قضت بعدم نفاذ البيع الحاصل للورث في مرض الموت لاحد ورثته الا اذا اجازها باقي الورثة هي ماعودة في الاصل من احكام الشريعة الغراء ومن ثم يجب الرجوع الى تلك الاحكام لمعرفة تحديد مرض الموت

فالمادة (١٥٩٥) من مجلة الاحكام المملية صرفته بما يأتي

مرض الموت هو المرض الذي يعجز المريض عن روية مصالحه الخارجة عن داره ان كان من الذكور ويعجز عن روية المصالح الداخلة في داره ان كان من الاناث وفي هذا المرض خوف الموت في الاكثر ويوث على ذلك الحال قبل مرور منه وصاحب فراش كان او لم يكن وان لمند مرضه دليلاً على حال ومضى عليه سنة يكون في حكم الصحيح وتكون تصرفاته كتصرفات الصحيح مالم يشتد مرضه ويتغير حاله ولكن لو اشتد مرضه وتغير حاله ومات بعد حاله اعتباراً من وقت التغيير الى الوفاة مرض موت واجمعت السكتب الفقيهة على ان المرض الزمن الذي لا يعطل عن العمل لا يعتبر مرض موت

(محكمة دوق الجزية • حكم رقم ١٨ يونيو سنة ١٩٠١ - الحقوق سنة ١٦ صبيحة ١٨٦)

مرض الموت المتبر عند علماء الشريعة هو الذي يضاف منه الموت ولا يرجى بروه اذ لم صاحبه الفراض او كان يخرج من بينه طالت مدة المرض او قصرت من غير نظر الى استيلائه على القوى العقلية وعدمه لان الامراض الضالة تؤثر من طبعها في العقل كمرض السل وغيره
« محكمة مصر - حكم ١٤ يولي سنة ١٨٩١ - المحقوق سنة ٦ صحيفة ١٥٣ »

ثبت مرض الموت بالبيئة والشك في ان العقد حصل في مرض الموت يكفي لابطاله مراعاة لمصالح الورثة الا اذا اجازوه
(محكمة الاستئناف - حكم ٢٥ ابريل سنة ١٨٩٩ - المحقوق سنة ١٤ صحيفة ١٣٨)

اذا ثبت ان البائع بسبب شيفوخته وضمف محته من مدة زمانية كان غير اهل للمعاقد كانت العقود الصادرة منه في ذلك الحين باطلة ويصير اذا الشاري واضعاً يده على الشيء المبيع بسوء نية لعله بالعيب للوجود بالعقد المتعسك هو به
محكمة الاستئناف - حكم ٢٨ مايو سنة ١٨٩٥ - القضا سنة ٣ صحيفة ٣ »

(١) ان ماخذ المادة ٢٥٤ مدني بخصوص مرض الموت هو الشريعة الفراء
(٢) ان احكام الشريعة الفراء تنفي بان البيع الصادر من شخص مصاب بمرض مزمن هو صحيح ولا يعتبر هذا المرض مرض الموت المبطل لمقد البيع
(الاستئناف - حكم ٢٢ ابريل سنة ١٨٩٧ - المحقوق سنة ١٢ صحيفة ٢٢٣ »

(للمادة ٥٥٩)

التصرف الانشائي المنجز الذي فيه معنى التبرع ان صدر من اهله في حال صحة التبرع
ينفذ من جميع ماله

(المادة ٥٦٠)

التصرف المضاف الي ما بعد الموت ينفذ من ثلث المال لامن جميعه وان كان صدوره في حال الصحة

(للمادة ٥٦١)

جميع تصرفات المريض الانشائية من هبة ووقف وضمان ومحاباة في الاجارة والاستعجار والمهور والبيع والشراء وغير ذلك من المعاملات حكمها حكم الوصية في اعتبارها من الثلث والمرض الذي يبرأ منه ملحق بالصحة

(المادة ٥٦٢)

هبة التامد والمفلوج والمسلول تنفذ من كل ماله اذا تقاطول ما به ستة ولم يمض موته منه فان لم تطل موته وخيف مدته بان كان يزداد ما به يوماً فيوماً يعتبر تصرفه من الثلث

(للمادة ٥٦٣)

اقرار المريض بدين لغير وارثه صحيح وينفذ من جميع ماله وان استغرقه وكلما اقراره بعين
الا اذا علم بملكه لها في مرضه

(للمادة ٥٦٤)

اقرار المريض لوارثه باطل الا ان يصدق به بقية الورثة سواء كان اقرارا بعين او دين عليه
للوارث او بقبض دين له من الوارث او من كفيله الا في صورة ما اذا اقر باستهلاك وديته
المعروفة التي كانت مودعة عنده او اقر بقبضه ما كان وديعة عند وارثه او بقبض ما قبضه
الوارث بالوكالة من مديونه (١)

(١) البيع في مرض الموت لوارث لا يجوز ويقع باطلا
« محكمة مصر - حكم ١٤ لوليه سنة ١٨٩١ - المشرق سنة ٦ صحيفة ١٥٣ »

(للمادة ٥٦٥)

المبرة يكون المقر له وارثاً او غير وارث عند الاقرار ومعنى كونه وارثاً عند الاقرار انه قام
به سبب من اسباب الميراث ولم يمنع من ميراثه مانع عند الموت فلو اقر لغير وارث بهذا المعنى
جاز وان صار وارثاً بعد ذلك بشرط ان يكون ارثه بسبب حادث بعد الاقرار كما لو اقر
لاجنية ثم تزوجها بخلاف ما اذا كان السبب قائماً لكن منع مانع ثم زال بعده كما لو اقر لابنته
مع اختلاف الدين ثم اسلم فانه يبطل الاقرار وكلما اقر لاخته المحبوب باختلاف دين او
وجود ابن اذا زال حجه باسلامه او موت الابن لا يصح الاقرار لقيام السبب عند الاقرار
وزوال المانع عند الموت ولو اقر لاخته مثلاً ثم ولد له ابن واستمر حياً الى الموت يصح الاقرار
لوجود المانع عند الموت

(للمادة ٥٦٦)

اذا اقر المريض بدين او وصية لمن طلقها بائناً بطلبها في مرض موته فلها الاقل
من الارث ومن الدين او الوصية ان مات في عدتها وان طلقها بلا طلبها فلها الميراث بالتمام
ما بلغ ان مات في عدتها

(للمادة ٥٦٧)

ابراه المريض مديونه وهو مديون بمستغرق غير جائز ان كان المديون اجنبياً منه وابراؤه

مدينونه الوارث له غير جائز مطلقاً سواء كان المريض مديوناً ام لا وسواء كان الدين ثابتاً له عليه اصاله او كفالة

(المادة ٥٦٨)

ابراء الزوجة زوجها في مرضها الذي ماتت فيه موقوف على اجازة بقية الورثة

(المادة ٥٦٩)

الدين مقدم على الوصية والوصية مقدمة على الارث ودين الصحة مطلقاً سواء علم ببيته او علم بالافرار وما تزمه في مرضه بسبب معروف ككنكاح مشاهد بغير المثل وبيع مشاهد بمثل القيمة واتلاف مال للغير مشاهد ايضاً كل ذلك مقدم على ما اقر به في مرض موته ولو كان المقر به في المرض ودية

(المادة ٥٧٠)

ليس للمريض ان يقضي دين بعض غرمائه دون البعض عند تساوي الديون حكماً ولو كان ذلك اعطاء مهر للزوجة او ايفاء اجرة بل تشارك الزوجة ومن يستحق الاجرة غرماء الصحة ويستثنى من ذلك ما اذا ادي بدل ما استقرضه في مرضه ونقد ثمن ما اشتراه فيه بمثل القيمة اذا ثبت القرض والشراء بالبرهان وان لم يود ثمن ما اشتراه فيه او بدل ما استقرضه فيه حتى مات فالبايع اسوة الغرماء ما لم تكن العين المبيعة باقية في يد البايع فان كانت في يده تقدم على غيره

﴿ الفصل الخامس ﴾

(في احكام المفقود)

(المادة ٥٧١)

المفقود هو النائب الذي لا يدرى مكانه ولا تعلم حياته ولا وفاته (١)

(١) لا يمد غائب النيابة القانونية الا من غلب من محله الاصلي او عن مقره الاعتيادي فاصبحت حياته مشكوكاً فيها وعليه فليس لمدي الوكالة الشرعية ان يطالب بمفقود النائب حالة عدم ثبوت النيابة القانونية
« محكمة الاستئناف - حكم ٩ فبراير سنة ١٨٩٤ - القضاة ١ صحيفة ٩٠ »

(المادة ٥٧٢)

إذا ترك المفقود وكيلًا قبل غيابه لحفظ أمواله وإدارتها، صالحه فلا ينزل وكيله بفقده ولا تنزع الورثة المال من يده ولا أمين بيت المال ولو كان المفقود لا وارث له أصلاً وليس للوكيل تصدير عقارات المفقود إذا احتاجت إلى تصدير إلا بإذن من الحاكم

(المادة ٥٧٣)

إذا لم يكن المفقود ترك وكيلًا ينصب له القاضي وكسلاً يحمي أمواله المنقولة وغير المنقولة ويحفظها ويقوم عليها ويحصل غلاته ويربع عقاراته ويقبض ديونه التي أقرت بها غراموه « ٢ »

(٢) بقام للمفقود قيم يحافظ على أمواله ويقتسم في حقوقه إذا كان له أو عليه
(محكمة مصر الجزئية . حكم ٩ أبريل سنة ١٨٩٢ - الحقوق سنة ٧ صحيفة ٦٨)

الذي يظهر من نصوص الشريعة الفراء أن قبول القيم على القائب خصاً عنه موكل رأى القاضي بحسب ظروف الدعوى ووقائهم أنه أن يقضي بجواز الخصومة متى رأى فيها مصلحة للقائب وصيانة لحقوقه

(محكمة استئناف . حكم ٢٧ أبريل سنة ١٨٩٧ - القضاء سنة ٥ صحيفة ٥٥)

يسوغ لقيم المفقود أن ينتصب خصماً مدعياً أو مدعي عليه فيما يتعلق بمجبره من الحقوق قبل النهي

(محكمة مصر . حكم ١١ يريه سنة ١٨٩٨ - الحقوق سنة ١٤ صحيفة ١٨٣)

(المادة ٥٧٤)

للقاضي أن يبيع ما يتسارع إليه الفساد من مال المفقود متقولا كان أو عقاراً ويحفظ ثمنه ليعطي له أن ظهر حياً أو لمن يستحقه من ورثته بعد الحكم بموته وليس له أن يبيع شيئاً ما لا يجتنب عليه الفساد لالتفتة عياله ولا لغيرها

(المادة ٥٧٥)

للكوكيل المنصوب أن يتفق على عرس المفقود وعلى أصوله وفروعه المستحقين للنفقة من ماله الحاصل في بيته أو الراصل من ثمن بيع ما يتسارع إليه الفساد أو من مال مودع عند مقر أو دين على مقر

(المادة ٥٧٦)

المفقود يعتبر حياً في حق الاحكام التي تقصره وهي التي تتوقف على ثبوت موته فلا يتزوج عرسه احد ولا يقسم ماله على ورثته ولا تفسخ اجاراته ولا يفرق بينه وبين عرسه ولو بعد مضي اربع سنين قبل ظهور الحال

(المادة ٥٧٧)

المفقود يعتبر ميتاً في حق الاحكام التي تنفعه وتقصر غيره وهي المتوقفة على ثبوت حياته فلا يرث من غيره ولا يحكم باستحقاقه للوصية اذا اوصى له بوصية بل يوقف نصيبه في الارث وقسطه في الوصية الى ظهور حياته او الحكم بوفاته

(المادة ٥٧٨)

يحكم بوفاة المفقود اذا انقضت اقرانه في بلده فان تعذر الشخص عن الاقراء وحكم القاضي بموته بعد مضي تسعين سنة من حين ولادته صح حكمه (١)

(١) يعتبر المفقود ميتاً شركاً بموت جميع اقاربه في بلده وعند تعذر معرفة موت الاقراء يفرض للقاضي الشرعي الحكم بالموت بعد تسعين سنة من يوم ولادة المفقود
(٢) لا يصح اعتبار المفقود ميتاً شركاً لامكان قسمة ميراثه اذا لم تجري حقه جميع هذه الاصول الشرعية
» محكمة مصر - حكم ٨ سبتمبر سنة ١٨٩٩ - المحقق سنة ٦ صحيفة ٢٢٧ »

(المادة ٥٧٩)

مضى حكم موت المفقود يقسم ماله بين ورثته الموجودين وقت صدور الحكم بموته ويرد القسط الموقوف له الى من يرث مورثه عند موته ويرد الموصي له به ان كانت له وصية الى ورثة الموصي وتنته عند ذلك زوجته عدة الوفاة وتحل للازواج بعد انقضائها

(المادة ٥٨٠)

اذا علمت حياة المفقود اوحضر حياً في وقت من الاوقات فانه يرث ممن مات قبل ذلك من اقاربه فان عاد حياً بعد الحكم بموته فالباقي من ماله في ايدي ورثته يكون له ولا يطالب احدا منهم بما ذهب

(المادة ٥٨١)

إذا ادعت زوجة المفقود موته أو ادعاه الورثة أو غيرهم من أرباب الحقوق وأقيمت البينة على ذلك يحمل القاضي الوكيل الذي بيده مال المفقود خصماً عنه وإن لم يكن له وكيل ينصب له قياً تقبل عليه البينة لأثبات دعوى موته

(كتاب مرشد المهران إلى معرفة أحوال الإنسان)

(المادة ٩٤)

يتبع في الميراث أحكام الشريعة الإسلامية في حق المسلمين ولما الذميون فيتبع في موارثهم أحكام أحوالهم الشخصية وإن تراخوا وتراضوا ألتا بمحكم بينهم بحكم الإسلام

(قانون المحاكم الأهلية)

(في الموارث)

(المادة ٥٤ من القانون المدني)

يكون الحكم في الموارث على حسب المقرر في الأحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها المتوفي أما حق الارث في منعة الاولاد الموقوفة لتتبع فيه أحكام الشريعة المحلية

يجب الحكم في الموارث على حسب المقرر في الأحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها المتوفي
» محكمة اميوط . حكم ١٩ مايو سنة ١٨٩٦ - الحقوق سنة ١١ صحيفة ٤٥٣ «

انه محجور على المحاكم الأهلية بحكم للدتين ١٥ و ١٦ من لائحة ترتيبها أن ترى الدعوى المختصة بالأحوال الشخصية كالارث والوصية الى غير ذلك ولن تحكم بها ولكن فيما إذا كان النزاع واقعاً بشأن قضية من القضايا المذكورة من حيث هي ومن حيث أركانها الشرعية كصحتها وجوازها وشرائطها لامن حيث للمسائل المدنية المختصة المنفردة منها

(محكمة الاستئناف . حكم ١١ يناير سنة ١٨٩٦ - القضايا سنة ١ صحيفة ٣٧)

للدعوى الشرعية في مسائل الارث يجب ان تكون في مواجهة خصم شرعي حقيقي ككل دعوى شرعية حتى يكون الاعلام الشرعي الصادر فيها بالتوريث نافذاً والا فلا اعتبار له
» محكمة الاستئناف . حكم ٣٧ يناير سنة ١٨٩٨ - الحقوق سنة ١٣ صحيفة ٨١ «

إذا وجدت أعلامات شرعية في أثبات الورثة لأشخاص مختلفين وجب على المحاكم الأهلية ان توقف لصل دعوى الارث حتى يقضي المجلس العلمي الشرعي بأولية أحدهما على البقية
» محكمة الاستئناف . حكم ١٩ مايو سنة ١٨٩٣ - الحقوق سنة ٧ صحيفة ٢٨٨ «

يجب علي من يطالب بحق ارث امام المحاكم الاهلية ان يقدم لديها ما يثبت وراثته ونصيبه سيف الوارثة شرعاً والا كانت دعواه باطلية الشكل ووجب رفضها بالحالة التي هي عليها
(محكمة بني سويف الجزئية حكم ٨ يولي سنة ١٨٩٣ - الحقوق سنة ٨ صحيفة ٢٣١)

الاعلام الشرعي الصادر باثبات الوارثة وباحقية الوارث في عقار ينسب للورث لا يعتبر حجة على الغير في احقية الوارث بذلك المقار اذا لم يقدم اثبات على انه كان ملكا للورث
« محكمة مصر ٠ حكم ٣٦ مايو سنة ١٨٩١ - الحقوق سنة ٦ صحيفة ١٢٠ »

الوارثة تثبت بالاقرار من ذوي الشأن او باعلام شرعي صادر من قاضي الاحوال الشخصية
كل اعلام شرعي صادر من محكمة شرعية يعتبر صحيحاً حتى يتقدم بمقتضى بطلن فيه حكم شرعي
بصدده صحته

الاعلامات الصادرة بثبوت الوارثة لا تقتضي اعلانا اذ ليس لها تنفيذ خاص لعدم قضائها بحق على الذين
تثبتت الوارثة بالنظر اليهم

الاعلامات الصادرة في مسائل الاحوال الشخصية غير المحاكم المصرية معتبرة بمصر بدون احتياج الى اعادة النظر فيها امام المحاكم المصرية لانها بمثابة اوراق رسمية وهي في الواقع مستند يقدم في الدعوى والمستندات الصادرة من بلد معتبرة في البلد الاخر بشرط التصديق على صحة نسبتها لمصدرها من حكومة المحاكم المحتج بها امامها
الاعلام الصادر باثبات الوارثة بناء على دعوى السخر معتبر صحيحاً امام المحاكم الاهلية لا اعتبار بالسخر شرعاً
(محكمة مصر ٠ حكم ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٩٢ - الحقوق سنة ١٣ صحيفة ٢٨٥)

نصت القوانين المدنية على الرجوع في احكام الوارث الى ما تقرر في الشريعة الفراء وقد قضت هذه
الشريعة ان الحقوق في للورث لا تسقط الا بعد مضي ٣٣ سنة
(محكمة الاستئناف حكم ٣٦ ديسمبر سنة ١٨٩٥ - القضاة ٣ صحيفة ٨٧)

اذا انفصل الورثة عن بعضهم ببعضهم ومضى على انفصالهم ١٥ سنة دون منازع فلا تسمع لهم دعوى
على بعضهم بعض تملق بالبراء ولو ان دعوى الوراثة لا تسقط في اقل من ٣٣ سنة
(محكمة الاستئناف حكم ١٩ مايو سنة ١٨٩٢ - الحقوق سنة ٧ صحيفة ٣٠٧)

ان المادة ٢٢٢ مدني لا تميز سريان الاحكام على من لم يكن خصماً في الدعوى سواء كان الحكم لمصلحة
او ضد مصلحته وعلى ذلك فالدعوى على بعض الورثة او من بعض الورثة لا يؤثر الحكم الصادر فيها لا
لوارث الذي لم يكن خصماً فيها ولا عليه وعلى هذا لبدأ الفضا الفرنسي والشرج الفرنسيون
على ان الشريعة الفراء تقضي بالعكس فيما اذا كان الحكم في الدعوى مبنياً على دليل اثبات غير الاقرار
كالبينة والسند الكتابي وغيرها فان فعله واحد سواء كان في وجه بعض الورثة او في وجوههم جميعاً بخلاف
الاقرار فانه غير ملزم الا المقر شرعاً وهو مظنة لتواطؤ المقرع للمدعي ضرراً بيقية الورثة

اما المحاكم الاهلية فالمدعي بها ان تنفذ في هذه الحالة اساساً لاحكامها فنصوص الشريعة الفراء لان
مسائل الوارث شرعية في الاصل واتباع الشريعة الفراء في جزء منها واتباع القانون في الجزء الاخر موجب
للاضطراب في السير ولا سيما اذا كانت المحاكم الشرعية تنظر في المسئلة التي هي موضوع الاختلاف وتقضي بها
« استثنائي محكمة قنا ٠ حكم ١٢ ديسمبر سنة ١٩٠٠ - المحاكم سنة ١١ صحيفة ٢٣٩٢ »

﴿ الجزء الثاني ﴾

(في الموارث وفيه ابواب)

﴿ الباب الاول ﴾

(في ضوابط عمومية)

(المادة ٥٨٢)

شروط الميراث ثلاثة

(أولاً) تحقق موت المورث او الحاقه بالموتى حكماً

(ثانياً) تحقق حياة الوارث بعد موت المورث او الحاقه بالايجاباء تقديراً

(ثالثاً) العلم بالجهة التي بها الارث وبالدرجة التي يتمتع فيها الوارث والمورث

(المادة ٥٨٣)

يتعلق بمال الميت حقوق اربع مقدم بعضها على بعض

اولاً يبدأ من التركة بما يحتاج اليه الميت من حين موته الى دفنه (١)

(١) يدفع دين للتوفي بما تركه لورثاه واذا لم يترك شيئاً يورث هذه فلا يلزم ورثاه بدفع ما على مورثهم من الدين

« محكمة الاستئناف . حكم ٣١ أكتوبر سنة ١٨٩٥ — الحقوق سنة ١١ صحيفة ٧ »

تركة المتوفي مازمة بدفع المصاريف اللازمة لجنازة ودفن الميت وبدفع جميع ديونه الثابتة التي منها مؤخر صدقات الزوجة من مجموع اعيانها وعلى ذلك لا يجوز لورثة المتوفي يوسع ما آل لهم بالارث عن مورثهم الا اذا قاموا باداء الواجبات التي تنفي بها الشريعة الحمدية ويجب على للشعوي التحقق من ذلك والا كانت شراؤه لاغياً

« محكمة مصر . حكم ٢٨ يناير سنة ١٨٩٦ — القضاة سنة ٣ صحيفة ١٩٦ »

اذا كانت التركة مديونة وبلغ احد الورثة ما خصه من الميراث قبل وفاته الدين وتبينت سلامة نية المشتري وعدم توأطئه مع البائع للاضرار بحق الدائن فيكون البيع نافلاً ويعد من قبيل البيع الصادر من المدينين لمن تكون نيته سليمة اضراً بالدين وهو صحيح ونافذ وادعاء فساد بان الوارث في تلك الحالة يتبر غير مالك لان الميراث لا يكون الا بعد وفاة الدين منقوض بان ملكية اموال المتوفي تنتقل الى ورثته سيق حال موته فيكون هذا الوارث قد باع ما هو ملكه وبان معنى كون الميراث لا يكون الا بعد وفاة الدين ان الوارث واجب عليه دفع الدين على قدر قيمة ما ورثه ولا يلزم بزيادة لان اموال المتوفي تبقى بدون مالك على تمام دفع الدين

(محكمة اسكندرية . حكم ٢١ ديسمبر سنة ١٨٩٦ — القضاة سنة ٤ صحيفة ١٨)

(ثانياً) قضاء ما وجب في الذمة من الديون من جميع ما بقي من ماله
 (ثالثاً) تنفيذ ما أوصى به من ثلث ما بقي بعد الدين
 (رابعاً) قسمة الباقي اذا تعددت الورثة الذين ثبت ائرتهم بالكتاب او السنة او الاجماع
 والا فالكل لواحد منهم اذا افرد غير الزوج والزوجة فلهما لا يرثان كل التركة هذا اذا لم
 يتعلق بها حق الغير كالرهن او غيره من الحقوق المتعلقة بين المال في حال الحياة

(المادة ٥٨٤)

المستحقون للتركة عشرة اصناف مقدم بعضها على بعض كالترتيب الآتي
 (الاول) صاحب الفرض وهو من فرض له سهم في القرآن العزيز او السنة او
 الاجماع

(الثاني) العصبة من النسب وهو من يأخذ ما بقي من التركة بعد الفرض او الكل
 عند عدم صاحب الفرض

(الثالث) العصبة السببية وهو مولى العتاقة وهي عسوبة سببها نعمة المعتق

(الرابع) عصبته بانفسهم على الترتيب والمعتق لا يرث من معتقه

(الخامس) الرد على ذوي القروض النسبية بقدر حقوقهم

(السادس) ذوو الارحام عند عدم الرد على ذوي القروض وذو الرحم هم الذين لهم
 قرابة لبيت وليسوا بعصبة ولا ذوي سهم

(السابع) مولى الموالاة وهو كل شخص والا آخر بشرط كون الادنى حراً غير عري
 ولا متفقاً له ري ولا له وارث نسبي ولا عقل عنه بيت المال او مولى موالاة آخر وكونه
 مجهول النسب بان قال انت مولاي ترثني اذا مت وتقل عني اذا جنيت وقال الآخر وهو
 حر مكلف قبلت فيصبح هذا العقد ويصير المقابل وارثاً واذا كان الآخر ايضاً مجهول النسب الى آخر
 شروط الادنى وقال الاول مثل ذلك وقبله ورث كل منها صاحبه وعقل عنه فن مات وترك
 مولى الموالاة واحد الزوجين فالباقي من التركة بعد نصيب احد الزوجين له

(الثامن) المقر له بالنسب وهو من اقر له شخص انه اخوه او عمه بحيث لم يثبت باقراره

نسبه من ابي المقر وان يصير المقر على ذلك الاقرار الى حين موته فان لم يكن المقر وارث
معروف غير احد الزوجين ومات وترك المقر له بالنسب المذكور فما بقي من التركة بعد نصيب
أحد الزوجين فهو له

(التاسع) الموصي له بجميع المال وهو من اوصى له شخص لا وارث له غير احد
الزوجين او لا وارث له اصلا فله باقي التركة بعد نصيب الزوج او الزوجة او كلاهما
(العاشر) بيت المال يوضع فيه المال الذي لا مستحق له ممن ذكر بطريق الحفظ
ويصرف في مصارقه

﴿ اليب الثاني ﴾
(في اللوائح من الارث)
(المادة ٥٨٥)

موانع الارث اربعة
(الاول) الرق وافرا كان كالفن والكتاب او ناقصاً كالمدبر وام الولد لان الرق ينساق
اهلية الارث لانها باهلية الملك رقية

(المادة ٥٨٦)

(الثاني) القتل الذي يتلقى به حكم القصاص او الكفارة وهو اما عمد وفيه الاثم
والقصاص او شبه عمد وفيه الكفارة والاثم والدية للغلظة لا القود او خطأ كان رمى ميذا
فاصاب انساناً وفيه الكفارة والدية ففي هذه الاحوال لا يرث القاتل للمقتول اذا لم يكن القتل
بعق اما اذا قتل موزنه قصاصاً او حدا او دفماً عن نفسه فلا حرمان من الارث وكذا
لو كان القتل تسبباً بلا مباشرة او كان القتال صبيحاً او مجنوناً لعدم تلقى حكم القصاص او
الكفارة بذلك

(المادة ٥٨٧)

(الثالث) اختلاف الدين فلا يرث الكافر من المسلم ولا المسلم من الكافر بخلاف
المرتد فانه يرثه قربه المسلم اسيه يرث ماله الذي اكتسبه المرتد في حال اسلامه واما ما
اكتسبه في حال رده فيوضع في بيت المال هذا في حق المرتد الذكر واما المرأة المرتدة
غيره قربه المسلم ما اكتسبته في حال اسلامها وفي حال ردها

(للمادة ٥٨٨)

(الرابع) اختلاف الدارين في حق المستأمن والذي في دار الاسلام وفي حق الحربيين والمستأمنين من دارين مختلفتين وفي حق الحربي والذي يوقف مال المستأمن في دار الاسلام الى ورثته الذين في دار الحرب اذا اتحدت دارها

﴿ الباب الثالث ﴾

(في اصحاب الفروض وبين فروضهم)

(للمادة ٥٨٩)

الارث المجمع عليه نومان ارث بالفرض وارث بالتعصيب والفروض المنسدة في القرآن الميزسة النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس واصحابها اثنا عشر اربعة من الذكور وهم الاب والجد الصحيح وهو ابو الاب وان علا والاخ لام والزوج ومن النساء ثمانية هن الزوجة والبنت والاخت لابوين وبنت الابن وان سفلت والاخت لاب والاخت لام والام والجددة الصحيحة

« المادة ٥٩٠ »

النصف هو فرض خمسة من الورثة للزوج اذا لم يكن لليت ولد او ولد ابن وان سفل والولد يتناول الذكر والانثى ولبنت الصلب اذا كانت واحدة ولبنت الابن اذا كانت واحدة ومنفردة عن الصلبة وللأخت لابوين اذا كانت واحدة ومنفردة عن البنت وبنت الابن وللأخت لاب اذا كانت واحدة ومنفردة عنهن بشرط عدم وجود المصعب على ما يأتي

(للمادة ٥٩١)

الربع هو فرض اثنين من الورثة للزوج اذا كان لليت ولد او ولد ابن وان سفل وللزوجة اذا لم يكن لليت ولد او ولد ابن وان سفل

(للمادة ٥٩٢)

الثلث هو فرض نصف من الورثة وهو الزوجة او الزوجات اذا كان لليت ولد او ولد ابن وان سفل عواء كان منها او من غيرها

(المادة ٥٩٣)

الثلاثان هما فرض اربعة من الورثة وهن بنتا الصلب وبنتا الابن فصاعدا اذا كانتا منفردتين عن الصلية وللأختين لابوين اذا كانتا منفردتين عن بنتا الصلب وبنتا الابن او واحدة منهن والأختين لآب اذا كانتا منفردتين عنهن بشرط عدم المصعب الذكر في الجميع

(المادة ٥٩٤)

الثالث هو فرض اثنين من الورثة فرض الام سواء كان الثلث ثلث السكك اذا لم يكن لهيت ولد او ولد ابن او اثنين من الاخوة او الاخوات ذكورا او اناثا او منها او ثلث الباقي بعد فرض احد الزوجين في زوج وابوين او زوجة وابوين ولأثنين فصاعدا من ولد الام ذكورا او اناثا او منها

(المادة ٥٩٥)

السدس هو فرض سبعة من الورثة وهم الاب والمجد ابو الاب وان علا اذا كان لهيت ولد او ولد ابن وان سفل والام اذا كان لهيت ولد او ولد ابن وان سفل او ترك اثنين من الاخوة او الاخوات فصاعدا او منها وللمجدة واحدة كانت او اكثر ولولد الام اذا كان واحدا ولهيت الابن اذا كان معها بنت صلية والأخت لآب اذا كان معها اخت لابوين

﴿ الباب الرابع ﴾

(في بيان احوال نصيب ذوي الفروض المتقدمة مع غيرهم من الورثة)

(المادة ٥٩٦)

الآب له احوال ثلاث الفرض المطلق الخالي عن التخصيب وهو السدس وذلك مع الابن وابن الابن وان سفل والفرض والتخصيب مع البنت وبنت الابن وان سفل والتخصيب المحض عند عدم الولد وولد الابن وان سفل

(المادة ٥٩٧)

المجد الصحيح وهو الذي لا يدخل في نسبه الى الميت ام كآلاب عند عدمه الا سفل
المسائل الآتية

(الأولى) ان ام الاب لا ترث مع الاب وترث مع الجد
 (الثانية) ان الميت اذا ترك الابوين مع احد الزوجين فلام ثلث ما بقى بعد نصيب
 احد الزوجين ولو كان مكان الاب جد فلام ثلث الكل
 (الثالثة) ان الاخوة الاشقاء او لاب يسقطون مع الاب اجماعاً ولا يسقطون مع الجد الا
 عند ابي حنيفة
 (الرابعة) ان ابا المقت مع ابنة يأخذ السدس بالولاء عند ابي يوسف وليس للجد ذلك اتفاقاً
 ويسقط الجد بالاب

« المادة ٥٩٨ »

اولاد الام لهم احوال ثلاث السدس للواحد والثلث للآخرين فصاعداً ذكرهم واناثهم
 في القسمة سواء يسقطون بالابن وابن الابن وان سفل وبالبنت وبنت الابن وان سفل
 وبالاب والجد

(المادة ٥٩٩)

الزوج له حالتان النصف عند عدم الولد وولد الابن وان سفل والرابع مع الولد او
 ولد الابن وان سفل

(المادة ٦٠٠)

الزوجة او الزوجات لمن حالتان المربع لواحدة او اكثر عند عدم الولد او ولد الابن
 وان سفل والتمن مع الولد او ولد الابن وان سفل

(المادة ٦٠١)

البنات الصليات لمن احوال ثلاث النصف للواحدة اذا انفردت والثلثان للآخرتين فصاعداً
 ومع الابن الذكر مثل حظ الاثنتين وهو يصعبهن

(المادة ٦٠٢)

بنات الابن كنات الصلب ولهن احوال ست النصف للواحدة اذا انفردت والثلثان
 للآخرتين فصاعداً عند عدم بنات الصلب ولهن السدس مع الواحدة الصلية تكملة للآخرتين ولا

يرثن مـ البنات الصليات اثنتين فصاعدا الا ان يكون بمذاتهن او اسفل منهن غلام فيعصبهن ويكون الباقي بينهما للذكر مثل حظ الانثيين ويسقطن بالابن بخلاف بنات الصلب

(المادة ٦٠٣)

الاخوات لاب ولم لمن احوال اربع هي النصف الواحدة والثلاثين للاثنتين فصاعدا ومع الاخ الشقيق للذكر مثل حظ الانثيين ويصرن عصبه به لاستوائهم في القرابة الى الميث ولمن الباقي مع البنات او بنات الابن

(المادة ٦٠٤)

الاخوات لاب كالاخوات لابوين ولمن احوال ستة النصف الواحدة اذا انفردت والثلاثين للاثنتين فصاعدا عند عدم الاخوات لابوين ولمن السدس مع الاخت الواحدة لابوين تكلمة للثلاثين ولا يرثن مع الاختين لابوين الا ان يكون معهن اخ لاب فيعصبهن السدس من الاحوال المذكورة ان يصرن مع البنات الصليات او مع بنات الابن كما تقدم في الاخوات لابوين

(المادة ٦٠٥)

الاخوة والاخوات لابوين والاخوة والاخوات لاب كلهم يسقطون بالابن وابن الابن وان سفل وبالاب والجد وتسقط الاخوة والاخوات لاب بالاخ لابوين وبالاخت لابوين اذا صارت عصبه مع البنات او مع بنات الابن

(المادة ٦٠٦)

للأم احوال ثلاث السدس ان كان للميث ولد او ولد ابن وان سفل او مع الاثنتين من الاخوة او الاخوات فصاعدا من اى جهة كانوا ولما ثلث الكل عند عدم المذكورين وثلث ما بقي بهد فرض احد الزوجين وذلك في مسئلتين احدهما زوج وابوان وثانيتهما زوجة وابوان ولو كان مكان الاب جد فلام ثلث جميع المال بهد فرض الزوج او الزوجة كما تقدم

(المادة ٦٠٧)

وللمدة السدس لام كانت او لاب واحدة كانت او اكثر اذا كن صحيحات متعازيات

في الدرجة لان القرني تحجب الجدي ويسقطن اي الجندات كلهن سواء كن ابويات اي من جهة الاب او اميات اي من جهة الام او محتلطات بالام وتسقط الجندات الابويات دون الاميات بالاب وكذلك تسقط الابويات بالجدة الام الاب وان علت فانها تترث مع الجدة لانها ليست من قبله وهكذا القرنية تحجب البعده من اي جهة كانت وارثة او محجوبة اذا كانت جدة ذات قرابة واحدة كام ام الاب والاخري ذات قرابتين واكثر كام ام الام وهي ايضا ام ابي الاب يقسم السلس بينها انصافا

﴿ الباب الخامس ﴾

(في الارث بالتصيب)

(للمادة ٦٠٨)

العاصب شرعا كل من حاز جميع التركة اذا انفرد او حاز ما ابتغته الفرائض والعصبة نوعان نسبي وسببي فالنسبي على ثلاثة اقسام عاصب بنفسه وعاصب بغيره وعاصب مع غيره

﴿ القسم الاول ﴾

(للمادة ٦٠٩)

العاصب بنفسه هو كل من لم يحتاج في مصوبته الى الغير ولا يدخل في نسبه الى الميت انثى وهو اربعة اصناف بعضها اولي بالمرث من بعض على الترتيب الاتي بعد الصنف الاول ابن الميت وان سفل فن مات وترك ابنا لا غير فاللأل كله للابن بالمصوبة

الصنف الثاني الاب او الجدة الصحيح وان علا عند عدم الابن فن مات وترك ابنا وابا او جدافالسبس للاب او الجدة بالفرض والباقي للابن بالمصوبة

الصنف الثالث الاخوة لابوين ثم لاب ثم بنو الاخوة لابوين ثم لاب عند عدم الاب او الجدة فن مات وترك ابنا او جداف او اخا لابوين او لاب فاللأل كله للاب او الجدة بالمصوبة ولا شيء للاخ لان الاب او الجدة اولي رجل ذكر عند عدم الابن او مات وترك ابنا وابن اخ فاللأل كله للاخ ولا شيء لابن الاخ عند وجود الاخ

الصنف الرابع عم لابوين ثم لاب ثم بنو العم لابوين ثم لاب وان سفلوا عند عدم الاخ وابنه فمن مات وترك عم لابوين او لاب واخا لابوين اولاب او ابن اخ لابوين او لاب فالملال كله للاخ او ابته ولا شيء للعم لان الاخ او ابته اولى او مات وترك عم لابوين اولاب وابن عم فالملال كله للعم دون ابن العم ثم عم ابيه لابوين ثم لاب ثم بنو عم الاب لابوين ثم لاب وان سفلوا عند عدم ذلك العم وابنه ثم عم جده الصحيح لابوين ثم لاب ثم بنوه وان سفلوا عند عدم عم الاب لابوين او لاب وبنيه وان سفلوا ثم وثم على الترتيب المذكور

(المادة ٦١٠)

قاعدة كل من كان اقرب للميت درجة فهو اولى بالميراث كالابن ثم الاب او الجد وكل من كان ذا قرابتين اولى من ذي قرابة واحدة سواء كان ذو القرابتين ذكرا او انثى قالت الاخ لابوين اولى من الاخ لاب والاخت لابوين اذا صارت عصبة مع البنت الصلية او بنت الابن اولى من الاخ لاب وابن الاخ لابوين اولى من ابن الاخ لاب وعم الميت لابوين اولى من العم لاب وكذلك الحكم في اهام ابيه واهام جده

﴿ القسم التالي ﴾

(المادة ٦١١)

المصبة بغيره هي كل انثى احتاجت في عصبيتها الى الغير وشاركت ذلك الغير في العصبية وهن اربعة من الاناث فرضهن نصف او ثلثان كالبنت الصليات وبنت الابن والاخوات لابوين والاخوات لاب يحتاج كل واحدة منهن في العصبية الى اخوتهن او يحتاج بعضهم الى من يقوم مقام اخوتهن وقسمه التركة بينهم للذكر مثل حظ الانثيين

(المادة ٦١٢)

من لا فرض لها من الاناث واخوها عصبة فلا تصير عصبة باخيا كالم مع العمة لابوين فان المال كله للعم دونها وكذا المال سيفي ابن العم لاب مع بنت العم لاب وابن الاخ لاب مع بنت الاخ لاب

﴿ القسم الثالث ﴾

(للمادة ٦١٣)

العصبة مع الغير هي كل انثى احتاجت في عصوبتها الى الغير ولم يشاركها ذلك الغير في تلك العسوبة وهما اثنتان اخت لابوين واخت لآب تصير كل واحدة منها عسوبة مع بنت الصلب او مع بنت الابن سواء كانت واحدة او اكثر

(للمادة ٦١٤)

الفرق بين هاتين المصبتين ان الغير في العسبة بغيره يكون عسوبة بنفسه فتعدي بسببه العسوبة الى الانثى وفي العسوبة مع غيره لا يكون عسوبة بنفسه اصلا بل تكون عسوبة تلك العسوبة بحجامة لذلك الغير

(للمادة ٦١٥)

والسببي هو مولي العاتقة وهو وارث بالتمصيب وآخر المصبات ومقدم على ذوي الارحام والرد على ذوي الفروض والمعتق يرث من معتقه ولو شرط في عتقه ان لا ولاء له عليه ثم عسوبة المعتق المذكور على الترتيب الذي تقدم في المصبات النسبية فتكون العسوبة النسبية للمعتق مقدمة على السببية والمراد بالعسوبة النسبية للمعتق ما هو عسوبة بنفسه فقط فيكون ابن المعتق عند عدم المعتق اولي المصبات بالارث ثم ابن ابنة وان سفل ثم ابوه ثم جده وان علا الى آخر المصبات ولا ولاء لمن هو عسوبة للمعتق بغيره او مع غيره على من اعتقه ومن ملك ذا رحم محرم منه عتق عليه وولاءه له فن مات وترك مولي العاتقة ولا وارث له فالمال كله للمولي ثم لمصبته على ما تقدم

(للمادة ٦١٦)

مولاة العاتقة كمولي العاتقة فيما تقدم والاصل انه ليس للنساء من الولاية الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن او كاتب او كاتب من كاتبين او دبرن او دبرن من دبرن او جر ولاء معتقن او معتق معتقن فن مات وترك مولاة العاتقة فالمال كله لها

﴿ الباب السادس ﴾

(في الحجب)

(المادة ٦١٧)

الحجب منع شخص معين عن ميراثه كله او بعضه بوجود شخص اخر وهو نوعان * الاول حجب نقصان عن حصه من الارث الى اقل منها كانتقال الزوج بالولد من النصف الى الربع و كاتتقال الزوجة مع وجود الولد من الربع الى الثمن والام من الثلث الى السدس والاب من الكل الى السدس * الثاني حجب حرمان من الميراث كحجب ابن الاخ بالاخ

(المادة ٦١٨)

حجب الحرمان لا يدخل على ستة من الورثة وهم الاب والام والابن والبنت والزوج والزوجة ويدخل حجب الحرمان على من عدا الستة المذكورين وحجب النقصان يدخل على خمسة وهم الام وبنت الابن والاخت لاب والزوجان

(المادة ٦١٩)

يجب الجرد من الميراث بالاب سواء كان الجرد يرث بالتمصيب كجهد فقط او بالفرض وحده كجهد مع ابن او بالفرض والتمصيب كجهد مع بنت وتحجب ام الميت الجسيدات سواء كن من جهة الام او من جهة الاب او من جهة الجرد

(المادة ٦٢٠)

الابن يجب ابن الابن وكل ابن ابن اسفل فيجب باين ابن اعلى منه وتسقط الاخوة من الميراث ذكورا او اناثا سواء كانوا لابوين او لاب او لام بالاب والجدة والبنت وبني البنين وان سفلوا

(المادة ٦٢١)

الاخ لاب يجب بالاب والابن وابن الابن والاخ الشقيق وبالاخت الشقيقة اذا حاربت عصبة مع الغير

(المادة ٦٢٢)

ابن الاخ الشقيق يحجب بسبعة وهم الاب والجد والابن وابن الابن والاخ الشقيق وبالاخ
لاب وبالاخت لابوين او لاب اذا صارت عصبة مع الغير

(المادة ٦٢٣)

ابن الاخ لاب يحجب بثمانية من الورثة وهم السبعة المذكورون بالمادة السابقة
وبابن الاخ الشقيق

(المادة ٦٢٤)

الاخوة لام يصحبون بستة بالاب والجد والابن وابن الابن والبنات الصلية وبنات الابن

« المادة ٦٢٥ »

الم الشقيق يحجب بشجرة وهم الاب والجد والابن وابن الابن والاخ لابوين وبالاخ لاب
والاخذ لابوين او لاب اذا صارتا عصبتين وبابن الاخ لابوين او لاب

(المادة ٦٢٦)

ابن الم الشقيق يحجب بالورثة الحاجبين المذكورين في المادتين السابقتين وبالم لابوين
وكذا ابن الم لاب يحجب بين ذكروا وبابن الم الشقيق

(المادة ٦٢٧)

اذا اجتمع بنات الميت الصليات وبنات الابن وحازت البنات الثلثين بان كن ثنتين
فاكثر سقط بنات الابن كيف كن واحدة كن او اكثر قربت درجتهم او بعدت اتحدت
درجتهم او اختلفت الا اذا وجد ذكر من ولد الابن فانه يصحبهم اذا كان في درجتهم او
انزل منهم ولا يصحب من قمته من بنات الابن بل يصحبهم

(المادة ٦٢٨)

الاخوات لابوين اذا اخذن الثلثين بان كن اثنتين فاكثر تسقط معهن الاخوات لاب
كيف كن الا اذا كان معهن اخ لاب فانه يصحبهم

(المادة ٦٢٩)

الاخت لأبوين اذا اخذت النصف فانها لا تعجب الاخوات لاب بل لمن معها السدس

(المادة ٦٣٠)

المحروم من الارث يمنع من موانه المينة في الباب الثاني لا يعجب احدا من الورثة والمحجب يعجب غيره كالاثنتين من الاخوة والاخوات فانه يعجبها الاب وهما يعجبان الام من الثلث الى السدس

﴿ الباب السابع ﴾

(في بيان مسائل متنوعة)

(المادة ٦٣١)

يوقف للعمل من التركة نصيب ابن واحد او بنت واحدة ايها كان اكثر هذا لو كان الحمل يشارك الورثة او يعجبهم حجب نقصان فلو كان يعجبهم حجب حرمان وقف السكل ويؤخذ الكفيل من الورثة في صورة القسمة ويرث الحمل ان وضع حيا او خرج اكثره حيا فمات لا ان خرج اقله فمات الا ان خرج بمناية فانه يرث ويورث فاذا ظهر الحمل فان كان مستحقا جميع الموقوف فيها وان كان مستحقا للبعض يأخذ ما يستحقه والباقي يعطى لكل وارث ما كان موقوفا من نصيبه

(المادة ٦٣٢)

المفقود من انقطع خبره ولا يدري حياته ولا موته وحكمه ان يوقف نصيبه من مال مورثه كما في الحمل فان كان المفقود من يعجب الحاضرين لم يصرف لم شيء بل يوقف المال كله وان كان لا يعجبهم حجب حرمان يعطى لكل واحد منهم الاقل من نصيبه على تقدير حياته ومماته فاذا حكم بموته بعد ان لم يبق من اقاربه احد في بلده فانه لورثته الموجودين عند الحكم بموته ولا شيء لمن مات منهم قبل الحكم بذلك لان شرط التوريث بقاء الوارث حيا بعد موته المورث وما كان موقوفا لاجله من مال مورثه يرد الى ورثة مورثه وان ظهرت حياته استحق ما كان موقوفا لاجله من مال مورثه

(للمادة ٦٣٣)

الحثي هو انسان له آلتا رجل وامرأة وليس له شيء منها فان بال من الذكر فغلام وان بال من الفرج فأنثى وان بال منها فالحم للاسبق وان استويا بان خرج منها معاً فشكل وهذا قبل البلوغ فان بلغ فخرجت له لحية او وصل الى امرأة او احتلم كما يحتلم الرجل فرجل وان ظهر له ثدى او لبن او حاض او حمل او اتي كما ياتي النساء فامرأة وان لم تظهر له علامة اصلاً او تمارضت العلامات فشكل وله حينئذ في الميراث اثر الحائتين فلو مات ابوه وترك معه ابناً واحداً فللابن سهمان وللحثي سهم لانه الاخر

(للمادة ٦٣٤)

ولد الزنا وولد اللعان يرثان الام وقرباتها وترث هي وقرباتها منها ولا يرث الاب ولا قرابته منها

(للمادة ٦٣٥)

لا توارث بين الفرقى والمهدى والحرقى اذا كانوا من يرث بعضهم بعضاً لانه لا يعلم ايها مات اولاً يقسم مال كل منهم على ورثته الاحياء

(للمادة ٦٣٦)

التجارج هو ان يتصالح الورثة على اخراج بعضهم من الميراث على شيء معلوم من التركة او غيرها وهو جائز عند التراضي فمن صالح على شيء من التركة فاطرح سهامه من التصحيح ثم انقسم باقي التركة على سهام الباقين كمن ماتت وترك زوجاً واماً وبناً فالمسئلة من ستة النصف للزوج والثلث للام والباقي للام فصالح الزوج عن نصيبه على ما في ذمته للزوجة من المهر فيقسم باقي التركة وهو ما عدا المهر بين الام والعم اثلاثاً سهامات للام وسهم للعم

﴿ الباب الثامن ﴾

(في المول والرد)

(للمادة ٦٣٧)

المول هو زيادة في عدم همام ذوي الفروض وتقصان من مقادير انصباهم من التركة

فإذا زادت سهام أصحاب الفروض في تركة ميت على مخرج التركة بمزاد مخرج التركة لتوفي سهامهم فيدخل القس في مقادير انصاف الورثة بسبب زيادة عدد السهام كما إذا مات الميتة عن زوجها وشقيقتها فمخرج اصل التركة من ستة أسهم وعالت بسدسها الى سبعة لان فرض الزوج النصف وفرض الشقيقتين الثلثان فزادت الفروض بسهم وهو السدس وهكذا يعول هذا المخرج الى ثمانية بالثلث لهم وام يعول الى تسعة بالنصف لهم واخ لام ويعول ايضا الى عشرة بالثلثين لهم واخ اخر لام واذا كان مخرج التركة من اثني عشر سها تعول الى ثلاثة عشر كزوجة فرضها الربع وشقيقتين فرضها الثلثان وام فرضها السدس والى خمسة عشر لهم واخ لام والى سبعة عشر لهم واخ اخر لام واذا كان مخرج التركة من اربعة وعشرين فانها تعول الى سبعة وعشرين فقط كزوجة فرضها الثمن وبنتين فرضها الثلثان وابوين فرض كل منهما السدس

(للمادة ٦٣٨)

الرد ضد العول وهو رد ما فضل عن فرض ذوي الفروض ولا مستحق له من المصبة فيرد ما فضل على ذوي الفروض بقدر سهامهم الاعلى الزوجين واصحاب الرد من الورثة سبعة واحد من الذكور وهو اخ الام وستة من الاناث وهن بنت الصلب وبنت الابن والاخت لابوين والاخت لاب والاخت لام والام والجدة الصحيحة لافرق بين ان يكون احد السبعة المذكورين واحدا او متعددا سوى الام ومن انفرد منهم حاز جميع التركة ومسائل الرد اقسام اربعة احدها ان يكون في المسئلة صنف واحد ممن يرد عليه ما فضل عن الفروض عند عدم من لا يرد عليه وحينئذ تقسم التركة على عدد وء سهم كما اذا ترك الميت بنتين او اختين او جدتين فتقسم التركة بينهما نصفين والثاني ان يكون فيها صفان او ثلاثة ممن يرد عليه عند عدم من لا يرد عليه وحينئذ تقسم التركة من مجموع سهامهم اذا كان فيها سدسان كجدة واخت لام تقسم من اثنين لكل منها نصف المال وتقسم من ثلاثة اذا كان فيها ثلث وسدس كولي ام معها فلولي الام الثلثان وللأم الثلث من التركة ومن اربعة اذا كان فيها نصف وسدس كبنت وبنت ابن او بنت وام فلبنت ثلاثة ارباعها ولبنت الابن او الام وبها ومن خمسة اذا كان فيها ثلثان وسدس كبنتين وام او كان فيها نصف وسدسان

كمنت وبنت ابن وام او كان فيها نصف وثلاث كاخت لابوين ولم او اخت لابوين واختين
لام فيعطى في الاول اربعة اخماسها للبنتين وللأم خمسها وفي الثانية يعطى للبنت ثلاثة منها
ولبنت الابن واحد وللأم واحد وفي الثالثة يعطى للاخت من الابوين ثلاثة وللأم وللأختين
لام سهران والثالث ان يكون مع الصنف الواحد من يرد عليه من لا يرد عليه وحيشئ يعطى
من لا يرد عليه نصيبه من اقل مخارج فرضه ويقسم الباقي على من يرد عليه كزوج وثلاث
بنات فيعطى للزوج فرضه الربع واحد من اربعة ويقسم الباقي على عدد رومن البنات
الثلاث في هذا المثال لاستقامة الباقي على عدد رومن والرابع ان يكون مع الصنفين
ممن يرد عليه من لا يرد عليه وحيشئ يعطى من لا يرد عليه نصيبه من اقل مخارج فرضه
ويقسم الباقي على سهام من يرد عليه كزوجة وجدة واختين لام فيعطى للزوجة فرضها
الربع واحد من اربعة ويقسم الباقي على سهام من يرد عليه من الصنفين المذكورين
وهو مستقيم سي في هذا المثال على السهام فيعطى للجدة سهم وهو الربع وللأختين لام سهران
وهما النصف.

﴿ الباب التاسع ﴾

(في ذوي الارحام وكيفية توريثهم)

(المادة ٦٣٩)

ذوو الارحام على اربعة اصناف بعضها اولى بالميراث من بعض على الترتيب في المواد
الآتية الصنف الاول من يتسبب لهيت وهم اولاد البنات وان سفلوا ذكورا كانوا او اناثا
واولاد بنات الابن كذلك

(المادة ٦٤٠)

الصنف الثاني من يتسبب اليهم الميت وهم الاجداد الساقطون كابي ام الميت وابي ابي امه
والجدات الساقطات وان علون كام ابي ام الميت وام ام ابي امه

(المادة ٦٤١)

الصنف الثالث من يتسبب الى ابوي الميت وهم اولاد الاخوات سواء كانت تلك الاولاد

ذكورا واناثا وسواء كانت الاخوات لابوين او لاب او لام وبنات الاخوة وان سفلن سواء كانت الاخوة من الابوين او من احديها وبنوا الاخوة لام وان سفلوا

(المادة ٦٤٢)

الصف الرابع من يتسب الى جندي الميت وهما ابو الاب وابو الام سواء كانا قريبين او بعيدين او الى جديته وهما ام الام وام الاب سواء كانتا قريبتين او بعيدتين وهم الاعام لام والعامت والاخوال والحالات على الاطلاق ثم اولادهم وان سفلوا ذكورا كانوا واناثا

(المادة ٦٤٣)

الصف الاول من ذوي الارحام اولاهم بالميراث اقربهم الى الميت درجة كينت الميت فانها اولى بالميراث من بنت بنت الابن فان استويا في الدرجة يات يدلوا كلهم الى الميت بدرجتين او ثلاث درجات مثلا فولد الوارث اولى من ولد ذي الرحم كينت بنت الابن فانها اولى من ابن بنت الميت فان استويت درجاتهم في القرب ولم يكن فيهم مع ذلك الاستواء ولد وارث كسنت ابن الميت وابن بنت الميت او كانوا كلهم يدلون بوارث كابن الميت وبنت الميت فيعتبر ابدان الفروع المتساوية في الدرجات المذكورة ويقسم المال عليهم باعتبار حالة اذكورتهم وانوثتهم اعني ان كانت الفروع ذكورا فقط او اناثا فقط تساوا في القسمة وان كانوا ذكورا واناثا فللذكر مثل حظ الانثيين هذا ان اتفقت صفة الاصول في الذكورة والانوثة وان اختلفت صفة الاصول في الذكورة والانوثة كينت ابن بنت وابن بنت بنت قسم المال على اول بطن اختلف بالذكورة والانوثة وهو هنا البطن الثاني وهو ابن بنت وبنت بنت تعتبر صفة الاصول في البطن الثاني في هذه الصورة فيقسم عليهم اثلاثا ويعطى كل من الفروع نصيب اصله فحينئذ يكون ثلثا لبنت ابن الميت نصيب ابيها وثلث لابن بنت الميت لانه نصيب امه

(المادة ٦٤٤)

الصف الثاني وهم الساقطون من الاجداد والجدات اولاهم بالميراث اقربهم للميت من اي جهة كان اي سواء كان الاقرب من جهة الاب او من جهة الام مثاله مات عن ام ابني ام وابني ام كان المال كله لام ابني الام لقربها ولا فرق بين كونه مدليا بوارث او

بغير وارث ولا بين كونه ذكرا او انثى وان استوت درجاتهم فلما ان يكون بعضهم مدليا بوارث او كلهم يدلون به او كلهم لا يدلون به ففي الاول يقدم المدني بوارث على غيره بخلاف الصنف الاول مثاله مات من ابي ام الام وابي ابي الام فيها سواء وان كانت الاول مدليا بالجدة الصحيحة اعني ام الام والثاني بالجد الفاسد اعني ابا الام وفي الاخرين كابي ام اب وابي ام ام وكابي ابي ام وام ابي ام فلما ان تختلف قرابتهم اي بعضهم من جانب الاب وبعضهم من جانب الام كالثال الاول واما ان تمجد كالثال الثاني فان اختلفت قرابتهم فالثلثان لقراءة الاب والثلث لقراءة الام كانه مات عن اب وام ثم ما اصاب قراءة الاب يقسم بينهم على اول بطن وقع فيه الخلاف وكذا ما اصاب قراءة الام وان لم يختلف فيهم بطن فالقصة على ايدان كل صنف وان اتحدت قرابتهم اي كلهم من جانب الام او الاب فلما ان تنفق صفة من ادلوا به في الذكورة والانوثة او تختلف فان اتفقت الصفة اعتبرت ابدانهم وتساووا في القصة لو كانوا ذكورا فقط او اناثا فقط وان كانوا مختلطين فللذكر مثل حظ الانثيين وان اختلفت الصفة فالقصة على اول بطن اختلف للذكر ضعف الانثى ثم يعمل الذكور طائفة على قياس ما تقر في الصنف الاول

(المادة ٦٤٥)

الصنف الثالث وهم اولاد الاخوات مطلقا وبنات الاخوة مطلقا وبنو الاخوة لام الحكم فيهم كالحكم في الصنف الاول اعني اولاهم بالميراث اقربهم الى الميت درجة ولو انثى فبنت الاخت اولى من ابن بنت الاخ لانها اقرب فان استووا في القرب فولد العصة اولى من ولد ذي الرحم كبنات ابن اخ وابن بنت اخ كلاهما لابوين اولاب او احدهما لابوين والاخر لاب المال كله لبنت ابن الاخ لانها ولد العصة وان استووا في القرب وليس فيهم ولد العصة كبنت بنت الاخ وابن بنت الاخ او كان كلهم اولاد المصبات كبنتي ابني الاخ لابوين اولاب او بعضهم اولاد المصبات وبعضهم اولاد اصحاب الفرائض كبنت اخ لابوين اولاب وبنت اخ لام او كانت كلهم اصحاب فرائض كبنات اخوات متفرقات يقسم المال على الاصول اي الاخوة والاخوات مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول فما اصاب كل فريق يقسم بين فروعهم كما في الصنف الاول

(المادة ٦٤٦)

الصف الرابع وهم الذين ينتمون الى جدي الميت او جدتيه وهم المات على الاطلاق والاعمام لام والاخوال والخالوات مطلقا اذا اجتمعوا وكان حيز قرابتهم متعديا بان يكون الكل من جانب واحد كالمات والاعمام لام فانهم من جانب الاب والاخوال والخالوات فانهم من جانب الام فالاقوى منهم في القرابة اولى اعني من كان لابوين اولى من كان لاب ومن كان لاب اولى من كان لام ذكورا او اناثا وان كانوا ذكورا واناثا واستوت قرابتهم في القوة فلذلك مثل حفظ الاثنيين كم وعمه كلاهما لام او خال وخالة كلاهما لابوين او لاب اولام وان كان حيز قرابتهم مختلفا فلا اعتبار لقوة القرابة ويكون الثلثان قرابة الاب والثلث لقرابه الام كعمه لاب وام وخالة لام ثم ما اساب كل فريق من قرابي الاب والام يقسم بينهم كما لو تعد حيز قرابتهم

(المادة ٦٤٧)

اولاد الصف الرابع الحكم فيهم كالحكم في الصف الاول اعني اولامهم باليراث افرهم الى الميت درجة من اي جهة كانت فان استووا في القرب الى الميت وكان حيز قرابتهم متعديا بان تكون قرابة الكل من جانب الاب او من جانب الام فن كان له قوة القرابة فهو اولى اعني من كان اصله لابوين فهو اولى من كان اصله لاب فان استووا في القرب بحسب الدرجة وفي القرابة بحسب القوة وكان حيز قرابتهم متعديا فان الكل من جهة الاب او من جهة الام فولد العصبية اولى بكت العم وابن العمه كلاهما لابوين او لاب المال كله لبنت العم لانها ولد العصبية وان استووا في القرب ولكن اختلف حيز قرابتهم بان كان بعضهم من جانب الاب وبعضهم من الام فلا اعتبار هنا لقوة القرابة ولا لولد العصبية ويكون الثلثان لمن يدلي بقرابة الاب والثلث لمن يدلي بقرابة الام والله سبحانه وتعالى اعلم

العهد الشريف

بسم الله الرحمن الرحيم

(١) هذا كتاب كتبه محمد بن عبد الله الى كافة الناس اجمعين رسوله مبشرا ونذيرا وموعدا على ودية الله في خلقه لئلا يكون للناس حجة بعد الرسل وكان الله عزيزا حكيمًا كتبه لاهل ملة النصارى ولان فصل دين النصرانية من مشارق الارض ومغاربها قريبا وبعيدا فصيحها وجبهها فمروها وبجهوها جعل لهم عهدا فمن نكث العهد الذي فيه وخالفه الى غيره وتعدى ما امره كان لهعد الله ناكثا وليثاقه نالفا ويدينه مستبذنا وللمتة مستوجبا سلطانا كان ام غيره من المسلمين

وان احسن راعب او سابع في جبل او واد او مضارة او همران او سهل او رمل او بصة فانا اكون من ورثهم اذب عنهم من كل خيرة لهم بنفسي واعواني ولعلي ولفي وابياعي لانعم رعتي واهل ذمتي وانا اعول عنهم الاذى في اللون التي يعمل اهل العهد من القيام بالخراج الا ما طابت له نفوسهم وليس عليهم جبر ولا اكراه على شيء من ذلك ولا يتخر اسقف من اسقفية ولا راهب من رهبانية ولا حيس من صومته ولا سابع من سياحته ولا يهدم بيت من بيوت كنائسهم ويهيم ولا يدخل شيء من مال كنائسهم في بناء مساجد المسلمين ولا في بناء منازلهم فمن فعل شيئا من ذلك فقد نكث عهد الله وعهد رسوله ولا يعمل على قتل هيلان والاساقفة ولا من يصعد جزية ولا غرامة وانا احفظ ذمتهم ايضا كانوا من بر او بحر في المشرق او المغرب والجنوب والشمال وهم في ذمتي وميثاقي واماني من كل مكروه وكذلك من يتفرد بالمعادية في الجبال والمواضع المباركة لا يلزمهم مما يزرعونه لاخراج ولا عشر ولا يشاطرون لكونه يرسم انوارهم ولا يعاونون عند ادراك الفقة ولا يلزمون بخروج في حرب وقيام ببجزية ولا من اصحاب الخراج وذوي الاموال والعقارات والتجارات ما هو اكثر من اثني عشر درهما بالجملة في كل عام ولا يكلف احد منهم شططا ولا يجادلون الا بالنبي هم احببهم ومغفرتهم تحت جناح الرحمة يكف عنهم اذية المكروه حيثما كانوا حيثما حلوا

وان سارت النصرانية عند المسلمين فليها برضاها ويمكنها من الصلاة في بيها ولا يحال بينها وبين هوى دينها ومن خان عهد الله واحسد بالفسدن ذلك فقد عصي نيقانه ورسوله ويعادونوا له حرمة دينهم ومواضعهم وتكون تلك مقبولة لهم على دينهم وتعلمهم بالعهد ولا يلزم احد منهم بتسل سلاح لئلا المسلمون يدموا عنهم ولا يخالف هذا العهد ابدا الى حين تقوم الساعة وتنفق الدنيا

(٢) قلا من مجموعة مخطات سلطاني لا فيزون يك جزء اول صفحة ٣١

عهدة الامام الخليفة عمر بن الخطاب

صادرة لصوفرونيوس بطرك القدس في ٢٠ ربيع اول سنة

١٥ للهجرة النبوية

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الحمد لله الذي امرنا بالاسلام واكرمنا بالايمان ورحمنا بنبيه محمد صلى الله عليه وسلم وهدانا من الضلالة وجعلنا به يد الشئان والف قلوبنا ونصرنا على الاعداء ومكن لنا من البلاد وجعلنا اخوانا متحابين واحمدا لله عباد الله على هذه النعمة هذا كتاب عمر بن الخطاب لمهد وميثاق اعطى الى البطرك البجل المكرم وهو صوفرونيوس بطرك ايلة للكلية في طود الزيتون بمقام القدس الشريف في الاشغال على الرعايا والنسوس والرهبان والزعماء حيث كانوا واين وجدوا وان يكون عليهم الا ان وان الذي اذا حفظ احكام الذمة وجب له الامان والصون منا نحن المؤمنين عن من يتولى بعدنا وليقطع عنهم اسباب جوارهم كسب ما قد جرى منهم من الطاعة والخضوع ولكن الا ان عليهم وعلى كتابهم وديارهم وكافة زيارتهم التي يسددهم داخلا وخارجا وهي القمامة ويبيت لهم موفد عيسى عليه السلام كنيسة الكبرياء والمناصرة ذات الثلاثة ابواب قبلي وشمالى وغربي وبقية اجناس النصراني للوجودين هناك وهم الكرج والحلبش والذين ياتون للزيارة من القبط والانفرنج والسريان والايومن والساطرة والعماقية والموارنة تابعين للبطرك المذكور ويكون متقدما عليهم لانهم اعطوا من حاضرة النبي الكريم والحبيب المرسل من الله وشرفوا بعظم يده السكريم وامر بالنظر اليهم والامان عليهم كذلك نحن المؤمنين تحسن اليهم اكراما لمن احسن اليهم ويكونوا معالين من الجزية والغفارة والمواجب ومسلمين من كافة البلايا في البر والبحور وفي دخولهم الى القمامة وبقية زيارتهم لا يؤخذ منهم شيء واما الذين يقولون الى الزياره القمامة يردون النصراني الى البطرك دوما وثلاث من الفضة وكل مومن ومومنة يعفظ ما امرنا به سلطان او حاكم او وال يجري حكمه في الارض غني ام فقير من المسلمين المؤمنين والمؤمنات وقد اعطى لهم مرسوما هذا بحضور سيم الحماية الكرام عبد الله وعثمان بن عفان وسجلين زيد وعبد الرحمن ابن عوف وبقية الاخوة الصحابة الكرام فليعتمد على ما شرعنا في كتابنا هذا او يعمل به ويقتل في يدهم وعلى الله تعالى على سيدنا محمد وآله واصحابه والحمد لله رب العالمين حسبا الله ونم الوكيل في ٢٠ من شهر ربيع الاول سنة ١٥ للهجرة النبوية وكل من قرأ مرسوما هذا من المؤمنين وخلائه من الان والى الذين فليكن لمهد الله ناكبتا ورسوله الحبيب مفضلا

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

هذه امانة من الله وحمد النبي رسول الله ليوحة بن روية واهل ائمة اسانفتهم وسائرهم في البر والبحر
لمخدمة الله وذمة النبي ومن كان معه من اهل الشام ومن اهل اليمن فمن احدث منهم حدثا فانه لا يحول ما له
دون نفسه ولن طيب ان اخذه من الناس وانه لا يصل ان يمنعه ما يريدونه. ولا طريقا يريدونه من
بر او بحر (١)

﴿ تعريب الفروان العالي الموشح بالخط المايوي الذي جرى شرف صدره خطابا ﴾

(لوكالة المطلقة بخصوص الاصلاحات)

(اوائل شهر جمادى الاخر سنة ١٢٧٢ - فبراير سنة ١٨٥٦)

بعد الاقارب

لما كان من اقدم افكارى الخيرية السلطانية تحصيل سعادة الاحوال لعنوف تبقي الشراعية التي هي
ودعة الباري ليدي المريدة الموكانية واستكمالها من كل جهة شهودت والله الحمد بكثرة وافرة انماار هممي
المخصوصة الشاهانية التي ظهرت في هذا السبب منذ يوم جلوسى المايويي الملقون باليمن وقد اخذت مسمورية
ملكنا وثروة ملتنا في الازدياد من وقت الى وقت الا انه لما كانت عدالتى السلطانية تطلب تجديد وتأكيد
الظلمات الخيرية التي توفقت بوضعها وتأسيسها لحد الآن لا يصل الحال للموافقة لشأن دولتنا العلية واللائقة
بالمرقع العالي المهم الذي حازت عليه يعق فيما بين الشعوب المتعددة الى درجة السكالك ولا سيما الآن
حيث تضاعف بمثابة الله تعالى تأكيد الحقوق السنية التي لدواني العلية في الخارج بحسب تأثير المساعي الجريئة
من حمية عموم تبقي الشاهانية وهممة ومعارضة نواب الدول المخضعة الخيرية التي هي معنا بانفاق خاص باهر
الاخلاص على ما يجعل هذا العصر مبداء زمان مقرون بالغيرة لدولتنا العلية اصبح من اقتضاء ارادة مراحمي المعتادة
للمراكية ان نرقى آنا فانا في الدخل ايضا الاسبيل والوسائل المستزمنة لتزايد قوة ومكة سلطاني السنية
وتحصيل سعادة الاحوال السكاملة من كل وجه لجميع عنوف تبقي الشاهانية المرتبطين مع بعضهم بالروابط
القلبية الوطنية وللتساوين في نظر معدلة شفقتى المراكية وجاء على ذلك قد صدرت ارادتي العادلة السلطانية
باجراء المخصوصات الآتية وهي

بما ان تلك التأمينات التي صار الوعد والاحسان بها من طرفي الاشرف السلطاني لاجل امنية النعموس
والاموال وحفظ الناموس في حق جميع تبقي الموجودين في اي دين ومذهب كان بدون استثناء بحسب خطي
المايويي الذي نلي في كتابتها وقد جرى الان تأكيدها وتأييدها مع التنظيمات الخيرية يجب اتخاذ التدابير

الموترة لاجل اخراجها بكاملها الى النمل اما الامتيازات والمصانيف الروحية جميعا التي اعطيت من طرف اجدادي العظام او احسن بها في السنين الاخيرة الى جماعة المسيحيين وباقي التبعة الغير المسلمة الموجودين في ملكي الخروسة الشاهانية فقد صار تحريرها وايقاؤها الاين ايضا يلزم ان تحصى المبادرة فقط الى روية امتيازات كل جماعة من المسيحيين والتبعة الغير المسلمة ومعاينة امتيازاتهم الحاضرة بغرف مجلة معينة وتعمل للمذاكرة في اصلاحاتها التي اوجبها الوقت واثار التقدم والادوار المكتشفة في مجالس خصوصية تشكل في البطركانات بارادتي واستخفاي للوكي تحت نظارة بابا العالي وتجر على عرضها والافادة عنها الى بابا العالي ويصير توفيق الرخصة والاعتدال الذين صار التكرم باعطائهما من طرف حضرة ساكن الجنان السلطات ابي الفتح محمد خان الثاني ومن خلفائه العظام الى البطاركة واساقفة المسيحيين للحل والرفع الجديد الذي صار التأمين به لهم من نيات فتري السلطانية ومن بعد ان تصلح اصول انتخاب البطاركة الجاري والحالة هذه يصير كذلك اجراء اصول نصيبهم وتعيينهم لمدة حياتهم تطبيقا الى احكام براءة البطاركة العلية بالصحة والتام وحين نصب البطرك او المطران والمرخص والاي سكبوس والمخام يقتضي ان يقرأ الاصول التعليفية تطبيقا الى صورة يعمل اقرار عليها فيما بين بابا العالي وروسا الجماعات المختلفة الروحيين ثم يصير منع الجوازات والمائدات التي تعطى الى الرهبان تحت اي صورة ولمس كان بالكلية ويتضمن عرضها امردات معينة الى البطاركة وروسا الجماعات وكذلك يتبين معاشات الى باقي الرهبان على وجه الحقلية بالنظر الى اعبية رتبهم ومناصبهم بحسب القرار الذي يصلى بعد الان وتقال ادارة المصالح المالية المختصة بعبادة المسيحيين وباقي التبعة الغير المسلمة لحسن محافظة مجلس مركب من اعضاء متخفة فيما بين رهبان كل جماعة وعوامها بدون ان يحصل ايراث مكتبة الى ارضاق وامول الرهبان، متقولة كانت او غير متقولة ولا ينبغي ان يقع موانع في غير تعمير وترميم الابنية الخاصة بآجره العبادات في المداين والقصبات والقرى التي جميع اهاليها من مذهب واحد ولا في باقي عماراتهم كالمكتبات والمستشفيات والمقابر حسب همتها الاصلية لكن اذا لزم تجديد عمارات نظير هذه فيلزم عند ما يستصيرها البطرك او روماء الله ان تعرض صورة رسما وانشائها مرة الى بابا العالي لكي قبل تلك الصورة المروضة ويجري اقتضاؤها على موجب تعلق ارادتي السنية للرواكية او تبيين الاغراض التي تود في ذلك الباب بغرف مدة معينة واذا وجد في عمل جماعة اهل مذهب واحد مفردين يني غير مختلطين بغيرهم فلا يقيدوا بنوع ما عن اجراء المصروفات المتعلقة بالعبادة في ذلك الموضع غائرا وعلنا انا في المدن والقصبات والقرى التي تكون اهاليها مركبة من جماعات مختلفة الاديان فتكون كل جماعة مقنونة على تعمير وترميم كتابتها ومستشفياتها ومكاتبها ومقبراتها اتباعا للاصول السابق ذكرها في الفقرة التي تسكنها على حدتها لكن متى لزمها ايجية يقتضي انشاءها جديدا يلزم ان تستدعي بطاركتها او جماعة مطارنتها الرخصة اللازمة من جانب بابا العالي فتصدر رخصتها السنية عند ما لا توجد في ذلك مواقع ملكية من طرف دولتنا العلية والماملات التي توضع من طرف الحكومة في مثل هذه الاشغال لا يؤخذ بها شيء وينبغي ان تؤخذ التدابير اللازمة القوية لاجل تأمين من كانوا اهل مذهب واحد مما بلغ عدمه ليجروا مذهبهم بكل حرية ثم تحصى وتزال موبدا من المخرجات الديوانية جميع التمبرات والالفاظ والتنبيزات التي تتضمن تدني صنف عن صنف آخر من صنوف تيمة سلطنتي السنية بسبب للذاهب او اللسان او الجسدية ومنع قانونا استعمال كل نوع تعريف وتوصيف يوجب الشين والعار او يمس الناموس سواء كان بين افراد الناس أو من طرف الماورين ولما كانت قد جرت فرائض كل دعة ومذهب يوجد في ملكي الخروسة بوجه الحرية ان لا يمنع احد اصلا

من تبقي الشهانية. عن إجراء فرائض ديانتهم ولا يأتين من جراء ذلك نجورا ولا اذية ولا يجبر احد على ترك ديانتهم ومذهبهم اما انتساب ونصب مأموري سلطنتي السنية وخدامها فهو ممنوع بتسبيبي ولرادي الوكائية واما ان جميع تبعة دولتي العلية من اية ملة كانوا سوف يقبلون في خدمة الدولة ومأمورياتها فيستعملون في المأموريات امثالا الى المنظمات الرعية الاجراء في حق الجموع بحسب اهليتهم وقابليتهم والذين هم من تبعة سلطنتي السنية يقولون جميعا عند ما يفون الشروط المقررة سواء كان من جهة السن او الامتصاصات في المنظمات الموضوعة للمسكاتب بدون فرق ولا تمييز في مكاتب دولتي العلية العسكرية والملكية وهذا تكون كل جماعة ماذونة بحمل مكاتب مليه للبارف والحرف والصنائع لكن تكون اصول تدريس مثل هذه المكاتب العامة وانتخاب معلمها تحت نظارة وتفتيش مجلس معارف مختلط منصوبة اعضاءه من طرفي الشاهاني اما بجميع الدعاوي التي تحدث فيها بين اهل الاسلام والمسيحيين وباقي التبعة الغير المسلمة او بين التبعة المسيحية وبين باقي باقي المذاهب المختلفة التبعة الغير المسلمة تجارية كانت او جنائية فتصل الى دواوين مختلطة والمجالس التي تعتمد بين طرف هذه الدواوين لاجل استماع الدعوى تكون علمية بمراعاة المدي والمدعي عليه والشهود الذين يتقدم اليها ان يصادقوا على تقريرهم الواقعة دائما واحدة فواحدة يمين يمينه حسب اعتقادهم ومذهبهم اما دعاوي العائدة الى الحقوق العادية فيبني ان ترى شرعا او نظاما بحضور والي وقاضي البلدة في مجالس الايالات والاولوية المختلطة ايضا وتجري المحاكمات الواقعة في هذه المحاكم والمجالس علنا واما الدعاوي الخاصة مثل الحقوق الارثية بنها بين شخصين من المسيحيين وباقي التبعة الغير المسلمة فتعال على ان ترى اذا ارادت اصحاب الدعوى بمرفق البطاركة او الرؤساء والمجالس ويتبنى تنضم اصول ونظامات المرافعات التي تجري في الدواوين المختلطة بمقتضى قوانين المجازلة والتجارة بأسرع ما يمكن ثم تضبط وتدون وتشر وتعلن مترجمة بالاسبب المختلفة المستعملة في ملكي الحكومة الشاهانية وتحصل البشارة في ظرف مدة قليلة لان تتصلح بقدر الامكان كل السجون المخصوصة لحبس وتوقيف اصحاب مظنة السوء او المستحقين التاديبات الجزائية مع اصلاح اصول الحسية في جميع المحلات لاجل تولى الحقوق الانسانية مع حقوق العدالة وتلغى وتبطل بكل حال ايضا كل انواع المجازاة الجنائية بنهايا وكافة للمعاملات التي تمثل الاذية والاضرار في الجبوس ما عدا المعاملات الموافقة للمنظمات الانتدابية للوضوعة من جانب سلطنتي السنية وما يحصل من منع الحركات التي تقع خلافا لذلك وزجوها بكل شدة ويحريه عكسدير المأمورين الذين يأمرون بها الاشخاص الذين يمسرونهم فعلا وتاديبهم بمقتضى قانون الجزاء ايضا ويتبنى ان تنظم امور الضبطية في دار سلطنتي السنية والايات والبلاد والقرى بصورة امنية صحيحة وقوية لحفظه اموال جميع تبعة الحكومة الملكية اصحاب السكينة وراحمهم وكما ان مساواة الورور توجب مساواة باقي التكاليف كذلك للمساواة الحقوقية تستلزم المساواة في الرخايف ايضا فيبني ان يكون للمسيحيين وباقي التبعة الغير المسلمة مجبورين ان يتقافوا الى القسار للعني اخيرا بحق اعطاء الحصص العسكرية مثل اهل الاسلام وتجري في هذا الخصوص اصول المرافعة من الخدمة العلمية اما باعطاء البذل واما باعطاء دوازم قديمة وتعمل المنظمات اللازمة بحق صورة استخدام التبعة هذا عن الاسلام فيما بين صفوف العسكرية وتشر وتبطل في اقرب وقت امكن وان يتوضح امر اشغال الاعضاء الذين يوجدون في مجالس الايالات والاولوية من الاسلام والمسيحيين وغيرهم بصورة صحيحة وتحصل مطالعة استعمال الوسائل المؤثرة على التشريع باصلاحات المنظمات السكانية بحسب صورة تركيب وتشكيل هذه المجالس لاجل حصول التاميين على ظهور الإدارة المستعملة بتعليم دولتي العلية نتيجة الآراء وما يعطي من الحكم والقرار على وجه الصحة وتماثل

على ذلك وبما ان القوانين الكائنة بحق قضاياء بيع الاملاك والتصرف في المقارنات متساوية بحق تبعية الملاكاتية كافة فن بعد ان نعمل الصور التنظيمية فيما بين سلطنتي السنية والدول الاجنبية تبلي المساعدة للجانب ان يتصرفوا في الاملاك ايضا بحسب اتباع قوانين دولتي العلية وامثال نظمات الضابطة البلدية واعطائهم اصل التكاليف التي تمطعها الاهالي الوطنيون اما الوريكو والتكاليف التي تطرح على جميع تبعة سلطنتي السنية فيما انها تؤخذ بصورة واحدة غير منظور فيها الى الصنف والمذهب ينبغي ان تحصل المطالبة والمذاكرة بالنداء السرمية لاصلاح سوء الاستمالات الترومة في اخذ واستيفاء هذه التكاليف والاعشار خاصة وتجري اصول اخذ الوريكو شيئا فشيئا على خط مستقيم وتؤخذ هذه الصورة اذا كانت قابلة للاخذ عوض اصول الزام إيرادات دولتي العلية وما دامت الاصول الحالية جارية ينبغي ان يتمتع مأمورو دولتي العلية وأعضاء المجالس من الصعد بأحدى الالتزامات التي تجري مزايديتها عاها او اخذ حصة منها ويشدد في المجازاة على ذلك ثم توضع وتتمين التكاليف الحالية ايضا في صورة لا توجب الحلل في المحصولات ولا تمنع التجارة الداخلية مما يمكن ويقض على البالغ المناسبة التي يصير تبعتها وتفصيلها لاجل الامور النافعة الوريكو المخصوص الذي سوف يصير وضعه وتأسيسه في الابالآت والسناجق التي تستفيد من الطرق والمسالك الذي يصير تشاوها واحداها برا وبحرا ولما كان قد عمل اخيرا نظام مخصص بحق تنظيم وإدارة دفتر إيرادات ومصروفات سلطنتي السنية في كل سنة ينبغي ان يحصل الاعتناء بإجراء احكامها بتبليها وتحصل البائثرة بحسن تسوية الماشآت المخصوصة لكن من المأموريات وتعلب مخصصان طرف جلالة مقام وكالتي المطلقة رواساء كل جماعة والمأمور للمعين لها من طرفي اشرف الشاهاني لكي يوجدوا في المجلس العالي عند التذكرة في المواد المائدة والراجعة لعموم تبعة سلطنتي السنية وهؤلاء المأمورون يمتحنون لسنة واحدة وعند ما يمتحنون في مأمورياتهم يجسري تعليمهم وينبغي ان أعضاء المجلس العالي ينهضون ويفيدون في اجتماعاتهم العادية والتي هي فوق المادة عرت ارأهم ومطالباتهم باستقامة ولا يحصل لهم تكدير أصلا من جراء ذلك وتجري احكام القوانين المروضة فيما يخص الانفساد والارتكاب والاعتصاف توفيقا الى اصولها المشروعة بحق جميع تبعة سلطنتي السنية من اعي صنف كانوا او في اية مأمورية وجدوا وبصير تصحيح اصول سكة دولتي العلية وتعمل اشياء توجب الاعتبار لامورها المالية كالبائكات وتعيين الراس المال المقتضي الى المخصوصات التي هي منبع الثروة للسادية لما لكي المحروسة الشاهانية وفتح الطرق والمجداول المقتضية لاجل نقل محصولات مآلكي الشاهانية وتجري التسييلات والصيغة بمنع الاسباب الحائلة دون توسيع امر الزراعة والتجارة وتلقت الى استفادة المعارف والمعلوم والراس المال لاجل ذلك من أوروبا وتوضع في موقع الاجراء شيئا فشيئا مع النظر المدقق في اسبابها فان اذن انها الصدو الاعظم المدحوش الشم المشار اليه انت اعلم وان اوسع قوامي هذا الجليل العنوان للوركان في حسب اصوله في داور السعادة على كل طرف من مآلكي الشاهانية وابذل جل الهمة بإجراء مقتضيات المخصوصات المشروعة على الوجه المبين واستتمثال الاسباب اللازمة والوسائل القوية لان تكون احكامه الجلية منذ الان مرجبة الاجراء على الدوام والاستمرار وهكذا اعلموا وعلى علائقي الشريفة اعتمدوا فاجروا في اوائل شهر جماديه الاخروسة الثميتين وسبعين ومائتين والالف ١٨٥٦ (١)

معاهدة باريس

(٣٠ مارس سنة ١٨٥٦)

للادة التاسعة منها — ان جلالة سلطان الدولة العثمانية لعتابه بخير رعاياه جميعا قد تفضل باصدار فرمان غايته اصلاح ذات بينهم وتحسن احوالهم بقسط النظر عن اختلافهم في الاديان والجنس واخذ في ذمته مقصده اظهره غير التصاري القاطنين في بلاده وحيث كان في رغبته ان يبدي الان شهادة جدوده على نيته في ذلك عزم على ان يطالع الدول المتعاهدة بذلك فرمان الصادر عن طيب نفس منه فتلقى الدول المشار اليها هذه المطالبة بتأكيد ما لها من النفع والفائدة ولكن المفهوم منها عريضا انها لا توجب حقاً لهذه الدول في اي حال كانت على ان تترضى كلا او بعضاً لما يتعلق بالسلطان ورعاياه او ادارة سلطنته الداخلية.

وكما يتبين اعلاه لما كان كل صنف من رعايا دولتنا العلية المستظلين بظلال عرشنا السلطانية متساوياً يحظى رؤفنا التركية بالمعاملة الكاملة تقرر اذاً بقتضى الانصاحات والمساعدات للموضوعة العائدة لمطابقة جماعات رعايانا السلطانية غير المسلمة وحرية قوانينهم ومذاهبهم ان تستمر بطاقتهم ورواسائهم الروحيون مظهر الرعاية والصيانة في المواد المتعلقة بمصالحهم واحياجاتهم للتصوغة توفيقاً للاذن والصلاحية المودعين لجالسهم بخصوصية وللمصلحة والاقتدار الحائزين عليها في الامور المالية المتروكة بجماعاتهم وباجراء كاهل التسهيلات في انشاء مساكنهم ومكاتبهم واحداثها

ثم انه مع مصادفتنا هذه المسوكة امر مقرر ان باب احبائنا المائدين ما يرح مفتوحاً على الدوام نحو صنف رعايانا السلطانية في مطلب نوالهم ثمرات دولتنا العلية وخدماتها بحسب قابليتهم ولبائتهم المذالك يلزم تأييد دائرة استخدام من كان من رعايانا السلطانية غير المسلمين موصوفاً بالاستقامة والاقتدار شجراً ومشهوداً في تلك الخدمات المستند كل فرد منهم لما كانت البذلقات العسكرية التي تؤخذ من رعايانا السلطانية غير المسلمة هي موضوعة بمقابلة الخدمة الفعلية العسكرية التي تقدمها لخدمة دولتنا العلية المسلمون وكانت المساواة في الحقوق تستلزم ايضاً المساواة في الوظائف وقد فهم عدم رعاية هذه القاعدة في استناب الكفئين واحوالهم بحسب نسبها العمومية ثم عدم جريان التوزيع والتحصيل ايضاً بين جماعاتهم ضمن اصول سالمة وعادلة فلكننا ثبتنا بالفعل في هذا للطلب ايضاً اثر نوايانا العادلة المقدسة تأمر قطعياً ان يتوزع البذل العسكري من الآن فصاعداً على رعايانا السلطانية غير المسلمة على وجه ان لا يدخل في هذا التوزيع من كان منهم دون سن الثامنين ولا من تجاوز منهم سن الاربعين ووصل الى سن الشيخوخة ولا العليل والساقط من العمل وكمن يتحول لهم كذلك استيفاء هذا البذل على وفاق الانسان (اي العمر) والقاعدة للمشروعة على شرطين احدهما عدم الخلل في مقدار هذا البذل للزروع ضمن دائرة ترتيبه الاحلي بحسب مقدار النفوس والثاني تخمين ولودات خزينة دولتنا عند ترقى افراد المكلفين باعتبار وجودهم ويجب في هذا الحال ان ينزل قيمة البذل بخصوص الذي كان يؤخذ من افراد المكلفين بالخدمة الفعلية العسكرية من رعايانا السلطانية المسلمين الراغبين في دفع البذل النقدي وذلك من ثلاثة ذهب الى الخمسين ذهباً رعاية لقاعدة التسوية وبما انه جاز في

بعض جهات ممالك دولتنا العلية اصول استفهام رعايانا السلطانية غير للسفلة في خدمة الخزانة من غير ان يعطى لهم اراضي وكاتب ذلك مخالفا لشعائر الحكومة ونافيا للمدله واصول التامة فيقتضي ان لا يستثنى بعد الان احد من صنوف رعايانا السلطانية سواء كان في تفويض الاراضي المبيعة في الزائدة او فيما تقترغه افراد الناس من املاكها واراضها لا بل يتأكد تأمين استفادتهم من احكام قانوننا السلطاني للموضوع للاراضي مع رعاية المساواة الكاملة ومن مطلوبنا القطعي السلطاني ايضا ان تجري المحافظة على احكام الرضاية التي تظهر في تركات رعايانا السلطانية غير المسلة من غير مداخله في مال ارث الايتام منهم الذين يكون لهم اولياء ما لم يتصد الولي والصحي لاتلاف اموال اليتيم ويشكي عليه فحينئذ يكون مال اليتيم تحت نظارة الحكومة وحمايتها وكما هو مستغنى عن البيان حيث ان اساس تنييننا ومساعدتنا هذه السلطانية انما هو لنفاية استكمال معادة حال البرايا والرعايا المودعة ليدنا الملكية المويذة (١)

معاهدة برلين

(١٣ لولي ١٨٧٨)

(المادة ٦٢)

حيث ان الباب المالي يظهر رغبته في ابقاء اصول حرية الديانة وتوسيع مدلهما توصيا مطلقا فان الموقعين على هذه المعاهدة ينزلون هذه الرضة منزلة الفصل فلا يسوغ التمييز في الاعتقادات الدينية في جميع اطراف السلطنة العثمانية حتى يفرج احدا من الاهلية والجدارة بجميع ما يتعلق بتمتعه الحقوق المدنية والسياسية او بدخوله في الوظائف للبرية او العمومية او نواله الشرف او استعماله الصنائع والحرف المختلفة كفيما كان مقروء ويؤمن جميع الناس بان يودوا الشهادة في جميع المحاكم بدون تمييز احد في الدين واستعمال سائر الامور الدينية يكون بحرية فلا يكون مانع ما لتوزيع درجات ارباب المذاهب المختلفة او لمعاتهم مع روءسائهم ويكون الاكلدوس (اصحاب الرتب الكنسية) والوزار والرهبان من جميع الامم الذين يسافرون في الممالك العثمانية في الروم ايتلي والاناطول حازرين حقوقا واحدة وامتيازات وخصائص واحدة وفوض الى التناصل ونواب الدول الاجنبية في تلك الممالك حق في حماية اولئك كدورين وحماية محلاتهم الدينية والخدمية حماية رسمية في الاماكن المقدسة او غيرها اما الحقوق المسلة للفرنسا فل تزل مرعية الاجراء وصلو من الملوم المقرر هنا انه لا يسوغ تبديل حال من الاحوال الحاصرة في الاماكن المقدسة اما زوار جبل ائوس من اي جنس كانوا فيبقون حافظين لاملاكهم وامتيازاتهم ومنحهم السابقة ويقون متمتعين بمساواة تامة في الحقوق والمزايا (٢)

(١) القاموس العام للادارة والقضا جزء رابع صفحة ٧٨

(٢) القاموس العام للادارة والقضا جزء ٢ صيغة ١٣٣

القاموس الاساسي

(٢ ذوالحجة سنة ١٢٩٣)

- المادة ٨ - يطلق اسم عملي بدون استئسا على كافة افراد التبعة الشمانية من اي دين ومذهب كانوا ...
- المادة ١١ - ان دين الدولة الشمانية هو دين الاسلام فع المحافظة على هذا الاساس تكون حوية جميع الاديان المعروفة في المالك الشمانية وكافة الامتيازات المنوطة الى الجماعات المختلفة تحت حماية الدولة على شرط ان لا تشغل براءة اطلاق ولا بالأدب العمومية
- المادة ١٢ - يكون كافة الدمايين مساويين امام القانون وفي حقوق الملكية ووفائتها فيما عدا الاحوال المذهبية والدينية
- المادة ١١١ - يكون في كل قضاء لكل ملة على حدها مجلس جماعة للنظارة على صرف اموال الوصية لكرمي لهم على ما هو محرم في الوصايا على وجه ان تصرف حاصلات المسكنات والمستغلات والتقود الموقوفة الى للشروط لهم والى الخيرات والميراث وفاقا لشرط الوقفية والتعامل القديم وللنظارة كذلك على صورة ادارة اموال الايام توفيقا لنظامها المخصوص وهذه المجالس تتوكل من افراد منتخبين من كل ملة على حدة على مقتضى النظمات المخصوصة التي تترتب في هذا المطلب وعلى هاته المجالس ان تعرف بان مرجعها انما هو حكوماتها المحلية ومجالس الولايات العمومية (١)

التعديلات السامية العمومية

هذه ترجمة صورة التعديلات السامية العمومية الصادرة من الباب العالي

بتاريخ ٢٣ جمادى الاخرة سنة ١٣٠٨ (٢٢ كانون ثاني سنة ١٣٠٦)

انه بناء على التقارير التي قدمت باطريخانة الروم باستدعاء دوايم حفظ امتيازاتها القديمة المذهبية في شلن الفتنة (تراخومة) والمهر المتولدة من عقد وفتح النكاح ودعوى الجهاز بقصد اجراء القرارات التي تصدر من البطريرخانة كما كان وفي مادة الوصاية واصل تنبش مكاتب الروم في امر تخفيف الرهانات وفي توقيدهم ومما كتهم به على الامور الجزائية فطبقا لما صار عليه البطريرخانة بتواريخ مختلفة بواسطة فطرلة العدلية والمذاهب المحلية توفيقا لما جرى مقدما وموخر من التدقيقات والذاكرات في هذه الامور وتاييدا لحفظ امتيازات البطريرخانة المذكورة الهائزة لما بموجب برأت عالية يقتضي مراعاة للعلامة القديمة في رواية دعوى الفتنة والتراخومة المتولدة من مواد عقد النكاح وفسخه ودعوى الجهاز بالبطريرخانة حتى كانت بالاستانة العلية بالتمويل وبلدية متى كانت بالخارج وكما انه كان جار تنفيذ القرارات والاعلامات الصادرة من البطريرخانة بالاستانة ومن التروبوليدخانة بالخارج في امر تقدير النفقات بدوائر الاجراء

(١) القاموس العام للادارة والتشريع جزء ٤ صفحة ٣٨٠

حتى لم يقع اعتراض من الذين سيصدر تحصيل النفقة منهم فمن الآن فصاعدا يحال على البطريرقية سماع وتدقيق الاعتراضات التي تقع من القدر عليهم النفقات من جهة زيادتها أو حجبهم عن أدائها (المسألة التي عليها مدار الشكوى) وما تصدره البطريرقية بناء على ذلك بعد التدقيق في القرارات النهائية تبديلا أو تصديقا تعبير المبادرة في إجرائه من دوائر الأجره، وبموجب الأصول الجارية في حق سائر المديونين فلا يلزم اخذ مصاريف التمثيل من الطرف الآخر لمن يقتضى حجه في إنشاء اجراء القرارات النهائية التي تصدر في شأن النفقة. أما مسألة الوصاية فهذه مع كونها من الأمور المحققة ولما كان امر تدقيق المنازعات المتعلقة بها وتسويتها مما يقتضى النظر فيه يجلس البطريرقية للتحاط كما هو مقتضى احكام المادة الثالثة من نظامية البطريرقية من الفصل المختص بوظائف اعضاء المجلس المذكور للدئين في الوصاية التي تظهر بركة من يقب ورثة صغار أو كبار من المسيحيين متى كانت مصدق عليها من البطريق أو من المروبوليد أو البسبيوس تكون معتبرة بالحكمة ومع استثناء الاراضي الديرية والاقواف فكل ما كانت مشتملة عليه من المال أو الملك يصير تركه للموصى له بها بلا وضع يد عليه وما يتوقع من المنازعات بين الورثة أو وصي الورثة الصغار في شأن الوصاية أو فيما ينبعث عنها من جهة اعتبارها وعدمه فكانه ينبغي ان ينظر ذلك في مجلس البطريرقية للتحاط بالامانة المالية بمقتضى المادة الثالثة من نظاميتها فكذلك ينظر في مجلس المروبوليدية بالولايات وبغير تفويض الملكية بمقتضى المادة الثالثة من نظاميتها بدوائر الاجراء لدى الحكومة غير انه لا يمكن هذا القرار علنا الاعلانات التي تصدر من المجلس المذكورة بدوائر الاجراء لدى الحكومة غير انه لا يمكن هذا القرار علنا على طاعة الروم الارثوذكس فإذا كان بعض الورثة منسوب لطائفة غير هذه الطائفة أو كان من البسة الاجنبية أو كانت الوصاية للمصدق عليها محتوية على وقف أو ارض من الاراضي الديرية أو شيء متنازع فيه مع احد من تبعه الدولة العلية أو التبعة الاجنبية فالدهاوى المنبئة من مثل هذه الوصاية يكون النظر فيها من خصائص محاكم الدولة العلية

ولما كانت دروس المكاتب وجداولها جار تنظيمها أو التصديق عليها من البطريرقية لتت المروبوليد خانات وهي المصدقة ايضا على الشهادات التي تكون بأيدي المعلمين والمعلمات فن مقتضى مطوعة الحكومة بها ولذلك يرى لزوم تفتيش ائتمري تلك المكاتب طرف مقتضى للمعارف أو مديروها وأذاريه انه جار اعطاء دروس مفسرة أو وجد بالمكاتب معلمين أو معلمات ليسوا حائزين شهادات تفصير الخطيرة مع البطريرقية أو المروبوليد خانة من نظارة المعارف ان كان ذلك بالاستانة العلية ومن الحكومات المحلية ان كان ذلك بالخارج وينت تدريس مثل تلك الدروس كما يصير تبديل اولئك المعلمين والمعلمات بفهمهم بواسطة البطريرقية أو المروبوليد خانة

وحيث ان امتناع الرهبان عن أداء اليمين مثل سائر الناس عند حضورهم للشهادة في الأمور الجزائية محدث للاشكالات في امر الحاكم من عهد وضع اصول المحاكمات الجزائية للان فالرهبان الذين يقتضى تخليصهم لاسباب أمور حقوقية أو دهاوسية جزائية تعذر معاملتهم على موجب الفقرة النظامية التي وضعت لهذا الامر في تخليصهم بالبطريرقية أو المروبوليد خانة التي يتسببت اليها على مقتضى عواذهم للخيرية

أما ما كان من امر توقيفهم ومحاكمتهم فلان ذلك بسبب دين فيجري توقيفهم بالبطريرقية أو المروبوليد خانة التي يتسببت اليها كما كان جار قديما اما القسيسين والرهبان الذين ينبغي استغلالهم بوجاهتهم بالحكم العادلة بأمر جزائية فذكره الجلب التي يلزم إصدارها من دوائر الاستئناف والحكام يقتضى تبليغها

اليوم بواسطة البطريركخانه ان كانوا بدار السعادة وبواسطة المتروبوليد ان كانوا بالخارج حيث تكون البطريركخانه والمتروبوليد والسقبوس تحت الجبورية في تسليم الراهب انتم الحكومة عقب استلام مذكرة الجلب وان لم يودوا هذه الجبورية او لم يمثل لها الراهب الصادرة في حقه مذكرة الجلب فيصير الرجوع بالطبع لحكم القانون في احضاره انما حين ثبوت التهمة وترتيب الجزاء لا يوضع التهم منهم في المحلات للمدة للقبس وتوقيف الموام بل يجري حيزه في مكان يليق بهاله وصفته بدائرة الحكومة كمنهم من مرعيي الخاطر ومن ثبت عليهم التهمة منهم وكانت من نوع الجنحة او المخالفة فعيت ان هذه الحالة لا يلزم عليها نزع صفته الروحانية فإ يترتب عليه من جزاء الحبس ينبغي ان يحضيه في البطريركخانه او المتروبوليدخانه التي هو منسوب اليها واما اذا كانت الجريمة المستدة اليه في مرتبة الجناية فيصير وضعه بالادوة التي تخصص اليه بدائرة الحكومة حين اتهم استئنافه وبعد ثبوت التهمة وتوقيع الحكم عليه وعلب صفته الروحانية فإ يترتب عليه من الجزاء القانوني ينبغي ان يحضيه بالحبس العمومي واذا وقع ما يخل بالنظام والراحة لمحل من المالك الشاهانية فعلا ودعت الحالة الاعلان بالادارة الموقية في ملحقين ما اندفع الاحوال والاسباب الموجبة لذلك على ارباب المجلس الحربي انهم في اثناء اجراء محاكمة من يتوقع منه جرائم يدون استثناء بدخل تلك الملحة ان يراعوا الاصول المبسطة اعلاه في حق من يصير توقيفه وجبهه من القسيسين والرهبان

وقد حصلت للذاكرة في ذلك مجلس الركلاء المخصوص واستنسب لديه مذكر بالاستئذان صدرت الارادة السنية الشاهانية به واقضى ترقيمه لديركم باطل الاهتمام في ايفاء الماملة على الوجه لاسطور

ترجمة صورة التحريات السامية العمومية الصادرة من الباب العالي

(بتاريخ ٢١ شعبان سنة ١٣٠٨ — ١٩ مارس سنة ١٣٠٧ رهي)

لما كان من مقضى القرائات المتخذة طبقا لما صار اجراؤه من التدقيقات والمذكرات في ما التقت به البطريركخانه الارمن من دوام المحافظة على امتيازاتها المذهبية وتأيدتها للمحافظة على تلك الامتيازات الحائزة لها البطريركخانه المذكورة بمقتضى برأت عالية ان مدلول فرمان البطريركية يقتضي بعدم عزل ونفي من يكون حائزا لصفة (مرخصة) او (سقبوس) ما لم يصير الاستسلام من بطريق الطاية عن صحة ما يتوقع من التفتيشات في حقهم فن الان فصاعدا يجري معاملة كل مرخص وكل سقبوس بحسب تلك الاصول القديمة بحيث يستثنى منهم من يضبط بجريمة مشهودة

واذا دعت الحال لايقاف احد الرهبان ومحاكمته بسبب دين (اي لاسباب حقوقية) فيجري ايقافهم بالبطريركخانه او لارخصةخانه التي يتسبون اليها كما كان جريا قديما اما القسيسون والرهبان الذين ينبغي استئنافهم ومحاكمتهم بالحاكم المدنية باسباب امور جزائية فيقتضي تبليغ مذكرة الجلب اى (علم الطلب) التي يلزم اصداؤها من دوائر الاستئناف ولحاكم اليوم بواسطة البطريركخانه ان كانوا بالاستانة وبواسطة المرخصةخانه ان كانوا بالخارج بحيث تكون البطريركخانه والمرخصةخانه مجبورة على تسليم الراهب التهم للحكومة عقب استلام مذكرة الجلب وان لم تود هذه الجبورية او لم يمثل لها الراهب الصادر في حقه مذكرة الجلب فيصير الرجوع بالطبع لحكم القانون في احضاره انما حين ثبوت التهمة عليهم وترتيب الجزاء في حقهم لا يضعون في المحلات للمدة للقبس وتوقيف سائر الناس بل يجب مجرم في اودة تليق بشأنهم وصفته بدائرة الحكومة

كغيرهم من مرعبي الخطر ومن تثبت عليهم التهمة منهم وكانت من نوع اللجنة او المخالفة فادام ان هذه الحالة لاستعدي نزع صفته الروحانية فاقترع عليه من جزاء الحبس ينبغي ان يفرضه بالبطريركخانه او المرخصة خانة التي هو منسوب اليها واما اذا كانت الجريمة المستندة اليه في درجة الجنائية فيصير وضه بالادوة التي تخصص اليه بدائرة الحكومة لحين تمام استنطاقه وبعد ثبوت التهمة وتوقيع الحكم عليه وسلب صفته الروحانية فاقترع عليه من الجزاء القانوني يلزم ان يفرضه بالحبس العمومي واذا حدث ما يحل النظام والراحة فعلا بعمل من محال الممالك الشاهانية ودعت المحال لاعلان الادارة العرفية به فحين ما تندفع الاحوال والاسباب الموجبة لذلك على المجلس الحربي انه في اثناء اجراء المحاكمة لا استثناء في حق ارباب الجرائم يدخل تلك المملكة برامح الاصول المسرودة اعلاء في حق من يصدر توقيفه وجسه من التفسيرين والرهبان

ثم حيث انه حاصل من الرهبان امتناع عن اداء الدين مثل سائر الناس عند حضورهم لشهادة سيف الامور الجزائية وهذا الامتناع يحدث للاشكالات في امر النفاذ من عهد وضع اصول المحاكمة الجزائية لان فالرهبان الذين يقضي تحميلهم لاسباب حقوقية او دعوية جزائية تعير عاملاً بهم على موجب القوة النظامية التي وضعت لهذا الامر بتعليقهم سيف البطريقخانه والمرخصة خانة التي يتسبون اليها بالتطبيق على حوائجهم المذهبية

ولما كانت امور الثغرات المتولدة عن مواد عقد الانكحة وتفتها جار رويها من التقدم بالبطريقخانه في الامانة العلية او بالمرخصة خانة في الخارج فمع مراعاة هذه المعاملة القديمة بعد الان فالتقاربات او للاحكامات التي تصدر بتدبير الثغرات من البطريقخانه او المرخصة خانة كما انه كان معتاد رويها بدوائر التنفيذ في لم يكن هناك اعتراض من بجني تحصيل الثقة منهم فكذلك عند حصول المعارضة في حالة المعجز عن الاداء يدعو ان ما قدر من الثقة كان زائفا (الا وهي المسئلة الاشتكالية الاصليسة) يحال استماعها والتدقيق فيها على البطريقخانه والقرارات الاخيرة التي تصدر منها بعد التدقيق سواء كان جعديلا السابق او التصديق عليه تمد نهاية ولا ينظر فيها لاي دعوى ولا اعتراض ويجري اللازم فيها بدوائر التنفيذ وتعطى عنها تعليقات المحاكم المدنية او معلومات المحاكم الشرعية لتوفيق الحركة على الاصول الجارية في حق سائر الدينين من هذا القليل

وحيث كان من الاصول الجارية قديما ان يعهد الاستلام من البطريقخانه عن ارباب الموارث سيف دعاوهم التي تنظر لدى المحاكم الشرعية فن الان فصلها ايضا تراعي هذه الاحوال ثم ولو انه لم يتكلم بشيء الى الان في الصدقات الجاري اعطائها من الناس برضاهم لانشاء وتعديل وادارة المساهم والمكاتب وجميع المؤسسات المخصصة بالطائفة لكن بما ان طبع نذاكر بهذه الوسيلة بلا رخصة واخذت قنود من الاهالي يسلبوا الاصول المتخذة من طرف الحكومة السنية يعني انه من اللازم وقوف الحكومة على ما يجب ويستحصل عليه من القنود بهذه الوساطة من الاهالي ففي اراد روماء طائفة الارمن الروحانية جمع قنود من افراد الطائفة بموجب نذاكر مطبوعة لانشاء او تعديل او ادارة اي نوع من المؤسسات انظرية يلزمهم بيان اسبابها وتعيين مقدار ما للحكومة السنية واستدعاء رخصة يسا مثل سائر روماء الطوائف ومحتشد تعطى لهم للساعدة اللازمة

وبما ان المادة السادسة والاربعين المتعلقة بوزائف ومسيون والتأسيسات من نفاذامة البطريقخانه مصرح بها عدم امكان انشاء او تعديل كنيسة او مكتب أو ما يحال ذلك من الاماكن المذهبية في دار السعادة

وحولها ما لم يكن بمعرفة ذلك القومسيون ورضا المجلس الجسائي ومندرج فقرات مخصوصة بقرمان الإصلاحات العالي الصادر في سنة الف ومائتين والثنين وسبعين هجرية قاضية بأن (البطارقة) ومتروبوليدي (الطوائف) يتأذون من الباب العالي مما يقتضي انشاؤه مجدداً من الكنائس والاسبائليات والاسكاف والمذائف ومقلم توجد موانع ملكية يسمح لهم بالرخصة السنوية وعلى هذا حصلت المساعدة في مستديمات الرخصين للوجود بين بالولايات الشاهانية خصوصاً ما كان منها نايماً لدائرة (بطريقية) القديس الشريف وفوتوبكوسية سيس واختار الروحانية فع مراعاة هذه القاعدة بعد الان ايضاً يصير الاستفسار من البطريخانة عن مطالباتها عند وقوع استدعائات من هذا النبل من افراد الطوائف الموجودين بالخلات المنسوبة لبطريقية دار السعادة وعلى مقتضى جواب البطريقية تجزي الماملة اللازمة

وفد استنسب ذلك بمجلس الوكلاء المخصوص بالاستئذان عنه صدرت الارادة السنية الشاهانية به وصار تبليغ بطريخانة الارمن بالقرارات المبحوث عنها من طرف نظارة السديلية والمذاهب الجبلية كما قد اعطيت مەلومات بها ان يراهم هذا ١٠٠٠ تكمل استكمال اسباب الاعتناء باجراء المساملات للمنطقة بالمواد المشروعة بولايتكم الجبلية ومخطتها توفيقاً لقرارات الرقومة لندم

﴿ ترجمة صورة التبريرات السامية العمومية الصادرة من الباب العالي ﴾

سبق تبليغ دولتكم القرارات المتخذة تأييداً لمخروطة الامتيازات للذهبية المأثرة لها كل من بطريخانة ورم والارمن بمقتضى برآآت عالية وتوفيقاً اعالي منطوق الارادة السنية الشاهانية التي صدرت بعد الاستئذان واستنسه بمجلس الوكلاء المخصوص بقطعي التبريرات العمومية الصادرتين في ٢٧ جمادى الاخر و ٢١ شعبان سنة ١٣٠٨ وحيث ان ما يبني مرافعاته من التهمات المذكورة وتبين بالتبريرات العمومية السالف ذكرها ابن جلب واستطاق وتوقيف الرهان لاجل المارد الحقوقية والجوانبة وتعليمهم اليقين عند الانقضاء ومن مدعاوي التفتات المتولدة من عقد وقسم الانكحة بكون بالطبع شاملاً لسائر المال الغير مسجلة فقد استنسب اراء الامامات في مثل هذه الاحوال توفيقاً للاصول المذكورة وصار تبليغ ذلك لجهات الانقضاء وهذا ايضا لدولتكم لاجراء مقتضا

(ترجمة المادة واردة لنظارة الداخلية من المعية السنية بتاريخ ٢٤)

(ذي القعدة سنة ١٣٠٨ ١٦ مرة)

بناء على ما ورد من نظارة الداخلية بتاريخ ٤ شعبان سنة ١٣٠٨ بشأن ما حدث من الاشكالات في اجراء الاحكام المتعددة الصادرة بها الاعلامات من البطريخانة الارمن الكاثوليك غيايا وحضوريا في الدهري التي انتهت السبت روزه بنت ماردعوس ضد زوجها سليم فرج افندي القاضي بمعكة نطاً الهلية وطلب المخابرة مع جمعة القزوم لاجل الحصول على معرفة درجة الحدود المأثرة لها البطريخانات فيما تصدره من الاعلامات والاحكام حتى بذلك تندفع المشاكل الحاصلة في تنفيذها كتب من طرف الحضرة الفضية الخديوية الى نظارة العملية الجبلية بما تزم في ذلك فوربت مكاتبها بتاريخ ١٩ شوال سنة ١٣٠٨ ومما ثلاث صور مطبوعة من التبريرات السامية العمومية الصادرة بتاريخ مختلفة في شأن الامتيازات المسجلة الخاصة بطريخانة

الروم والارمن وما تقرر في شأنها اخيرا وما يتعلق بجلب الرهبان للحكام واستعداداتهم وتوقيفهم وتخليصهم على حسب دواعي الاحوال وما تقرر في ده اوي النفقات بحيث ان ذلك يكون عموميا في حق الجماعات الغير المسلمين لاتخاذها دستورا للعدل في مثل هذه الاحوال وما هي الصور المذكورة مرسلة مع هذا لوصوب مساعدكم لاجراء اللازم فيها حسب ما تقتضيه الحال الاندم

نظام

(معاقبة الكرك بحق جميع اصناف الرهبان من ثمة الدولة العلية)
(والبول الاجنبية والمذاهب المختلفة)
(واديرتهم وباقي محلاتهم)

رأس الانيازات للعطاء الى جماعة الرهبان على اختلاف انواعهم منذ القدم واهمها هي الاعفاء من رسوم الكرك وقد نجدت المعاقبة المذكورة واقبت بقتضى عراطف السلطة السنية الشاملة المسل بها لدى الجمع لكن بناء على ما وجد لازما من تعيين بعض الحدود والنظامات للوضوعة في هذا الباب قد وجد بحسب منطوق الارادة السنية السلطانية التي اكرم بشرف صدورها الخلف ان تكون اولاً كل الاشياء المخصوصة بتزيين الكنائس واجراء الامور المذهبية معفوة من رسوم الكرك . ثانياً ان هذه المعاقبة تكون جارية بحسب قيمة ما تمين من الاشياء المقتضا سنة واحدة لادارة الرهبان والراعيات الموجودين في كل دير ولكنايب الرهبان والاماكن المحمية التي هم يمدونها مثل بيوت المرضى والصيدليات ومحلات الايتام والمكاتب والمعارات التي تعلق وتدف بها المصبيان مجالاً تحت اسم داخلية وخارجية على الوجه المبين ادناه

(المادة ١)

الاشياء المخصوصة بتزيين الكنائس واجراء الامور المذهبية تكون معفوة من كل رسوم الكرك على الوجه السابق والاشياء التي لم تكن من جهة قيمتها داخلية في صنف ما يلزم صنوا ما يذكر في المادة الثانية والثالثة من مكاتب الادوية والرهبان وبيوت المرضى وصيدليات الخيرات وبيوت الايتام والمكاتب والمعارات التي تعلق وتدف بها المصبيان مجالاً تحت اسم خارجية وداخلية يعني اولاً الهدايا التي ترسلها اصحاب المحكمات الى كنيسة القيامة وباتي الكنائس ثانياً الصليان ولوحة بقية الاثار (الذخائر) مزينة كانت او غير مزينة . ثالثاً الكاسات والبرهانيات والقدوسيات والطسوت والاباريق والمباخر واورعة اللبان والاباريق والعرواني الصغيرة البلورية او الفضية والذهبية وباتي الاواني الفضية والذهبية او المحلات المصنوعة بالفضة . رابعاً الشماهدن الكبار والصغار والزهريات المزينة وغير المزينة والازهار الصناعية والمظلات والسلاسل وقماش الكتان لاجل المذابيح وستائر للزوار واقمشة الزينة الحريرية او القطنية والشرايط والصفحات الحريرية والقصية والخيشة وكل انواع عصي الاسائفة والايقونات المزينة وغير المزينة للتمليق في الكنائس . خامساً ملابس الرهبان المخيطة وغير المخيطة والالبسة الكهنوتية المخصوصة في القموس من اية رتبة كانوا . سادساً البسط الصوفية والبسط القطنية المشغولة بالنصب والنايش . سابغاً الثريات والللايبات للتمليق في الكنائس فضية

كانت او غير فضية ومعدنية بحلّة اوبلورية والزجاج الملون وغير الملون والالوان والتعوش التي اوراقها فضة او ذهب ومخصوصة بن بين الكنائس والشمع السلي المصنوع والخطي واللباث والسابع والمداليات الفضية والذهبية ونماوير القلم الكبرى والصغرى وكل انواع الصور . ثامنا ما يعمل في القدس الشريف سواء كان لاجل البحار كنخازنات والادوية السكّانة في القدس الشريف وغيره من الحالات او لكل صف من الرهبان والراهبات ويرسل الى كل الجهات من الاشياء المخصصة بمذاهبهم من صلبان وبتدنيات واصداق وسابع . ثاسما كتب الارغانون والمراونيم والقداس ومجموعات القرائيل ونوطات الكنائس واوسقات وجميع الكتب التي تجلب من الاوربا او تطبع في الادوية الكبرى الموجودة في الممالك المحروسة الشاهانية وترسل الى كل جهاتها لاجل الكنائس والادوية والكتّاب المخصوصة بالرهبان وبتمصيل الامور الدينية . عاشرًا على الاشياء واللوازم المخصصة بانشاء وادارة الكنائس والادوية وامثال ذلك من الاماكن جميع ذلك يكون معقودا من رسوم الكرك فلا يطلب رسم اصلا عن تزيينات الكنائس المحروسة في هذه المادة وكتب التعلم وغيرها من الاشياء لا في دخولها من الممالك الاجنبية الى الممالك المحروسة الشاهانية ولا في نقلها من دير الى دير آخر متى دخلت مرة الى الممالك المحروسة الشاهانية ثم اذا ارسلت امتعة الكنائس وتزييناتها المسذكرة الى اوربا لاجل الاصلاح تكون معقودة ايضا من كل انواع رسوم الكارك

(المادة ٢)

كل الطرق الرهبانية تكون مستفيدة من معاقبة رسوم الكارك سواء كانوا رهبان الاراضي المندسة ويسوعيين ومارييين وراهبات اخوية للكنائس المسيحية والكوشيين والدونيكين والكرمليين وادوية الفرساوية المختلفة الطرق او كانوا سورودشاريتاه وراهبان مار يوسف والقدس الشريف وغيرهم من لم تذكر اسما . وفي هذه المادة فالاشياء المقتضاة الى كل راهب وراهبة في السنة قد تميت قيمتها اربعة الاف غرش وتكون معقودة من رسم الكرك والاشياء المذكورة هي عبارة عن الملابس والمأكولات وكل انواع الخبز والورق وما يلزم الى الراهب واذا اراد احد الرهبان والراهبات ان يستحضر لثقت شخصه سموطا من اوربا فيمكنه ان يحضر في السنة ما قيمته مائة وخمسون غرشا ورسم الكرك الذي يلزم اخذه عن هذا السموط في المساية خمسة وسبعون حسب اصول الاخصار يتنزل من مجموع معاقبة رسم الكرك للمطاة له بموجب احكام هذه المادة ثم اذا منعت السلطنة السنية مومغرا ادخال السموط من اوربا الى الممالك المحروسة الشاهانية لفصح هذه المعاقبة الا انه على اي حال كان يمكن الرهبان والراهبات ان يستحضروا دائما سموطا من عمل الممالك المحروسة الشاهانية لذواتهم بقدر مائة وخمسين غرشا بناء على ان تنزل رسوم كركه المعينة في نظاماتامة السموط من المعاقبة للمطاة لم

(المادة ٣)

من حيث ان جميع او بعض الاماكن مثل مكاتب الرهبان ويوت المرضي والصيديليات التي يتسداوى بها المرضي المحتاجون والقراء ويوت الايتام والمكاتب والمعاريات التي يتعلم بها اولاد القراء مجانا تحت اسم داخلي وخارجي هي مرتبطة او يمكن ارتباطها في الادوية المذكورة في المادة الثانية فيقتضي ان تعطي لسلك منهم ايضا معاقبة مخصوصة من طرف الكرك كما اعطي الى رهبان الادوية فيكون اولاً لكل تلميذ يوجد في المكاتب الرهبانية من الاشياء المقتضاة لادارته ما تقدر قيمته سنويا الف وثمانمائة غرش نهاية ما يكون معاقبا

من رسم الكرك والاشياء المذكورة هي عبارة عن ما كولانه وملبوساته واحتياجاته القلبية من الحبر وكل انواع الورق والافلام والآت الكيميا والهيئة وكل الادوات المتقضا لتعليقه وتزيينه . ثانياً الاشياء التي تقتضي لادارة ثمانية كل مريض يوجد في بيوت المرضى باعتبار ثلاثية وخمسين غرضاً نهاية ما يكون سنوياً تكون معقوفة من رسوم الكرك والاشياء المذكورة هي عبارة عن ما كولانه ومعالجه وملبوساته ومقرده وغراضه وحلفه وادواته على اختلاف انواعها والآت الجراحة وكل شيء من انواع الاشياء التي تهديها او تتبرع بها اصحاب الخيرات له وغير ذلك من جميع الاشياء اللازمة لادارة المرضى وبناء بيوت المرضى وجنائنها . ثالثاً الاشياء المتقضا لكل واحد من الفقراء يتداوى في الصيدليات المار ذكرها تعتبر قيمتها تسعاية غرض في السنة وتكون معقوفة من رسم الكرك وجميع الاشياء التي تنفخص لكل صيدلية في السنة تعلم متى غرض عدد الفقراء الذين يكونون قد تداءوا في الصيدلية كل يوم يظرف سنتين في تسعاية في قلب بعضهم بعضاً والاشياء المبحوث عنها في هذه المادة هي عبارة عن ما كولات واجوا وملابس وادوات تلزم الى الصيدليات . رابعاً الاشياء المتقضا الى كل يتم وينبذ من الموجودين في بيوت الايتام تعتبر قيمتها ألف وثمانية غرض في السنة تكون معقوفة من رسم الكرك وشمل هذه الوازم وملبوسات وحجر وكل انواع الافلام والافلام الرصاص واشمل ذلك من الوازم القلمية وما يعطى هدية مكافأة الى الاطفال في الامتحانات من الكتب المزينة والتصاوير واللعب والملابس الرفيعة ومساطر الاشغال البديعة وباقى الاقشة وسائر الاشياء اللازمة لتفصيل العظم والآدب والزراعة والصناعة . خامساً الاشياء التي تقتضي لكل واحد من التلازمة الذين يتعلمون ويتأدبون في المكاتب بمجاناً تحت اسم خارجي تعتبر قيمتها سنوياً اربعماية وخمسين غرضاً تكون معقوفة من رسم الكرك وهذه الاشياء هي عبارة عن الحبر وكل انواع الورق والافلام والافلام الرصاص والافلام والوازم القلمية وما يعطى هدية مكافأة للاطفال في الامتحانات من الكتب المزينة والتصاوير واللعب والملابس والاشياء المتعلقة في التعلم والرفية . سادساً الاشياء المتقضا لكل واحد من الزوار الموجودين في العمارات وقد تمتعت قيمتها ثلاثة آلاف وخمماية غرض نهاية ما يكون في السنة تكون معقوفة من رسم الكرك ومقدار جميع الاشياء التي تنفخص لكل عبارة في السنة تعلم من ضرب عدد الزوار الذين أكلوا في كل من هذه العمارات كل يوم في ظرف سنتين سابقتين في ثلاثة آلاف وخمماية في قلب بعضهم بعضاً والاشياء المبحوث عنها في هذه المادة هي عبارة عن الماكولات والمعالجات والوازم التي هي من احتياجات العمارات المذكورة

(المادة ٤)

القيم التي قد تمتعت في المادة الثانية والمادة الثالثة جري حسابها غرضاً خالصة العيار يعني ان الذهب المجيدي ذا الماية غرض ثمانية غرض وكسوروات من ذهب وقضة كذلك قد حسبت في هذه النسبة أيضاً والخمس ريالاً مجيدية قضة ذهب مجيدي واحد بمائة غرض

(المادة ٥)

عند ما تصل لاحدى أسا كل المالك لغرسة الشاهاية الصناديق المخصصة بالكنايس والديورة ومكاتب الرهبان وبيوت المرضى وصيدليات الفقراء والمكاتب التي تعلم بها الاطفال وتزني مجاناً والعمارات يرسل بها ورقة استدعاء من طرف رئيس الرهبان او الراهبات يبين تعلق الصناديق للذكورة باية كنيسة او جماعة ومذهب ودير الى مأموريه الدولة التي م من تمتعها يعني لذا كانوا من الاجانب فالى كشلائهم وإذا

كانوا من قيمة الدولة العليا على رئيسهم الروحاني الذي هو من قيمة الدولة العليا ومأمور من طرف
الطوكخانه لكي يصادقوا على ورقة الاستدعاء المرفوعة ويختتموا عليها بخطهم وبعد ذلك يرسلونها الى ناظر
الكرك ثم بعد ان يمان مأمورو الكارك الاشياء الموجودة داخل الصناديق المذكورة ويقدموها في الدفاتر
المخصصة بها يسلمونها لهم حالا بدون ان يؤخذ عليها رسم كرك لما اذا كان رسم كرك الاشياء المذكورة
يتجاوز مقدار العافية المخصصة سنوياً لكل دير ومكتب رهبان وبيوت الرضى وبيديات القرا وبيوت الانيام
ومكاتب تعليم وتربية الاطفال مجاناً الداخلية والخارجية والمارات فتحصل للدارة لاخذ رسم الكرك المفتحي
عن الاشياء الزائدة

(المادة ٦)

الصناديق المخصصة بالكنايس والاديرة والاماكن التي تماثلها ترسل الى محلاتها برفق مأمور
من طرف الكرك

(المادة ٧)

اذا وجد داخل الصناديق المذكورة اشياء غير الاشياء المينة في هذه النظامة والمقصودة في
احتياجات الاديرة وما يماثلها من الاماكن فتجلب نظارة الرسومات في لول الاسر القونسولتانات
في هذا الباب اذا كان صاحب هذه الاشياء اجيباً او رئيسه الروحاني اذا كان من التبعة ويؤخذ رسم
كرك الاشياء المرفوعة بالتام

(المادة ٨)

حيث كان من الممكن ان عدد النفوس الموجودة في الاديرة وما يماثلها من الاماكن تارة يزيد وتارة
يقل فتكون التمشلات والروساء الروحيين مجبورين ان يعطوا في كل سنة قبل حلول المارث الى ناظر
الرسومات دفتر رسمياً يبين عدد النفوس الموجودة في الاديرة ومكاتب الرهبان وما يماثلها من الاماكن
لاجل امكان تعيين مجموع قيمة الاشياء المخصصة في كل دير وما يماثلها من الاماكن بحسب الاساس
للدين في المادة الثانية وللمادة الثالثة ثم لا يمكن تزييد العدد الذي يتصور في الدفتر المذكور عن النفوس
الموجودة لحد اخر السنة باية حلة كانت من العال اما اذا لم يرسل دفتر جديد من طرف القونسولتانات والروساء
للروما اليهم في ابتداء مارث كل سنة على الوجه المقرر فتحصل الحركة من طرف الرسومات بخصوص اجراء
للعافية تطبيقاً الى دفتر السنة السابقة ومن ثم لا يعود يمكن تبديل دفتر السنة السابقة بعد التاريخ المذكور
ما لم تمر سنة كاملة اما اذا ارسل الدفتر المذكور في ابتداء مارث ثم بعد ذلك صارت المباشرة في تأسيس
دير او انشاء ما يماثلها من الابنية في ظرف تلك السنة فتكون القونسولتانات او الروساء المرى اليهم
مجبورين ان يبنوا الجدل رسماً الى ناظر الرسومات لاجل امكان تعيين مقدار العافية التي يستفيد منها هذا
الدير او محل البريات المستجد من رسم الكرك على وجه الصحة

(المادة ٩)

عند ما تزد صناديق حاوية لاشياء تتعلق في ذات رهبان او راجبات الاديرة ومحلات المبرات
السكنية داخل المالك المحروسة الشاهانية فيكونون مجبورين ان يبنوا مأموراً خصوصياً لاجل اخذها

من الكرك بواسطة الانصلاط او الروسا. الروحانيين الكاثين في محل وجودهم توفيقاً الى النظام المدرج في المادة الخامسة وان يملأوا فاظفر رسومات الايالة بمعرفة القونسولسفانتات او الروسا الروحانيين الموما اليهم من ابتدا مارث كل سنة عن عدد النفوس الموجودة في الدير او المكان على الوجه المبين في المادة الثامنة لاجل اسكان تعيين مقدار المعافاة التي تجري بحق كل من الاديرة والاماكن المذكورة من رسم الكرك على وجه الصحة

(المادة ١٠)

من حيث ان الاديرة الكبرى للوجود في الواقع المركزية يلزم ان ترسل القسار الذي يقتضي من الاشياء التي يملأها من اووينا الى الاديرة للوجود في اطرافها وجوارها فنظارة كرك المدن التي توجد بها الاديرة الكبرى المذكورة تنزل رسم كرك الاشياء المذكورة في وقت ورودها من مقدار معافاة رسم كرك الاديرة الكبرى للمذكورة وتملى الرخصة بمرورها ثم حين اخراجها تجري الاعتناء والتدقيق بان ضم مقدار الرسم المذكور على معافاة الاديرة الكبرى ايضاً وعندما تصل الاشياء المذكورة الى المدينة التي يكون بها ذلك الدير الذي هي مرسلة اليه تنزل حينئذ نظارة الرسومات هناك رسم كرك الاشياء المذكورة من مقدار معافاة رسم كرك الدير المذكور السنوية وتسلمها له حالا

(المادة ١١)

ولئن كان يرسل من طرف اديرة الرهبان والراهبات الى اديرة اخرى ما يحتاج اليه ضرورة من محمولات المالكات المطروسة الشاهانية غير انه يلزم ان يبرز في هذا الباب من طرف رئيس الدير المذكور او مأموره الخاص وورقة استنداء بواسطة القونسولسفانتات او الروسا الروحانيين لتملى الرخصة من طرف ناظر الرسومات باخراجه معفاً من الكرك على بناء ان يستعصر به علم وخبر مصحح من طرف مأمور كرك الملح الموجود به الدير الذي ارسل الاشياء المذكورة من طرف الرئيس او المأمور المخصوص بنظر مدة مناسبة تتعين بحسب المسافة اللازمة له وعندما تصل الاشياء المذكورة الى المدينة التي يوجد بها الدير المرسل اليه ينزل رسم كركها من طرف كرك المدينة المذكورة من مقدار معافاة الدير المذكور السنوية وتسلم له حالاً اذا لم يستعصر العلم ونظير المذكور الذي قد قصح في المدة التي قد تعينت له بدون ان يكون لذلك سبب مجبر فتعطل حينئذ رسومات الكرك للمقتضاة عن الاشياء المرقومة من طرف الدير الذي يكون قد ارسلها ثم ان الخمر التي تحتاج اليها في كل سنة اديرة الاراضي المقدسة السكانية في ارض فلسطين من حيث انها تستعصرها من جزيرة قبرص فيقدم بها ورقة استنداء الى ناظر رسومات الجزيرة المرقومة من طرف رئيس الدير الذي يرسلها بواسطة القونسولسفانتات او الروسا الروحانيين لاجل تحصيل المساعدة بالرسائل الخمر للمذكورة معفاة من رسومات الزجرية والكرك ثم يعطى علم وخبر بالرخصة المذكورة على بناء ان يصاد مصححاً من طرف ناظر رسومات يافا بنظر خمسين يوماً اذا لم تكن قد ظهرت هناك اسباب عجيبة (لتأخيرها) وعند وصول الخمر المذكور الى اسكندرية يافا ينزل ناظر الرسومات رسم كرك للقمار المائد منها الى كل دير من مقدار معافاة ذلك الدير السنوية على وجه التقسيم الذي يبرره المأمور الموجود في الاسكندرية المذكورة من طرف اديرة الاراضي المقدسة لاجل تسليمه له اما اذا كان العلم وخبر المذكور لا يرتفع مصححاً في ثواب الخمسين يوماً بدون سبب ما مجبر يطلب حينئذ ناظر رسومات الجزيرة المذكورة رسم زجرية

وكرك هذا الخمر ويأخذ من طرف رئيس رهبان الذي يكون أرسل الخمر المذكور والخمر التي يشقها في جزيرة قبرص دير الاراضي المقدسة السكان في الجزيرة المذكورة ويوصلها على هذه الصورة تكون معقوفة من الزجرية ومن رسوماتها الداخلية لها رئيس رهبان الذي المذكور يكون مجبوراً فقط بأن يرجع العلم وخبر الصحيح بيان ارسال الخمر المذكور الى اسكلة يانا على الوجه الذي ذكر وتبين املاء وإذا ارادت الاديرة السكاكية في محلات غير الاراضي المقدسة ان ترسل خمرها الى باقي الاديرة السكاكية في الممالك الخروسة الشاهانية لتكون مستفيدة من الامتيازات المذكورة ومكلفة بالتكاليف المرقومة والخمر التي تصطنع من حارف اديرة اللاتين لاجل كفاف انفسها في محلاتها تكون معقوفة من الزجرية والرسومات

(المادة ١٢)

من حيث ان بطومات قسوس البرنامج الذين هم رهبان اديرة الاراضي المقدسة والراهبات المسماة سور دوشاريتيه وباقي الجماعات الدينية تعمل من الاقمشة التي تأخذها الاديرة الكبرى من اوربوا وترسل الى باقي الاديرة لاجل الرهبان والراهبات المذكورين وعند وصول الاقمشة المذكورة ينزل رسم كركها من مقدار معافية هذه الاديرة الكبرى من طرف نظارة رسومات المدن الموجودة بها هذه الاديرة الكبرى فيسزم ان يرتفع الرسم المذكور منضاً على معافية الاديرة الكبرى في حين اخراج الملابس المذكورة وعند ما تصل للملابس المذكورة الى المدينة التي توجد بها الاديرة للرسلة اليها ينزل رسم كركها المقتضي من طرف نظارة الكرك الموجودة في المدينة المذكورة من مقدار معافية الاديرة المذكورة وتسلم لها الملابس المذكورة حالا في ٧ ذي الحجة سنة ١٢٨١

﴿ معافاة المساجد والكنائس الخ من دفع ﴾

(عوائد الاملاك المينة)

(امر عال بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٨٨٤)

(المادة ٢ منه)

يعني من تلك العوائد

اولاً الشئ الخمر موهجة

ثانياً البيوت التي لا تزيد اجرتها السنوية عن خمسمائة قوش صاغ اذا كانت مسكونة باصحابها او باصحاب النفقة بها

ثالثاً الابنية المخصصة لاقامة الشرائع الدينية مثل المساجد والكنائس والاديرة والابنية المصدرة للفتيات او للصدة وتعين الحكومة الاملاك التي تعفي من دفع العوائد اما ما كان من المقارنات ذات الربح ملكاً للاوقاف او للطوائف الدينية او للجماعات الخيرية فلا يعفي منها رابعاً المقارنات ملك الحكومة للمدة المحسنة العمومية خامساً دور التفتشات التي تكون ملك الدول الاجنبية

المعافاة

من الخدمة العسكرية

(امر عال رقم ٣١ لوليه سنة ١٨٨٠)

(المادة ٣١)

يعني من الخدمة العسكرية جميع الروساء الروحانيين اعني البطاركة وروسه الاساقفة والمطارنة والاساقفة والقمصانة والقسيسين وكذلك الشمامسة الموجدنين بالدار البطريركية وبكنايس الخروسة داخلا بالقاهرة وخارجا عنها وللموجدنين بالمدن والبلاد والقرى بالقطر المصري جميعه بالجهاات البحرية والقبلية

يعني من لخدمة العسكرية جميع مملي المكاتب وعرة ثمم المخصوصين لتعليم الاقبيل الشريف والدبابة المسيحية بمصر وبالمدن والبلاد والقرى بالقطر المصري وكذلك خدمة الكنائس والاديرة المعروفين بالارلين والقيمة القندلفتية وكذلك جميع الرهبان الذين بايديهم شهادات من رؤساء اديرتهم وعليها تصديق من الدار البطريركية العمومية

ويهي من الخدمة العسكرية جميع التسلامدة الذين ليس لهم حرفة سوى طلب العلوم الدينية المسيحية باماكن التعليم الديني بمحروسة مصر داخلا وخارجا وبالمدن والبلاد والقرى بالقطر المصري ويكون مفادتهم من الخدمة العسكرية بمقتضى الشهادات التي توجد بايديهم من الدار البطريركية بناء على التحقيقات التي تقدم اليها من اماكن التعليم الديني

(المادة ٣٣)

يعني من ان يكون تحت السلاح في زمن الصلح طلبة العلم في مجالات التدريس العمومية الاسلامية الذين يحسنون الاجابة في الامتحانات التي يتولاها قومسيون معينين من طرف ناظر الجهادية بمقتضى جدول محور ومشور بمعرفة بشرط عدم الانقطاع عن طلب العلم بالجلات المذكورة مدة الثايف سنين المقتنة لفرصة العسكرية

(المادة ٣٤)

يعني ايضا من العسكرية التسلامدة المشتغلون بمطالعة العلوم الدينية في الدوة والمدارس التابعة للديانات الاخر الذين يحسنون الاجابة في الامتحانات التي يؤدونها امام قومسيون معينين من طرف ناظر الجهادية بمقتضى جدول محور ومشور بمعرفة

(امر عال رقم ٢٦ مارس سنة ١٨٨٥)

(المادة ٢٩)

يعفى من الخدمة العسكرية جميع الرواسه الروحانيين اى البطاركة وروسه الاساقفة والمطارنة
ولاساقفة والقائسة والقسسين
وجميع هؤلاء لا بد ان يقدموا شهادات معفي عليها من البطرك او من الرئيس الاكبر الروحاني
لديانتهم بالبلاد المصرية
كذلك يعفى من العسكرية جميع خطباء الديانة المسيحية ومعلمي قواعدها بالمحرمه وبالمدن والبلدات
والقرى القطر المصري وخدمة الكنائس والاديرة المروفين بالرتلين والتسندلنية لكن عدد المرتلين الذين
يعفون من العسكرية لا يجب ان يتجاوز الذين في كل كنيسة كبرى وواحد في كل كنيسة صغرى بشرط
ان يكونوا منقطعين خدمتهم الدينية بلا اشتغال بعرفة سواها وتعطى لهم شهادات بذلك من اكبر رؤساء
ديانتهم بالبلاد المصرية وهذه الشهادات يجب ان تقدموها الى مجالس القردة حال انعقادها بالمديريات
والمحافظات للاقرار عليها ومعافاتهم بمتنصاتها

(امر عال رقم ١٢ مارس سنة ١٨٨٦)

(المادة ٣)

يستثنى من الدخول في العسكرية

اولاً. رؤساء الاساقفة والمطارنة والاساقفة والقائسة والتسبون والرهبان الموجودون بالاديرة
ومقطعون بها من الطوائف المسيحية او الماخامات وكلاهم والمشرعون من الطائفة الاسرائيلية بمقتضى
شهادات معطى لهم من الرئيس الاكبر الروحاني لديانة كل طائفة بالبلاد المصرية المعلوم لدى الحكومة الخديوية
بصفة رسمية

ثانياً جميع التلاميذ طلبة العلوم من الطوائف المذكورة المشتغلون بالعلوم الدينية في الاماكن المدة
لتعلم الدين بالمحرمه والمدن والبلاد القطر المصري بشرط ان يتفرغوا للاشتغال بطلب العلوم الدينية بلا
حرقة ولا عساة سواها في المدة المقررة لخدمة العسكرية وان يكون امتعائهم في العلوم الواجب عليهم
تخصيلها للمنافاة بموجبها واجراء التجريات والاسعلامات اللازمة للوقوف على علومهم من الحرف والسكرات
والصنائع واعطاء الشهادات المختصة لم المنافاة على مقتضى النواحي والقرارات الموضحة بالمواد المدونة بامرنا هذا
ومن يقطع من الطلبة بمد معافاته من العسكرية عن الاشتغال بالعلم الديني يجري في حقه وفي حق من يهمل
او يتسامل في الاخير عنه حسب ما ذكر بالقررة الثانية من المادة الثانية

شهادات المنافاة يجب على اربابها ان يقدموها وقت طلبهم للاقرار الى مجالس القردة حال انعقادها
بالمديريات والمحافظات للاقرار على معافاتهم بمتنصاتها ان لم تجد تلك المجالس احوالاً تستدعي لزوم اجراء تحريات
وتحقيقات بشأنها وتقبل هذه الشهادات ما دام مجلس القردة موجوداً بالمديرية او المحافظة

محاكم مختلطة

اختصاص

(لـ ١٠٠)

(وفائق ٥ مايو سنة ١٨٢٥ بين الحكومة المصرية وحكومة المانيا)

سابعاً ان السموات والحقوق والماءة المتمتع بها التفصيلات الاجنبية والوظائف التاجرون اليها لا عملاً بالمادات السياسية والمثلعات الرعية تبقى مستمرة باكلها وبها على ذلك لا يحاكم القناصل الجنرالية والقناصل وانيس فواصل وجميع الاشخاص الذين في خدمتهم امام المحاكم الجديدة ولا تتبع بعقوبهم اي نحو انصافهم وسأكنهم اشرعية الموضوعة جديداً وكذلك كنيسة البروتستانت الألمانية في الاسكندرية وكنيسة البروتستانت الألمانية في مصر والمدرسة الألمانية في الاسكندرية والمدرسة الألمانية في مصر والمستشفى البروتستانت في الالمانى في الاسكندرية لا تكون محاكمهم من اختصاص المحاكم الجديدة بل هم يحاكمون كاني الماضي امام محاكم القضاة الانانية ومن العلوم ان اعفاء هذه المحلات ليس هو الا ككونها موفقة من طائفة من الناس وطى ذلك فالرشد من مذهب الاساندة وجميع الأشخاص المرتبطين بالمحلات المذكورة انما يخضعون لقضاء المودس في مصر كل منهم بحسب ما هو مقرر بعقوبته — اما عاخص الشرط المدرج في اخر البند السابع من اللائحة الترساوية 'امرية الموضوعة في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٢٤ رعاية للمصالح الكاثوليكية الدينية والمناصبية الموضوعة تحت حماية فرنسا فقد قرر المسو تالوا ان حكومة المانيا لا تعترف لاية دولة كانت بعقوب الحماية المطلقة على المحلات الكاثوليكية في الشرق فتحفظ جميع حقوقها بعقوب الرعايا والحمايا الالمانين التابعين لحل من المحلات المذكورة وتعتبر خاصة انه من المعلوم ان الشرط المقرر في اللائحة الترساوية المصرية بشأن ما ذكر ليس فيه ما يمس حقوق القضاء المقررة او التي ستقرر بعقوب الرعايا والحمايا الالمانين في مصر بموجب قوانين السلطة وما يتفق عليه حكومة المانيا والحكومة المصرية

وبناء على ذلك فقد اخذ دولتلو شريف باشا باسم الحكومة المصرية علماً بما ذكر فيما قوره المسو تيسالو

انجلترا

(وفائق ٣١ لوليه سنة ١٨٢٥ منعقد بين الحكومة المصرية)

(وحكومة برتانيا العظمى)

ان المزية امضاً تمها فيه ادناه شارلس كوكسن مدير وكالة برتانيا العظمى السياسية وقنصلاتو جنراليتها في مصر ودولة شريف باشا ناظر حقانية الحكومة المصرية لخصمرفان فيما سيذكر بناء على التسلية المعطاة اليها من حكومتها تداولوا هذا اليوم فيما يختص بالمحكمة المختلطة في مصر فاتفقا على ما يأتي

ان جميع الشروط والاحتياطات المضمنة في الوثائق المتعلقة بالمحكمة المبرم فيما بين الحكومة الفرنسية والحكومة المصرية في ١٠ نوفمبر سنة ٧٤ المرفوعة صورة منه مع هذا العقد كما وان جميع الشروط المدرجة في الوثائق المبرم بين الحكومة الالمانية والحكومة المصرية في ٥ مايو سنة ١٨٧٥ المرفوعة صورة منه ايضا مع هذا تمتد جميعها حالا وبدون اشتراط اي كان الى دولة بريتانيا العظمى ورعاياها اذا ظهرت حكومة بريتانيا رغبها في ذلك

ولفصلا على ما ذكر قد وافقت الحكومة المصرية على ان كل ما التفت عليه او ما استنق عليه مع باقي الدول الاجنبية بشأن المحاكم المخططة في مصر او بشأن محاكم القنصليات وغيرها الموجودة في هذه الديار يكون للحال وبدون اشتراط اي كان ممتدا الى بريتانيا العظمى ورعاياها اذا ظهرت الحكومة البريتانية يوما ما رغبها في ذلك

وايدانا بما ذكر امضى الموقعة امضائهما في ذيل هذا الوثائق وامهرا بختمهما
وحرر عن الاسكندرية في ٣١ اولى سنة ٧٥

أوستريا ومجر

(وفاق ٢٨ مايو سنة ١٨٧٥ متعقد بين الحكومة المصرية)
(وحكومة اوستريا والمجر)

سايمنا ان السمومحت والامتيازات والحقوق المتعلقة بها القنصليات وموظفوها حسب العادات السياسية المألوفة والمعاهدات الجارية تبقى مستمرة بتاجها
وبناء على ذلك لا نهري محاكمة القناصل الجنراية والقناصل والنيس قناصل وعائلاتهم ومن كان يخدمهم امام المحاكم الجديدة ولا هم يمايلون القوانين الجديدة لا فيما كان متعلقا بشخصهم ولا في ما كان مختصا بخاصتهم ونفس هذه الحقوق مشروطة بحق المحلات الدينية الموضوعة حالا تحت حماية دولة اوستريا والمجر على انه من المعلوم ان أعضاء المحلات المذكورة لم يكن مسموحا لها به الا بالنظر للطائفة التي في كل محل من المحلات البادي ذكرها وبناه على ذلك فجميع الاشخاص الموجودة في مثل هذه المحلات ينضمون الى نوع القضاة فلو لم الدول التي يكون تابها لما كل فرد منهم

ايطاليا

(وفاق ٢٣ يناير سنة ١٨٧٥ متعقد بين الحكومة المصرية)
(وحكومة ايطاليا)

ان دولة شريف باشا ناظر حضانة الخديوية المصرية وحجاب الكوماندير دومارينو وكيل دولة ايطاليا

السياسي وتصلها الجنرال في مصر كلاهما مرصفت نيا سيذكر من قبل حكومتها اتفاقا على ما يأتي
لن الاتفاق الحاصل من مبادلة اللوائح المحررة في الاستانة بين دولة نوبل باشا ناظر خارجية الخديوية
المصرية وحضرة الكونت بربولاني سفير إيطاليا في ٢٤ يناير وفي غرة مارس سنة ١٨٧٣ تصدق عليه
وسيجري العمل بموجبه بعد أن تحصل حكومة إيطاليا على موافقة مجلس نوابها
ويعتبر من جملة الامور التي كانت موضوعا للاتفاق المذكور
معرض ١٠ نوفمبر سنة ١٨٧٤ المضي في الاسكندرية بين دولة شريف باشا ناظر الخفانية وجباب الماركيز
دوكاذوه وكيل فرنسا السياسي وتصلها الجنرال وصورة من المعرض المذكور ملصوقة بهذه اللائحة

بلجيكا

(وفاق اول فبراير سنة ١٨٧٦ بين الحكومة المصرية)

(وحكومة بلجيكا)

دولتو شريف باشا ناظر خارجية حكومة الحضرة السفيرة الخديوية وحضرة الكونت دهنرادن تكلف وكيل
وتتصل عام حكومة البلجيك السفيرة بمصر العاملان باسم وتبليغات حكومتها قد قرأ ما يأتي
اولاً تعتبر مكتبة لحكومة البلجيك وكأنها منعقدة معها الوفاقات المنقطة مع حكومة فرنسا بتاريخ
١٠ نوفمبر سنة ١٨٧٤ ومع حكومة إيطاليا بتاريخ ٢٣ يناير و ٣٠ مايو سنة ١٨٧٥ ومع حكومة اوستريا والجر
بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٨٧٥

فرنسا

(وفاق منعقد بتاريخ ٢٥ سبتمبر (١٠ نوفمبر سنة ١٨٧٤)

(بين الحكومة المصرية والحكومة الفرنسية)

سابقا ان الاتيازات والسموحات والمافاة للتمتع بها التوصلات الاجنبية والموظفون التابعون اليها حالا
عملا بالمادات السياسية والمعاهدات الرعية تبقى مستمرة باكملها وبمعمول بها وبه على ذلك لا يحاكم امام المحاكم
الجديدة وكلاء الدول وقناصل المصوم والقناصل والنيس تتاصل وعائلاتهم وكل من كان تابعا لهم
ولا تنفذ احكام القضاء للمستجد لا على اشخاصهم ولا على عائلات سكنهم
هذا الاحتياط مقرر ايضا بنوع خاص وقطعي لصالح الدوائر الكاثوليكية دينية كانت او تعليمية الخائزة على
حماية حكومة فرنسا
ناطنا لامتفول موخر للقوانين الجديدة ولا لجباي القضاء الجديد عملا بالمبدأ الاسامي الوارد في
القانون المدني المصري

روسيا

(وفاق ٩ أكتوبر - ٢٧ سبتمبر ١٨٧٥ بين الحكومة المصرية وحكومة روسيا)

وأما ان المسموحات والامتيازات والمزايا التي تتمتع بها القنصليات الأجنبية والموظفون التابعون إليها حالاً
عملاً بالمعاهدات المرجحة والمعدلات السياسية تبقى مستمرة بأكملها وعمولاً بها وبناء على ذلك لا يحاكم أمام
المحاكم الجديدة القناصل المصوم والقناصل والنميس قناصل واللائهم وكل من كان تابعاً لهم ولا تنفذ أحكام القضاء
بالتسليم لا على أشخاصهم ولا على محلات سكنهم

وكلا القنصليات ومترجموا الشرف والمستخدمون الظهورات واليسقجية يحاكمون أمام المحاكم الجديدة
عندما كان خاصاً بدعواهم الشخصية وأما عن الدعاوي الناشئة من تأدية وظيفتهم فمحاكمتهم تكون كما سيأتي
الخاصة أمام المحاكم القنصلية

للدعوة المرمسة في مصر من المرحوم روثيل ابت الروسي الحائزة على الحماية الروسية لا يحاكم أمام المحاكم
الجديدة وتضمن كما في الماضي تابعة للمحاكم القنصلية الروسية عدا في الدعاوي المتعلقة في العقارات ملكها وأنه لمن
المفهوم ان اخراج للدرسة المذكورة من دائرة اختصاص المحاكم الجديدة هو بمقتضاها طائفة (شخص ادبي) وبناء
على ذلك الكاهن والاساتذة وكل من كان تابعاً للدرسة المذكورة يتقون تابعين لجهة القضاء المقررة في مصر
لجنسية التابعين لها

عاشراً لقد تقرر بين الحكومتين المتعاندتين ان جميع ما مرحت به الحكومة المصرية او ما
ستصرح به من الامتيازات لاي دولة كانت من الدول الاخرى الحافاً لترتيب المحاكم الجديدة يكون طليعياً
مصرحاً به للحكومة الروسية

يونان

(وفاق ٨ فبراير ١٨٧٦ بين الحكومة المصرية وحكومة اليونان)

متنزه التصریح ان لحكومة اليونان ما لباقي الدول من الامتيازات والمزايا المترتبة بمقتضى الوفائات
المعمولة فيها خصوصاً بمقتضى الوفاق الرقم ١٠ نوفمبر سنة ١٨٧٤ المتقدم مع حكومة فرنسا والوفائق الرقم ٢٨
نوفمبر سنة ١٨٧٥ للتقدم مع حكومة اوستريا والمجر

القسم الثاني

من

كتاب الاحوال الشخصية للطوائف النير اسلامية

احكام خصوصية

الباب الاول

(طوائف ارثوذكسية)

١

(اقتباط ارثوذكس)

كتاب الخلاصة القانونية في الاحوال الشخصية

لمحضر الادب الجليل الايغوانوس فيلوثاوس

رئيس الكنيسة الكبرى للرعية^(١)

الفصل الاول

في الزواج وفي ثلاثة فروع

الفرع الاول

في الخطبة والاربون والاملاك وذلك بالمطابقة لما نص في الباب ٢٤ من المجمع
الصفوي الباب ٢ من القوانين الكيرلسية وما جرت به رسوم كنيستنا المتبعة وفيه عشر مسائل

(١) قد تكرم محضر الايغوانوس فيلوثاوس صاحب هذه الخلاصة بالاذن لنا بنشرها في هذه المجموعة .

﴿ المسئلة الاولى ﴾

« في الخطبة »

الخطبة انما تصح بين من تموز زيجتها اي الغير ممنوع اقترانها بالزواج على ما سيرد سيفي
المسئلة (١٧) والمخطوب له ان لم يكن تحت ولاية غيره (لاحظ مسئلة ٤١) صحت خطبته
لنفسه اما بذاته او بكتابه او بمن يرضاه واسطة . والا قام وليه مقامه في ذلك .

﴿ المسئلة الثانية ﴾

(في كيفية لقام الخطبة)

يحضر الخطيب بنفسه او وكيله او وليه ووكيل الخطبة لدى السكان وجملة من ابنا
الكنيسة ثم يفتح الكاهن

اولا عن عدم وجود مانع شرعي يمنع زيجة الاثنين

ثانيا عن رضى الخطيب وخطيبته

ثالثا عن ثاسب السن بينها

رابعا عن قيمة المهر وشروط وفاته من جهة الخطيب لجهة خطيبته

خامسا عن ميعاد الزواج وهل في هذا الميعاد يكون الخطيبان بلغا السن المباح فيه الزواج
على ما سيرد في المسئلة « ١٤ » ام لا فان كانا ببلغان السن المذكور فيها والا فيصير امداد
الميعاد لحين بلوغها السن الجائز فيه التزوج . وبعد ذلك ان كان القصد خطبة
عقد فقط لا املاك فيتحرر بما ذكر كتاب ويمضى عليه من الفريقين ومن الشهود
الحاضرين ويصدق على ذلك من الكاهن ثم يتم الكاهن الخطبة رسمياً بالصلاة الربية والادعية
الروحية ثلاث مرات قائلا هكذا : باسم ربنا والهنا ومخلصنا يسوع المسيح اجتمعنا لنتتم
خطبة الابن الارثذكسي البكر (فلان) لخطيبته الابنة الارثذكسية البكر (فلانة) انغ .

(المسئلة الثالثة)

« في فسخها بالرهبة »

وان آثر خطيب او خطيبة الرهبة بعد اخذ المهر فللخطيب ان يمتد ما اعطاه وطى

الخطيئة ان ترد ما اخذته او وكياها او وليها بشير ضعف بشرط ان الراغب الفسخ يترهبن
حقيقة . والا فان لم يترهبن فعلا فسيأتي ذكر ما يلزمه في المسئلة (٨)

(المسئلة الرابعة)

« في حد الاملاك »

الاملاك هو عهد وميعاد الزوج مستأنف بحيث يكون يرضى المتعاقدين اما بانفسها ان
كان سلطانهما اليها « لاحظ مسئلة ١٦ » واما بواسطة وكيلها او وليها « لاحظ مسئلة ٢ »
بشرط ان يكون بموافقتها للتائبين عنها فان كان نائب البنت يريد عقد املاكا لمن ليس
هو اهلا لها فلها ان تضاده وتمتنع عن القبول اما عدم الاهلية فسيرد الكلام عنه
في المسئلة الخامسة

(المسئلة الخامسة)

« في موانع الإملاك »

اولا لا يملك من لم يمض من عمره سبع سنين على ان من يملك وهو ابن سبع سنوات
لا يجوز ان يتم له الزواج بالا كابل الا متى استوفى السن الجائز فيه التزوج على ما سترى
في المسئلة (١٤)

ثانيا اذا حدث له مرض مانع عن الزيجة على ما سيذكر في القسم الاول من
المسئلة (١٧)

ثالثا اذا اصابه مرض قاطع عن التصرف زنا طويلا كالجلى اللازمة والرمد الدائم
لا سيما العمى والزمن

رابعا الحبس الطويل لا سيما على القتل والفقر الشديد لا سيما مع الدين
والاختفاء بسبب القتل

خامسا الانتقال عن الفرقة لا سيما الانفصال عن المذهب

سادسا اشتهاى فحش السيرة او ظهور الميودية

فهذه الوجوه معاً ستوضح في المسئلة مائة للأملاك

(المسئلة السادسة)

« في شروط العتقة »

ان كان سبق عقد الاملاك خطبة على ما تبين في المسئلة ١ والمسئلة اثنين وكان القصد انقائه في وقت الاكليل فيجري فيه رتبة الكنيسة الميمنة لطقس الاملاك كالدون بكتب الاكليل وان لم يكن سبق ذلك اجراء خطبة وكان قصد الفريقين عقد الاملاك فقط قبل ميعاد الاكليل فشروط عقده ان يكون بحضور كاهنين او كاهن وشماسين رشدين وبمسد وقوف الكاهن على الخمسة اوجه الميمنة في المسئلة ٢ يوضع الصليب ويمسك الاملاك على خاتمين من جهة المليكين بالصليب بالبريك والصلوة الربية ثلاث مرات كالرتبة المعتبرة لذلك

(المسئلة السابعة)

« في الهدية والمهر والاريون »

الهدية هي كل ما تقدم من الرجل للمرأة قبل المرس فتكون هدية لها على انها خطبية او مليكة واما ما عداها اليها بعد المرس فيكون هدية لها بصفتها زوجة يعتمد الاجراء في المهر طبق الشروط المتفق عليها وكلاء الفريقين او انفسهما ان كانا مفوضين او اولياؤهما سواء كان بكتابة وشهادة او بشهادة فقط حسب الكيفية التي صارت حال الاتفاق ويعامل الفريقان بمقتضى ذلك الاتفاق ولا ينقض بشيء الا ما اوتفى به الفريقان ان كانا مفوضين والا اولياؤهما

والاريون هو جميع ما دفع من اصل المهر خاصة

(المسئلة الثامنة)

« في فسخ الاملاك وما يترتب على ذلك »

يفسخ الاملاك .

اولاً اذا كان عقد على احد الوجوه المائنة من الاملاك الميمنة في المسئلة (٥) فان

كانت الاسباب المانعة هي في المرأة وكان الرجل عالما بها قبل تقديم الهدية والادبون ورضي بذلك ثم فيما بعد اراد الفسخ فيغرم كل ما دفعه ولا يستحق عند المرأة شيئا وان كانت الاسباب المانعة هي في الرجل وكانت المرأة عالمة بذلك او وليها عالما به وارادت هي او وليها الفسخ فيدفع للرجل كل ما وصل لجهتها من قبله من هدية وغيرها بغير ضعف اما الادبون فيرد اليه مضاعفاً • وان كان الراغب الفسخ لا يعلم تلك الاسباب المانعة فلا يغرم شيئا اعني ان كان الراغب الفسخ هو الرجل فيرد اليه كل ما دفعه وان كانت المرأة هي الراغبة الفسخ فلا تدفع الا قيمة ما اخذته فقط

وكذا ان اراد احدهما الفسخ بعد الخطبة او الاملاك بحجة الرهينة ولكنه لم يترهن فعلا فانه يكون الفارم • اعني ان كان الراغب الفسخ هو الرجل بحجة الرهينة ولم يترهن سقط كل ما دفعه لجهة المرأة من هدية وكلفة طعام وشراب ومهر • وان كانت المرأة هي الراغبة الفسخ بعلة الرهينة وامترهنت يلزم ان ترد للرجل قيمة الهدية وكلفة الطعام والشراب بغير ضعف اما قيمة الادبون فتردها مضاعفة

ثانياً وان مات احد المالكين قبل عقد الزواج بالاكيل فان كان المتوفي هو الرجل ولا وارثاً شرعياً له ترك كل ما صار الى المرأة من جهته وان كان له وارثاً شرعياً استرجع ما صار اليها من المهر خاصة دون ما سواه من هدية ونحوها وان كانت المرأة هي المتوفية استرجع للرجل كل ما صار اليها من هدية ومهر ما عدا كلفة الطعام والشراب

ثالثاً ان كان المالكان او النائبون عنها لم يمتدوا وقت انقضاء الزيجة بالاكيل فان كان المالكان حاضرين متقاربين فالمدة بعد البلوغ سنتان وان كانا متباعدين يسفر فثلاث سنين ومضى زادت المدة عن ذلك جاز الفسخ للمالك الراغب الفسخ ان يتزوج بآخر • ويمكن لجانب المالك الآخر ان يدافع لغاية مدة اربع سنوات بحجة ظاهرة مثل مرض او دين او غيبة بعيدة كائنة عن ضرورة وبعد ذلك ان لم يتم للمالكين الزواج وامتنع الآخر عن الانتظار زيادة عما مضى فلا يجبر على الانتظار وان شاء التزوج باخر فهو حر فاذا كان هذا الذي لا يريد الانتظار بل يروم التزوج هو الرجل فليأخذ اربونه الذي دفعه وان امتنع لغير ما ذكر سقط اربونه بكامله وان كانت هي المرأة فلا تلزم الا بدفع ما اخذته فقط من جهة الرجل وان امتنعت لغير ما ذكر ترد للرجل قيمة ما اخذته مضاعفاً

وايهما ان كان المليك يمين والممك قبل ان يلبا بتوسط قوم فن ندم منها كان له عند بلوغه ان يفسخ الاملاك بغير غرامة في الاربون وان كان املاهما بعد بلوغها فن رجع منها غرم

(المسئلة الخامسة)

« في الفسخ الذي لم يترتب عليه نفيم »

اذا كانت الخطبة صارت بدون عقد املاك رسمي على ما ذكر في المسئلة « ٦ » او صارت بغير حضور كهنه وبدون اقامة صلاة رسمية واحتفال مشتهر على ما ذكر في المسئلة ٢ بل كانت مجرد اتفاق بسيط بين الفريقين ولو ان ذلك كان بحضور كاهن لكنسه لم يجر اتمام الخطبة بالصلاة الرسمية فاذا رغب احد الفريقين عدم التزوج بالآخر فلا يجبر بل هو حر يتزوج بمن يريد ولا غرامة عليه بشي ما دامت تكون الخطبة بسيطة بدون صلاة كهنوتية رسمية

(المسئلة العاشرة)

« في من تقصب وهي بكر »

اذا اغضبت بكر من انسان ووقع بها قهرا او اختيارا فان كانت منطوية لآخر وارفضى بها فهو اولى بزيتها وان لم يرتض خطيبها او كانت غير منطوية من احد الزم غاصبها بزيتها ان لم يكن متزوجا بحيث يرضى به اهلها فان لم يتزوجها سواء كان المانع من جهة عدم رضى اهلها به او كان بالنسبة لكونه متزوجا يلتزم بان يؤدي لها قيمة مهر امثالها

❦ الفرع الثاني ❦

(في الزواج)

(المسئلة الحادية عشر)

(في حد الزواج)

حد الزواج هو اتفاق رجل وامرأة اتفاقا ظاهرا بشهادة وصلاة اكليروس واختلاط عيشتهما اختلاطاً شرعياً محصلاً لغاياته المتبعة

(المسئلة الثانية عشر)

« في غايات الزواج »

الغايات الشرعية المقصودة من الزواج هي ثلاثة امور
الاول ايلاد الاولاد لبقاء النوع البشري
الثاني تحصن الزوجين بواسطة اختلاطهما الزوجي من الاضطرابات النفسية والخروج
عن دائرة العفاف
الثالث التعاون على المعاش بمساعدة كل منهما للآخر

(المسئلة الثالثة عشر)

(في وحدة الزوجة)

لا يجوز للسيهي ان يتخذ سوى امرأة واحدة في الحال لا اكثر وان توفيت او افتقرت
عنه شرعاً على ما يورد في المسئلة ٢٥ له ان يتزوج باخرى - راجع مسئلة ٢٧

(المسئلة الرابعة عشر)

« في ابداء سن الزواج »

متى تجاوز الذكر الاربعه عشر سنة من عمره والانثى الاثني عشر من عمرها جاز لها
ان يتزوجا اما الخطوبة وعقد الاملاك فيجوزان قبل هذا السن (راجع مسئلة ٥)

(المسئلة الخامسة عشر)

(في رضى الزوجين وفيهما)

تتوقف صحة عقد الزواج على رضى الزوجين ورضى ابويهما او اوليائهما ما دام باقيين
تحت الولاء اعني ما دام لم يكلا خمسة وعشرين سنة

بعيث اذا امتنع الآباء او الاولياء عن ان يتزوجوا من هم تحت ولايتهم الراغبين
الزواج بدون موجب شرعي يمنع رغبتهم فللرؤساء الروحانيين ان يلزمهم بالتزويج والتجبيز
بقدر ما يمكن واذا غلب الوالد او الولي ثلاث سنين وكان الولد او البنت بلغا السن المحدود

لسكل منها على ماورد في المسئلة ١٤ ورغبنا الزواج فلي الارشد من العائلة بعد الولي ان يزوجهما وان كان الولي اجنيا فللرئيس الشرعي ان يدبر امر الزواج وان كانا يتيمين ولم يكن لهما ولي واستحقا الزواج ورغباه فبمعرفة الثريمة تقام لهما نواب من اقرارهما لتدبير زواجهما والا فمن الاجاب اما من لهم الولاء فسيذكرون بعد في ص ٣ مسئلة ٣٩

(المسئلة السادسة عشر)

« في تخلصها من الولاء »

متي صار للذكر والانثى خمسة وعشرون سنة امتلكا السلطان الذاق وتخلصا من الولاء

وحينئذ اذا رغب احدهما التزوج فذلك مقوض له انما يلزمه اتخاذ رأي ابيه او من كان ولها بعده تأديبا وليس للاب او ذلك الولي المانعة في ذلك مادام يكون مطابقا للشرع المسيحي

واذا تعرض الولي ومنع ذلك الراغب عن الزواج بدون مسوغ شرعي فله ان يعرض للرئيس الروحي لينفذ له الفرض قانونيا ولو رغبنا عن وليه ابيه كان او غيره سواء كان الراغب الزواج ذكرا وانثى

ثم اذا وقع اختلاف بين الوالد او من يقوم مقامه من الاهل وبين البنت التي بلغت سن الكمال « اعني السن الذي تخرج به من الولاء » على خطيين متساويين في الجنس والحال عدل برأيها خاصة وان كان غير متساويين فالاختيار للرئيس الشرعي

﴿ المسئلة السابعة عشر ﴾

(في موانع الزيجة)

اما الاسباب التي تمنع الزواج فهي قسمان قسم يشتمل على اسباب ثابتة لا تنزول وقسم يشتمل على اسباب يمكن زوالها وبزوالها يصح الزواج

القسم الاول وفيه نومان

(الذرع الاول . واثع الرابعة وهي على اربعة اوجه)

اولاً القرابة الطبيعية وهم الاقارب المستعملون اعني لآباء والاجداد فصاعداً والمستفلون وهم الاولاد واولاد الاولاد مما نزلوا والذين من الجانب وهم الاخوة والاخوات ونسلهم والاعمام والعمات والاخوال والحالات « دون نسلهم »

ثانياً القرابة الروحية وهم اشايين العباد الذين يقبلون اطفالاً وقت عبادهم وبذلك تصير لهم مع اولئك الاطفال قرابة روحية مانعة عن الزواج ولو لم تكن بينها قرابة اخرى مانعة فالقابل والمقبول لا يجوز لهما ان يتزوجا ببعضهما (هذا على فرض ان احدهما ذكر والاخر انثى) ولا احدهما با اولاد الاخر ولا با اولاد اولاده ولا باخوته ولا باخواته (دون نسلين لان النسل من رجل غريب) ولا بآبائه وابيائه واعمامه وعماته واخواله وخالته ولا بزوجه واولاد زوجته . ولا يتزوج اولاد القابل با اولاد المقبول ولا با اولاد اولاده . ولا تتزوج بنت برجل قبله زوج امها . ولا يتزوج ولد بنت قبلتها زوجة ابيه

ثالثاً القرابة الوضعية (لاحظ مسئلة ٣٧) فلا يتزوج احد من ارضعته امه ارضاعاً تاماً كوالدة لولدها ولا با اولاده ولا بابائه وكذلك لا يتزوج الرجل بزوجه من نفيه به ولا المرأة بزواج التي ربها

رابعاً القرابة الزوجية وهي قرائب الزوجة اعني بنتها ونسل اولادها واختها ونسل اختها واخواتها وعمتها وزوجة عمها وخالتها وزوجة خالها وامها وزوجة ابيها وجدتها وزوجة جدها زوجة الوالد ونسلها واختها وامها وجدتها ثم اخت زوج الام وزوجة الاب ونسلها واختها ثم امها وجدتها ثم زوجة الاخ ونسلها وامها وجدتها ثم زوجة العم وزوجة الخال كل هذه القرابة وممانعة وما حرم منها على الرجل فتنه محرم على زوجته

اعني لا يجوز للمرأة المترملة ان تتزوج باين زوجها ونسل اولاده واخيه ونسل اخوته وعمه ولا بزواج عمته وخالها وزوج خالتها . ولا بابيها وزوج امها وجدها ولا باخ زوجة الوالد . ولا بزواج ابنتها ونسله وابيه وجده . ولا بزواج العمه وزوج الخالة .

﴿ النوع الثاني ﴾

الموانع الشخصية وهي كل ما يمنع من الاجتماع المقصود بالزيجة وذلك اما ان يكون المانع طبيعياً كالمتين ومومن لا يتمكن بطبيعة شخصه من الاجتماع والحشى وهو الذي له عضو الذكر والانثى مما وكن لها عظم زائد مانع واما عرضياً (وان كان حادثاً الا انه ثابت) وهو الاختصاص وما يجري مجراه من موانع الاجتماع التنازلي ان كان من جهة الذكر او الانثى والجنون المطبق والجذام والبرص فهذه موانع الزيجة الثابتة التي اذا اتفق حصول الزواج مع وجود بعضها فالاستعداد يكون لاغياً مفسوخاً لا يعول عليه

﴿ القسم الثاني ﴾

(وهو على سبعة اوجه)

اولاً مخالفة في الدين المسيحي

ثانياً الزنا المشتهر الثابت

ثالثاً عدم رضى الفريقين بالزواج

رابعاً الارتباط بالرهينة

خامساً عدم البلوغ اعني عدم بلوغ الذكر اربعة عشر سنة والانثى اثنتي عشر سنة

سادساً زيجة الولي او ابنه او اخيه مع من هو موكل سيفي تزويجها الا اذا

تمت لها الخمس وعشرون سنة او استأذن الرئيس الروحي عن ذلك وصرح له بالزواج

وكذلك الوصي وابنه واخوه لا يجوز لاحد منهم ان يتزوج بمن هو وصي على ماله الا ان قام بما يجب عليه من الحساب واستأذن الرئيس الروحي وصرح له بذلك

سابعاً التي لم تنقض مدة حزنها وهي عشرة شهور لوفاة زوجها

فهذه السبعة وجوه مادامت موجودة تمنع من الزيجة ومتى زالت جاز التزويج انما منها

ما يمنع الزواج من قبل لكن لا يوجب فسته اذا اتفق «حصوله وهو مجرد عدم البلوغ والرضى اكرهاً بحيث يكون من اقدرنا على اي هاتين الحالتين قد اتفقا فيما بعد وامتزجا . وزيجة الولي بن هي تحت ولايته او الوصى بن هو موكل على مالها واحد من ابنتها او اخوتها بحيث يكون اخذ اذن الرئيس الشرعي بذلك . وزيجة من لم تنقض مدة حزنها واما الاسباب لآخر فتتبع الزواج من قبل وتصلبه لو اتفق حصوله وهي ثلاثة . عدم التصرية . وزنا المرأة المشتبه المحقق . والارتباط بشكل الرهينة

(المسئلة الثامنة عشر)

« في الزيجات لكرهية الاتما بيلة »

اولاً زيجة الاسرار بسيدهم الوه مين
ثانياً زيجة اثار كي رهبتهم
ثالثاً زيجة امراة القسيس بعد وفاته

فهذه الزيجات وان تكن مكروهة الا انها جائزة ولم تحرمها الكنيسة كما نص على ذلك القانون الكبير لسي

(المسئلة التاسعة عشر)

« في واجبات الزوجين »

بما ان الزوجين بارتباطهما الشرعي يعتبران كأنهما جسم واحد . قال السيد له المجد . اما قرأتان الذي خلق من البدن خلقها ذكر اوانثى . وقال من اجل هذا يترك الرجل اباه وامه ويلتصق بامراته ويكون . الاثنان جسداً واحداً اذا ليسا بعد اثني بل جسداً واحداً . (متى ١٩)

بحيث ان الرئاسة هي للرجل والمروسية للمرأة قال الرسول : لان الرجل هو رأس المرأة كما ان المسيح رأس الكنيسة . (افسس ص ٥) فإذا يحسب موضوع الزيجة وغاياتها لاحظ مسئلة ١٢ و ١١

للرجل على زوجته حق الاختلاط الزوجي دون غيره . قال الرسول ليس للمرأة تساط على جسدها بل للرجل . (قرنتية اولى ص ٧) والخضوع التام اليه واستمرار المعاشرة معه والمحافظة على حقوقه والقيام بواجباته والاهتمام بخدمته وامالة نسله ومصالح بيته في حالتي السراء والضراء

قال الرسول: ايها النساء اخضعن لرجالكن كما للرب (افسس ص ٥) وللزوجة عليه حق الاختلاط الزوجي دون غيرها قال الرسول: وكذلك الرجل ايضا ليس له تسلط على جسده بل للمرأة الخ . (قرنثية اولى ص ٧) والمحافظة على حقوقها ومحبتها واعانتها ومعاشرتها بحكمة والاهتمام بصالح امورها الدينية وغيرها قال الرسول: ايها الرجال احبوا نساءكم كما احب المسيح ايضا الكنيسة الخ . (افسس ص ٥) وبالجملة كما ان الرجل مكلف بالقيام بواجبات زوجته هكذا هي ايضا مكلفة بمحبة واكرامه على كل حال لابل اذا افقر وكانت ميسرة تلتزم بمساعدته قدر مكانها قال الرسول بطرس . والغاية كونوا جميعا متحدي الرأي بحس واحد ذويسه محبة اخوية شوقين لطفاء الخ . (بطرس اولى ص ٨٤٣ الى ١٢)

(المسئلة المشرون)

« في امتناع احدهما عن الآخر »

لا يمتنع الزوجان عن الاجتناع بلا ضرورة قاطعة الا في الايام الآتى بيانا

اولا ايام الصوم المقدس لا سيما جمعة الفصح « البسخه » لاحظ قرنثية اولى ص ٧
ثانيا ايام حيض الزوجة قال الله . ولا تقرب من امرأة في نجاسة طمئنها لتكشف هورتها . احبوا ص ١٨

ثالثا ايام نفاسها اعني اربعين يوما ان كان المولود ذكرا وثمانين ان كان انثى بحيث لا تدخل الكنيسة الا بعد تمام ايام النفاس وحينئذ تمضي للكنيسة بعد ايام نفاسها ليبارك عليها الكاهن ويمسحها بالزيت المقدس وكذا في ايام حيضها لا تدخل الكنيسة لاحظ سفر الاحبار ص ١٢ من ١٤ الى ٥

(المسئلة الحاية والمشرون)

« في ما لا يجوز فيه بين الزوجين »

لا يجوز للرجل اذا اتى زوجته ان ينزل عنها لاستخراج الزرع والقائه بقصد عدم حصول النسل او لاي قصد كان . ولا يجوز التداوي لمنع الحمل فان هذين الشرين ضد التاموس المسيحي

(المسئلة الثانية والعشرون)

« في مال الزوجين »

انه مع كونهما يديران بالزواج كأنهما شخص واحد فاموال كل منهما مخصصة بشخصه دون الآخر اذ الاختلاط الزوجي لا يوجب اختلاط الحقوق الملكية . (لاحظ مسئلة ٢٣)
اما ان احب الزوجان احداث شركة مفيدة من مالهما فلتجبر عنها المعاهدة والمشاركة اللازمة اما بواسطة ولي للزوجة ان كان لها ولي او بواسطة ارشد اقاربها والافعل ي الرئيس الشرعي وبمقتضاها تعتمد المعاملة والحكم

(المسئلة الثالثة والعشرون)

« في تصرف الزوج في ماله واذن الزوج »

انه وان يكن للزوجة الاختصاص شرعاً بكامل حقوقها من املاك واراض وغيرها من الحقوق الثابتة والمتعولة دون غيرها على ما ذكر في مسئلة ٢٢ انما نظر الارتباطها مع رجلها بالزواج ومروئيتها له كما ذكر في مسئلة ١٩ اذا كانت تغلصت من الولاء وصار سلطانها اليها (راجع مسئلة ١٥) يلزمها استشارة زوجها واستئذانه في ما يخص ادارة اموالها والتصرف فيها ما لم يعين موجب شرعي او سياسي يسقط اهليته للاستشارة والاستئذان وبقيها مل من الالزامية بذلك وكذلك تستاذنه او لو رغبت توكله في المرافعات والمحاكمات الخاصة به ما لم تكن المحكمة مع شخصه او يعين موجب شرعي يسقط لزوم استئذانه او توكله وان لم يوجد ثم مانع يمنع من استئذانه وتوقف في التصريح لها او لم يعظها رأياً حسناً لصالح خاصياتها المالية فلرئيس الشرعي اقتناعه والا فيعفيها من لزوم استئذانه وان كانت لم تنزل تحت ولاية وايا الشرعي فادارة اموالها والتصرف فيها منوطه بنظره مع اشتراك الراي في ذلك مع الزوج ان كان ليس هناك مانع من اتخاذاياه والا فمع ملاحظة الرئيس الشرعي

(المسئلة الرابعة والعشرون)

« في ما اذا غلب احد الزوجين او سحر عليه او حرك بحكم جناتي »

اولا اذا فقد احدهما وذلك بان يتيب ولا يعرف مقره ولا يعلم امره ان كان حياً ام لا

وكذلك اذا امر فان كان الغائب الزوج اقيم من طرف الشريعة وكيل امين ذو كفاية من ارشاد اقاربه ان وجد او من آخرين من المؤمنين اما تبرعاً ان رغب او باجرة ليحفظ ماله ويستوفي حقوقه وينفق على زوجته واولاده ويوفي ديونه

وان كان المفقود الزوجة وكانت تغلصت من الولاء فالشرعية تفوض الزوج في حفظ حقوقها واعالة اولادها ووفاء ديونها ان لم يكن ثم مانع شرعي يمنعه من التاهل لذلك والا فلتقم الشريعة من يليق لذلك من المؤمنين اما من ارشاد اقاربه او من غيرهم وعلى كلا الامرين ينتظر المفقود الى ان تقضي مدة يحكم بانه لا يعيش اكثر من ذلك وعندها يقسم ماله بين مستحقي ميراثه (لاحظ ما سياتي عن ذلك في فصل الميراث)

اما عن الارتباط الزوجي فسيذكر حكمه في السبب ٩ من المسئلة ٢٥
ثانياً وان جمر على احدهما فان كان الحجر على الرجل فتدير المال وسياسة امور الاولاد والنفقة عليهم وعلى الزوجة الولي المقام شرعاً (لاحظ مسئلة ٦٩)

وان كانت على الزوجة وكانت الشريعة اقامت زوجها وليا عليها فله ضرورة تدبير امورها واولادها ومالها وان كانت اقامة غيره فيكون الولي المقام شرعاً هو المفوض
واما الارتباط الزوجي فلا يحل ما لم يكن الحجر بسبب جنون مطلق لا يؤمل شفاؤه (لاحظ السبب ٧ من مسئلة ٢٥)

ثالثاً وان حكم على احدهما بعكم جنائي فان كان ذلك لمدة محدودة وكانت الرجل هو المحكوم عليه فتدير المسال واعالة الزوجة وباقي العائلة لمن تقيمه الشريعة وكذا لذلك .

وان كانت المرأة فعلى زوجها تدبير ذلك وميأسته ان لم يكن هناك مانع شرعي ينسع تصرفه والا فلتقم الشريعة من يليق لذلك الى ان تتخلص المرأة

وان كان الحكم على احدهما بابعاده مدة عمره الى حيث لا يرجي خلاصه ولا مراسلته وانقطعت اخباره جملة ودلت قرائن الاحوال على عدم عودته فللشرعية ان تجري حكمها في ميراثه على ما سيذكر عن مثل ذلك في فصل الميراث . واما عن ارتباط الزوج فعلى كلا الامرين (لاحظ السبب ٩ من مسئلة ٢٥)

❦ الفرع الثالث ❦

(في فسخ الزواج وانحلاله وما يترب عليه)

(المسئلة الخامسة والعشرون)

« في الاسباب الراضية للوجبة فسخ الزواج »

اعلم ان الطلاق ممنوع في الشريعة المسيحية فليس للانسان ان يطلق امرأته بمجرد اختياره او يفارقها بحسب اثاره وانما الزيجة ما عدا انحلالها بالموت على ما سيذكر في محله تفسخ ايضا باسباب وضعية شرعية ستذكر هنا بحيث لا يستبر الفسخ شرعياً حكماً ما لم ينظر السبب الموجب لدى الحاكم الشرعي الروحي المتصرف في ذلك ويوقع الحكم بالفسخ رسمياً بناء على ما ثبت من التحقيق وقد ميزنا لهذه القضية ثلاث مسائل اولها هذه المسئلة

السبب الاول تفسخ الزيجة اذا كانت عقدت مع وجود احد الاسباب الثابتة المانعة المبنية بكلا النوعين المميزين في القسم الاول من المسئلة ١٧ انما الاسباب المقررة في النوع الاول وهي موانع التزوية تفسخ الزواج مطلقاً ولو لم يرد القرينان الاقتران والاسباب المقررة في النوع الثاني وهي الموانع الشخصية تفسخه متى شاء احدهما الفرقه ولم يرد المعاشرة بحيث يتميز الحال بينما يكون الاقتران حصل بتدليس الامر على القرنين الآخر . وبينما يكون ضارب يعلم وتراض فان كان الاقتران وقع بفش وجب الفسخ حالاً وان كان يعلم وتراضي الآخر ثم استمر الزوجان من سنة الى ثلاث سنوات بحسب ما تحتمله حالة المرض المانع لربما يكون مما يمكن زواله انتظر لغاية كمال الثلاث سنوات من عهد الزواج فان عوفي المريض فيها وان لم يبر وتحقق ان الاجتماع بقي غير ممكن مدة الثلاث سنوات من وقت التزوج ورغب الفريق الثاني الاقتران والزواج باخر يجاب الى ذلك وان كان المرض ما لا يمكن زواله باي علاج وكان القرنين الآخر من لا يجتمعا الجنبر ثلاث سنوات ورغب الفرقه بعد سنة واحدة مضت للزواج فلهذا اجابته بعد النظر الدقيق المبادل وتحقيق الحق وتزيف الباطل . وكذلك تفسخ اذا كانت عقدت على احد الاسباب الاتية وفي ما ورد في القسم الثاني من المسئلة المذكورة وهي عدم المنزلية وزوال المرأة المشتبه الثابت والارتباط بشكل الزيجة فبالله الاسباب موجبة الفسخ على كل حال سواء كان الاقتران حصل يعلم وتراض او بفش الوجهة ان لا يجوز

عقد الزواج الشرعي مع وجود احدى هؤلاء الثلاثة اسباب اما اذا زال السبب كما لو آمن بالمسيح من كان غير مؤمناً ايماناً حقيقياً صريحاً جلياً او ثابت الزانية توبة نصوحة او تنزل الراهب عن رهبته فعلاً ورضب الفريقان في الاستمرار فللرئيس الشرعي ان يميزها ذلك اذا كان صائباً . اما عدم رضى الزوجين او عدم رضى احدهما على ما في المسئلة ١٢ ان كانا بعد عقد الزواج لم يختلعا ببعضهما كازواج او انهما اجبرا قهراً على الدخول بدنياً لكنها تنافرا وانفصلا عن الفراش من المباديء جملة ولم يودا يتفقان ويمتزجان امتزاجاً زوجياً فالشرعية توجب فسخها بعد التحقيق الدقيق . اما ان كانا اختلعا ببعضهما كازواج بعد عقد الزواج فلا يفرقان لان اختلاطها دليل على رضاها ببعضها . اما عدم بلوغ السن المقرر للذكر والانثى على ما في المسئلة ٤ وان كان مانعاً لعقد الزواج لكن اذا وقع سهواً او جهلاً او قهراً فليتم ثم امتزج الزوجان ببعضهما فلا يلزم الفسخ وان لم يمتزجا كأن تكون الزوجة صغيرة فيلزم انتظارها الى ان تبلغ السن المناسب لاختلاطها مع زوجها

السبب الثاني اذا كانت الزيجة عقدت بفش فان كان الفش من جهة الدين كرجل يقرأ انه مسيحي او امرأة تتظاهر بالمسيحية وبعد الاقتران يظهر الامر بخلاف فقد ذكر اعلاه ان عدم الصراية موجب للفسخ على كل حال ولو كان يعلم ورضى الفريق الثاني وان كان الفش من جهة الخطوبة كمن يخطف فلاتة ثم يظهر ان المقود عليها غيرها او كمن تخطف لواحد ويقعد لها مع اخر غيره بحيث ينكر الزوج المظلوم على تلك الخطبة المشوشة عند ظهور الامر له ويرفض الاختلاط مع من غش فيه او كان من جهة البكارة كمن يضطرب واحدة على انها بكر ثم يجدها بخلاف بحيث ينكر على ذلك ويتشكى منه وينتدع عن مخالطتها من بادي الامر ولا يمتزج معها كزوج فظلاً او كان من جهة الزيجة كمن يكون متزوجاً في جهة ويدعي العزوبة في جهة اخرى حتي يتزوج زيجة ثانية سواء كان رجلاً او امرأة ثم اتضح الامر جلياً فكل ذلك موجب للفسخ بعد التحقيق الشرعي

اما اذا كان الفش من جهة الرتبة كمن تكون رتبته مائة له من التزوج ويغنيها رغبة في الزواج فان كان ذو الرتبة راهباً او راهبة وبعد ظهور الامر رغب الزاهب او المتزوجة العودة الى طقس الرتبة وقبول الزوجة فقد ذكر اعلاه ان الاقتران براهب او راهبة مفسوخ وان كان لا يهوى العودة الى طقسه الاول فقد بطل من الطقس الرهباني وصار امر تجوز زيجته وعدمه

مفوضاً لرئيس الكهنة وان كان كاهناً واقترن حالة كونه كاهناً فالزيجة موجبة لسقوطه من رتبة الكهنوت اراد او لم يرد اما تجوز تلك الزيجة وعده مفوض لرئيس السبب الثالث اذا زنت الامراة بعد زولجها واطلع وجلها على امرها واثبت ذلك لدى الرئيس الشرعي تفريق منه

السبب الرابع واذا ترهبين الزوجان او احدهما برضاها مما اتفق زواجهما السبب الخامس اذا تحيل الرجل على افساد عفة زوجته باي سبب كان كأن يعرضها للفساد لاي امر كان وبأي وسيلة كانت او تحيل على افساد عقيدتها النصرانية او عرضها لخطر ذلك . فذلك موجب لفسخ الزواج بينها وتخليصها منه وكذلك اذا غادت المرأة على اجراء ما يستلزم افساد عفتها كما اذا سكرت او سمعت الملاهي مع رجال اجانب او تردت الى اما كن اللهو بدون اذن الرجل او ما يجري مجرى ذلك ما يشين عرضها ويعرضها لخطر الفساد ولم تنته ولم تنسب واستمرت بعد نصحتها وتوبيخها وردعها من الرئيس ثلاث مرات . واطلبة على فباحتها يكون ذلك موجباً لفراقها من الرجل بفسخ زيجتها

السبب السادس اذا تحيل الزوجين على اضرار حياة الاخر باي وسيلة كانت او علم ان اخرين يسعون في ذلك فيكتمه ولم يظهره لقرينه ثم انكشف الامر وثبت ذلك بفسخ الزواج ويفارق الحائنين

السبب السابع اذا حدث لاحدهما بعد الزواج ما يمنع بواسطته الاجتماع المقصود بالزيجة من الموانع الشخصية الغير يمكن بروتها الميئنة بالنوع الثاني من القسم الاول بالمسئلة ١٧ ورغب الماعى منها الفرفة بعد ان تكون مضت له مدة ثلاث سنوات مستمرا مع قرينه من عهد ما اصيب بذلك المرض المانع ولم يسكنهما من الاجتماع الزوجي التناسلي وتحقق ذلك جلياً يحاب وتفسخ الزيجة

السبب الثامن اذا خرج احد الزوجين عن الديانة النصرانية بالكلاية واشهر امره علناً وترجع قطع الرجاء من ارتداده للدين المسيحي وتشكى من ذلك الزوج الآخر ورغب التصرح له من الرئيس الشرعي بالتزويج باخر موافقاً كان الزوج المارق المذهب خرج عن ايمانه قريباً وجب على الرئيس امهال الزوج الآخر مدة يمكنه احتمالها اعني مدة لا يلققه خرو من مكوثها بدون زيجة لا في ذاته ولا في احواله ومتى عبرت ولم يرتجع للمارق وتأكد

اليأس من توبته يمكن الزوج الآخر شرعاً من التزوج بمن يريد سبباً إذا كان للفارق النصرانية
تزوج زيجة خارجة عن المذهب

السبب التاسع إذا غلب أحد الزوجين عن وطنه بالأمر أو بغيره بحيث لا يعلم مقره ولا
حياته من عدما واستمر امره هكذا عيولاً من خمس سنوات إلى سبع سنوات ولم يحتمل قرينه الانتظار
أكثر من ذلك ويغيب بعد مضي هذه المدة التصريح له بالزواج بحجاب إلى ذلك بشرط أن يتحقق
لدى الرئيس الشرعي غياب الزوج الآخر سبع سنين أو أقله خمس ولم يظهر له خبر كل هذه
المدة ولم يكن لقرينه احتمال أو رغبة في الانتظار أكثر . أما إذا كانت حياة الغائب
أو الأسير محققة غير مشكوك فيها ومقره معلوماً فلا يفسخ الزواج اللهم إلا أن طالت المدة حتى
تجاوزت السبع سنوات أو ثبت أن الغائب قد تزوج أو كان الغائب هو الرجل ولم يبعث
لأمر أنه النقة وتشكى الطريق الآخر من ذلك فللرئيس الروحي تدبير امره من جهة الزواج
بحسب ما تستدعيه حالته مما لا يضاد الشرع وكذلك إذا حكم على أحدهما بحكم جنائي أوجب
إبعاده عن وطنه أو إقليمه فإن كانت مدة الحكم لا تزيد عن سبع سنوات فالزواج باقٍ وانتظرت
عودته وإن كانت تزيد عن ذلك زيادة لا يحتملها قرينه أو كان الحكم توقع بإبعاده مدة عمره
إلى حيث لا ترجى عودته فالخيار لقرينه أن شاء الزواج بأخر . يصرح له بذلك بعد ثبوت
الموجب والنتيجة أن يعتبر في حالة الغائب المجهول امره أو المعلوم مدة من خمس سنوات إلى
سبع ومتى عبرت ولم يطق قرينه الاحتمال ورغب الاتصال فللرئيس الروحي إجابته وذلك
بالإطلاق لما ورد بالعدد الثالث من التطلعات الحادي عشر وما ورد بالقانون الكبير لوسي

السبب العاشر وما عدا ما ذكر إذا حدث ما يضر بنظام الزواج كوقوع الشر والخصام
المواصلين المؤمنين من أحد الزوجين للأخر ظلاً أو كتمان أحدهما للأخر في استيفاء حقوقه
الشرعية التي له على قرينه المقررة بالمسألة ١٩ فجرد حصوله هذا لا يوجب الفسخ لأنه ربما يكون
ناشئاً عن خبثية من الفاعل بقصد إكراه قرينه على المفارقة وإنما في هذه الحالة ينبغي للرئيس
تدارك الأمر بتحقيق التعدي والتبدي والوفيقين ونصح المقترى أو توبيخه أو تأديبه . على ما تقتضيه
الحال إلى أن يصلحاً ويتفقا في العشرة الزوجية . وإذا كان الخلاف واقعاً من الفريقين معاً
يؤثر في الرئيس انتهت مشتركة في التبدي فليؤدبها الإله الروحي حتى يتوبا
وينصلح أمرهما

اما اذا كان الخلاف صادرا من احدهما دون الآخر ولم يكف الخلاف عن فعله لا بالنصح ولا بالتوبيخ ولا بالتأديب الروحي وثبت للرئيس امتناعه عن قرينه واتحارم هذا القرين من حقوقه الشرعية الزيجية واستمر الثريخان منفصلين عن بعضهما غير عائلين الاختلاط الزوجي مدة ثلاث سنوات متواصلة ببعضهما وتوسط الكهنة ورئيس الكهنة في ذلك التوسط الكافي ولم يمتد المفترق منها ويرجع عن شره ورغب المظلوم حله من رباط الزيجية وترجع بالنظر الدقيق انه لا وسيلة لامتزاجهما ثانية فحيثما للرئيس الروحي ان يجري ما صرح به القانون

ان القانون ٥٥ من قوانين نيقية قد صرح بما مضمونه ان من جرى بينه وبين زوجته شر بسبب من الاسباب وكانت هي الظالمة : فليصبر عليها ويرفق بها حتى ينصلح امرها فان لم يطق تقاوم شرها - فليتوسط بينهما التيسيس الكبير وان لم تطع فليتوسط الاسقف مرة واثنين - وبعد ذلك ان لم تطع ايضا فليترا الاسقف منها ومباح للرجل ان اراد التهرب والعزوية فله ذلك وان لم يكن قادرا ورغب الزواج فله ذلك اما ان كان الرجل هو الظالم لزوجته ويطلب اقامة الشر معها لكي يفارقها فلا يقبل منه ذلك ويجبر على مصالحتها وان خالف ذلك فليمنع من شركة السرائر ودخول الكنيسة حتى يتوب وقد ورد هذا المضمون في فصل ٦ من الباب الرابع والعشرين من كتاب المجموع الصنوي

(المسئلة السادسة والعشرون)

« في الكلام على تلجيب الفسخ بقتضى الاسباب للتقدمة »

قد ذكر في بداءة المسئلة السابقة ان الطلاق ممنوع في الشريعة المسيحية اي انه غير مباح للسيحي ان يطلق امراته بمجرد اختياره كما كان مباحا لليهود بالشريعة الموسوية (لاحظ سفر الانبياء ص ٢٤) ومع ذلك قد وجدت اسباب شرعية تفسخ الزيجية جوق قانوني وهي المسروقة في المسئلة المذكورة وحيث لم نذكر في تلك المسئلة موجبات الفسخ بقتضى تلك الاسباب فلنذكر نكروا هذه القضية مستوفية الفائدة نقول

ان جواز الفسخ بموجب هذه الاسباب حرتب اما على نص المي صريح واما على ما اقتضته احكام النصوص الالهية ونصت عليه القوانين المرعية العتزة في الكنيسة المسيحية وعليها بني الحكم في هذا الصدد

ولا يخفى ان هذه الاسباب لا تخرج من اقسام ثلاثة فالقسم الاول يشمل الاسباب الثلاثة الموجودة بين الرجل والمرأة المانعة من الاقتران وهي الاسباب النسبية المانعة عن القرابة الطبيعية والروحية والزوجية والوضعية والاسباب الشخصية اعني الموانع الذاتية المبينة بالقسم الاول من مسئلة ١٧. والقسم الثاني يشمل الاسباب الاختيارية المانعة وهذه فنما ما يخالف الشرع المسيحي وهو المناهضة في الدين وفجور المرأة والفش في اصل الزيجة واضرار احد القرينين بالآخر ومنها ما يوافق وهو ابتغاء الرهبة من القرينين او رهبة احدهما يرضى القرينين والقسم الثالث يشمل الموانع القسرية وهي الاسر والفقدان والنية الطويلة

❦ القسم الاول ❦

وهو الشامل للاسباب الثلاثة المانعة فوائع القرابة الطبيعية والزوجية ترتب الحكم بالفسخ بموجبها على ما ورد بالنصوص المقدسة الصادرة في التوراة المحرمة كشف عورة الاقارب وهم الاباء والامهات وامراته الاب والاخوة والاخوات الاشقاء وغير الاشقاء وازواجهم والابناء والبنات واولادهم وازواجهم والاحمام والعلمات والاخوال والحالات وازواجهم واباء الازواج واولادهم واولاد اولادهم الى اخر ما صدر عن ذلك على ما نص في سفر الاحبار ص ١٨ وص ٢٠ وغيره من الاسفار الواوود فيما تحريم الاجتماع بالاقارب الطبيعيين وازواجهم واقارب الازواج فالكنيسة المسيحية حرمت بقوانينها المتبعة الزوج بالاقارب الذين في هذه الطبقات وما يقاس عليها كما رايت في المسئلة (١٧) من بيان المحرمات من الاقارب الطبيعيين واقارب الازواج عملاً بمقتضيات احكام النصوص واحكام العقل التطقي ايضاً والقوانين المتبعة سيفي ذلك قد وردت في الفصل الثامن من الباب الرابع والعشرين من المجموع الصغوي واما الحكم بفسخ الزيجات المتوقعة باحدى هذه الطبقات فقد ورد بالفصل السادس منه وبالباب الثاني من القوانين الكبرلوسية

والقرابة الروحية اعني الاشتمية بتلقي الطفل عند العمد المقدس فيها انها ابوة روحية ولا يجوز للاب الاقتران بابنته جرت احكام القوانين فيها مجرى القرابة الطبيعية وحرمت الوجوه القريبة التي رايتها في المسئلة (١٧) والقوانين الصادرة عن ذلك قد وردت في القسم الثاني من الفصل الثاني من الباب الرابع والعشرين من المجموع وفي الباب الثاني من القوانين

الكيرلوسية وكذلك القراية الوضعية لما ان التبني والرضاعة احدتا قرابة اديبة وصار المتبني شخصاً كلب لمن تبناه جرث احكام القوانين فيها مجرى القرابة الروحية ومنعت الوجوه القريبة بالقررة في المسئلة المذكورة والقوانين الصادرة عن ذلك وردت في القسم الثالث من الفصل المذكور بالباب المذكور اعلاه بالمجموع وبالباب المذكور اعلاه ايضا بالقانون الكيرلوسى

اما الموانع الشخصية فبما ان الوضع الرباني من الزواج هو لغايات ثلاث كما رأيت في المسئلة (١٢) وهي لطلب النسل وتحصن الزوجين من الم الشهوة والتعاون على المعاش تطبيقاً للنصوص الصادرة عن ذلك ولا شك انه مع وجود الاسباب الشخصية المبينة في قسم (١) من المسئلة (١٧) يتنوع ولا بد الحصول على هذه الغايات الثلاث المقصودة بالزواج كالوضع الالهي فلا يمكن الاجتماع المقصود منه النسل والتحصن ولا يتم التعاون في المعاش بواسطة تلك الموانع وكانت الزواج بهذه الحالة اصح عدم الفائدة فلما صرحت القوانين بفسخ زيجة المصايين بهذه الموانع اذا تطلب ازواجهم الفرقة والقوانين الصادرة عن ذلك واردة في فصل ٢ وفصل ٦ من الباب المذكور اعلاه في المجموع وفي الباب الثاني من قوانين كيرلس

قسم الثاني

الشامل للاسباب الاختيارية المانعة فالذي يخالف الشرع منها وهو اولاً الاختلاف في الدين وزناء الزوجة حكم بالنسخ بوجبه عملاً بصريح النص الالهي قال السيد المسيح (من طلق امرأته بنير حلة الزنا واخذ اخرى فقد زنى ومن تزوج مطلقة فقد زنى) متى ص ١٩ وقال الرسول «وان فارق النير موه من فلينفارق فليس الاخ او الاخت مستعبدا في مثل هذه الاحوال وانما دعانا الله الى السلام» (قرنتية اولى ص ٧) والقوانين الصادرة بفسخ الزيجة بناء على هاتين العلتين تطبيقاً للنص المقدس وردت في فصل ٥ وفصل ٦ من الباب المذكور اعلاه في المجموع وفي القانون الكيرلوسى ايضا

ثانياً وجوه الفس المبينة بالسبب الثاني من المسئلة ٢٥ مع ما ذكر في اخر السبب الاول ان كان الفس من جهة الدين او الخطوبة او البكارة او الارتباط بالزيجة او الرتبة او السن فترتب الفسخ بوجوبها على كونها مخالفة لشرف الزواج الشرعي اذ يقول السيد لا وما جمعه الله فلا يفرقه الانسان متى ص ١٩) ومن المحقق ان الله لا يريد الفس والحداد ولا يأمر به وبين

ثم فيكون الذين اقترنوا على وجه من وجوه الفس والتدليس مما ذكر في موضعه ليست
زيجتهم والحالة هذه من قبل الله المتأخر عن كل لوم وإذا كانت ليست من قبله تعالى بل كان
الفس والتدليس باختيار فاعله فقد حكم قانوننا بفسخ الزيجات التي هذه صفتها وقد اورد الشيخ
الصفي في الفصل الخامس من الباب المذكور اعلاء قوانين متفرقة تؤيد ما ذكر فيها عن
يفس ابنته في الزيجة بغير سوء من وعن الفس في البكارة وعن ذبيحة ذي الرتبة المائة الخ :

ثالثا اضرار احد الزوجين بالآخر اما كان في دينه او عرضه او ذاته او حقوقه الشرعية
على ما تقرر في السبب الخامس والسادس والعاشر في المسئلة (٢٥) فيما ان ذلك مما يهدم نظام
واجبات الزيجة الموضوعه من الله بأسرها صرحت القوانين بالفسخ بمقتضاها والقوانين الصادرة
عن ذلك اوردتها الشيخ الصفي في الفصل السادس من الباب المذكور اعلاء :

« واما الذي يوافق الشريعة من الاسباب الاختيارية وهو طلب الرهينة برضى الزوجين وما
فقد ترتب فسخ الزواج بمقتضاه على ما صدر به النص الالهي ومن ذلك ما قاله السيد « لان
» من الحصيان من ولدوا كذلك من بطون امهاتهم ومنهم من خصام الناس ومنهم من
خصوصا » انفسهم من اجل ملكوت السموات فمن استطاع ان يحتمل فليحتمل » متى ص ١٩
وقوله فيه ايضا « وكل من ترك بيتا او اخوة او اخوات او اباء او امهات او بنين او حقولا
» لاجل اسمي ياخذ مئة ضعف ويرث الحياة الابدية » وقول الرسول « اني اريد ان تكونوا بلا
» ثم فان الغير للزوج يهتم في ما للرب كيف يرضي الرب واما المتزوج فيهتم فيما للعالم كيف
يرضاه امراته فهو منقسم » (قرئيه اولى ص ٧) فبناء على ذلك اذا رغب الزوجان برضاها
الرهنه حقيقة يفسخ زواجهما شرعا لو رغب احدهما الرهنه برضاها معا

« القسم الثالث »

الشامل لاسباب القسرة المقررة في السبب التاسع فيما انه بوقوعها يمنع اتصال الزوجين
بعضهما اذ ينفصلان إما بامر احدهما او بفقده او بغيته مدة طويلة ومن ثم يمنع من
بينهما شيء بهذه الحالة تحصيل الغايات المقصودة بالزواج فجعل ذلك صرح
القوانين بالفسخ بموجب هذه الاسباب لمن لا يطبق الصبر بالصورة البادئ
ذكرها في السبب التاسع وقاية للفرق الثاني من الاخطار المضرة دمة ودينك والنصوص

للقانونية الصادرة عن ذلك وردت في فصل ٦ من الباب المذكور أعلاه المجموع الصفيحي
وفي الباب المذكور أيضاً في القانون الكيزولمي .

(المسئلة السابعة والعشرون)

« في ما يقرب على الفسخ من نية الزوجين »

يقرب على الفسخ

ولاً انحلال الارتباط الزوجي بكل متعلقاته الشخصية
ثانياً التزام كل من الفريقين بأداء ما يستحقه الآخر من الحقوق الملكية الخارجة عن المهر
والجهاز وما يليه أما ما يتعلق بذلك فسيرد حكمه في المسئلة الآتية كما أنه سيرد حكم حضانة الأولاد
في المسئلة (٢٩)

ثالثاً حصول البرء من السبب الموجب للفسخ على استحقاق الزواج باخروتي شاء
فله ذلك أما من كان سبب الفسخ من قبله فإن كان السبب مما يمكن زواله بنية فإن صح ذلك
وثبت زوال المانع عنه ورغب الزوج بواسطة الشريعة بحل لذلك وإن كان السبب مما لا
يمكن زواله قطعاً فيمنع من الزيجة مطلقاً

(المسئلة الثامنة والعشرون)

« في حكم الجهاز والمهر بعد الفسخ »

قد علم مما مر أن أسباب الفسخ نوعان قهري وإرادي فالقهرية إذا كانت من الرجل كما
إذا تعذر عليه الاجتماع الزوجي (لاحظ النوع الثاني من القسم الأول من مسئلة ١٧) فإن
كان المانع عرض له بعد الزواج (لاحظ السبب ٧ من مسئلة ٢٥) فبطلت الزيجة ويوفى للمرأة
جهازها الذي جهزت به وأما الهدية المتقدمة للعرس فتبقى للرجل ولا يخسر شيئاً من عنده وإن
كان المانع موجوداً به من قبل (لاحظ السبب الأول من مسئلة ٢٥) فإن كانت المرأة تعلم
به أو وليها فليس لها إلا جهازها كما ذكر وإن كانت لا تعلم به لا هي ولا وليها فلها كل
جهازها ومهرها الذي امهرت به وإن كان السبب من المرأة فإن كان ذلك حاصل قبل
الزواج والرجل يعلم به أو وليه فلها أن تستولى على جهازها ومهرها وإن لم يكن عالماً به لا هو

ولا وليه فليس لها الاجهازها فقط اما ما وصل اليه من ماله او كتب به اليها فهو حقه وان كان ذلك حدث بعد الزواج فلها كل ما امرها وكلما تجبرت به هذا اذا كان لم يعدم اما اذا كان ذلك قد عدم فليعتزلها ويتفق عليها

والارادية اذا كانت من جهة الرجل كما اذا احتال وتزوج بفش سواء كان الفش من جهة الدين او الخطوبة او الزيجة (لاحظ السبب ٢ من المسئلة ٢٥) او حاول على افساد حياة المرأة او افساد عفتها (لاحظ السبب ٦٥٥ من المسئلة ٢٥) فللمرأة الحق ان تأخذ جهازها مضافاً امرها وترجع الهدية المتقدمة للمرس وتأخذ ايضاً من نعمته الخصوصية بمقدار ثلث المهر هذا اذا لم يكن لها اولاد من خلطته اما اذا كان لها اولاد منه فيحفظ بجميع ماله للاولاد بحيث لا يكون للزوجة من ذلك الا مجرد الانتفاع واما الملكية فتكون للاولاد وان كانت السبب من المرأة كما اذا قد نسبت بالزنا او تحملت على الزواج بفش بوجه من الوجوه المبيته (في السبب ٢ من مسئلة ٢٥) فلرجلها الحق ان لم يكن لها اولاد منها ان يأخذ جهازها وقيمة المهر من باقي نعمتها الخصوصية (اذا كان يوفي) واذا كان له اولاد منها اخذ جهازها وباقي نعمتها وتحفظ بذلك لهم خاصة بحيث ان انفاذ الحكم في ما ذكر وما لم يذكر ما يقاس عليه وما يترتب على ذلك من جهة الجهاز والمهر او النفقة وما اشبه هولاء الرئيس الروحي الاكبر الذي له ان يثبت الفسخ بينها

(المسئلة التاسعة والمشرون)

« في حضانة الاولاد بعد الفسخ »

اذا كان الاتفاق توقع بناء على سبب حاصل من جهة احد الزوجين فعضانة الاولاد ذكورا واناثاً وتربيتهم هي للقرين البري من السبب فان كان السبب واقفاً من الرجل فالحضانة والتربية تكون للمرأة اذا كانت الشريعة لم تقم ولياً للاولاد غيرها وان كانت اقامت ولياً فالحضانة والتربية لما تقتض رعايته وتصرف الولي الذي يمينه الرئيس الروحي من ارشد الاقارب او غيره اذا لم يتفق (لاحظ مسئلة ٣٩) وان كان السبب من المرأة فالحضانة والتربية تكون للرجل ان لم يكن ثم مانع من جهته ايضاً والا فتدير الامر للرئيس اما اذا كان السبب حاصلًا من القرينين كاثنتين لما قرابة مائة وتزوجا ثم خلفا اولاداً او كاثنتين تربيا بعد الزواج فالرعاية للام والنفقة والتربية على الوالد وان كان السبب الواقع من الاثنتين غير ما ذكر

كالحبسون او غيره مما يمشى منه على حياة الاولاد او نصرايتهم وآدابهم او اموالهم فللرئيس
الروحي تدبير الامر

(المسئلة الثلاثون)

« في بقاء معاشره الزوجين دون اختلاط الفراش »

انه مع وجود بعض الملل المرجية للفسخ يجوز بقاء معاشره الزوجين دون اختلاط الفراش
بميت تكون تلك العلة قهرية لا ارادية حادثة لاحدهما بسد الاقتران لاقبله والقرين الآخر
لا يوافق الفرقه ولا يطلب الزواج وفي هذه الحاله يبقى ارتباط الزواج من جهة المعاشره والخدمه
والاعالة وما اشبهه . ثانياً ولو ان الاختلاط الفراشي امتنع بينها لعله انما لا يعول في ذلك إلا
باعتبار امرين . الاول بان لا تكون هذه المعاشره موجبه لاتلاف او تبديد حقوق القرين ذي
العله بواسطه تمكن القرين الاخر منها . الثاني وان لا تكون ايضاً موجبه لوقوع القرين السليم
من العلة في دنس الزنا بقسر او غيره كأن يكون شاباً لا يضبط نفسه او غير شاب لكنه لا
يقدر على الامساك وحينئذ لا يرخس الرئيس بمثل هذه المعاشره الا اذا تحقق عدم وجود هذين
المحددتين ومتى كانت المعاشره سليمة من ذلك وما اشبهه يصح ببقائها

(للمسئلة الحادية والثلاثون)

« في انحلال الزواج بالموت وما يلزم الزوج بعد وفاة قرينه »

ان الموجب لانحلال الزواج شيان الاول طبيعي وهو الموت والثاني وضعي وقد مر بيانه
في المسئلة (٢٥) فالرجل اذا مات زوجته واراد التزوج يحل له ذلك انما يلزمه الصبر مدة
الحزن على زوجته بحسب ما يليق ويحتمل اما الامراة اذا مات زوجها فلا بد لها من ان تحمك
عشرة اشهر لوفاة زوجها وحينئذ اذا ارادت الزواج فلتزوج

(المسئلة الثانية والثلاثون)

« في ظهور حمل للمرأة بعد وفاة الزوج »

اذا ظهر ان المرأة حامل بعد وفاة زوجها وكان قولها ان ذلك من زوجها يمتد قولها على
نفسها ما لم تكذبها قرائن الاحوال كتباعد الرجل وانفصاله عنها من مدة تزيد عن مدة الحبل
ابا يسفر بينه او يمرض شديداً او اعتزال مدبداً او لم يكن بعيداً للغاية وفاته وانما المرأة تجاوز

وقت وضعها المدة الشرعية والطبية للعمل على حساب آخر حياة وصحة زوجها

(المسئلة الثالثة والثلاثون)

« في التسري »

التسري في الشريعة المسيحية المقدسة محرم لانه خارج عن التزويج المباح على ما تقدم بيانه
فهو زنا ظاهر ومستمر فمن كان له سرية وكان غير متزوج فليفترق منها ويتزوج كلنا موس
المسيحي بن يريد من الموهنات الاحرار وان كانت السرية حرة موهنة واهلا لزواجه ويريد
الاقتراح الشرعي بها فليعقد زواجه بها بالاكليل المسيحي وان خالف ذلك واستمر في
التسري كان مستوجبا للقانون الكنائسي

الفصل الثاني

(في ما يتعلق بالمولود من النحر يحق نسبهم وفي ابناء الوضع)

(المسئلة الرابعة والثلاثون)

« في المولود بعد الزواج مدة قرينة »

اذا اتفق ان الزوجة بعد اقرارها بالرجل في اثناء العام الذي تزوجت فيه تلد مولودا كامل
الاشهر فلا يعتبر انه نسل زوجها الا اذا كانت ولدت في ختام تسعة اشهر لاقرارها به كما انها
لو وضعت بعد مضي تسعة اشهر فلا يعتبر المولود انه من نسل زوجها الا ان حكم طبيا انه
ناقص الاشهر اعني ابن تسعة - اللهم الا ان يكون الرجل وقع قبل الزواج بتلك المرأة وهي
بكر وانقض بكارتها وكلف بالزواج بها رسميا حال حملها منه فيحسد يكون المولود منها بعد
زيجها به نسل له

(المسئلة الخامسة والثلاثون)

« في نفي مولود وما يجري في حق والدته وحقه ايضا »

للرجل نفي المولود من امرأته في اثناء انفصاله عنها انفصالا ظاهرا محققا كأن يسافرا
بعضهما أو يبعد الحكم جنائيا وغير ذلك مما يؤكد انفصاله عن خلطة زوجته الفرائش واستمر
على ذلك الانفصال مدة ثم وضعت المرأة مولودا بعد تاريخ انفصاله عنها بشرة اشهر او اكثر

من ذلك ولم يكن للمرأة دليل شرعي يدل على تأخير الجنين في بطنها زيادة عن الشهر المعتبر للعمل بواسطة عرض معتبر اعتباراً طلياً محققاً لاشبهة فيه ويحتمل إذا ثبت الرجل في ذلك المولود من ان يكون من نسله وتعين وقوع المرأة في الزنا فتفرق منه ولا يكلف الرجل بشيء لتلك المولود بل تكفل به المرأة

(المسئلة السادسة والثلاثون)

(في الاقرار بالنسب والادعاء به)

إذا اقر البالغ العاقل بنسب لحقه ما لم يكذبه الحس او البينة كمن يقول ان هذا ولدي الا انهما يكونان متقادين في العمر او يكون المقر له نسب آخر معروف محقق او يقيم وريثة المقر له البينة على ابطال الاقرار وان ادعى ولد بابوة شخص ما ولم يكن الحس او البينة مكشذين له لزمه الاثبات شرعاً ثم بعد اثبات صحة نسب الولد للرجل فان كان مولوداً له من غير زيجة شرعية فحاله مع ابيه او وريثته من جهة الاعالة والتربية على ما يراه الرئيس الروحي ومن جهة الميراث فسبب ذكره في فصله وان كان من زيجة شرعية فتحكمه كاترانه

(المسئلة السابعة والثلاثون)

(في ابناء الوضع)

ابناء الوضع يعتبرون من جهتين . الاولى من جهة الرضاة وهو اذا رضعت امرأة طفلاً ذكراً او انثى ارضاعاً تاماً عن قصد كوالدة لولدها صار لذلك الولد قرابة وضعية مع تلك المرأة فيكون ابنها بالوضع ولا بالطبع ويجب على المرأة اعالة ذلك الولد ومواساته الى ان يبلغ رشده اذا امكنها ذلك والا فيدبر امره الرئيس الروحي . والثانية من جهة التربية وهو انه اذا تبني رجل بولد مجهول النسب اي اتخذه كابن له نظراً لكونه عادم القرية بحيث اشهد على نفسه بذلك وثبته في محل وثأسته الدينية ورباه تربية كاملة كوالد طبيعي لولده صار لذلك الولد قرابة وضعية مع ذلك الرجل فيكون ابنه بالوضع لا بالطبع ويلزمه معاملته في الاعالة والرعاية بحسب ما يمكنه وطبقاً لما قرره في محل شريعته عند التبني به . اما ما يلتزم به ابن الرضاة او ابن التربية فهو الطاعة والخضوع والاكرام لمن ارضعه او رباه بخضوع الابن الطبيعي لوالديه وطاعته واكرامه لها واما ما يتعلق بالزواج عن كل من ابن

الرضا والتربية فقد مر ذكره في المسئلة (١٧) ولما عن الميراث فسيرد حكمه في فصله

﴿ الفصل الثالث ﴾

« في الولاية على القاصر »

(المسئلة الثامنة والثلاثون)

(في تعريف الولاية)

الولاية هي تكفل حر رشيد عاقل بأمر القاصر من جهة ذاته وتربيته وما له تكفل
يشهده الصمة اللدانية وصلاخ التربية ونجاح الحقوق الملكية الى ان يبلغ الوقت المحدود

(المسئلة التاسعة والثلاثون)

(في من لم الولاية)

الولاية على القاصر شرعاً وطبيعياً هي أولاً للوالد بما انه الأول واللاحق بها على نسله
ما لم يكن ذلك الوالد محجوراً عليه او مفارقاً في الدين او متعذراً عليه القيام بواجبات الولاء
(لاحظ مسئلة ٢٩) ثم لمن يولي الأب نفسه قبل موته من المسيحين فان لم يول احدا
فالولاء بعده للجد والا فللأخ الذي قد مضى من عمره خمس وعشرون سنة وان لم
يوجد اخ بهذه الصفة فتكون الوصاية والولاء للعم الرشيد ثم لابن العم الذي بلغ ايضاً من
العمر خمسة وعشرين سنة وان لم يوجد ابن عم بهذه الصفة واحب ام الاولاد ان تتولى امرهم
قلتهنبر الحاكم الشرعي ويستوثق منها بالا تزوج حتى يكبر اولادها واذا كبروا دفعت لهم
ميراثهم وان لم تحب فستنتا تامر بان يقيم الروساء لليتامى اولياء واوصياء بكفالة واما من
اقامه الوصي فلا يطلب منه كفيل لان صاحب المال هو الذي صيره قياً على ولده وماله
وبعد عدم المذكورين يولي الرئيس ولياً من باقي الاقارب ان وجد والا من غيرهم بشرط
ان لا يولي من ذكروا الا الراشد الامين المسيحي وان لا يكون موظفاً بالجندية ولا من
اعوان الحكم وان يكون الرئيس منظرًا على من يقيمه

(المسئلة الاربعون)

(في واجبات الولي)

يلزم الولي ان يقدم للقاصر ثلاثة أمور الاول من جهة ضرورياته الزمنية يلزمه ان يفي

له بالغذاء واللباس والسكن وتعليم الصناعة اللاتفة والزراعة اذا وجبت وبالجملة لا يجوز شيئا من ضروريات الحياة . الثاني من جهة ضرورياته الدينية والادبية يلزمه ان يجتهد في تعليمه قواعد الدين المسيحي الارثوذكسي ويهذب بالآداب ويزينه بحسن الاخلاق والمعارف الضرورية . الثالث من جهة ماله يلزمه ان يحافظ على كل ما له من الحقوق الملكية بحافظة تعود عليه بالمنفعة فان كان ذلك الولي اقيم ايضا وصيا على ما ذكر سابقا فلزمه من جهة المال تبين في مسألة الوصي وان كان تبين غيره وصيا على المال فلزمه ملاحظة ذلك مع الوصي على ما ذكر في المسئلة المذكورة ومن يتولى امر القاصر وما له لا يجوز له ان يبيع شيئا من حقوقه لوفاء خراج او دين الا بعد استئذان الرئيس الشرعي وامره بالبيع وحسنه يبيع بقدر الخراج والله بين بحيث يكون بقيمة المثل في الزمان والمكان وكذلك لا يجوز له ان يقرض في شيء من مال القاصر في سفر او بيع مؤجل الا لبسطة ظاهرة وبضمان او رهن اذا امكن ولا ان يقرض منه شيئا الا ان اراد سفرا واضطر الى ايداعه فان القرض المجرى بضمان او رهن اولى من الايداع اذا تساوى المقرض والمودع عنده في الامانة والاحتراز فان اوقف بهذه الواجبات استمرت ولايته لغايتها وان اخل بواجباته وثبت ذلك فلرئيس ان يقيم آخر صالحا بدله

(المسئلة الحادية والاربعون)

« في حال القاصر ما دلم تحت الولاية »

لا يجوز تصرفه في عقد ولا اقرار لانفسه ولا لغيره فان رغب امتلاك منافع او زينة فلا يتم له ذلك الا بمعرفة الولي وتقويضه ولو فرض وبلغ عمر الصبي اربعة عشر سنة واراد ان يتصرف في شيء ما ذكر حاله كونه تحت الولاية فلا يعتبر ذلك الا باذن وليه واعلامه اما ان توقف الولي في الضروريات كالزينة مثلا فقد ذكر حكم ذلك في المسئلة (١٥) فتراجع وان كان التوقف في غير ذلك من الضروريات المتوجبة على الولي فالرئيس الشرعي يكلفه بوفائها ثم اذا كان الولي يرى في الصبي التجابة والاستعداد للتصرف في شيء ما من خاصياته بحيث يكون بلغ من العمر ثمان عشر سنة او ما يقارب ذلك فله ان ياذن له في ذلك الشيء على ان اذنه اليه يعتبر موافقة لما يجريه في ذلك الشيء بل ما يجريه الصبي باذن وليه ينسب لولي فان لاحسن التصرف فيها والا فيمنعه من التصرف الى ان يبلغ الرشد

(المسئلة الثانية والاربعون)

« في انتفاع الولي »

اذا كان الولي اجنبياً ورغب عند اقامته في الولاية ان تكون له اجرة معلومة فللرئيس الشرعي ان يفرض له القدر اللائق بحسب احتمال مال القاصر بحيث يؤخذ عليه الكفالة المعتبرة بالقيام بواجبات الولاية (لاحظ مسئلة ٣٩)

(المسئلة الثالثة والاربعون)

« في انتهاء الولاية »

مضى صار للذكر او الانثى خمسة وعشرون سنة انتهت مدة الولاية عليها وصار لكل منهما السلطان الذاتي على نفسه (لاحظ مسئلة ١٦) وسبيل الفتي او الفتاة ان يثبتا انتهاء مدة الولاية وانهما كفوا عن تدبير امورها واموالها لدى الرئيس الشرعي بشهادة شهود حق. تصح معاقدتهما وامضاء وصيتها الخ . (راجع مسئلة ٧٠) وحينئذ يلتزم الولي بان يسلم لمن كانت تحت ولائه كافة حقوقه التي كان متولياً امرها ليدبرها براه وان اختلف من كان تحت الولاية مع وليه من جهة الحقوق فالتول قول وليه الا ان يقيم بينة فان ادعى الولي انه اتفق ماله عليه او اتلف في يده من غير تفريط فالتول قوله وان ادعى انه دفعه له قبل خروجه من ولائه لا يقبل قوله الا بينة ثم اذا اتفق ان الولي يحقق في من هو تحت ولائه النجابة والاستعداد التامين لتدبير اموره وامواله وكان قد تجاوز العشرين سنة من عمره وشهد وليه بذلك وحققه لدى الرئيس الشرعي جاز حينئذ تفويضه في تدبير اموره وامواله وعلى كلا الحالتين سواء كان التفويض بعد العشرين سنة او الخمسة وعشرين يجب على المفوض ذكرها كان او انثى احترام الوالد ومن يقوم مقامه واستشارته في سائر تصرفاته تادباً وقياساً بحقوق التربية ان لم يمتنع عن ذلك موانع معتبرة

﴿ الفصل الرابع ﴾

(في الوصية مطلقاً)

الفرض هنا من الوصية الوصاية بمال الى ما بعد الانتقال من الدنيا والوصية على التامر باقامة وصي على امواله ولتعلق المعينين ببعضها عقد هذا الفصل عن الوصية مطلقاً وينقسم الكلام فيه الى خمسة فروع

﴿ الفرع الاول في الوصية بالمال ﴾

(المسئلة الرابعة والاربعون)

« في تعريفها »

الوصية هي الراي الواجب في ما يلقى للانسان من ماله بعد وفاته خارجاً عن الميراث وهي مندوب اليها شرعاً وعقلاً وانفاذاً لا يتم الا بعد وفاة الموصي بها

(المسئلة الخامسة والاربعون)

« في تعريفها »

يلزم ان تكون بكتابة وشهادة معتبرة ميثناً بها الاسماء والتاريخ وان تدرت الكتابة فلا جد من الشهود وعلى كلا الحالتين لا بد من ثبوتها لدى الرئيس الشرعي او نائبه الحاضر وأن كانت الوصية قاصرة على ورثة الموصي الشرعيين كأولاده وأولادهم الخ فيحسن اعلانهم بمضمونها بحضور شهوده وان اراد تمييز الزوجة مثلاً او غيرها بشيء في الوصية فيلحق ايضاً ان يعلن باقي الورثة بذلك وياخذ امضاءهم بحضور شهود على ان الوارث ولد كان او غيره لا يجوز له معارضة ذي المال فيما يريد ان يوصي به من ماله على الوجه المرعي وأن اتفق ان الموصي لم يوه ثم ان يكشف للشهود مضمونات الوصية فلا بد من ان يحررها في كتاب مضمي منه مبروخ ثم يحمته بعد لفة ويقدمه لشهوده محتوماً ويشهدهم على نفسه بان هذا كتاب وصيته وبعد ذلك يحمته ايضاً منهم ثم يصدق عليه من الرئيس او نائبه وهو ملفوف محموم ومتى بقي كتاب الوصية على الحالة التي حرره بها الموصي بدوت تبديل منه الى بعد وفاته فخذ مضمونه

(المسئلة السادسة والاربعون)

« في ما يثنى منها »

لومات الموصى ولم يوص ايضاً بما يفي بكلفة كفنه وجنازته وقبره وما عليه من خراج ودين ثابت ولم يعين ذلك ويميزه عما اوصى به فيستخرج من اصل ما اوصى به ما يستحقه من ذلك مثلاً اذا كان اوصى بربع المال فيستخرج منه ربع كلفات وفاته والخراج والدين وان كان النصف فالنصف وهم وما تبقى فللمستحقي الوصية وان كان بعد موته لم يتخلف بعده سوى ما اوصى به فليستوف ذلك من اصله وما تبقى يكون لمستحقي الوصية وان لم يوف كل ما تخلف بعده ما عليه من ديون بعد كلفات الدفن والخراج فراجع حكم ذلك في المسئلة (٨٤)

(المسئلة السابعة والاربعون)

« في بطلانها »

تبطل الوصية برجوع الموصي عنها بشهادة مقبولة او بفعل ثابت كبيع الموصى به وعق الجارية او الزمية بها ان كانت مسيحية وغير ذلك من الصرف والتصرف للذين يخرجان الشيء عن الملك وبطلان اسمه ومعناه او بان يثبت انه اكره من متسلط على عملها او بان لا يقبلها الموصى له في حياة الموصي ويمتنع من قبضها بعد وفاته او بان لا يفي مال الموصى بها ما عليه من دين الا ان يترك له الدين اربابه او بان يكون الموصى له قد دبر على افساد حياة الموصى بعد الوصية الا ما اجازته الوارث او بان يعدم الشيء الموصى به (لاحظ مسئلة ٥٨) قبل موت الموصي او بموت الموصى له قبل موت الموصي فان كان الموصي اشترط في وصيته بان تكون للموصى له ونورثته من بعده لومات الموصى له قبله امضيت كشرطه والا فلا او بان يكون الموصى له مضاداً للصفات المتبرة (لاحظ مسئلة ٥١) او بان تكون الوصية بتوريث الملك لشخص او غيره وكان مستحق الميراث غيره (لاحظ مسئلة ٥٢) او ان كلام الموصي فيما يخص الوصية انقطع بالموت او غيره ولم يتم ولو انه كان ذكر بعضها

﴿ الفرع الثاني في الموصي ﴾

(المسئلة الثامنة والاربعون)

« في صفاته »

لا تصح الوصية الا من بالغ حراً عاقل مختار في الوصية غير محجور عليه الا ما استثنى من المحجور عليهم. (لاحظ مسئلة ٧٠) وما عدا ذلك ان وصي محجور عليه فلا تصح وصيته ولو مات وهو غير محجور عليه الا ان يحددها والاعمى تجوز وصيته ومن يحدث له خرم او صمم اذا امكنه الكتابة جازت وصيته اما المولود ابكم او اسم لا وصية له ومن كان له حق مع شركاء في ملك مشاع له ان يوصي بما ينحصة

(المسئلة التاسعة والاربعون)

« في ما يجوز له التقض فيه »

للموصي بعد عمل الوصية ان يزيد فيها او ينقص منها بمحض من الشهود وتأيد في محل الشريعة (راجع مسئلة ٤٥) وان اراد نقضها رأساً كان له ان يترك كتاب الوصية ويحدد وصية اخرى موضحاً بها الراي الاخير وانه المعلوم عليه بحيث يكون الكتاب الثاني بشهادة وتأيد في محل الشريعة وان اوصى بشئ في وصيته لجهة ثم اوصى به في وصية اخرى لغير تلك الجهة ولم يبين في الثانية ابطال الاولى فالوصى به يكون للبهتين بالسواء

(للسئلة الخمسون)

« في ما لا يجوز له اجراءه »

اذا كان للرجل اولاد من امرأتين متتابعتين ورغب عند موته ان يورث اولاد احدهما نظراً لمجرد محبته لها وينفي اولاد الاخرى بقضه فيها افلاً يحمل له ذلك شرعاً (لاحظ مسئلة ١٠٣)

﴿ الفرع الثالث في الوصى له ﴾

(المسئلة الحادية والخمسون)

« في صفاته »

لا يجوز أن يكون من رفض الدين المسيحي بالجملة ولا ممن يتظاهر بالخروج عن حدود الشرائع في أعماله كقطع الطريق والموتئين والحفاطيات المتظاهرات فان عاد ذلك الى النصرانية وارتفع الاخر عن شره صح ما كان اوصى له به بحيث يكون ارتجاعه مما كان عليه قبل أن يقسم الورثة التركة اما بعد اقتسامها فلا (راجع مسئلة ١٠٤)

(المسئلة الثانية والخمسون)

« في استغفائه من الوصية »

يجوز له أن يستغنى من قبول ما اوصى به له بحيث لا يكون تعرض له بشي او احدث فيه حادثاً (راجع مسئلة ١٠٨)

(المسئلة الثالثة والخمسون)

« في الاسير والولد الغائب »

يجوز أن يكسب الاسير وارثاً رجاء في عودته وان كان الاسير او الاعتقال مثلاً عرض للوارث بعد الوصية فله اخذ ما اوصى له به عند عودته او خلاصه وان كان لاحد ولد غائب وبلفسه انه مات فاوصى بماله لفيره وظهر ان الولد حي فالولد يرثه دون الوصى له (راجع مسئلة ٥٥)

(المسئلة الرابعة والخمسون)

(في من يستعبد بعد الوصية)

من صار له بعد ان عمل وصية نسلاً وارثاً اعني اولاداً او اولاد اولاد وكانت الوصية لغير النسل حال عدم وجوده بطلت واتقيل الإرث للنسل وان كان سيفي الوصية نسل موجود فالولد جديد يشارك اقاربه بالمساواة وان كان المستعبدون اقارب يستحقون الميراث وكانت الوصية

لقرابة فـللمستجدين النصف وللموصي لم من قبل النصف وإن كانت لأقارب متساويين في القرابة مع المستجدين فالقسمة تكون بينهم جميعاً بالسواء

(للسئلة الخامسة والخمسون)

« في الحامل وحملها »

يموز ان يوصي للحامل دون حملها وحملها دونها لكنه لا يستحق الوصية الا ان يولد حياً في المدة المعتبرة وان اوصى لحمل والمرأة ولدت شخصين قسم بينهما بالسواء فان خرج احدهما حياً والاخر ميتاً فلكل للحي وان كان الموصي عين في وصفته ذكرًا وجاء الحمل انثى لا تنفذ الوصية

(للسئلة السادسة والخمسون)

« في الوصية للعبد »

تصح الوصية للعبد بشرط ان يكون وقت استحقاق قبض ما اوصى به له حراً والا فالمال لسيد العبد الموجود

(للسئلة السابعة والخمسون)

« في موت الموصي له »

ان مات بمسء موت الموصي انتقل ما اوصى به له الى ملك وارثه اما اذا كان موته قبل موت الموصي فراجع مسئلة (٤٧)

في الفرع الرابع في الموصى به

(للسئلة الثامنة والخمسون)

« في تعريفه ومقداره وما يلزم للموصي في ذلك »

لا يصح ان يوصى بشئ لاحد الا اذا كان مالكا له . وغاية ما يجوز للموصي ان يوصي به من خلفائه ثلاثة ارباعها بحيث انه لا يجوز للموصي اذا كان له اولاد او اقارب من هم اولى بميراثه وغير ممنوعين بمانع شرعي عن الوصية لهم (لاحظ مسئلة ٥٠ ومسئلة ١٠٣ في فصل الميراث) ان يمر مهم من حقوقهم او يوصى للاجانب غير المستحقين الميراث بنفقة في ورثته

ظلاً أو حسداً لهم (لاحظ مسألة ٥٠) أي نعم له أن يميز في وصيته من يرد من وراثته زوجته مثلاً أو تسله أو غيره بمجدة ما كما يرى من الصلاحية لئلا لا يجوز له أن ينفق المستحقين الميراث ويقدم الأجانب غير المستحقين بمجرد كراهته لخير وراثته بل يلزمه أن يخاف الله تعالى في ذلك ولا يصرف النصف وربع المستحقين أولاده كانوا أو أقاربه الأولى فالأولى وإن لم يكن له أولاد ولا أقارب فللقرباء الأوج فالأوج ويلزم الموصي أن لم يكن له وريثة طبيعياً وكان له أقارب بالوضع أن يقدمهم عن الأجانب ومهما أوصى به زائداً عن الثلاثة أرباع بطل الزائد إلا ما أجازته الورثة بعد وفاته ومهما كان تبرع به في غير مرض من صدقة واعتاق ووقف وهبة لم يستد به من النصف وربع

(المسئلة التاسعة والخمسون)

« في ما يتعلق بأصول الوصى به ونتائجه وما هو ذلك »

إذا وصى بشيء ذي تنج كقطع غنم مثلاً فللوصي له النتاج أيضاً وإن نقص الأصل كان الباقي له فقط كما أنه إن وصى بمنزل أيضاً وبناء ثم احترق كانت الأرض للوصي له أيضاً وإن عدم الأصل عدلت الوصية (لاحظ مسألة ٤٧) وكذلك إذا أوصى بجزء من شيء الثلث مثلاً ثم عدم بعضه فله ثلث ما تبقى سالماً وقس عليه

(المسئلة الستون)

« في أحكام أخرى ما يوصى به »

تجوز الوصية بشيء واحد وبمنفعة ثمرة أو أجرته أو استخدامه لمدة ما أو بمقدار معين من الأجرة أو الثمرة وللوصي له الانتفاع بالثمرة أو الأجرة بالغ حسب ما عين الموصي وقدر وبعد ذلك تعود المنفعة للمالك الموصي وإن مات الموصي له بالمنفعة فقط قبل انتهاء حدها فلا يرثها وارثه بل ترجع للمالك وتجوز الوصية بدابة دون حملها وبالحمل دونها وإن وصى بمأمل ولم يستثن بمحملها فهو تابع لها

﴿ الفرع الخامس في الوصى ﴾

(المسئلة الحادية والستون)

« في شروطه وذكر أقامته »

الوصى هو من يقام وكيل على مال القصر وله شرطان ضروريان الأمانة والكفاية في ما

يتولاه فان لم يمينه الموصي في حياته اقامه الرئيس الشرعي بعد وفاته اذا كان الموصي له قاصراً بحيث يكون الارشد من الاقارب على نسق مائتين في الولاية بعد الوالد والا فن غيرهم وسواء اقامه الموصي او الشريعة فلا بد من ان يكون مسيحياً بحيث لا يكون من جند او اعوان الحكم الا ان فارق هذه الوظائف واستحق الوصاية ثم اذا كان شخص اوصى بشي، لاولاد ولده فان كان ابوهم حياً رشيداً فهو الوصي عليهم والا فالارشد من اقاربهم (لاحظ مسئله ٣٩) واذا رغب الوصي الاجنبي او القريب المستحق اجرة (فلاحظ مسئله ٤٢) بحيث تؤخذ على الوصي الذي تمينه الشريعة الكفالة المرحية

(المسئلة الثانية والستون)

« في اقامة اكثر من وصي واحد »

ان اقام الموصي اثنين مما فلا يتم ما يمله احدهما الا باذن الاخر وان اقام اثنين بالتتابع ولم ينف احدهما بكتابة وشهادة فايها قبل الوصاية وتصرف فيها اولاً وجيداً فهو الوصي دون الاخر وان حدث له ما يمنعه عن القيام بواجباته او استعق العزل من الوصاية على ما سيذكر فوض امر الوصاية للاخر المقام من الوصي

(المسئلة الثالثة والستون)

« في واجبات الوصي »

يلزمه اولاً حال اقامته ان يكتب كل ما تختلف عن الموصي القصر ويكون ذلك مسجلاً بعمل شريته وليتم حفظ به على ذمة اربابه بمعرفته ومعرفة الولي اذا كانت اخر غيره . ثانياً ينفق على القصر من ذلك بما يليق بمعرفته واطلاع الولي . ثالثاً لا يتصرف في شيء من مال القصر الا في ما يعود عليهم بالمنفعة على مائتين سيف في المسئلة (٤٠) في واجبات الولي فلترجع ويلزمه ضبط حسابات مال القاصر بكتابة وان يقدم للولي سنوياً بياناً عن ذلك وان كان هو الولي ايضاً فيقدم الحساب للرئيس الشرعي

(المسئلة الرابعة والستون)

« في استغله الوصي »

اذا اقتبل احد الوصاية على القصر وتصرف فيها تصرف الوصي لا يجوز له الاستغناء منها

وان شاء انت يوكل رجلا مستعدا لمساعدته في ما يخص مال القصر يجوز له ذلك انما باصر
الرئيس الشرعي واطلاع الولي اما ان حدثت للوصي ضرورة ثابتة مانعة فيعرض الامر للرئيس
ليقيم غيره يستحق كما وانه اذا اقيمت الام وصية ودرغت الزواج قبل بلوغ القاصر فينشد
تعفى وقسم اموال القاصر لمن يقام عوضها بمعرفة الرئيس واطلاع الولي اذا كان شخصا اخر

(المسئلة لثاثة والستون)

« في ما يوجب عزل الوصي وفي موته »

اذا ثبت ان الوصي قد جار على التماي وخالف حدود واجبانه المبينة في المسئلة (٦١)
وبالجملة ان ثبت عليه قدح في احد شرطيه اعني الامانة والكفاية عزل واقيم عوضه بمعرفة
الشريعة وان تعذر وجود من يليق فلتحفظ حقوق القصر تحت ايدي وكلاء او نظار الكنيسة
ويدبر امرها بمعرفةهم كما يليق بواجبات الاوصياء الى ان يلقوا اما اذا مات الوصي قبل بلوغ
القصر وكان الولي غيره فله ان يستولى حفظ مال القصر وتديره وان كان هو هو بعينه اقامت
الشريعة من يليق عوضه

(المسئلة السادسة والستون)

« في انتهاء مدة الوصاية »

متى صار للذكر اربعة عشر سنة والانشى اثنا عشر سنة انتهت مدة الوصاية وخرج
مالها من سلطان الوصي وصار تحت يد الولي اذا كان خلاف الوصي اما ان كان هو هو
بعينه قد اقامه الوالد وصيا ووليا معا او اقامته الشريعة فتستمر له الولاية الى غاية مدتها
(لاحظ مسئلة ٤٣) اما وصية الروساء الروحانيين الكبار والرهبان والكلام فيها فلها فصل مخصوص
وهو التاسع ثم وصية المعتوقين والعبيد وردت في مسئلة (٩٧ و٩٨)

❦ الفصل الخامس ❦

(في الحجر)

(المسئلة السابعة والستون)

« في الموجب له »

الموجب للحجر سببان . اولها امتناع العقل بمقتضى طبعه وجودة اختياره .

والثاني امتناع تصرف العاقل سيف في ذاته وماله أو سيف في ماله فقط
فالاول اما ان يكون بسبب اغتصاب خفي له وهذا هو الجنون أو لفساد آله بمرض
وهذا هو الموسوس اولان آله لم تبلغ تمامها وهذا هو الصبي الذي لم يبلغ ثمانى عشر سنة
اولان آله وان كانت سائة لكنه لا يستعملها وهذا هو الابله اولانه يستعملها استعمالا مضرا
في الدنيا والاخرة وهذا هو السفه في تصرفه في ماله كالسرف في النفقات والمبذر واوصافه
مضادة لوصاف الرشيد اولان آله ضعفت بالطبع عن الاستعمال وهذا هو البعض من قد
هرم وتجاوز مائة سنة

والثاني وهو المملوك (على تقدير وجوده) ويجب ان يكون الحجر على هؤلاء بشهادة
معتبرة لتجنب معاملتهم وتوقف وصيتهم في مدة الحجر عليهم (لاحظ مسألة ٦٨) اما من
يجبر على ماله فهو المديون وساقى ذكره في المسئلة (٦٩)

(المسئلة الثامنة والستون)

(في من يتولون امر المحجور عليهم)

المتولون الحجر على الصبي قد ذكرنا في فصل الولاية مسئلة (٣٩) فلتراجع واما اوليا
بالي المحجور عليهم فالمتنع تصرف عقله كالجنون والموسوس والابله والسفيه يكون وليه اما
الاب ان لم يكن محجورا عليه ايضا وبعد الاب من يوليه الاب والافالجد ثم الاخ الارشد ثم
العم الخ ٠ على ما ورد في المسئلة (٣٩) اما الحرم فوليه ارشد اولاده وان لم يكن له ولد رشيد فن
ارشد اقاربه على الترتيب السابق وكذلك غير الحرم فنفسد عقله ان كان له ولد رشيد فهو
اولى من المذكورين اعلاه بالولاية عليه واما العبد فوليه مولاه

(المسئلة التاسعة والستون)

» في واجباتهم «

اما عن واجبات ولي القاصر فقد تبينت في المسئلة (٤٠) فلتراجع وما عدا ذلك يلتزم
كل من اقيم وليا على كل من باقي المحجور عليهم بالقيام بالنفقة على المحجور عليه بحسب المهود
لامثاله على قدر ماله ولا يعوزه شيئا من ضروريات المأش وهي الغذاء واللباس والسكن ثم
النفقة على المحتاجين من ذويه كولده والديه وزوجته وأخوته وهبيده ومن جهة تصرفه سيف

أموال المحجور عليه فقل نسق ما ذكر في المسئلة (٤٠) وعن انتفاع الولي (فلاحظ المسئلة ٤٢)

(المسئلة السبعون)

« في حال من هو تحت الحجر »

اولا ان كان محجونا او موسوساً او صيماً صغيراً او خرفاً كبيراً فلا يجوز تصرفه في عقد ولا اقرار لا لنفسه ولا لغيره (لاحظ المسئلة ٤١)

ثانياً ان كان ابه او سفيهاً جاز تصرفه في ماله دون مال غيره باذن وليه فقط وهذان ان عملاً وصية حال الحجر عليهما بحيث تكون وصية رشيد شرعية « راجع مسئلة ٤٥ » صحمت وصيتها بدموتها « راجع أيضاً مسئلة ٤٧ » وان كان غيرهما لم يصح منها الا ما يمضيه الولي والرئيس الشرعي وان كان المحجور عليه عبداً مملوكاً يصح تصرفه باذن سيده فقط ولزمه بعد تحريره ما اقر به على نفسه حال العبودية وهو لاء اذا ائلفوا شيئاً لزمهم

(المسئلة الحادية والسبعون)

« في الحجر على المديون »

اذا كان شخص مديوناً ومطالاً في وفاء ما عليه مع اقتداره فلما كمل الحجر عليه من جهة المال فقط فلا يمكنه من التصرف في ماله الحاضر والظاهر في مدة الحجر الا في الامور الضرورية في الحياة « راجع مسئلة ٦٧ » الى ان يوفي دينه وان اقر المديون في حال هذا الحجر بدين آخر لم يصح في الوقت الحاضر ولزمه القيام به بعد وفاء الدين المحجور عليه بسببه

(المسئلة الثانية والسبعون)

« في زوال الحجر »

يزول الحجر بزوال اسبابه وذلك بان يصير المحجور عليه عاقلاً رشيداً حراً وحينئذ سينتقل ان يطلب من الرئيس اقالته من الحجر بعد ثبوت امره جلياً بان كلف في تدبير اموره وامواله « راجع مسئلة ٤٢ » وقد ذكر في المسئلة المذكورة على ان الولي يلتزم في انتهاء مدة الولاية بان يسلم من كان تحت ولايته كافة حقوقه وذكر فيها ايضاً ما يعتمد من جهة ما اذا وقع اختلاف بينهما فليراجع ويعتمد الاجراء بموجبه هنا ايضاً اعني ما بين باقي المحجور عليهم وبين اوليائهم اما

المديون فزوال الحجر عن أمواله موكل على وفاء دينه « لاحظ مسألة ٦٩ »

الفصل السادس

(في الهبة)

(المسئلة الثالثة والسبعون)

« في تعريف الهبة والقلم »

الهبة فضيلة مستحقة بعد الصدقة ونسبتها الى غير المستحق الصدقة كنسبة الصدقة الى مستحقها ومتى اضاءها الواهب وقبل الموهب له الشيء الموهوب تم له ملكه وانصرف فيه دون واهبه وللواهب ان يمضي الهبة في حياته اما في الوقت الحاضر من دون شرط معوق اما في المستقبل بشرط وقت مخصوص وله ايضا ان يجعل وقت اضاءها به وفاته ويجوز بكتاب وبغيره (لاحظ مسألة ٧٣) ولا بد من الشهود في الآخرين

(المسئلة الرابعة والسبعون)

« في الواهب »

لا تصح الهبة الا من بالغ رشيد حر مختار ليس عليه خوف من جهة الموهوب له فان كان عليه خوف من جهته فلا يتم له الا ان مات الواهب ولم يرجع عنها بشهادة مقولة في السر ولا في الجهر ومن كان قاصرا تحت حجر ابيه ووهب باهره او برأيه فالهبة تقدر للاب ومن وهب شيئاً لانسان برأيه فصاحب الشيء هو واهبه ومن كان دون البلوغ ووهب برأيه لاحد شيئاً فله ان يتكلم في ما ووهبه بعد بلوغه بربع سنين ويأخذ شيئاً اذا اراده

(المسئلة الخامسة والسبعون)

« في الشيء الموهوب »

لا يصح ان يكون الشيء الموهوب مجهولاً ولا ما لم يتم للواهب ملكه ولا ان يكون مجهوراً عليه لسبب دين ثابت او تبعة ولا ان يكون مما يطلب على الظن ان الموهوب له يتأذى به او يوهدي به اخر كن يهب شيئاً لجنون فرجاً انضر به او اضر به غيره فان كانت الشيء

الموهوب يستدعي بيان الحدود والصفات فتكتب به مكتابة ويتبين فيها شروط الواهب في ما وهب بحيث لا يشترط ما يتنافى مقضي الهبة

(المسئلة السادسة والسبعون)

« في جواز نقض الهبة وعلمه »

اما نقض الهبة فيجوز . اولاً اذا كان الانسان وهب جميع نعمته او اكثرها في حال لم يكن له فيها ولد ثم صار له بعد ذلك اولاد فله استرجاع ما اراده وان يعمل فيه ما بداله اما عين ما وهب ان كان موجوداً على حاله والا فقيمته ان كان تبديل بشيء آخر . ثانياً اذا كانت الهبة لولد او لولد ولد جائز للواهب ان يستردها في حياته وان يفتر ما كتبه لها بما احب فاما بعد موته فلها ما في كتاب الهبة ولو لم يسلمه اليها . اما اذا كانت الهبة لاجنبي بشرط ان يكون الواهب حرر عنها كتاباً وسلمه الى ذلك الاجنبي ثم استولى الموهوب له على الشيء الموهوب فليس للواهب بعد ذلك استرجاع الهبة الا اذا كان وهب جميع نعمته او اكثرها عند عدم النسل ثم صار له نسل في ما بعد فله الرجوع . ثالثاً اذا كان الموهوب له متصفاً باحد من الخصال المذكورة الآتي ذكرها في المسئلة « ٧٧ » فللواهب استرجاع الشيء الموهب على ما سيذكر في المسئلة المذكورة واما عدم نقضها فهو . اولاً اذا مات الواهب او الموهوب له بعد امضاءها ووصول الشيء الموهوب للموهوب له لا يميز نقضها . ثانياً اذا عدم الشيء الموهوب بالكلية ولم يبق لعيته وجود ولا قيمته موجودة لدى الموهوب له كشيء مات او احترق او ما يعجز مجرى ذلك من الانعدام بالكلية عيناً وقيمة فلا يجوز للواهب طلب استرجاعه ولا استرجاع قيمته . ثالثاً اذا كان يقرب على الاسترجاع اضرار الموهوب له في ماله كما اذا كان وهب له جداراً فبنى عليه داراً فليس للواهب استرجاع عينه لكن قيمته . رابعاً اذا كان الواهب قبض من الموهوب له عوضاً عما وهب فليس له مطالبته بما وهب الا ان يتراضى معه الموهوب له بذلك

(للمسئلة السابعة والسبعون)

« في الموهوب لم »

لا تصح الهبة الا للموهوب له معروف ولا تتم الا اذا قبلها وان مات قبل قبضه الشيء . الموهوب فلا تتم ولا لورثته حق المطالبة بها . والموهوب لهم . اولاً هم الاولاد ثم الاباء ثم

الاقارب ثم الاصهار ثم الاقارب بالوضع ثم الاصدقاء ثم الخدام ثم المعارف والجيران والرفقة وغيرهم ويستحب ان يساوي في المحبة بين التساوين كالأولاد ومن كان من الموهوب لهم غير مشكور لدى الواهب بل تعدى عليه وظلمه ظلماً فاحشاً او خسره خسارة عظيمة باسء وسيلة كانت او سعى في افساد حياته او خالف ما جرت الموافقة عليه بشهادة في شيء يجعل الواهب على الرجوع فله متى اثبت حصول احدى هذه الخصال من الموهوب له في مجلس حكم ظاهر ان يسترجع الهبات اعيانها ان كانت موجودة او قيمتها اذا لم توجد وان اختلف في قيمة المثل فالقول قول الموهوب له ما لم يبطل قوله بيينة وان ادعى الموهوب له الاعسار فلا يلزم بالارجاع الا اذا بطلت دعواه بيينة

❦ الفصل السابع ❦

(في الوقف)

(المسئلة الثامنة والسبعون)

« في تعريفه »

الوقف قسمان احدهما الوقف على من يكون غير مسكين في وقت الايقاف عليه كالولد والقريب والصاحب وهذا بر يقصد به الموقف استمرار انتفاع المذكور من منه طلباً للذكر الجليل في الدنيا والاجر في الآخرة والثاني الوقف على المحتاجين مطلقاً وهو صدقة مودبة يقصد بها الموقف استمرار نفع المحتاجين منه في الدار الحاضرة ودوام انتفاعهم بها في الدار الاخرى وسمي الاول غالباً وقف اهلي والثاني خيرى

(المسئلة التاسعة والسبعون)

« في صفات الموقف »

لا يصح الايقاف الا متى كان الموقف بالقار شدة حراً مختاراً منصرفاً في ماله بالوصية والهبة (راجع ٤٧ و ٤٨)

(المسئلة الثمانون)

« في شيء الوقف »

هو كل شيء ثابت الملكية للوقف يمكن الاتساع به ما بقي عنه كالعقار والحقول والزارع وغيرها التي ينتفع منها لا العادمة النفع وأما ما لا يستمر بقاؤه كالبهائم والنحل والدرام وغيرها فمن أراد إيقاف شيء منها فالأولى أن يبيعه ويبتاع بثمنه ما يمكن بقاؤه واستمرار النفع منه وإن كان مثل هذه الأشياء أو بعضها موجودا ضمن عمارة ضيقة وأراد المالك وقفها عاصرة بما فيها فالأجود أن يوقف ما لا يتحول وإن يملك ما يحول على سبيل الصدقة ليتصرف فيه بالبيع أو غيره بما تعود منه المصلحة على جهة الوقف

(المسئلة الحادية والثمانون)

« في الموقوف عليه »

أولا لا يجوز أن يكون مضادا في الإيمان ولا مذموما في الأفعال على ما ورد في المسئلة (٥٠) فلتراجع فإن ارتد إلى الإيمان ورجع عن سوء فعله صح ما أوقف عليه . ثانيا لا يكون ممن لا ينتفع بما يوقف عليه فإن زال مانع الاتساع صح الوقف

(المسئلة الثانية والثمانون)

« في متولي الوقف والناظر عليه »

أما متولي الوقف فمن اختاره الموقوف وولاه في حياته وبعد ماته وإن اختار الموقوف أن يتولى ما أوقفه إلى حين ماته فله ذلك إن شرطه وإن لم يعين وليا لا نفسه ولا غيره تولاه الموقوف عليه إن كان أهلا لذلك والأغالرئيس الشرعي الأكبر بوليته لمن يقتضاه وينظر عليه أما الناظر على الولي فهو الرئيس الشرعي الخصوصي وإن أقيم ناظر مخصوص فللرئيس النظر على ذلك الناظر أيضا وعلى كل حال يلزم أن يكون الولي والناظر مسيحين ذوي أمانة وكفاية

(المسئلة الثالثة والثمانون)

« في ولجائهما »

لا يتفرد الولي بالتصرف في ما تولاه من دون الناظر عليه ولا يتفرد الناظر عليه سواء

كان الرئيس الشرعي أو غيره برأيهما في ذلك دون الولي وللناظر إذا ثبت بشهود فساد تصرف الولي في ما تولاها فللرئيس الشرعي أن يولي من يليق وكذلك النساظر على الولي إذا ثبت غشاد تصرفه فللرئيس الأكبر تولية من يصلح وستأتي فتحة الشروط المعتبرة للوقف في المسئلة التالية

(المسئلة الرابعة والثلاثون)

« في فتحة شروط الوقف »

(الاول) ان لا يخرج عن اوقف عليه الى ان يتقضى فلا يباع ولا يشرى منه . وان بيع استعيد مع اجراء ما ينبغي مع البائع أو المشتري من التفرغ على ما يستدعيه الحال . ولا يؤهب . ولا يقبل . ولا يرهن . ولا يستهرن . ولا يتصدق بعينه . ولا يتصرف فيه الا بالاحوط مثلاً ان لا يؤجر لمن يمنى قلبه على عينه (الثاني) ان تمضي فيه شروط الموقف التي لا تبطل قصده اعني استمرار النفع منه (الثالث) ان وقف على غائب وثبت عدمه قبل تاريخ الوقف أو انقضى الموقف عليه رجوع للكنيسة وشروطه ان يكون للحتاجين مطلقاً في مكان الوقف وغيره وان كان يوجد من قرائب الموقف عليه من هو محتاج فيدفع له من رزقه ما تدعو اليه ضرورته والا قدم المحتاجون من قرائب الموقف وان لم يكن فيهم محتاج فللحتاجين مطلقاً الاحوج فالاحوج والاولى فالاولى وكذلك ان كان اوقف على من لا يجوز او لم يقبله من وقف عليه رجوع الى الكنيسة فان اوقفه على من يجوز ومن لا يجوز يصح الاول ورجع الى الكنيسة ما لا يجوز على ما شرح وان شرط الموقف ما يجوز شرطه وما لا يجوز امضي الجائز . وبطل التبر جائز وان علق اتهاؤه بوقت مخصوص امضي ولجبري في ما بعد ذلك الوقت . المخصوص على ما شرح في من لا يجوز الايقاف عليه اعني رجوع الى الكنيسة (الرابع) ان يعمر من الجهة التي شرطها الواقف فان لم يشترط شيئاً فيما يتحصل منه شرط الواقف ذلك . او لم يشترطه رضي به الموقف عليه او لم يررض به (الخامس) ان ثبت فقر الذي اوقفه على المحتاجين مطلقاً فهو اولى بان يعطى من متحصله ما تدعو اليه ضرورته لا بأن يستعبد منه . الواقف فان ذلك لا يجوز بحجة الفقر (السادس) الاعتماد في خصمة الوقف على الاقرار والشهادت والاولى ان يكتب بذلك كتاب شرعي اخيراً . واما الحكم على الوقف فلا يتقاضى الوقف بله . فينتفع بالاجرة . ويبقى الوقف ثابتاً على حاله .

في الفصل الثامن

(في المورث وفيه أربعة فروع)

في الفرع الاول

(في المورث وتركته واحكامها)

(المسئلة الخامسة والثانون)

« في المورث وتركته »

من المعلوم ان المورث هو كل انسان فارق الحياة الدنيا تاركا مخلفات كان له امتلاكها لحين وفاته وبواسطة موته تنتقل ملكية كل مخلفاته الخالصة الى وارثين اما شرعيين وهم المستحقون شرعا ارثه نظرا لتقدم خلافتهم به عن الغير واما غير هؤلاء على ما سيذكر وهذا هو السبب الوحيد العام للتوريث ثم قد يوجد سبب اخر باعث للتوريث على نوع ما هو فيما اذا تقرب انسان او اسر او فقد او حكم عليه بالاجاد عن الوطن وبالجملة من انقطع خبره فن كان من هؤلاء مع بعده عن الوطن مجهول الامر ان كان حيا او ميتا لاتصرح الشريعة بتقسيم مخلفاته الحاضرة ما لم يتحقق موته وتقوم بينة تشهد بذلك او ان تعبر مدة مستطيلة لتعيينه وانقطاع خبره لا يرجع في مثلها بقاؤه في قيد الحياة ويحكم الحاكم ان مثله فيها لا يعيش فينبذ فيوزن ان يقسم ماله بمعرفة الشريعة بين مستحق ميراثه ويتحرر عن ذلك كتابان بالبيان احدهما يحفظ في محل الشريعة والاخر بطرف الورثة ومن ثم يكون هذا الامر بهذه الصورة غيبا اخر للتوريث وقد علمت مما ذكر سابقا ما يعتمد اجراؤه من جهة تدبير عائلة الغائب وماله ودينه مدة غيابه لغاية ما ثبت موته او يحكم بعدمه (فليراجع ذلك في محله) ثم اذا كان في اثناء غيابه مات له قريب حاضر وكان الغائب يستحق الميراث في تركته ولم يكن حكم في امره بعد عمل في نصيبه بالاحوط واودع الى ان يحكم فيه اما باليقين (اي بثبوت موته) او بما يتأخره (اي بنبذ الظن وحكم الحاكم بانه لا يعيش تلك المدة) وجينذ يقسم ذلك النصيب على مستحق ميراثه وان قدر وظهر ان الرجل حي وعاد لوطنه وتطلب امواله فالتزمية تساعده في استرجاع ما اعطى لورثاته بالحل التي يوجد عليها المال عند عودته لوطنه سواء كان

تقص أو تبدل هذا إذا لم يكن ثم مانع شرعي أو نفعي يمنع إعادة المال إليه أما إذا كان هناك مانع من ذلك وكان محتاجاً للعيش بالشريعة تدبر معاشه من جانب وراثته

(المسئلة السادسة والثانون)

« في ما يخرج من التركة من حكم التوريث »

قد علم ان التركة هي كل ما وجد المتوفي الا انها لا تنزل جميعها للورثة الا اذا كان المورث لم يوص لأحد من ماله بشيء قطعاً ومات عن غير وصية فحينئذ تنزل ممتلكاته لورثاته بشرط انهم لا يستحقون الاستيلاء عليها الا بعد امرين (الاول) تأدية قيمة كفن الميت منها وكلفة الدفن والحناءة بحسب حاله وعبرة ماله (ثانياً) يخرج منها ما على المتوفي من خراج وديون ثابتة بالعدول فان كانت التركة بعد كلفة وفاته المذكورة اعلاه وفاء الخراج لا تقوم بوفاء الديون فان لم يتعرض لها الوارث لم يلزمه قضاء الدين وحينئذ تقسمها الشريعة على المداينين بحسب ما يستحقه كل منهم فيها (لاحظ مسئلة ١١٠) وان اقتبلها فثنين وتحصروا وتكتب بشهادة وتوضح للمداينين مقدارها ويدفع لكل واحد منهم بحسب ماله وان حضر بعد القسمة من له دين آخر ثابت رجع بحصته على اصل التركة واذا اقتبلها الوارث وقبضها ولم يبرها ويصهرها بشهادة ولم يوضع للمداينين مقدارها لزمه ان يوفيههم مطلوبهم بعد ثبوته بالشهود العدول مع ابقاء ما يلزم ذمة المتوفي ايضاً من النذور الالهية التي لا بد من وفائها . ا. ا. اذا كان المورث عمل وصية شرعية حال حياته على نسق ما تبين في الفصل الرابع عن الوصية فقد ذكر حكم ما تستحقه الوصية من كلفة الوفاة والخراج والديون وما يستحقه الباقي من التركة وغير ذلك وشروطه (فليراجع في عمله) فبعد استخراج ما تستحقه الوصية من كلفة الوفاة والديون (ان كانت تستحق شيئاً من ذلك على نسق ما تبين سابقاً) يدفع الموصي لهم ما يستحقونه وكل ما يتبقى بعد الوصية يؤول حينئذ للورثة المستحقين وان كان بعض التركة غالباً قسم الحاضر والغائب بين الموصي له وبين الوارث بحسب استحقاق كل فريق منها وان لم يكن المتوفي اوصى بصدقة ما فالأمرى مقوض الموصي له والوارث ان اراد اخراج صدقة من التركة بحيث لا تغلب الورثة ولا الموصي لهم قبض حقوقهم الا بعد انقضاء ايام الحزن وان كان ثم حوجب ضروري مبرهي فبعد ثلاثة ايام لوفاة المورث

❖ القرع الثاني ❖

(في مستحق الميراث)

(المسئلة السابعة والثمانون)

« في مستحق الميراث مطلقا »

ان التركة الخالصة بوصول شرعاً الى اقرب اقارب المتوفي مع زوجته الموجودين احياء
ويتمدد الاقارب هنا الى تسعة مراتب فاول رقب الاقارب (غير الزوج) اولاد المتوفي واولادهم
ثم والديه . ثم اخوته الخ . على ما سيرد بياناه وترتيبه بحيث ان كل مرتبة متقدمة لا ترث معها
المرتبة التي تليها كما اذا كانت مثلاً مرتبة الاولاد موجودة فلا ترث معها مرتبة الوالدين
ولهذا جاز على ان كل مرتبة من تلك المراتب استعقت الارث فان كان زوج المورث حياً فلا ترث
تلك المرتبة في التركة الا ما تستعقه من المفروض لما معه على ما سيتبين في المسئلة الالية وان
كان الزوج توفي من قبل فتوصل التركة الخالصة جميعها الى تلك المرتبة بمفردها

(المسئلة الثامنة والثمانون)

« في استحقاق الزوجة او الزوج » .

للزوجة في تركه زوجها ثلاث حالات « الاولى » اذا كان زوجها ترك اولاداً منها او
من غيرها بحيث يكونون من زيجة فأمسية فان كانوا من واحد الى ثلاثة فللزوجة ربع التركة
مهم . ولم الثلاث اربع سواء كانوا واحداً او اثنين او ثلاثة وان كانوا اربعة فأكثر فتساوى
بواحد منهم فيكون لها الخمس مع الاربعة والسادس مع الخمسة الخ . « والثانية » ان لم يترك اولاداً
لا منها ولا من غيرها بالجملة وكان له اقارب من المرتبة المستعقة اعني والدين او غيرهم من
المستحقين فلها مهم النصف والنصف الاخر لهم « والثالثة » ان لم يكن له وارث طبيعي
مستحق لا من المستقلين ولا من المستملين ولا من عن الجانب فالميراث « بعد الحراج والدين
والوصية » لاحظ . مسئلة (٨٦) جيمه بوصول لما هذا حكم الزوجة مع زوجها وان كانت المرأة
في المتوفاة فحكم زوجها في ميراثها كنسفي حكمها تمام . ادون فرق اما الملكية وهي المخطوبة
ورجل بعد عقد املك مسيحي رسمي فان توفت قبل الاقتران بالزوج استرجع مالها او

ورثاؤه بعده من المرأة وأهلها كل ما صار إليهم منه من مهر وهديّة ما عدا الماكول والمشروب
وان توفي الرجل ولا وراث له ترك لها ما صار إليها منه وان كان له وارث استرجع ما صار
إليها أو إلى أهلها من المهر خاصة دون مساواة من هدية وغيرها

(المسئلة التاسعة والثمانون)

« في المربة الاولى وم الاولاد »

الاولاد الذكور والاناث المتزوجون وغيرهم يرثون بالسواء اباؤهم وامهاتهم بحيث يكونون
من زيجة ناموسية (راجع مسئلة ٨٨) فان كان منهم من قد توفي قبل وفاة والده وخلف
اولادا فاولاده يرثون مع اعمامهم وحماهم من تركة جدهم وجدتهم ما كان والدهم يرثه لو كان
حيّا ثم ان كان بعد وفاة الموروث أو بعد اعماله الوصية ولد له ولد ذكر أو انثى ورث المولود مع
اخوته بالمساواة في الوصية والميراث وبعد طبقة الاولاد طبقة اولاد الاولاد منها نزلوا طبقة
بعد طبقة على ما ذكر سيّ في طبقة الاولاد

(المسئلة التسعون)

« في المربة الثانية وم الوالدان »

واذا لم يوجد من نسل المتوفي احد فالخالص من التركة بعد حق الزوجة لايه وامه للاب
والثلاثان وللأم الثلث وايها كان توفي فسهمة لاولاده الذين هم اخوة واخوات المتوفي

(المسئلة الحادية والتسعون)

« في المربة الثالثة وهم الآخرة »

وان لم يوجد له اب ولا ام فخالص تركته لآخوته واخواته الذكور والاناث بالسواء ان كانوا
جميعا اشقاء وان كان فيهم اشقاء وغير اشقاء فتنقسم عليهم التركة لا بالمساواة بل تتميز الاشقاء
عن اخوة الاب في الحظوظ وهو لا يميزون عن اخوة الام فيكون للاشقاء حظ الوالد وهو سهان
وحظ الوالدة وهو سهم ويكون لآخوة الاب حظ الوالد فقط ويكون لآخوة الام حظ الوالدة لا غير
كما اذا كان للمتوفي مثلا اخ شقيق او اخت شقيقة واخ او اخت من الاب فقط واخ او اخت
من الام فقط فيقسم صافي التركة على ستة اسهم فيكون للشقيق أو الشقيقة ثلاثة اسهم اعني قيمة
التضف سهان عن الوالد وسهم عن الام ولأخيه او اخته من ابنته وحده سهان اعني

الثلاث ولاخيه او اخته من امه وحدها سهم اعني السدس وان كان للمتوفي اخوة اشقاء وغير
اشقاء اكثر مما ذكر كما اذا كان له مثيلا ثلاثة اشقاء واثنين من الاب فقط وواحد من الام
فقط ذكورا كانوا او اناثا فلكل واحد من الاشقاء حظه وهو ثلاثة اسهم فيكون للثلاثة تسعة
اسهم ولكل واحد من اخوة الاب سهان الجملة اربعة ولاخ الام سهم واحد اعني يقسم صافي
تركته في مثل هذه الحالة على اربعة عشر سهم (وقس على ما ذكر ما لم يذكر) وان لم يكن
للمتوفي شقيق ولا نسل شقيق وكان له اخ من الاب واخ من الام مثيلا فلاح الاب الثلثان
ولاخ الام الثلث وقس عليه واذا كان من الاخوة المذكورين من قد توفي وخلّف ولدا ذكرا
كان او انثى ورث الولد سهم ابيه مع اعمامه وعماته وسهم امه مع اخواله وخالاته والحكم في
ازلامهم بعدهم كالحكم فيهم طبقة بعد طبقة منها نزلوا

(المسئلة الثانية والتسعون)

(في المرتبة الرابعة وهم الاجداد)

واذا لم يوجد احد من اخوته واخواته المذكورين ونسأهم فالإيراث بعد حق الزوجة
لاجدادهم وعدتهم اربعة الثلثان لجده وجدته لايه بالسواء والثلث لجده وجدته لاه بالسواء
فتقسم التركة الخالصة على تسعة اسهم ستة لجديه من ابيه او لاحدهما مع عدم الآخر ونسأله
وثلاثة لجديه من امه او لاحدهما مع عدم الآخر ونسأله واي الاجداد كان قد توفي في قسمه
يكون لاولاده مع باقي الاجداد

(المسئلة الثالثة والتسعون)

« في المرتبة الخامسة وهم الاحام والاخوال »

وان لم يوجد احد من الاجداد المذكورين قبله فلاعمامه وعماته الثلثان بالسواء ولاخواله
وخالاته الثلث بالسواء فتصير القسمة على تسعة اسهم كما تقدم تفصيله وقد ذكر حكم الاشقاء مع
غير اشقاء في المسئلة (٩١) ومن كان قد توفي من المذكورين وله ولد ورث الولد ما كان والده
يرثه لو كان حيا وكذلك حكم نسلهم بعدهم طبقة بعد طبقة منها نزلوا

(للمسئلة الرابعة والتسعون)

« في المرتبة السادسة وهم اباؤ الاجداد او الاجداد الذكور وعدتهم ثمانية »

وان لم يوجد احد من ذكروا في المرتبة الخامسة فالثلثان لوالدي الجد ووالدي الجدة من الاب

بالسواء والثلاث لو الذي الجيد ووالذي الجدة من الام بالسواء فيكون لكل واحد من اباء الاجداد من الاب سهران ولكل واحد من اباء الاجداد من الام سهم واحد ومن كان قد توفي منهم ورث ولده سهمه مع الباقيين

(المسئلة الخامسة والتسعون)

« في المرتبة السابعة وهي الاعام والاخوان الكبار »

وان لم يوجد احد من ذكروا في المرتبة السابعة فالثلاثان لاعام وعمات ابويه بالسواء والثلاث لاخوان وخالات ابويه بالسواء ومن كان قد توفي منهم ورث ولده سهمه مع الباقيين وكذلك حكم فسلهم بعدهم طبقة بعد طبقة منها نزلوا

(المسئلة السادسة والتسعون)

« في المرتبة الثامنة وهم اجداد الاجداد »

وبعد المذكورين اعلاه يرث اجداد الاجداد وعدتهم ستة عشر نفساً الثلاثان للتسعين للاب بالسواء والثلاث للتسعين للام بالسواء ومن كان قد عدم منهم قام ولده مقامه

(المسئلة السابعة والتسعون)

« في المرتبة التاسعة وهي اعام واخوان الاجداد »

وبعد المذكورين اعلاه يرث اعام وعمات واخوان وخالات اجداد وجدات المتوفي لابيئه الثلاثان بالسواء واعام وعمات واخوان وخالات اجداده وجداته لامه الثلاث بالسواء ومن كان قد عدم منهم اخذ ولده سهمه واولادهم بعدهم كذلك طبقة بعد طبقة

(المسئلة الثامنة والتسعون)

« في تسعة الكلام على الورثة المذكورين »

وبالاجمال فان الميراث مرتب على تواريخ الاقرب فالاقرب وقبيلته الاب وقبيلته على الام وقبيلتها وقد علمت في المسئلة « ٨٧ » ان كل مرتبة من المرتبة الثانية الى اخر المراتب لا يرث مع المرتبة التي قبلها

وان لم يوجد في المرتبة غير شخص واحد ورث كل ما ينحصر تلك المرتبة وها وجد في

الطبقة من قبيلة الام مع قبيلة الاب فلقبيلة الاب ما للاب وهو الثلثان ولقبيلة الام ما للام وهو الثلث المذكور والاناث بالسواء في كل طبقة لان نسبتهم للمتوفي نسبة واحدة ولما اختلفت نسبتا والديه ونسب اخوته اليه بكونهم اشقاء وغير اشقاء يميز الاولون على الآخرين وجرت اتباعهم مجراهم ومن كان قد توفي من الطبقة المستمقة وله ولد ورث الولد منهم والده على تقدير حياته

(المسئلة التاسعة والتسعون)

« في وراثت المتوفين »

المتوفى يرث وتصح وصيته ويرثه ورثاؤه كالا حرار وذلك ان كان له ورثة طيعيون فلمتقه ربع تركته ولو لم يوص به والباقي لورثته وان لم يكن له ورثة ولا وصية فجميع تركته لمتقه واحدا كان او اكثر كل واحد بمقدار ما اتقه منه وبعد الممتق ورثة الممتق على نحو ارشهم منه

(المسئلة المائة)

« في العبد المملوك »

العبد (على تقدير وجوده) لا يرث بفهر وصية من المورث نفسه ولا يرثه احد غير سيده وبعد سيده نسل سيده ولو كان له ولد ووالد او قريب ولو كانوا احرارا لان كل ما يملكه العبد ملك لسيده ولذا لا وصية له

(المسئلة الحادية بعد المائة)

« في من لا وارث له مطلقا »

من لم يكن له وارث ممن ذكروا اعلاه ولا من نسلهم فتركته توول لخزانة مال الكنيسة لمساعدة الفقراء التابعين لها ومساعدة ضرورات الكنيسة نفسها وان كان في التركة بمالك متوفيا حالاً

❦ الفرع الثالث ❦

(في الذين لا يرثون بغير وصية)

(المسئلة الثانية بعد المائة)

« في الأقارب الغير طبعيين »

من لم يكن بينهم وبين المتوفي زواج ولا قرابة نسبية (اي طبعية) ولو ان يئنه وبينهم قرابة وضعية (اعني قراب الرضاة والتربية) او روحية (اعني اشاين العاد لاحتظ القسم الاول من مسئلة ١٧) او قرابة زوجية كزوج الام وامراة الاب وقرائب الزوج وقرائب الزوجة وامراة الاخ وزوج الاخوت وازواج الاولاد وما اشبه فكل هؤلاء لا يرثون بغير وصية من المورث

(المسئلة الثالثة بعد المائة)

« في الاولاد والاهل الغير شرعيين »

الاولاد والاهل المولودون من زيجات واجتماعات غير شرعية لا يرثون بغير وصية
تصدر من المورث

(المسئلة الرابعة بعد المائة)

« في الفرعين يقن المورث او عرشه لو ماله وخيرم »

المدبرون على افساد عقل المورث والواقعون في دنس الزنى مع زوجته او ابنته او اخته نواؤه والرافعون عليه بما اعدمه ماله ولو تكون لهم قرابة بالمورث يجوز له ان ينفقهم من ميراثه واذا تحقق توبتهم واستقامة امورهم له ايضاً ان يرثهم بحيث تصدر منه وصية بذلك قبل موته بعد ان يكون تحقق فيهم الانفصال واما المملون في خلاص المأسور مع التمكن من السعي في خلاصه فلا يرثون بعد موته الا بوصية عملها بعد عودته من الاسر

(المسئلة الخامسة بعد المائة)

« في الابن العاق وخبره »

اما الولد المضر باية كمن يضرب والده ويستدر على سبه او يفرمه غرامة مضرة بمعايته

او يمنعه قهراً من عمل وصية او لا يهتم به في شدته بحسب امكانه او يختلط باصحاب الصنائع للرزولة والسيرة القبيحة ضداً لوالده او ينتقل الى غير مذهبه فلوالده ان ينفه من ميراثه وذلك بان يقر امام الرئيس الشرعي في مجلس حافل ينفه عن بنوته له وميراثه . وله ايضاً ان يورثه اذا رآى منه حسن المرجع بحيث يصرح بتوريثه في وصية قبل موته اما اذا كان الوالد يحرّم ولده من ميراثه عن غير عقوق وباقي الصفات المذمومة فللولد حصة من صافي ميراث ابيه (اي الباقي بعد الوصية) او الباقي بكأله ان كان ليس يوجد ولد سواه لا ذكر ولا انثى وكذلك الحال في زوجة المورث ايضاً ان نفاها عن ميراثه او طلقها خارجاً عن شريعته المسيحية فلا يقبل منه ذلك في الرّبع خاصة « اي الرّبع الباقي بعد الوصية » او حصتها منه مع الورثة ثم اذا كان الرجل اراد ان يزوّج بنته او بنت ولده فامتنت ايثاراً للسيرة القبيحة له ان ينفه من ميراثه الا ان تابا

الفرع الرابع

(في من لا يرث)

(المسئلة السادسة بعد الثالثة)

« في المفارق الدين »

المسيحي لا يرثه غير مسيحي فلو وصي لشخص حال كونه مسيحياً ثم خرج بعد الوصية عن ايمانه قبل قبضه لليراث فلا يستحق شيئاً مما اوصى له به قط كما انه اذا لم يوص له بشيء وتوفي المورث حالة كون ذلك الشخص خاوياً عن المسيحية فليس له حق ان يزاحم وراثته المتوفى في ميراثه مهما كان قريباً له . اما اذا ثبت عودته الى ايمانه الاولى باستقامة بحيث لم يكن صادراً توزيع التركة على الورثة استحق نصيبه منهم والا فلا « راجع مسئلة ٥١ »

(للمسئلة السابعة بعد الثالثة)

« في قاتل للمورث »

قاتل المورث ومسله لمن يقتله لا يرثان ولو كان اوصى لما من قبل .
ومثلها من عرف الساعين في قتل المورث وتكتم ذلك ولم يفسر به حتى قضى الامر لا يرث البتة

(المسئلة الثامنة بعد المائة)

« في مفسد صحته »

اما المدير على افساد حياة مورثه بسم او غيره فلا يرثه الا اذا كان المورث قد اوصى بتوريثه بعد علمه بما صدر منه في حقه

ختم الفصل

(المسئلة التاسعة بعد المائة)

« في من يقع فيه المقتبض »

اذا مات من المتوارثين اثنان او اكثر في سقر او غريق او حريق او نعت هدم ولم يتعين باليقين ابدا المتأخر في الموت عن رفيقه ومع القحض اشكل الامر في ذلك ولم يترجح تقدم احدهم على الآخر بالموت فلا يرث الواحد منهم للآخر ولما توول مختلفات كل منهم الى مستحق ميراثه فيرث كلا منهم وراثته الاحياء لا الموق الذين لم يعلم حالهم في الاسبقية والمسبوقية بالموت اما اذا علم باليقين او ترجح بحسب القرائن اسبقية احدهم على الآخر وكان المسبوق يستحق الارث في السابق عنه بالموت ورثه ثم يرث هذا مستحق ميراثه الاحياء

(المسئلة العاشرة بعد المائة)

« في التنازل عن قبول التركة »

اذا كان احد الورثة او الموصى لهم عند استحقاق قبض مال اليه بالارث او بالوصية يتنازل عن قبوله تبرعاً منه بما استحقه لباقي الورثة او الموصى لهم او غيرهم او بان تكون التركة مديونة وقيمتها لم تف بالدين ويروم التخلص من الازامية بوفاء الدين ولذلك تنازل عن قبول استحقاقه بحيث لم يكن استولى عليه ولا تصرف فيه يجوز له في هاتين الحالتين التنازل عن التركة بكتابة وشهادة معتبرتين وحينئذ يتولى امرها باقي الورثة على ما ذكر في المسئلة (٨٦) والا فيتولى امرها مجلس الشريعة اما اذا كان التنازل بغير هاتين الحالتين او ما يناسبها

كما اذا كان الراغب التنازل مذبوناً وتجنب قبض ما يستحقه في التركة رغبة منه سيء
اضرار مداينه المرقب حصوله على ذلك او ما يشابهه من المقاصد المحققة فلا يقبل منه التنازل
الا في ما يفيض بعد وفاء ما عليه من الديون وغيرها من الحقوق الملتزم بها

❦ الفصل التاسع ❦

(في وصية وميراث الاكليروس والرهبان خاصة)

(المسئلة الحادية عشرة بعد المائة)

« في الرومسا الكبار الروحيين »

كل ما صار للاسقف او غيره من الزووساء الكبار من ايراد الرتبة (ما عدا ما للكنيسة
من الحقوق المختصة بها) فيبقى على ذمة البيعة وليس له ان يوصي بها ولا ان يرثه اهله
الطبيعيون اما ما كان له قبل حصوله على رتبة الرئاسة او نتج مما كان له من قبل او صار له لا
من ايراد الرتبة بل من جهة اخرى كإراث او وصية فله ان يبره ويحصره بكتابة صريحة
خارجاً عن ايراد الرتبة وان يوصي بها لمن اراد والا فيبقى لورثته الطبيعيين (اي الطبيعيين)
وان لم يكن له شيء يخصه خارجاً عن ايراد الرتبة فللمحتاجين من اهله التمش ما يكون
خلفه للكنيسة من ايراد رتبته

(للمسئلة الثانية عشرة بعد المائة)

« في ميراث الرهبان »

الراهب لا يرث احداً من العوام الا اذا كان لم يبق من قرائب المتوفي سواه ولا يرثه
احد من قوائمه العوام الا ان كان لا شركة بينه وبين احد من الرهبان في عيشة الرهبنة او
سكنى الاديرة فان كان بينه وبين رهبان شركة في عيشة الرهبنة وسكنى الدير
صار جميع ممتلكاتهم كثر او قلوا ولو توفي خارجاً عن ديرهم ولو كان له وارث
راهب (اي وارث طبيعي) خارج من مجتمعهم ولو كان من مجتمعهم لم يقتصر به عنهم
وان وجدت له تركة خارجة عن الدير فان كان قد اوصى بها للدير كلها او بعضها وقت
رهبنته او بعدها امضيت وصيته وما لم يوص به ما يوجد له في وطنه الاصلي او غيره من

الجهات ما ليس وروده من جهة الرهبة ولا بأسبابها اذا كان له وارث طبيعي ورثه راهب
كان او عامياً والا فجميعه يرثه وان كان منفردا في دير او منارة فان كان له وارث
طبيعي راهب ورثه والا فيراثه للجامع الرهبان المحامين عنه ولا وصية لراهب في مجمع شركة بشيء
عما للجميع ووصية الراهب المنفرد ممضاة كشرط الوصية

❦ الفصل العاشر ❦

(في الشهود)

(المسئلة الثالثة عشرة بعد المائة)

« في وجوب إقامتهم »

ان وجوب اقامة الشهود يدل عليه النقل والعقل اما النقل فقول الرب : تقوم على
فم شاهدين او ثلاثة كل كلمة (متى ص ١٨ ع ١٦) وقول الرسول : لا تقبلن السماعية على
قيس الا بشهادة اثنين او ثلاثة (تيموثاوس اولى ص ٥ ع ١٩) الى غير ذلك من
الآيات الناهية عن شهادة الزور

واما العقل فانه لما كان بعض الناس عدولا وكثير منهم غير عدول وجب ان تمام
اشخاص عدول يشهدوا في المعاملات امام الحسكام فيعتمد على اقوالهم في المحاكمات في ثبوت
الحق ودحض الباطل

(المسئلة الرابعة عشرة بعد المائة)

« في شروط استحقاقهم »

فلتنك الشهود اعفاء قليلي الغضب ثقاتا اطهارا عيين روءوفين غير اشرار ولا شرهين
بل مومنين صالحين ممن هم اهل ان يوثق بهم لا اخساء ولا مجبولين بالكلية وبالاجمال
فالملطوب من الشهود النزلة والامانة والمعادات الحميدة ومثل هؤلاء نقبل شهادتهم لحسن
طريقتهم وصدق قولهم وحيد افعالهم فاما من كانوا على خلاف ذلك فلا نقبل شهادتهم
ولوا اتفقت اقوالهم

(المسئلة الخامسة عشرة بعد المائة)

« في اسباب النع من الاستحقاق »

لا يشهد غير مومن ولا من كان عمره دون عشرين سنة ولا من هو تحت الحجر ولا اصم ولا اخرس ولا موسوس او مبذر ولا متسول ولا من حكم عليه بالفيجور ولا من هو تحت الامر والنهي كغلمان التولين ولا المتسري والسكران والكثير المزمل والمقاصر ولا من يذيا بزي غير مثله كما لو لبس السكاهن لباس الاجناد ولا من بكت فانه اخذ في وقت مالا على ان يشهد او لا يشهد

(المسئلة السادسة عشرة بعد المائة)

« في عدة الشهود »

اقل السدد ثلاثة او اثنان لان من فم شاهدين او ثلاثة تثبت كل كلمة كقول الله في المهدين العتيق والحديث وقد يجتزأ فتزاد عدة الشهود

(المسئلة السابعة عشرة بعد المائة)

« في من لا تصح شهادتهم »

لا تصح شهادة الانسان لنفسه بمجرد الكلام فقط لقول المخلص (ان كنت انا اشهد لنفسي فليست شهادة حقاً) ولا تصح شهادة الانسان لوالده او لولده ولده وان سفل ولو لوالده وجدته وان علا ولا لزوجته ولا لاخته ولا لشريكه في ما هو من شركتها ولا لمن هو وصيه الا ان رضى المشهود عليه او كان هو (اي المشهود عليه) والمشهود له متساوين في النسبة للشاهد مثل ولدتين او جدتين وتصح الشهادة على بعض المذكورين لبعضهم ولغيرهم ولا تصح شهادة الانسان على مدوه ولا على خصمه الا ان تقدما فرضيا بشهادته لها وعليها

(المسئلة الثامنة عشرة بعد المائة)

« في ما لا يثبت من الشهادات »

الشهادات المرضية التي تكون على طريق هابر سيبيل وما يجرسية مجراها ليس يثبت

شيء منها البتة مثل ما لو قال احد افي حضرت لسبب ما فسمعت فلانا يقول انه قد اخذ من فلان كذا وكذا لان هذه الشهادة ليست عن يقين فليست اهلا للقبول ولا تثبت الشهادة جبرا الا بعد ان يعرف الشهود ما يشهدون به ويتقصوا عنه وليقفوا على صحته .

(المسئلة التاسعة عشرة بعد المائة)

« في النعي عن شهادة الزور »

قال الرب لا تشهد بالزور . ومن شهد على احد شهادة توجب على المشهود عليه القطع من رتبته او ان يعمل في عقوبة ثم ثبت ان تلك الشهادة زور فليعاقب صاحبها بالعقوبة التي وجبت على المشهود عليه .

(المسئلة العشرون بعد المائة)

« في الشهادة على الشهادة »

لا تجوز الشهادة على الشهادة الا اذا قال الشاهد الاصيل للشاهد الفرعي اشهد على شهادتي وهي كذا وكذا او اذا رآه الفرع وقد شهد عند الحاكم خاصة بشهادة وتحققها شهود عليها وان لم يشهده (اي الشاهد الاصيل)

« الفصل الحادي عشر »

(في القسم)

(المسئلة الحادية والعشرون بعد المائة)

« في جواز القسم »

قال الرسول في رسالته للمبرانيين ص ٦ ع ١٦ و ١٧ « واتما الناس يقسمون بما هووا » اعظم منهم وتنقضي كل مشاجرة بينهم بالقسم للتثبيت فذلك لما شاء الله ان يزيد ورتة « الموعد يانا لعدم تحول عزمه توسط القسم »

(تنبيه) ان القسم الذي اشار اليه الرسول هو ما قال عنه داود النبي في المزمور ١٠٩
حيث قال « انقسم الرب ولا يندم انك انت الكاهن الى الدهر على ترتيب ملشيزادق »

(للسئلة الثانية والعشرون بعد المائة)

« في النعي عن القسم الغير جائز والفهر لائق »

قال القديس باسيليوس الكبير : لا تحلف باسم الرب على شيء فارغ لا سيما كذبا فقد
امرنا ان لا نقسم خارجا عن اوامر الكتب بل اذا كانت ضرورة فليقسم لاجل قسلة امامة
الناس وليس بغير خوف لئلا نكون مأخوذين بالايمان المملوءة خونا .

« ملحق »

(للسئلة الثالثة والعشرون بعد المائة)

« في تسجيل المولودين »

يجب على اكليريوس كل كنيسة ان يسجل اسم كل طفل يعتمد في كنيسة ذكر كان
اوائتي ويذكر اسم والديه واشيئته (ان كان له اشبين غير والديه) وسنه حتى بذلك يحفظ
النظام ولا يحصل ارتباك ولا اشتباه عند تحقيق من الراشدين الزيجة وتحقيق نسبهم
الطبيعي والروحي الخ .

(للسئلة الرابعة والعشرون بعد المائة)

« في تسجيل المتزوجين »

وكذلك يجب على كل كاهن كنيسة ان يسجل حالة كل عريس وعروسته اجري
عقد اكليلها ببيان اسميها ووالديها وسنها وعدم وجود ما يمنع من زواج احدها بالآخر وكية
المهر وشروطه وكيفية وفائه حتى بذلك لا يقع الاشكال سيفي ما بعد من جهة ما
ذكر عند الاقتضاء

لائحة

(ترتيب واختصاصات مجلس الاقباط الارثوذكسين)

اسر حال رقم ٧ سنة ١٣٠٠ (١٤ مايو سنة ١٨٨٣) صادر لرئاسة مجلس النظاري ٧ رجب
سنة ١٣٠٠ الموافق ١٤ مايو سنة ٨٣ تصديقاً على لائحة ترتيب واختصاصات

مجلس الاقباط الارثوذكسين العمومي

اطلعنا على هذه اللائحة التي وضعت لاجراءات وسير المجلس الذي تشكل لادارة ما يتعلق ببطائفة الاقباط
الارثوذكسين على مقتضى ما اشير بامرنا الصادر لوليتكم بتاريخ ٤ جمادى الاولى سنة ١٣٠٠ الموافق ٢
مارت سنة ١٨٨٣ فمرة ١ عرض المولفة من اربعة ابواب تشتمل على ثمانية وثلاثين مادة وبناء على ما قرره
مجلس النظاري بالموافقة على ما تضمنته تقدمت لطرفنا مع مكاتبكم للورخة ١٩ ح سنة ١٣٠٠ الموافق ٢٦
ابريل سنة ١٨٨٣ فمرة ٣٣ لاستحصل امرنا باعتمادها وحيث انها وافقت اردننا فلا بأس من اتباعها
والاجراء بمقتضاها ولزم اسدله لوليتكم بذلك — (وهذه هي اللائحة)

(لائحة ترتيب واختصاصات مجلس الاقباط الارثوذكسين العمومي)

الباب الاول

(في ترتيب وتشكيل المجلس العمومي)

(المادة ١)

يشكل مجلس عمومي لجميع الاقباط بالقطر المصري للنظر في كافة مصالحهم الداخلة في دائرة اختصاصاته
التي ستبين في المواد الآتية دون غيرها ويكون مركزه في مصر بالدار البطريركية

(المادة ٢)

يتوكل المجلس المذكور من اثني عشر عضواً واثني عشر نائباً يتمينون بالانتخاب في جمعية عمومية يكون
عدد اعضائها مائة وخمسين بالاقول وتمتد تحت رئاسة حضرة البطريرك

(المادة ٣)

يتولى رئاسة المجلس حضرة البطريرك

(المادة ٤)

يتمين احد اعضاء المجلس واكلاً للرئيس ليقوم مقامه عند غيابيه او حدوث عذر له يحسه من المحضور
ويكون تمين الوكيل المذكور بالانتخاب بمعرفة اعضاء ونواب المجلس بانضباطهم مع حضرة البطريرك في اول
جلسة باغلبية الاراء اغلبية مطلقة

(المادة ٥)

يكون تعيين الاعضاء والنواب لمدة خمس سنين تبدأ من تاريخ الانتخاب

(المادة ٦)

قبل انتهاء مدة المجلس المذكورة بشهرين يصير عقد جمعية من ابناء الطائفة لانتخاب اعضاء ونواب لمدة خمس سنين اخر سواه كانوا من الاعضاء والنواب السابقين او غيرهم مع مراعاة ما ينقر في المادة الرابعة والثلاثين وبعد تمام الانتخاب يصير العرض للحكومة عن اسماء من صار انتدابهم لصدور الامر العالي باعتمادهم انما يجب على المجلس الذي يكون موجودا ان يستمر على اداء العمل حتى يتم تعيين الاعضاء والنواب الاخرين

(المادة ٧)

يشترط فمين يجوز انتخابه عضوا او نائبا ان يكون من رعايا الحكومة وليس من زمرة العسكرية تحت السلاح او امدادية او مستودعا ولا ممن يدخلون في القرعة وان يكون سنه ثلاثين سنة بالاقل وان يكون من المتدربين في الامور والمصالح ومن ذوي الاستقامة والشرف

الباب الثاني

(في اختصاصات المجلس)

(المادة ٨)

يختص المجلس المذكور بالنظر في جميع ما يتعلق بالاوقاف الخيرية التابعة للاوقاف عمومها وكذا ما يتعلق بمدارسهم وكنائسهم وقرااتهم ومطبخاتهم وكافة المزايا المتانظرها بالبطريكية

(المادة ٩)

يختص المجلس فيما يتعلق بالاوقاف بما يأتي :

- اولاً - حصر جميع الاوقاف الخيرية الموقوفة على الكنائس والاديرة والمدارس وغيرها وقيدتها بسجل مخصوص
- ثانياً - جمع التجميع والتقايط وسائر مستندات الملكية المتعلقة بتلك الاوقاف وحفظها بالبطريكية
- ثالثاً - طلب كشوفات ببيان المتأخرات والموجودات والتعهدات التابعة لتلك الاوقاف
- رابعاً - الاستحصال على حسابات عن الايرادات والمصروفات للنظر فيها وحفظ ما يكون زائداً من الايرادات عن المصروفات بغزينة البطريكية لصالح وقف اصله بمراعاة شروط الوائف
- خامساً - ادارة الاوقاف المذكورة واجراء ما يؤول منه تحسين حالتها بالنظر فيما يلزم لها من انشاء وتصليح والتبرع بها بما يرى لزومه من ذلك

(المادة ١٠)

من وظائف المجلس فيما يتعلق بالمدارس اجراء ما يأتي :
اولاً تعيين عدد التلاميذ الذين يمكن قبولهم في كل مدرسة ومن من يقبل منهم وتعيين المعلم والنون
والاوقات التي يصير تدريسها واختخاب الكتب التي يصير استعمالها في التدريس بد عرضها لنظارة المعارف
والتصديق عليها منها وبالجملة على سائر الترتيبات التي تلامز اما تعيين الدروس والكتب التي يصير استعمالها في
المدارس الدينية يكون بمعرفة المجلس الروحاني المنوه عنه في المادته السابعة عشرة
ثانياً مراقبة سهر النظار والمعلمين والمعلمات وملاحظة ندم التلاميذ وملاحظة تنفيذ ما يتقرر من
الترتيبات

ثالثاً النظر فيما يتعلق بالايادات المختصة او التي تخصص للمدارس وربط المصروفات اللازمة لها
بمخرجات عموم المستخدمين وغيرها
رابعاً اختيار التلاميذ بامتحانات عمومية كانت او خصوصية
خامساً افتتاح مدارس ومكاتب جديدة ومدارس دينية وايجاد كتبها وتزويدها وتنظيم ما يكون
موجوداً منها
سادساً كافة ما يتعلق بإدارة المدارس خلاف ما ذكر آنفاً

(المادة ١١)

تكون كافة المدارس القبلية تحت ملاحظة وتفتيش نظارة المعارف

(المادة ١٢)

يفتصن المجلس فيما يتعلق بالمطبعة بالاجراء ما يؤول منه الانتفاع بها بحسب قانون المطبوعات

(المادة ١٣)

من وظائف المجلس فيما يتعلق بالقرآن اجراء ما يأتي :
اولاً حصر وجمع الايرادات المختصة للقرآن
ثانياً توزيعها على المحتاجين بالعدل والانصاف وصرف ما يترب اكل منهم في الاوقات اللازمة
ثالثاً صرف ما يلزم لدفع للمدنيين وتربية اطفالهم بقدر الامكان
رابعاً البحث والنظر فيما يترب عليه زيادة تلك الايرادات وتحسين حالة القرآن واجراء ما يودي لذلك

(المادة ١٤)

يفتصن المجلس فيما يتعلق بالكائنات والاديرة بما يأتي :
اولاً حصر عدد الكائنات وفستها وخدمتها وعدد الاديرة والربان وغيرهم الموجودين فيها الآن والذين
يوجدون فيها في المستقبل

ثانياً حصر الامتعة الموجودة بتلك الكنائس والاديرة بما فيها الكتب وقسدها بسجل البطريركخانة سيف عهد من يلزم وحفظ الزائد منها بالبطريركخانة على ذمة جهته وكذلك قيد ما يستجد من هذا القيدل سيف المستقبل بالسجل المذكور
ثالثاً تجديد سجلات لكل كنيسة يقيد بها من يتمد او يتزوج او يتوفى وملاحظة اجراء القيد بالسجلات المذكورة على الدوام وطلب كشوفات عن ذلك في كل شهر يقيد بها بسجل عمومي ممد لذلك بالبطريركخانة
رابعاً المحافظة على تنفيذ قوانين الكنيسة المتعلقة بقبول الرهبان بالاديرة ورسمات القسس وترقيهم للربب الكنسية ومراعاة سيرهم

(المادة ١٥)

على المجلس ان يشكل نقلاً للادارة بالبطريركخانة ويبين له من يلزم من اللذين والعمال سوله كانوا من الاكلدوس او من غيرهم ويفصص لهم حدودهم وواجباتهم

(المادة ١٦)

من وظائف المجلس المذكور ايضاً النظر فيما يحصل بين ابناء اللمة من الدعاوي المتعلقة بالاحوال الشخصية الواشمة انواعها بكتاب الاحوال الشخصية الذي صا نشره مع قوانين المساكم المختلطة انما مسائل المواريث لا تنظر الا باتفاق جميع لولي الشأن عليها ويجوز له ان يشترك مع المجلس الروحاني المذكور في المادة الآتية في الدعاوي المتعلقة بالاحوال الشخصية التي يرى لزوم انضمام الاكلدوس فيها
وعليه ايضاً ملاحظة قيد الرعايا بالسجل المملها بالبطريركخانة ولكي تكون مقيدة معمولاً بها يلزم انظم على ما يسجل منها يستعمل المجلس

(المادة ١٧)

يتشعب بعمرة حفرة البطريرك باقصاده مع المجلس اربعة من الاكلدوس للنظر في الامور الدينية تحت رئاسة البطريرك او رئاسة من ينتدبه لينوب عنه في حالة غيابه والفصل في الدعاوي التي تقدم على الاكلدوس بحسب قانون الكنيسة

(المادة ١٨)

يجوز للمجلس تعيين قوميونات من طرفه من ضمن اعضاءه او من غيرهم وتكليفها بالاممال التي يرى له لزوم احوالها عليها من الاممال الداخلة في دائرة اختصاصاته

(المادة ١٩)

وكذلك يجوز للمجلس ان يترتب مجالس فرعية بالجهات المهمة التي يرى لزوم تعيين مجالس فيها وتعيين عدد اعضاء كل مجلس منها وحدود اختصاصاته بشرط عدم الخروج عن الحدود المقررة سيف هذه اللائحة

ويتولى رئاسة كل مجلس الاستف او الرئيس الروحاني الذي يبينه حضرة البطريرك بالاتحاد مع المجلس العمومي اما الاعضاء فيصير انتخابهم بمعرفة جمعية تتركب من ائمة من اهالي الجبهة المراد تشكيل المجلس فيها تحت رئاسة من يمين رئيسا للمجلس المذكور

(المادة ٢٠)

مضى تم انتخاب اعضاء كل مجلس من المجالس المذكورة بتقديم كشف باسماء من صار انتخابهم للمجلس العمومي للعرض عنهم للحكومة وصدر الاوامر اللازمة للجبهة للتعين فيها بمقرتهم واعتماد

في الباب الثالث

(في نظام جلسات المجلس وكيفية عقدها وفي المداولة)

(للمادة ٢١)

نظام الجلسة وجمع الآراء منوطان بالرئيس

(للمادة ٢٢)

تُعقد جلسات المجلس في كل خمسة عشر يوما مرة انما اذا تراءى اعضاءهم في اثناء هذه المدة يستوجب عقد جلسة غير اعتيادية يجوز للرئيس ان يطلب انعقادها وكذلك اذا رأى خمسة من الاعضاء او النواب ثلث من عدد المجلس لمرض مسئلة ضرورية عليه يجوز لهم ان يطلبوا عقده من الرئيس او الوكيل وعلى من يطلب منه ذلك منعها ان يجب الطلب

(للمادة ٢٣)

يلزم ان تكون الجلسة مركبة من جميع الاعضاء والرئيس. انما عند المداولة في المسائل المهمة تكون الجلسة مركبة من الاعضاء والنواب ومع ذلك يصح في الحالتين انعقاد الجلسة متى حضر الثلثان

(للمادة ٢٤)

اذا رأى احد الاعضاء ان لا يتسرله المصور في الجلسة يجب عليه اخبار من دعاه للمصور من الرئيس او الوكيل قبل يوم الاجتماع بارب وعشرين ساعة على الاقل كي يدي النائب عنه ليقوم مقامه

(للمادة ٢٥)

اذا اقتضى الحال انعقاد جلسة غير اعتيادية يجب على الرئيس او وكيله في حالة غيابه ان يدعو المجلس للاجتماع قبل اليوم العشرين يومين بالاقبل

(للمادة ٢٦)

لا يرخص لاحد خلاف ارباب المجلس في الدخول في عمله حال انعقاده ما لم يكن يطلب منه

(المادة ٢٧)

لا يجوز للدولة في المجلس في جملة أمور مما يل يجب روية الأمور بالدور والنم باعتبار تاريخ ورودها أو رفعها له إنما يسوغ له نظر الأمور المستعجلة بلبس مراعاة ذلك

(المادة ٢٨)

تكون الدواولة في المجلس على النظام الاتي وهو انه بعد ان تعرض المسئلة على المجلس يسأل الرئيس الاعضاء عما يراه كل منهم فيها مبتدئاً في توجه السؤال باخروم في الجلسة وبعد تمام جمع الاراء بهذه الكيفية يصدر القرار بما اتفقت فيه الاراء او بما توقفت له الاغلبية

(المادة ٢٩)

احكام المجلس التي تصدر منه في دائرة اختصاصه الموضحة بهذه اللائحة سواء كانت بالقصد الاراء او بالاغلبية يكون تنفيذها بمعرفة الرئيس او وكيله في حالة غيابه او حدوث عذر له

(المادة ٣٠)

تتقرر محاضر الجلسات في دفتر مخصوص بمعرفة من ينتخبه المجلس لذلك من الاعضاء او النواب ويوقع عليها هو والرئيس او الوكيل

(المادة ٣١)

اذا حضر في الجلسة عدد شفع وانقسمت الاراء ولم تتوفر الاغلبية لاحد الاقسام فيترجع رأيه القسم الذي ينضم اليه الرئيس للجلسة

(المادة ٣٢)

اذا غاب الرئيس او وكيله في الوقت المسمى للاجتماع يتولى رئاسة المجلس مؤقتاً من ينتخبه المجلس من الاعضاء

(المادة ٣٣)

اذا استغنى او توفي واحد او اكثر من الاعضاء او النواب في أثناء مدة المجلس سنيين جاز للمجلس ان ينتخب بلبس بمفرته من كان عدد للمستعفين او للتوفين في آن واحد لا يزيد على ثلاثة ويعبر العرض عن من ينتخب وبعد صدور الامر بالاعتماد يمتين للجنة الباقية من مدة السلف

(المادة ٣٤)

من يستغنى من المجلس لسبب غير مقبول ناشي عن مجرد ارادته لا يجوز انتخابه في الدورة التالية

(المادة ٣٥)

لا يجوز للاعضاء ولا للنواب الانقطاع عن الحضور بالمجلس بغير عذر مقبول فاذا انقطع احدهم ثلاث

مرات ولم يبد اعتذارا مقبولة فيصدر له انذار بعدم التأخر من الرئيس او الوكيل وان انقطع بعد ذلك ثلاث مرات اخرى بعدم مستغيا لسبب غير مقبول ويتعجب بذه

﴿ الباب الرابع ﴾

(احكام ختامية)

(المادة ٣٦)

يمتد ابتداء مدة المجلس سنين فيما يختص بالاعضاء والنواب الذين تقدم انتخابهم على غير هذه اللائحة من تاريخ صدور الامر العالي عليها من الحفرة التفهيمية التذرية

(المادة ٣٧)

كل من رأى من ابناء اللة امرا فافعا عما يتعلق بالاختصاصات الموضحة في هذه اللائحة يجوز له تقديمه للمجلس للنظر فيه

(المادة ٣٨)

اذا ظهر من الاختبار والتجربة بعد الاجراء بموجب هذه اللائحة لزوم تعديل شيء منها او اضافة حلالات عليها يعرض عن ذلك للحكومة وبعد صدور الامر بالاعتقاد بفتح الاجراء

خدمة عسكرية

(امر عال رقم ١٧ مارس سنة ١٨٨٦)

(المادة ٦)

(في معالمة طالبية العلم الديني من طائفة الانباط الارثوذكس)

اولا تشكل لجنة في كل مركز اسقفية في الوجه القيلي وفي كل مديرية في الوجه البحري ما عدا مديريتي الجيزة والقليوبية فانها يكونان ثابتتين لجنة التي تشكل بمصر وسيا في الكلام عليها في الوجه (الثامن) وتناط تلك اللجان بامتحان من يطلب المصانفة من القرعة العسكرية من الالامدة المشغولين بتعلم العلم الديني وتؤلف كل لجنة من تلك اللجان من اثنين من الاكثروس وواحد من اهل العلم بالديانة بحيث يكون احدهم رئيسا على تلك اللجنة ويكون انتخاب هؤلاء الثلاثة بمعرفة مطران او اسقف الجهة بالاشتراك مع مجلس الطائفة فيها فان لم يكن للطائفة مجلس في تلك الجهة يكون الانتخاب بالاشتراك مع جمعية يقدمها للطوائف

او الاسقف تحت رئاسته من اعيان الطائفة بحيث لا يزيد عدد من يعتبر فيها على الاثني عشر ولا ينقص عن ستة ولا يد في المختارين من التصديق على الانتخاب من خبطة البطريك بالاشتراك مع مجلس عموم الطائفة بمصر وان لم يوجد في الجبة المراد تشكيل لجنة فيها مطران او اسقف فيكون الانتخاب بمعرفة خبطة البطريك بالاشتراك مع مجلس عموم الطائفة المذكور

ثانيا من يريد امتحانه من التلامذة الاقباط المسيحيين الارثوذكسيين للحصول على شهادة لمعافاته من القرعة العسكرية يلزم ان يكون مشغلا بتعلم الديانة في احدى المدارس القبطية الكائنة بالجهات الخارجة من المحروسة او في احدى الاديرة او الكنائس الكائنة فيها لا يوجد فيه مدارس من تلك الجهات وان يكون داخلا ضمن القرعة ولا يكون لديه وجه من الالوه التي يترتب عليها معافاته من الخدمة العسكرية حسب القانون سوى كونه من طلبة العلم الديني في احدى المدارس او الاديرة او الكنائس كما ذكرنا

ثالثا يجب على من تتوفر فيه الشروط المذكورة بالوجه (الثاني) ويريد امتحانه للحصول على شهادة بمعافاته ان يقدم عريضة بذلك في سنة طلبه للقرعة العسكرية الى رئاسة اللجنة المذكورة يبين فيها اسمه ونسبه وبلده وسنه وما تلقاه من التعليم الديني المسيحي واسم المعلم الذي تلقى عنه ذلك والمدة التي قضاها في التعلم ويصرح ايضا في تلك العريضة بانته لم يكن لديه مانع من الخدمة العسكرية سوى كونه نفيذا دينيا في الجبة القلاية بلا حرفة سواها وانه متعهد بالمداومة على التعلم في الديانة مدة الخدمة العسكرية مع التفرغ له بلا حرفة سواها ويرغب اجراء اللازم منه واعطاء القرار اللازم من اللجنة بما ينضج لها لحصوله على المعافاة

رابعا لا تقبل العريضة المذكورة من التلميذ الا اذا كان قد مضى عليه سنتان على الاقل في تلقي العلوم الدينية المسيحية وحرس في الانجيل الشريف وسفر الزمائم وحفظ قانون الايمان ودرس ايضا احدى كتب تعلم القواعد المسيحية الارثوذكسية المتبعة في الكنيسة القبطية ككتاب تنوير المتدينين في تعلم الدين او كتاب روضة الفريد او غيره من كتب المفائد بحسب اعتبار كل جهة في التدريس واذا كان التلميذ غير مقتصر على تعلم قواعد الدين المسيحي بل مشغول ايضا بالتعليمات القبطية المختصة بالعبادة الاحتفالية وخدمة القداسات وغيرها من الامور الدينية فيلزم ان يكون قد تلقى تلك التعليمات ايضا من معلمها بالحنها واوضاعها علاوة على المصنوب والدروس العربية السالف ذكرها

خامسا في حال تقديم العريضة الى اللجنة تستلم من مشايخ بلده وصرانها ما اذا كان هو بعينه صاحب العريضة ووارد تعداد الناحية وله من السن ما يبين اولا وهل في مدة اشتغاله بطلب العلم الديني مشغول بمصناعة او حرفة اخرى ام لا واذا حصل توقف من مشايخ الناحية في اعطاء الشهادة بلا سبب حقيقي فليعلم ان يعرض في حقهم الى جهة الحكومة ثم ان من بعد اجابة اللجنة بصحة جميع ما ذكر تستلم ايضا من معلم التلميذ او معلمه عن صحة ما نسب اليهم من تفذته لهم وعن نفعه في تعلم في المدة التي ذكرها وبعد التصديق منهم على ذلك تشرع في امتحان التلميذ على الوجه الاتي ذكره

سادسا اذا كان التلميذ مقتصر على تعلم القواعد الدينية القاعدية فتختبره اللجنة المشكلة لذلك بمسح قانون الايمان منه وتتمنه في صحة تلاوة الانجيل والزيور او الانجيل فقط بحسب اعتياد الجهة وفي احدى الكتب التعليمية الدينية المذكورة في الوجه (الرابع) ولما اذا كان التلميذ غير مقتصر على تعلم قواعد الدين

بل مشغل أيضاً بالتعليمات التبعية وخدمة القنصيات وما يتبعها فضلاً عن اختياره فيما سلف ذكره يتجن في تلك التعليمات كالتعليمات المعروفة بالإبروسات الجاري تداولها باحتفالات العبادة والاجابات سيف القنصيات وغيرها

سأبدا اذا احسن التليذ الاجابة على حسب المدة التي قضاه في التعلم تحور اللجنة قرارا بانها امتعته في جميع ما تقدم ذكره ووجدته من طلبة العلم الديني ويستحق للمعانة من القرة العسكرية بمقتضى القانون وتسلم القرار المذكور اليه فيقدمه الى مطران او اسقف الجهة للتصديق عليه متى ثبت لديه ان طالب المعانة هو بعينه من امتعن وعلى جناب المطران او الاسقف ان يقيد التصديق في سجل مخصوص بنمرة متسلسلة ثم يرسله الى الباروكخانه لتسجيله بها ايضا بنمرة متسلسلة واعطاء الشهادة اللازمة على ذلك القرار بعد اخذ رأي اللجنة للمشكلة فيها كما سيذكر في الوجه الآتي

لأننا تشكل في مصر لجنة للامتحانات مؤلفة من ثلاثة من الاكليسوس واثنين من الشعب لها خبرة بالديانة تحت رئاسة ادمم ينتخبون من ذوي الاحلية والكفاءة بمعرفة خبطة البطريك بالاشتراك مع مجلس عموم الطائفة ويصدر اشعار الحكومة الخديوية عنها لاجل ان تكون معلومة لديها بصفة رسمية وتضمن تلك اللجنة بالمراقبة على اعمال البيان للمشكلة بالجهات الاخرى وامتحان التلامذة للقيمين بالمحروسة او في مديرتي الجزيرة والقليوبية

نأشأ كل تليذ تبلي مسيحي ارثوذكسي مشغل يتعلم الدين في احدى المدارس التبعية بالمحروسة او في احدى المدارس او الاديرة او الكنائس الكاثنة في مديرتي الجزيرة والقليوبية ويريد امتحانه لحصوله على شهادة بمعرفته من الدخول في القرة العسكرية بسبب تفرغه لطلب العلم الديني يقدم عريضة بذلك الى رئاسة اللجنة فيكون مشغله على البيانات للمونة بالوجه (الثالث) ومتى وجدت الشروط الموصحة بالوجه (الرابع) متوفرة فيه تجري الاستعلامات اللازمة حسب ما تدون في الوجه الخامس وبعد ورود الاجابات اليها مستوفاة الاجراءات المقررة بالوجهين (الخامس والسادس) تمامه بمقتضى الوجه الآتي يوضحه

عاشرا متى ثبت للجنة ان مقدم العريضة تليذ ديني مستحق للمعانة من القرة بعد امتحانه في العاظم السالف ذكرها تحور القرار اللازم بالكيفية المبينة بالوجه (السابع) وتسلمه اليه وهو يقدمه لنبطة البطريك للتصديق عليه ويقبضه في سجل مخصوص بنمرة متسلسلة وتسطى اليه الشهادة اللازمة على ذلك القرار للمعانة بمقتضاها

مجالس الامتحان بالمديريات والمحافظات ما عدا المحروسة يكون انعقادها بالمديريات او المحافظات ويصير الامتحان بحضور المدير او المحافظ

(امر عال في ٢ ديسمبر سنة ١٨٩٠)

ذكرت في ٢ ديسمبر سنة ١٨٩٠ يسوع لتظارة الخيرية اعادة امتحان طلبة العلوم الدينية من الاقباط للتحصين على شهادات معاناة من القرة امام لجنة مراجعة

(امر عال - من خديو مصر)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٦ مارس سنة ٨٥ الشامل لقانون القرة العسكرية وامرنا

الصادر في ١٧ مارس سنة ٨٦ الشامل لتدليل القانون المشار اليه
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحرية وموافقة رأي مجلس النظر وبعد اخذ رأي مجلس شورى
القوانين امرنا بما هو آت

(المادة ١)

طلبة العلوم الدينية من الابطاط الارثوذكس والابطاط البروتستانت والابطاط الكاثوليك الذين
يتمصلون على شهادت معافاة من اللجان المنصوص عليها بالمواد ٦ و٧ و٨ من الذيل الصادر عليه امرنا
للمشار اليه يسوغ لنظارة الحرية طلبهم في اي وقت الى القاهرة ليؤدوا امتحاناً ثانياً امام لجنة مراجعة تشكّل
من خمسة اعضاء اثنين من الاكثيوس وواحد من غير الاكثيوس يكون له اللام بالعلوم الدينية واثنان من
ضابطان الجيش يتأخر احدهما على هذه اللجنة وهذا الامتحان لا يسري على التلامذة الذين تجاوزوا السن
اللائق للقرعة العسكرية

(المادة ٢)

اعضاء لجنة مراجعة الامتحان لطلبة العلوم الدينية من الابطاط الارثوذكس يكون تعيينهم بالاتفاق مع
نظارة الحرية وخبطة البطريرك بالاشتراك مع مجلس عموم الطائفة بالقاهرة — اما اعضاء لجنة الامتحان لطلبة
العلوم الدينية من الابطاط البروتستانت فينتخبون بالاتفاق مع نظارة الحرية وقسيس كنيسة القاهرة ومدبر
المدرسة العالية البرتستانية بالقاهرة
واما اعضاء لجنة الامتحان لطلبة العلوم الدينية من الابطاط الكاثوليك فانتخبهم يكون بالاتفاق مع
نظارة الحرية وحضرة مطران الكاثوليك لو من ينوب عنه

(المادة ٣)

عند ما تشكل لجنة للمراجعة على الصفة المذكورة تكون لها السلطة في ان تعتمد او ترفض شهادات لجانب
الامتحان في العلوم الدينية فان التفت ولو شهادة واحدة اعطيت غشاً تكون لنظارة الحرية الحق في الغاء كل او
بعض الشهادات للسلطة من اللجنة التي اعطت الشهادة الملعنة والتلامذة الذين تلقى شهادتهم يتحكون ثانية امام
لجنة للمراجعة المذكورة

روم ارثوذكس

تقلا عن النسخة العربية للمستور المايوني المجلد الثاني صفحة ٨١٣

﴿ ترجمة النظام المعمري الذي رتبته القوسيون المجمع في بطركفانة الروم بما يقتضيه بانتخاب البطريرك ﴾
﴿ لاجل اصلاح امور البطرركفانة المذكورة ﴾

الفصل الاول

(في ياف صورة الانتخاب)

(للمادة ١)

عند ما يقع الحل في مستديركية استانبول تجتمع المطارنة مع اعضاء المجلس المختلط ويتخبون ذاتا تكون جامعة للاوصاف المطلوبة من المطارنة الموجودين في دار السعادة لتكون قائما ومرضون الكينية مع بيان الذات التي تصير قائما الى الباب العالي بموجب مضبطة ثم يرسل لهم بيورلدي بامورية القائمقام واجراء انتخاب البطريرك على موجب النظام بموجب الارادة السنية التي تعلق بذلك

(للمادة ٢)

بعد ان تجري احكام المادة السابقة ترسل مكاتب الى عموم المطارنة التابعين لبطريركية استانبول ويحصل بها الاشعار بانهم يحضرون على ورقة اسم من يرونه بتفضي حكم ضائرم متصفا بالاوصاف التي سوف تنصرح ادناه من عامة الرهبان الحائزين رتبة الابقفية ويكون بهذه الوسطة مناسباً للبلوس على كرسي البطريركية ويضمن هذه الورقة ضمن ظرف عشوم ويرسلونها ضمن مكتوب الى دار السعادة بحيث تصل في ظرف واحد واربعين يوما نهاية ما يكون ويقتصر ايضا عما ذلك خصوصاً الى الاهالي الموجودين في دائرة الثنائي وعشرين مطرية المخررة ادنام ليكون لكل من الثنائي وعشرين مطرية المذكورة وكيل ايضا في مجلس

الانتخاب من الاشخاص المناسبين من العوام بوجودهم في يوم معين في دار السعادة

« المادة ٣ »

كذلك كل واحد من اعضاء مجمع المطارنة مع الذين يصادف وجودهم في دار السعادة من باقي المطارنة يحرر اسم الاسقف الذي يعرف بأنه مستحق البطركية على ورقة ويختتمها قبل يوم الانتخاب بخمسة ايام وتوضع في كيس اوراق الاراء التي تكون وردت من طرف المطارنة الموجودين في الخارج

« المادة ٤ »

وقبل انقضاء مدة الواحد واربعين يوما المعينة لانتخاب البطرك بخمسة ايام ترسل اوراق استدعاء من طرف القائقام الى جميع الرهبان والعوام الذين يلزم حضورهم في مجلس الانتخاب بوجوب هذا النظام ويعرفون بها عن اليوم المقرر للمجلس العمومي الذي يصير تشكيله ثم في اليوم المذكور ياتي جميع المدعوين الى عمل الجمعية وبعد ان يصير التحقيق عن اشخاصهم والمصادقة عليها تغفل الابواب ويفتح كاتب جماعة المطارنة وتقرأ من اعضاء المجلس اوراق الاراء ويرتبونها ويعدونها لدي جميع ارباب المجلس

« المادة ٥ »

لا يلتفت الى الاكثرية ولا الى القلة في الاراء التي تصيب الاساقفة الذين تظهر اسماؤهم في اوراق الرأي بل يكونون جميعاً مؤهلين للانتخاب

« المادة ٦ »

إذا عرض البعض من جماعة العوام ارباب المجلس عن اساقفة لم تظهر اسماؤهم في اوراق الاراء المذكورة بانهم اليتق وانسب الى البطركية واستنسبوا من طرف ثلاثة اعضاء المجلس الرهبان ايضاً فيدخلون في عدد الذين هم اهل الانتخاب

(المادة ٧)

يتحرر دفتر اسماء المطارنة الذين يعمنون على هذه الصورة بانهم اهل للانتخاب ويمضي عليه ويختتم بحضور المجلس من طرف القائقام ومجمع المطارنة واعضاء المجلس المختلط

« المادة ٨ »

بأن الذات التي تصير بطريقتها كما انها تكون رئيسة روحية بالنظر الى الامور الككناسية هي كذلك تكون واسطة لتنفيذ احكام الدولة العلية ايضا في بعض مصالح المسيحيين الداخليين في بطريقتها بالنسبة الى الامور الدنيوية فيلزم ان يكون امر الانتخاب عائدا الى الروساء الروحانيين والعوام لاجل تعيين ذات تكون اهلا لذلك في الامور الروحية والمالية الا انه كيلا تكون السلطنة السنية مجبورة ان تجري الحق العائد لما طيعا بحق ذات خارجة عن وجه انتخاب عمومي يلزم ان الدفتر الذي يعدل بالذين يكونون اهلا للانتخاب على الوجه المبين في المادة السابقة يرسل حالا الى الباب العالي حتى اذا وجد بالفرض اشخاص من الذوات المحررة اسماؤهم في هذا الدفتر لا ترى فيهم الاهلية بالنظر الى الامور الملكية يتعرف عنهم بتذكرة من جانب الباب العالي الى البطر كخانة في ظرف اربع وعشرين ساعة ليصير استنادهم ويحري الانتخاب على الباقيين

(المادة ٩)

دفتر الانتخاب عند ما ينظر في الباب العالي ويحضر على ما قد تين في المادة السابقة يجتمع مجلس الانتخاب العمومي يوما ما بمآاته الاولى ثم بعد ان يتبلغ اليه رأي الباب العالي من طرف القانصقام اذا وجد بانه قد صار استثنائه بعض ذوات منه تصير المبادرة باجراء اصول الانتخاب من عداهم وهو انه يتعين ثلاثة انفار من الذوات الموجودة غير المستثناة في الدفتر تحصل عليهم اكثرية الاراء باعطاء رأي كل الحاضرين في المجلس سواء كان من الرهبان او من العوام خفية

(المادة ١٠)

كل واحد من الحاضرين بالمجلس له صلاحية بان يعطي رأيا واحدا فقط سواء كان من الرهبان او من صنف العوام

(المادة ١١)

بعد تعيين الثلاثة انفار المخطوبين لهذه المرتبة تاخذ اعضاء المجلس من الرهبان الورقة المخطوبة على اسمائهم وتتوجه بها الى الكنييسة وتسلم من الروح القدس توفيقا الى الرسوم الدينية التي جرت بها المادة منذ القديم وتتصوب بواسطة الرأي الخفي واكثرية الاصوات واحدا من هؤلاء

الثلاثة انفار المخطوبين على ما ذكر وتجري الرسوم الدينية في الكنيسة بحضور سائر الاعضاء
غير الرهبان ايضا

(المادة ١٢)

اذا تساوت الاراء تعطى النتيجة لهذه القضية بانضمام راي القائمقام

(المادة ١٣)

عند ما تجري قضية الانتخاب على الوجه المشروح يتوكل عرض محضر وبعد تحريره يتقدم
الى جانب الباب العالي حسب الاصول القديمة والذات التي يصير انتخابها لتمثل راسا بحضور
الحضرة السلطانية المايونية بموجب طلب يقع من جانب الباب العالي وبعد ان تجري
مأموريتها وتخصر الى الباب العالي وتعلن الكيفية تعود الى البطر كخاتمة بالوكب المعتاد
وهناك تجرسة لها الرسوم المرسية ايضا

الفصل الثاني

« في بيان المهام اللازمة للذات اللائقة لان تنتخب للبطركية »

(المادة ١)

الذات اللائقة لان تختب للبطركية تكون في سن الكمال ومن جملة الرهبان الحائزين رتبة
الاسقفية ومنع ذلك ايضا يلزم ان تكون قد ادارت منصباً سبعم سنوات ،مقالات لم يجب فيها
عليها بشي اصلا

(المادة ٢)

الذات التي تصير بطريركا يلزم ان تكون سالمة من الشوائب في الاداب والاخلاق كاملة
المعرفة في علوم وقوانين الكنيسة وامر مراقبتها الى الاحكام الدينية وفرائضها الالهية ثابت
في الاستدلال في مسلكتها السابق واذا امكن ان يكون ذلك مقرونا بالعلوم والمعارف وفصلان
ذلك بالانها ريسة الكنيسة الارثوذكسية واب روحاني للتدائنين بهذا الدين وهي مع المطارنة
الذين هم تحت ادارتها رابطة اجتماع سائر الكنائس المستقلة التي هي متبذبة بالمذهب
الارثوذكسي ايضا فيكون من مقتضيات الامور الكنائسية الروحية ان تكون مقتدرة في كل
خال وفي كل وقت وعلى حماية المذهب المذكور قولاً وقولاً بغيرة كاملة

« المادة ٣ »

الذات التي تكون بطريركا عدا انها الرئيس الروحاني الكبير للكنيسة الشرقية هي مأمورة باجراء الخصوصيات كافة التي احسن اليها بها من طرف - حضرة السلطان محمد خان الفاتح وتقرر ابقاؤه بها من طرف سائر السلاطين النظام الماضين وحررة في البراءة العالية الشأن المحتوية على الامتيازات التي قد اكرم بتاكيدها من جانب صاحب الشوكة ذات الحضرة السلطانية العالي وعلى هذه الجهة قد صارت واسطة لتنفيذ احكام السلطنة السنية في احوال خصوصية قبناه على ذلك يلزم ان الذات التي تنتخب للبطريركية تكون جامعة للصفات المبينة في البند السابق ومع ذلك بالسوية تكون لاثقة بالامنية الكاملة للسلطنة السنية التي سوف تصادق على انتخابها بحسب كمال اهليتها في الاحوال الغير الروحانية ايضا لوقوفها على الاصول والقوانين وانصافها بمحيية ذاتية واوصاف تليق في هذا المقام من كل وجه لكي تجلب اليها امنية عموم الشعب واعتباره وان تكون من تبعه السلطنة السنية الاصليين ولو عن اب على القليل

الفصل الثالث

(في بيان هيئة المجلس العمومي الذي يتشكل لاجل انتخاب البطريرك)

(المادة ١)

عموم مجلس الانتخاب يكون مركبا من الرهبان والموام

(المادة ٢)

الذين يلزم وجودهم في المجلس العمومي من الرهبان هم اعضاء جميع الرهبان وكذلك مطران اركلي من باقي المطارنة الموجودين اتفاقا في دار السعادة حيث لا بد من استدعائهم بخصوصا لاجل دوام اجراء الاصول المرعية بحق اعطائه الراي فيلزم انه يكون موجودا معهم ايضا

« المادة ٣ »

الذين يتبني وجودهم من جماعة الموام
اولا الثلاثة انصار مأمورو البطريركخانه الاكثر اعتبارا وهم : اللوغثاني والمال ووزونشيب
الذين هم بعده

ثانياً اعضاء المجلس المختلط

ثالثاً ثلاث ذوات معتبرة تكون من اصحاب الرتبة الاولى والرتبة الثانية الاكثر قدمية ونفران من الذوات التي احرزت رتبة ميرالاي من الرتبة العسكرية وثلاثة انفار من المامورين المستخدمين في خدمات الدولة العلية البوليتية

رابعاً قائم مقام سيسام اذا كان موجوداً في دار السعادة والا فقبوكتخدايه اذا لم يكن هو ذاته موجوداً

خامساً وكلا (قبوكتخدا) الملكتين والعرب

سادساً اربعة انفار من اشهر ارباب العلوم والمعارف

سابعاً خمسة انفار من صنف التجار

ثامناً نفر واحد من الصيارف

تاسعاً عشرة انفار من معتبري الاصناف

عاشراً نفران من سكان نفس استانبول والخرات التي هي داخل البوغاز

حادى عشر الثانية وعشرون نفرا الذين يتعينون من طرف الالهالي المسيحين في دوائر الثاني عشر وعشرين مطرية وهي قيصرية . قوش امله سي . اركلي . قبوطاغي . ازميز وارنق . قاضي كوي وطرايه . سلايك . طرنوي . ادرنه . امساسيه . يانه . بروسا . مناستر . بوسنه . كريد . طرابزون . يكيشير . فيله . سيروز . ادرميد . مدالو . وارنه . ودين . صوفيه . ساقز . اسكوب . اسبارته . قسطنطيني وحق الانتخاب هو عائد بالحصر الى تبة السلطنة السنية

(ترجمة النظام المتضمن الصفات اللازمة للرهبان المستحقين للاسقفية واصل انتفاهيم)

(للمادة ١٠)

الذات الذي ينتخب ويتعين للاسقفية يلزم

اولاً ان يكون من تبة الدولة العلية غير ملاب في وقت مالمى الدولة او لمى الملة

ثانياً ان يكون معه شهادة بحسن حاله من كل الوجوه من اي محل كان مقياً في قبل ان يستخدم البطر كخانة او بحية احد المطارنة

ثالثاً يكون كامل السن تام الاعضاء بمقتضى احكام القوانين الكنائسية

رابعا ان يكون من الذوات الذين تعرف الكنيسة ان لهم خدمات سابقة بواسطة اقامتهم بصفة الرهبنة في البطريركخانه او بجمية احد المطارنة مثلا خمس سنين لكي يكون من المجرىين بقدر الكفاية في معرفة الامور الكنائسية وفي حسن ادارتها لاسقفية خاصا ان يكون عارفا باللغة التركية والسلاوية عدا الروية ايضا بحسب المل الذي تميم له

« المادة ٢ »

رعية الاسقفية تعطى منذ الان فصاعدا الى الذوات الذين يثبت انهم قد اكموا تحصيل مجرد علوم الكنيسة الارثوذكسية وبرزون بذلك رؤوسا او لا يكون معا رؤوس ولما يكونون من المسلم لهم بحسن الاخلاق والاداب المدوحة ومن اصحاب المعارف الكاملة في الامور اللدنية بحيث لا ينظر لاحد منهم بانه اهل للاتخاب ولو كان من اصحاب الرؤوس الذين توجهوا الى الديار الاجنبية ورجعوا بعد ان حصلوا العلوم مالم يتباحث مع مطبي مكتب المذهب الكائن في دار السعادة وتحصل المصادقة من طرفهم على لياقته واهلية لو كان ليس هو من اصحاب الرؤوس مالم يتحقق كذلك حسب الاصول وتعطى له رؤوس من المكتب المذكور

« المادة ٣ »

الذوات الذين يكونون اكتسبوا اعتبار العامة من جهة الفنة والعلم والكمال وعرفوا بذلك من الكنيسة ايضا ينظر اليهم بعين الاهلية للاتخاب بعد ان يجري امتحانهم بمقتضى البند السابق ومن كان من هذا القليل يصرف النظر عن كونه كان مستخدما خمس سنوات في البطريركخانه او بجمية احد المطارنة

« المادة ٤ »

من حيث ان انتخاب الاسقف الجديد وتعيينه الى مسند الاسقفية المطروقة يجري برأي جميع المطارنة واستنابه حسب الاصول الكنائسية الجارية منذ القديم فيلزم ان يجمع المذكور يرتب بحيث البطريرك واذنه دفترا بالرهبان الذين جمعوا في ذواتهم الصفات اللازمة الى الاسقفية وينتوا منهم الى الاسقفية الفارضة ثلاثة اثار من اصحاب اللياقة المتساوية الا انهم مرجعون بخدماتهم السابقة الاكثر صداقة الى الكنيسة وبعد ذلك توجهون الى الكنيسة ويمرون الاصول

المردية بانتخاب واحد من الثلاثة المذكورين بواسطة الراي الخفي ايضاً ويعينونه قطعياً اما اذا وقعت المساواة في الاراء فتحصل اكثرية الاراء برأي البطريرك

(المادة ٥)

اذا تولى احد الاساقفة فلا يحصل التثبيت بانتخاب غيره وتعيينه قبل ان يرد مكتوب بمضي من طرف معتبري رهبان وعوام المدينة التي كان المتوفي مقياً فيها باعلان ذلك رسماً

« المادة ٦ »

كما ان الذات التي تكون بطريركا تدوم في مسندها ما دامت في قيد الحياة كذلك الاساقفة ايضاً يبقون مدة حياتهم في المساند التي امروا بها وتعينوا لها طالما لم تقع منهم اهانة الدولة العلية او ظلم وتمد للاهالي او سوء حال او حركة توجب عزلم وتبديلهم بحسب قانون المملكة توفيقاً لاحكام القوانين المودسة كنائسياً ولذلك لا يجوز منذ الان قصاصدا ان تنقل الاساقفة من مناصبها الى مناصب اخرى انما اذا ظهر سبب مهم يعني اذا لزم تعيين اسقف محرب عارف بالامور الى اسقفية ذات جسامه واهمية بحسب كثرة اهاليها او موقعها فحينئذ يعين مجمع المطارنة مع البطريرك ثلاثة انذار اكثر مناسبة من الاساقفة اصحاب المناصب وبعد ان يتم ذلك باكثرية الاراء توجهون الى الكنيسة ويبررون الاصول المتعادة وينتخبون واحداً من الثلاثة المذكورين ويعينونه كذلك باكثرية الاراء توفيقاً الى ما جرت العادة به قديماً في الكنيسة نادراً ولكن بما انه يلزم ان تتعرف الكنيسته الى الاسقف الذي يجري انتخابهم على هذا الوجه ويطلب رايه في ذلك فان كان الاسقف المودع اليه لا يريد ان يترك المسند الذي هو فيه فيحينئذ يبادر بمجمع المطارنة لاتخاذ واحد اخر وتعيينه من المذكورين الذين وقع عليهم الانتخاب ولا يجوز نقل احد الاساقفة من الاسقفية التي اصر بها ابتداء وتعيينه الى غيرها اكثر من مرة واحدة وهذه ايضاً يمكن عملها بناء على ظهور اسباب مهمة جداً على ما ذكر اعلاه ثم ان انتخاب اخر وتعيينه عرض الاسقف النقول الى اسقفية اخرى يجري توفيقاً الى ما ل المادة الرابعة من هذا النظام

« المادة ٧ »

الاساقفة عموماً يقيمون دائماً في المجل الذي هم مأمورون به بمقتضى القوانين الكنائسية

ومن الامور المفروضة عليهم هو ان يطوفوا بذاتهم في الاوقات المينة على المحلات الموجودة داخل مامورياتهم بحسب الاصول المتأددة لكل عمل لكي يروا ويلاحظوا احوال المسيحيين الروحية الذين هم داخلون في دائرة حكوماتهم الروحانية بدون ان يثقلوا على الاهالي ولا يجهز لهم اصلاً ان يستندوا رهباناً بوظيفة اساقفة بميتهم ليروا الامور التي يقتضي ان يجهزها هم ذواتهم مالم تكن موافقة شرعية كالشيخوخة المتناهية والعلل والامراض او كان يلزم احضارهم الى دار السعادة من طرف الدولة والبطر كخانة بناء على اسباب اخرى صحيحة

« المادة ٨ »

الاساقفة ولئن كانوا يبقون ماداموا احيا في اسقفيات المحلات التي هم مامورون بها على ما قد تبين في المادة السادسة الا انه اذا وقع تشكيك في حق اسقف ما من طرف اهالي المحلات المسيحيين فيعمل جميع المطارنة التداير الممكنة في ظرف مدة معتدلة لاجل التاليف في ما بين الاسقف المشكوك وجماعة المستكنين ومصالحهما ثم بعد ان يبدوا الفيرة والمقدرة في البحث عن الكيفية وعلى تسويتها بواسطة الاساقفة الموجودين في الجوار ولم يرض المشكوك واصروا على طلب الاسقف لاجل المحاكمة معه فحينئذ يجب الاسقف الى دار السعادة واذا كانت التهم المزعومة يحق والمسندة اليه هي محتصة باور روحه فتجري محاكمته من طرف جميع المطارنة فقط توفيقاً الى القوانين الكنائسية اما اذا كانت التشكيكات المذكورة محتصة بالامور الدنيوية فيتشكل قوميون مختلط مركب من ثمانية اعضاء اربعة منهم اساقفة واربعة من العوام مع البطريرك وجميع المطارنة وهذا القومسون يضبط لقاوات الطرفين ويمررها ويعرضها الى البطريرك الحالي بموجب مضبطة يعملها تحتوي على نتيجة آرائه ومطالته بعد التدقيق والتحقيق ثم تضمن المجازات اللازمة تطبيقاً الى قوانين الدولة العلية ويفاد عن ذلك الباب العالمي اخذاً اذا كانت تهمته ذلك المطران او الاسقف من نوع الجنابات فمن الطبع ترفع عنه من طرف البطر كخانة الصفة الروحانية الموجودة بهدته وبعد ذلك تجري مجازاته بحسب القوانين الجزائية الموضوعية على ما قد تحرر

« المادة ٩ »

الاساقفة يقومون بايقاض مامورياتهم فيدولون بذاتهم مجلس البلدة التي هم مقيمون بها

توفيقاً لاحكام النظام الموضوع بحق مجالس الاالات الدولة العلية التي هي متبوعتنا المنحة واذا كانوا مرضى او توجهوا الى عمل اخر فيكونون مجبورين ان يعينوا واحداً من جماعة الرهبان وكلا منهم وان يعينوا كذلك لكل من مجالس باقي القضاوات وكلا من طائفة الرهبان فيكونون ايضا

« المادة ١٠ »

الاساقفة ليسوا بماذنين ان يعملوا وصية تخصص باموالهم الذاتية بل وقتما يتوفون يتخرج من تركتهم المبالغ المتبقية صرفها لاجل جنازهم وعن ارواحهم وما يتبقى من اموالهم كافة المنقولة وغير المنقولة يقسم الى ثلاثة اقسام يتخصص احدها لمشتري املاك وعقارات يعود ايرادها الى الاسقفية التي كانوا موجودين بها وما يحصل منها يصرف في مشتري املاك بالدرجج ايضا الى ان يصير منها ايراد بقدر ما هو مخصص معاشاً سنوياً لكل من المطارنة وبعد ذلك يصرف الايراد الذي ينشأ من تلك اموال الاساقفة ويستعمل في خيرات المدينة وحسنتها والقسم الثاني يعود الى اقربا المتوفي اما القسم الثالث فيقسم ايضا الى قسمين الواحد يتخصص بصرف في خيرات الملة وحسنتها الموجودة سيفي دار السعادة والنصف الثاني يصرف بشراء املاك وعقارات يحصل منها ايراد لمسند البطريركية لخدماء يتحصل منها ما يبلغ بقدر ما يبلغ المعاش القن سنوياً الى بطريرك استانبول ثم بعد ان يتكفل المعاش المذكور تستعمل كذلك زيادة ايرادات محصولاتها التي تظهر على ذلك الوجه في شراء هكذا اموال منقولة وغير منقولة لكي تصرف على خيرات الملة وحسنتها الموجودة في دار السعادة اما اذا ظهر وتحقق بادلة شرعية ان المتوفي من اموال تركته اموالا مودونة فقد بقيت له من اقربائه ووجدت له وصية بحق فتكون وصيته نافذة معمولاً بها كما انه اذا لم توجد له وصية بذلك يلزم حينئذ تقسيمها الى ثلاثة اقسام على الوجه المحرر وتحصل مراهة هذه الاصول في امر تقسيم ممتلكات كل اصناف المطارنة من البطريرك الى الاساقفة انما يشترط في اجراء الاصول المشروحة اتباع قوانين ونظامات الاراضي والاوقاف بتامها

(للمادة ١١)

عند ما يتوفى من الرهبان بطريرك او مطران او اسقف بلا منصب لتخرج من ممتلكاته المبالغ الواجب صرفها على جنازته وعن روحه الى غير ذلك ببقية ممتلكاته تقسم

الى ثلاثة اقسام الواحد يعطى لمن يلزم من اقاربه والقسم الثاني يشتري به الاملاك وعقارات ليكون امراؤها مناصفة بين مسند بطريرك استانبول وبين الخيرات والحسبات الواقعة بهذا الطرف والقسم الثالث يكون موقوفاً للصرف على الابنية الخيرية المختصة بمنفعة العامة سيوف نواحي وطن المتوفي وبلاده

(المادة ١٢)

كذلك من بعد ان يتقسم حركة البطريرك الذي يوفى في النصب الى ثلاثة اقسام ايضاً يصرف الواحد بشراء عقار يعود الى مسند بطريركية استانبول اما القسم الثاني فيعطى الى من يلزم من اقربائه واما القسم الثالث فيتمتع نصفه ايضاً الى مسند البطريركية ليستعمل في انشاء ابراد يتخصص موقوفاً الى الابنية الخيرية العامة الموجودة في هذا الطرف

(المادة ١٣)

متى توفي واحد من رؤساء الرهبان ينظم جالا دفتر اللازم اربعة انفار من معتبري الاحالي الارثوذكسين المقيمين في القرب والجوار مع اربعة انفار اخرين من الرهبان ويقيدون به ما تركه من الاموال ثم بعد ان يتم عليه الامنة يخبرون بذلك سريعاً بطريرك استانبول لاجل اكمال الوصاية اللازمة وارسالها لطرفهم فيما يختص باجراء المقتضى اما امر اجراء دفنه وجنازته وباقي العادات الدينية المختصة بروحه على مقتضى المذهب فيحال الى عين اتباه المعتبرين المرقومين واهتمامهم

(المادة ١٤)

اسماء جميع الذوات الذين ترى بهم اللياقة للانتخاب بحسب استحقاقهم الى مسند الاسقفية في الحالة الحاضرة تكونهم معدودين من اصحاب الصفات المألوفة المطلوبة في باقي الممالك الشاهانية يلزم ان قيد في دفتر مخصوص يترتب لذلك لكي يصير حينما يلزم بعد حين جلبهم بمكتوب يرسل لهم من طرف البطريرك والذين يظهرون بعد الآن رويدا رويدا من امثالهم يعرض عنهم بافادات من طرف الذوات الذين توصوا عليهم مع الاشارة عن كالاتهم وباقي صفاتهم الذاتية وانهم لا تقبل للانتخاب لكي يجري اصول امتحانهم في مكتب المذهب بدار السعادة تطبيقاً الى ما في البود الفرقة اعلاه لاجل تحقيق تحصيلهم العلوم الدينية وتثقيدهم واصحابهم بالضغط في الحقن المذكور يوزعونهم

ترجمة النظام المتضمن هيئة مجمع المطارنة وصورة تشكيله

(المادة ١)

حيث ان مجمع المطارنة عند ما يتركب من اثني عشرة ذانا معدودين من المطارنة المرتبطين بطركية استانبول وتحت رئاسة الذات الموجودة بطركية استانبول بعد حيثئذ حكومة روحانية لكل الطائفة المسيحية العائدة والتابعة الى بطريركية روم استانبول في كل الاوقات فيكون من واجباته ان يجري الدقة على جميع امور الملة وخصوصاتها الروحية بحسب اقتضاء القوانين الكنائسية الاساسية يعني فيما يختص بنصب وتعيين اخرين على مناصب الاساقفة المحولة واصلاح احوال طائفة الرهبان عموماً وديورة الملة الواقعة في كل جهة ومكتب الملة الموجود في دار السعادة وحسن المحافظة على ادارتهم وامنية المسيحيين الارثوذكسيين وصياتهم من كل انواع التأثيرات الخارجية التي يمكنها ان تكون سبباً لاخلال عقائدهم وتغيير مذهبهم وكيفية ما يلزم صرفه من التيفظ والاهتمام بخصوص ذلك بواسطة تعيين وعازر رهبان من اصحاب القياقة وارسالمهم لدار السعادة وباقي المالك المحروسة الشاهانية لكي يعلموا الاهالي المسيحيين ويلقونهم الانجيل الشريف وتدارك الكتب والتأليفات المفيدة التي يستنبونها ونشرها لاجل استفادة الرهبان وتعليم جماعة المسيحيين وعقائدهم الدينية على وجه لائق واما ايجاد مطبعة منتظمة لاجل هذا الامر في البطريركخانه ورعاية الخبارة مع نظارة المعارف العمومية الجلية في اول الامر بحسب الكتب والرسائل التي تطبع في هذه المطبعة ما عدا الكتب المتعلقة في الامور الدينية صرفاً تطبيقاً الى النظام المؤسس مع بذل المنة وصرف المقدرة في هذه الخصوصات واجراء مجمع المطارنة المذكور الخبارات بشانها مع الاساقفة الموجودين في الايالات الشاهانية ومخاطبة الاساقفة ايضاً لجمع المذكور بها رأساً ولذلك لا يجوز ان يتداخل احد من الخارج في الامور والحقوق المتعلقة بمجمع المطارنة الروحي

(المادة ٢)

لا يمكن ان يكون للاساقفة منذ الآن فصاعداً وكلاء (قبوكتخدار) في دار السعادة كما انه قد فسخت والنيت عادة اقامة البعض من تمتازي المطارنة بعد الان سفي

دار السعادة أيضاً ولذلك يكون لجميع المطارنة الملحقين الى بطريركية استانبول حق وصلاحيه بان ينصب ويتمين كل منهم بطريق المناوبة سنتين بمدة مخصوصة عضواً في مجمع المطارنة ولكيلا يقيم احد من الاعضاء اكثر من سنتين في المجمع المذكور يلزم ان يتبدل النصف من اعضاء المجمع وتجدد عروضهم في كل سنة ولا يكون ادنى فرق وتفاوت في ما يرت سائر الاعضاء التي يتركب منها مجمع المطارنة بل يكون رأيهم في اجراء مامورياتهم متساوياً في القوة ويرسل على الدوام من طرف البطريركخانه الى الباب العالي دفتر بالذين يحضرون من المطارنة الى دار السعادة ويتوجهون منها تبين به احوالهم

« المادة ٣ »

الذوات الذين يتعينون اساقفة في البلاد الشاهانية لا يمكن ان يتعينوا اعضاء في مجمع المطارنة ما لم يكن لهم خمس سنين كاملة في اسقفية المحل المحول لمهدهم اذا كانوا قد نالوا رتبة الاسقفية جديداً وثلاث سنين اذا كانوا منقولين اليها من محل اخر بطريق المبادلة ولا يصرف النظر عن اساقفة تطلب لمضوية المجمع على ذلك الوجه الا عن كان منهم في سن الشيخوخة اما جميع الاساقفة الباقين فيكونون مجبورين على الحضور الى دار السعادة متى دعوا اليها

« المادة ٤ »

يتخصص للاساقفة الذين يكونون من اعضاء مجمع المطارنة وايرادهم المقتن اقل من خمسين الف غرش شيء يعطى لهم بقدر ما يكون كافياً لما يلزم من المصاريف بمدة اقامتهم في دار السعادة من ابتداء اليوم الذي يباشر فيه كل منهم اجراء الامور لحسد اليوم الذي ينصب فيه اخر عوضه

« المادة ٥ »

من حيث انه قد ترتب دفتر مخصوص ببيان مقدار المطارنة وعددهم وتنسبهم الى ثلاثة اصناف ويحتوي على الثلث من كل صنف منهم فمتدا يكون باقياً من السنة ثلاثة شهور يأخذ البطريرك ومجمع المطارنة تفرين من كل صنف يعني الموجودين في الابداء وفي النهاية بموجب الدفتر المذكور ويطلبونها ليكونا خلفاً للذين انقضت مدة عضويتهم

« المادة ٦ »

إذا توفي أحد من اعضاء مجمع المطارنة قبل انقضاء الستين اللتين هما المسدة الميمنة له وكانت وفاته واقعة في اثناء السنة الاولى فيتمتع عوضه الذات اللاحقة له تعقياً بحسب الصنف لاجل تكيل الستين لما اذا كانت واقعة في اثناء السنة الثانية فتضم الاشهر الباقية علاوة للذوات الذين يلزم استدعائهم وجلبهم من الخارج بمقتضى الصنف ثم بالنظر الى قضية ابي الذوات هم الذين يتركب منهم مجمع المطارنة نقول انه في السنة الاولى يؤخذ ثلاثة انفار اساقفة من الاعضاء الموجودين في المجلس الموقت ومن الذين هم الاول والثاني على وجه الصنف من الاساقفة الموجودين في الممالك الشاهانية والمنقسمين الى ثلاثة اصناف مع تسعة انفار اساقفة آخرين ويتمتعون بالرأي الحفي من البطريك وجميع المطارنة ليكونوا بعد الاول وعند ختام السنة الاولى يكون نصف الاعضاء المذكورين عبارة عن تسعة انفار من الاساقفة ثلاثة منهم من اعضاء المجلس الموقت وثلاثة ايضاً الاول من كل صنف اما امر توجيههم راجع الى مامورياتهم وتعيين آخرين عوضهم فيكون بواسطة اخذ قرين من الاساقفة بحسب نوبة كل شخص من الثلاثة اصناف المارة المذكور على ما هو مقرر ولذلك قد اعطي هذا الشرح هنا

« المادة ٧ »

بعد ان يأسس قومسيون مخصوص بتعين لاجل رفع وتسوية الديون المملوطة المختصة بالكنيسة والشعب تكون اعضاء مجمع المطارنة معتوقة من اعطاء كفالات وسندات فوائض من طرفها يمثل هكذا ديون مليه ولذلك يكون هذا الامر من المواد المؤكد منها بعد الان

« المادة ٨ »

لا يمكن اعتبار شيء حكم به من طرف مجمع المطارنة بدون ان يكون البطريك علم به او لم يكن هو موجوداً في المجلس بل يكون ملني كما ان الشيء الذي يكون حكم به وتقرر من طرف البطريك بمفرده بدون معرفة مجمع المطارنة بعد كذلك بحكم الفير جار والمادة التي تقرر ويحكم بها باكثرية الاراء من طرف الجمع بحضور جميع الاعضاء يكون البطريك مجبوراً الى استئسابها وقبولها والى التثبت باجراء ما تقتضيه ايضاً

(المادة ٩)

الذين يكونون من مجمع المطارنة وتنقضي المدة المينة لهم لا يجوز لهم ان يقوا في دار السعادة باي عذر او سبب كان انما اذا كان لهم تمللات واسباب قوية في هذا الباب فتتمين لهم وعدة مناسبة من طرف البطريرك بعلم المجمع وتعرف الكيفية الى الباب العالي ايضا الا ان امثال هؤلاء لا يؤخذ لهم بان يوجدوا في المجلس ولا ان يقفوا في المواقع المخصوصة بهم في الكنيسة

(المادة ١٠)

لا يمكن لاحد من الاساقفة التابعين لبطريركية استانبول والمربطين بها ان يأتي الى دار السعادة بآية وسيلة كانت بدون اذن البطريرك ومعرفة مجمع المطارنة

(المادة ١١)

من بعد ان تحصل المصادقة من جانب كرم مناقب الحضرة الملوكنية على المواد المنتظمة على هذا الوجه من طرف مجلس المسلة الوقت يلزم تشكيل مجمع المطارنة ومبادرته لمقعد المجلس في يوم عيد مقبر الهلة بمصادف قربه واجراء ماموريته على مدة ستينين توجه المناوبة

(المادة ١٢)

اذا بالفرض ظهرت حركة من البطريرك مخالفة لواجبات ذمته وفرائضه الروحانية ولم يبع ميمه الى الاخطارات الالفة التي تقع له بصورة حسنة مرة ومرتين من طرف مجمع المطارنة وامتنع من قبول نصحه اياه فحينئذ يتفق المجمع المذكور مع الاهضاء الدائمة الذين للمجلس المختلط المصمم على تشكيله ويكررون سوية مجددين الاخطارات اللازمة له مرة اخرى ثم بعد ذلك اذا بقي البطريرك مصرا على ما هو عليه حينئذ يعرض مجمع المطارنة واعضاء المختلط المذكور سوية الكيفية الى جانب الباب العالي الاشرف وينيدونه عنها لاجل طلب عزل البطريرك وكذلك متى ظهرت من البطريرك حركة مفائرة في واجباته الجسدية يحصل التشبث اولافي ائندابير اللازمة من طرف المجلس المختلط الدائم بالاستقلال على الوجه

المحرر ثم بعده بالاتفاق مع مجمع المطارنة انما يلزم عند قضية عزل البطريرك ان يكون
ثلاثا مجمع المطارنة وثلاثا اعضاء المجلس المختلط الدائمين متفقين بهذا الباب

(ترجمة النظام المحتوي على التناسبات الكائنة بين بطريرك استانبول)

(وبين مجمع المطارنة في بعضهم البعض)

بما ان ذات بطريرك استانبول هو الرئيس الروحي لكل اصناف الرهبان التابعين الى
بطريركية استانبول والمربطين بها فيلزمه

اولا ان يعد جميع الاساقفة بمثابة اخوة له ويعامل بالحببة الاخوية الخاصة كل فرد منهم
بدون ان يميز احدا منهم اصلا بناء على اسباب شخصية او ذاتية
ثانياً ان يبذل حاجته وما يقدر عليه هو ومجمع المطارنة بحق من كان مقدورا بغير حق
من طائفة الرهبان

ثالثاً ان يصرف انظار نيافته على اطوار وحركات جماعة الرهبان ويقوهم ويرغبهم
بالوسائل المناسبة على الاشياء التي تستحق المدح وتستوجب الثناء عليهم وان يمنع من كان
منهم مغايراً لشان الكنيسة واركانها ويلزم الطمن فيه وتقيحه ويدقق على اجراء التأديبات
اللازمة له بحسب ما يقتضي لذلك بالاتفاق مع مجمع المطارنة

رابعاً ان يعامل اعضاء المجمع كافة بالحلم والملازمة بدون ان يميز او يستثنى احدا منهم او
يراعي كلامهم على الوجه اللائق به ويتجنب عهزاً من الحالات الموجبة لسوء الظن
خامساً ان لا يميز على امور غير لائقة توجب خللاً في حسن النظام كالتكلم بكلمات
لا تناسب صفة الرهبة في المجلس او توجب العيب بمقتضى مرتبة مجمع المطارنة المالية وشان
وشهرة الكنيسة بل يمنع ذلك ويظهر نفسه مثلاً حسناً في كل الاحوال

سادساً ان يداوم ما يقع من الامور بالاتحاد والاتفاق مع مجمع المطارنة بدون غرض ولا
تصعب وبرئاً من التفكير في الفائدة الذاتية ويصرف همه على روية ما يقع من امور الملة وحسر
تسويتهم بدون شيء يغير ما فيه فائدة الكنيسة والشعب

سابعاً حيث انه لا يجوز لمجمع المطارنة ان يعقد مجلساً في عمل خارجاً عن البطريركية

فينخصص قاعة مناسبة في البطر كخانة ويعينها لاجل ان تنقد اعضاؤه فيها المشورة ويتذاكروا على حدثهم في ما يختص بالامور التي هم مأمورون بها باذن البطريرك ومعاوناته في الاحوال التي تكون فوق المادة وكان ذلك جميعه هو من واجبات مسنده كذلك سوف تبين الامور المفروضة على اعضاء مجمع المطارنة ايضا في هذه البنود الالية

(المادة ١)

الذوات الذين يتركب منهم مجمع المطارنة يلزمهم
اولا ان يقرقوا بطريرك استانبول الذي هو الرئيس الروحاني المطلق للكنيسة وللشعب ويجترمونه بحسب مسنده وان يتبعوا نصائحه الصائبة ويتخلوا وصاياه العقلية فلا يتحركون مخالفة في اجراء الامور المفروضة عليهم
ثانيا ان يكونوا سالكين باطوار حسنة وآداب مرغوبة داخل المجلس وخارجه بحسب ما يقتضيه شأنهم ويجترزوا من الحركات التي توجب الريبة والكلام الذي يسفنه البطريرك كما هو شأن مامود يهتم

(المادة ٢)

اذا اقتضى لاحد من الاساقفة المدودين من اعضاء المجلس او لم يكونوا معدودين منهم ان يزور احد الذوات من اصحاب المناصب فيلزمه ان يستحصل الاذن والرخصة في ذلك من طرف البطريرك بموجب المادة كما انه اذا ظهر من توجهه بدون اذن وبعد ان تحصل له الاخطارات اللازمة بصورة حسنة من طرف البطريرك لم يطلع فيتمذر معاتبا في المرة الثانية بحضور مجمع المطارنة ثم اذا لم ينقد ايضا يحصل التشبث في المرة الثالثة حينئذ بالتدابير المتقضاة لدخاله في رتبة الطاعة

« مادة ٣ »

لا احدهن الا ائقنة سواء كان من مطارنة المجمع او لا يقدر ان يكلم كلاما بين الناس خارجا عن الادب او يذم البطريرك بصورة توجب النقص في شأنه واعتباره واذا وجد من يتجاسر على ذلك فينصح اولاً بالهلم من طرف البطريرك وفي المرة الثانية يعاتب ويعذر بحضور المجمع فاذا لم يقبل الاصلاح ايضا تجزي حينئذ بحقه التاديبات اللازمة

(المادة ٤)

لم يكن جائزا منذ القديم ان توجه اسقف الى محل اقامة اسقف اخر ويستقيم فيه اكثر من خمسة عشر يوما بدون ان ياخذ اذنا من البطريرك ويعطي خيرا بذلك الى اسقف المحل الذي هو ذاهب اليه انما اذا تمت الضرورة فيقيم بعض ايام لحد انتهاء شغله في السناجق الكائنة داخل الولاية وينهر عن وقت توجهه ورجوعه بطريرك استانبول

« المادة ٥ »

اعضاء مجمع المطارنة يعمرون مأموريتهم على الدوام مع البطريرك سوية في رؤية لامور الواقعة وفصل كل مسألة وتسويتها باتفاق الاراء وعند ما تقع مساواة الاراء في مادة مان المواد يترجح الطرف الذي يكون فيه راي البطريرك واعضاء جمعية المطارنة من اية رتبة واي صنف كانوا لا يكون بينهم تفاوت ولا فرق في الحقوق اصلا انما الفرق والتفاوت الذي ينشأ بحسب الصنف فهو بين رتب جميع الاساقفة واصنافهم المختلفة كنسبياً ويشير اليها ويعتبر مرعياً الكرمي والموقع المخصوص الذي يجلسون فيه سيف الكنيسته بحسب ما تقتضيه احكام قوانينهم الخصوصية فقط وسوف يتبدل بعض المحلات في القانون المذكور ويتصمم مع الاستقامة وخلو الفرض من طرف مجمع المطارنة الذي يشكل بحسب اراء مناسباً

(المادة ٦)

نطق البطريرك بكلام يوجب نقيصة للاعتبار في حق احد من اعضاء المجمع سيف اثناء المجلس بناء على ما ابانه من الرأي او على ما تفرقه به من المواد بعد امر ايس هيئة المجلس ونظيره امر احترام الذات الذين يعبر عنهم بمجمع المطارنة وتوزيعهم للاتيق الى البطريرك ايضاً هو من الامور المؤكدة اللازمة

(المادة ٧)

يستخدم في مجمع المطارنة كاتبان من الرهبان مأمورين من طرف البطريرك واعضاء المجمع يسمى احدهما رئيساً والثاني كاتباً ويكون الباشكاتب او اذا كان يوجد له مانع فالكاتب الثاني مأمور بادارة الامور المختصة بكتابة المجلس ويفرض المروضات وباقي الاوراق بمحضرة البطريرك والمجمع ويمنظ الاوراق المختصة باحكام المجلس ومذاكراته ولا يتداخل في المواد

التي تحصل المذاكرة بها في المجلس ما لم يسأل ولا تكون له صلاحية في ابداء الرأي اما اشغال باقي السكتاب فتتظر من طرف الباش كاتب دائماً ثم لا ينظر الى لياقتها واستحقاقها لان ينتخب اساقفة ما لم يكن قد سبق للباش كاتب خمس سنين وللكاتب الثاني سبع سنوات في الخدمة في ماموريتها اعتباراً من تاريخ استخفافها

« المادة ٨ »

قد تقرر ان يجمع المطارنة يعقد مجلساً ثلاث مرات في الاسبوع وبما ان جميع الاوراق التي تتقدم الى جنب الباب العالي الاشراف تكون مختومة بختم عبارة عن ست قطع فالت قطع المذكورات توضع كل قطعة منها ودية عند واحد من الست ذوات الذين يبقون كل سنة في دار السعادة وعند تقديم كل ورقة تتنيد في الدفتر وتقتضي من طرف الاعضاء اما مفتاح الختم المذكور فيبقى محفوظاً عند البطريرك

« المادة ٩ »

لا يهبط جواز الى اقامة الذوات الذين يعينون وينصبون اساقفة اكثر من شهرين في دار السعادة بل يلزم توجههم الى نواحي مامورياتهم وطالما وجدوا في دار السعادة يمكنهم ان يقفوا في المواقع المخصصة بهم في الكنيسة ويمجروا القديس الشريف

(المادة ١٠)

لا يجوز للاساقفة الموجودين في دار السعادة لمدة معينة باذن البطريرك ورأيه واستناباه بسبب شغل ما او مرض او علة من العال عدا من كان عليهم دعاوي ان يعقدوا مجلساً وانما اذا كان لم صلاحية فيقفون في المواقع المخصصة بهم في الكنيسة ويمجرون القديس الشريف مع اساقفة اخرين سوية ثم عند انقضاء وعدتهم يكونون مجبورين ان يذهبوا حالا الى محل مامورياتهم اما اذا اوجبت الضرورة اقامتهم في هذا الطرف فمن حيث ان ذلك يكون بموجب قرار يعطى من طرف البطريرك برأي الجميع فالتين يريدون تمديد مدة اقامتهم وتكون موجبة لاضطراب الكنيسة يرسلون حالا الى نواحي مامورياتهم واذا لم يرتضوا يلزم ان يرسلوا الى جهة اخرى لحد ما يتسهل امر او سلم

(المادة ١١)

تصرف المهمة من طرف البطريرك وجميع المطارنة في تخصيص معاش كاف لكل من البطارقة العزولين المحاجين ليمشوا براحة وكذلك المطارنة والاساقفة الذين لبس لهم مناصب والرهبان الذين هم بوظيفة اساقفة لاجل ادارتهم وحينما تستعفي الاساقفة بحسن رضاهم من ما مورياتهم على معرفة من البطريرك والمجمع فيمكنهم ان يقيموا في المحل الذي يختارونه ما عدا الاسقفية التي كانوا ماورين عليها لاجل استراحتهم وصرف ما بقي من حياتهم انما عند ما يقع عزل احد الاساقفة وكان منها في شيء يخص الامور الروحية فيتمتعين محل اقامته ويغيبه من طرف البطريرك والمجمع بحسب ما ل المادة الثامنة من النظام المختص باصول انتخاب الاساقفة واذا كان منها في ما يختص بالجرائم الدنيوية فيتمتعين محل اقامته بواسطة المخاترة بين الباب العالي والبطركخانة

« المادة ١٢ »

يتشكل قوميون ديني مركب من بعض الرهبان اصحاب المعارف وتعتبر اعضاءه وتنتصب من طرف البطريرك وجميع المطارنة ايضاً لاجل تحسين حركات واطوار الذين هم من دائرة الرهبان والتبديق على وسائل تعليمهم ويلزم ان يصرف اهتمامه ايضاً بالوسائل التي تمنع دخول اشخاص جهلة او ادايهم غير موافقة في الطريقة الرهبانية

(المادة ١٣)

يلزم بان يوجد في كل مدينة ذات اسقف قوميون ديني تطبيقاً الى الاحكام والشروط الموضوعه لقوميون المركز الديني الموجود في دار السعادة

(المادة ١٤)

من فرائض ذمة كل اسقف ان يعين واعظاً ليدور بالمتابعة في المحلات التي تكون داخل ادارة ذلك الاسقف الروحانية ويوظف بدون اجرة ويوجد كذلك عدا ما ذكر في كل من الاسقفيات الكبرى مكتب رهباني ايضاً تكون مصاريفه من طرف الاهالي المسيحيين وهو تحت رئاسة اسقف ذلك المحل ومتمتري المسيحيين وبما ان الذين يرغبون في الدخول للرهبنة

وخامسة اولاد القسوس وجهلة القسوس والرهبان سوف يحصلون العلم على ذلك الوجه فاذا كان فيهم من هو صاحب اعتماد ودكاه وعريد ان يحصل له الملام كما ينبغي يرسل بمعرفة اسقف عمله الى مكتب دار السعادة الديني

« المادة ١٥ »

ترسل المكاتب اللازمة من طرف البطريرك الى جميع الاساقفة كلما منحت الفرصة لكي ترسل تلامذة من ذوي الاخلاق الحسنة وارباب الاعتماد ليدخلوا في مكتب دار السعادة الديني باقدام الاساقفة وغيره معتبري المسيحيين اهالي البلاد التي هم موجودون فيها

« المادة ١٦ »

يكون لمجمع المطارنة صندوق دراهم مخصوص لاجل بعض المصاريف الجزئية مثل اجرة المكاتب وغيرها والمبالغ التي تقتضي لهذا الامر تعطى من صندوق المجلس المختلط

« المادة ١٧ »

كما ان البعض من اديرة الطائفة المسيحية تحت حكم بطريرك استانبول وبعضها عائد الى مطارنة البلاد التي هم داخلها ايضا بمقتضى القوانين الاصلية المرعية في هذا الامر كذلك يكونون منذ الآن فصاعدا مرتبطين بابه جهة كانوا مرتبطين بها منذ القديم وتكون ادارتهم بموجب احكام النظام المخصوص بحق الاديرة

« المادة ١٨ »

تصرف الدقة الكاملة وتبذل الملاحظات اللازمة من طرف مجمع المطارنة على التشيكات المعروضة في البطار كنخنة بالتتابع من طرف طائفة البلفار بسبب الصلوات والمواظب التي تتلى في الكنائس وبعد ان يجري التدقيق والتحقيق على هذه التشيكات وبابة درجة هي يحصل السعي وتبذل الغيرة على اسباب ووسائلها يلزم لتسوية الكيفية لاجل راحة المرقومين وتسكين خواطرم

(المادة ١٩)

يلزم ان يحصل السعي وتبذل الغيرة سواء كان من طرف مجمع المطارنة او من طرف

معتبري الطائفة بترتيب بيت للابنام بنشأ لاجل ماوى بنات فقراء الشعب وتعليمهن ويكون تحت نظارة البطريرك وجميع المطارنة والمجلس المختلط ويصير قفحه في محل مناسب لاجل اسكان وتربية الاولاد الاليتام المحتاجين الى المحافظة وتعليم المقائد الدينية بزاء على كونهم معطوعين او عواجز او غير ذلك من باقي الاسباب

(المادة ٢٠)

يلزم بذل الدقة وصرف الاهتمام بعن خستخانة الطائفة في دار السعادة ومكتبتها الكائن في الفناز والمكاتب الموجودة في الابالات والقرى وباقي الخيبرات والحسنات الموجبة لنفع العامة وتكون اصول التدريس والتعليم في المكاتب المذكورة بصورة واحدة

(المادة ٢١)

يتمين مستحفظ من طرف جميع المطارنة ويكون تحت نظارة احد اعضائه لاجل ان يقيد الاواني الكنسية وغيرها من باقي الظروف والاشياء الثمينة الموجودة في البطر كخانة في دفتر مخصوص ويحفظها امانة وكذلك حافظ للكتب يكون تحت نظارة احد اعضاء الجميع ايضا

﴿ هنا النظام قد حصل التكرم بقبوله في المجلس العالي ايضا ﴾

من بعد ان تكررت معاينة هذا النظام قد صار استنساها واستعمالها من طرف جميع اعضاء المجلس وابان لوغاتاني بك احد اعضاء المجلس عن رأيه بخصوص عزل البطريرك بانه يلزم ان يكون باتفاق الراي من طرف جميع المطارنة واعضاء المجلس المختلط الدائمين والذات التي تكون في مسند لوة ثاني الطائفة ومعتبري الملة ولذلك قد صارت المبادرة للاشارة عن ذلك سيفي هذا المحل

﴿ نظام صورة تشكيل المجلس المختلط الدائم ﴾

(المادة ١)

مجلس الملة المختلط الدائم يكون مركباً من اثني عشر عضواً اربعة منهم اساقفة وثمانية من العوام ويكون تحت رئاسة الاول من جهة الصنف من الاربعة اساقفة المذكورين بموجب تذكيرة

تطى في هذا الباب من طرف البطريك لكن متى ظهرت فيه بعض امور مهمة اوجبت حضور البطريك اليه فيحضر اليه البطريك بلا استدعاء او باستدعاء ويكون هو رئيسه ويكون للمجلس المذكور باش كاتب عارف بلغتيه اللتين هما الرومية والتركية ومع ذلك قادر على الترجمة للبلغارية والفرنساوية ومعه كاتب ثان

(المادة ٢)

اعضاء المجلس المختلط المذكور لا يمكنهم ان يهروا ماموريتهم اكثر من المدة المعية التي هي سنتان ثم تتبدل نصف هيئة المجلس ويصير تجديد لها في كل سنة

(المادة ٣)

الاربعة انفار اساقفة الذين يسمون اعضاء في المجلس المذكور على الوجه المجرر يصير انتخابهم وتصيبيهم من طرف البطريك وجميع المطارنة ويوخذون من اعضاء الجمع المذكور

(المادة ٤)

تحصل المباشرة في اصول انتخاب الاعضاء الذين هم من الوام الى المجلس المذكور على الوجه الاتي ايضا وهو ان يمين مبعوثون من بقعة الدولة العلية الاصليين الحائزين على اعتبار العامة بين الطائفة ومن اصحاب العرض والاستقامة ويكون اثنان منهم من حارقي البطر كخانة والجالي واثنان من حارات لوفيه والبتوس واقتسيو بورغه وواحد من التي مرمر واثنان من بلغراد وجميع حارات صماتيه وواحد من باب ادرنه وصاله طمرك وصار مشق واكره قيو وحارات طوب قيو وواحد من كل من حارقي ولا نمة وخاصكوي واثنان من طاماوله واثنان من حارات بك اوغلي واثنان من الفلطة وواحد من اورطه كوي وواحد من بشكاش واثنان من حارات قوري جشمه وارنودقو بهسي ويك محله وواحد من بابوحي قريهسي واثنان من استينه ويكي كوي ثم بعد ان ينصبوا وكلاء وتصير الافادة عنهم من طرف البطريك في يوم معين الى اهل الحلات المذكورة الواقعة داخل البرغاز من دار البعاده لكي يرسلوهم الى البطر كخانة في اليوم الموعد يمتنع المبعوثون المزمعون في البطر كخانة ويأبدون الى عقد مجلس مع جميع المطارنة والمجلس المختلط مبنية لكي يتخبروا الاعضاء المذكورين ثم يتفق كل

الاعضاء التصفيين بالصفات اللازمة ولهم صلاحية الى ايراد اسماء الذوات الذين هم يرونهم لائقين ومناسين للانتخاب في ان يعينوا اولاً الذوات الذين يتعجبونهم ويقيدوا اسماءهم في دفتر على حدته ثم بعد ذلك يتعجبون منهم اعضاء للجلس المختلط المذكور بالراي الحفي على موجب اكثرية الاراء ويقيدون وقائع الاحوال من اولها الى اخرها بالنضبط في دفتر مخصوص

(المادة ٥)

بعد انتهاء اصول الانتخاب على الوجه المشروح تعرض من طرفه الى استنساب ومصادقة الباب العالي اسماء الاساقفة وباقي الذوات الذين هم من العوام وصار انتخابهم ونصيبهم اعضاء في المجلس المختلط المذكور ثم لاجل سهولة اجراء الدقة بالمواد التي تنظمت من طرف مكتب هذا المجلس يؤخذ مرة واحدة فقط نصف الاعضاء الذين يكونون من العوام في المجلس المختلط الدائم من الذين قد تعينوا وكلاء من طرف اهالي دار السعادة في المجلس الموقت ويكون انتخابهم ونصيبهم اعضاء باكثرية الاراء من طرف سائر اعضاء المجلس الموقت ثم في ختام السنة الاولى يعين اخرون عوضهم ولذلك قد اعطي هذا الشرح في هذا الملل خاصة

« المادة ٦ »

فضية لزوم اجراء مامورية كل واحد من اعضاء المجلس المختلط المذكور ستان تماماً لا تجري بحق الاعضاء الذين هم من الرهبان بل عند انقضاء مدة مامورية الموما اليهم في مجمع المطارنة يتجددون بالطبع ويتعين اخرون في محلاتهم

« المادة ٧ »

لا يمكن ان يرى لائقاً انتخاب اعضاء ونصيبهم مجدداً ما لم يقيم كل واحد من الاعضاء المذكورين مدة السنتين المخصوصة به وتدخل ستان غيرها

« المادة ٨ »

يلزم ان يكون اعضاء المجلس المختلط المذكور بسن اكثر من ثلاثين سنة ومن سكان دار السعادة الثابتين ومن نعمة الدولة العلية الاصليين ومن الذين اكتسبوا التجربة والاعتبار في الامور والمصالح وحصلوا على امنية الدولة وثقة الشعب

« المادة ٩ »

العضو الذي يقبل النصب والعيين ويأمر إجراء المأمورية لا يمكنه ان يستعفي قبل انقضاء مدة السنتين المعينة له ما لم يكن لذلك سبب يقبله المقل

« المادة ١٠ »

المجبورون على الاستعفاء من مأموريتهم لسبب يقبله المقل والذين يشوفون في الخدمة من الاعضاء ينتخب عوضهم لما يكون باقيا من مدتهم وتعرض الى الباب صورة اجراء ذلك من طرف البطريرك وجميع المطارنة واعضاء المجلس المختلط والذين هم من هذا القبيل يمكنهم ان ينظروا مستحقين للانتخاب في الدود الآتي ايضا

(المادة ١١)

لا يمكن ان يعطى اذن لاحد من اعضاء المجلس اصلاً والعضو الذي يريد ان يغيب اكثر من شهرين ينتخب عوضه حالا بموجب مآل البند السابق ويعرض عن الكيفية الى الباب العالي لاجل اجراء مأموريته

(المادة ١٢)

من اقتصاء مأمورية كل عضو من الاعضاء ان يكون موجودا في المجلس في الايام المعينة واذا ظهر مانع لاحد اكثر من شهر وكان عكس ما ذكر ممنوعاً فيكون مجبوراً ان يخبر عن ذلك بالافادة لطرف رئيس المجلس كما ان الذي يغيب اكثر من شهر بدون اخبار يازمه ان يستعفي او ينصب اخر في محله بمقتضى مآل البند العاشر

(المادة ١٣)

اذا ظهرت دعوى على احد من اعضاء المجلس تخص بارتكاب او رشوة وكان من الاساقفة فتجري المعاملة بحقه تطبيقاً الى المادة الثامنة من نظام الاساقفة او كان من العوام فيعرض عنه بانها الى الباب العالي ليحكم ويحكم عليه توفيقاً لاحكام قانون الجزاء المايوني

(المادة ١٤)

حجرة قلم المجلس المختلط المذكور تكون تحت ادارة الباشا كاتب بحسب التعليمات التي

تعطى له وتكون الحجره خصوصية داخل البطر كخانة وتجتمع فيها اعضاء المجلس لتعقد المشورة في الايام المعينة

(المادة ١٥)

اعضاء المجلس المذكور الذين هم من العوام يحرون مأموريتهم بدون معاش

﴿ وظائف اعضاء المجلس المختلط الدائنين ﴾

(المادة ١)

اعضاء مجلس الملة المختلط الدائمون يقدون المجلس مرتين في الاسبوع بدون تخلف

(المادة ٢)

توضع نمر على الاوراق التي تحال الى المجلس المذكور باعتبار ورودها تترى بالتبعية انما اذا ظهرت امور مستعجلة فتقدم على غيرها

(المادة ٣)

المجلس المذكور يناظر على حسن ادارة مكاتب الملة ومستشفياتها وسائر الابنية الخيرية المتعلقة بها ويدقق على ايرادات ومصاريف الاديرة المذكورة والكنايس الواقعة في دار السعادة ويدقق على ايرادات الاديرة المرتبطة ببطريركية استانبول ودرهم الوصية والوقفيات والترحات وتجري تسوية المنزعات المختصة بذلك والمتعلقة بالجهاز ويرى المواد التي لم تكن روحية بل تحال من الباب العالي الى البطر كخانة بحسب احوالها لكن اذا ظهرت مواد تمس قوانين الارواق والاراضي وسائر النظامات العامة الملكية فهي ترى طبعا في الحائز للمجالس المعينة دوليا على ما كانت قبلا

(المادة ٤)

الشكاوي التي تقع من طرف اهالي احدى الايالات المسيحية في حق اساقفتهم وكانت من المواد الدنيوية يحصل التثبت باجراء ابحاثها توفيقا الى مآل المادة الثامنة من النظام المختص باخذول اشخاص الاساقفة

(المادة ٥)

يعين نظار ومأمورون من طرف المجلس المذكور يكونون من المسيحيين اهل العرض والاستحقاق وتبعية السلطنة السنية برأي البطريرك واستنسابه لاجل ادارة مكاتب الملة وباقي الابنية المتعاقبة بالحجرات

(المادة ٦)

محاسبات النظار المذكورين ترى في كل سنة وتفتش من طرف المجلس المختلط المذكور وتدرج خلاصة ما يقع من ايراداتها ومصاريفها في ظرف كل سنة وتقيد بمعرفة الباش الكاتب في دفتر عمومي

(المادة ٧)

محاسبة صندوق المجلس المختلط المذكور ترى من طرف الذين يكونان قد عينوا عضوين في ختام كل سنة بحضور مجلس الانتخاب الذي يتمدد لاجل انتخاب اعضاء جديدة كل سنة وبعد ان تبرز كافة السندات الواقعة من طرف المجلس المختلط المؤدثة باعطاء دارهم وتعرض من طرف امين الصندوق توضع في كيس ويختم عليها وتحتفظ في دفترخانة المجلس

(المادة ٨)

تنظم في المجلس المذكور طريقة لرسم القليلة المائدة الى صندوق المكتب وتقدم معروضة الى موقع قبول الباب المالي ويستخدم امين صندوق يعين من طرف المجلس المذكور مرة في كل سنتين يكون تحت كفالة ذات يعتمد عليها مأمورا باستيفاء هذه الرسوم وقبضها ولا تكون له صلاحية ان يعطى حية الفرد ما لم يكن بها امر من المجلس كتابا وواجبات مأموريات امين الصندوق والباش كاتب وباقي المستخدمين يصير تجديدها ويأتمن من طرف المجلس المذكور

« المادة ٩ »

يعد المجلس ويعبر تاما متى حضر فيه ثلثا اعضاءه ويمكنهم حينئذ ان يجروا نسوية الامور في اثناء المذاكرات عند الاقتضاء بأكثرية الاراء مع الرعاية لاصول اعطاء الراي ايضا وعند ما تقع المساواة في الاراء يترجح الطرف الذي يكون فيه رأي رئيس المجلس ايضا

(المادة ١٠)

بعد ان يتشكل ويتأسس المجلس المختلط الدائم يستعمل ختما عبارة عن ثلاثة قطع تتسلق قطعة منه الى الاربعة اسانفة المدودين من لاعضاء والقطعتان التانيتان الى الثانية انفار اعضاء المدودين من العوام ومفتاحه يكون موضوعاً في يد امانة رئيس المجلس ايضاً ونختتم سندات الوقفيات واوراق الوضية وسندات ديون الكنائس وباقي الديون المالية بهذا الختم والاعلامات التي تعمل في المجلس المذكور بصدان يمضي عليها من جميع طرف الاعضاء تختتم عن هذا الوجه ايضاً وتحصل المصادقة على كل الاوراق المذكورة اعلاه من طرف البطاريك وكل ورقة تترتب وتتنظم في المجلس المذكور تتمحرر على ورقة صحينة وجميع الاوراق التي تخرج من المجلس تتقيد قبل ذلك في الدفاتر

(المادة ١١)

الدعاوي التي هي مثل حقوق ارث بين نفرين مسيحيين يراها المجلس المذكور ويسويتها عند ما تمحال الى البطريركخانه بحسب استدعاء اصحاب الدعوى

(المادة ١٢)

بما ان اوراق وصية كل مسيحي ارثوذكسي يكون قد رتبها توفيقاً الى قوانين ونظامات الدولة العلية والقاعدة المدرجة في الاوامر العمومية الرسمية الصادرة حاوية القرار والنظام المعطى بحق تركت المسيحيين تكون معتبرة ومعمولا بها عند حكومات الدولة العلية المحلية كافة فتصرف الدقة والاهتمام من طرف المجلس المختلط المذكور على تنفيذ الاحكام التي تحتوي عليها مثل هكذا اوراق وصية واجراء احكامها

(المادة ١٣)

جميع السندات التي تعلى من طرف الاساقفة بخصوص دراهم الترحمات الخاصة بايرادات ومصاريف مكتب الملة والمستشفيات وباقي الابنية الخيرية والكنائس والاديرة الكائنة في دار السعادة واوراق الوصيات والوقفيات وبما يختص بالامور المتعلقة بالجهاز تكون معتبرة في المجلس المذكور

(المادة ١٤)

يجبر المدعون ان يقدموا كفيلاً بالمصاريف التي تظهر في اثناء الدعوى قبل الشروع في محاكمة المواد المعينة في المادة الثالثة

(المادة ١٥)

من واجبات مأمورية اعضاء المجلس المذكور ان يحجروا الدقة في تدبير بذل المهمة والفيرة من جانب بطريرك استانبول بحسب تنظيم جميع عجلات الزيارات الواقعة في الممالك المحروسة الشاهانية وعائدة الى المسيحيين الارثوذكسيين ومختصة بهم وعلى صرف المبالغ التي تحصل منها بصورة لائحة توفيقاً الى مال احكام البراءات الموجودة والوصيات والامتيازات واوراق التبركات واذا اقتضى الامر يكون ذلك برأي واتفاق الرؤساء الروحانيين تكون محلات الزيارات المذكورة تحت حكمهم

(المادة ١٦)

كما انه من فرائض ذمة كل مسيحي ارثوذكسي كذلك كل واحد من الاعضاء المذكورين ايضاً اذا بلغه خبر سوء حال او حركة عن البعض من السالكين في طريق الرهبنة يلزمه ان يسرع بعرض الكيفية والافادة عنها الى البطريرك ومجمع المطارنة لاجل التشيبت باتدابير المقصاة

ترجمة النظام الذي بين الماش الذي تخصص بالخلق الاراء في مجلس لالة الى بطريرك استانبول وقدره خمسمائة الف غرش سنوياً يحصل من ذلك مائة وثلاثون الف غرش من طرف المسيحيين لعالي دار السعادة وثلاثمائة وسبعون الف غرش ايضاً من طرف الاساقفة مع معاشاتهم القننة بحسب مقدار ما يصيب كل منهم على الوجه الآتي ويتسلم الى صندوق لالة يعطى له بالتدريج مع الماشات السنوية لجميع الاساقفة المرتبطين بطريكة استانبول والتابعين لها

(المادة ١)

القات الذي يكون بطريركاً لاستانبول يكون معاشه المقتن سنوياً خمسمائة الف غرش ومن ذلك تجري تسوية اجرة خزينة دار البطريركخانه ومن دارها وجميع باقي الخدم الموجودين في خدمة البطريرك وكل ما يلزم له من المصاريف بحسبما تقتضيه وقاية شان الطائفة ثم لا تعطى بعد الان بارة الفرد من صندوق لالة لاجل بعض مصاريفه

﴿ يان تعدد المعاشات التي تعطى الى البطريك ﴾
(والى الاساقفة)

(المادة ٢)

كما ان مقدار المعاش المقرن الى بطريك استانبول يلزم ان يكون موضوعاً تحت نظام مامون كذلك قد صار الاعتراف في المجلس بانه من الامور المتقضية ايضاً قضية تحصيل الدرهم على ذلك الوجه بحيث لا تحصل منها ثقل على عامة الملة ثم لما حصلت المذاكرة بذلك وصرفت الدقة الكاملة على ما يلزمه من التدابير قد صار القرار في المجلس بانه بعد تشكيل وترتيب المجلس المختلط الدائم يقتضي ان تبذل الفيرة والمساعي من طرف مجمع المطارنة والمجلس المذكور في قضية تخصيص ايراد بقدر اللزوم الى مسند بطريكية استانبول من الابرشيات المخصصة باديرة الملة الواقعة في جهات بوغونية وولا بعد ان يتخرج منها اولاً المقدار الكافي الى ادارة الابنية المقدسة توفيقاً الى مال النظام الذي وضعه بانوها والذين تكرموا بها وذلك لاجل ادارة البطريك وتعيشه بصورة تناسب شأنه

(المادة ٣)

بحصول المبلغ المذكور بحسب الاصول المذكورة في البند السابق الى ان يجري القرار المعطى على الوجه المشرح من طرف المجلس الموقت بحق المعاش المقرن للبطريك ثم بعد ان يخصص وقف الابرشيات المتقضية الى مسند بطريكية استانبول عند ذلك لاتعود تؤخذ المبالغ التي ضمت علاوة بالوقت الحاضر على المعاش المقرن للاساقفة لتكون عائدة الى البطريك ولا تتحصل من الاهالي المسيحيين

(المادة ٤)

المعاش المقرن الى الاساقفة يصير تحصيله على الوجه الاتي ايضاً وهو انه يرسل من هذا الطرف لكل مدينة ذات اسقفية تعليمات مطابقة وعند ذلك يعقد الاسقف المحلي ووجوه البلدة مجلساً مع الوكلاء الذين يستدعونهم ويحضر منهم من كل القصبات والقرى ثم من بعد

ان يقسموا المبالغ المقتضاة بالعدل والاستقامة حسب النفوس الموجودة في كل محل يرتبون لذلك ثلاثة دفاتر ليحفظ احدها في دار المطرانية والثاني يسلم الى الوجوه والثالث يرسل الى هذا الطرف لكي يدرج ويتقيد في قيد البطر كخانة ايضا وتعطى كذلك صور الى ما يقتضي من القرى ايضا وكل اسقف يلزمه ان يزور مرة في السنة المملكة الموجودة بها بمصروفه الذاتي ويقدم على ما يقضيه المذهب بدون اجرة ويصلي للناس ويقدم ايضا في الكنائس ولكن اذا دعي من طرف اشخاص في الاسواق (بنابر لده) او فوق العادة قمطى مصاريفه من طرف الذين استدعوه

﴿ الروائد المتفرقة المخصوصة بالاساقفة ﴾

(المادة ٥)

يؤخذ عن كل تذكرة زواج عشرة غروش فقط في جميع الاسقفيات المرتبطة ببطركية استانبول بدون فرق غير ملتفت في ذلك الى صنف الاسقف

(المادة ٦)

الدرهم التي تؤخذ عن اوراق الطلاق التي تعطى من طرف الاساقفة تؤخذ بحسب حال الاشخاص المطلقين ومستمهم وعلى كل حال لا تكون اقل من مائة غرش ويتخصص ذلك المبالغ لخيرات تلك المدينة وحسانتها

(المادة ٧)

الدرهم التي تعطى للاساقفة الدعويين من طرف الاهالي المسيحيين لاجل اجراء القداس في الكنائس وللأعراس والجنائز تكون منوطة بارادة كل انسان الا انها على كل حال لا تكون اقل من خمسين غرشاً

« المادة ٨ »

كما ان كل ورقة تنظم وتصدر في محل اقامة الاسقف يؤخذ عليها من خمسة غروش الى عشرة غروش حقا للكتاب كذلك مبلغ الدرهم الذي يؤخذ ايضا لاجل مصادقة الاسقف بموجب مآل التمرقة التي تترتب في هذا الباب على الوجه الذي ذكر في المادة الثالثة من نظام المجلس المختلط الدائم يتخصص الى خيرات تلك المدينة وحسانتها

(المادة ٩)

المبلغ الذي يؤخذ لاجل اوراق الحرم (اقروس) التي تطلبها الالهالي لا يكون اقل من خمسين غرشاً ويتخصص بحسب المصلحة ووقت الذوات وحالتهم ويصرف في خيرات تلك البلدة وحسنتها ولا يؤخذ عن اوراق الحل ولا باوة الفرد اصلاً

« المادة ١٠ »

قسوس الحارات يطعون عشرة غروش فقط في كل سنة الى الاسقف المحلي بحسب الرسوم والقوانين وممنوع ان يعطوا شيئاً اخر له بصورة رسم سواء كان نقداً او شيئاً

(المادة ١١)

يفسخ ويلغى منذ الان فصاعداً بيع كدكات الرهبان وتحصيل الصدقات بواسطة تزيج الايقونات والدوائر بالصواني كل سنتين او ثلاث تحت اسم اعانة او بانيك والا يازمونات التي تصل طوعاً او كرها وقت نصب الاساقفة والقداسات الخيرية والحصص الروحية واخذ دراهم عن الكنائس التي تبني جديداً وعن التحليلات في الزيجات المتنوعة وكل نوع من العوائد التي كانت تؤخذ عند رسم القسوس والقوموس وسائر ما يؤخذ بدعوى انه حق الاسقف

« المادة ١٢ »

بما ان الكدكات المنصوصة بذات الرهبان قد فسخت وابطلت فيرتفع الى الكنائس ما كان منها في ضبط القسوس وتعطي التضمينات المتقضاة بدلا عنها من طرف الكنائس الى اولئك الرهبان برأي الاسقف والوجوه واستسليمهم

(المادة ١٣)

طالما كان مسند اللوغاتية في ذات اريستارخي بك فيؤخذ للمير المشار اليه حسب المتباد لكن لاصل خط مستقيم بل بمرقة البطريك ثلاثة الاف غرش عند نصب اسقف من الصنف الاول والثاني اذا كان من الصنف الثاني والالف غرش اذا كان من الصنف الثالث ايضاً وحيث ان المنصب المعبر عنه باكساد خيار قد اتى بعد الان بحسب قرار المجلس المختلط ان يعطى للمير

المشار اليه من طرف صندوق الملة اعزاده البالغ بحسب تقريره هو الى ستة عشر الف قرش اما عند ما ينقل المسند المذكور الى ذات اخرى تلقى التمتع المذكورة بالكلية ويكون مسند الافرغاثانية بحكم مسند اشتهاار فقط وذلك مما لاشبهة فيه وكذلك بعد ان يصير التدقيق على الديون الباقية على الطائفة والكنيسة وتحقق بمعرفة قوميون مخصوص ايضا قد صار القرار بانه يلزم ان تصير تسويتها باعانه عموم الملة بواسطة تخصيص مبلغ معلوم المقدار على كل متأهل

نظام

(يحتوي بعض مواد عمومية بحق الاديرة)

(المادة ١)

جميع الاديرة تحت حكم بطريرك استانبول او تحت حكم الاساقفة المحليين بدون استثناء تكون تحت نظارة الاساقفة الموجودين في الجوار ولذلك كما انه يلزم اجراء الدقة الكاملة من طرف الاساقفة الموماليهم على اطوار وحركات جميع الرهبان الموجودين في دوائر احكامهم كذلك يكون من الامور المتقضاة ان يصرفوا التقيد والاهتمام على حسن ادارة الاديرة المذكورة ايضا واعمال القسس الموجودين فيها

(المادة ٢)

.. هما كان يوجد اديرة اعتادت بان تعين قسسا الى بعض القرى تكون مجبرة بعد الآن بان تتفرغ عن العادة المذكورة وتكون هذه القرى تحت ادارة الاساقفة المحليين ومرتبطة بهم بما انها معدودة من محلاتهم الخاصة وتكون الاديرة المذكورة بحكم ملجاء الى القسس الذين رغبوا في الاعتزال عن الامور الدنيوية فقط

» المادة ٣ «

جميع اديرة الملة تقسم الى ثلاثة اصناف الصنف الاول منها الاديرة التي يكون فيها اكثر من عشرين قسيسا فما كان منها من هذا القبيل يلزم ان تجري فيه التدقيقات والمراعاة

الى الاصول المذهبية التي هي بحق الاديرة والقسس ويجبر على اجراء الطقوس والقداسات اللازمة كل يوم وكذلك يراعى النظام المذكور في الاديرة التي من الصنف الثاني التي تزيد قسسه عن العشرة انفراد غير ان القداسات يجري منها ثلاث مرات في الاسبوع ما عدا الطقوس المقررة اما الاديرة التي هي من الصنف الثالث وهي ما زادت قسسا عن الخمسة انفارقاتها وان تكن موضوعة تحت العادة المذكورة الا انه لحد ما يتنظم الطقوس المذهبية بها على هذه الصورة الكاملة يكون مفروضاً عليها امر اجراء القداس في كل يوم سبت واحد

« المادة ٤ »

الاديرة التي تبددت مع مرور الزمنة ولم تكن داخلية في احد الاصناف الثلاثة المذكورة يلزم تدير وضما تحت رابطة مناسبة او تنظيمها كيف ما كان اما كان منها نجت حكم الاساقفة المحليين عدا الاديرة التي توجد فيها (غوموس) فيلزم ان تصرف المهمة والغيرة من طرف الاسقف المحلي ويعترف عن كفته الى جانب البطريركخانه لاجل التثبيت في تدابير تبديل وتحويل الباقي منها بحسب ما يقتضي له

(المادة ٥)

الاديرة المتروكة والمهدومة منذ مدة مديدة ولم تنصب وتنمين لها رهبان بوظيفة (غوموس) لا من دارف البطريركخانه ولا من طرف الاساقفة المحليين لا يجوز بنوع من الانواع اختصاص حاصلاتها بواسطة تحصيل هكذا عنوان بالحيل والدسائس غالباً ولذلك تسفخ وظيفة الغوموس ولا تعتبر قطعاً على هذا الوجه بل يحصل الاستخبار عن حالة هذه الاديرة من الاسقف المحلي ومن القرى المجاورة لها بمعرفة مجمع المطارنة والمجلس المختلط ومن ثم بشكل قوميون مخصوصين يمين ترتيب وتنظيم الاديرة المذكورة بطرف ثلاث سنوات بمقتضى نظامها وقوانينها او يسلك في ذلك بطريقة تدير اخر وتحصل الدقة باسم صرف حاصلاتها التي حال تنهب وتسلب لحد الان من طرف زيد وعبيد في ما يخفف ضيق الطائفة وخاصة في خيرات المحلات المجاورة لها وحسناتها

« المادة ٦ »

تبدل المساعي والغيرة في كل حال من طرف البطر كخانة بوضع ايرادات الاديرة ذات الاراضي التي تعطى للالتزام بوجه المقطوع الواقعة في نواحي الفلاخ والبغدان تحت طريقة مأمونة تخلص بواسطتها من سوء الاستعمال والتلف وبما انه سوف تجري سندات التزام الاراضي المذكورة والمصادقة عليها بدون مصاريف ايضاً فيعطى من مثل هذه الايرادات عشرة في المائة كل سنة الى صندوق الملة لتصرف وتستهمل في ضيقات الطائفة بطريق ما يقع لها في هذا الباب من المهمة والحماية

(المادة ٧)

ان اديرة ابيه روز ولتن كانت تحت حكم بطريك استانبول لكن عددا كونها لا يحصل خال الى اصول ادارتها لناعي وقوم المراجعة احياناً الى الاصول والنظام الكائن بحق الاديرة هناك ولا تنوع مناسبتها الى البطر كخانة تبذل لها الحماية والغيرة من طرف البطر كخانة في امورها ومصلحتها حين الاقتضاء وتعفى منذ الآن فصاعداً من الرسوم المعلومة التي كانت تعطى لها منذ التقديم لاجل نصب القومونوسيين الموجودين في نواحي الفلاخ والبغدان والمصادقة على باقي السندات ايضاً ويلزم ان يعطى من طرفها الى صندوق الملة في كل سنة دراهم بدل اربعة الاف ذهب مجار

(المادة ٨)

تجري الحركة والعمل في الامور المتعلقة بدوائر داخلية الاديرة وبمحركات نفسها ومعاملاتهم ونصب وتعيين القومونوسيين مع ادارة حاصلاتها ورؤية محاسباتها بموجب احكام النظام المخصوص بها



ارمن ارثوذكس

(في بيان صورة انتخاب بطريرك الارمن في دار السادة) نقلا عن النسخة العربية

للدستور المايولي المجلد الثاني صحيفة ٨٤٩)

(المادة ١)

الذات التي تنتخب الى بطريركية دار السادة تكون حائزة الرئاسة على جميع مجالس
الملة واسطة لتنفيذ احكام الدولة الملة ولذلك ينبغي ان تكون متصفة بالاوصاف والحيثية
اللائقة بهذا المقام من كل جهة لاجل استجلاب امنية عموم الملة واعتبارها ومن صنف
الاساقفة المخصصين للبطريركية منذ القديم ومع ذلك يانم بان تكون من اللوات اللاتيين
بكمال امنية الدولة الملية ايضا ومن تبة الدولة الطلية الاصليين ولو عن اب على الاقل واكملت
سجن المحسن وثلاثين سنة

(المادة ٢)

عند ما يقع انحلال مقام البطريركية بناء على وفاة البطريرك او استعفائه او غير ذلك
من الاسباب يتحد المجلسان الروحاني والجهاني ويقرران ذاتا لتكون قائمتما ويستدعيان من
الباب العالي المصادقة عليه وبطريرك دار السادة ينتخب في مجلس عمومي انما المجلسان الروحاني
والجهاني لما حق بان يبينسا رايها بتنظيم دفتر اسام بحق درجة استحقاق القوت الذين
صار انتخابهم اما امر الانتخاب فيجري على الوجه الاتي وهو ان قائمتام البطريرك يرتب
في اول الامر دفترًا يحتوي اسماء جميع الاساقفة الموجودين في الممالك المحروسة الشاهانية ويضع
اشارة مقابل اسم كل منهم من جهة استحقاقه للانتخاب بموجب المادة الاولى ويبرز الدفتر
المذكور الى المجلس الروحاني ثم يستدعى من طرف هذا المجلس مجلس عمومي روحاني ويرتب
دفترًا اسماء بالراي الخفي على الوجه الاتي وبعد ان يمرر كل واحد من اعضاء المجلس المذكور على
ورقة اسماء الاساقفة الذين يحسبهم مستحقين للقبول روحانيا يصير عدل الاراء وتدرج الاسماء

المذكورة في دفتر خصوصي بالتبعية بحسب كثرة الآراء التي أصابت كل واحد منهم وهذا الدفتر يبرز من طرف القائم مقام الموما الى المجلس الجسماني ثم بعد ان يحقق هذا المجلس درجة قابلية الذوات المدرجة اسماؤهم في الدفتر المذكور جسائياً ايضاً يبرز خمسة انفار يعينهم بالكثيرة الآراء ليتمكن انتخاب البطريرك من أكثرهم استحقاقاً ويبرز هذا الدفتر الى المجلس العمومي ومن حيث ان الدفتر الذي يكون قدرته المجلس الروحاني العمومي يتعلق على حائط في مجلس الملة العمومي ايضاً فيطلع المجلس العمومي على رأي المجلسين اللذين لما اقتدار وصلاحة لانتخاب البطريرك بحق قابلية الذوات اللذين يمكن انتخابهم سواء كانوا روحانيين او جسائين وينتخب منهم بطريرك بالراي الخفي واكثرية الآراء المطلقة ثم وان كان يمكن ان يعطي رأي في المجلس العمومي بحق ذات تكون خارجه عن الدفتر المبرز من طرف المجلس الجسماني الا انه من حيث عدم جواز انتخاب ذوات لا تكون مدرجة اسماؤهم في الدفتر الذي يكون قد ترتب من طرف المجلس العمومي الروحاني فيلزم ان يكون اسم تلك الذات محرراً في الدفتر المذكور واذا بالفرض لم تحصل اكثرية الآراء المطلقة في المرة الاولى فيتعرف من طرف القائم مقام الموما الى الى اعضاء المجلس العمومي عن اسمي ذاتين تكونان قد أصابتها اكثرية الآراء المطلقة ثم يعطى الراي مرة ثانية في حق هاتين الذاتين نظاماً ووكلاء الملة اللذين لم يقدروا على الحضور في اعطاء الراي مرة ثانية يمكنهم تبليغ ارائهم الى المجلس المذكور بكتوب محضي ومختوم يرسلونه خطاباً الى القائم مقام الموما الى او الى رئيس قلم المجلس العمومي وبعد ان توضع اوراق الآراء في صندوقة مخصوصة يصير تعداد الآراء المعطاة بحضور ثمانية انفار يتخبون من المجلس المذكور بمعرفة قلم المجلس العمومي اربعة منهم من اهل الكنيسة واربعة من العوام واذا بالفرض أصابت الآراء في المرة الثانية شخصين على وجه التساوي فينتخب منها شخص واحد بسحب القرعة

(المادة ٣)

عند ما ينتهي امر الانتخاب يتحضر محضر وعيضي عليه من طرف الحاضرين بالمجلس ثم يتقدم الى الباب العالي بواسطة القائم مقام الموما الى ويصير تعيين البطريرك ونصبه متى وافق ذلك الارادة البنتية على الوجه الذي كان يجري منذ القديم

(المادة ٤)

يرسل عدة ذوات من طرف المجلس العمومي الى الذات التي تنصب بطريكاً اذا كانت موجودة في دار السعادة والا فترسل لها ورقة الاستدعاء بواسطة مكلف مخصوص اذا كانت في الخارج ثم يأخذ البطريرك ورقة الاستدعاء المذكورة ويحضر الى البطريركخانه وحينئذ يتوجه الى الكنيسة الكبرى وبعد ان يجري القسم علناً قائلاً اني اتعهد جهاراً امام الله بحضور مجلس الامة بانني اقوم بوفاء الصداقة الى الدولة والى الملة واصرف انظار الدقة حقيقة على اجراء نظامنا الملة بتمامها تنتهي حينئذ مامورية القائلقسام المومي اليه ويمثل البطريرك المشار اليه بمحضرة الجناب السلطاني المايونية على خط مستقيم بحسب الطلب الذي يقع له من الباب العالي وتجري ماموريته رسماً وتعلن بمحضوره الى الباب العالي

« المادة ٥ »

وجود البطريرك بوضع اي حركة مفارقة لاساس احكام نظامه يمد تهمة بحق ذاته

« المادة ٦ »

صلاحية اكلان اتهام البطريرك هي مخصوصة بالمجلس العمومي او الروحاني او الجسادي والميمنة التي تهمة او تشكي عليه تستدعي من البطريرك غيب ان تستاذن من طرف الباب العالي انعقاد مجلس عمومي واذا بالفرض يمنع البطريرك عن ذلك تعرض الكيفية تكرار الى الباب العالي والباب العالي يكرم بان يامر بانعقاد مجلس عمومي تحت رئاسة المتقدم بين الاساقفة الموجودين في دار السعادة على موجب صورة الاستدعاء والمجلس العمومي يعين قوميون قنتيش مركب من عشرة افراد منه خمسة منهم من اهل الكنيسة وخمسة من العوام بحيث تكون الاشخاص المشكية على البطريرك مستثناة وهذا القومسيون يحقق على التهاات الواقعة ويقرر الكيفية باظهار الراي الخفي لكي يعطى بها مضبطة الى المجلس والورقة التي تكون حاوية هذا القرار يلزم ان تكون مضمناة بامضات واعطوا رايبهم في القرار المذكور من اعضاء المجلس واذا كانت شاملة استعفا البطريرك يتوجه ضباط قلم المجلسين مع الاسقف سوية عند البطريرك ويبرزون له الورقة المذكورة وعند ما يطلع البطريرك الموما اليه على ارادة الملة صراحة على هذا الوجه يكون مجبوراً على الاستعفا والا اذا امتنع عن ذلك فيعرض عنه الى الباب العالي ويعزل

(المادة ٧)

البطريك الموصول يدخل في صف الاساقفة المرخصين ويعامل من طرف المجلس المختلط بحسب اصوله

في وظائف بطريك دار السعادة ✽

(المادة ٨)

وظيفة البطريك هي عبارة عن العمل امتثالا لاحكام النظام الاساسي واجراء الدقة والنظارة على اجراء كل متفرعات مواد النظام المذكور والاشغال التي تاتي اليه يحيلها الى المجلس التي تمود اليه ليحصل القرار عليها بواسطة المذاكرة وتقريره الذاتية وسائر تحريراته الرسمية المختصة في المواد التي يكون قرر قرارها في احد المجالس لا يمكن اعتبارها ولا العمل بها ما لم تكن محضاة ومعتومة من طرف ذلك المجلس لكن اذا ظهرت قضية مستعجلة وكان غير ممكن انتظار يوم انعقاد المجلس او استدعا مجلس فوق المادة لاجل رويةها وتسويتها فيكون قادرا ان ياخذ مسؤوليتها على نفسه ويجري انجباها من تلقاء ذاته الا انهمع ذلك يكون مجبورا ان يبينها الى المجلس المذكور في انعقاده الاتي لكي يقيد واقمة الحال حسب اصولها وبمصادق عليها .

(المادة ٩)

الاوراق التي تحتوي القرارات التي تعطي في مجلس الملة في غياب ذات البطريك وان كان يمكنه ان يبين ملاحظاته عليها قبل ان يفضيها ويجري روية الكيفية مجددا الا انه لا يمكنه ان يتنوع من امضاء الاوراق المذكورة ما لم يحسب تلك القرارات المصادقة عليها عند رويته ايها انها مخالفة لاحكام النظام الاساسي

(المادة ١٠)

البطريك يمكنه ان يطلب قضية طرد الرهبان ونقلي الكتائب والذين يتحركون بخلاف النظام الاساسي من مابوري الكتائب والاديرة والكتائب والمستشفيات من الخدمة من المجالس والقومسيونات التي تتعلق بهذا الامر

« المادة ١١ »

البطريك وان لم تكن له صلاحية ان يغير او يبدل من تلقاء ذاته المجالس الروحانية والجسائية مما تحتها من القومسيونات الا انه اذا شاهد من اقدم حركة تخالف النظام الاساسي فيستوضح المادة في اول مرة من رئيس ذلك المجلس او القومسيون ثم في المرة الثانية يبين له حركته الغير المشروعة ويذكره بها ويطلب اليه ان يحافظ على النظام اما في المرة الثالثة اذا كانت الهيئة التي يتهمها هي احد مجالس الملة فيراجع المجلس العمومي او كانت احد القومسيونات فيراجع المجالس الجسائية ويبرز له الادلة ويطلب تبديلها

(المادة ١٢)

يما ان للبطريك معاشاً من صندوق الملة فصاريف داخلية البطرركخانه تتسوسه من طرفه

(فيما يختص بقلم البطرركخانه)

(المادة ١٣)

يكون قلم خصوصي في البطرركخانه لما يقتضي الملة من التعاريف ويكون هذا القلم منقسماً الى ثلاث حبر الاولى حبرة المكاتبات ويكون شغلها المحررات التي ترسل من طرف البطرركخانه والتي ترد اليها والثانية حبرة القيد ويكون شغلها الاوراق المتعلقة في مجالس الملة وقومسيوناته والثالثة حبرة تحرير النفوس ويكون شغلها قيد مواليده الملة والذين يتزوجون او يتوفون منها وتخرج من هذه الادوة الاوراق اللازمة المصادق عليها في ما يختص بانباء السبل او بالمعاملات الشخصية والشهادات المتعلقة بالولادة والوفاة والزواج

(المادة ١٤)

يكون قلم البطرركخانه مدير مسئول عن كل معاملاته ويتنخب المدير الموما اليه سي في المجلس الجسائي وينصب ويؤن من طرف البطريك ويجري كتابة المجلس العمومي ويكون مجبوراً ان يجلب في كل سنة صورة دفاتر النفوس التي تولد او توفى او تتزوج في دار

السادة والخارج ويقيدها في دفتر قلم البطريركخانه المعمومي ويكون هذا المدير من اصحاب المعارف
التامة في اللغة الارمنية ويعرف ان يترجم ايضاً الى اللغة التركية والفرنساوية

(المادة ١٥)

يكون قلم البطريركخانه كتاب بقدر الكفاية ويلزمهم ان يكونوا عارفين باللغة الارمنية كما
ينبغي وكل منهم يكون من اصحاب المطومات في خدمته الذاتية ويكونوا هم المسؤولون بمقتضى الخدمات
المخصوصة بهم من طرف من يملقون به من المجالس والقومسيونات خصوصاً ومن
طرف مدير القلم عموماً

(المادة ١٦)

كل الاوراق والشهادات التي تعلى من اودة تحرير النفوس يلزم ان يكون مصادقاً
عليها بمختم البطريرك وامضاء مدير القلم

(ما يختص ببطريرك القدس)

(المادة ١٧)

بطريرك القدس الشريف يقوم مقام مار يعقوب ما دام حياً وهو مدير محلات
زيارات ملة الارمن السكّانة في القدس الشريف ورئيس جميع وهران ديمار يعقوب
ووظيفته هي عبارة عن صرف الدقة على توفيق الحركة على احوال الدير المذكور ونظامه
وعلى حسن اجراء المواد المرصية

(المادة ١٨)

وجود البطريرك المشار اليه بوضع اي حركة تتساير نظام الدير السالف الذكر
بحسب عليه تهمة

(المادة ١٩)

يمكن ان تقع تهات بحق البطريرك اليه المشار من طرف جميع وهران الدير المذكور او
مجلس بطريركخانه استانبول الروحانية والجسادية فاذا وقعت حالة نظير ذلك يجتمع مجلس الملة

العمومي ويحقق على الاتهامات الواقعة عليه وإذا تبين أن لها أساساً فاما أن يطلب إلى البطريرك المشار إليه أن يحافظ على النظام بواسطة ورقة تشك يرسلها له أو يحبره بأن يسلم مقام البطريركية إلى وكيلها الذي يكون داخل مجمع الرهبان السالف الذكر ويتنخب برأي خفي ويتأيد هو عن المقام المذكور وذلك بحسب ما يقتضيه الحال تطبيقاً إلى الأصول المبينة في المادة السادسة من بطريرك دار السعادة

(المادة ٢٠)

عند ما يتوفى بطريرك القدس الشريف ينتخب مجمع رهبان الدير المذكور قائماً بما منهم ويصادق عليه أيضاً من طرف مجالس بطريركخانه دار السعادة

» المادة ٢١ «

بطريرك القدس الشريف ينتخب من طرف مجالس بطريركخانه دار السعادة إنما يكون لمجمع رهبان القدس الشريف حق بأن ينظموا دفتر اسامى ينتخب به ارائهم بدرجات استحقاق الدورات التي فيها قابلية الانتخاب ثم بعد وفاة البطريرك المشار اليه يستدعي التأميم المسمى اليه مجلس رهبان عمومي ويرتب دفتر اسامى مثلما يجري في المجلس العمومي الروحاني بحق بطريرك دار السعادة الا انه يلزم ان يكون هذا الدفتر شاملاً اسامى سبع ذوات لا اقل ويرتد مع مضبطة يضيها للمجمع المذكور سوية الى جانب بطريركخانه دار السعادة

» المادة ٢٢ «

الذات التي تنتخب للبطريركية فيضي بأن تكون قد اكملت سن المجلس وثلاثين سنة لا اقل وان تكون من تبة الدولة العلية عن اب ومن اساقفة ورهبان المجمع المذكور ولا تكون انفصلت عن هذا المجمع فخر ان الذين يكونون قد استعملوا في خدمة ما ملية من طرف مجالس بطريركخانه دار السعادة بموافقة بطريرك القدس الشريف لا يحسبون منتقلين عن المجمع المذكور

(المادة ٢٣)

يختص المجالس الروحانية والجسدية ويحققون استحقاقات الدورات المدرجة أسماؤهم في الدفتر المذكور ويميزون منهم ثلاثة ائمة للانتخاب ويبرزون أسماؤهم الى المجلس العمومي وبما

ان الدفتر الذي يرد من طرف الجمع المذكور سوف يتعلق على حائط مجلس الملة العمومي ايضاً فيقطع المجلس العمومي على رأي الجمع المذكور ورأي المجلسين المذكورين بحق الذوات الكائنين للانتخاب ويتخب للبطريركية بالراي الخفي واكثرية الاراء المطلقة الذات الاكثيرة استحقاقاً بين الذوات المرقومة لجهة تدينها وما اكتسبته من المعارف والاطوار الحسنة ولا يمكن ان يعطى رأي في المجلس العمومي من طرف الجمع المذكور بحق احد من الموجودين خارجاً عن الدفتر الذي حضر

(في بيان المجلس الروحاني)

(المادة ٢٤)

المجلس الروحاني يتركب من اربع ذوات من اهل الكنيسة وارباب الوقوف يكونون قد اكملوا سن الثلاثين و احرزوا رتبة الرهبة او القسوسية قبل خمس سنين لا اقل

(المادة ٢٥)

يتخب بالراي في المجلس العمومي الروحاني ثلاثة اضعاف عدد اعضاء المجلس الروحاني وتبرز اسماؤهم الى مجلس الملة العمومي بمضبطة مضافة ثم بعد ان تنتخب منهم بالراي الخفي في المجلس العمومي اعضاء المجلس الروحاني تعرض مضبطتهم من طرف البطريرك الى الباب العالي ويصير نصيبهم وتعيينهم بموجب ارادة منية

(المادة ٢٦)

اعضاء المجلس المذكور تفرق بكاملها في غاية شهر نيسان من كل سنة ثانية وتجدد في ابتداء شهر ايار ولا يجوز تكرار انتخاب الاعضاء المنعطفين حالاً ولكن يجوز التجاوب بعد سنتين

(المادة ٢٧)

عند ما يبلغ عدد المقعودين من اعضاء المجلس الروحاني الى ثلاثة انفار بداعي الاستعفاء منهن تسلمهن الجور. يتكلم في اخرون عوضهم في المجلس العمومي ويتطلب في المجلس المذكور اكثرية كامل اعضاء المجلس لحد وقوع هذا الانتخاب

(المادة ٢٨)

وظائف المجلس الروحاني هي عبارة عن النظارة على امور الملة الروحانية وترويج الاعترافات المذهبية وتحكيمها بين الملة والمحافظة على مستندات الكنيسة الارمنية وروبانها المرعية من الخطل وصرف الدقة على وجود الكنائس واهل الكنيسة بحالة الانتظام والمداومة والاقدام على اصلاح احوال طائفة الرهبان الحاضرة واستحصا لاسباب تامين احوالهم المستقبلية ومعاينة مكاتب الملة وقتاً فوقتاً مع بذل الدقة بخصوص التعاليم المذهبية وتهيئة رهبان وقسوس متصفين باللاهلية والقابلية وتحقيق المسائل المذهبية التي تكون بين الملة وحلها وتسويتها تطبيقاً الى الاصول الكنائسية المرعية

« المادة ٢٩ »

اذا بالفرض ما امكن المجلس الروحاني ان يحل احدى المسائل المهمة التي تظهر في مايتعلق بالديانة صرفاً فيشكل مجلس عمومي روحاني من الاساقفة ووعاظ الكنيسة وروساه كهنتها ويطلب اذا اقتضى الامر المرخصون المقيمون في السناجق الواقعة بالقرب من دار السعادة ويجلبون اليهاضاً ثم اذا كان هذا المجلس يحسب حل المسئلة المذكورة خارجاً عن دائرة اقتداره فيراجع الكاتوغيكوس العام بها بمضبطة ممضاة ايضاً

(المادة ٣٠)

كل انواع مضابط المجلس الروحاني تكون دائماً ممضاة بامضאות اكثر اعضاء المجلس

(المادة ٣١)

الرخصة المقتضاة لاجل تعيين الوعاظ سواء كانوا في دار السعادة او في الخارج تعطى من طرف المجلس المذكور ويعطى الاذن الى مادة القسيس اذا كان في دار السعادة من المجلس المذكور ايضاً واما اذا كان لاي محل كان في الخارج فن دارف مجلس ذلك الملل الروحاني

(المادة ٣٢)

اذا نظرت جماعة الكنيسة وقسوسها لزوماً الى تعيين قسوس جدد فلا تعطى لهم رخصة مالم يستدعوا ذلك بمضبطة ممضاة من المجلس الروحاني

(المادة ٣٣)

وعاذا اكنائس في دار السعادة وروساء كهنتها يتعينون من طرف البطريرك بحسب
قوار المجلس الروحاني

(المادة ٣٤)

قضية اي انتخاب كان يجري بالراي الحقي في المجلس الروحاني

« المادة ٣٥ »

يتنظم نظام من طرف المجلس الروحاني يختص باصلاح احوال اهل الكنيسة الحاضرة
وتأمين احوالهم المستقبل لكي يتمكنوا من القيام بخدماتهم المذهبية مجانا

« فيما يختص بالمجلس الجسائي »

« المادة ٣٦ »

المجلس الجسائي يتركب من عشرين ذاتا من العوام لما وقوف على المصالح المالية ونظامات
الدولة العالية

« المادة ٣٧ »

اعضاء المجلس الجسائي تنتخب في مجلس الملة العمومي بواسطة الراي الحقي واكثرية الازاء
المطلقة وتمتقدم بهم مضبطة من طرف البطريرك الى الباب العالي وينصبون معينين بموجب
ارادة سنية

« المادة ٣٨ »

جميع الاعضاء المقومين يتفرقون في اخر شهر نيسان مرة في كل سنتين ويجددون في
ابتداء شهر ايار وهؤلاء الاعضاء يمكنهم ان ينتخبوا تكرارا بعد سنتين انما لا يمكن ان ينتخبوا
لمضوية المجلس المذكور في السنتين الاوليين اللتين انفصلوا بهما بل يمكنهم ان يستخدموا في
اجة خذعة كانت من سائر الخدمات

(المادة ٣٩)

إذا كان أحد من أعضاء المجلس المذكور لا ياتي الى المجلس ثلاث مرات متعاقبات متتابعات بدون ان يبين لذلك سببا كافيا تحريرا فيتحرر له مكتوب من طرف ضابط قلم المجلس المذكور في السؤال عن السبب فإذا لم يأت منه جواب يتحرر له مكتوب جديد فإذا لم يحضر في المجلس الا فيتعرف بأنه مبنظر اليه كأنه مستعفى فإذا لم يات ايضا فيعد بأنه قد استعفى

(المادة ٤٠)

عند ما يبلغ عدد القومدين من أعضاء المجلس الجسائي الى ثلاثة انفار بداعي الاستعفاء او تسبب اخر من الاسباب فينتخب أعضاء اخرون عوضهم في المجلس العمومي وتطلب اكثرية كامل أعضاء المجلس في المجلس المذكور لحد ما يقع هذا الانتخاب

« المادة ٤١ »

مامورية المجلس الجسائي هي عبارة عن النظارة على امور الملة الجسائية ووظائفه هي عبارة عن اصلاح احوال الملة والاهتمام بكل دقة على تقدمها ومطالعات التصورات الموجبة لمنفعة الملة التي تتبين له من طرف القومسيونات الكائنة تحت نظارته وتحقيقها بكل دقة واذا تبين له قوروما يصادق عليها او انه يمتهد في ازالة المخاذير التي تمنع اخراجها الى الفعل

(المادة ٤٢)

المصالح التي ترمد الى المجلس المذكور يحيلها الى القومسيون التي تعود اليه لاجل المذاكرة ولا يمكنه ان يشبث باجراءات ما لم يحصل على رايه بها ثم ولئن كان يمكنه جرح قرارات القومسيون بناء على اسباب صحيحة لكنه لا يقدر ان يتخذ تدابير اخرى من تلقاء ذاته ويحير بها بل يكون مجبوراً ان يحيل الكيفية الى ذلك القومسيون ايضا ولا يمكنه ان يبدل او يغير احدا من القومسيونات ما لم ير منه حركة مفاترة لاحكام هذا النظام الاساسي وعند ما يشاهد حركة كهذه من احد يستوضح واقعة الحال في المرة الاولى من رئيس القومسيون المذكور وفي المرة الثانية يذكر ذلك القومسيون بالكتابة ويستدعيه الى محافظلة النظام اما في المرة الثالثة فيبدل الاعضاء الا انه لا بد من ان يبين ذلك في المضبطة التي يبرزها الى المجلس العمومي مع الصراحة عن الاسباب الكائنة في هذا الباب

(للسادة ٤٣)

اذا احتسب المجلس المذكور حل مسألة مهمة ترد اليه من الامور الجسائية بانه خارج عن دائرة اقتداره فيراجع حينئذ بها المجلس العمومي

﴿ في حق القومسيونات التي تشكل من طرف المجلس الجسائي والمديرين ﴾

« المادة ٤٤ »

تنتخب اربعة قومسيونات وثلاث ادارات قومسيونية اخرى من طرف المجلس الجسائي لاجل النظر في المعارف والتايسات الجزئية والمحاكمات ومصالح الاديرة واعضاء هذه القومسيونات تتقدم سنيتين بحيث تبدل في راس كل سنة وتتجدد بطريق المناصفة ويكون البطريرك رئيس قومسيون للمحاكمة

﴿ في بيان قومسيون المعارف ﴾

قومسيون المعارف يتركب من سبعة اعضاء من العوام ارباب المعارف ووظائفهم هي عبارة عن النظارة على تعليم الشعب الارمني وتربيته والتدقيق على وجود مكاتب الملة بصورة منتظمة واجراء الترغيبات والمعاونة الى الشركات التي تشكل لاجل تعليم الذكور والاناث من الاولاد والفيرة والاقدام على اصلاح احوال معلمي المكاتب واقتدارهم مع تهيئة معلمين فيهم اللياسة والاهلية وعلى استحضار كتب دروس مخصوصة الى المكاتب المذكورة وكذلك اعطاء الشهادات الى الذين يحصلون الفنون في هذه المكاتب وتعيين كتب الدروس والامتحانات السنوية جميع ذلك يجري بمعرفة القومسيون انما الذين يملكون المذهب يقتضي ان ياخذوا اوراق الشهادات من المجلس الروحاني وان يتراجع المجلس المذكور في امر كتب المذهب ومعليه وكذلك امتعان تعليم المذهب يجري بمعرفة المجلس الروحاني ايضاً



❦ في بيان قومسيون التأسيسات ❦

(للمادة ٤٦)

قومسيون التأسيسات يتركب من سبعة اعضاء من العموم وارباب الوقوف ينتخبون باكثرية الاراء في المجلس الجسائي ووظيفة مأمورية القومسيون المذكورة هي عبارة عن النظارة على كل التأسيسات المالية الواقعة في دار السعادة وادارة عقاراتها عموما والدقة والاقدام على تنظيم التأسيسات المذكورة وترتيبها وهو يدقق ايضا على ان يكون موجودا سندات بالاملاك المالية جميعها ويجمع معرفته صور سندات كل اموال المذخير المنقولة الكائنة في دار السعادة وفي الخارج لتحفظ في قلم البطر كخانة ولا يمكن تمييز امللاك مالية ما لم يكن ذلك بمعرفة هذا القومسيون وموافقة المجلس الجسائي وختم البطر برك وموافقة واصول التولية قد نسخت عند الشعب الارمني بمقتضى القضايا المشروحة فلا يمكن ان تجري انشاءات وعارات بنوع من الانواع في دار السعادة وحولها ما لم تكن بمعرفة هذا القومسيون ورضى المجلس الجسائي والقومسيون المذكور هو الذي يناط مع مديري المحاسبة والصاوية والمستشفيات بحق ادارة جميع الكنائس ويطلب من كل منها المحاسبات في اوقاتها المعينة ويبلغها الى المجلس الجسائي والقومسيون المذكور يحقق من مديري المحاسبات عن ايرادات ومصاريف السنة الآتية قبل راس السنة بشهرين وينظم بذلك ميزانية يبرزها الى المجلس الجسائي

❦ في بيان قومسيون المحاسبة ❦

« للمادة ٤٧ »

قومسيون المحاسبة تترتب اعضاؤه من ثمانية انفار اربعة منهم من اهل الكنيسة واربعة منهم من القوام متزوجين او قد اكلوا سن الاربعين ويكونون تحت رئاسة وكيل البطريرك ويتنخبون جميعا باكثرية الاراء من طرف المجلس المختلط وهما القومسيون يسوي ما يظهر من المنازعات المالية ويرى الدعاوي التي تعال من الباب العالي الى البطر كخانة بحسب احوالها والدعاوي التي لا يمكن قطعها اذا كانت من المواد الروحية يعلم عليها بالاحالة الى المجلس

الروحاني او كانت من المواد الدنيوية فالى المجلس الجسائي واذا كان لها تعلق في المجتئين
فالى المجلس المختلط والدعوى التي ترى في هذا القومسيون تستأنف في احد هذه المجالس بحسب
استدعا المحكوم عليه

❦ في بيان قوميون الاديرة ❦

(المادة ٤٨)

الاديرة تكون معدودة من املاك الشعب الخصوصية وادارتها والنظارة على ايراداتها
ومصاريفها وروية حقوقها وتحقيقها جميع ذلك عائد الى الملة وحيث لزم ان يكون لكل دير
اصول مخصوصة به فيرتب مجلس مختلط يتشكل باجتماع المجلسين الروحاني والجسائي التعليمات
المقتضاة بعد ان يقف على افكار قوميون الدير ويصدق عليها المجلس العمومي واصول
التعليمات المذكورة الاساسية هي كما سيتبين على الوجه الاتي

اولا ان الادارة المخصوصة بكل دير تكون عائدة الى جماعة الدير المذكور اما حق
النظارة العمومية على جميع الاديرة فهو راجع الى مجالس البطريركخانه لاجل ان يجري بمعرفة
قوميون الاديرة

ثانياً ان رئيس كل دير يكون انتخابه من طرف جماعة ذلك الدير ويصادق عليه من طرف البطريرك
باتحاد مجالس البطريركخانه وموافقة المجلس المختلط الذي يتشكل والرئيس الموصى اليه يلزم ان يكون من
الرهبان بقية الدولة الصلبة واكمل سن الخمس وثلاثين سنة

ثالثاً من حيث ان كل الاديرة ستكون مجبورة على ان تحتهد في ترويج منافع الملة المعنية
فيكون كل منها مشتملا على تاسيسات موجبة لمنافع الملة بحسب قدرته مثل مكاتب للقدس
وخزانة كتب ومطبعة ومستشفى اما قوميون الاديرة فيتركب من سبعة افراد منتخب باكرية
الاراء في المجلس الجسائي ووظيفة القومسيون المذكور هي عبارة عن التحقيق على ايرادات
وحاصلات كل دير وروية ما يقع له من المصاريف وتنظيم ذلك بحسب الدقة والنظارة على
اجراء احكام نظاماته والقوميون المذكور يشغب من جماعة كل دير الاشخاص المقتضاة لاجل
ابقاء خدمة ادارة ذلك الدير الخصوصية والاشخاص المرقومة تكون تحت رئاسة رئيس الدير

وتدير ديورها تطبيقاً الى تعليمات منصوصة وتعطى الحساب الى القومسيون المذكور سيف
الاولات المعينة

﴿ فيما يختص بقومسيون ادارة المحاسبة ﴾

« المادة ٤٩ »

مديرو المحاسبة يكونون عبارة عن سبعة كتبة من ارباب الوقف يشتغلون باكثرية.
الاراء في المجلس الجماعي وخدمتهم في ادارة صندوق الملة وروية محاسباته وايراد هذا
الصندوق يتحصل من الاعانات العمومية وحاصلات قلم بطر كخانة استانبول ومما يقع من
الوصايا والهدايا باسم الملة بدون تخصيص محل لصرفه امام مصاريفه فهي عبارة عن مصاريف البطر كخانة.
وقلها الاحتياضية والاعانات التي تعطى للتأسيسات المالية الموجودة تحت ادارة البطر كخانة
والى جميعات الكنائس المحتاجة وباقي ما يقع من المصاريف المتفرقة والمديرون المرقومون
يحصلون كل الايرادات المذكورة ويسوون المصاريف المرقومة بمعرفة قومسيون التأسيسات
وموافقة المجلس الجماعي ويسكون حاسبة صندوق الملة المحولة ادارتها لهدتهم حسب
الاصول الجديدة ويرزون دفترها الى قومسيون التأسيسات في اوقات معينة وهذا الدفتر
بعد ان يماينه القومسيون المذكور ويصادق عليه يقدمه الى المجلس الجماعي

﴿ ما يختص بقومسيون ادارة الوصية ﴾

(المادة ٥٠)

مديرو الوصية يكونون مركبين من سبعة انفار ثلاثة منهم من اهل الكنيسة واربعة من
العوام وجميعهم يشتغلون باكثرية الاراء في المجلس المختلط ووظيفة خدمة هؤلاء المديرين هي عبارة
عن اجراء الدقة في انفاذ ما يقع من الوصايا المالية على وجه مطابق لاحكامها المدرجة سيف
الصورة المشروحة وما ثبته وصم عليه الموصي اما التعليمات الخصوصية المتقضاة لادارة الوصية
فتؤخذ بها اراء المديرين المرقومين وزاي قومسيون التأسيسات وتترتب من طرف المجلس

المختلط ويصادق عليها في المجلس العمومي والمديرون المرقومون يبرزون دفتر الحسابات المختصة بمخدمتهم الى قوميون التأسيسات في الاوقات المينة وهذا الدفتر بعد ان يطالعه القومسيون المذكور ويصادق عليه يقدمه الى المجلس الجماعي

﴿ ما يختص بقوميون ادارة المستشفى ﴾

(المادة ٥١)

مديرو المستشفى يتركبون من تسعة اقرار ويكون منهم اثنان من الاطباء الذين يقدم رءوس طيبة ويتتخون باكثرية الراء في المجلس الجماعي ووظيفة المديرين المذكورين هي عبارة عن النظارة سواء كانت على عقارات مستشفى الملة وايراداتها الخصوصية او على ادارة حاصلاتها وادارة المستشفى المذكور باعانة صندوق الملة وهذا المستشفى يقسم الى اربع دوائر احداها الى المرضى من الفقراء والثانية الى الفقراء الاختيارية والعواجز والثالثة الى الجباين والرابعة تخصص الى تعليم الايتام وتربيتهم ويعبر الاعناء في انشاء هذه الابنية وادارتها تطبيقا الى الاصول الصحية والطبية ويكون المديرون المرقومون مسئولين من طرف قوميون التأسيسات في امر ادارة المستشفى المذكور ومن طرف قوميون المعارف في قضية التعليم والتربية ويقدم ما يقع من اعماله الى هذين القومسيونين في اوقات معينة

﴿ في بيان الجمعيات الكنائسية ﴾

(المادة ٥٢)

الجمعيات الكنائسية تنفك بحسب محلاتها لا اقل من خمسة اعضاء ولا اكثر من اثني عشر ومأمورياتهم هي عبارة عن رءوس الصالح المالية المختصة بالجمعية التي هم منسوبون اليها وادارة كنائس تلك الجمعية ومكاتبها والاهتمام بقرايمها والتحقق على ما يحدث من المنازعات واصلاح ذات البين بين الجماعة والسعي والاقدام على تزيت كنائس واحداث مكاتب مخصصة للاولاد البنات والذكور واجراء المعاونة الى العيال ذات الاحتياج فيها

(المادة ٥٣)

يكون لكل جماعة صندوق تحت نظارة جمعية ذات كنيستهم وإيراد هذا الصندوق يكون من الاعانات الخصوصية التي تعطىها الجماعة ومن إيرادات الكتب والمقارنات ومن حاصلات الكنيسة ومن العطايا التي تقع من الرعايا وغيرها من باقي الوجوه أما مصاريفه فهي عبارة عن مصاريف الكنيسة والكتب وما يعطى من الدوايم امانة للفقراء وجمعية كل كنيسة تقيد في دفتر بصورة منتظمة مواليد ووفيات جماعاتها والذين يتأهلون منها

(المادة ٥٤)

حيث يكون للجمعيات المذكورة مناسبات مع القومسيونات المذكورة رأساً في ما يختص بالقيام بخدمتها فتراجع قومسيون المعارف في ما يختص بالكتاب وقومسيون التأسيسات في مواد الادارة وقومسيون المحاكمة في مواد الدعاوي وتبين لكل قومسيون من تلك القومسيونات الحاصلات المائدة لذلك القومسيون في اوقات معينة

« المادة ٥٥ »

جمعية كل كنيسة تنتخب من طرف جماعة الكنيسة التي هي منسوبة اليها وتكون صلاحية الاشتراك في انتخاب جمعية الكنيسة لكل الافراد الذين اكملوا سن الخمس وعشرين ولم يكونوا محرومين من حق الانتخاب لدى المحاكمة بمقتضى المادة السابعة والستين

« المادة ٥٦ »

التعليمات الروحانية^١ والجسدية اللازمة لاجل وظائف الجمعيات الكنائسية وتحديد حركاتها وتبنيها تنظم بمعرفة مجالسها واعضاء جمعية الكنيسة بمخدمون اربع سنوات وفي ابتداء السنة الخامسة يجددون مع امكان اعادة انتخابهم ثانية

﴿ في بيان صورة تشكيل المجلس العمومي ووظائفه ﴾

(المادة ٥٧)

المجلس العمومي يتركب من مائة وأربعين عضوا وهذه الاعضاء تنقسم الى ثلاثة اقسام القسم الاول يكون سبعة اى عشرين نفرا هم اهل الكنيسة الذين ينتخبون من طرف اهل الكنيسة الكاثوليكية في استابول والقسم الثاني يكون سبعة اى اربعين نفرا وهم وكلاء الله الحاضرون من الخارج والقسم الثالث يكون اربعة اسباعها بنى ثمانين نفرا وهم الوكلاء الذين ينتخبون من طرف جماعات كنيسة دار السعادة

(المادة ٥٨)

اعضاء المجلسين الروحاني والجهاني يكونون داخلين في المجلس العمومي انما اذا كانوا ما انتخبوا الى عضوية المجلس العمومي فلا يقدرون ان يكونوا اصحاب رأي في المجلس المذكور

(المادة ٥٩)

لا يمكن عقد المجلس ما لم يكن اكثر اعضائه بنى لا اقل من واحد وسبعين نفرا موجودين به

(المادة ٦٠)

انتخاب رؤساء مستخدمي الملة كبطريرك دار السعادة وكاثوليكوسها واعضاء مجالسها الروحانية والجهانية والظفارة على اعمال هذه المجالس وحل المصالح التي تكون تموت اليها وما امكنتها ان قطعها وتسويتها هند ظهورها والحفاظة على هذا النظام من الخلل جميع ذلك من وظائف المجلس العمومي

(المادة ٦١)

المجلس العمومي

اولا يجتمع حسب العادة القديمة مرة في كل سنتين في اواخر شهر نيسان ويستمع مضبطة ادارة الامور الواقعة في ظرف السنتين الماريتين ويرى عموم محاسبات المبالغ التي تحصلت وصرفت بمعرفة المأمورين المختصين بها وبقتشها ويحدد انتخاب كل اعضاء مجالس الملة

ويسطي قرارا على صورة ادارة الاعانة الملية ثم يقفل سيفه نهاية الشهرين واذا كانت اعضاء المجلسين المذكورين اعضاء للمجلس العمومي في هذا الاعتقاد فيمكنهم البحث في كل مسألة غيرانه لا يمكنهم ان يسطوا رأيا في ما عدا قضيتي الاعانة والانتخاب فقط

ثانياً يكونون داخلين في انتخاب كاثوليكوس المجلس المذكور

ثالثاً ينتخبون بطاركة دار السعادة والقدس الشريف

رابعاً يحتمون لاجل ازالة الاختلاف الذي يكون متكوناً في ما بين المجلسين المذكورين او بين المجلسين المذكورين والبطريرك وعلى هذا الافتراض وان يكن ممكناً للطرفين المتخالفين ان يبيتا الاحوال لكنها لا يقدران ان يسطوا رأياً

خامساً - ينعقد المجلس العمومي عند ما يلزم تصحيح جديد للنظام الاسامي او ظهرت مسألة منوطة براهه وفراره على انه يلزم قبل وقوع اجتماع مثل هذا فوق السادة يفاد الباب العالي من طرف البطر كفاية عن سبب الاجتماع وتستحصل منه رخصة بذلك

(المادة ٦٢)

البطريرك يعقد المجلس العمومي بالاتفاق مع احد المجلسين الروحاني او الجسدي او باستدعاه اكثر اعضاء المجلس العمومي غير ان اجتماعاً فوق المادة مثل هذا يكون على كل حال منوطاً ببيان اسبابه للدولة وتحصيل الاذن منها ما على ما قد تبين في البند السابق

✽ في بيان شروط انتخاب اعضاء المجلس العمومي الروحانيين ✽

(المادة ٦٣)

جميع اهل الكنيسة الموجودين في استانبول يحتمون باحد المحلات في اواخر نيسان بحسب طلب بطريرك ارمن دار المعادق ينتخبون بالراي الحفي واكثرية الاراء المطلقة اعضاء الى المجلس العمومي من الاساقفة او القسوس او الرهبان الذين لم تكن لهم مأمورية سيفه الخارج واكلوا سن الثلاثين وحرزوا رتبة القسوسية او الرهبنة قبل خمس سنوات وليسوا تحت دهرى من الدوهاي

« المادة ٦٤ »

مدة مأمورية الاعضاء الروحانيين الميتين انما تكون عشر سنين ويتبدل الخمس منهم ويتجدد في كل سنتين وفي الثاني سنين الاولى يجري تفريق هذا الخمس واخراجه بالقرعة ويكون جائزا تكرار انتخاب الاعضاء الذين خرجوا سولة كان خروجهم بهكذا قرعة او بواسطة تكيل مدتهم بمدة السنة الثامنة

(في بيان شروط انتخاب الاعضاء العوام إلى المجلس العمومي)

« المادة ٦٥ »

تعتبر الاعانة المالية والقابلية الذاتية اساساً لحق الانتخاب ومن اللازم في الاعانة المالية ان يعطى خمسة وسبعون غرشاً لا اقل للاعانة العمومية لاجل وجوب نوال حق الانتخاب اما الذين لهم قابلية ذاتية للانتخاب فهم عبارة عن الموجودين في افلام الدولة وسائر مامورياتها والدكتوريين وموهلي الكتب النافعة ومعلمي الكتاب والذين افادوا الملة اثاراً نافعاً

« المادة ٦٦ »

الذين يكون سنهم لا اقل من خمس وعشرين سنة يتلون حق الانتخاب بشرط ان يكونوا من تبة الدولة العلية

(المادة ٦٧)

المخرومون لدى الماكمة من حق الانتخاب هم اربعة اصناف الصنف الاول هم الساقطون ابداً من الحقوق المدنية بحسب احكام قانون الجزاء المايورية لسبب جناباتهم والصنف الثاني هم الذين تبينت تحيالتهم في ادارة مصالح الملة وحكم عليهم من طرف احد مجالس الملة بان لا يستخدموا في المصالح المذكورة والصنف الثالث هم الذين ترتبت مجازاة تاديبهم في محاكم الدولة العلية ولا زالت مدة مجازاتهم ما انتهت رابعاً الذين سقطوا من الحقوق الشخصية بسبب جنونهم ولم يتصادق نظاماً على شفائهم

(المادة ٦٨)

يجوز انتخاب كل افراد الملة الذين هم من تبة الدولة العلية وأكلوا سن الثلاثين ولهم وقوف على نظمات الدولة العلية والمصالح الملية وليسوا يعزومين من الحقوق الانتخابية بموجب المادة السابعة والستين انما يشترط ان الثمانين عضوا الذين ينتخبون من دارف جماعات كنيسة دار السعادة لابد من ان يكون فيهم لا اقل من سبعة اشخاص اصحاب رتب

(في بيان صورة انتخاب الاعضاء الذين ينتخبون ويتعينون للمجلس العمومي
من محلات دار السعادة وخارجها)

(المادة ٦٩)

يصير اعلان الكيفية من طرف البطريرك الى المحلات بمقدار عدد الاعضاء الذين يصير انتخابهم في كل محل منها بحسب تقليب المرخصيات (الابرشيات) في الخارج وعدد المنتخبين الموجودين في كل محل في دار السعادة تطبيقاً الى دفتر النفوس السوموي الموجود في قلم البطريركخانه بمعرفة المجلس الذي يتشكل في ابتداء شهر شباط من كل سنة بواسطة اجتماع ضباط قومسيون التلم مع المجالس الروحانية والجسائية لاجل تنظيم الدفتر المفصّل الذي يحتوي على توزيع مقدار الوكلاء الذين يلزم انتخابهم من جماعات كنيسة دار السعادة وخارجها ومدة مأمورية الاعضاء الذين يصير انتخابهم تكون عشر سنين وفي كل مستين يتبدل خمس وكلاء الملة الذين ينتخبون سواء كانوا من دار السعادة او من الخارج وعند تعيين محلات هذا المجلس تجري اصول المناوبة مرة في كل مستين بين المرخصين وفي الثاني سنين الاولى يتعين امر المبادلة ويجري بواسطة القرعة على هذا الشرط وهو ان ينظر الى العدد الموجود سواء كان زاد عن ثمانية المثل ونفوس الابرشيات (المرخصيات) اوقلوا ويتعين مقدار الاعضاء الذين ينتخبون بحسب ذلك اما قضية انتخاب اعضاء عوض الذين يتوفون او يستعفون فيجري قبل راس كل سنة بشهرين ايضاً والاعضاء الذين يؤخذون من محلات دار السعادة يصير انتخابهم في مجامع الكنائس اما الاعضاء الذين يرسلون من الخارج ففي مجالس المرخصيات (الابرشيات) السوموية

(المادة ٧٠)

لا باس في الوكلاء المطلوب انتخابهم سواء كانوا في دار السعادة او الخارج اذا كانت الذين انتخبوهم هم من مجامع الكنائس ودوائر الرخصيات او لم يكونوا انما يلزم ان يكونوا موجودين في دار السعادة ولم يوقف على مصالح الجمعيات المذكورة المالية ومراعين ومعتبرين عند الذين انتخبوهم بحسب حبهم الى الطائفة وعقمتهم واستقامتهم وهو لا الوكلاء لا يحسمون في المجلس العمومي بانهم وكلاء جمعيات دار السعادة او الخارج التي انتخبهم بل يعتبرون اعضاء للمجلس العمومي وحائزين جميعهم الرخصة المتساوية

(المادة ٧١)

يعلن من طرف البطريرك في شهر شباط كل سنة الى الجمعيات التي تنتخب عشرين اعضاء ويتبين لهم عدد الوكلاء اللازم انتخابهم والشرايط المستلزمة سواء كان لصالحية النخب او الانتخاب وعلى هذا تنتخب الوكلاء بمعرفة جمعيات الكنائس وانما يكون المترأس عليها واعظ الكنيسة وان لم يكن فريس كهنسا وبضم الى ذلك من الثلاثة انفار الى السنة من معتبري المحل علاوة على جمعية الكنيسة وهذه الجمعيات تحقق عن الذين يكونون ناقلين حق الانتخاب بين جماعتهم او بالعكس وتنظم بذلك دفقا مرتبا على حروف المبدأ ويطبقونه في محل جمعية الكنيسة لبقى مبدولا للنظر فيها ثمانية ايام ولكي تحصل وسيلة للتسهيل الى الذين ينتخبون يلزم ان يعمل دفتر يحتوي على ثلاثة اصناف الوكلاء المطلوبين ويتعلق في محل اجتماع الكنيسة انما لا يكون الذين ينتخبون مجبورين لمطابقة الدفتر المذكور ثم ان قضيت الانتخاب اعضاء المجلس العمومي في الخارج تجري على هذا المتوال ايضا

(المادة ٧٢)

بعد ان يوضع دفتر اسماء الذين هم ناقلون حق الانتخاب مقدار اسبوع واحد سيئة الميدان يصير الشروع في اعطاء الراي في حجرة جمعية الكنيسة بوقت ختام صلوة الصبح على الوجه الآتي وهوان ياخذ رئيس الجمعية الدفتر المذكور بيده وينادي الذين لهم حق الانتخاب بالتبعية هم ايضا بعد ان يضعوا امضاهم حسب اسمائهم في الدفتر المذكور على

ورقة يمررون بها اسامي المقدار اللازم من المبعوثين من فوق الى تحت بالتعبية بانفون تلك الورقة وياقونها في صندوق مهياة لذلك واذا كانوا لا يحضرون الى حجرة المجلس لسبب من الاسباب فيرسلون اسامى الاشخاص التي يعطون رايهم فيها بمكتوب مضمي

(المادة ٧٣)

بما ان اعطاء الراي يلزم ان يكون خفيا فالذين يعطون آراهم يمررون الاسماء التي يكتبونها خفية كي لا يراها اخر

(المادة ٧٤)

بما ان اعطاه الراي يقتضي ان يتم في اليوم الذي يتدى فيه فالذين يكون لهم حق في اعطاه الراي وامتنعوا لا تبقى لهم صلاحية بعد ذلك الى المداعة

« المادة ٧٥ »

لا يمكن لشخص واحد ان يعطي رايها في جمعية كنيسة اصلها

« المادة ٧٦ »

جماعات الكنائس الموحدة في الانتخاب والقضاوات اذا كانوا بالقرب من بعضهم بعض فياتي الصالحون للانتخاب من الطرفين لحل واحد ويعطون آراهم فيه اما اذا كانت المسافة بعيدة بين الجماعات المذكورة وبين القضاوات فكل منهم يعطي رايه على حدة وبعد ذلك يصير التوفيق بين راي الطرفين

(المادة ٧٧)

عند ما يتم امر اعطاه الراي تفتح الصندوق المحتوية على اوراق الراي بحضور جمعية الكنيسة بدون تعطيل ذلك النهار وبعد المفتشون الاوراق المذكورة فاذا كان عدد الاوراق لا يوافق عدد الاشخاص الذين اعطوها ووقع الاشتباه بانه وقع حيلة في الجمعية فتعين يوم اخر لاعطاء الراي مجددا قبل يوم الاحد التالي واذا كان لا يتم دفعة واحدة عددا الكلاء المطلوبين للانتخاب فيتماعى اعطاه الراي بحق الباقيين كذلك الى يوم اخر

« المادة ٧٨ »

إذا كان أحد الذين ينتخبون يمرر اسماً زائداً عن العدد المسموح في أوراق الرأي فلا تقبل الاسماء التي تتجاوز العدد وكذلك أوراق الرأي التي لا تكون محررة بها الاسماء من فوق الى تحت بالتسوية تعد ملغاة وإطله أيضاً

(المادة ٧٩)

الذين نصيبهم اكثرية الراء باكثر من نصف عدد الذين اعطوا الرأي يحسبون مبعوثي انتخاب وإذا اصاب الراء المتساوية رجلين فيكون اكبرهما سناً هو المنتخب

(المادة ٨٠)

إذا اعطي الرأي ولم تحصل اكثرية اراء في المرة الاولى فيعلن اسماً شخصين اصابتهما اكثرية الاصوات وفي المرة الثانية يعطى بحق ذئك الشخصين الرأي نظاماً

« المادة ٨١ »

جميعات الكنائس تظم مضبطة حاوية اساء الوكلاء المنتخبين ونوابهم وصنائعهم وكل احوال الانتخابات وتقدمها الى البطريرك والبطريرك يقدمها الى المجلس الجسائي وهذه المضابط يصير الاطلاع عليها في المجلس المذكور ويحقق على المنتخبين هل هم جامعون للصفات المطلوبة أولاً ثم بعد ذلك يتبين لهم رسماً من طرف البطريرك بانهم قد انتخبوا نظاماً وكلاء للملة وسوف يجتمعون في يوم معين لاجل تشكيل المجلس العمومي

(المادة ٨٢)

في اول جلسة للمجلس العمومي يستمع المضابط التي حصل الاطلاع عليها في المجلس الجسائي على الوجه المهرر ولما يصادق على رخصة وكلاء الملة واقتدارهم يكون قد تشكل نظاماً وعند ما يكون صائراً الاستسلام شيئاً فشيئاً عن وكلاء جماعات دار السعادة بانهم انتخبوا بحسب الاكثرية وعن انتخابات وكلاء الخارج بمقد المجلس العمومي بدون انتظار نهائية انتخابات الخارج

(المادة ٨٣)

عند ما ينتخب شخص واحد في عدة جمعيات او في عدة ايات فيكون مخيرا بان يبين قبوله لوكالة واحدة منهن اية كانت انما اذا امتنع عن ذلك فتسحب القرعة في المجلس العمومي بحق الجمعيات والايالات ويعطى عليه القرار بموجبها

(المادة ٨٤)

ذفاتر اسماء اعضاء المجلس العمومي تنتظم بحسب ترتيب حروف الهجاء وتعلق في محل المجلس واسماء الذين يتوفون او يستعفون توضع اشارة عليها وتجدد سيفي كل سنتين ويموز انتخاب الاعضاء تكرارا عند الانفصال

(في بيان بعض مواد عمومية بحق المجالس والقومسيونات)

(المادة ٨٥)

يكون لكل مجلس وقومسيون قلم ولكل قلم ضابط وكاتب وفي بعض الاقلام يكون وكيل لكل من الضابط والكاتب ويشترط ان يكونوا جميعهم من الاعضاء ويتغيروا وتجددوا في كل سنة

(المادة ٨٦)

اذا كان اكثر الاعضاء مفقودين لايفتح للمجلس

(المادة ٨٧)

من بعد ان تحصل المذاكرة كما ينبغي وتهم افكار الاعضاء الموجودين لتراجع اراء المجلس بحق المادة ويعطى عنها القرار بحسب الاكثرية واذا كانت الاراء مقسومة على وجه المساواة وكان الرئيس حاضرا فيترجم الطرف الذي يكون موجودا فيه والا اذا لم يكن حاضرا فرائي ضابط القلم

(المادة ٨٨)

يلزم ان يعطى كل من المجلسين رايه على حدة لاجل اعطاء القرار على المواد التي تحصل

« المادة ٩٣ »

التدبير الذي يلزم اتخاذه بحسب قرار المجلس العمومي بحق توزيع المبالغ المعتاد اخذها من الخارج الى صندوق البطريركخانه على المرخصيات (الابريشيات) واصول تصميلها يجري غب الاستئذان من الباب العالي

﴿ فيما يخص بالمرخصين ﴾

(المادة ٩٤)

المرخصون حائزون على رئاسة مجالس اللة التي تعقد داخل دائرة ابرشيتانهم وعلى قوتها الاجرائية ووظائفهم هي عبارة عن النظارة على تنفيذ احكام هذا النظام الاسامي

(المادة ٩٥)

المرخصون لا يقيمون في الديورة بل يقيمون في البيوت التي تجتمع وتتعقد فيها مجالس الابريشية في مراكز الابريشيات ولا يجوز لهم ان يبعدوا عن محلات خدمتهم انما اذا كان احد المرخصين هو من رؤساء الاديرة وكان ديرهم بعيدا مسافة يوم واحد عن محل اقامته فقط فيمكنه ان يجري هاتين الخدمتين سوياً بحيث يمان ديرهم في بعض الاوقات اما اذا كان ديرهم بعيدا اكثر من مسافة يوم فيلنلزم ان يعين له وكيلاً عوضه ويقوم هو في محل خدمته ولكنه يمكنه عند الاقتضاء ان يوجه لكل محل يوجد داخل مرخصيته (البرشيتة)

(المادة ٩٦)

كما انه جار في داو السعادة كذلك في الخارج اذ انه يوجد لكل جماعة كنيسة جمية كنائسية وصندوق وقلم ايضاً وبالمثل يلزم ان يكون في مركز الابريشية مجلس روحاني ومجلس جسماني ويكون تحت ادارة هذا المجلس الجسماني صندوق ويكون في بيت كل مرخص قلم وتجميع جماعات الكنائس الموجودة داخل الابريشية دفاتر لتحرير النفوس ايضاً

(المادة ٩٧)

اذا لزم انتخاب مرخص فيتختب في المجلس العمومي الموجود داخل الابريشية قياساً لانتخاب

البطريرك وتقدم مضبوطة به الى البطريرك بواسطة المجلس المختلط المحلي وهو ايضا بين الذات التي انتخبت على ذلك الوجه مخصصا بموافقة مجلس دار السعادة المختلط ويعرض عنه الى الباب المالي ويستحصل له الاوامر الرسمية

(المادة ٩٨)

للمجالس الموجودة في الارشيات حسب النوال السابق تشكل بحسب تاسيسات مجالس دار السعادة ووظائفها تكون على ذلك الوجه انما اعضاء مجالس الخارج المذكورة تتعين دفعة واحدة فقط بحسب مقدار نفوس محلاتها ومواقعها ومن الان لدينا تتأسس الاعانة المالية نظاما يكون الذين لهم حق انتخاب اعضاء المجلس العمومي الذي يتمدد حسب النوال السابق في الخارج هم عبارة عن الذين يعطون ويركو للدولة في المرتبة الاولى والثانية والثالثة وصورة تشكيل هذه المجالس سوف تقر من طرف البطريخانة بعد الاستشارة مع المرخصين بحسب مقدار نفوس دوائهم

❖ خاتمة ❖

(المادة ٩٩)

انما لزم الامر بواسطة التجربة الى تعديل بعض فقرات هذا النظام بدون مساسها فينتخب في المجلس العمومي بعد خمس سنين من تاريخ تأسيسها ثلاثة انفار من اعضاء كل واحد من المجلسين الروحاني والجسماني واثنان من كل قومسيون من الاربع قومسيونات السالفة الذكر وستة انفار اخرى ايضا عدا من ذكروا من اعضاء المجلس العمومي او من الخارج فيكون الجملة ستة عشر نفرا بتشكيل بهم قومسيون لتحصل فيه القرارات على التعديلات التي ترى بانها لازمة ثم بعد ان يصادق عليها في المجلس العمومي يحصل عنها الاستئذان من الباب المالي ويجري ايجابها بحسب ما تصدر به الارادة السنية



الباب الثاني

طوائف كاثوليكية

١

احكام اساسية عمومية لكافة الطوائف الكاثوليكية



مختصر القواعد الأساسية في الأحوال الشخصية للطوائف الكاثوليكية

لجامعه فيليب بن يوسف جلاد

الكتاب الأول

(في الزواج)

الباب الأول

(في الخطبة)

الفصل الأول

(في ماهية الخطبة)

« المادة ١ »

تعريف الخطبة
الخطبة عقد به يمسد الواحد الآخر بالزواج في المستقبل وهما اعلان
لعقدها ويحرران عن تعزاي عمد ويصرحانه بدلالة حسية اي بالقول او
الاشارة (١)

(المادة ٢)

اقسام الخطبة
نقسم الخطبة
اولاً . الى كنائسية ويقال لها ايضاً احتفالية وهي ما تعقد بمحضرة الكنيسة
اعني لدى خوري الرعية والشهود . ثانياً . الى انفرادية وهي ما يجري انعقادها
بين الخاطب والمخطوبة على انفراد او بمحضرة والديهما واهل بيتها . ثالثاً . الى

(١) الخطبة بعد تبادل شرعي للزواج

مطلقة وهي ما تمقد بدون شرط . رابعاً . الى شرطية وهي ما تمقد مقبلة بشرط (٢) و (٣)

« المادة ٣ »

شروط صحة الخطبة

لابد لصحة الخطبة

اولاً . من الرضى الحقيقي المعطى بنية الزام الذات الموضع والمقبول اما بالكلام واما بغيره من الاشارات الخارجة . ثانياً . الوعد المتبادل ومن ثم اذا وعد بطرس حنه بالزيجة وهي قبلت الوعد لكنهما لم تمدا فلا تكون الخطبة صحيحة . ثالثاً . قابلية الاثني لعقد الزواج بصحة وجواز لان الوعد عن شيء غير ممكن وغير جائز وعد باطل ومن ثم تكون باطلة خطبة من نذر العفة نذراً بسيطاً او بان يدخل الرهينة ليقبل الدرجة المقدسة كذلك تكون باطلة خطبة الكاثوليكى مع النير كاثوليكى الا بتفسيح . رابعاً . بلوغ سن السبع سنوات ان لم يثبت ان الخطيبين كان لهما تمييز كاف قبل هذا السن يوهلها لعقد الخطبة

(المادة ٤)

الخطبة البتنية

تصح الخطبة سواء كانت احتفالية او انفرادية اي خفية لان العقد يصح بالتراضي فلم تحكم الكنيسة قط بطلان الخطبة البسيطة بل ان الاحتفالية قد افتتها العادة في كثير من الجهات

(المادة ٥)

الخطبة تحت شرط

تصح الخطبة ان عقدت بشرط حاضر اي كائن في الحال وان عقدت بشرط مستقبل تصح حال اتمام الشرط بلا حاجة الى تجديد عقدها ان لم يرجع احد المتعاقدين عنها قبل اتمام الشرط غير انه لا يسوغ لهذا الرجوع بل يلزبه انتظار اتمام الشرط اذا كان الشرط من قبيل الامور الثلاثة اي غير المحرمة

(٣) « و » ان حضرة كوط والوالدين في حضور اولادها الصغار وعدم مساندة الاولاد في ذلك بعد الصبوة
(٣) « كذلك » تمقد الخطبة بالتوكيل بين الحاضرين وبالرسائل بين الغائين

« المادة ٦ »

إذا عقدت الخطبة بالفاظ أو اشارات ملتبسة ففي المحكمة الباطنية
تعتبر نية الماعد أن تحقق وأما في المحكمة الخارجية فيحكم العرف العام
ومعنى الالفاظ

الفاظ وإشارات
ملتبسة

فتاوى

- (١) تبطل الخطبة المقودة عن خوف شديد على الأصح كما أنه تبطل
أحياناً الخطبة المقودة عن خوف خفيف « وهذا قول ضعيف »
(٢) لا تصح خطبة من كان بينها مانع يبطل الزواج فمقدها تحت
شرط التمسح من المانع فيلزم من ثم تجديد عقدتها بعد التمسح « وهذا على
أرجح وأصح الأقوال »
(٣) لا بد من قبيل الخطبة الصحيحة كل ما يقع من المواعد بالزواج
مالم يستقيم شروط الخطبة الصحيحة كما تقدم القول .

الخوف الشديد
والخوف الخفيف

الخطبة تحت شرط
التمسح في مانع ما

الوعد البسيط

﴿ الفصل الثاني ﴾

(في الزام الخطبة ومفاهيمها)

(المادة ٧)

يترتب على الخطبة
فيها يترتب على الخطبة
تعيين المدة
أولاً الإلزام بانجام عقد الزواج في الوقت المعين ان عين المتعاقدان وقتاً
والا ففى اول فرصة معقولة يطلب فيها احدهما الانجام ولا سيما اذا مر
سنة من الزمان على عقد الخطبة . ثانياً . عدم جواز انفراد احد الخطيبين
بالاقتراح بنير صاحبه الا ان تكون الخطبة قد فسخت شرعاً . ثالثاً . مانع
الحشمة العمومي وشأنه ان يحصل كلا من المتعاقدين غير اهل لعقد الزواج
مع من ينسب الى احدها بقرابة دموية في الدرجة الاولى

الخطبة السابقة
مانع الحشمة

فتاوى

- (٤) اذا خطب رجل اثنتين ثم زنى بالثانية فبايها يتزوج ؟
 « من الحق » انه يلزمه التزوج بالاولى اذا كانت الثانية عند قبولها الخطبة
 عالة بخطبة الاولى لكونها (الثانية) غرت نفسها عمدا
 « من الارجح » انه يلزمه التزوج بالاولى ايضا وان كانت الثانية غير
 عالة بخطبة الاولى لان الوعد الواقع للثانية باطل لوقوعه على شيء محرم وخدع
 الخاطب لما لا يوجب نزع حق الاولى
 (٥) ولا تكرر الاولى على التنازل من حقها لثانية دفعا لما يدركها
 (الثانية) من كبير ضرر بسبب اقتضاها
 (٦) هل يجوز دفع عربون لتوثيق الخطبة ؟

• عربون

نعم

- (٧) هل تلزم المخطوبة برد ما كان دفعه اليها الخاطب من الهدايا ؟
 رد العربون والهدايا
 « بالانكار » ان وقع الفسخ بذنوب الخاطب « وبالاتياف » اذا وقع بذنوب
 المخطوبة كذلك ترد الهدايا والعربون اذا مات قابلهما قبل عقد الزواج . وان
 كان بينها شروط اتفاق حال عقد الخطبة تراعى عند التحلل الخطبة اذا
 كانت جائزة غير مخالفة المبادئ العامة في الكنيسة ولا سيما اذا عملت من
 يد مندوب الكنيسة بشأن الهدايا وغيرها
 (٨) اذا زنى انسان بصبية بعد ان استمالها اليه بقوله سأتزوجك ان
 طأعتني هل يلزمه تزوجها ؟
 يلزمه ذلك

النسق بالبراءة

الزواج المدني

- (٩) ما القول في عقد الزواج المدني ؟
 يعتبر مثل هذا الزواج خطبة ان نوى المتعاقدان الالتحاق بمسد الى
 الكنيسة وانشأ عقد الزواج بحضرة خوري الرعية واما ان لم يتويا ذلك
 فحكمه ديانة حكم عقد الزواج الحقيق

﴿ الفصل الثالث ﴾

(في نسخ الخطبة)

(المادة ٨)

باب نقض الخطبة تنقض الخطبة لاسباب مقبولة اخصها رضى الطرفين (١)

وحدوث مانع (٢)

والنذر الرهائي (او النذر بقبول الدرجات المقدسة على الارجم »

وارتكاب احد الخطيبين جريمة كبيرة كالزنى (٣)

وتغير حال احدهما تغيرا كبيرا بحيث لو علم بانه (اي التغير) حاصل

او بانه سيحصل لما اقدام الماقد على عقدها (٤)

وتأخير عقد الزواج مدة طويلة ولا سيما اذا كان هناك وقت معين

لمعده وقد مضى

فصل

تبرير الحالة (١٠) اذا حصل احد الخطيبين بعد الخطبة على ميراث عظيم فهل

يكون ذلك ملة كافية لنسخ الخطبة ؟

(١) ان كانا بائنين ولم يحصل بينهما مباشرة لحية

(٢) بزواج صحيح مسقود مع اخر

يحدث مانع مطلق لزمجة كالقراءة الناتجة من فسق الواحد مع شخص يقرب الاخر في اول او ثاني درجة

لسفر الواحد الى بلاد بعيدة بدون رضا الاخر

(٣) يستثنى من ذلك الخطيب الذي يبائر خطيجه حليا بعد علمه بفسقه لما في ذلك من التنازل عن حقه في نسخ الخطبة

(٤) مثل اذا حدثت شناعة متبررة او عامة او مرض سار او غشيمة لومداوة كلية بين عاتلي الخطوبين او بينهما او اقتضاض الخطبة ولو غشيا او نقص في التقد الموعود به او تغيير محسوس في اداب الخطوبة او صار احد الطرفين في خطر الاربطة الخ . كذلك تنسخ الخطبة لو كان واحد او اكثر من هذه الامور مستتر قبل الخطبة ثم ظهر بعدها مثلا لو اتضح ان الخطوبة لآتكنا بآنة شرعية لوالديها او كان يظن انها برفقة الاصل او غشية او بقرعة وظهر فيها بعد عكس ذلك

(بالانكار) حسب البعض لان الاخر باق على حاله (وبالاجاب)

حسب البعض الاخر لان الحالة التي كانا عليها قد تغيرت .

(١١) هل تفسخ الخطبة بنذر العفة ونذر الاقدام على قبول
الدرجات المقدسة ؟

(بالاجاب) اذا كان النذر سابقا الخطبة - وذهب البعض انها تكون
باطلة ايضا وان كانت هي السابقة لتضمنها هذا الشرط التقديري « ان لم اختر
طريقة افضل »

(١٢) ما القول في عدم رضى الوالدين ؟

هو فاسخ للخطبة ان وقع بمق مثلا لو كان المائد الاخر غير كفوء لمقام
البيت الخ . وان لم يقع بمق فلا

(١٣) اذا كان احد المتعاقدين فيه عيب خفي هل يلزم تيبه لالاخر
قبل عقد الخطبة وقبل عقد الزواج ؟

نعم اذا كان مما يضر بالاخر او يلحق به عارا مثلا لو كانت المخطوبة
حلي او كان الخاطب مصابا بالداء المبارك او مثقلا بديون واما اذا كان العيب مما
لا يحصل الزواج موه ذيا وانما يقلل الرغبة فيه فلا يلزمه بيان

(١٤) ما القول فيما اذا انقضت الخطبة لمعد احدهما الزواج مع اجنبي ثم
انحل عقد هذا الزواج فهل تعود الخطبة ؟

تصاريت الاقوال في ذلك

(١٥) ان انتقض اجنبي المخطوبة ولو مكرهة بعد الخطبة فهل للخاطب
الفسخ ؟

له ذلك والحكم كذلك لو وقع الانتقاض قبل الخطبة وانكشف بعدها

وفي هذه الاحوال لا يفتد المرتد عن الضاربة ما دفعه من المهر ولا تنص هذه الاسباب موجبة
لفسخ الخطبة ان ثبت ان طالب الفسخ كان حالا بوجودها قبل الخطبة . واما الارادة فانها موجبة
دائما للفسخ حتى ولو كانت مملوكة لدى الطرف الاخر قبل الخطبة
لأجل الخطبة الا بجنس حكم يسد من القاضي أكتافيا

❖ الباب الثاني ❖

(في المناذاة)

❖ الفصل الاول ❖

(سبغ ضرورة المناذاة)

« المادة ٩ »

المناذاة هي اعلانات يشهر بها خبر ما نواه شخصان من انشاء عقدالزواج بينهما
يشتمل على تبينه المؤمنين الى هذا الخبر

ما هي المناذاة

(المادة ١٠)

ليست المناذاة من قبيل ضرورة صحة السر اذا لا يجمع مرداتيه ولا
المجمع اللائقي جعلها قيداً لصحة الزواج وما من شريعة يستمدل منها انها
شرط لصحته لكنها لازمة وقد اوصت الكنيسة بهامن قبيل التهذيب العام
ومنعاً لاضرار ومشاكل يكثر وقوعها من عدم اجراءها وللمعرفة المواع
الحائلة دون عقد الزواج

في ان المناذاة ليست
من قبيل ضرورة
الصحة

(على ان شريعة العمل بالمناذاة مقتصرة على الطقوس الكاثوليكية
المتشرعنها منشور المجمع التريدينتي فلا تشمل الروم الكاثوليك مثلاً
لنمسكهم بالحق الشرقي قبل انعقاد هذا المجمع ولذلك ليس عندهم شريعة
المناذاة وضوابطها وما يتفرع عنها كما في هذا الفصل)

في ان شريعة المناذاة
لا تشملها عند الروم
الكاثوليك

مباوى

(١٦) من كان مشرفاً على الموت واراد ان يتزوج من تسمىها ليجمع
نسله منها شرعياً قبل يلزم له المناذاة ؟
كلا لعدم قوت الفرصة بنيل المقصود

﴿ الفصل الثاني ﴾

(سيف ظريف السادة)

(المادة ١١)

ظروف المناذاة ثلاثة • ظرف زمان • وظرف مكان • وظرف اشخاص

(في ظرف الزمان)

(المادة ١٢)

ينبغي اجراء المناذاة على ثلاث مرات مترادفات في ايام الاعياد الخلية

الموصى بالبطالة فيها (١)

« المادة ١٣ »

إعادة المناذاة

ان مضى شهران بعد اتمام المناذاة ولم يعقد الزواج وجب اعادة

(في ظرف المكان)

« المادة ١٤ »

تحصل المناذاة في كنيسة المسكن الحالي لكل من المتعاقدين كذلك

يؤزم اجراؤها لمن كان له مسكنان في كنيسة كل منهما

(في ظرف الاشخاص)

(المادة ١٥)

لا يتادي للقاصر الا بعد نصريح رضى والده او وصيه

فالولد الذكر بقى قاصرا حتى يبلغ ٢٥ سنة واما الانثى فحتى تبلغ في سن الرشد

٢١ سنة غير ان الذكر القاعد اصوله يصير كبيرا اذا تم له ٢١ سنة (٢)

(١) « مترادفات » اي انه لا يبدع خروي الطائفة ان يحضي يوم جلالة بلا مناداة بين المناذاة

الاولى والاخرى

(٢) « اطلب لائحة المجالس الحسية المادة ٨ صحيفة ١٢٥ »

« على ان هذه المادة يجري عليها في الاماكن المأمور فيها بشرعية
كنائسية او مدنية مقبولة من الكنيسة بمراجعة ضرورة رضى الوالدين
وبلوغ سن ٢١ و ٢٥ اما في ماسواها فالاعتماد على ما هو جار فيها كما في
البلاد العثمانية مثلاً فالسن الشرعي معلوم (اطلب لائحة المجالس الحسينية
مادة ٨ صحيفة ١٢٠) والسن الذي يجوز فيه الزواج تجوز فيه المنادة كما
سياقني في باب الزيجة »

(المادة ١٦)

في المنادة للسكري ينادي للمسكري في محرسه وفي موطن ابيه اذا كان قاصراً واما اذا
كان كبراً ففي البلد الذي كان يقطنها قبل انتظامه في الجيش

(المادة ١٧)

في المنادة للطواف ينادي للطواف والغريب في المسكنين الحالي والاصلي ويلزم مع ذلك
الحصول على شهادة شرعية تتضمن تحقيق ما هما عليه من حال الحرية كما
انه يلزم ايضاً استئذان الاسقف بتزويجهم والغريب

في الفصل الثالث

(في التفسيح من المنادة)

(المادة ١٨)

التفسيح يجوز التفسيح من المنادة كلها او بعضها بعلة مقبولة ويختص هذا
التفسيح بالاسقف دون سواء وهو مفوض الى قبطته ، رأيه

(المادة ١٩)

للمسوقات من التفسيح مسوقات التفسيح هي . اولاً . الخوف من منع وقوع المقد بشير
حق . ثانياً . خوف وقوع ضرر جسم او تعطيل صيت او القاء معثرة من
تأجيل المقد . ثالثاً . خطر عدول الرجل عن التزوج بالصبيبة المفوضة

وأما ما اذا كانت انعقد الزواج على حسب الشريعة المدنية ولم يشأ الخطيب بمد عقده اجراء المناذاة الثلاث

فتاوى

(١٧) هل للتائب العام ان يفسح من المناذاة ؟
نعم «على الأكثر احتمالاً» اذا كان الاسقف غير حافظ هذا الحق لنفسه
وغير معارض

❦ الفصل الرابع ❦

(في كشف الموانع)

« المادة ٢٠ »

على كل مؤمن من رجلا كان او امرأة ولو كان قريباً او صديقاً للمنادي
اليه ان يبين عاجلاً وباقرب فرصة ما يبله من موانع الزواج وان كانت
من الموانع الخفية

فتاوى

(١٨) هل يلزمك كشف الموانع المفضي اليك بها سرا او تفت القسم ؟
نعم انما يستثنى من علم بالموانع سرا بسبب القيام بوظيفته كالطبيب
والمحامي وخوري الرعية ولكن عليه في مثل هذه الحالة ان يندرج المزمع
«مقد الزواج حتى يعدل عنه»
(١٩) هل يلزمك كشف المانع وان كان كشفه يوجب تملكك
مشقة كبيرة ؟

لا

(٢٠) هل يجب على الخاطبين كشف المانع ؟
نعم والا فعليهما العدول عن الزواج

الباب الثالث

(في ماهية الزواج وخصائصه)

الفصل الاول

(في ماهيته)

« المادة ٢١ »

الزواج له اعتباران اعتبار عقد واعتبار سر فباعتبار كونه عقدا يعرف بأنه انصاق يجري بين الرجل والامراة على ان كل منهما يولي الآخر على جسده بالنسبة الى الافعال المنزلية من ذاتها لايلاد النسل تولية شرعية مع التزامها الالفة ابدا اي كل العمر

في تعريف الزواج
باعتباره عقدا

واما باعتبار كونه سرا فيعرف بأنه سر من اسرار الشريعة الجديدة شأنه ان يمنع نعمة تجعل اقتران الرجل والامراة الشرعي مقدسا وحصولها على النسل مبهورا وتحويلها عريانه ترية مقدسة

في تعريف الزواج
باعتباره سرا كاثوليكيا

(المادة ٢٢)

للزواج حالتان حالة تقارن الرجل والامراة وحالة التقييد اي الارتباط الصادر عن التقارن فيتنوع الزواج - اولا - الى واقع في الحال - وإلى ماضي الوقوع - فالواقع في الحال هو عقد الزواج الحالي الذي يتم بين الرجل والامراة بتراضيها - والماضي الوقوع هو لزوم الارتباط الدائم النائبي عن عقد الزواج - ثانيا - الى شرعي - ومقرر - ومكتمل - فالشرعي ما يجري على وفق رسوم الشريعة الطبيعية والمدنية وليس لكنيسة دخل في تقريره ولا يشتمل على حقيقة السر - والمقرر ما انعقد بين المسيحيين خاليا من الموانع البطلة ولم يكن بعد حصل جماع بين عاقديه وقيل له مقرر لا من حيث ان الشريعة الطبيعية والتاموس المدني يعترفانه فقط بل من حيث ان الكنيسة ايضا تعترفه مقرررة له - والمكتمل - فهو ان يستوفى فيه الجماع

في حالتي الزواج
واقع في الحال وماضي
الوقوع

في ان الزواج شرعي
ومقرر ومكتمل

وهذا لا يشمل الزواج المقرر فقط بل يشمل الشرعي العرف أيضاً

(المادة ٢٣)

بشروط لصحة الزواج رضى حقيقي من كلا المتماقدين

(المادة ٢٤)

شروط الرضى هي . أولاً . ان يقع من الجائزين اعني ان رضى احدهما دون الآخر كان الزواج باطلا . ثانياً . ان يقع الرضى بالتعاضد العقدي في الحال لا بوعده انجازه في المستقبل . ثالثاً . ان يقع عن تحرر واختيار والا كان باطلاً ايضاً . رابعاً . ان يكون بينا بدلالة خارجية ظاهرة

(المادة ٢٥)

لا يشترط رضى الوالدين لصحة الزواج اذ لا دليل على وجوب مثل هذا الرضى لا من جهة التاموس الطبيعي ولا من جهة التاموس الوضعي لان العقد له الولاية على جسده بالنسبة للزواج انما لما كان من المقرر انه يجب على الاولاد ان يهابوا والديهم ويحترموهم ويوقروهم فلا يوافق ان يقدموا على الزواج الا برضاهم

مبادئ

في جواز ابداء الرضى
بدلالة ما

(٢١) هل يلزم تصريح الرضى بالقول ؟

« بالنفي » في حق الصحة لان التاموس الطبيعي يكتفي بابداء الرضى في العقد بدلالة ما « وبالايجاب » في حق الجواز لان ابداء الرضى بما سوى القول مخالف لمادة الكنيسة ومع هذا فلا يرى ان المخالفة توجب اثماً مطلقاً اذا كان الباعث عليها الحياء وضوءه من الاعتذار المقبولة

(٢٢) هل يكفي في الزواج رضى الوكيل ؟

في التوكيل

« بالايجاب » في حق الصحة بشرط استيفاء الشروط اللازمة لان الزواج له ماهية العقد الطبيعي واما الشروط فهي . أولاً . ان ينشئ الوكيل

عقد الزواج بنفسه لا بواسطة آخر - ثانياً - عدم رجوع الموكلة عن التوكيل (١)
ثالثاً - ان يكون الوكيل والمعاقد الآخر حاضرين لدى خوري الرعية
وشاهدين هذا وقلماً اجيز التوكيل لغير الامراء والاشراف (٢)

(٢٣) هل يصح تقييد عقد الزواج بشرط ؟

« بالاجاب » اذا كان الشرط امراً ماضياً قد تم وقوعه او امراً كائناً
في الحال وهو واقع وذلك ان الرضى المقيد بصير مطلقاً في الحال وحيث
صح العقد صح السر ايضاً واما اذا كان الشرط امراً مستقبلاً وكان ممكناً
ولانقضاء فلا يقع الزواج حتى يتم الشرط

في تقييد عقد الزواج
بشرط

(٢٤) يجوز للولد ان يمتد الزواج في بعض الاحوال وان ابى والداه ؟
نعم اذا اصر على عدم الرضى بدون حق

﴿ الفصل الثاني ﴾

(في الزواج)

(في خاصات الزواج اي في وحدته وبنائه)

(في وحدة الزواج)

(المادة ٢٦)

وحدة الزواج قائمة بان يقرن الرجل الواحد بامرأة واحدة لا أكثر
حسب الشريعة الانجيلية واستعمال للكنيسة الدائم

في عدم جواز تعدد
الزوجات

« المادة ٢٧ »

يجوز للهي من الزوجين بعد موت الآخر تكرير الزواج غير مرة سواء
كان الحى هو الزوج او الزوجة فان الشريعة الانجيلية اجازته كما يتبين
من شهادة الكنيسة واستعمالها وعن الكتاب المقدس نفسه فقد قال الرسول

(١) حق اولاد الوكيل او الخطوب الحاضر امر ترع الوكالة
(٢) عند حضور الطرف الثاني يجب توجيهه الى الكنيسة مع مرسوم لتكامل ولائمة الاحتفالات
الدينية

« ان المرأة مقيدة بالناموس ما دام رجلها حياً فان رقد رجلها فهي ممتنة
فلا تزوج بن ثناء لكن في الرب فقط »

(في ثبات الزواج)

(المادة ٢٨)

ثبات الزواج اي لزومه على نوعين من حيث الوثائق ومن حيث المصنع
(في ثباته من حيث الوثائق)

(المادة ٢٩)

ان الزواج لا يقبل النقص في حق الوثائق اي انه اذا عقد امتنع حل
وثاقه وتحقيق ذلك من قوله تعالى في متى ص ١٩ عدد ٦ « فليساها اثنين
بمداولكنها جسد واحد وما اجمعه الله لا يفرقه انسان » وبما اورده الرسول
بقوله « اما المتزوجون فلو صيهم لا انا بل الرب بان لا تفارق المرأة رجلها وان
فارقته فلتبقى غير تزويجة او فلتصلح رجلها ولا يترك الرجل امرأته »
قرونثية ١ ص ٧ عدد ١١ و ١٠

(المادة ٣٠)

انما يستثنى من الحكم المذكور ثلاث مسائل . الاولى . اذا كان
الزواج غير مكتمل وكان من ثم علة قوة توجب التنسيع منه فللابا نقضه
الثانية . ينقض ايضاً الزواج الغير مكتمل بدخول احد الزوجين الرهبنة
وانشاءه نذورها الاحتفالية . ولكن متى اراد احد الزوجين الدخول سبغ
الرهبنة يمل مدة شهرين بعد عقده الزواج حتى يتروى في الامر ولا يلزمه
في هذه المدة تمكين الزوج الاخر من حق الجماع . الثالثة . متى كان
الزوجان غير معمدين وانحدى لحدما الى الايمان بالمسيح وابى زوجه
الاقامة معه بسكون وسلام او بدون اهانة الخالق واحتقار الدين المسيحي
او كان زوجه لا يالو جهدا في رده الى اعتقاده الاول بتنقض الزواج وان كان
مكتملا كما يعلم من عبارة الرسول « ان كان اخ له امرأة غير مؤمنة وهي

في نسخ الزواج الغير
مكتمل

تَرْضَى أَنْ تَتِمَّ سَعَةً فَلَا يَهْرُكُهَا وَإِنْ فَارِقَ الْغَيْرَ الْمُؤْمِنَ فَلْيَفَارِقْ فَلَيْسَ الْإِعْ
 وَ الْإِخْتِمْ مَسْتَعْبِدًا فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَحْوَالِ وَأَنَا دَعَا اللَّهَ إِلَى السَّلَامِ ۝
 قُرْآنٌ ١ ص ٧ ع ١٢

(فِي ثَبَاتِ الزَّوْجِ مِنْ حَيْثُ الْمُضِجِ)

(الْمَادَّةُ ٣١)

طَى الزَّوْجَيْنِ مِنْ بَابِ الْوِثَاقِ الزَّوْجَانِ أَنْ يَقِيَا مَعًا وَيَعِيشَا عِيشَةً مَشْتَرَكَةً

(الْمَادَّةُ ٣٢)

قَدْ يُوْذَنُ بِالْمُجْرِي إِذَا انفصل أحد الزوجين عن الآخر في حق المضجع
 أو الإقامة معا إذا وجدت علل مقبولة توجب ذلك مع بقاء وثاق الزواج
 قائما بحيث لا يحق لأحدهما أن يعقد زواجا بينه وبين زوج آخر قبل
 موت زوجته ۝

في المجر أي الاتصال
 في حق للمضجع أو
 الإقامة معا

(الْمَادَّةُ ٣٣)

أَخْصَ مَسْوَغَاتِ الْمُجْرِي فِي تَرْضَايِ الطَّرِيقَيْنِ • وَكَبِيرِ خَطَرِ النَّفْسِ
 أَوْ الْجَسَدِ • وَزَنَا أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ •

مسوغات المجر

(الْمَادَّةُ ٣٤)

يُسَوِّغُ لِكُلِّ الزَّوْجَيْنِ تَرْكَ حَقِّهَا بِالنَّظَرِ إِلَى الْمُضِجِ تَرْكَ مَوْقِفًا أَوْ مَوْجِدًا
 بِشَرْطِ أَنْ خَطَرَ أَفْسَادِ الْعَمَةِ كَأَنَّهُ يُسَوِّغُ لَهَا الْإِفْتِرَاقَ وَعَدَمَ الْإِقَامَةِ مَعًا
 مَوْقِفًا كَانَ أَوْ مَوْجِدًا ۝

المجر الاختياري

(الْمَادَّةُ ٣٥)

كَبِيرِ خَطَرِ النَّفْسِ أَوْ الْجَسَدِ هُوَ إِذَا يَكُونُ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ عِلَّةَ تَهْتِثِ
 الْآخَرِ عَلَى أَرْكَابِهِ الْفَسَادَ أَوْ عِلَّةَ مَقْضِيَةِ إِلَى مَوْتِهِ أَوْ تَلَفِ أَحَدِ أَعْضَائِهِ أَوْ
 أَنْ تَكُونَ أَقَامَتُهُ مَعَ زَوْجِهِ مَوْجِدَةً بِهِ كَثِيرًا أَوْ شَاقَّةً جَدًّا ۝

المجر بسبب « كبير
 خطر النفس والجسد »

« المادة ٣٦ »

زنا احد الزوجين (١) ويشترط ان يكون محققاً واختيارياً اي غير
مكره عليه وغير مصنوع عنه لا تعريضاً ولا دلالة كاستيفاء الجماع بعد
العلم بالزنى وان لا يكون الزوج الاخر مرتكباً الزنى نظيره فيتنسب الى
الذنبان (٢)

(المادة ٣٧)

كذلك من مسوغات المجر او الانفصال تغيير المذهب الكاثوليكي
المذهب

(المادة ٣٨)

للزوج المذنب متى اصبح ذاته ان يطلب من يد القاضي الكنائسي
الرجوع الى الزوجة

فتاوى

(٢٥) اذا حكم القاضي بالتفريق لعل زنى احد الزوجين ثم بعد زنى
الاخر هل يلزم الثاني الرجوع الى الاول اجابة لطلبه ؟
« بالانكار » دلى الاكثر احتمالاً وذلك لسقوط حق الزاني الاول بحكم
القاضي بحيث لم يبق للاول على الثاني حق مطلقاً
(٢٦) أيقدر الزوج الواحد ان يهجر زوجته عند وجود سبب موجب
بدون الاحتياج الى قضاء القاضي ؟

في تقابل الذنبين
حكم القاضي

« بالاجاب » بالنظر الى هجر المضيع لوجود السبب الموجب خصوصاً
اذا كان السبب هو الزنى فيجوز اعدام الحائض حقوق الزواج كما انه يجوز
ايضاً ان يفترق عن الزوج الحائض بدون حكم القاضي متى كان السبب الزنى
المشتهر (اما غير المشتهر فالارجح عدم جواز المجر بالسكن)

(١) يلزم بلفظ الزنى التمسك وكل مشاجرة من شخص اجني والاراء والبيسة

(٢) لاعل للحكم التفريق لو باشر الرجل امهاته بعد اختيار زناً وظله به او لو عرضها هو
نفسه للفسق او لو لم يتم نحوها مع قدرته بواجب الجماع كذلك لاعل للحكم بالتفريق لو فسدت
المرأة بدون ذنب مثل لو تزوجت اخر ظانة ان زوجها قد مات

﴿ الباب الرابع ﴾

(في مادة الزواج وصورته)

« المادة ٣٩ »

مادة سر الزواج سر الزواج مادته البعيدة جسد الخاطب والمخطوبة باعتبار انهما اذا عقدا الزواج ترتب لكل منهما حق تسليم جسد صاحبه واما مادته القريبة فهي نفس هذا التسليم الذي يتم باللفظ او بالعلامات الدالة على الرضى

(المادة ٤٠)

صورة سر الزواج صورة السر تقوم بالقبول الذي يديه الماقدان في العقد بلفظ صريح او بأحدى العلامات الدالة على القبول « وهذا على الراي الاعم والاصح »

﴿ الباب الخامس ﴾

(في خادم سر الزواج)

﴿ الفصل الاول ﴾

(في خادمه)

(المادة ٤١)

ان المتماقدين هما خادما سر الزواج

(المادة ٤٢)

في حضور سروري حضور سروري الرعية او المأذون له شرط لصحة الزواج في كل محل نشر فيه مرسوم مجمع تريدنته في شان الزواج الحفي (اطلب المادة ١٠٤ في مانع الحفاء)

(اما في الكنيسة الشرقية فسواء كان منتشرا في بعض طوائفها منشور للمجمع التريدينى المعمول به في الكنيسة الغربية في اكثر البلدان او لم ينتشر

في ضرورة وجود
كاهن بالاطلاق
عند الكاثوليك او غير الكاثوليك لاعتبارهم الزواج احد اسرار
الكنيسة السبعة

(المادة ٤٣)

ان الكنيسة قد ارادت دائما ان الكاهن المختص يحضر عقود زواج
المؤمنين وباركها وان وجد بعض بلدان لم ينشر فيها المرسوم البادي ذكره
وعلى ذلك يقع تحت الخطأ الميت كل من تزوج بطريق الخفاء

فتاوى

(٢٧) ما العمل اذا حضر العروسان الى الكنيسة فاطلع الحوري من
سماع اعترافها على وجود مانع بينها ؟
اذا كان العرس لا يمكن تأجيله الا مع خطر الفضيحة او غير ذلك من
المكروه والمضرات الجسيمة وكان المتترف جاهلا بالمانع جهلا يصدر الاتصاف
عليه فلا ينبغي للكاهن الاعلام بالمانع بل يؤمّن باحتفال الزواج ويبادر
بطلب التفسيح

❖ الفصل الثاني ❖

(في الادل للزواج)

(المادة ٤٤)

الادل للزواج الانسان المعبّد الخالي من كل مانع طبيعي والحي
وقانوني

(المادة ٤٥)

زواج الغير مميدين وان صح في حق العقد فانه لا يصح في حق السر
حتى لو فسخ البابا لمرمن بتزوج غير مميّد فتزوجها لا يعتبر سرا من
اسرار الكنيسة بل عقد زواج بسيط

في زواج الغير
مميدين

« المادة ٤٦ »

يعتبر زواج الممدين المشيعين مذهبا عن الكنيسة زواجا صحيحا بالنسبة لحقيقته اي حقيقه العقد وحقبة السر اذا حفظوا الرسوم الكنائسية في عقدهم الزواج فلا يجبروا من ثم على تجديد الرضى ولا على استئاحة البركة اذا رجعوا الى كنيستهم الاصلية

في زواج الممدين
المتولين مذهبا عن
الكنيسة الكاثوليكية

(المادة ٤٧)

يجب على المومنين ان يكونوا عند عقد الزواج في حالة النعمة التامة

فتاوى

(٢٨) هل يجوز التزوج بخاطري مشهور ؟

« بالاجاب » اذا كان الامتناع منه لا يتم الا مع تحمل مشقة

الباب السادس

(في «وانع الزواج»)

(للمادة ٤٨)

موانع الزواج على ضربين موانع مائة «اي تحريرية» وموانع مبطله «اي ملغية العقد»

(المادة ٤٩)

الموانع المائنة من شأنها جعل الزواج حراما فقط (١)
واما الموانع المبطله فانها تجعل عقده باطلا وتسه راسا بحيث لا يتعقد اصلا وذلك لفقد احد الشروط الاساسية اللازمة بالضرورة لانقاده

في موانع الزواج المائنة
اي التي تحريه فقط وفي
الموانع المبطله لعقده

(١) الموانع المائنة تصير الزيجة غير جائزة موقفا

﴿ الفصل الاول ﴾

في الموانع المانعة

(في الموانع المانعة أي التبريرية)

« المادة ٥٠ »

هذه الموانع اربع (١) تحريم الكنيسة لاسباب مختلفة (٢) نهى الكنيسة عن احتفال الاعراس في ازمان معينة (٣) وجود عقد خطبه غير منقوض بين طالب الزواج واخر غير من يريد التزوج به الآن (٤) نذر طالب الزواج متى كان النذر مالياً في حفظه في حالة الزوجية

(في تحريم الكنيسة)

(المادة ٥١)

الاحتفالات

يراد بتحريم الكنيسة منع خاص او عام صادر من الكنيسة او من احد الرؤساء الكنائسيين يتضمن النهي عن اجراء الاحتفال عند الزواج (اطلب المادة ٥٤)

(المادة ٥٢)

الاشياء بوجود مانع
بطل

المنع الخاص هو نهى خوري الرعية او الاسقف عن الاقدام على عقد زواج معين لدواعي خصوصي كونه شبهة في وجود مانع مبطل

(المادة ٥٣)

اختلاف المذهب
المادة ٥٠
رضى
الوالدين

المنع العام يشتمل على ثلاث مسائل - الاولى - ان لا يعقد الزواج بين كاثوليكي وغير كاثوليكي من المسيحيين (اطلب مانع اختلاف الدين المادة ٩٤) - الثانية - ان لا يقدم عليه بدون متادة (يرجع الى فصل في ضرورة المتادة المادة ٩ وما يليها) - الثالثة - ان لا يقدم عليه بدون رضى الوالدين (يرجع الى الفصل الاول في ماهية الزواج المادة ٢٥)

(في الازمنه المعينه)

(المادة ٥٤)

يراد بذلك ازمان معينة قد نهت الكنيسة عن استعمال احتفال الاعراس فيها وهي مدتان (١) من الاحد الاول من المجيء الي مسدة الاربعة اسابيع المتقدمة على عيد الميلاد الشريف الى عيد الفطاس (٢) من يوم اربع الرماد الى الاحد الجديد اسبوع مدة الصوم الكبير ونهي الكنيسة قاصر على منح البركة للعروسين وعن زف العروس الى بيت زوجها زفا احتفاليا وعن اتقان الولائم واما الزواج بهيئة بسيطة خالية من كل احتفال فلم ينه عنه «على الراي الاربع» واعلم ان المدة المحرم فيها الاعراس تختلف عند الطوائف فما تقدم يشمل اللاتين ومن يتبع المجمع التريديتي من الشرقيين اما غيرهم فيتفقون مع من ذكروا في تحريم ذلك ايام الصوم الكبير المقرر وهذا عند الكاثوليك وغيرهم في كل الكنيسة عدا البروتستانت

(في الخطبة)

(المادة ٥٥)

يمنع الارتباط بخطبة سابقة كنائسة كانت او بسيطة من التزوج مع غير من ارتبط معه مالم تفسخ تلك الخطبة برضى الطرفين او بجمعة من المجمع الشرعية

في النذر « ١ »

(المادة ٥٦)

النذر الذي يمنعه عقد الزواج على اربعة انواع (١) نذر العفة (٢) نذر التجل اي عدم التزوج (٣) نذر الترهيب (٤) نذر التقدم الى الدرجات المقدسة

(١) كان النذر البسيط لا يمتنع تسليم القديس بل الوجد به فقط فان صاحبه لا يزال رتب ذاته وعلى ذلك يقدر ان يدفع جسمه لآخر اي امراته

(المادة ٥٧)

نذر العفة حكم صاحبه . أولاً . ان يقترف الخطاء المبيت اذا عقد . احكام نذر العفة
الزواج بنية تكيله لانه ينقض نذره . ثانياً . انه يقترف المبيت ايضاً ولو لم ينو
التكيل لانه يلقي نفسه في خطر ان ينتقض نذره او يعدم زوجه حقه . ثالثاً .
انه يلزمه في مدة الشهرين الاولين منذ عقد الزواج ان يتوقف عن المطالبة
بالحق الزوجي وعن ايفائه واما بعد مرور هذه المدة فيلزم صاحب النذر
ايفاء هذا الحق ان طوالب به لكنه لا يجوز له المطالبة به ما لم يحصل على
التفسيح من نذره او ما لم يفسخه له زوجه اذ لا يجوز لاحدهما عقد نذر
يمن بمقوق الاخر الزوجية واذا فعل جاز للاخر فسخه للحصول على حقه
الزواجي . رابعاً . يلزمه الامتناع عن الحق المذكور اذا وافقه زوجه او اذا
لم يبق لزوجه ان يطالبه بهذا الحق لخسرانه اياه بذله كارتكابه الزنى .
خامساً . انه لو مات زوجه لم يكن له ان يفسد زواجاً اخر ما لم يكن
حاز التفسيح

(المادة ٥٨)

نذر البتولية اي عدم التزوج فحكمه . أولاً . ان يقترف المبيت
اذا تزوج . ثانياً . انه متى تزوج جاز له استيفاء الحق الزوجي وايضا .
ثالثاً . اذا مات زوجه كان له ان يتزوج ثانية

(المادة ٥٩)

حكم نذر الترهيب اي دخول الرهينة هو . أولاً . يقترف المبيت
اذا تزوج . ثانياً . لا يبرح بعد التزوج متحتماً عليه دخول الرهينة قبل
التكيل المعروف بالتصرف في حقوق الزواج . ثالثاً . انه بعد التكيل
اي التصرف بصير قادراً على استيفاء الحق الزوجي . رابعاً . انه يلزمه
الترهيب ايضاً ولو كمل الزواج متى تيسر له بدون سلب حق قرينه كما اذا
وافقته قرينه على الترهيب او سقط حقه بالزنى او مات

(المادة ٦٠)

اسكام نذر قبول الدرجات المقدسة
واما نذر قبول الدرجات المقدسة فحكم صاحبه . أولاً . ان يأثم اثماً
ميتاً بالتزويج . ثانياً . انه يلزمه قبول الدرجات ان تمكن من ذلك بأب
وافقه زوجه على هذا الامر . ثالثاً . انه اذا انعقد الزواج جاز له تكميله
حيث تعذر التمام النذر

مقاول

(٢١) من يستطع التفسيح من الموانع المانعة اي التحريمية ؟

في حق التفسيح من
الموانع المانعة

لا يستطع احد حتى الحبر الاعظم ان يفسح من المانع الصادر عن
الخطبة الصحيحة وكذا وجوب رضى الوالدين لكونه من حقوق الناموس
الطبيعي غير ان هذا الحق (رضى الوالدين) يسقط طبعاً اذا امسكارضاهما
بغير وجه حق

للاساقفة ان يفسحوا (١) من المناداة (٢) من الزمان المحرم فيه الزواج
كأمر (٣) من نذر العفة ونذر التبتل الموقتين غير انه ليس لهم ان
يفسحوا . أولاً . من نذر العفة للوعدة . ثانياً . من نذر الترهيب .
ثالثاً . من مانع اختلاف المذهب بين الكاثوليك وغير الكاثوليك لان
هسته الموانع الثلاث محفوفة للبابا . (انما هذا في الكنيسة الغربية وفي
الكنائس الشرقية التابعة في تديبها الكنيسة الغربية اما القسم الاخر من
الكنائس الشرقية التي لما نظام خاص فمخول لها الحق بالتفسيح من الموانع
المحرمة المذكورة كالام الكاثوليكية مثلاً كذلك للكنيسة القانونية ان يفسحوا
في محكمة منبر الاعتراف من نذر التبتل كما يجوز للاساقفة ان يفسحوا
مطلقاً من نذر العفة عند الضرورة الباعثة على عقد اذا كان من تأخيرهم
ضرب حقيقي على الطرفين)

الفصل الثاني

(في الموانع للبطله)

« الكلام الاول »

(على الموانع المبطله بطريق الاجمال)

(المادة ٦١)

لكنيسة سلطان على فرض موانع تمنع عقد الزواج بل وبطله وهذا
من عقائد الايمان وليس لغيرها فرض مثل هذه الموانع في حق المسيحيين
الا بالنسبة للممولات او الآثار المدنية المحضة

فماوى

(٣٠) هل يبطل الزواج اذا عقد مع وجود مانع مبطل مجهول لدى الماقد
في وجود مانع مبطل
مجهول
جهلاً غير مقدور الدفع ؟

« بالاجاب » . ومن ثم اذا اطلعت الزوجة على وجود مانع مبطل بينها وبين
زوجها لم يبق لها حق الاستيفاء ولا الايلاء ولو حدثت بالقتل لان المخالطة
في هذه الصورة من قبيل الزنى

قال بعضهم يجوز للزوجة اجابة طلب الزوج بشرط ان تكون حالتها
تشبه بجمالة من يحتمل مكروها اذا خافت ان يقتلها »

(٣١) هل يجوز الاقدام على عقد الزواج مع وجود مانع مشكوك فيه
في مانع المشكوك
في صحة
اي محتمل ؟

« بالاجاب » . ان كانت المانع متربطاً من قبل الناموس الكنائسي
« وبالايجاب » ان كان متربطاً من قبل الناموس الالهي او الناموس الطبيعي
كما في مانع وثائق الزواج ومانع المعز لعدم مقدرة الكنيسة على التفسير من
مثل هذه الموانع

« الكلام الثاني »

(على الموانع المبطلّة بالتفصيل اي على انواعها)

(المادة ٦٢)

الموانع المبطلّة للزواج خمسة عشر مانعاً وهي الفلأط والحالة والنذور والدرجة
والقرابة والاهلية والادب العمومي والذنب (عند من جاري عنده قوانين
المجمع التريديتي) واختلاف الدين والاكرام والارتياب والسن والحلفاء
والعجز والحطف

في انواع الموانع
المبطلّة

(المبحث الاول)

(في مانع الفلأط والحالة)

(المادة ٦٣)

الفلأط ضربان جوهري وعرضي فالجوهري ما يرد على الشخص نفسه
والعرضي ما يرد على صفات الشخص
واما الحالة فيراد بها الحالة العبدية اعني العبودية « الاسترقاق » فياذا
كانت مجهولة عند احد المتعاقدين (١)

في الفلأط الجوهري
فالعرضي

في الاسترقاق

« المادة ٦٤ »

كل غلط كان محله نفس الشخص يصير الزواج باطلاً بمقتضى رسم
الناموس الطبيعي وان كان الفلأط غير مقدور الدفع

(المادة ٦٥)

الفلأط في الصفات من اي نوع كان ليس من شأنه من حيث هو ان
يطل الزواج انما يستثنى من هذه القاعدة ما اذا كان صرح الماقد بميل
الصفة شرطاً في المقد

في اشتراط الصفة او
الحالة

(١) يدخل في حكم الاشهاد المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة المؤبدية او التلي المؤبد او الاعدام

« المادة ٦٦ »

غلط احد المتعاقدين في حالة صاحبه بظهوره عبداً بخلاف ما كان يظنه
 مما يبطل الزواج بمقتضى رسم الناموس الكنائسي ليس الا .

مقاولى

(٣٢) من تزوج باسراة غانا انها حنة ثم ظهر انها حريم كان الزواج
 باطلا بخلاف ما لو تزوجها غانا انها شريفة او غنية او بكر او محبة الهدوء
 فوجدتها بالمكس

(٣٣) لو تزوج اسراة غانا انها بتول فظهر انها ارملة كان الزواج
 صحيحاً

(٣٤) لو تزوجت فتاة شريفة برجل طواف يدعى انه شريف النسب
 وصاحب املاك واثبت ادعاء بشهود كذبه كان الزواج صحيحاً غير انه لا
 يلزم الفتاة السكنى معه

(المبحث الثاني)

(سبعة النذر والدرجة)

(المادة ٦٧)

ان النذر الذي يبطل الزواج انما هو نذر المنة الاحتفالي الذي يصنع
 في رهنبة مثبتة واما نذر المنة البسيط فلا يبطله بل يمنع وقومه اي انه
 يوجب الاثم على الناذر اذا خالف

(المادة ٦٨)

ان الدرجة التي تبطل الزواج انما هي الدرجة المقدسة اي القسية والدياكونية
 والايودياكونية

(وعند الروم الايودياكونية لا تبطل حسب العمل الجاري من زمان
 طویل سواء كان كاثوليك او غير كاثوليك)

فتاوى

(٣٥). ما هي الشروط اللازمة لجعل النذر الاحتفالي والدرجة من الموانع المبطله ؟

يشترط لذلك بالنظر الى النذر ان يكون عن اختيار وروية وان ينشئه الناذر بنية الزام نفسه بالعمل به وبالنظر الى الدرجة يشترط ان تكون وقعت صحيحة وقبلت بالاختيار

(المبحث الثالث)

(في موانع القرابة)

(المادة ٦٩)

انواع القرابة على ثلاثة انواع طبيعية اي دموية . وروحية . وشرعية

﴿ في القرابة الطبيعية ﴾

« المادة ٧٠ »

القرابة الطبيعية ويقال لها الدموية عبارة عن سلسلة اشخاص متفرعين من اصل واحد قريب بولادة جسمية وهي حاصلة عن وحدة الدم والاشتراك فيه

(المادة ٧١)

تشمل القرابة الدموية ثلاثة اشياء . الاول . الاصل اي الشخص الذي يتفرع منه اشخاص . الثاني . الدرجة اي قياس بعد الشخص الواحد عن الآخر الثالث . الخط اي صف الاشخاص المتسلسلين من اصل واحد

(المادة ٧٢)

الخط نوعان مستقيم ومنحرف والمستقيم طائفة متتابعة من الاشخاص تسلسل بعضهم من بعض اما بلا توسط كالاولاد من والديهم واما بتوسط كالأولاد من اجدادهم

وجداًتهم او من ابوي اجدادهم وجداًتهم والمنحرف طائفة من الاشخاص يجمعهم اصل واحد بدون تسلسل بعضهم من بعض كالاخوة واولاد الاعمام والعمات والاخوال الخ الخ . ثم الخط المنحرف منه متساو ومنه متفاوت وذلك باعتبار كون ذوي القرابة الدموية متساويين او متفاوتين في النسبة الى الاصل الجامع

(للادة ٧٣)

ان القرابة الدموية في الخط المستقيم تبطل الزواج في كل درجة منها مطلقاً اعني وان سفلت الدرجة الى ما لا نهاية

(للادة ٧٤)

وفي الخط المنحرف تبطل هذه القرابة الزواج من الدرجة الاولى الى الرابعة بالدخول (اي بدخول الرابعة في حكم البطلان (١) لا الى ازيد منها

(اما عند الروم فيختلف الحساب وما يسمى درجة رابعة يكون ونسباً ثامناً وهو غير ممنوع الزواج فيه بل على الاصح المنع يمتد الى السابع ولو انه بالقول الان عند الروم الكاثوليك لا يحتاج الى التفسير الا الوجه السادس

(للادة ٧٥)

تبطل ايضاً القرابة الدموية عقد الزواج وان لم تكن بين الرجل والامراة الا من جهة الآب وحدهما دون الام او من جهة الام دون الآب وكذا اذا كانت القرابة الدموية بينهما صادرة عن ولادة غير شرعية

(١) ليس لاحد ان ينسح بالزواج في الدرجة الاولى من الخط المنحرف كسبب الاخ والاخت لكنه يجوز التفسير في الدرجات الثانية والثالثة والرابعة من الخط المذكور لاسباب جسيمة يجوز زواج شخصين كان الواحد منهما في الدرجة الاولى والثاني في الدرجة الخامسة فتبر صحة زيجة الغير مصدرين في الدرجة الثانية

(اما عند الروم انكاثوليك فتلاحظ القرابة الدموية الصادرة عن
ولادة شرعية اقله في الاستعمال الجاري)
(قواعد)

(لفيظ حساب عدد درجات القرابة الدموية)

عدد الدرجات في الخط المستقيم بحسب عدد الاشخاص دون
الاصل او بمعاملة اخرى عدد الدرجات على قدر عدد الموالد فكأن بين
الاب وولده درجة واحدة لوحدة المولد وكان بين ولد المولد والمجد او الجده
درجتان على حسب ثنية المولد وان كانت الاشخاص ثلاثة اعني المجد
والاب وولده واذا وضعت اب المجد كانت الدرجات ثلاثا واذا وضعت
جد المجد كانت اربعا

الدرجات في الخط
المستقيم

عدد الدرجات في الخط المنحرف المتساوي على حسب عدد الاشخاص
من الطرف الواحد لا من الطرفين اي الجانبين مع عدم حسابان الاصل
فكان الاخ او الاخت درجة واحدة فانك اذا تركت الاصل الجامع لما هي
الاب لا يبقى في كل جانب الا شخص واحد ولما بعد كل منها عن اصله
درجة واحدة بعد كل منها عن الاخر درجة واحدة لا غير وعلى هذا النحو
فيبعد ولدا الاخوين عن اصلهما الجامع اي جدما درجتين فكانت القرابة
الدلموية بينهما ذات درجتين وقس على ذلك عدد الدرجات في الخط المنحرف
المتفاوت اي غير المتساوي على حسب عدد الاشخاص في الجانب الا بعد
مع ترك الاصل وعليه فاذا بعد الرجل عن الاصل درجتين وكانت ذات
قرابته الدلموية بعيدة عن هذا الاصل ثلاث درجات كانت القرابة بينهما
ذات ثلاث درجات اي في الدرجة الثالثة ولقد قالوا « الدرجة البعدى
تجذب القرى » ومن ثم فتكون القرابة الدلموية بين حنه وعمها اخي ابيها في
الدرجة الثانية واما عمها فلا بعد عن هذا الاصل سوى درجة واحدة
فكانت بديتها ضابطة لمعدد الدرجات وقس على هذه المسئلة غيرها من
مسائل الخط المذكور

الدرجات في الخط
المنحرف

(اما عند الروم من كاثوليك وغير كاثوليك فلمهم روابط اخرى لضبط الدرجات)

مقاي

(٣٦) من م ذوا القرابة الدموية بخط منحرف ؟

م من جهة الاب

(١) عم عم العم اي عم الجد او اخ اب الجد (٢) عم عم العم اي عمه
الجد او اخت اب الجد (٣) عم العم اي عم الاب او اخ الجد (٤) عمه العم
اي عمه الاب او اخت الجد (٥) العم اي اخ الاب (٦) العمه اي اخت
الاب (٧) اولاد العم اي اولاد اخ الاب (٨) اولاد العمه اي اولاد
اخت الاب

وم من جهة الام

(١) خال خال الخال اي خال الجد او اخ ام الجد (٢) خالة خال
الخال اي خالة الجد او اخت ام الجد (٣) خال الخال اي خال الام او
اخ الجد (٤) خالة الخال اي خالة الام او اخت الجد (٥) الخال اي اخ
الام (٦) الخالة اي اخت الام (٧) اولاد الخال اي اولاد اخ الام (٨)
اولاد الخالة اي اولاد اخت الام (٩) اولاد اولاد الخال (١٠) اولاد اولاد
الخالة (١١) اولاد الاخ لام واولاد الاخت لام (١٢) اولاد اولاد الاخ لام
و اولاد اولاد الاخت لام

(في القرابة الروحية)

(للمادة ٧٦)

القرابة الروحية
وتعريفها

القرابة الروحية عبارة عن نسب سته الكنيسة موجبة حصوله توزيع
المعمودية والتثبيت وقبولها بين اشخاص معينين في التاموس القانوني

(للمادة ٧٧)

البلان والمواقع
الناجمة عن القرابة
الروحية

تبطل القرابة الروحية الزواج على مقضى التاموس الكنائسي . أولاً .

بين خادم السر وبين قابله ووالديه . ثانياً . بين العراب (الشين) او العرابية وبين الولد ثم بينها وبين والديه

(اما في الكنيسة الشرقية اليونانية كاثوليكية وغير كاثوليكية فالقراة الروحية تحتد كالجسدية وهذا ما عليه الاستعمال في التهذيب حالياً ولا قرابة بين المعمد والمعمد بل بين المعمد والاشين وقروصها واصولها في الخط المستقيم لاغير وله احكام خصوصية بطول شرحها)

احكام القراة الروحية
في الكنيسة الشرقية

(الملة ٧٨)

في العراب والعرابة لا بد لقيام العراب والعرابة من شروط . اولاً . ان يكونا معمدين والا فلا ولاية للكنيسة عليها . ثانياً . ان يكونا مميزين والا فلا يسعها القيام بواجبات ربتها . ثالثاً . ان يكونا معتمدين من ابوي الولد كليهما او من احدهما وقد ينوب خوري الرعية عن الابوين بالتعيين كما انه يقوم مقامها عند عدمها . رابعاً . ان يقع سر المعمودية صحيحاً .

مساوي

(٣٧) للعراب والعرابة ان يعقد الزواج بينهما ولكن ليس لاحدهما ان يعقد زواجاً بينه وبين اخذ ابوي الولد المعمد
(٣٨) لا يقتبس القراة الروحية من يتخذ وظيفة عراب او عرابية في معرض تكيل ما كان فائتاً من احتفالات التعميد ولا من تقبل المعمد من الحوض المقدس على اسم غيره

(٣٩) اذا عمد الرجل طفلة عند الضرورة وبطريقة غير احتفالية فلا يحق له ان يتزوج بها ولا بأحد

(٤٠) الاكثر احتمالاً ان العراب والعرابة لا يقتبسان القراة اذا كان التعميد قد وقع بنهر احتفال

(٤١) اذا عمد الابوان ولهما عند الضرورة او بضمير سليم فانهما لا يقتبسان قراة روحية تمنعها من التصرف في حقوق الزواج

﴿ في القربة الشرعية ﴾

« المادة ٧٩ »

القربة الشرعية عبارة عن نسب يحصل بين اشخاص بطريق التبني الشرعي وهذا التبني نوعان كامل وغير كامل . فالكامل ان يكون الشخص الذي يقع عليه التبني غير محجور اي متوليا امور نفسه فيصير بصورة من الصور الشرعية داخل تحت ولاية من تبناه وممدودا من عياله ومستحقا كل ما يحق للولد الحقيقي . وغير كامل . ان يتخذ الشخص ولدا اجنيا محجورا كولد او ولد له غير ان المتبني لا يدخل تحت ولايته ولا يعد من عياله ولا يصير وارثا له بليلبر من باب الوصية وان كان يخلفه بدون وصية

(المادة ٨٠)

تصدر القربة الشرعية مانعا مبطلا يعقضى رسم الناموس الكنائسي المسبوق برسم الناموس الروماني

(المادة ٨١)

القربة الشرعية تشبه القربة الطبيعية فيبطل الزواج بحسب الناموس الروماني بين الاشخاص الآتي ذكرهم . اولاً . في الخط المستقيم بين الشخص المتبني (بكسر النون) والشخص المتبني ثم بين المتبني واولاد المتبني القائمين تحت ولايته عند التبني . ثانياً . في الخط المنحرف بين الشخص المتبني (بفتح النون) واولاد المتبني القائمين تحت ولايته . ثالثاً . بين المتبني (بكسر النون) وزوجة المتبني وبالعكس اي بين المتبني وزوجة المتبني وذلك على قياس القربة الاهلية في الخط المستقيم (١)

(١) القربة الشرعية هي رباط او قرابة تصدر عن التبني المقام الذي بواسطته يصبح القرب ابناً وابنة ثم وارثاً حقيقياً للتبني فهذه القربة تبطل الزيجة دائماً فيما بين المتبني والمتبني وخلفاء المتبني الى الدرجة الرابعة بالتمام وفيما بين المتبني والمتبناه واولاد المتبني او بناته الى انه يخرجوا من سلطان الابوة بموت المتبني او بالاسر .

مماوى

(٤٢) لا يتجاوز ابطال هذه القرابة الدرجة الاولى سبعة حق المتبنى
(بفتح النون) وفروع المتبنى لكنه اختلف في امتداد الابطال في حق المتبنى
وفروع المتبنى ومن المحتمل ان هذا الابطال لا يمتد الى ازيد من الدرجة
الاولى اي الى غير المتبنى (بفتح النون) الا اذا كان فروعه قائمين
تحت ولايته

(٤٣) لا ابطال في المتبنى الغير كامل

(في مانع القرابة الاهلية)

(المادة ٨٢)

القرابة الاهلية عبارة عن نسب يحصل عن الجماع الاحي بين الشخص
الجماع وبين اقارب الشخص الجماع الدمويين ويترتب عليه حصول القرابة
الاهلية بين الرجل واقارب الاشارة الدمويين وكذا عكسه اي حصولها
بين الامراء واقارب الرجل الدمويين

القرابة الاهلية
وتربطها

(المادة ٨٣)

قد تصدر القرابة الاهلية تارة عن الجماع الحلال اي الجماع الزوجي
وتارة عن الجماع الزناوي وقد تحصل بين الزوجين بان جماع احدهما شخصاً
من اقارب الآخر الدمويين

(اعلم ان الروم لا يلتفتون الى منع الزواج الصادر عن القرابة الاهلية
جميعاً حرام بل الى الصادرة عن الجماع الحلال وتمتد عندهم كاستبداد
الدموية اي الى الوجه السابع)

احكام هذه القرابة
حد الروم

(المادة ٨٤)

القرابة الاهلية الصادرة عن الجماع الحلال تمتد ابطالها الزواج الى

البطالان والمواضع
اللتابعة من القرابة
الاهلية

الدرجة الرابعة بالتفصيل وما الصادرة عن الجماع الحرام فالى الدرجة الثانية بالدخول

« المادة ٨٥ »

لا تحصل القرابة الالهية الا بالجماع الكامل اعني الصالح للولادة

« المادة ٨٦ »

القرابة الالهية اذا وقعت بين الزوجين لا تبطل الزواج وانما تمنع استيفاء حقوق الزواج عقاباً للزاني

(المادة ٨٧)

حساب عدد درجات القرابة الالهية نظير حساب عدد درجات القرابة الدموية (في مائع الادب العمومي او مائع الحشمة)

(المادة ٨٨)

الادب العمومي عبارة عن قرابة تكاد تشبه القرابة الالهية تحصل بسبب الخطبة بين احد عاتدي الخطبة وبين اقارب الماتد الآخر الديموين وتحصل ايضا بسبب الزواج المقرر وغير المكتمل بين احد الزوجين وبين اقارب الزوج الآخر الديموين وهذا المانع انما يبطل الزواج بمقتضى رسم الناموس الكنائسي

(المادة ٨٩)

الادب العمومي اذا كان صادرا عن خطبة صحيحة لا يبطل الزواج الا في الدرجة الاولى وما اذا كان صادرا عن الزواج المقرر فيمتد ابطاله الزواج الى الدرجة الرابعة بالدخول (١)

الادب العمومي
الصادر من خطبة
صحيحة
الادب العمومي
الصادر من زواج
مقرر

(١) لا يتبر مائع الادب العمومي ماناً صحيحاً الا اذا توفرت فيه الشروط الآتية - اولاً - ان تكون تلك الخطبة صحيحة تكون مائة في الدرجة الاولى فقط فيجوز اذا لمضطربة الى رجل كان صريحاً بنذر او بدرجة مقدسة ان تقترح بواحد من قرائه تمام خطبتها مع - ثانياً - ان تكون الخطبة حصلت مع شخص معين ومن ثم اذا اهل احد - قولاً بأنه يقترح (احدى بنسات رجل جاء بدون تعيين البت فهذا القول لا يتبر خطبة ولا يولد منه مائع ما

(في مانع الذنب (١))

(المادة ٩٠)

انواع الذنب انواع الذنب المبطل للزواج ثلاثة . الاول . الزنى الفسقى . الثاني . قتل الزوج الرجل او المرأة . الثالث . اجتماع كليهما اي الزنى والقتل معا

(في الزنى الفسقى على انفراده)

(المادة ٩١)

يشترط في جعل هذا الذنب مانعا مبطلا للشروط الاتي ذكرها . الاول ان يكون الزنى الفسقى حقيقيا وصورياً ومكتملا فبني يكون هذا الزنى حقيقيا ان يكون كلا الفاسقين او احدهما مقيدا بزواج صحيح شرعي لا توهمي ولا يشترط في هذا الزواج ان يكون مكتملا وبكونه صورياً ان يكون معلوما عند الطرفين بان لا يجهل كلا الفاسقين ان احدهما مقيدا بالزواج . وبكونه مكتملا ان يكون تاما بجماع لمحي . الثاني . ان يصد الزنى خليطه بالزواج وان الخليط يقبل هذا الوعد ولو بالدلالة . الثالث . ان يقع الوعد والزنى حال حياة الزوج

(في القتل على انفراده)

(المادة ٩٢)

يشترط في جعل القتل مانعا ثلاثة شروط . الاول . اتفاق الطرفين على القتل ولا يكفي ان يقتل احد الزوجين زوجه بشير علم وموافقة من هو مزعم على الارتباط معه بسبب الزواج . الثاني . قصد الزواج . الثالث . ان

ان مانع الادب السموي يتجر مانعا مودعا في كان تابعاً من خطبة صحيحة مثلاً اذا ماتت الضحية او دخلت الى رعيته فلا يجوز للضحية ان يتزوج احدى قريباتها بدون تنسح يصدر مانع الادب السموي من الزيجة الصحيحة ولو كانت غير مكتملة وقد يتسع هذا المانع اكثر من مانع الضحية الذي لا يحدى الدرجة الاولى من الخط المحقق او المتصرف فانه الزيجة يصل الى الدرجة الرابعة

(١) هذا المانع لا وجود له في المكنيسة الشرقية اليونانية .

يكون حدث الموت بقطة طبيعية او ادية قتلها احد الطرفين المتعصين

(في الزنى والقتل ما)

(للمادة ٩٣)

مضى اجتماع الاثنان المذكوران اي الزنى وقتل الزوج فلا يشترط اتفاق الطرفين على قتل الزوج ولا الوعد بالزواج بل يكفي ثلاثة اشياء . اولها الزنى الفسقي على الوجه المشروح اثنا ويترتب ان يكون الزنى متقدما على قتل الزوج لا على السعي فيه . ثانيا . السعي في القتل من احد الفاسقين بنسبة الزواج ويكفي لذلك نية احدهما . ثالثا . ان يتم القتل بسعي احد الفاسقين على الوجه المشروح في القتل على افراد

(في مانع اختلاف الدين)

« المادة ٩٤ »

محمد وغير محمد

اختلاف الدين بين الممد وغيره مما يبطل الزواج

« المادة ٩٥ »

اختلاف المذهب
المسيحي

اختلاف المذهب بين الممددين لا يبطل الزواج بل يعتبر من

الموانع الماسة

مباوى

(٤٤) بمقتضى اي ناموس يبطل الزواج بين الممد وغير الممد ؟

بمقتضى وسم الناموس الكنائسي وهذا المانع لم يكن له من اثر جب

الاعصر الاولى لكنيسة

في حق التمسح

(٤٥) من له ان يفسح من مانع اختلاف المذهب ؟

الحبر الاعظم دون سواء ما لم يفرض الى غيره التفسيح منه

سوفات التفسيح

(٤٦) ما هي مسوغات وشروط هذا التفسيح ؟

١ - ان يؤمن انخداع الشخص الكاثوليكي - ٢ - ان تعرف
الاولاد في حضن المذهب الكاثوليكي - ٣ - ان يوجد داع مهم يوجب
هذا الزواج
(٤٧) هل من الضروري حصول المناداة ؟
كلا

(في مانع الاكراه اي لطوف)

(المادة ٩٦)

يبطل الزواج الحاصل تحت الخوف الشديد

الخوف الشديد
وتعريفه

(المادة ٩٧)

لا يعتبر الخوف شديدا الا اذا توفرت فيه الشروط الاتية - ١ - صدوره
من علة خارجية ذات حرية - ٢ - ايقاعه بغير حق - ٣ - ان يكون ايقاعه
بقصد الاجاء الى عقد الزواج

(. المادة ٩٨)

الخوف الخفيف وان اوقع بغير حق لا يبطل عقد الزواج (١)

الخوف الخفيف
واحكامه

(في مانع الارتباط)

« المادة ٩٩ »

المراد بالارتباط التقيد بوثائق الزواج بحيث يقتدر كل من الزوجين
بالاخر مع امتناع تزوج احدها بالغير ما دام زوجه حيا وهذا المانع مبني
على خاصيتين من خاصات الزواج اعني عدم الانتقاض والوحدة ومن ثم
يبين ان مانع الارتباط من ترتيبات التاموس الالهي

نوع سابق

(١) كذلك يبطل الزيجة خوف الضرر الثقيل الممكن حدوثه لانه يزيل الاختيار الكامل

الاختيار الكامل

قضايا

- (٤٨) من ظن بضمير سليم أن امرأته ماتت فتزوج ثم ظهر أن الأولى
حية لزمه العود إليها
- (٤٩) غيبة أحد الزوجين وإن طالت ليست بحجة كافية للتزوج باخر
بل لابد من تحقيق موت الغائب
- (٥٠) الحكم بحقيقة الموت يتعلق بالاسقف ولا يسوغ له أن يأذن
بعقد الزواج إن بقي مترددا
- (في مانع السن أي العمر)

« المادة ١٠٠ »

- هذا المانع مبني على عدم بلوغ السن اللازم للقيام بحقوق الزوجة فيبطل
زواج غير البالغ من قبل الناموس الثاني

- الحرف الخفي ولو كان ظاهراً لا يبطل الزينة لانه لا يعدم من صاحبه قوة الاختيار
الحرف المقتل يدل ولو كان ثقيلاً لا يبطل الزينة مثل الحرف من الحرم الكائن في القصر المقتل يدل
المقتل من القضي عدلاً
- يؤم لإبطال الزينة أن الحرف ظاهراً يكون فانية اختلاس الرضى واما أن كان فانية
اخرى كالانتقام أو القصاص فلا يبطلها مثل من يتزوج ابنة عدوه بقصد مصلحته أو كمن يكون
معتقلاً في سجن لأسباب شخصية فيتزوج ابنة السجن أو القضي لينجو من السجن
- يؤم أن صدر الحرف القتل يكون شخص لا شيء أي حقة طيبة مثل من يتزوج في ساحة
الموت خوفاً من القصاص الإلهي إلخ .
- يتم خوفاً عادلاً ومن ثم تنصف الزينة المطلات للزوجة المكررة الصادرة من أمير أو من
كل ذي سلطان له على الناس حقوق الاختيار والاحترام لذاته ويثنى بالتالي من مضادته
- لو قبل طويلاً المجامعة من اتزل عليه الخوف واكسدت الزينة فيتم عقد صحيحاً بالنسبة
له أيضاً لما في فعله من الرضى بها فلا تسع إذا دعوى من تزوج خباً وعرف طريقاً واما أن
حصلت المجامعة كرهاً من أجل استمرار الخوف الثقيل فتصح من قبل الزنى ولا تكذب عقد
الزينة صحة البتة وتعتبر أنها علة من طرف الزوج الآخر
- تصلح بالمسكنة الطوعية الزينة الباطلة لأجل الخوف الثقيل حتى لو كانت المسكنة بدون
جماعة إن توفرت الشروط الاربع الآتية
- أولاً أن تكون المسكنة طوعية غير انحصائية بها طال أمدها وبعد المسكنة طوعية من زلات
علة الخوف المقتل أو إذا تمكن الشكاف من الحرب أو من طلب إبطال زواجه فلم يهرب ولم
يطلب ذلك البطان

ثانياً يؤم ان للسكنة الحالية من الجساسة تكون مديدة او اقله تكون استمرت مدة تكفي للاستنتاج انها طوعية ولقائني الكنائسي وعده بحق التبرع فيها اذا كانت طوعية ام لا وفيما اذا توقرت فرضي لم يختصها الطائف .
ثالثاً لكي ان الزينة تصلح بالسكنة والجساسة او باحديهما يجب ان الطرف المقتل عليه الضروف يكون عاملاً ان زينة باطلة وقاسدة اصلاً واما اذا قل ان زينة صحيحة مع ما سبقها من دواعي الضوف والظرف فساكن او جامع تليها لاسر يظه شرعي فقل هذه المسكنة والجساسة لا يسهان الزينة لضوفها من الرضى التام التالي من حرية تصرف كامل لانه لو علم بفساد زواجه لا كان ساكن او جامع طوعاً
رابعاً استمرار الرضى بالزواج من جهة الطرف المتزوج منه الضوف الثقيل لانه يجب لصحة الزينة ان الحبتين يسلطان رضاهما وما وهذا لا يكون اذا رجعت الجهة الواحدة عن ذلك الرضا :

« المادة ١٠١ »

حد البلوغ بحسب رسم الناموس القانوني ان يتم الثلاثين اثنا عشرة سنة ولذا ذكر اربع عشرة سنة مع مراعاة حالة من يبلغ قبل هذا السن نظرا الى قوى جسده اعني قدرته على التناسل وادراكه ثقل قيد الزواج

حد البلوغ

(في موانع الغفلة (١))

« المادة ١٠٢ »

الزواج الحقي يطلق على الزواج الذي يعقد خالياً من الاحتفال الذي

بحضور خوري الزينة والدود

(١) يطلب لصحة شكل الزينة . اولاً . حضور خوري المكان « اي محل الإقامة » او الاستغفار او كاهن اخر معين باسمه . ثانياً . حضور شاهدين على الاقل . ثالثاً . ان المتعاقدين يصرحان برضاهما امام الخوري والشاهدين ، ما ولا يجوز التصريح بهذا الرضا . مرة امام الخوري ومرة امام الشهود . رابعاً . يجوز في البلاد الغير كاثوليكية والذين موجود فيها خوارنة بعد الحصول على حلة من الكنيسة ان عقد الزواج بحضور شاهدين فقط . خامساً . زينة الغير كاثوليكيين متى كانت صحيحة وشرعية على حسب قوانينهم الكنائسية تنبر عندنا صحيحة ولا يجوز تجديد عقدها متى ارتدوا الى الكائنة . سادساً . على الخوري ان يتنصع من عقد الزواج اذا علم خارجياً عن منبر الاعتراف بوجود موانع تمنع العقد

قد تلمس احياناً ظروف جسيمة تجب عقد الزينة مقدماً مستقبلاً فان مثل هذا العقد لا يكون مستمراً اذا اذبح لزوجه انما لا يقد مثل هذا الزواج الا بمعرفة خوري المكان وعليه ان لا يقبل به الا بعد التحقق من ضرورته ومن الله الشرعية الموجبة اليه ولترك المساعدة ومن عدم وجود زواج سابق ما زال قائماً طيبة او شرماً ومن رضى الطرفين رضاه حراً صحيحاً وعلى الخوري ان يدفع سند عقد الزواج الى الاسقف ليسجل ويغفظ في الارشيف . ويجب على المترجمين زينة مستترة ان يأتوا بما يؤكدهم من الادلاد الى الكنيسة ليتمدوا وان يملأ ولادة الاطفال للاستقف اما ذاتياً او برسالة مضيفة منهما او بواسطة شخص صادق معين منهما

عينته الكنيسة اي بدون حضور خوري الرعية وشاهدين علي القليل وهو من قبيل الموانع الكنائسية .

(المادة ١٠٣)

لا فرق في الشاهدين اذا كانا من جنس الرجال او من جنس النساء ويشترط فقط ان يكونا بالعين التمييز ويقدران علي الشهادة

(المادة ١٠٤)

الزواج الخفي باطل سيم في كل محل نشر فيه منشور المجمع التريديتي
الآتي نصه

« من بدون حضور خوري الرعية او حضور كاهن ماذون منه او من اسقف »
« الابريشية وبدون حضور شاهدين الي ثلاثة ياشرعقد الزواج فالسنودوس »
« المقدس يعمله غير اهل لا يرام هذا المقد علي هذا الوجه ويحكم بطلان »
« مثل هذا المقد وييمان بان هذا المنشور يتبدى قيام قوته في كل خورنية »
« بعد ثلاثين يوما من اول يوم نشر هذا فيها »

في سريان احكام هذا
المنشور مع الطوائف
للشرقية

(اما في الكنيسة الشرقية من كاثوليك وغير كاثوليك فيمكنني بوجود
كاهن ولو غير مصرف في الرعية حسب التهذيب الجاري ولو ان بعض
الطقوس فيها ادخلت ضرورة وجود خوري الرعية حسب المجمع التريديتي)

فتاوى

(٥١) هل يعذر المروسان في الزواج الخفي بسبب عدم امكانهما
الالتجاء الى خوري الرعية او الاسقف ؟
« بالاجاب » اذا كان عدم الامكان عاما احد الاقاليم كما اذا كان فيه
ثورة سياسية او دينية « وبالاكثر » اذا كان عدم القدرة قائما سيم في حق
حادثة خاصة

(٥٢) ما العمل ليكون الزواج صحيحا اذا تذر حضور خوري
الرعية ؟

يجب على راضي الزواج أن يتأذنا خوري الرعية أو الاسقف بالكتابة حتى ياذن باستدعاء كاهن آخر وان لم يتيسر لهما لا الاستئذان ولا حضور احد الكهنة بعد الاستئذان فلها عقد الزواج بحضور شاهدين بلا افتقار الى حضور كاهن غير مأذون بما ان حضور مثل هذا الكاهن لا يفيد الصحة ويكفي قبول البركة فقط عند سنوح القرصة من اي كاهن كاثوليكي وان لم يكن منح هذه البركة شرطاً ضروريا لصحة الزواج في مثل هذه الحالة

(المادة ١٠٥)

الخوري اللانم حضوره لصحة الزواج انما هو خوري كلا المروسين او خوري احدهما الذي له الولاية عليها او على احدها

(المادة ١٠٦)

يحق ثبوت ولاية الخوري بما اذا كان المتعاقدان او احدهما له مسكن اقامة او شبه مسكن في خوريته فلا يتحقق ثبوتها بمسكن اصلها ولا بمسكن كليهما او احدهما مدة قصيرة في جهة من الجهات

في السكن وشبه السكن

فصل

(٥٣) ما هي مدة السكن المقررة في بلدة اجنبية لتحويل الخوري حق الولاية لحضور عقد الزواج ؟

في المدة المقررة لاجتياز محل الإقامة مسكناً

شهر واحد ان لم يكن الباعث على الإقامة التنزه او التصفيف وما يشبه من البواعث الوقتية لان المل في هذه الاحوال لا يكون نظير مسكن ولا شبه مسكن في الحقيقة

(٥٤) هل للطوائف الذي لا قرار له في محل معين ان يعقد الزواج بحضور اي خوري كان ؟

في الخوري الذي يعقد زواج الطوائف

بالايجاب سواء كان كلا المتعاقدين من الطوائف او احدهما فقط

(٥٥) هل يصح حضور الخوري الزواج وان كان مر بوطا او ساقطا في
العجز او محروما او مشاقا؟

« بالاجاب » ما لم يكن تخلى عن مرتبة او جوؤى بلحظ القانوني
(٥٦) هل يصح حضور الخوري وهو مكروه عليه
في حضور الخوري
مكرها
يصح

(في اثناء العجز اي عدم القدرة)

« المادة ١٠٧ »

العجز عن القيام بمقوق الزواج اعني عدم القدرة على الجماع الذي يصلح
بذاته للولادة على انواع مختلفة فنه ما يكون محققا او مشكوكا فيه باعتبار
كونه يينا او غير بين ومنه ما يكون سابقا او تابعا باعتبار كونه متقدما على
عقد الزواج او لاحقا له ومنه ما يكون موقتا او موهدا باعتبار كونه قد
يزول بمضي زمان او بالصناعة وقد ينتع زواله ومنه ما يكون طبيعيا او عرضيا
باعتبار كونه حاصلنا عن عيب بلطنى او عن علة خارجية كالسحر ومنه ما
يكون مطلقا او اضافيا باعتبار كونه بين رجل وعامة النساء او بين الرجل
وامرأة معينة وكذا عكسه بان تكون المرأة عاجزة بالنسبة الى كل الرجال
او بالنسبة الى رجل معين

(المادة ١٠٨)

العجز السابق المؤبد (١) سواء كان مطلقا او اضافيا يجعل الزواج باذلا
بمقتضى حكم التاموس الطبيعى وذلك لاتقناه موضوع الزواج بامتناع القدرة
على الجماع ويؤبد ذلك التاموس القانوني

(١) العجز الدائم هو الذي لا يزول من طبع بل بوسائل اما حيوية واما طبيعية منطرة
او ائية .

العجز الدائم المطلق اذا كان سابقا لقرينة ولو كان من جهة واحدة من الجنين المتقاربتين
فانه يبطلها قانونا وطبيعة بالنسبة للزوج والزوجة

المعز الموه بدق
كان لاحقاً للزواج
العقد الموقت متى كان
سابقاً للزواج

لا يبطل الزواج بالمعز التابع ولا بالمعز السابق الموقت (١) وذلك
لان استعمال الزواج بالفعل اي التصرف في حقوقه في الحال ليس من
ذاتيات عقد الزواج بل يكفي في صحة امكان تكيله وقت انعقاده او
بعده بمدة

في الزوجية متى تحقق
وجود المعز

متى كان المعز محققاً فلا يعود يحق للزوجين الاقدام على استعمال حقوق
الزواج ولو على وجه الاختبار وذلك لانه حيث تمذر الجماع بطلت الغاية
المتوقفة جواز الجماع عليها
(المادة ١٠٩)

في النضي

بعد الحصى عاجزاً اذا كان فاقداً الخصيتين بخلاف ما اذا كان له
خصية واحدة
(المادة ١١٠)

في الزوجية متى كان
المعز مشتركاً فيه

عند الشك في المعز يرأى جانب صحة الزواج حتى جاز للزوجين
اختبار الجماع بل ان الناموس القانوني اباح لها الاختبار الى مدة ثلاثة
اعوام ولا يمنع من اباحة الاختبار كل هذه المدة بترجيح جانب المعز الموه بد
(المادة ١١١)

في القم

ليس القم من قبيل المعز لان القم ليس بماجز عن الجماع وبالتالي
يصح زيجة الشيوخ الذين يقدرين على استعماله كما انه يصح زواج الامراة
التي تقبل الزرع ولو لم تستطع ضبطه
(في مانع الخطف) (٢)

(المادة ١١٢)

في تعريف الخطف

المراد بالخطف اخذ الامراة جبراً من مكان آمن الى غيره حيث

- (١) المعز الزمني هو الذي يزول بدون خطاء او خطر الحياة او بوساطة جائزة احتيادية او
لاجل كيفية الزرع - المعز الزمني لا يبطل الزيجة لان كان زواله
اذا ملك الرجل قدرته بعد الاقتمال عليه الرجوع الى زوجته ولو تزوجت بأخر
(٢) الخطف هو اخذ المرأة خصباً من مكان الى آخر يقصد التزوج بها وينقسم الخطف الى

تبقى مضبوطة تحت ولاية الخاطف بنية إبرام عقد الزواج وهذا الخطف يبطل عقد الزواج بين الخطف والمخطوبة بمقتضى رسم التاموس القانوني

(المادة ١١٣)

لا بد لما منع الخطف من توفر ثلاثة شروط . الاول . ان تنقل المرأة المخطوبة من مكان الى اخر . الثاني . ان يكون الباحث على خطفها قصد التزوج بها لا غير . الثالث . ان يقع الخطف جبراً على المرأة بنير رضاها

فتاوى

(٥٧) ما القول لو استمال الرجل المرأة الى اتباعه بالمطايا والتملقات في الطايا والتملقات وما اشبهه ؟

ليس ذلك من قبيل الخطف حتى لو نعت المرأة الرجل رغماً عن والديها

(٥٨) ما القول في الخطبة التي تعقد والمخطوبة تحت ولاية في صفة خطبة المخطوبة الخاطف ؟

في ذلك قولان . الاول . انها لا تصح بناء على ان الحرية شرط في الخطبة كما هي في الزواج . والثاني . انها تصح وذلك ان الخطبة لا كانت قابلة للنسخ كان احتياجها الى الحرية دون احتياج الزواج

« المادة ١١٤ »

مانع الخطف قاصراً على خطف الرجل للأمرأة ولا يمتد على خطف الرجل في خطف المرأة هذه لكذلك

نوعين الواحد اخذ الشخص كرمًا وقهراً والثاني اخذه طوعاً منه ويرضاه انما قهراً عن والديه او مو كان تحت سلطانه وبما اخطف المبال للزينة فهو التزوج الاول منه فلا تقوم زينة قلماً بين العاطف والمخطوبة ما داما في حوزة العاطف حتى ولو قبلت ان تتزوج به ويترتب فصل المخطوبة عن عائلتها ووضعها في محل ابدن حرير وتسل بدقت عن رغبها في الزواج فان ارتضت به تزوج يعتبر خطافاً من استمال غيره لخطف المرأة . الخطف خاص بالرجال دون النساء ومن ثم لا تسري هذه القواعد على الامراء التي تختلف رجلاً

(المادة ١١٥)

يزول مانع الخف إذا عقد الزواج بين الخاطف والمخطوفة بعد خروجها
من سلطته

(المادة ١١٦)

لا يزال مانع الخطف قائماً مادامت المخطوفة تحت سلطة الخاطف ولو
تزوجها برضاها الطوعي وهي تحت سلطته .

في رضى المخطوفة وهي
تحت سلطة الخاطف

❦ الباب السابع ❦

(في التفسير)

❦ الفصل الاول ❦

(في سلطات التفسير)

(المادة ١١٧)

لاسلطة لاحد حتى ولا البابا في التفسير من الموانع المبطلّة من قبل
الناموس الطبيعي مثل القتل والجنون والقرابة في اية درجة كانت من
درجات الخط المستقيم وفي الدرجة الاولى من الخط المنحرف والزينة والعجز
وذلك لان السيد المسيح لم يعد سلطاناً مثل هذا للكنيسة انما له (البابا)
ان يفسح من جميع الموانع الكنائسية ولكن لا يبد من مسوغ حتى يجوز له
التفسير منها كما تقتضي السياسة الحميدة وان صح تفسيره منها بدون
مسوغ بما انه الرئيس الأعلى للكنيسة

في حق التفسير من
الموانع المبطلّة

(المادة ١١٨)

ليس للاسقف ولاية اصلية في التفسير من الموانع المبطلّة الا ان يكل
اليه ذلك المجمع او البابا او ان يكون ذلك مقرراً له بمادة شرعية

في الاساقفة وحق
التصحیح

(فيما تجدر تحله الاساقفة من موانع الزیمة)

قال البابا باناديكتوس الرابع عشر في الفصل ٣١ من الكتاب الخامس لجميع الابرشية « ان المعلمين على وجه العموم يتكرونها على الاساقفة السلطان الخصوصي لحل بعض موانع المطلة جهرا بل ان جمعية الفحص المقدس قد حرمت ايضا مرارا كثيرة كقول كاذب وذات جسارة فظيمة القول الذي يجب للاسقف حقا لحل المانع المبطل جهرا الزیمة المتعددة ان تمقد ولو وجدت ضرورة محوجة لمقددها »

فاذا تقدم ذلك نورد بعض قواعد مأخوذة من ابرع اللاهوتيين ومطلي القوانين

القاعدة الاولى . تقدر الاساقفة ان تحل من كل مانع الذي بعد الزیمة المعقودة شرعيا يمكنه ان يدم حق استيفاء واجبات الزیمة كالقرابة الصادرة عن العمودية او من اختلاط الدم مع وضع قانون مناسب لثقل اختلاط الدم فهذا الرأي هو عمومي

القاعدة الثانية . تقدر الاساقفة ان تحل في الزیمة المعقودة من الموانع المبطله المحفوظة للبابا ان وجدت الستة ظروف الالية

- ١ متى كان المانع خفيا والزیمة مشتهرة
- ٢ متى كانت الزیمة قد عقدت بنية سليمة اي اذا كان المانع مجهولا
- ٣ عند هدم امكان افتراق الزوجين بدون خطر شك محقق
- ٤ متى كانت الزیمة قد اكتملت
- ٥ اذا الزوجان لاجل فقرهما لم يمكنهما الذهاب ولا الالتجاء الى البابا ولا الى وكيله

٦ اذا كان المانع من العادة ان يحله البابا . واذا نقص احد هذه الظروف وكان الشخصان فقيرين او اميين بسيطين فيلتزم وقتئذ الاسقف ان يطلب لما الحلة من الكرسي الرسولي بسبب الفقر ليحصل عليها مجانا

القاعدة الثالثة - ندر الاساقفة احياناً بسلطان غير اعتيادي وبارادة الحبر
الحبر الاعظم المقترضة في بعض اشياء ضرورية جداً ان تحمل من الموانع
المبطله بشرط ان تكون خفية مثلاً اذا كانت جميع الاشياء الواجبة لعقد
الزواج قد اعدت وهيت ودعى جمور الاقارب والانساب وكان يوم الاكليل
من ثم قريباً وبعد ذلك اقترت الابنة في اعترافها انها لموحودة في مانع مبطل
ولا توجد وقتئذ طريقة سوى تقسيح الاسقف صدا للشكوك والظن
الردي والنفسية والعداوات الممكن حدوثها

(اما في الكنيسة الشرقية الكاثوليكية فالبنائية منها يحل البطريك
من المانع للدرجة الثانية في الخط المنصرف الميرة برابع وجهه باصطلاح
الشرقيين ومن جمع القربات الاخر في عموم الدرجات والاساقفة يحلون
من الدرجة الثالثة وما دون اما سائر الشرقيين من الكاثوليك فبحسب
اتفاقهم مع الكرسي الرسولي يمكنهم الحل من الدرجات المخول لهم فيها

في الكنيسة اليونانية
الكاثوليكية ونورها
من الكنائس الشرقية
الكاثوليكية وحق
التسريح

الفصل الثاني

(في مسوغات التسريح)

(المادة ١١٩)

الاسباب التي تقدم طلباً للتسريح منها خطيرة اي كبيرة ومنها حقيرة
اي خفيفة ثم منها باعثة اي داعية او غائبة ومنها مرغوبة ثم منها صحيحة اي
صادقة ومنها كاذبة

مسوغات التسريح

(في الاسباب التي تسوغ التسريح من اللوائح المبطله)

« المادة ١٢٠ »

اسباب التسريح هي

اولاً - ضيق الوطن اي بلده السكن اعني ان يكون البلد ضيقاً

ضيق الوطن وتربو

- بحيث يخشى عدم تمكن العبية من كفو يتزوجها وبعد البلد ضيقاً متى كان
عده يئوته لا يبلغ الثلاثة بيتاً
- ثانياً — انه ينقصها الجهاز اللائق بها ويوجد من يجهزها من ذوي
قربانها او الاجنيين بشرط ان تزوج باحد اقاربها الدمويين
- ثالثاً — كبر سن الامراء اي ان يكون بلغ عمرها اكثر من اربع
وعشرين سنة ولم تقدر تصادف من تزوج به من امثالها
- رابعاً — مجاملة الرجل ذات قرابه الدموية او غيرها ممن ينه وينها
مانع مبطل وهذا السبب مقيد بما اذا كان يتولد منه فضيحة
- خامساً — الدالة الفاحشة بين الرجل والامراة بحيث يخشى حصول
عثار من تعاشرها المتجاوز الحدود اذا لم يعقدا الزواج
- سادساً — جعل النسل المولود او المحمول به من زنى شرعياً
- سابعاً — تخميد نار العداوة او اطفاء الخصومة المتقددة بين اهل
الرجل واهل الامراة ولو فرق في مانع القرابة سواء كان من جهة القرابة
الدموية او الاهلية
- ثامناً — الفضائل المسيحية التي من التمثل الا توجد في رجل
غيره
- تاسعاً — عظمة الاعمال الحسنة في حق الكنيسة التي تستحق
المكافأة
- عاشراً — حصر الثروة في العائلات الشهيرة
- حادي عشر — الصدقة الجزئية المقدار التي ينبغي ائنائها في
اعمال مبرورة
- ثاني عشر — فقر الامراة بان كانت ارملة ولها اولاد تنكبد
سوءهم وتهم ووجد الرجل بنوي عيالهم وبعد بها

﴿الباب الثامن﴾

(في تصحيح الزواج الباطل)

(المادة ١٢١)

قد يعقد الزواج باطلا للأسباب الآتية

١- انتفاء الرضى - ٢- انتفاء الصورة المعينة - ٣- عدم اهلية المتعاقدين

(في سبب عدم الرضى)

(المادة ١٢٢)

يمكن تصحيح الزواج المعقود باطلا من جهة عدم الرضى بمجرد

تجديد الرضى ولا بد من وجوب تجديده من الطرفين ان كان كلاهما لم

يرضيا والا فن طرف من لم يكن قد رضى

(في سبب انتفاء الصورة للمينة)

(المادة ١٢٣)

أولاً . اذا كان الزواج باطلا بسبب الخفاء يلزم تجديد عقده بحضور

الحوري الراعي والشهود . ثانياً . اذا لم يأب الطرفان الحضور امام الحوري

الراعي وجب تجديد عقد الزواج بحضوره اما جبراً ان كان بطلانه مشتمراً

واما سراً ان كان بطلانه خفياً وذلك لدفع الشار في الصورة الاولى

وللاحتراز من الشار والمحافظة على صيت الزوجين في الثانية

(في سبب عدم اهلية للمتاعدين)

(المادة ١٢٤)

حتى كان الزواج باطلا بسبب مانع كثنائي يادر قبل كل شيء الى طلب

التفسيح والتفسيح هنا ضربان بسيط وهو التفسيح المتادو تفسيح من الاصل

(اطلب زيادة البيان والاطلاع كتب اللاعوت والملق القانوني العام والخاص بكل كنيسة سواء كانت كاثوليكية او غير كاثوليكية)

﴿ الكتاب الثاني ﴾

(في النفقة)

(اكرم أباك وامك) - (سفر الخروج ص ٢٠ عدد ١٢) تشمل هذه الوصية بوجه أولى على ما يجب على الولد لوالديه وبوجه ثانوي اي ضمنى على ما يجب على الوالدين للولد وعلى ذوي القرابة من الاصول والفروع لبعضهم وعلى الرئيس للهرون وعكسه

﴿ الباب الاول ﴾

(في ما يجب على الولد لوالديه)

« المادة ١٢٥ »

الحقوق الواجب على الاولاد قضاؤه لوالديهم ثلاثة (المحبة) كونهما علمهم (والاهابة) كونهما ربى ولاية عليهم (والطاعة) كونهما سائسين لهم

« المادة ١٢٦ »

يجب على الاولاد ان يعبوا والديهم باطناً وظاهراً وان يدفعوا عنها كل شر واهانة وان يساعدوها في حال احتياجها على قدر مكنهم حتى وان كانوا موسومين بشوائب ومعدب جسيمة ومعاملين اولادها سوء المعاملة

(المادة ١٢٧)

على الاولاد ان يقدموا لوالديهم ما يحتاجانه من الطعام وغيره من لوازم العيشة ويقتربوا ائماً عظيماً مما كل من ابكى والديه والجأها الى التسول او الى تصاطي حرفة او مهنة لائق بشأنها او لم يفتقدوها ولم يشفق عليها ولم يواسها في حال مرضها وكآبتها وشيخوختها المفضكة او لم يمكنها من الاعترار المقدسة عند اشراقها على الموت (من يزن اياه ويدفع امة فهو مخزي وتعييس) (سفر الامثال ص ١٩ عدد ٢٦)

من شتم امه لعنة الله تزل به (ابن شيراز ص ٣ عدد ١٨)

(المادة ١٢٨)

يجب على الاولاد القيام بقدر مكنتهم بمصاريف جنازة والديهم
ودفنها والاحتفالات الكنائسية اللائمة بمجالتها

﴿ الباب الثاني ﴾

(في ما يجب على الوالدين لاولادهم)

« المادة ١٢٩ »

الواجب على الوالدين لاولاد امران المحبة والتربية

(المادة ١٣٠)

على الوالدين ان يربوا اولادهم باطناً حباً مرتباً ذا فاعلية اي
انهما يمتان حقيقة بمصالحهم ويمافظان عليهم في عامة الامور

(المادة ١٣١)

يتعرف الابوان اثماً (اولاً) اذا اتقد قبلها غضباً فابقضوا ولدها حتى
كرها بالنظر اليه بدون حق او اينا مساعدته عند احتياجه . (ثانياً) . اذا
لقياه بالقلب مهينة جداً بحيث تجعله يستشيط غضباً فن ثم يترد ويسعى
(ايها الاباء لا تضربوا اولادكم) . (الرسول . افسس ص ٦ عدد ٤) . (ثالثاً) .
اذا اظهرا فواحشه لاجنبي بدون داع موجب مقبول . (رابعاً) . اذا افراطا
في الميل اليه حتى اباحا له كل ما يهواه او قصرا في التشديد عليه لردعه
عن المنكرات . (خامساً) . اذا فضلا احد اولادهم على الباقيين بدون
علة موجبة

(المادة ١٣٢)

على الابوين ان يعنيا بتربية اولادهم تربية جسدية وتربية ووحية

(المادة ١٣٣)

تستدعي التربية الجسدية الاهتمام بثلاثة امور (الحياة و (المعيشة) و (الحالة)

(الحياة) توجب الاعتناء الوافي بمصلحة الولد منذ الحمل به وعلى ذلك يلزم الوالدين تجنب كل ما من شأنه الاضرار بالجنين والاحتباس على الطفل الى ان يشب ويقوى .

(المعيشة) توجب الاهتمام للولد بكل ما يحتاج اليه من طعام وكسوة وسكنى لائقه بحالته ومقامه الى ان يتمكن من اعالة نفسه بكدّه وسعيه وقد يأثم الوالدان اذا طردا ولدهما من البيت وهو عاجز عن تحصيل معاشه حتى اضطر الى التسول او انه يتعاطى حرفة دنّية لا تليق بشأنه

(الحالة) تفرض على الوالدين الاهتمام بطريقة موافقة لحالة اولادهم لتمكينهم من المعيشة عيشة لائقة فمن ثم على الوالدين . (اولاً) . ان يعنيا تحصيل المال اللازم لمعاش اولادهما في الحال (وفي الاستقبال ان امكن) (لا يحق على الاولاد ان يذخروا التذخائر لآبائهم بل على الاباء - لا اولادهم (قرنية ٢ ص ١٢ عدد ١٤) . (ثانياً) . ان يعلموا اولادها صناعة او حرفة او فن مما يعيشون به عيشة تليق بشأنهم . (ثالثاً) . ان لا يبدوا اموالها . (رابعاً) ان يقدموا جهازاً كافياً لآبائهم لما تختاره من الزواج او الترهّب

(المادة ١٣٤)

واما التربية الروحية فانها تستدعي الاهتمام بثلاثة امور ايضا (التعليم) و (التاديب) و (القدوة اي المثال)

(التعليم) يلزم الوالدين ان يدرّبا اولادها في المبادئ الحميدة ويفقههم حفظ وصايا الله تعالى والايمان وكل ما هو ضروري للفلاص وذلك اما بنفسها واما بواسطة غيرها فيجب من ثم على الوالدين . اولاً . ان يسرفا ما امكن بتعميد الولد . ثانياً . ان يعلماه في اول صباه اخص مسائل التعليم المسيحي . ثالثاً .

ان يوداه منذ اول حدثاته الصلوة بكرة وعشية وحضور فروض الكنيسة
والتعليم المسيحي . رابعا . ان يسلماه الى معلم ممتاز بالعلم والاداب الحميدة
خامسا . ان يراقبه ليلا ونهارا لتلا يقسد قلبه بالمعاشرات الردية والمخادعات
والمطامعات الفاسدة . (التاديب) يلزم الوالدين تأديب ولدهما المذنب تأديبا
معتدلا اذ فاحشه ضرره اكثر من نفعه فانه يصير الولد تكدا دهشا جبنا
(القدوة اي المثال) يلزم الوالدين ان يكونا مثالا صالحا للولد لان
المثال اشد تأثيرا من المقالة في الاستمال الى الاتباع

❦ الباب الثالث ❦

(في الارضاع)

(للمادة ١٣٥)

على الام ان ترضع ولدها بحليب نفسها

(للمادة ١٣٦)

يجوز للام ان ترضع ولدها بحليب غيرها لاعذار كالضرورة وحصول
فائدة عظيمة او اتباع العادة الجارية عند اهل الشرف ان كانت شريفة لكنه
يلزمها في مثل هذه الاحوال ان تأتي بمرضع صحيحة الجسم قوية البنية
وحيدة الحصال

❦ الباب الرابع ❦

(فيما يجب على ذوي القرابة من الاصول والفروع ليعضهم)

(للمادة ١٣٧)

يلتزم ذوو القرابة من الاصول والفروع بما هو مرتب من الواجبات
على الوالدين لاولادها وعلى الاولاد لوالديهما لما بينهم من الارتباط ببعضهم
بعضا بسبب الولادة وبوثاق الحب الشديد

(المادة ١٣٨)

عند عدم الاب يتعين على الاصل القيام بمصلحة الفرع اعني ولد
الولد ثم ولد ولد الولد الخ . كما انه يتعين على ولد الولد او ولد ولد الولد القيام
بمصلحة الجد عند عدم الابن

« المادة ١٣٩ »

الاخوة والاخوات ملزمون بمساعدة بعضهم بعضاً بما هو ضروري
لقيام حياتهم ليس في حال الضرورة القصوى فقط بل وفي حال الضرورة
القوية ايضاً

في الباب الخامس

(في واجبات الزوجين)

(المادة ١٤٠)

على الزوجين ان يشتركا شركة الاقتران ويسكنوا معاً

(المادة ١٤١)

نفقة الزوجة اعني طعامها وكسوتها وسكنها واجب على الزوج وان كانت
غنية لاحتباسها في مصطنعته

(المادة ١٤٢)

على الزوجين ان يموت كل منهما صاحبه ويكفيه معاشه على ما
يليق بمكانته

(المادة ١٤٣)

على الزوجة ان تعاقب زوجها وان تهتني بالمتاع في البيت وقضاء الواجبات
من طبخ وكس و غسل الثياب ورثتها الخ من الاشغال . واما ان كانت
من آل الشرف فلا يتعين عليها تعاطي مثل هذه الاشغال بنفسها بل عليها

ان تعاملها بواسطة الخدم مع ملاحظتها لهم حتى يتم الشغل على حقه
وبدون تعطيل

« المادة ١٤٤ »

لاحق للزوج في مال زوجته مطلقا الا باذنها ويحق لها التصرف في
ملكها وحقوقها كما تشاء

(المادة ١٤٥)

لما كانت الامراء شريكة الزوج وقرينته لا خادمته ولا ابنته فعليه
ان لا يوءدها متى اذنت الا ان رأى ذلك مفيدا لاصلاحها ولدفع المثار غير
ان هذا التأديب يجب ان يكون صادرا عن محبته ورغبته في البر وعن وفود
عناية بانفاق سياسة اهل البيت وأن يكون التأديب اخف كثير مما يقتضيه
الذنب من الجزاء

﴿ الباب السادس ﴾

(في واجبات الموالى والخدامين)

(المادة ١٤٦)

يجب على الموالى ان يعاملوا خدامهم بالرفق وان يرشدوهم ويؤدبهم
وان يعطوهم اجرة عادلة وان يذودهم بالاغذية الجيدة الكافية وان لا يكلفوهم
اشغالا شاقة فوق طاقتهم وان يمتنوا بهم حال مرضهم وان يمكنوهم من وقت
يحملوا فيه قواعد الايمان المسيحي

(للمادة ١٤٧)

على الخدام احترام مولاهم واطاعة اوامره فيما هو مرتب له عليه والمحرص
على امواله وعدم اتلافها ولا التفريط فيها

الباب السابع

(في واجبات الامة نحو حكماها الزميين)

(المادة ١٤٨)

من واجبات الناموس الطبيعي والالهي الوضعي ان تبدي الامة الاحابة والطاعة لولايتها المسدين لقيامهم مقام الله تعالى في حقها فيما يتعلق بالامور الزمنية بدليل قول الرسول « لتخضع كل نفس للسلطات الرقيقة لانه لا سلطة الا من عند الله واما سلطنة كانت فالله اقامها فن يقاوم السلطان فانما يقاوم ترتيب الله والمقاومون يكسبون دينونة لانفسهم ... » (رومية ص ١٣ عدد ١)

الكتاب الثالث

(في ولاية الاب وفي الوصي والحجر والمبة والوصية والانتبط)

(وتصرفات المريض والوارث)

(ان الشريعة المسيحية لم تأت باحكام خصوصية دينية في شأن الولي والوصي والحجر والمبة والوصية والانتبط وتصرفات المريض والوارث لان المسيحيين يخضعون ديانة لاحكام ملوكهم في مثل هذه الامور حيث كانت تلك الاحكام مطابقة لقواعد العدل والحق قدسري اذ اعلى المسيحيين العثمانيين شرائع ملوكهم العثماني (حيث كانت مطابقة لقواعد العدل والحق) كما ان شرائع فرنسا واطاليا والنمولا الخ تسري في هذه المواد على المسيحيين القاطنين في كل من تلك الممالك وعلى ذلك يرجع في المسائل التي نحن بصددنا الى القسم الاول من هذا الكتاب (كتاب الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية صحيفة ١٠١ وما يلها) مع اعتبار الملاحظات الاتية :
اولاً تستحب وتستحسن المساواة في الموارث بين الاخ والاخت

ثانياً يشترط في صحة اقامة الوصي ان يكون مسيحياً كاثوليكياً
ثالثاً يقترب الوصي الخطاء الميت ديانة في عدم تركه نصيباً من ماله
لاخوته المحتاجين الكاثوليكين في حالة ضرورة شديدة ان لم يمنعه عن ذلك
مانع قوي ولاشقي ومقبول عقلاً كما ان الوصي لا يتخلو من اثم خفيف ديانة
ان لم يسعف ذوي قرباه الدمويين بشيء من ماله
رابعاً يشترط على من يجد لقطاً ويتعهد بتربيته ان يربيه تربية مسيحية

(اطلب لزيادة البيان والاطلاع كتب اللاهوت والحق القانوني العام والخاص بكل كنيسته
سواء كانت كاثوليكية او غير كاثوليكية)

(انتهى ملخصاً)

٢

ارمن كاثوليك

صورة

براءة مرخص طائفة الارمن الكاثوليك في القطر المصري

حكم البراءة الشريفة العالية الشأن السامية المقام السلطانية وعلافي النراء الظاهرة بعن
موقع من خاتمتي بالديا هوانه

تقدمت افادة من طرف نقارة المذاهب الجليلة تتضمن ان انطون بيدروس حسون
افندي بطريرك الكاثوليك في الامتانة وتوايها قد استدعى بناء على لزوم تعيين مرخص لاجراء
امور مذهب طائفة الارمن الكاثوليك سكان القطر المصري وبناء على اقتدار حامل براءتي
هذه السلطانية السريسيقوس بوغوص صباغيان على ادارة وروية الامور المرخصة ان توجه
المرخصة الى السريسيقوس الموما اليه وتدريج شروطها وتسعى بيده براءتي العالية الشأن ولدى
مطالمة الكيفية في مجلس وكلافي الخاص استنسب واستصوب اجراء مأمورية المرخص الموما
اليه فرفع ذلك الى مقامي السلطاني ولدى الاستئذان صدرت اراقتي للكنيسة باجراء مقتضاه
وهوجب ذلك اعطيت براءتي هذه السلطانية مدرجة فيها الشروط الآتية الفصكر وامرت ان
يجري السريسيقوس بوغوص صباغيان الموما اليه ادارة مرخصة كاثوليك بلاد مصر المذكورة
وتوايها وان كنة الارمن الكاثوليك وجميع طائفة الكاثوليك الموجودين في المحلات التابعة
لرخصيته يرفون الموما اليه مرخصا عليهم ويخايرونه في امورهم المتعلقة برخصيته وان يطيعوه
وينقادوا له في كل وجه

وان لا تجري مخالفة من احد عندهم له ونصبة الكهنة والرهبان المستحقين العزل والنصب
في المحلات التابعة لرخصيته وان لا يترس احد للرخص الموما اليه والكهنة في اجرائهم امور
مذهبيهم في بيوتهم ومسالكهم بحرية وما يتفرع عنها من الاعمال
وان لا ياتنهم احد في الكنائس والاديار والمجايد التي تحت يدهم وتصرهم منذ القديم
لوفي دفن موتاهم بحسب الاصول المعتادة عندهم اوفي قبة الامور الدينية التي يجرونها

وان لا يفحص احد ويفتش الكنائس والاديار المختصة بالطائفة المذكورة بدون امر شريف ولا يتمتع احد من تمييزها وزميتها الذي يجري بحسب وضعتها القديم وبحسب الاصول وان المرائض والمراسلات القديمة المختصة بكنائسهم لا تقطى لاحد اخر ولا يترض احد لامتعة الكنائس ولا الاديار بوسيلة دين لاخر وان لا تؤخذ ولا تنقبض على سبيل الرهن

وعلى الفرض انها اذا اخذت بواسطة ما ترد بمعرفة الشرع وتسلم الى محلاتها . ومتى اراد احد من الطائفة المرقومة ان يعقد زواجا او يفسخ زواجا بحسب مقتضى مذهبهم يجري ذلك بمعرفة المرخص الموما اليه او وكلائه الذين بينهم ولا يصير مداخلة من طرف احد غيرهم ولا يتداخل احد عند ما يجري التأديبات اللازمة بحق الكهنة ووكلائهم الذين يعقدون زواجا خلافا لمذهبهم بدون اذن ومعرفة المرخص الموما اليه ووكلائه وحينما تقع منازعة بين اثنين من المسيحيين بخصوص عقد زواج او فسخ زواج او امر اخر مما يتعلق بمذهبهم فلا احد من القضاة والنواب يمارض المرخص الموما اليه او وكلائه متى حقق عن المنازعة واصلح ما بينها وعند ما يجلهم عيناً بحسب مذهبهم ويحرمهم في كنائسهم ويمتنعهم فلا يصير ممارسة من طرف احد القضاة او النواب

ولما كان طلاق امرأة وتزوج امرأة على امرأة تخالفاً للمذهب الامة المذكورة فلا تقطى رخصة لمثل ذلك بل متى وقع امر كهذا يخالف المذهب فليجر التأديب بحسب المقتضى وانه لما كان دخول من يتزوج على خلاف امورهم الدينية الى كنائسهم متغيرا لمذهبهم فعلى القضاة والنواب وسائر الضباط ان لا يجبروا ولا يكلفوا الكهنة دفن من يموتون على هذه الحالة وكل ما يوصى به المرخصون والاساقفة والرهبان والقساوس وسواهم بموجب مذهبهم الى كنائسهم والى بيوت وقت مدارسهم وبطاركتهم من قود وسائر الاشياء فتكون وصيتهم نافذة ومقبولة

ومتى ماتوا فلا يصير تعرض لذلك من طرف ورثتهم واذا وقت مداخلة يصير استماعها في الشرع بحسب مذهبهم وقواعد ديانتهم بشهود كاثوليك من ملتهم وتخلص من ورثتهم ومن مات من الرخصين والحوارنة والقساوس والرهبان والراهبات المدعوات (مايرايست) فكل ما له من قود وخيول واشياء غير ذلك ياخذها المرخص الموما اليه بالوكالة عن البطريرك فلا يتداخل فيها وقتئذ احد من بيت المال والقسامين والتولين والمخلصين وسواهم ومن كان لهم ورة فلا يصير وضع اليد على قودهم واموالهم ومتروكاتهم ومن الحوارنة والقساوس من فعل

وسار على خلاف مذهبهم وادبه المرخص الموما اليه بقتضى مذهبهم وحلق شعره وعزله
واخرجه من الجورة والرهبة واعطى كنيسة الى اخر ذلك بسوغ لاحد منع المرخص عن ذلك
ولا لتبيين تسوس حوصاً عن التسوس الذين صار الخليليم بقتضى مذهبهم واذا ظهر للمرخص
الموما اليه وكهنته ووكلائه ورجاله دعوى اية كانت تتعلق بالشرع الشريف فلا تسع بحل
خارج عن الاساتنة ومن كان من التسوس لا كنيسة له ولا دير ولا خوف في المحلات ويجري
فساداً خلافاً لدين امة الكاثوليك الحقيقي يابن امرهم للطريقة ليجري تأديبهم اللازم
بموجب قانون الجازا. وانكروم والبساتين والاراضي والحقول والطواحين ومخلات الشمع المختصة
بكنائسهم واديارهم المستقلة لهم لا يجري قرض ولا مداخلة فيها ولا يصير معارضة للبيوت
والدكاكين والاموال والاشجار المثمرة والغير المثمرة والمواشي الموقوفة على كنائسهم وكلما كانت
تعود به طائفة الكاثوليك منذ القديم من الرسوم الاميرية ودراهم الصندوق ورسوم
ومصروفات البطاريكات وعائدات الطريقة تصير تأديتها كما كانت من دون تردد ولا مخالفة
واذا اخذ احد من وكلاء الكنائس والاديار شيئاً من الرسوم الاميرية ومن واردات
الباريكة واكله فلا يتداخل احد لتع روية محاسبته واخذ الضمانة عليه ولا يطلب في الاسا كل
جرك ولا باج على الاشياء المختصة بالمرخص الموما اليه وبالطارين ولا على الاشياء المخصصة
بكنائسهم والذي من طائفة الكاثوليك يطلب الدخول في الاسلام بلا غرض ولا عوض
فبالطبع يكون سالماً من المداخلة المذهبية ولكن لا يجبر ولا يكلف احد على الدخول في الاسلام
من الذين لا يقبلون برضاهم واذا احد كنة الكاثوليك لزم حبسه باذن الشرع والمرخص الموما
اليه حبسه عنده فلا يجلس من طرف اخر ومتى اتهم احد من كنة الكاثوليك بخيانة يجب
توقيفه واجراء استطلاعه ومحاكمته وحين تثبت عليه التهمة فيمد ان تنزع منه صفة الروحانية
من طرف المرخص الموما اليه يجري بمقتضى الجزاء الذي يترتب عليه قانونياً ويجلس في حبس
الحكومة ولا يصير تعرض للملابس المرخص الموما اليه ولا الى الحيلول التي يركبها هو ورجاله
والبيوت التي يسكنونها لا تؤخذ باغتصاب منزلاً للساكر والمرخص الموما اليه يضبط المرخصة
المذكورة ويتصرف بها بحسب شروطها القديمة فلا تعرض لامورها وخصوصياتها احد بوجه
من الوجوه مخبراً في اليوم الثاني والشرين من شهر شعبان المعظم سنة ست وتسعين ومائتين والف

(حكم صادر من محكمة استئناف اسكندرية المختلطة بتاريخ ٢٦ ابريل سنة ١٨٩٤)
(في دعوى س. ف. ضد ر. م.)

حيث انه بالنظر الى الضم فان الخصوم كلهم متفقون على طلب الفصل بحكم واحد في الاستئنافات المرفوعة من جهة من س. ف. ومن الجهة الاخرى من الس. ر. م. ومن معهما ضد حكمي محكمة مصر رقم ٢٤ ابريل سنة ٩٣ القاضيين (الاول) في طلب عمو الرهنيات المسجلة من مدام ف. على عقارات زوجها (والآخر) في المعارضات الحاصلة بسبب الالايحة الموقفة لتوزيع المبالغ المحجوزة اضرارا بهذا الاخير

وان هذين الحكمين الصادرين من دائرتين قد جعل كل منها موضوعا للنظر قانونية احكام البطريك الارمني الكاثوليكي في الاسانة الصادرة لصالح مدام ف. وان المنازعات التي قضي فيها هي مرتبطة بعضها ببعض وان لا شيء يعارض على الضم المطلوب وحيث انه بالنظر الى قبول استئنافي س. ف. فان من اصول التشريع المعتمد من محكمة الاستئناف لا يحل جمعها في اعلان واحد قابلين للالغاء

وان استئناف الحكم الصادر في مسألة عمو الرهنيات قد رفع في المدة القانونية . وانه وان يكن استئناف الحكم الصادر في مسألة المعارضات لم يحصل في بحر الخمسة عشر يوما من اعلان الحكم كما تقتضيه المادة ٥٨٩ من قانون المرافعات المدنية فانه محقق ان الحكم المطعون فيه لم يعلن الى محل الستائف الشرعي ولا المختار كما تقتضيه المادة (٣٩٨) ولكن الى منزل امه الامر الذي يجعل الاعلان قابلا للالغاء ولا يمكنه من ثم ان يجعل للاستئناف مدة معينة . وان الاستئنافين اذا مقبولان

وحيث بالنظر الى الموضوع فانه مؤسس في الدعوى على (اولاً) ان الرهين المسجلين من مدام ف. على عقارات زوجها في ٢٨ سبتمبر سنة ٨٦ و ١٣ ديسمبر سنة ٨٧ قد اخذوا بموجب حكمين من بطريك الارمن الكاثوليك في الاسانة تاريخ ٢٣ اغسطس سنة ١٨٨٦ و ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٧ الذي (أي البطريك) بعد ان قضى باقتراق الزوجين حكم على الزوج بان يدفع لزوجته ٣٣٠٠٠ فرنك بصفة تمريض و ٣٠٠ فرنك شهرياً نفقة معيشة

- (ثانياً) ان المبالغ المحجوزة اضراما بالزوج من (باله) الدائن لسلام ف. والمستعمل حقوق وافعال مدينته قد كانت بموجب الاحكام عنها

(ثالثاً) انه بالنظر الى استغاثة س. ف. المملنة الى زوجته في ٢٠ يناير سنة ١٩٠١ والمقدمة امام الكرسي المقدس فان جمعية انتشار الايمان المتدبة لذلك الامر قد الفت حكم البطريرك بحكم سام تاريخ ٢٢ يونيه سنة ٩٢ مثبت في اليوم عينه من قداسة البابا

وحيث ان لا يمكن بالحقيقة المنازعة في انه اذا كانت قوة حكم البلاط الروماني المقدس تلاشي الاحكام البطريركية فكل الحقوق التي قدرت مدام ف. او التاتون مقامها في وقت ما ان ينسوها الى انفسهم بموجب الاحكام المذكورة تصير ايضاً مضحكة لان العنوان الاصلي الذي كان الاساس الوحيد لها قد صار عديم التأثير وبدون قوة وحيث ان معرفة ما اذا كان الكرسي المقدس قد تجاوز حدود اختصاصه واذا كانت احكامها لها قوة تنفيذية في تركيا هو الذي يحسم كل جدال

وحيث بالنظر الى النقطة الاولى فان البابا هو رئيس الكنيسة الكاثوليكية وولايته تمتد على خط مستقيم على كل الاساقفة لاجل صيانة وحدة الايمان والنظام وانه كما اعلن مجلس الفاتيكاني هو قاضي المؤمنين الاعلى وان هؤلاء يمكنهم ان يستغيثوا به في كل القضايا التي هي من اختصاص المحاكم الكنائسية وان سلطته السامية تمتد على كنائس الشرق كما هي على كنائس الكاثوليكية في العالم بأسره وانه بموجب منشور بابوي مودع في ٢٠ يولييه سنة ٨٣ مرسل الى البطايركة وروءساء الاساقفة والاساقفة من الطقوس الشرقية قد ذكرتهم جمعية انتشار الايمان هذه القاعدة الاساسية للولاية القضائية فيما يتعلق خصوصاً بقضايا الزواج حيث قرأ «انه لاجل ان تضع الاتفاق بين الملاحظة الصارمة للشرائع الكنائسية في هذه المسألة الاكثر اهمية وبين الشروط الخصوصية للجهاكم الكنائسية في الشرق فان الاستغاثات يجب ان تفض النظام الآتي فاذا كان الحكم الاول صادراً من محكمة الابريشية فالاستغاثة امام المحكمة البطريركية واذا كان الحكم صادراً من المحكمة البطريركية فالاستغاثة تكون امام الكرسي المقدس (فصل ٤ بند ٢٤).

وحيث انه بوجه اخص وفيما يتعلق بالبطريركية الارمنية الكاثوليكية بالاستغالة قاله قبل

أن يطن في اثنتي عشرة أغسطس سنة ١٨٨١ السيد اسطفان عازريان بطريرك قلبية تحت اسم بطرس العاشر قد ارسل الى قداسة البابا لاون الثالث عشر اقرار الاعيان والطاعة للكرسي الرسولي الذي نطق به امام الجمع (السينود) في الصورة المكتوبة من اوربان الثامن واستسلم الى سلطة الكنيسة الرومانية في كل ما يتعلق بالايمان والنظام وادارة بطريركته وحيث انه لا يمكن ان يشك في انه بالقضاء في استقالة من ٠ ف ضد احكام البطريرك وبالفعلها قد تصرف الكرسي الرسولي في دائرة اختصاصه وقوته

وحيث بالنظر الى النقطة الثانية فان الباب العالمي فضلا عن كونه لم ينكر سلطة وحق الولاية القضائية للجمعيات الدينية المؤسسة في الشرق فانه قد منح من مدة مديدة هذه الجمعيات الحق الاكثر انطلاقا بان تصرف بالمطابقة لقواعد وطقوس ديانتهم وان هذا هو الفكر الرئيسي في اشهار الخط المايوني تاريخ ١٨ فبراير سنة ٥٦ واللائحة النظامية للمجلس العالمي القسطنطيني رقم ٨ ذي الحجة سنة ١٢٨٤ وقانون الولايات تاريخ سنة ١٨٦٧ وان هذا الفكر والنية قد ظهرت ايضا بنوع اوضح في التصريح الارتمالي الذي حصل في معاهدة برلين رقم ١٣ يوليوس سنة ١٨٧٨ الذي يقرأ فيه

« انه من حيث ان الباب العالمي اعظم رغبته في تأييد قاعدة الحرية الدينية باعطاها الانتشار الاكثر اتساعا فقد تقرر ان الحرية او الممارسة الخارجية لجميع المذاهب هي موهبة للجميع وانه لم يعد هناك منارضة سواء كان للتظام المتعلق بالرئاسة الروحية للكل المختلفة او لتماثلات الملل المذكورة مع زواياها الروحانيين »

وحيث ان البراءة السلطانية تاريخ ٢١ جاد آخر سنة ١٣٠٣ المطاة للبطريرك عازريان على اثر تثبيت الكرسي الرسولي لانتخابه فباستغنائها من نفس الموارد تفرض حتما على البطريرك احترام وملاحظة شرائع كنيسه وتأمر بان المسيحيين من طائفته يلزم ان يقضى عليهم بالمطابقة لقواعد طقسهم وشرائع ديانتهم وتقبل ملاحظة واحترام هذه الشرائع شرطا لنفاذ كلمته مدى حياته

وحيث انه تحقق في الموائد الجارية في البطريركيات الكاثوليكية في الشرق كالسريان والكلدان والقبط والموارنة والارمن واللاتين ان احكام القضاء تضدد باسم البابا وتستأنف لديه بدون ادنى منارضة من حكام البلاد او من الباب العالي

وحيث انه يكفي ثلاثة منشورات ٣ فبراير واول ابريل سنة ١٨٩١ لاجل الاقتناع بما وسم به من ان الاحكام البطيركية توضع في المستقبل موضع التنفيذ مثل احكام البلاد الاخرى بدون ادنى مداخلة غربية وان الباب العالي لم يكن له قصد في ذلك الا ان يجعل هذه الاحكام في حامية من المادرات المقدمة من الاختصاص المحكوم عليهم امام الادارات المحلية المكلفة بالتنفيذ وان يجعل البطيرك وحده معضداً بالقضاء في هذه المعارضات وانه لا يمكن اذا ان يرتكن على هذه المنشورات لاجل الدفاع بان الاحكام البطيركية هي من ذلك الوقت وصاعدا سامية وفوق كل استفاضة ضدها امام الاختصاص الاعلى اي الكرسي الرسولي

وحيث ان حكم الكرسي المقدس الذي لقي حكم البطيركية الارمنية في الاستانة له اذا في تركيا اسمى سلطة للحكم النهائي وله من ثم فلان يلقي هذين الحكمين برمتها وحيث ان (باك) وورثة م لا يتدرون والحالة هذه ان يستمدوا سلطة قوة الحكم النهائي من قرار الاستئناف تاريخ ٢٩ يناير سنة ٩١ ومن حكم محكمة مصر تاريخ ٢٨ يناير سنة ٩٢ اللذين قررا قانونية وصحة الاجراءات التي عملت ضد ف . بصلاحيية وتنفيذ الاحكام البطيركية لان هذا القرار وهذا الحكم هما سابقان على الحكم البابوي الذي بالغائه الاحكام البطيركية قد التي سيغى الوقت نفسه وبطريق النتيجة اللازمة كل تأثيرات هذه الاحكام المزعوم انها نهائية

وحيث انه بالحقيقة من الاصول القانونية ان تعديل الحكم او الاضراب منه او نقضه باي وجه قانوني يستوجب لغو كل الاعمال التنفيذية والقرارات المبنية عليه

فهذه الاسباب

المتب الحكم المستأنف

الرئيس
بليه

اسكنبرية في ٢٦ ابريل سنة ١٨٩٤

٣

اقباط كاثوليك

(امر عال رقم ٢٩ يناير سنة ١٩٠٠ غرة ٢)

بناء على التفصيلات الميمنة في مكتبة عطوفتكم الواردة لديواننا العربي بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٠٠ غرة ٤ في شأن جناب كيرلس مقار افندي الذي انتخب بطريركا للاقباط الكاثوليك قد وافق ارادتنا تقليد الموي اليه ذلك المسند واعدنا امرنا هذا لعطوفتكم لاجراء ما اقتضاه.

خدمة عسكرية

وامر عال في ١٧ مارس سنة ١٨٨٦

(المادة ٨)

(في معافاة طلبة العلم الديني من طائفة الاقباط الكاثوليك)

اولاً يجب على التلميذ طالب العلم الديني ان يكون خاليا من جميع الحرف والصنائع والكرارات في مدة اشتغاله بطالب العلم الديني وفي المدة المقررة للخدمة العسكرية ايضاً
ثانياً لا تعطى شهادة بالمعافاة من البطريركخانه الا من بعد اجراء التحريات والاستعلامات اللازمة من مشايخ بلده وصرافها وناظر مدرسته ومعلميه للوقوف على خلوه من الحرف والصنائع والكرارات وانقطاعه للعلم الديني
ثالثاً لا تعطى له شهادة بالمعافاة الا من بعد التحقيق من مكوثه اثني عشر سنة مستغلا بالتعلم الديني بلا حرفة ولا صناعة سواء اذ ان المعارف والعلوم اللازمة لتلامذة هذه الطائفة تستغرق

هذه المدة من السنين وامتحانه لا يكون الا بمعرفة لجنة تشكل من ذوي الاستعداد والكفاءة لامتحانهم في العلوم الواجب عليه تحصيلها من المقائد الدينية المعروفة عند الكاثوليك باللاهوت النظري وعلم المفروضات والمحرمات ديانة باللاهوت الادبي وعلم الشرع الكنائسي المسنون باوامر ائمة الديانة الكاثوليكية وبمجامعها وتحظر نظارة الحرية عن يمين في تلك اللجنة لاجل ان يكونوا معلمين لها بصفة رسمية كباقي الطوائف الاخرى

رابعا اذا كان احد الطلبة بعد معافاته من العسكرية يتقطع عن طلب العلم والاشتغال به ويمتدح بمعرفة اخرى يجري في حقه وفي حق من يهمل او يتساهل في الاخبار عنه حسب اتدنون في الفقرة الثانية من المادة الثانية

خامسا مجالس الامتحان بالمديريات والمحافظة بما من ضمنها مصر يكون انعقادها بالمديرية او المحافظة ويصدر الامتحان بحضور المدير او المحافظ وتؤلف من اعضاء بمائتين لاجزاء مجالس امتحان تلازمة الطوائف الاخرى المسيحية بحيث ان الامتحان في العلوم التي يجب حفظها يكون غيبيا وفيها لا يجب حفظه بحسن التلاوة ومعرفة المعاني

خدمة عسكرية

وامر عال في ٦ يونيو سنة ١٨٨٦

(نحن خديوي مصر)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ١١ جادى الثانية سنة ١٣٠٣ (١٧ مارش سنة ٨٦) الشامل لتدليل قانون القردة العسكرية لاسما الاحكام المتعلقة بمعافاة طلبة العلم الديني من طائفة الاقباط الكاثوليك وطائفتي الاقباط الارثوذكس والبروتستانت وبناء على ما عرضه علينا ناظر حرية حكومتنا ومواقفة راي مجلس نظارنا وبعد اخذ راي مجلس شوري القوانين

(امرنا بملهوآت)

(للادة ١)

قد صار استبدال مدة الاثني عشر سنة الموصحة بالفقرة الثالثة من المادة الثامنة من امرنا المشار اليه اعلانه المختصة بمعاونة طلبة العلم الديني من طائفة الاقباط الكاثوليك بمدة سنتين فقط لمساواتهم في المعاملة بطائفي الاقباط الاورثوذكس والبروتستانت وصار تعديل الفقرة المذكورة بالكيفية الآتية

لا تعطى له (اي للتلميذ طالب العلم الديني) شهادة المعافاة الا من بعد التحقق من
مكونه سنتين مشغولا بالتعلم الديني بلا حرفة ولا صناعة سواء وامتحانه لا يكون الا بمعرفة
لجنة تشكل من ذوي الاستعداد والكفاية لامتحانه في العلوم الواجب عليه تحصيلها من
المقائد الدينية المعروفة عند الكاثوليك باللاهوت النظري وعلم المفروضات والمهرمات ديانة
وباللاهوت الادبي وعلم الشرع الكنائسي المسنون باوامر ائمة الديانة الكاثوليكية ومجامعها
وتخضع نظارة الحرية ضمن تعيين سيئة تلك اللجنة لاجل ان يكونوا معلومين لها بصفة رسمية
بباني الطوائف الاخرى

٤

روم كاثوليك

(صورة اليراة البطريكية المنوحة لرحوم البطريرك مكسيموس مظلوم)

(مكان الطرة السلطانية)

(فترة)

نیشان شريف عالي الشان سلطاني خافاني وتقراي شاهاني سلم ملوكاني
انه ولئن كان مندرجاً في شروط براءة في المالية الشان التي في يد بطريرك كاثوليك اسلامبول
وتوابعها ان جميع طوائف الكاثوليك من ملكين وسريان وكلدان وموارنة الموجودين سيه
جماعتي المحروسة من مرخصين ومطارنة وخرارة وقسوس وقسيسات وكبار وصغار يراجعونه
في الامور المتعلقة ببطريركته لكونه بطريركاً عليهم فمع ذلك صدر شرف سنوح ارادتي السنية
الملوكية على ما تقرر قبلا في مجلس احكامي العدلية العالي بان اعطي يد كل من مرخصي
السريان والكلدان احساناً براءة في العالي شأنها بالبطريكية مدروجة بالشروط القديمة تحت
قطارة البطريرك المومي اليه على الوجه القديم

واما طائفة الملكين الذين هم ايضاً من تبة دولتي العلية فظهير السريان والكلدان فهم
وجدوا قوماً مخصوصين وبطريركهم بالفعل والعملية هو من القديم قائم بهم
وهو افتخار فخار الملة المسيحية مكسيموس مظلوم دامت رتبته فلهذا الان ما كانت
اعطيت له براءة في العالي الشان بهذه الصفة

ومن حيث انها حصلت المساعدة لاستدعائه بهذا الخصوص وورد انهاء واقادة من
مجلس احكامي العدلية العالي بانه صار لازماً اعطائه ايضاً براءة في الشريفة بالبطريكية فالان
صنع وصدر امرمي الحايوي السلطاني المترون بالشوكة سيه ذلك الخصوص وتعلقت ارادتي
السنية الملوكية باجراء مقتضى ذلك الوجه

فعلى مقتضاه النيف اعطيت المومني اليه مكسيموس مظلوم براه في الهايونية هذه متضمنة بطريركيته على الروم الملكيين الكاثوليكين الموجودين في انطاكية واسكندرية والقدس الشريف وسائر ممالك الخروسة وقد امرت بان المومني اليه يسوس على الوجه الآتي شرحة من حين بطريركيته على الروم الملكيين الكاثوليكين المتمكنين في انطاكية واسكندرية والقدس الشريف وسائر البلاد السابق ذكرها ويكون بطريركا في كل الامكنة التابعة بطريركيته على المطارنة والحوارنة والقسوس والقسيسات والرهبان الذين من المسئلة المرقومة وعلى افرادها كبارهم وصغارهم فيلزمهم جميعا ان يعرفوه بطريركا عليهم ويراجعوه في الامور المتعلقة بماداتهم ولا يتجاوزوا عن كلامه الذي في محله ولا يبدوا قصورا في طاعتهم اباه ثم لا احد يتعارض البطريرك المواليا اليه لا في داره ولا في سائر بيوت ملته عن قراءة الانجيل واجراء اعتقاده ولا يقل احد انكم انتم ايها الكاثوليكين تمارسون في بيوتكم الملك اعتقادكم وتقرأون الانجيل وتلقون قناديل وتضعون كراشي وتصاوير وتسبلون ستارات وتبخرون بالباخر وتسمكون الكناز بايديكم فلا يتعارضهم احد بشي من امور اعتقادهم جميعا او يضع لهم تمللا وتمجيزا لاجل جلب ملهم لا من طرف الميرمرانات ولا من قبل الضباط كافة ولا من جهة اهل العرف جميعا فلا يصير عليهم ادنى تعدي بغير حق مخالف الشرع الشريف ثم ان الكنائس مع الاديرة المختصة بالطائفة المذكورة لا يتعارض امرها من امورها احد من اهل طائفة العرف بتفتيش لاجل البليوردي او غيره ولا يحدث لهم بذلك ممانعة او تجريم بل فلتكن كنائسهم في خبطهم وتصرفهم ثم بدون اذن البطريرك المشار اليه ومعرفة لا احد من القسوس الملكيين يعقد زواجا لم يكن جائزا في اعتقادهم ومذهبهم ومن حيث ان الطلاق والزيجة لامرأة اخرى عدا المرأة الحية ليس جائزين عندهم فلا يعطى لاحد منهم رخصة بذلك اصلا بل اذا حدث امر كذا فمماير مذهبهم فالذين باشرؤه يتادبون حالا بالقصاص حسبا يستحقون واذا اراد احد من الروم الملكيين الكاثوليكين ان يعقد زواجا عند طائفة اخرى فلا يعقدوه له ولا احد من ذوي الاقتدار يغصب احدا من القسوس على عقد زواج لاحد بخلاف اعتقادهم

ثم اذا حدثت منازعة فيما بين البعض من الروم الملكيين الكاثوليكين اما لاجل عقد زواج واما لاجل افتراق زواج او لامر من الامور كافة او من الاختصاصات جميعا فليحضر

الخاصمون امام البطريرك الموصى اليه او امام الذين يعينهم هو لاجل روية الدعاوي وهكذا يصلحون الاختلافات ويهون الدعاوي مثلما يقتضي الحال

وان لزم الامر ان يحلف اعدم ميثاقاً من هؤلاء فليحلفه في الكنيسة على موجب اعتقادهم واما اذا اتفق ان البعض من الطائفة المذكورة لاجل مقتضى اغراضهم يرفعون الدعوى الى القضاة او الى الحكام فلا احد من طرف هؤلاء القضاة او الحكام يتعارض او يتداخل فيها وان فعل احد بالخلاف بمساعدة فليجرم

واذا مات احد في حالة مخالفة مذهبهم فلا احد لا من القضاة ولا من الحكام ولا من الضبط ولا من المتسدرين يحبر القسوس برفع ذاك الميت ودفعه او يضع بهذا الشأن ادنى تمدي

ثم ان التصديرات والمهمات التي تقتضي لكنائسهم واديرتهم فباذن الشرع الشريف تعمر وترم من دون ان يصير من طرف كائنا من كان ادنى تداخل

واما اذا كان لاحد دين ما فليحذر من ان يتعارض بسببه ائمة الكنيسة او الاديرة حق ولا بطريق الاسترها ان كان احد يتجاسر على اخذ شيء من ذلك فعلا يرد بمعرفة الشرع الشريف ثم ان الذي يموت من المطارنة او من القسوس او من القسيسات بغير وريث فالبطريرك المشار اليه يستوفي بها يكون لبيت من موجودات ودواب وغير ذلك لجهة المري من دون ان احد يتداخل في ذلك لا من طرف بيت المال ولا من جهة القسام او المتولين او الشوابسية او يضع يده على ماله او على نقوده او على شيء من سائر مخلفاته ثم ان الذين يموتون من المطارنة او من القسوس والرهبان والقسيسات وغيرهم فيها اوصوا به الى الفقراء او الى كنائسهم او الى بطريركهم فلتكن نافذة وصيتهم ومقبولة ولا يصير من احد مداخلة فيها ولا بوجه من الوجوه بل فلتكمل على موجب اعتقادهم وقاعدتهم

ثم تسمع دعاوهم شرعاً بشهود في جماعة كاثوليكين من طائفتهم وكذلك لاحد من المتقدمين يتعارض قائلاً للبطريرك المشار اليه ارسل هذا القسيس للجل القلاي او يقول له اعط هذه الكنيسة للقسيس القلاي بهذا الوجه او بذلك فلا يصبر جبر وتعدي اصلاً بهذا الخصوص ثم اذا اقتضى للبطريرك الموصى اليه ان ياتي الى الاسانة العليا لاجل مصلحة ما فالقسيس او الراهب الذي هو يوكاله عوضاً عن ذاته لا يمانه احد او يتعرض له لا من طرف اهل العرق

ولامن غيرهم قطعاً ولا يوجه من الوجوه ومن الجهة الاخرى لا يقل احد للبطريك المومى اليه انا اتمك جبراً لاجل خدمتك اذ لارخصة لاحد بذلك ثم ان الاشياء المختصة بالبطريك المومى اليه او بكنائسه فتى بانمت الى الاساكل او الى الابواب فليس لاحد ان يطلب عليها شيئاً من الجرك او من الباج اصلاً واذا اقتضى لهذا البطريك ان يرسل من قبله اناساً لاجل جمع ميرياته ومحاصله من اهالي القرى والامكنة الاخر فليعط لهم دليل في الطرافت ومباح لهم ان ينبروا ملايسهم وان يتقلدوا بالامسلة الحريسة لاجل تحصين ذواتهم من الاثقياء.

وليس لاحد من طائفة اهل العرف او من الحكام ان تعرضهم لاجل جلب المال او هدايا او هوائد او نوع اخر من الانواع بته او يطالبهم احد بشيء خلافاً للشرع الشريف اصلاً ثم لا تسمع دعوى على البطريك المومى اليه ولا على قسوسه ولا على المختصين به الا في ديواني الهايوني في الاستانة الملية دار السعادة لا في مكان اخر قطعاً.

واذا اقتضى ان يجبس باذن الشرع الشريف احد من الرهبان او من القسوس او من الرعايات فلا يكن ذلك عند الضابط ولا يقدر الضابط ان يقبض عليه بل ان البطريك نفسه يسكه ويمسه عنده ثم لا يميز احد على الاسلام اصلاً خلافاً لرضاه.

واما الاشياء الحاصلة للبطريك المشار اليه لاجل ما كولاته من كرويه وارزاقه وكذلك الالية اليه باسم التصديق من حلويات وادهان وعسل وغير ذلك فوكلاء الجمارك وجماعتهم الذين في الاساكل وعند الابواب لا يتعارضوا هذه الاشياء لا بالنزع عن الادخال ولا بطلب شيء باسم جرك بته والحذر من الخائفة وهكذا مها يكون مختصاً بكنائسهم واديرتهم من كروم وبساتين وطواحين وقرى ومزارع ومراعي واواضي وغيرها ونظيرها اوقاف كنائسهم من بيوت ودكاكين وامالاك ووجودات واشجار مثيرة وحيوانات مع سائر ما هو من المالكولات فليكن في ضبطهم وتصرفهم المطلق ولهم به تمام دستور العمل من دون ان يتداخل به احد اصلاً ثم فلتعودي العلاقة المذكورة ما عليهم لبطريكتهم المشار اليه كل سنة من رسوم ميرية وصدقات وسائر الرسومات البطريكية غشاماً ولا تصر في ذلك مراودة من احد.

واذا تقدم اعراض من الباشاوات ومن القضاة او من النواب في سوء حال البطريرك المسمى اليه او في فسوسه او في عزل اجد منهم او في نفيه فالشكوى التي تصدر في حق احد منهم لا تقبل دون التخص الكامل والوقوف التام على صحة الامر وبغير ذلك لا يفتى الى كلام احد اصلا ثم في فرضية اذا صدر فرمان او امر شريف بتاريخ مقدم او موخر فلا يعتبر ولا يعمل به في مكانه وهم جميعا يكونون ملتزمين باجراء عقائدهم في كنائسهم واديرتهم وامكنة زياراتهم المعلومة ولا تحصل في ذلك عمانية بنة لا من طرف اهل العرف ولا من جهة اخرى غيرها لا عن دفن موتاهم ولا عن قرانهم خلوا من معارضة احد لهم بذلك ونظرا الى الحيوانات والحيل والبالغ المدة لركوب البطريرك المشار اليه واتباعه فلا يترضا احد ولا يتزوج من الانواع وهكذا الدار التي يسكنها هذا البطريرك ليس لاحد من اهل العرف او الحكام او غيرهم ان يطلبها لتستعمل منزولا او لاجل نزول عساكر فيها ثم ليس لاحد عليه ولاية ولا بوجه من الوجوه اصلا وكذلك لا يقدر احد لا من طرف الميرياتان ولا من امراء اللوى ولا من المسلمين ولا من النظار ولا من اصحاب الولاية ولا من الضباط ولا من الشوابسية ولا من غيرهم له ان يمانه في ملابسه ولا ان يوذبه بمقصود كاسمه ولا في المباني المختصة به المعتاد ان يسكنها يده

ولا ان يضع له اذية ولا ادنى مزاحمة او عمانية في شيء ما ولا ان يتدخل في اموره او يتعدى عليه في شيء وذلك حفظا لشروط براه في هذه المالية الشان التي بموجبها يكون هو دستور العمل في ضبط اموره وحلها وربطها بالحرية الكاملة من دون ان يتعارضه احد في التصرفات المختصة به جميعا ولا بوجه من الوجوه او بسبب من الاسباب اصلا فهكذا اعلموا جميعا واعتمدوا علامتي الشريفة تحريرا في اواخر شهر محرم سنة اربع وستين ومائتين والف

صورة البراءة البطريركية الصادرة من السلطنة للوكالة الى فيلة البطريرك غريغوريوس يوسف بطريرك طائفة الروم الكاثوليكين في لواء
جمادى الاخر سنة ١٢٨٢ هجرية

انه بناء على استفتاء اكلينقوس بطريرك ملّة الروم الكاثوليكين المكيين على انطاكية واسكندرية والقدس الشريف وسائر ممالك العروسة فقد صار حاله خدمته المجلبة اعني

صار احالة بطريركية طائفة الكاثوليك المكيين الى غريغوريوس مطران عكا ولذلك اعطيت ليد هذه البراءة المايونية واحرث ان تجري ادارة بطريركية ملة الروم الكاثوليكين المكيين القيسين في انطاكية واسكندرية والقدس الشريف وسائر الممالك المروسة كما سيفي السابق وان كامل افراد الملة من رفيع ووضيع رهبان وخوارنة قسوس وقسيسات الكنائس في الاماكن التابعة لبطريركيته من القديم ان يعتبروه بطريركا عليهم وان يستأذنه في الامور المتعلقة في مذهبهم ولا يخالفوا له كلمة مستقيمة ولا يحروا قصور في طاعته ويصير دائما الاهتمام والدقة من طرف الولاة والمأمورين بانه لا يقع تعرض ولا مداخله على طقسه وطقس طائفته الجاري من القديم ولا تحصل تعرض ولا مداخله من احد على الكنائس والاديرة المخصوصة لهم ويصير رعاية مواد الزيجة على مقتضى مذهبهم بدون ادنى مخالفة وكافة المواد الواقع عليها النزاع بين افراد الطائفة المكيين فيما يخص عقد وفسخ الزيجة يصير روه بها وتسويتها بمعرفة بطريركهم ام وكلاء تطبيقا لاحكام مذهبهم كما في السابق ولا يحصل معارضة ولا مداخله من طرف القضاة والنواب ولا من طرف اخر خلافا للعادة القديمة الى الاوراق المطاة من البطريرك فيما يخص رفض الاشخاص المبهمين المذهب وكل شخص تولى بحالة مخالفة المذهب فلا تجبر الحوارنة على دفنه كما سيفي عادة مذهبهم فولا القضاة والنواب وسائر الضباط وذوي القدرة يجبرون الحوارنة على دفنه ولا يحصل تعرض من احد للاشياء المختصة بكنائسهم واديرتهم ولا يصير اخذها والتبض عليها بوجه الاسترهان واذا احد اشخاص الطائفة المذكورة اوصى بشيء من ماله بحال حياته للبطريرك والمرخص والحوارنة او الى فقراء كنائسهم فمئذ وفاته يصير اخذه من الورثة بمعرفة الشرع وكل من تولى بلا وارث ان كان خوري او قسيس او قسيسه فالاشياء والحيوانات وغيرها جميع ما يتركه اذا صار عليه التبض من طرف البطريرك لاجل الميري فلا يحصل مداخله به من طرف بيت المال او القسام والتولين وتوابهم وغيرهم والذين لم ورثة فلا يصير وضع بدلى تقوادم واموالهم وسائر اشياهم كما والمرخصين والرهبان والقسوس والقسيسات وسائرهم فعلى موجب مذهبهم بما اوصوا به من مالم الى فقراء كنائسهم ويطاركتهم فهو مقبول ومعتبر وشهادة الكاثوليكين في متهم مقبولة بالشريعة نحو ذلك ولا يصير اجبار وتضي من طرف ذوي

القدرة على البطريك بطلب ارسال احد الخوارة الى محل اخر ولا يمين احد الخوارة
باحدى الكنائس ولا يطالب الجرك وباقي الابواب والاساكل على الاشياء المتعلقة
بالكنائس وكل دعوى تظهر متعلقة بالشرع الشريف بحق البطريك المسمى اليه او الخوارة
والوكلاء واتباعهم فلا تسمع بمحل خارج عن دار السعادة وكل خوري او قسيس وقسيمة
من الكاثوليك الملكيين اللازم توقيفهم بمعرفة الضابطة فيصير توقيفهم من طرف البطريك
وكامل محصولات الكرم المختص بما كولات البطريك المسمى اليه مع ما يقدم له من المسيحيين
على سبيل التعبدق من خمر وزيت وحسل وسائر تركتهم واشيائهم عند ما يمر من الاساكل
والابواب فامناء الجرك واتباعهم لا ياخذوا عليها لا جرك ولا باجة ولا غيرها ولا يضايقوا
ذلك وكامل البساتين والكروم والمزارع والحقول والمراعي والمطامن المتعلقة بكنائسهم
واديرتهم حتي ومعامل الشموع المستقاة لكنائسهم والبيوت والدكاكين والاموال والاشجار
المثمرة والفير مثمرة والواشي الموقوفة لكنائسهم في تحت ضبطهم وتصرفهم لاحدا له المداخلة
فيها ولا يحصل تردد من طائفة المسيحيين عن اداء الرسومات الميرية الواجبة عليهم مع غرض
الصداقات وسائر الرسومات البطريكية ولا يحصل مداخلة من احد بأمر مذهبهم
بالكنائس والاديرة ومحلات الزيارة بالاماكن التابعة للبطريكية ولا بصير وسيلة للتعرض في
رفع الميت كذا والقراءة عليه هكذا ولا يجبر البطريك المسمى اليه من قبل العسكر وغيرهم على
تكاليف منزلية بالدار المسكونة منه ولا يحصل تعرض للقلنسوة ولا لمحل عصابة المخصوصة بيده
ويجب اتمام شروط براء في هذه العلية الشأن والعمل بموجبها فانتم جميعكم اياكم والمداخلة بوجه
من الوجوه ولا يسبب من الاسباب في امور البطريكية واعتمدوا علم علامتي الشريفة

طوائف بروتستانتية

التجليليون

(الفرمان العالي الشاهاني الصادر من شوكتلو السلطان عبد المجيد خان في حق من كان من رعاباه)

(من طائفة البروتستان في ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٥٠)

الدستور المحكم والمشير المنعم نظام العالم مدير امور الجمهور بالتمكر الثاقب متم مهام الانعام بالراي الصائب عهد ببيان الدولة والاقبال مشيد اركان السعادة والاجلال المحفوف يصنوف عواطف الملك الاعلى مشير ضبطية باب عالي سعادتي وزيري محمد باشا ادام الله تعالى اجلاله - عند وصول احري العالي الشاهاني اليك يكون معلوما لديك ان طائفة النصاري من رعابا دولتي الذين تبعوا مذهب البروتستان وسلوكا فيه حيث انهم لفاية الآن ليسوا تحت نظارة مستقلة مخصصة لهم وان بطارقه وروءسله مذاهبهم القديمة التي تركوها بالطبع لاعاد لهم ان ينظروا اشغالهم ولذلك حاصل لهم الان بعض من المضايقة والعسر وقد اقتضت افكارنا الحيرية ومرحمتنا السامية الملوكية المشهورة في حق كافة رعابانا من سائر الطوائف بأن لا نرضى عدالتنا الشاهانية بمحصول التعب والاضطراب لاي طائفة منهم وحيث ان المذكورين هم عبارة عن جماعة متفرقة من سائر المذاهب وينبغي لاصلاح امورهم والحصول على اسباب راحتهم وامنتهم تعيين وكيل لهم من طائفة البروتستان يكون شخصا متممدا وامينا من اهل العرض والذمة ينتخب منهم بمعرفتهم ويكون في مية مشير الضبطية ودفاتر تعداد نفوس الطائفة المذكورة تكون تحت مامورية الوكيل المذكور ومحافظة تحت يد الضبطية واحصائية المولودين والمتوفين منهم يصير قيدها بما بمعرفة وكذلك تذاكر الطريق ورخص الزواج وسائر المعاملات الخصوصية المتعاقبة بالباب العالي وسائر المحلات التابعة اليه تكون بمقتضى عرائض مخصصة وعليها ختم التوكيل تعرض ويتأشر عليها بالامر العالي فهذا ما اقتضته ارادتنا

الشاهانية وبناء عليه قد اصدروا امرنا بذلك من ديواننا الهمايوني بهذا القرارات
المعنون بالحق والمعادلة

فالحالة هذه انت يا مشيري المشار اليه عليك ان تجري مقتضى هذا الترتيب حرفا بحرف
وحيث ان مواد اعطاء تذاكر المرور وتوزيع الجزية هي تحت نظام مخصوص فيلزم ان لا يجري
شيء خارجا عن ذلك وكذلك اعطاء اذونات عقود الزواج وقيد تعداد النفوس لا يؤخذ
منهم عليها رسم ولا خراج وتباثروا جميع مصالحهم مثل سائر الطوائف من رعايانا
وكذلك تسهلوا لهم جميع ما يلزم لمخلات عبادتهم ولا ترخصوا لاحد من الطوائف الاخر
ان يتداخل في مصالحهم واشغالهم الاهلية والدينية ولا احدا يمارضهم في شيء من
ذلك وبالجملة فالقصد هو الدقة والانتفاع لاعطائهم تمام الامنية والراحة وان وكيلهم
المذكور هو ما ذون بأن يعرض لياب عالمي طرفنا ما يلزم له من ذلك على حسب مقتضى
ارادتنا السنية وبناء على ذلك قد اصدروا امرنا هذا لتقيده بمحل الاقتضا وتسليمه ليدم لاجل
ان يجري مقتضا

تحريرا في واسط شهر محرم الحرام سنة ١٢٦٧

(صورة الارادة الخديوية الصادرة للحقانية في ٣ ج سنة ١٢٩٥ (٤ يونيو سنة ١٨٧٨)
(ثمرة ٤ حقانية)

علمنا من مكاتبات دولكم رقم ٨ و ١٨ ر سنة ١٢٩٥ ثمرة ١ و ثمرة ٢ خارجية انه بالنظر
للساعي التي حصلت لديوان الخارجية من قنصل جنرال امريكا عن تعيين جرجس افندي
برصوم المزارع في بني سوبف بوظيفة وكيل لطائفة البروتستانت رعايا الحكومة السنية
الموجودين بالقطر المصري لروية اشغالهم على وفق منطوق فرمان الشاهاني الصادر في
شهر محرم سنة ١٢٦٧ الذي قدم صورته لطرفكم ووجد يشير باحازة تعيين شخص من ابناء
تلك الطائفة يتخونه بمعرفتهم بكون معتمدا وحيد الاخلاق والاطوار فبعد ان افهمتم
القتصل الموصى اليه على ان تعيين ذلك الشخص بهذه الوظيفة لايئني عليه تغيير تبعيته للحكومة
السنية بل يبقى معتبرا بصفته هذه قد تخالفت مع تقنيشي قبلي وبحري للرسي على احوال

الافندي المرسوم وخلو طرفه وان كان يرغب ويقبل هذا التوكيل والبروتستانت قابليون لذلك ام كيف وتوضح من تفتيش قبلي بان المذكور مستقيم الاحوال وطرفه خلي من الدعاوي والمشاكل وحسنت الشهادة في حقه وقابل تعيينه بتلك الوظيفة وعلى ان اهل الطائفة مشتمون بكامل النواحي والتخري مع افرادهم عن قبول تعيينه من عدمه يحتاج لوقت مع انه ما دام بالصفة المني عنها طبعا يقبلون تعيينه ثم افيد من تفتيش بحري بأن الموجودين من هذه الطائفة ببعض مديريات بحري راغبون تعيينه ثم علم ان المذكور هو ايضا من ضمن هذه الطائفة ولما وكون الاقرار على تعيينه بالوظيفة المار ذكرها لا يكون الا بالامر فقومون الاستحصال على ما تقتضيه ارادتنا لاجراء ايجابه وحيث انه لا بأس من تعيين الافندي المرسوم بتلك الوظيفة لروية اشغال اهل الطائفة المذكورة على وجه ما توضح متى كان محققا لدولتكم وجوب تعيينه وعدم المانع لذلك - وسمي استحصل الامر من لدنا فلزم اصداؤه لدولتكم بما ذكر وطيه الاوراق المتعلقة بهذه المادة وعددها خمسة للاجراء على حسب ما ذكر وكما اقتضته ارادتنا

﴿ مذكره ﴾

(من نظارة الحفانية الى مجلس النظار)

ان مشروع الامر العالي المرفق بهذه المذكرة موضوعه انشاء مجلس عمومي لطائفة الانجيليين الوطنيين في القطر المصري وتقرير قواعد لاحوالها الشخصية

وهذه الطائفة تأسست في ٢٠ شهر نوفمبر سنة ١٨٥٠ (١٤ محرم سنة ١٢٦٧) بمقتضى فرمان هايولى خول فيه لوكلها بعض السلطة في مواد الاحوال الشخصية وكان تعيين وكيلها (الذي توفي حديثا) بالقطر المصري بموجب ارادة خديوية سنية مودخة ٤ يونيه سنة ١٨٧٨ وهذه السلطة صار توسيعها على ما يظهر بالخط الهايولى الصادر في سنة ١٨٥٦ وبالمكانبة المرسلة من الديوان الخديوي الى نظارة الداخلية في ٣١ يولييه سنة ١٨٩١ (٢٤ ذي القعدة سنة ١٣٠٨) بمرة ١٦ القاضية بان قواعد الاختصاص المقررة بمشوري الباب العالي المرفقين بها للبطر كوخانة الارمنية والبطر كوخانة اليونانية يجب اعتبارها سارية بوجه عام على كل طائفة غير اسلامية وفلا فان سلطة الوكيل تشبل الان جميع المواد التي هي عادة من اختصاص رؤساء الطوائف الغير اسلامية ومقيدة بالقيود العادية

وتشمل الطائفة الانجيلية جملة كنائس ثبيلية ولكن اهمها بكثير من جهة عدد الاعضاء

(الكنيسة المشيخية المتحدة المصرية) وهي الكنيسة الالهية المحقة بالرسالة المعروفة بعنوان الرسالة الاميريكانية والوكيل المتوفي كان تابعا لهذه الكنيسة وكان تعيينه نعلابا، على طلبها دون غيرها والسبب في وضع مشروع الامر العالي الذي نحن بصدد هو ما طلبته تلك الكنيسة حديثا من نظارة الحفانية من انشاء مجلس عمومي لها بنوع مخصوص لا للطائفة الانجيلية باجمعها وقد تمذرع على نظارتي الداخلية والحفانية تمضيد هذا الطلب لانه كلف يترتب على تمضيد حرمات الكنائس الاخرى الانجيلية التي تنل اهمية عن هاته الكنيسة من المحكمة (وهي محكمة الوكيل) المختصة الان بنظر قضاياهم المتعلقة بالاحوال الشخصية ولأنه نظرا لقلة عدد متبعيها وعدم وجود نظام عملي لها سفي غالب الاحوال لا يتثنى انشاء محكمة مخصوصة لكل كنيسة على حدتها يد انه لم ير مانع قوي من ايجاد مجلس عمومي مع الوكيل يكون لجميع الكنائس مندوبون فيه وتكون اختصاصاته كاختصاصات المجالس العمومية للطوائف القبطية وانشاءه هو الفرض الاساسي من وضع المشروع وهو يقضي (راجع المادة الثامنة بالاجراء مندوبين به عن الكنائس الانجيلية المهمة التي اعربت عن رغبتها في ذلك كما انه جاء فيه (مادة ١٠) ان لناظر الداخلية تحويل حق الانتخاب لكنائس اخرى بعد اخذ رأي من المجلس العمومي

ومقتضى المادة السادسة منه يجب ان يكون مندوبون بالمجلس انجيليين عثمانيين الجنسية) حائزين لبعض شروط فيما يتعلق بالنس والسلوك وغير ذلك وقد روي عدم تدوين قواعد عمومية في المشروع بشأن انتخاب او تعيين المندوبين لانه ربما اختلفت الاحوال باختلاف الكنائس غير انه بتم وضع قواعد فيما بعد لكل كنيسة بعد التصديق عليها من ناظر الداخلية وكل تعيين يحصل يصدق عليه (مادة ٧)

وقد اشتمل المشروع على بيان الشروط اللازمة للتعيين بصفة عضو بالطائفة وبغول للمجلس (مادة ١٩) حق اعتبار اية كنيسة بصفة كنيسة انجيلية وبمجرد اعتبارها كذلك يصبح اعضاؤها، ومتشبعوها الوطنيون اعضاءا للطائفة (مادة ٣ فقرة اولى)

ولما كان بعض الانجيليين الوطنيين يجوز ان يكونوا اعضاءا في جمعيات دينية حديثة العهد او كان من الجائز ان المشيخيين الوطنيين كنيسة يكونون قليلي العدد بحيث انه لا يكون

هناك وجه حق للتصريح بمنح كنيسة عنوان كنيسة انجيلية جعل مشروع الامر العالي مشتملا على نصوص (مادة ٣ و مادة ٢ و مادة ٢٠) بشأن الاعتراف لانجيليين بصفة اعضاء للطائفة اعترافاً شخصياً وقد اعطى للجلس حق الاختصاص بالحكم بين الانجيليين الوطنيين في كافة المسائل المتعلقة بادارة شئون الاوقاف الخيرية او بالاحوال الشخصية الا انه في مسائل التراكات الحالية عن الوصية اشترط اتفاق جميع الخصوم على قبول هذا الاختصاص (مادة ٢١) ومسألة قانون الاحوال الشخصية الواجب اتباعه في المواد التي لا يمكن فيها تطبيق قانون الاحوال الشخصية الخاصة بالمسلمين على المسيحيين ربما كانت اهم مسألة في المشروع ومن المظنون عند العموم ان اعضاء الطوائف الغير اسلامية لهم قانون ثابت في الاحوال الشخصية خاص بهم ولكن هذا الظن خلو عن الصحة المرة فيما يتعلق باعضاء الطائفة الانجيلية الوطنية فان اغلبهم متشيوعون لكنائس غربية الاصل وقانون الاحوال الشخصية لاعضاء هذه الكنائس في البلاد الاصلية معمول على حسب جنسيتهم لا عقائدهم فمن الضروري اذن ان يسن قانون للاحوال الشخصية للرعايا الوطنيين الذين بصورتهم انجيليين تركوا قانون الاحوال الشخصية للطائفة التي كانوا تابعين لها اولاً والاوافق تحضير مثل هذا القانون بمعرفة سلطات الكنائس الانجيلية المهمة الموجودة الآن بالقطر المصري بدلا من ان يترك لكل كنيسة امر وضع قانون لنفسها

وقانون الاحوال الشخصية الذي صار الاتفاق عليه هو المتبع بالكنيسة المشيخية المتحدة المصرية ما عدا التعديلات المذكورة بعد وهو مأخوذ من قانون الاحوال الشخصية الخاص بالطائفة القبطية التي كان تابعا لها في الاصل معظم متشيحي هذه الكنيسة ولكنه اقرب من بعض الوجوه الى قانون الاحوال الشخصية الخاص بالمسلمين

الا ان بعض الكنائس التابعة للطائفة الانجيلية لها قواعد اكليريكية متعلقة بالزواج والطلاق ولكن هناك بعض اشخاص يسعون بدعوى انهم مسيحيون في تغيير القواعد الخاصة بهذه المواد متجنبين لحيلة يحتفلونها وهي انشاء كنيسة على حديثها فلا يمكن التصريح باقسام ما من هؤلاء الاشخاص بتعديل هذه القواعد ما دامت مشبوهة بتصديق جميع المسيحيين لذلك تقرز انه لا يصح تعدد الزوجات وان اكليل الزواج يعقد بمعرفة قسيس ما ذون قانوناً او

بعرفة شخص مصرح له رسمياً بذلك من المجلس العمومي بالنسبة للكنائس التي ليس لها قسيسين ماذون (راجع فيما يتعلق بهذا التصريح المادة ٢٣ من المشروع) والزواج الذمسي يعتقد طبقاً لهذه القواعد لا يجوز اعتباره لاغياً إلا من المجلس العمومي أثناء تاديبه ما له من الاختصاص في المواد المدنية ويكون هذا الاثبات على ما منع يمنع من الزواج تعترف به الكنيسة التابع لها الزوجان أو أحدهما

أما فيما يتعلق بالطلاق فرومي تقرير القواعد المتبعة لدى الكنيسة المشيخية وقد صادق عليها باقي الكنائس التي اقترح إيجاد مندوبين عنها في المجلس بمجرد تشكيله والطلاق الذي يقضي به المجلس طبقاً لهذه القواعد يترتب عليه انحلال الزواج بالنسبة للأوجه المدنية جميعها ويجعل بالأخص كلا من الزوجين أهلاً لمقد زواج ثان ولكن لما كان من الجائز أن المبادئ المتبعة في بعض الكنائس الخصوصية ربما تمنع زواج أشخاص مطلقين قد دون بنص صريح (مادة ٢٢) أن لا شيء في الأمر العالي يلزم أي قسيس بمقد أكليل بين شخصين يكون لأحدهما زوج على قيد الحياة وأن أحكام الأمر العالي لا تفرض على أية كنيسة غير التي عقد الزواج طبقاً لمذاهبها الاعتراف بمثل هذا الزواج لأوجه دينية محضة وبناء على طلب أولي الشأن تقرر أن التعمين في وظيفة الوكيل يحصل من الآن فصاعداً بطريق الانتخاب وأن مدته تكون سبع سنوات (مادة ١٥)

وقد تحقق لدى نظارتي الداخلية والحفائية أن عدم وجود أية سلطة توب عن الكنائس المتعددة المشتملة عليها الطائفة يجعل الانجيليين الوطنيين في حالة غير مرضية من الوجهة القانونية وأنهم يشعرون بضار هذه الحالة وأنه لو وضع قانون بالكيفية المطلوبة لصادف من الكنائس المهمة ذات الشأن اريقاحاً وقبولاً

بناء على ما تقدم قد حضر مشروع الأمر العالي الذي نحن بصدد اجابة لرغبة هذه الكنائس المتأراى أنه وضع بكيفية لا يترتب عليها ضرر ما للصالح الأخرى مرتبطة به لاسيما وأن المقصود ومنه تقرير قواعد بشأن مواد متعلقة بنظام داخلي خاص بالانجيليين فليس له إذن كبير أهمية للمسلمين هذا وإن نظارتي الداخلية والحفائية تشتركان بتقديم مشروع الأمر العالي السالف ذكره الى مجلس النظر بأمل أنه مع الموافقة عليه بصير عرضه على الحضرة الفخيمة التحدوية تمحيراً بمصر في ٢٠ يونيو سنة ١٩٠١ (٣ ربيع الأول سنة ١٣١٩) ناظر الحفائية

(نص الامر العالي الصادر بتاريخ اول مارس سنة ١٩٠٢ بشأن الانجليبيين الوطنيين)

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بعد الاطلاع على فرمان الهايوفي الصادر في شه. ديسمبر سنة ١٨٥٠ القاضي بمعمل
الانجليبيين الوطنيين طائفة قائمة بلماتها
وبعد الاطلاع على الارادة الخديوية السنية الصادرة في ٤ يونيه سنة ١٨٧٨ بتعيين وكيل
لهذه الطائفة في القطر المصري (توفى من عهد قريب)
وحيث انه من الضروري تعيين الشروط اللازم توفرها فيمن يكون عضوا بالطائفة المذكورة
تعيينا ادق واوضح مما هو عليه الآن وايجاد مندوبين للجمعيات الدينية على اختلاف انواعها
المشاركة في ادارة شؤون هذه الطائفة
فيتاء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية والمقانية وموافقة راي مجلس النظار
وبعد اخذ راسي مجلس شوري القوانين
(امرنا ونأمر بما هو آت)

﴿ الباب الاول ﴾

(احكام اولية)

(المادة ١)

تعتبر بصفة كنيسة انجيلية كل هيئة دينية مسيحية ذات نظام في القطر المصري ما عدا
الهيئات المكونة لطوائف مسيحية معروفة رسميا لها سلطات ذات اختصاص بواد الاحوال
الشخصية وما عدا الهيئات التي تكون تابعة لهيئة دينية اكبر منها لها نظام في هذا القطر

« المادة ٢ »

لا تعتبر بصفة كنيسة انجيلية معترف بها الا التي يكون الاعتراف بوجودها حصل
حلبة الامرنا هذا

(المادة ٣)

يعتبر بصفة انجيلي وطني من كان من الرعايا العثمانيين متوطناً او مقبلاً عادة في القطر المصري وحائزاً لاحد الشروط الآتية وهي
اولاً ان يكون عضواً او متشجعاً لكنيسة انجيلية معترف بها
ثانياً ان يكون معروفاً شخصياً بصفة انجيلي بالكيفية المقررة بامرنا هذا
ثالثاً ان يكون انجيلي الاصل من جهة الاب على الاقل وان لا يكون فقد صفته هذه بدخوله عضواً في هيئة دينية او طائفة غير مسيحية او غير انجيلية

﴿ الباب الثاني ﴾

(ترتيب وتشكيل المجلس العمومي)

(المادة ٤)

يشكل مجلس عمومي لطائفة الانجيليين الوطنيين يهلف من مندوبين من الكنائس الانجيلية المعترف بها التي يكون ناظر الداخلية خولها الحق في انتخاب او تعيين مندوبين في المجلس المذكور

(المادة ٥)

مندوبو كل كنيسة انجيلية معترف بها يخول لها الحق في الاستجابة عنها بالمجلس العمومي ينتخبون او يعينون ويتفصلون طبقاً لقواعد يصدق عليها ناظر الداخلية لكل كنيسة ويلزم ان تكون هذه القواعد قاضية في كل حال من الاحوال بتغيير جميع المندوبين في مدة لا تتجاوز الثماني سنوات سواء كان هذا التغيير مرة واحدة او بالتناوب مع مراعاة الاحكام التي تخول لهم الحق في اعادة انتخابهم او اعادة تعيينهم ففي حالة انتخاب المندوبين لا تخول هذه القواعد حق الانتخاب الا لاعضاء الكنيسة الوطنيين دون سواهم اذا كان من بين اعضائها غير وطنيين اما في حالة التمين فيجوز تخويل حق اجراء التمين لاية سلطة من سلطات الكنيسة وطنية كانت او غير وطنية متى قضت الضرورة بذلك

(المادة ٦)

يشترط فيمن ينتخب او يعين بصفة عضو بالمجلس العمومي ان يكون حائزا للشروط الاتية وهي
اولاً ان يكون انجالياً وطنياً ذكراً بالغاً من العمر ثلاثين سنة على الاقل
ثانياً ان لا يكون من رجال العسكرية الذين تحت السلاح او من الرديف وان لا يكون
تحت احكام قانون انقرة العسكرية
ثالثاً ان لا يكون حكم عليه مطلقاً بعقوبة جنائية بان لا يكون حكم عليه ايضاً بسبب سرقة
او اغتصاب او نصب او انتهاك حرمة الاداب
رابعاً ان لا يكون مفلساً

(المادة ٧)

انتخب او تعيين مندوبي للمجلس العمومي يعرض على ناظر الداخلية للتصديق عليه وكل
مسألة متعلقة بعدم قابلية انتخاب شخص انتخب او عين مندوباً وبما يحصل في الانتخاب
او التعيين من المخالفات او الخطأ في الشكل ولم يكن نص على حلها في القواعد التي فيه على
وضعها في المادة الخامسة يفصل فيها الناظر المشار اليه

(المادة ٨)

يؤلف المجلس العمومي من وكيل الطائفة ونائبه ومن اثني عشر مندوباً ينتخبون بجمرفة
الكنيسة المشيخية المتحدة المصرية ومن مندوب ينتخب بجمرفة الرسالة الحولانية بقلوب ذلك
بدون الاخلال بحق الانتخاب الذي يجوز تحويله فيما بعد لكنائس اخرى بمقتضى نصوص
المادة الرابعة

(المادة ٩)

على ناظر الداخلية عند التصريح لكنيسة انجيلية بايجاد مندوبين عنها بالمجلس العمومي
او عند التصريح لكنيسة بازياد مندوبها ان يراعي عدد اعضائها او متبعيها الوطنيين وله
ان يراعي عدد القسس الوطنيين الموجودين بالكنيسة واهميتهم او مقدار عدد النائبين من
الوطنيين في ادارة شؤونها

(المادة ١٠)

لا يجوز تخويل احدى الكنائس اكثر من مندوبين اثنين اذا وجد ان النسبة بين عدد مندوبيها وبين جملة عدد المندوبين بالمجلس العمومي تتجاوز النسبة بين عدد اعضاء ومثبعي هذه الكنيسة الوطنيين وبين جملة عدد الاعضاء والمثبعين الوطنيين لكافة الكنائس التي لها مندوبون بالمجلس

ومع ذلك اذا كان في العدد الناتج عن هذه النسبة كسور فالكسر يحسب بواحد وتوصلا لتطبيق هذه المادة يعين ناظر الداخلية عدد الاعضاء والمثبعين الوطنيين للكنائس مع مراعاة كافة ما يكون لديه من البيانات

(المادة ١١)

لا يخول ناظر الداخلية لكنيسة ما الحق في الاستجابة عنها بالمجلس العمومي ولا يصرح بزيادة عدد مندوبي اية كنيسة الا من بعد اخذ رأي المجلس العمومي

(المادة ١٢)

مصاريف المجلس العمومي تقوم بها الكنائس التي لها مندوبون فيه وذلك بنسبة عدد مندوبيها وفي حالة عدم قيام كنيسة بالمتمهات المذكورة يجوز لناظر الداخلية ان يملك على طلب المجلس العمومي ان يفرمها من حقها في الانتخاب

الباب الثالث

(الوكيل والنائب)

(المادة ١٣)

وكيل الطائفة يكون جتار رئيساً للمجلس العمومي وعليه ان يتولى رئاسة جميع الجلسات ونائب الوكيل يكون كذلك عضواً بالمجلس العمومي

(المادة ١٤)

يقوم النائب مقام الوكيل في احواله في حالة موته او تقيمه او انفصاله عن وظيفته او عدم قدرته على تاديتها

(المادة ١٥)

يُنتخب الوكيل والنائب بمقررة المجلس العمومي لثلاث سنوات ويموز اعادة انتخابهما ويكون اختيارهما من بين اعضاء المجلس او من الخارج ويستمران على تادية وظائفهما لحين التصديق على انتخاب الخلف ولا يجوز انتخاب احد وكيل او نائب الا اذا كان حائزا للشروط المقررة للتعين بصفة عضو بالمجلس العمومي ويصدق على هذا الانتخاب من ناظر الداخلية

(المادة ١٦)

اذا انتخب احد اعضاء المجلس العمومي وكيل او نائبا فيكون تعيين خلائه بالمجلس بنفس الطريقة المتبعة عند حصول خلل بسبب عرضي

(المادة ١٧)

يعزل ناظر الداخلية الوكيل او النائب اذا مرآى له ذلك بناء على طلب المجلس العمومي لانه فقد الشروط التي تراه له لعضوية المجلس او لانه اصبح غير كفوء لتادية وظيفته

(المادة ١٨)

اذا خلت وظيفة الوكيل او النائب لاي سبب غير انقضاء المدة فينتخب المجلس العمومي خلائه له حائزا للشروط المقررة مع التصديق على هذا الانتخاب من ناظر الداخلية ويتى هذا الخلف الى ان تقضي المدة التي كان معينا لها الوكيل او النائب

الباب الرابع

(فيما يخص المجلس العمومي وما عليه من الواجبات)

(المادة ١٩)

يختص المجلس العمومي بمنح عنوان (كنيسة انجيلية) لكل هيئة دنيية مكونة لكنيسة انجيلية بالمعنى الوارد في المادة الاولى ومؤهلة من اعضاء ومتشعبين يكون البعض منهم على الاقل وطنيين

ويراعى المجلس عند تقرير منح ذلك العنوان عدد الاعضاء او المشيعين الوطنيين
بالكنيسة كما انه يراعى حالة نظامها والمدة التي يتمثل استدامته فيها

(المادة ٢٠)

يختص المجلس العمومي ايضا بمنح لقب انجيلي وطني لكل واحد من الرعايا النثمانيين
الناسين لمذهب انجيلي من الديانة المسيحية التوطنين او المقيمين عادة باقطر المصري ولم
يكونوا من الاعضاء او المشيعين لكنيسة انجيلية معروفة رسميا وداخلة في التمريف الوارد
في المادة الثانية من امرنا هذا

وتفخذ المجلس سجلا لتيد اسماء جميع الاشخاص المروفين رسميا بصفة "انجيليين طبقا
لاحكام هذه المادة

(المادة ٢١)

يختص المجلس العمومي بسماع وفصل جميع المسائل المتعلقة بادارة الاوقاف الخيرية او
بالاحوال الشخصية التي تقع بين كنائس انجيلية او بين انجيليين وطنيين وكذلك المسائل
المتعلقة بهم فيما يتعلق بهذه المواد

على ان هذا الاختصاص لا يتناول اية مادة من المواد التي لا يمكن الفصل فيها الا
باحضار اشخاص غير انجيليين وطنيين امام المجلس بصفة خصوم في الدعوى ولا مسائل
الموارث الخالية عن الوصية الا في حالة ما اذا قبل الخصوم التقاضي امام المجلس المذكور

(المادة ٢٢)

يجع المجلس العمومي في مواد الاحوال الشخصية التي من اختصاصه النصوص القانونية
المعمول بها في الكنائس المعروفة رسميا بصفة كنائس انجيلية بموجب امرنا هذا ومع ذلك فانه لا
يترتب على اي نص من هذه النصوص ولا على اي حكم صادر بالطلاق من المجلس العمومي
طبقا لما الزام احد من التمس بان يعقد زواج شخصين يكون لاحدهما زوج مطلق على
قد الحياء او الزام كنيسة غير التي يكون عقد الزواج بمقتضى المذاهب المتبعة لديها بالاعتراف
بمثل هذا الزواج لغرض ديني محض

(المادة ٢٣)

التمريح بعقد اكليد الزواج بين الانجيليين الوطنيين يسوخ اعطاه بمعرفة المجلس العمومي لكل رئيس كنيسة انجيلية ليس لما قس هاذون بناء على طلب هذه الكنيسة

(المادة ٢٤)

يتخذ المجلس سجلا لقود الزواج التي تحصل بين الانجيليين الوطنيين ويضع القواعد اللازمة لا رسل شهادات الزواج المتقضى تسجيلها في السجل المذكور او تعطى سيفي كل وقت ملخصات من هذا السجل لكل من يطلبها نظير دفع رسوم
تقرر بعد

(المادة ٢٥)

يضع المجلس العمومي لائحة مختصة بسير الاحال الداخلية وبالتمينات والمرتبات واجبات العمال اللازمين لاشغال المجلس ويسوخ له من وقت لآخر ان يعدل تلك القواعد او يلغيها او يضيف اليها ما يرى اضافته

(المادة ٢٦)

يضع المجلس العمومي قواعد بشأن الاجراءات الواجب اتباعها والرسوم المتقضى بتصميمها بسبب قيامه بالاحال الخولة له بامرنا هذا ويسوخ له من وقت لآخر ان يعدل تلك القواعد او يلغيها او يضيف اليها ما يرى اضافته

وكذلك يجوز له بالاخص بدون مساس بماله من السلطة العامة الخولة له بمقتضى هذه المادة ان يعيل اختصاصه على لجان موهلة من بعض اعضائه سواء كان في جات مخصوصة او لنوع مخصوص من القضايا وتكون هذه الاحالة بمقتضى لائحة يجوز له ان ينص فيها ان القرارات التي تصدر منها تكون قابلة او غير قابلة للاستئناف امام المجلس العمومي باجمعه

(المادة ٢٧)

كل لائحة وضعت بالمجلس العمومي اثناء تأدية وظائفه الخولة له بموجب امرنا هذا تعرض على ناظر الداخلية للتصديق عليها

﴿ الباب الخامس ﴾

(احكام خطية)

(المادة ٢٨)

الكنيسة الان التي يبانها تعتبران بموجب امرنا هذا كنيسةين انجيليتين وهما الكنيسة المشيخية المتحدة المصرية

الرسالة المولانية في قلوب

(المادة ٢٩)

بدءا للجلس العمومي في اعماله من التاريخ الذي يحدده ناظر الداخلية بحيث يكون هذا التاريخ قريبا بقدر الامكان من تاريخ انتخاب المندوبين الاولين في للجلس العمومي للكنائس المدينة في المادة الثامنة من امرنا هذا

(المادة ٣٠)

ينتخب للجلس العمومي في اجتماعه الاول وكيلًا ونائبًا يتقيان في العمل لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٩ ويقوم النائب الحالي بوظيفة وكيل و بوظيفة نائب الى ان يصدق على الانتخاب المذكور

(المادة ٣١)

القرارات التي تصدر من للجلس العمومي في مادة من المواد الداخلة في اختصاصاته المخولة له بموجب امرنا هذا تنفذ بناء على طلبه بمعرفة جهة الادارة

(المادة ٣٢)

على ناظري الداخلية والحفانزة تنفيذ امرنا هذا كل فيما يخصه

صدر بسراي عابدين في ٢١ ذي القعدة سنة ١٣١٩ (اول مارس سنة ١٩٠٢)

(عباس حلمي)

قانون

الأحوال الشخصية

للطائفة الانجيلية

بمصر

احكام ابتدائية

(انطباق القانون)

(المادة ١)

ينري هذا القانون على الانجيليين الوطنيين في الديار المصرية ويعمل به مجلس العائقه
المموي في كافة المسائل التي يكون فيها جميع ذوي الشأن انجيليين وطنيين
يقصد بلفظ (السلطة المختصة) عند استعماله في هذا القانون المجلس السوي او اي لجنة
مشكلة منها خول لها من قبله (بموجب المادة ٢٦ من الامر المالي الصادر بتشكيله) حق النظر
في الموضوع

الجزء الاول

في الخطبة والزواج والمفارقة والعلاق

﴿ الباب الاول ﴾

(في الخطبة)

(المادة ٢)

الخطبة هي طلب التزوج وتم بحصول اتفاق بين ذكرًا واثى راشدين على عقد الزواج

بينها بالكيفية والشروط المعروفة في باب عقد الزواج كما سيأتي وتثبت الخطبة بكتابة مختصر
مضى بشهادة شاهدين على الأقل

(المادة ٣)

إذا عدل أحد الخطيبين عن عقد الزواج بعد الخطبة بدون سبب كاف حكمت عليه
السلطة المختصة للآخر بالتعويضات. ويخضع من التعويضات المذكورة ما يكون قد دفع قدماً
من أحد الخطيبين. وأما الهدايا العينية فتضيق على التارك وتبقى للآخر.

(المادة ٤)

السبب الكافي لنسخ الخطبة هو (أحد الأسباب الآتية)
(أولاً) إذا ظهر فساد في أخلاق أحدها في ما يخص بالمنة ولم يكن معلوماً للآخر
قبل الخطبة

(ثانياً) إذا ظهرت بأحدها عاهة سابقة على الخطبة ولم تكن معلومة للآخر

(ثالثاً) إذا وجد بأحدها مرض قاتل معد

(رابعاً) إذا اعتنق أحدهما ديناً آخر بعد الخطبة

(خامساً) إذا ارتكب أحدهما جريمة مهينة للشرف مهما كان الحكم المدني الذي حكم به
عليه بسببها

(سادساً) إذا ارتكب أحدهما جريمة غير مهينة للشرف وحكم عليه بسببها بالحبس سنة فأكثر

(سابعاً) إذا غاب أحد الخطيبين إلى جهة غير معلومة للآخر أو بدون رضاه وطالت مدة

الغياب حتى بلغت سنة علاوة على الأجل المحدد للزواج

(المادة ٥)

إذا مات أحد الخطيبين وكانت الخطبة تمت بصفة رسمية فلنخطيب الآخر أن يسترجع ما
أعطاه للمتوفي من مهر أو هدية ما عدا ما استهلك بشرط رد ما يكون أخذه من المتوفي

﴿ الباب الثاني ﴾

(في الزواج)

(المادة ٦)

الزواج هو اقتران رجل واحد وامرأة واحدة اقترانا شرعياً مدة حياة الزوجين .

(المادة ٧)

في حالة خلو الشرائع الرومانية للكنيسة التابع لها الطرفان من نص صريح يحدد درجات القرابة المحرمة للزواج

لا يحل للمرأة ان تتزوج	لا يحل للرجل ان يتزوج
(١) باي ابيها { (جدها)	(١) بام ابيه { (جدته)
(٢) باي امها { (جدها)	(٢) بام امه { (جدته)
(٣) باي زوجها { (حمها)	(٣) بام زوجته { (حماته)
(٤) بابيها	(٤) أمه
(٥) باخي ابيها (عمها)	(٥) اخب ابيه (عمته)
(٦) باخي امها (خالها)	(٦) اخت امه (خالته)
(٧) باخي زوجها	(٧) اخت زوجته
(٨) باخيا (شقيقها)	(٨) اخته (شقيقته)
(٩) بزوج جدتها	(٩) زوجة جده
(١٠) بزوج امها	(١٠) زوجة ابيه
(١١) بزوج عمها	(١١) زوجة عمه
(١٢) بزوج خالتها	(١٢) زوجة خاله
(١٣) بزوج اختها	(١٣) زوجة اخيه
(١٤) بزوج بنت اخيها	(١٤) زوجة ابن اخيه
(١٥) بزوج بنت اختها	(١٥) زوجة ابن اخته
(١٦) بزوج بنتها	(١٦) زوجة ابنة (كنته)

(١٧) بَينِ امها	(١٧) بنتِ أمه
(١٨) بَينِ ابيها	(١٨) بنتِ ابيه
(١٩) بَينِ اخيها	(١٩) بنتِ اخيه
(٢٠) بَينِ اختها	(٢٠) بنتِ اخته
(٢١) بَينِ اخي زوجها	(٢١) بنتِ اخي زوجته
(٢٢) بَينِ اخت زوجها	(٢٢) بنتِ اخت زوجته
(٢٣) بَينها	(٢٣) بنته
(٢٤) بَينِ ابنها	(٢٤) بنتُ بنته
(٢٥) بَينِ بنتها	(٢٥) بنتُ ابنه
(٢٦) بَينِ زوجها	(٢٦) بنتِ زوجته
(٢٧) بَينِ بنت زوجها	(٢٧) بنتِ بنت زوجته
(٢٨) بَينِ ابن زوجها	(٢٨) بنتِ ابن زوجته
(٢٩) بَينِ زوج امها	(٢٩) بنتِ زوجة ابيه

(المادة ٨)

لا يكون الزواج صحيحاً الا اذا عقد بين ذكر واثني كاملين الاعضاء والقوة التي تؤهلها
للزواج الفعلي

(المادة ٩)

لا يجوز ان يسبق الزواج الابد الرضا بالانجاب والقبول بين الزوجين

(المادة ١٠)

لا يجوز ان يسبق زواج الشاب الا اذا بلغ من العمر ست عشرة سنة على الاقل والصبي
اربعة عشرة سنة.

(المادة ١١)

لاجل ان يكون الزواج صحيحاً يجب ان يكون مستوفياً للشروط المقررة لدى الكنيسة لتتابع
لها الطرفان. اما اذا كان الطرفان تابعين لكنيستين مختلفتين فيجب ان يكون مستوفياً لكامل شروط
الصحة المتبعة لكل من الكنيستين

(المادة ١٢)

لا يقدر أكليد الزواج إلا القسوس الرسومون قانونا او مرشدو الكنائس الانجيلية الذين يمنح لهم المجلس العمومي الرخصة بذلك

(المادة ١٣)

يكون لانعيا كل زواج بين انجيليين وطنيين لم يكن مستوفيا للشروط المقررة في هذا الباب ولا يحكم بانه الا المجلس العمومي

﴿ الباب الثالث ﴾

في المفارقة

(المادة ١٤)

المفارقة هي تباعد الزوجين عن بعضهما بسبب تكافر بينهما وتزول المفارقة بالمصالحة بينهما

(المادة ١٥)

اذا اصبحت عيشة احد الزوجين منقصة ومرة فوق الاحتمال بسبب سوء معاملة الآخر المتواصلة ولم تنلح المصالحة بينهما وطلب المفارقة جاز للسلطة المختصة ان تحكم له بها الى ان يتمالحا فان كان الزوج سببا وجبت عليه النفقة لامرأته واولاده الذين في رضاعتها او حضانتها باتفاق الزوجين على تقديرها او بتقديرها من السلطة المختصة وان كانت الزوجة سبب المفارقة فلا تترحم النفقة عليها الا اذا كان له اولاد في رضاعتها

(المادة ١٦)

اذا كانت علة المفارقة في الزوجة فلها متاعها (قطر) للزوجة به من بيت ابيها خاصة .
والا فلها متاعها ومهرها

﴿ الباب الرابع ﴾

في الطلاق

(المادة ١٧)

الطلاق هو فسخ عقد الزواج بين زوجين

(للمادة ١٨)

لا يجوز الطلاق الا بحكم من المجلس القومي وفي الحالتين الآتيتين
اولاً اذا زنى احد الزوجين وطلب الزوج الاخر الطلاق
ثانياً اذا اعتنق احد الزوجين ديانة اخرى غير الديانة المسيحية وطلب الزوج الاخر الطلاق
(للمادة ١٩)

في الحالة الثانية المذكورة في المادة السابقة لا يحكم بالطلاق الا لصالح الزوج الذي بقى
على دينه المسيحي

الجزء الثاني

(فيما للاولاد على والدهم وما للوالدين على اولادهم)

في الباب الاول

(في الرضاة والحضانة ومتوليها)

(للمادة ٢٠)

زمن الرضاة ستان من يوم الولادة

(للمادة ٢١)

تتولى الام رضاة بنهما ذكورا كانوا او اناثاً مطلقه كانت او غير مطلقه مفارقة كانت
او غير مفارقة

(للمادة ٢٢)

زمن الحضانة من نهاية زمن الرضاة الى بلوغ الطفل سبع سنين

(للمادة ٢٣)

الام احق بحضانة الولد وتربيته اذا كانت غير مرتبطة برجل اخر حسنة السيرة
والاخلاق قادرة على تربيته ولهما وصاياه

(المادة ٢٤)

إذا لم تتوفر في الام شروط احقية الحضانة المذكورة صارت حضانة الولد لام الام المسيحية ثم للاب المسيحي ثم للاقرب فالأقرب من اقرباء الاب المسيحيين ثم اقرباء الام المسيحيين وان لم يوجد احد من هؤلاء او اولئك فليكن تعيينه السلطة المختصة

(المادة ٢٥)

حتى انتهت مدة الحضانة يسلم الصبي او الصبية لايه المسيحي والافليخيه المسيحي والا فالأقرب من اقرباء ابيه المسيحيين والا فلاقرباء الام المسيحيين

§ البسب الثاني

(في النفقة)

(المادة ٢٦)

نفقة الرضاة او الحضانة تلزم ابا الصغير ان لم يكن لهذا « الصغير » مال فان كان له مال فلا يلزم اياه منها شيء الا بالتبرع
(المادة ٢٧)

يجب على القروع وازواجهم ان ينفقوا على الاصول وازواجهم

(المادة ٢٨)

كذلك يجب على الاصول وازواجهم ان ينفقوا على قروعهم وازواجهم

(المادة ٢٩)

للأب والام النفقة من اموال اولادها اذ كانا في عوز يجب ما تقدره السلطة المختصة مع مراعاة ظروف الاولاد والديهم ودرجة الميسرة

(المادة ٣٠)

تتخذ النفقات المذكورة في المواد السابقة بمرأاة من قسوس ام ومبشرة من قسوس

عليهم ويلزم دفعها شهرا فشهرا مقدما على الأقل وثلاثة اشهر على الاكثر حسب ميسرة.
المفروض عليه ودواعي المفروض له

الباب الثالث

(في ولاية الايوين)

(المادة ٣١)

يكون الولد ذكرا او انثى تحت ولاية ابيه ان وجد حتى يبلغ سن التكليف

(المادة ٣٢)

من التكليف للذكر والانثى ثنائي عشرة سنة ومتى بلغ ايها زالت عنه كل ولاية ووصاية
غير انه يجوز لاي منها التصرف باذن الولي متى بلغ ست عشرة سنة

(المادة ٣٣)

يجوز للسلطة المختصة ان تحرم من حقوق الولاية المذكورة الاب اذا كان فاسد الآداب
او اذا اعتنق ديانة اخرى

(المادة ٣٤)

اذا مات الاب او حكم بزوال حقوق ولايته تعين السلطة المختصة المذكورة من يقوم
بالولاية وتقدم الام الغير متزوجة بزوجة اخر ان كانت مقتدرة وحسنة التصرف . والا فالجد
والا فالاقرب من الاقارب والاصهار

الجزء الثالث

(في الوصاية)

الباب الاول

(في تعيين نصيب الاوصياء)

(المادة ٣٥)

القاصير من لم يبلغ من العمر ثنائي عشرة سنة

(المادة ٣٦)

لصاحب الولاية ان يقيم قبل وفاته وصياً مختاراً على القاصر الذي تحت ولايته وان لم يقيم فتمين السلطة المختصة وصياً للقاصر ويقوم بالوصاية مكاناً اذا كانت التركة لغاية مئتي جنيه .
واما اذا زادت التركة هن ذلك فبالمائة واحد في السنة

(المادة ٣٧)

لا يجوز عزل الوصي المختار الا اذا ثبت تفريطه في اموال القاصر

(المادة ٣٨)

ثبت الوصاية المختارة باقرار الوصي بخطه او باقراره بذلك امام السلطة المختصة او من ثوب عنها بشرط ان يكون الموصي من المشهود لهم بسلامة العقل وحسن الاداب

« المادة ٣٩ »

لا يضع الوصي المختار يده على اموال القاصر الا بعد اثبات صفته المذكورة امام السلطة المختصة وصدور قرار منها ببيوت الصفة

(المادة ٤٠)

تجرد في كل حال اموال القاصر بقائمة على ثلاث صور يوقع عليها من الوصي المختار ومن تتدبه السلطة المختصة وتحفظ احدى الصور بيد الوصي المختار والثانية تسلم للسلطة المختصة والثالثة تحتفظ بدفتر خانة المجلس العمومي

(المادة ٤١)

اذا لم يبين صاحب الولاية قبل وفاته وصياً مختاراً تمين السلطة المختصة وصياً على مال القاصر .
وتقدم الام اذا كانت حسنة التصرف وغير متزوجة بزواج اخر والا فالجد اذا كان حسن التصرف ثم الاقرب فالاقرب من الاقارب ممن يكونون كذلك والا فمن غيرهم

(المادة ٤٢)

يجوز لاي شخص كان ولو من غير ذوي الشأن ان يقدم طلباً لتعيين الوصي

(المادة ٤٣)

إذا رأت السلطة المختصة خلافاً في أعمال الإوصياء والأولياء مختارين كانوا أو غير مختارين وجب عليها عزلهم وتعيين خلفهم ويجوز لها أن تتدب موصياً من يقوم بأعمال الوصاية

﴿ الباب الثاني ﴾

(سيرة واجبات الوصي)

(المادة ٤٤)

يجب على الوصي أن يدير اشغال القاصر بالذمة والنشاط والحكمة

(المادة ٤٥)

لا يجوز للوصي تشييل اموال القاصر باحد المتاجر حتى التي تكون ذات كسب الا باذن من السلطة المختصة

(المادة ٤٦)

لا يجوز للوصي ان ياجر بأموال القاصر في المتاجر ذات الاخطار والا كان مسؤولاً عن الحساب واذا لم يجر بالمال وجب عليه ان يضمه بالفائدة في احد البنوك التي تبينها السلطة المختصة

(المادة ٤٧)

يقدم الوصي ضماناً كافية لمحل المجلس العمومي تساوي اموال القاصر مزية ونصف . وعلى المجلس المذكور تسجيل هذه الضمانة باحدى المحاكم

(المادة ٤٨)

يجب على الوصي ان يقدم للسلطة المختصة كشفاً متضمناً حساب اعمال وصاياته بالبيان سنوياً وللسلطة المذكورة الحق في مناقشته في الحساب المذكور

(المادة ٤٩)

اذا وجدت السلطة المختصة في الحساب المذكور ما يخالف الذمة وجب عليها عزل الوصي وتعيين غيره ممن تتوفر فيه الملائمة

(المادة ٥٠)

لا يجوز الوصي ان يبيع شيئاً من عقار القاصر او يقايض عنه او يرهنه الا باذن من السلطة المختصة

(المادة ٥١)

اما اذا اراد الوصي بيع منقولات القاصر فيجب عليه ان يجر بها كشفاً ويقدمه للسلطة المختصة التي تصرح ببيع ما روي لزوم بيعه ما عدا التحف بشرط ان يكون البيع بالمزاد العلني وينشر عنه في الجرائد مرتين على الاقل احدهما قبل البيع بخمسة عشر يوماً والاخرى قبله بثمانية ايام. واذا كان المباع لا تريد قيمته عن الف قرش يعلن المزاد عنه بموجب قائمة مراد فقط

(المادة ٥٢)

لا يجوز للوصي ان يشتري عقاراً للقاصر الا بعد عرض صورة العقد وشروطه على السلطة المختصة والاذن منها في ذلك

(المادة ٥٣)

لا يجوز بيع التحف التي للقاصر الا بقدر قوة دين المتوفي وذلك بقرار يصدر من السلطة المختصة وبطريق المزاد العلني

(المادة ٥٤)

يجوز للوصي مدة وصايته ان يوكل غيره بكل ما يجوز له ان يجره بنفسه في مال القاصر ولكن يكون الوصي وحده مسئولاً عن اعمال الوكالة وبشرط ان لا يكلف القاصر بشي

(المادة ٥٥)

لا يجوز للوصي رفع دعاوي او قبول مصالحات بشأن اموال القاصر الا باذن من السلطة المختصة

(المادة ٥٦)

اذا رفعت دعوى على الوصي في شأن القاصر وجب عليه ان يبلغ السلطة المختصة فوراً بالكتابة ويجب عليه ان يلفتها بجميع الاحكام التي تصدر في حق قلة ايام بالاكثر

من تأديع صدورها وعن الاجراءات المتخذة والا كان مسئولاً عن الاضرار
النتيجة عن ذلك التفريط

(المادة ٥٧)

على الوصي ان يتبع الاوامر والقرارات التي تصدر من السلطة المختصة
بشأن ذلك

(المادة ٥٨)

لا يجوز لوصي ان يدفع ديناً مدعي به في ذمة المتوفي الا بعد ثبوت حقيقة الدين
بقرار يصدر من السلطة المختصة او من المحاكم المختصة بعد اتباع الوصي الاحكام
المدونة بمادة ٥٦

(المادة ٥٩)

في حالة اقامة وصي ما يلزم تسليمه نسخة حاوية مواد الوصاية

الجزء الرابع

(في اللوارث)

« الباب الاول »

« قواعد عمومية »

(المادة ٦٠)

التركة التي ضمن وارثها قاصرون او غائبون او من يستحقون الجبر يجب ضبطها
حال وفاة صاحبها على يد السلطة المختصة او من يوب عنها

(المادة ٦١)

اذا لم يمكن حصر التركة وقت ضبطها يصير اجراء ذلك في اقرب وقت يتفق عليه
الورثة والسلطة المختصة

(المادة ٦٢)

اذا مات اشخاص في حادثة واحدة ينبغي ان يسلم ساجتهم من لاحتهم وكان لهم

حق التعاقب في الميراث يكون الحكم في ذلك بالقرائن المرجحة

(المادة ٦٣)

إذا لم تعرف ورثة متوف ما تسلم تركته للسلطة المختصة لاستعمالها والاستفادة بأرباحها مع حفظ ذوات العين أو ما يستبدل منها قانوناً وإذا ظهر وارث فيستم ذوات العين والاصل فقط

﴿ الباب الثاني ﴾

(في حق الارث وموجبات الميراث منه)

(المادة ٦٤)

حق الارث لا يكون الا لمن وجد في طبقات الوارثين حياً حساً او حكماً بعد وفاة المورث

(المادة ٦٥)

يعتبر موقتاً في حكم الحي الحمل المحقق وجوده قبل وفاة المورث ويقدر له نصيب ذكر حتى يولد فان ولد حياً وطش حياً ولو يوماً واحداً ورث والا فلا

(المادة ٦٦)

يحرم من حق الارث المسيحي

اولاً من حكم عليه قضائياً بانه قتل او شرع في قتل مورثه عمداً او اشترك فيه بأي طريقة من طرق الاشتراك المبينة في قوانين الحاكم

ثانياً من امكنه اقتاذ مورثه من الهلاك وتقاص عنه عمداً

ثالثاً من علم بقتل مورثه ولم يبلغ منه الحاكم

رابعاً من تدن بشير الديانة المسيحية (والمراد بالديانة غير المذهب)

(المادة ٦٧)

لا يسري حكم المادة السابقة على ابناء المحروم من الميراث ولا على ابناء ابنائه وان سفلوا ولا على ايويه واجداده وان علوا ولا على زوجته ولا على اخوته واخواته واعمامه وعماته واخواله وخالاته واولاد اخوته واولاد اخواته ولا على اسماهم

﴿ الباب الثالث ﴾

(في كيفية إثبات الوراثة)

(المادة ٦٨)

على من اراد اثبات وراثته ان يكلف بقية شركائه في الوراثة بالحضور امام
السلطة المختصة

(المادة ٦٩)

اذا كان بين الورثة مفقود لاتصل حياته من مماته يجب احتصام من تولي اليهم
تركته ليحلوا محله في الحصومة . وكذا اذا كان بعضهم غائبا عن القطر المصري مدة
اكثر من ستة اشهر ولا يلم له مركز بمجتمعات قسيه

﴿ الباب الرابع ﴾

(في اقسمة الوراثة ودرجاتهم)

مبادي عومية

(المادة ٧٠)

مستحقو الارث هم الزوجة مع اقرب الاقرباء شرعا متى كانوا احياء . وللاولاد
حق الارث مع اعمامهم وعماتهم

(المادة ٧١)

لا تقسم التركة بين مستحقها الا بعد امرين (اولهما) خصم ما يصرف من كفن
وجناز وغيره على الميت بحسب حالة تركته (ثانيهما) دفع ما هو مطلوب على التركة من
ديون ثابتة للميري او لغيره

(المادة ٧٢)

اذا قبل الوراثة التركة كما هي بدون حضر يلتزمون بوفاء جميع ما عليها من
الديون كذا اذا قبلوها بعد الحضر والتمين وتكتابة حضر بشهادة عدول واعلان يسطى

لكل مدائن عا يستحقه منها. وفي حالة عدم قبول الورثة للتركة فلا يلزم قضاء الدين وعلى المجلس العمومي بعد اخذ الاستوثاقات اللازمة منهم كتابة بتخليهم عن التركة ان يقسمها بين المداينين بحسب ما يستحق كل منهم بالنسبة لضافها بعد اخذ الرسوم المقررة

(المادة ٧٣)

للكر مضاعف نصيب الاثني في جميع متروكات مورثه ثابتة كانت او منقولة

(المادة ٧٤)

الاولاد (الذكور والاناث) المسترجون وغير المسترجين يزنون اباؤهم وامهاتهم بموجب المادة السابقة اي مادة (٧٣)

(المادة ٧٥)

لاولاد الاولاد حق الارث في جدهم وجدتهم مع اعمامهم وعاتهم بمقدار نصيب والدهم لو كان حياً

(المادة ٧٦)

من ولد من الاولاد ذكورا كانوا او اناثا بعد وفاة احد والديهم او بعد احواله احوالها للوصية يرث مع اخوته بموجب مادة (٧٣) وبعد طبقة الاولاد طبقة اولاد الاولاد معها تولوا طبقة بعد طبقة

(المادة ٧٧)

اذا مات احد بدون عقب من نسله فما يبقى بعد حصة الزوجة فلابيه وامه كجدة (٧٣)

(المادة ٧٨)

اذا مات احد الزوجين وترك اولادا فلزوج الآخر الثمن اما اذا لم يترك فالثلث

(المادة ٧٩)

من مات عن اخوة واخوات اشقاء فقط تقسم تركته بينهم دون غيرهم كجدة (٧٣)

(المادة ٨٠)

من مات عن اخوة واخوات بعضهم اشقاء والآخرين ليسوا اشقاء فيكون للاشقاء نصيب الوالد وهو سهران ونصيب الوالدة وهو سهم . ويكون لاخته الاب نصيب الاب فقط وهو سهران ولاخته الام نصيب الام فقط وهو سهم . وجميع هذه تقسم بين الذكور والاناث كجادة (٧٣)

(المادة ٨١)

اذا مات احد الاخوة وخلف ذكرا او انثى فيرث سهم ابيه مع اعمامه وعماته وسهم امه مع اخواله وخالاته والحكم في اولادهم بعدم كالحكم فيهم طبقة بعد طبقة مما نزلوا وتقسم كجادة (٧٣)

(المادة ٨٢)

من مات عن زوجة واجداد فللاجداد من الاب ثلثا ما يبقى بعد حق الزوجة وللاجداد من الام الثلث واذا مات احد الجددين من الاب والام فينحصر نصيبه في اولاده مع باقي الاجداد والقسمه بين الورثة في كل هذه الاحوال تكون بموجب مادة (٧٣)

(المادة ٨٣)

من مات عن اعمامه وعماته واخواله وخالاته فللاعمام وعماته الثلثان ولأخواله وخالاته الثلث « كجادة ٧٣ » والحكم في اولادهم بعدم كالحكم فيهم طبقة بعد طبقة مما نزلوا

(المادة ٨٤)

من مات عن ابناء وامهات لجداده فلهن من الاب منهم الثلثان ومن من الام الثلث ومن يكون قد توفي منهم يرث ولهن سهمه مع الباقيين ببراءة مادة (٧٣)

(المادة ٨٥)

من مات عن اعمام وعمات واخوال وخالات ابويه فالثلثان للاعمام والعمات والثلث للاخوال والخالات « كجادة ٧٣ » ومن يكون قد توفي منهم يرث ولهن سهمه مع الباقيين وكذلك حكم فصلهم من بعدم طبقة بعد طبقة مما نزلوا

(المادة ٨٦)

من مات بدون وارث فتمضم تركته الى صندوق الطائفة العام

(المادة ٨٧)

الاولاد والاهل الغير الشرعيين لا يرثون بدون وصية من المورث

(المادة ٨٨)

اذا تبرع الموصي له بما آل اليه من الوصية يقبل منه ذلك بشرط ان يكتب ويشهد على نفسه بهذا التبرع

﴿ الباب الخامس ﴾

(الوصية)

(المادة ٨٩)

الوصية هي عقد يعقده المالك لبيان ارادته عن كيفية تقسيم تركته بعد وفاته

(المادة ٩٠)

يشترط ان يكون الموصي في حالة عقلية تخوله حق التصرفات الشرعية

(المادة ٩١)

لا تعتبر الوصية الا اذا كانت بعقد مكتوب بمضي من الموصي باسمه وفرمته او مخفومة بجمته ومعضية من ثلاثة شهود لا يكونون جميعهم اقرباء له

(المادة ٩٢)

يسجل عقد الوصية قبل وفاة الموصي في سجل المجلس العمومي او في سجل كنيسة انجيلية ممد لذلك بتصديق من المجلس العمومي.

(المادة ٩٣)

لوصي الحق التام ان يوصي بما يشاء لمن يشاء بشرط ان يذكر اسماء ورثته الشرعيين في الوصية سواء اعطاهم او جردهم كلهم او بعضهم

الجزء الخامس

(في المجر على البالغ)

الباب الاول

(في اسباب المجر)

(المادة ٩٤)

يمجر على البالغ في تصرفاته اذا كان المراد المجر عليه معتوفاً او ذا غفلة او سفيهاً او مجنوناً ويسمى هذا مجراً قضائياً

(تنبيهات) المعتوه هو الذي لا يميز تمييزاً كاملاً صريحاً بين النافع والضار من الافعال والفته نوعان طبيعى اي من الخلقة الاصلية وعارضى اي حادث بسبب من الموارض ذو الغفلة هو الضعيف الارادة ضعفاً زائداً بحيث يصير عرضة لافل تأثير على ارادته السفية هو المبذر تبذيراً فاحشاً يزيد عن دخله المجنون هو المصاب بخلل في قواه العقلية اما كاملاً مستمراً او جزئياً متقطعاً

الباب الثاني

(في انواع المجر)

(المادة ٩٥)

المجر نوعان مجر عام ومجر خاص

(المادة ٩٦)

الحجر العام يشمل جميع التصرفات الشخصية وغير الشخصية والحجر الخاص يشمل جميع الامور المعينة في حكم الحجر فقط

(المادة ٩٧)

الحجر بالنسبة للمتعوه عنها طبيعياً يعتبر موجوداً من يوم وجود المتعوه نفسه على شرط اثبات وجود الغته الطبيعي في حال حياة المتعوه

(المادة ٩٨)

الحجر بسبب الغته الحادث او الغفلة او السفه او الجنون لا يعتبر موجوداً الا من يوم نشر طلب الحجر ما لم تأمر السلطة المختصة بأنه يعتبر مبتدئاً من تاريخ تال لذلك

(المادة ٩٩)

اما الحجر بسبب السفه او الغفلة فلا يقع الا خاصاً واما حكم المجنون والمتعوه فكحكم القاصر فيحجر عليهما حجراً عاماً ويقام لهما قيم يدير اموالهما بالكيفية والاحكام المدونة في باب الوصاية

(المادة ١٠٠)

يبين في الحكم الصادر بالحجر الخاص الاموز المتنوع تصرف المحجور عليه فيها مع مراعاة درجة السفه او الغفلة ودرجة يسر المحجور عليه وغير ذلك من الظروف

(المادة ١٠١)

يجوز طلب الحجر من اي من اقرباء المطلوب الحجر عليه او من زوجته او من اي من اصهاره

(المادة ١٠٢)

اذا لم يكن للمطلوب الحجر عليه اقرباء او زوجة او اصهار فيجوز تقديم الطلب من اي شخص كان من الانجليين الوطنيين

(المادة ١٠٣)

جائز لسلطة المختصة حال تقديم الطلب اليها ان تعين مديراً مؤقتاً لاموال المطلوب الحجر عليه اذا قضت الظروف بذلك

(المادة ١٠٤)

لا يجوز الطعن في تصرفات التوفي بسبب من اسباب الحجر الا اذا كان طلب
الحجر قدم وشر قبل الوفاة هذا مع عدم الاخلال بحقوق ذوي الشأن في طلب فسخ
العقود بسبب من الاسباب المبينة في القانون المدني المصري امام الجهة المختصة

﴿ الباب الثالث ﴾

(في تعيين القيم وواجباته)

(المادة ١٠٥)

يُقام القيم ويُنزل بالكيفية والاحكام المقررة لتسبيب الاوصياء وعزلهم

(المادة ١٠٦)

واجبات القيم كواجبات الوصي ويتبع في حقه الاحكام المقررة في حق
الوصي وواجباته

﴿ الباب الرابع ﴾

(في فك الحجر)

(المادة ١٠٧)

اذا زال سبب الحجر جاز للمسجون عليه ان يطلب من السلطة المختصة بالحجر اصدار
حكم فك الحجر عنه

(انتهى القانون لثاية المادة ١٠٧)

خدمة عسكرية

(امر ٥٤١ في ١٧ مارس سنة ١٨٨٦)

(المادة ٧)

(في معافاة طلبة العلم الديني من طائفة الاقباط البروتستانت)

اولاً بشكل بالقطر المصري لجنتان احدهما يكون مركزها بمحافظة مصر تحت ملاحظة المحافظ
تتولى من قسيس كنيسة القاهرة ومن مدير المدرسة العالية البروتستانتية بالقاهرة ومن عضو
من اعضاء مجلس توكيل الطائفة تحت رئاسة احدهم الذي ينتخب باغلبية الارباء ويصير
اشعار الحكومة الخديوية عنهم ليكونوا معلمين لها بصفة رسمية وهذه اللجنة تختص بامتحان
طلبة العلوم الدينية بمدارس الوجه البحري ومديرية بني سويف والفيوم واللجنة الثانية يكون
مركزها بدريان مديرية اسوط تحت ملاحظة المدير وتتولى من قسيس كنيسة مدير
المدرسة العالية البروتستانتية باسوط ومن شخص اخر يصنه مجلس التوكيل تحت رئاسة
احدهم الذي ينتخب باغلبية الارباء ويصير اشعار الحكومة عنهم ايضا لاجل ان يكونوا
معلمين لها بصفة رسمية وتختص هذه اللجنة بامتحان طلبة العلم الديني بمدارس مديرية النيا
وما فوقها من الوجه القبلي على الوجه الآتي ذكره

ثانياً لا يقبل احد من الطلبة المذكورين للامتحان باللجنة ما لم يكن مصحوباً بشهادة من
ناظر ومعلم مدرسته وحائزاً للشرطين الاتيين

اولاً ان يكون قد قضى اقله سنتين متتاليتين متلقياً العلوم الدينية باحدى المدارس البروتستانتية

ثانياً ان لا يكون محترفاً بحرفة اخرى سواها

ثالثاً على التلميذ الذي يكون حائزاً للشرطين المذكورين بالوجه (الثاني) ان يطلب من
ناظر ومعلم مدرسته شهادة موصفاً بها اسمه واسم ابيه وصته وبلده ومديرية والمدة التي قضاها
في التعلم وما تلقاه من العلوم الدينية واسماء المعلمين الذين تلقى عنهم ذلك ويحصل على شهادة
من شيخ حصته ومن يعرفوه من اهالي البلد بأنه خال من جميع الخلف والصنائع مدة اشتغاله
بالعلم وبعد حصوله على تلك الشهادة يقدمها الى لجنة الامتحان التابع لها بمرقعة منه يوضح

فيها احواله المذكورة وانه لم يكن لديه مانع من الخدمة العسكرية سوى كونه طالب علم ديني
بلا حرفة سواء وانه متمتع بالداومة على تعلم الديانة مدة الخدمة العسكرية بلا اشتغال بحرفة
او صناعة سواها

رابعا اذا حصل من شيخ حصة الطالب توقف في اعطائه شهادة اليه بلا موجب حقيقي
فالطالب المذكور له ان يقدم عريضة بذلك الى رئيس لجنة الامتحان وهو مخاطب عن ذلك
الحيلة اللازمة من جهات الحكومة لتجري ما يلزم من التحقيقات ومتى انضج عدم احقية الشخص
المذكور في التوقف تكلفه باعطاء الشهادة اللازمة

خامسا كل طالب يتنقل من مدرسة الى اخرى من المدارس البروتستانتية يجب عليه ان
يحصل على شهادة من ناظر ومعلم المدرسة التي كان بها على نسختين موضعا بهما اسمه واسم
ابيه وبلده وقسمه ومديره ومقدار المدة التي مكثها بتلك المدرسة لتلقي العلوم الدينية وترسل
احدهما الى لجنة الامتحان التابع لها والاخرى تسلّم الى ناظر او معلم المدرسة التي ينتقل اليها
ليرفقها بالشهادة التي يطلبها منه التلميذ عند اللزوم عن مدة اقامته بالمدرسة

سادسا متى كان طالب العلوم الدينية حائزا للشرطين المذكورين في الوجه (الثاني) تمتعنه
اللجنة في العلوم الدينية الالية . اولاً في اصول ايمان الديانة المسيحية . ثانياً في البراهين على صدق
الديانة المسيحية . ثالثاً في الكتاب المقدس رابعاً ان الامتحان سيطلب العلوم التي يجب حفظها
يكون غيبيا واما العلوم التي لا تحفظ يكون الامتحان فيها في حسن التلاوة ومعرفة المعاني
سابعاً اذا احسن الطالب الاجابة في العلوم الدينية المذكورة يتاخر من اللجنة على الشهادة
التي يده بانه امتحن بمقرتها ووجد مستحقا لاعطائه شهادة المغفرة من القرعة العسكرية ويوقع
على الناشير المذكورين جميع الاعضاء وترسل الشهادات الموقّعة عليها بالصفة المذكورة من
طرف اللجنة الى جناب وكيل الطائفة وهو يصدق عليها بالاعتقاد وتعطى الى صاحبها
للمغفرة بموجبها :

ثامناً اذا تاخر ناظر المدرسة او معلمها في اعطائه شهادة لمن كان حائزا للشرطين المذكورين
في الوجه (الثاني) بغير وجه حق فعلى طالب العلم الديني المذكور ان يبرّض عن ذلك الى
اللجنة التابع لها وهذه بعد التحقيقات اللازمة اذا تيقن لمصلحة دعوى الطالب تكلف الناظر
بإعطاء الشهادة اللازمة .

تاسعاً كل مدرسة من المدارس البروتستانتية يجب ان يكون لها دفتر منبر الصحائف تقيد فيه تاريخ دخول كل طالب علم بالمدرسة وتاريخ خروجه منها
عاشراً كافة الشهادات التي تعطى بالكيفية المبينة بالوجه (السابع) مصدقاً عليها من جناب وكيل الطائفة يجب ان تقيد في دفتر مخصوص بضرورة سلسلة



اسرائيليون

(نقلًا عن جريدة الحقوق للرحوم امين افندي شميل سنة سابعة بحيفة ٢٧٣ و ٢٨٣)

نكل رفيق الحق بفداء نفسه او يفديه ابواه وكان على القروع فرض فداء اصولهم من الرق على ان يدفع الميسر منهم قيمة عتاقه فاذا كان مصرا ولم يقدر برأت ذمته عند حلول العفو العام (لاويين ص ٢٥ عد ٣٩ الى ٥٥) وكان اذا اساء السيد معاملة رقيقه ففقا له عينا او كسر له سنا وجب عليه عتقه (خروج ص ٢١ ع ٢٦ و ٢٧) وكان اذا عقد الاب لولده زواجا على رقيقة ورفض الولد اخذها بده كان عليه ان يجهزها والا صارت حرة فلا يقدر على بيعها او اذلالها في خدمته (خروج ص ٢١ ع ١٠ الى ١٤) وبالجملة فان حضرة الكليم مع تركه المادة القديمة لعدم امكانه نزاعها من الامة فانه نزع منها سورة القسوة حسب ما كانت تمايل الارقاء الامم القديمة ومهد لها سيلا للابطال مع الزمان اما الزواج فليس له صفة محددة كما يرام. فقد كان في اول الامر نوع شره اشبه بعوائد الرومانيين وكان الثمن يدفع للابوين كما نراه قبل موسى في عهد يعقوب ولايان وكلف الزواج باكثر من واحدة مأذونا به ليس في عهد الابد فقط كابراهيم واسحق بل وفي عهد موسى ومده ايضا (ث ص ٢١ ع ١٥ الى ١٧) وكانت المرأة منحلة عن الرجل وخافعة له وله وحده حق الطلاق وكانت عوائد اليهود المنحلة قبل الزواج وكل خطيئة خانت خطيئتها او زوجة خانت زوجها ترجم (ث ص ٢٢ ع ٢٢) وكان فض البكر قبل زواجها ليس فقط سببا للطلاق بل غلة لانفاء الزواج ويساقب بالموت اذا كان عن خيانة وكان الزواج ممنوعا بين الاصول والقروع والاخوة والاخوات والعم والعمة واولاد الاخوة ولما كان الزواج في شرعية موسى يقصد التوليد كان اذا تملت امرأة ولم يترك زوجها تسلا صيرت بعد وفاة زوجها ستة شهور ثم طلبت من اخيه ان يتزوج بها لقيم تسلا لاخته (ث ص ٢٥ ع ٥) فاذا ابى سلفها ذلك ذهبت الى باب المدينة واستدعت الشائع وانح زوجها واخبرتهم عن عدم ارادة الاخ المذكور ان يتنزه بها ويقيم تسلا لاخته وكان الشائع يسألونه فان ابى زوجها تقدمت نحوه امام الشائع ونزعت قلبه وثقلت في وجهه (ث ص ٢٥

وجه ٧ الى ١١) وزواج الاخ ارملة اخيه لم يكن عادة خاصة باليهود فان ذلك كان عادة عند جميع الشعوب القدماء كالطلاق والزوجة اي الزواج باكثر من واحدة وكان للاب السلطة المطلقة على اولاده عند اليهود فانه في زمان الابطاء الاول كان مباحاً للاب تضحية ولده كما نراه في خبر ابراهيم الخليل اما النبي موسى فانه خفض تلك القوة جداً وجعل تضحية الابناء والبنات لله ذنباً يعاقب بالموت وكان اذا كان لاخذ ولد عصى عليه ولم يطمع او امره او تخافه وان يخضع له قبض عليه والى به امام الشيوخ على باب البلد وقص هامهم عصيانه وكان الشعب يرمونه حتى الموت (خروج ص ٢١ ع ٧)

ولم تذكر شريعة موسى شيئاً عن الاشياء التي يكتسبها الابناء في ولاية ابيهم انما تذكر انه اذا نذر الولد او الزوجة نذراً ولم الاب والزوج بذلك ولم يقلوا شيئاً اصبح ذلك النذر امراً واجباً (عدد ص ٣ ع ٥) وكان اذا بلغ الولد او رشد خرج من سلطة ابيه ولم يكن النبي عادة عند اليهود نعم ان التوراة تقول ان مردخاي تبنى بنت اخيه استير (استير ص ٢ عدد ٧) لكن لم يكن ذلك تبنياً حقيقياً على الاكثر لانها من دمه فاذا منح ان يكون تبنياً فهو مأخوذ عن مواعيد القرس وفي شريعة موسى نصوص عديدة عن الارث وان لم يذكر سفر التثنية الا تركت من توفوا دون وصية لان الوصية وان ذكرها بعض الكتاب فالشريعة الموسوية لا تقبلها بل تمنع صريحاً تغيير النظام الوراثي بين الورثة (ث ص ٢١ ع ١٦) وهذا ظاهر من تأمل شرائع المقارنات الموسوية لا فائدة لها مع وجود ترتيب للوراثة على السمت الاتي وذلك

١. اخذ مات رجل ورثته بنوه الذكور وعند عدمهم بناته وعند عدم البنات اخوته وعند عدمهم اعمامهم الممسبون وعند عدمهم الاقرب فالاقرب (عدد ٢٢ ع ٧ وما يلي)

فاذا كان القربى اكثر من ولد ذكر فلا يكون التقسيم بينهم حصصاً متساوية بل ان حق البكرية المعروف من القدم كان معمولاً به عند اليهود قبل موسى وبمعه (ث ص ٢١ ع ١٥ وما يلي) فان البكر كان يأخذ نصيباً مضاعفاً وهذا الحق كان للذكر لا للأنثى فاذا وجد مقاربات في التركة اصلية فلا تقدر النسب على الزواج الا مع رجال من سبطين حتى لا تنقل تلك الاموال الى سبط اخر ويقع الاخلال بالنسبة الاصليّة (عدد ص ٢٦ ع ٦ و٧) وكانت اولاد البنات يصحون الاجام ولم يكن الابناء الطليعيون يرثون بنح (الابناء الشرعيين) يهوديت ص ١ عدد ١ و٧)

وكان عقاب عبادة الاصنام والتجديف عليه تعالى وتجنيس الاماكن المقدسة الاعدام رجماً ومثله الزنا في العيال واعتصاب الانسان خطيئة غيره ونحو ذلك فاذا كانت الزانية بنت احد الكهنة كانت تحرق حية (لاوي ص ٢١ ع ٩) وكان الشرع يساقب باللوث كل فضيحة ومثله عقوق الاباء (خروج ٢ ع ٥ و ١٧ تث ٢١ ع ١٨ و ٢١ وكذا فسق الحرم بالمحرم منه واللاواط وقتل الابناء (لاوي ١٨ ع ٢٠ تث ٢٧ خروج ٢١) ومن اعتصب بكراً كان يلزم بزواجها دون طلاق او ان يمهزها بما هو كفو لها اذا ابى ابوها تزويجها (خروج ٢٢ ع ١٦)

نظام منامة

(نقل عن النسخة العربية للدستور الهايوتي المجلد الثاني صفحة ٨٧١)

الفصل الاول

« في بيان اوصاف الذات التي تنتخب لها خام باشية بصورة انتخابهم وتحليلهم »

(المادة ١)

الذات التي تضير حاخام باشي من حيث انها تكون رئيسة كل الشعب الموسوي وواسطة تنفيذ اوامر الدولة العلية واجرائها فيلزم ان تكون اهلا لامنية واعتماد الدولة العلية والملة الموسوية متصفة بالاوصاف الممدوحة المقبولة ومن تبعه الدولة العلية ايا من جد بحيث لم تكن اعيتت بشيء اصلاً بل شوهد منها حسن الخدمة والصدقة في المأموريات ويلزم ان تكون ماهرة في الامور الحسابية والزوجانية وسنها لا اقل من ثلاثين ولا تجاوزت السبعين الا انها اذا تجاوزت سن السبعين في اثناء مأموريتها ولم تنجز من القيام بها لا عقلاً ولا جسماً فلا يعد سنها سبباً الى عزلها

« المادة ٢ »

عند ما تخلص رتبة الحاخام باشية المتبيرة يلزم ان يصير يتميز خمسة ذوات من الحاخامين بمرتبة المجلس الحسابي الذي ستبين صورة تشكيله ادناه من المصنفين بالاوصاف المحررة في المادة الاولى والمقتدرين على ابقاء ما يجب على ذمتهم لهذه المأمورية ويستحقونها اكثر من غيرهم وبعد ان

تنظم بذلك مضبطة من طرف المجلس المذكور وتحصل عليها المصادقة من طرف الذات التي تكون قائماً كذلك يحصل الاطلاع عليها في مجلس روحاني عمومي تبين صورة تشكيله ادناه ايضاً حتى اذا كان يوجد محذور مذهبي في انتخابهم المأمورية المذكورة بينته تحريراً الى القائمقام الروما اليه ليخرجهم ويختب المجلس الجسماني غيرهم اما اذا كان المجلس العمومي الروحاني يقبل جميع هؤلاء الحاخامين الذين اتخبوا فيصادق على المضبطة المذكورة ويختبها ويرجعها الى القائمقام الروما اليه وبعد ذلك ينقد المجلس العمومي الذي سوف تبين صورة تشكيله في ما يأتي وتنظم بوضله بيان اسماء الذوات المحررة في المضبطة المذكورة وتتعلق على حائط اودة المجلس المذكور وكل واحد من اعضاء المجلس يمرر ورقة برأي خفي باسم الذات التي يرجعها من الخمس ذوات المحررة اسماءهم في البوصلة المذكورة ويضعها بيده في الصندوق الحاضرة في وسط المجلس وعند النهاية تفتح رؤساء كتاب سر المجالس الروحانية والجسمانية الصندوق المذكورة علناً وتمد اوراق الرأي واذا ظهر نقص في الاوراق يعني اذا وجد من الاعضاء من لم يعط رأيه يصير تكليفه لذلك ثلاث مرات علناً بحضور المجلس فاذا لم يعط يصرف حينئذ النظر عن هذا النقص وتطلب اكثرية الاراء المرحودة والذي يصيب اسمه اكثرية الاراء المطلقة يكون هو المنتخب للمأمورية الحاخام باشية لكن اذا لم تحصل اكثرية عند ما تقسم الاراء على الخمس ذوات فيتميز شخصان من الذين اصابت اسماءهم زيادة الاراء وتراجع عليها فقط اراء الاعضاء المطلقة تكراراً لاجل الحصول على اكثرية مطلقة ثم اذا اصابت هذين الشخصين اراء متساوية فتسحب عليها القرعة في ذلك اليوم وذلك المجلس علناً لتبريج واحد منها ولا يعطى رأي الغير الذين اسماءهم محررة في البوصلة الملقنة المذكورة

(المادة ٣)

عند ما تنتهي قضية الانتخاب يتعمر محضر يمضي عليه ويختتم من طرف الاعضاء ويقدم الى الباب العالي بواسطة القائمقام واذا وافق ذلك ارادة الحضرة السلطانية السنية يرسل طلب ربما من الباب العالي الى الذات المنتخبة لتنصيب وتعيين رسايعي ما كان جارياً عند القديم

(المادة ٤)

إذا كانت الذات التي يراد نصبها حاخاماً باشي في دار السعادة فتستدعي بواسطة بعض أشخاص من طرف المجلس العمومي أما إذا كانت موجودة في الخارج في بواسطة رسول مخصوص وعند ما تحضر الى الماخاخانة وتقدم علناً بحضور القائمقام والنجاس الروحانية والجسدية بانها تفي الصداقة الى الدولة العلية والملة الموسوية وتجري الدقة والتدقيق على اجراء هذا النظام بتامه حينئذ تكون قد انتهت مآدورية القائمقام الموما اليه والذات التي تصدر حاخام باشي يمثل بحضرة الجنب السلطاني المايونية بحسب الطلب الذي يقع لها من الباب العالي وتجري مآدوريتها رسماً ثم تعلن بحضورها الى الباب العالي

التصل الثاني

(في بيان وظائف الحاخام باشي والهيئة التي يمكن ان تنميه)

(المادة ٥)

الحاخام باشي يجري الحركة تطبيقاً لاحكام النظام بكال الدقة ويجري التدقيق والنفاذ على تنبيهه ويمنع بالكلية الذين يخالفونها او يعطون ضدها والحركة بمس ذلك توجب التهمة والمسئولية عليه وتجري بحقه احكام المادة الثانية عشرة والاشغال التي تاتي الى الحاخام باشي سواء كانت راساً او بحالة اليه من الباب العالي يجيئها الى المجلس او القومسيون الذي تعود اليه لاجل اجراء المذاكرة بها واعطاء قرار بخصوصها ثم يعطى الاعلام او التقرير وسائر الاوراق الرسمية التي يلزم اعطاؤها من طرفه على وجوب المضايقة المطلوبة على قراراتها والمعاملات التي تجري بها هذه الاشغال والقرارات التي تعطى عليها تقييد في دفتر مضايقة المجلس الجسدية ولذلك لا يمكن ان يعطى اعلام ولا تقرير من طرف الحاخام باشي راساً ما لم تكن قد وردت له مضبطة بتلك المادة حاوية على القرار المعطى عليها من الهيئة التي احيلت اليها

(المادة ٦)

كان الحاخام باشي لا يقدر ان يوافق في الصداقة على المضبطة التي يستعمل في النجاس

الروحانية والجسدية ما لم يكن القرار المطبق على مادة من المواد مخالفا للنظام كذلك يمكنه ان يضع تلك المادة في موقع المذاكرة بحضوره مجددا اذا كانت مخالفة للنظام لاجل اخراج ذلك الى الظاهر

(المادة ٧)

عند وقوع مصالح مستعجلة لا يمكن تأخيرها الى يوم المجلس او رؤيتها مريعا في المجلس يشكل مجلس فوق المادة فيكون الهاخام باشي ماذونا بان يأخذ مسؤولية تلك المادة على نفسه ويأمرها ويأمر لاجراء ما يقتضي لها ولكن يكون مجبورا ان يصدق المجلس الجسدي على الكيفية حين انعقادها ويمرر بقراريه في دفتر المضابط

(المادة ٨)

اذا وجد من اعضاء المجالس والقومسيون وكتابهم وخدمتهم ومائر المستخدمين في الخدمات المبررة من حرك مخالفا للتعليمات المعطاة لهم وتبين ذلك الى الهاخام باشي او اخبر به فيحيل في اول الامر اجراء مما كتبه الى المجلس الذي هو عند اليه ومن بعد ان يجري استطلاعه ومحاكته ويحكم بمنحته وتطلى بذلك مضبطة محتومة من طرف اكثر اعضاء ذلك المجلس يدل الهاخام باشي ذلك الرجل ويعلن اخر عوضه

(المادة ٩)

تبدل احد المجالس او القومسيونات برئته لا يكون في يد اقتدار الهاخام باشي وانما عند جاتشاهد من احدهم حركة تنافر النظام يحصل له التذكير مرتين بتذاكر من طرف الهاخام باشي يطلب بهامته ان يحافظ على النظام ثم في المرة الثالثة يرجع بذلك ايا كان من المجالس الروحانية والجسدية تنسب اليه تلك الهيئة التهمة او الى مجلس عومي يعقده اذا كان التهمة هو واحد من هذه المجالس ويطلب تبديله بواسطة الادلة التي يقيمها عليه

(المادة ١٠)

لا يستخدم في الامور المالية جزوية كانت او كلية احد من اولاد الهاخام باشي ولا اسفاده واسفاره الا انه اذا كان الهاخام باشي الذي ينتخب اقارب واولاد واحفاد موجودون في

الخدمة قبل انتخابه فلا يجوز عزلهم بل يقون في خدمتهم كما كانوا ما لم تظهر بمقتضى
شكوى تستحق الاستماع

(المادة ١١)

محل إقامة الخاخم باشي وتذكرة خاتمة الملة يكون في ناحية اون قباني اوجب على
قبوي لاجل السهولة لجميع ارباب المصالح

(المادة ١٢)

لتهام الخاخم باشي هو عائد الى المجلس الروحاني محضاً او الى المجلس الجسماني بمعنى
انه اذا وقعت بمقتضى شكوى من طرف احدى الهيئات او افراد الملة فعرض الى احد
المجلسين المذكورين وتبين له تحريراً ثم تفاد الكيفية بمضبطة من طرف المجلس الجسماني الى
الباب العالي وتجتمع بموجب الامر الذي يصدر منه اعضاء المجلس الروحاني والجسماني تحت
رئاسة رئيس المجلس الروحاني في ظرف خمسة عشر يوماً نهاية ما يكون يشكل بها مجلس
مختلط وبعد ان تحصل المذاكرة فيه اذا كانت المضبطة المحتوية على اقرار الذي يعطيه مشتملة
على سوء حال الخاخم باشي ولزوم استغاثته ومحتومة من طرف باقي الاعضاء على الأقل يبرز
له ويكون حينئذ مجبوراً ان يقدم تقريراً استغاثته الى الباب العالي واذا امتنع عن ذلك تعرض
حينئذ الكيفية من طرف المجلس المختلط ويجري انجازها

(المادة ١٣)

من حيث انه سوف يتخصص معاش كافي المقدار من صندوق الملة الى الخاخم
باشي بمعرفة المجلس العمومي فتصير تسوية المصاريف الداخلية في جاكاحتاجاته من
طرقه ذاته

(المادة ١٤)

مفروشات البيت المنصوص باقامة الخاخم باشي وتزييناته وسائر لوازمه تتسوى
مصاريفها من صندوق الملة وتنسب له بموجب دفتر وذلك عند ما وقع استغاثته من الخاخم
باشي او يفضل بصورة اخرى يسلم الاشياء المذكورة بتامها الى خلفه

(المادة ١٥)

عند ما يستعفي الخاخم باشي او يزل يجتمع المجلس الروحاني والجسماني ويتعاجل

ذاتاً للقائمية من ارباب الاقتدار لاجل روية امور الملة وخصوصاتها لحد ما يتخبط خلفه ثم يرض عنها لباب العالي وتتين قائماً بموجب البيور لدى العالي الذي يعطى بهذا الخصوص

﴿ الفصل الثالث ﴾

(في بيان صورة انتخاب أعضاء المجلس العمومي ووزائمه)

(المادة ١٦)

المجلس العمومي يتركب من ثمانين عضواً يكونون من صنف الماخامين ومن العوام ويكونون تحت رئاسة الذات التي تكون قائماً ويكون من الاعضاء المرقومة ستون فزاً من العوام تتخب من طرف اهالي دار السعادة والبلاد الثلاثة الموسويين بحسب تذكرة الطلب التي ترسل اليهم من طرف القائم الموما اليه تطبيقاً الى الاصول التي سوف تتين اذناه وعشرون فزاً من صنف الماخامين تنتخبهم وتعينهم الستون عضواً المذكورين ثم بعد ان تتخب هذه الثمانون فزاً ويتم ذلك تميز منها سبعة حاخامية لاجل المجلس الروحاني وتسع ذوات لاجل الجماعي تطبيقاً الى الشروط المبينة في بنودها الخصوصية ويحصل تعيينهم غب الاستئذان من الباب العالي وتجب لهذا المجلس اربعمائة فزاً من الاعضاء موقفة ايضاً من المحلات الكائنة في ادارة حاخام باشية ادرية وخداوند اكار وازمير وسلايك وشداد ومصر والاسكندرية والقدس الشريف وهي التي بها اهل موسوية يكونوا موجودين حين انتخاب الماخام باشي فقط

(المادة ١٧)

الاشخاص الذين يتخبون لاجل اعضائية المجلس العمومي تتين صورة انتخاب ما يصيب كل محلة منهم بموجب الدفتر الذي يعطى من طرف مقام الماخام باشية على الوجه الآتي وهو انه تحصل المذاكرة فيما بين باش حاخام تلك المحلة وبين الناسيين من معتري اهاليها وسامون في اول الامر دفترًا بمقدار ما يوجد من الاشخاص الذين لهم الصفات اللازمة الى المضيوة المذكورة ويكرر في هذا الدفتر لاقول من ضعفى طلب الاعضاء المطلوبين من تلك المحلة ويعلن الى جميع اهالي المحلة اليوم الذي يصير

استنابه وعمل الاجتماع ويوضع الدفتر المذكور مطلقاً في محل يؤخذ محلاً للاجتماع قبل اسبوع واحد على القليل وفي يوم الانتخاب تحرر كل الاهالي التي لها حق اعطاء الرأي على موجب هذا النظام اسما الذين يرجعونهم الأكثر من الناس الذين اسماؤهم محررة في الدفتر المذكور على ورقة يحررون بها امضاءاتهم ويضمونها في صندوق مخومة هيأة لذلك ولا يجوز ان يعطي رأي بحق شخص لم يكن اسمه موجوداً في الدفتر المذكور ومن حيث ان امر الانتخاب يكون اجراؤه في ظرف يومين فإذا وجد اناس لم يسلوا رايهم من الاهالي المرقومين في هذه المدة فلا يمكن ان يكون لهم حق اوصالية للدعاء اخيراً بوجه من الوجوه انما الذين يكون لهم عذر صحيح ولا يقدرون ان يرجعوا الى محل الاجتماع اذا ارادوا ان يسلوا اراهم تحريراً فقط فيقبل منهم ذلك ولذلك ينبغي ان يسلوا بوصلات الراي التي يحررونها على هذه الصورة الى حاخام باشي المحلة والحاخام الموما اليه يكون مجبوراً بان يضمنها مع باقي البوصلات في الصندوق المذكورة ايضاً

(المادة ١٨)

الصندوق التي توضع بها الاراء تختتم علناً من طرف باش حاخام المحلة وثلاثة ائقار من متولي الستائيس وتوضع في محل الاجتماع وفي يوم الانتخاب يوجد مأمور من طرف الحاخام خاتمة لكي عند نهايته تفتح الصندوق المذكورة بحضور المأمور الموما اليه وحضور باش حاخام المحلة والمتولية الذين ختموا الصندوق ومعتري الاهالي وصير تعداد بوصلات الراي الموجودة داخلها وتقيز المقدار المطلوب من تلك المحلة من الذين اصابت اسماؤهم زيادة الاراء وصير انتخابهم واذا وقت مساواة اراء بحق شخصين او عدة اشخاص فتسحب عليهم القرعة وتنظم دفتران ببيان اسما هؤلاء المنتخبين ويختتم عليها من طرف المأمور الموما اليه مع الذوات الذين ختموا الصندوق ليلقي احدهما محفوظاً عند باش حاخام المحلة والثاني يرسل الى الحاخام خاتمة ايضاً

(المادة ١٩)

يشترط في الذوات الذين يتخون للمضوية المينة في المادة السابقة ان لا يكونوا اتهموا قط بتهمة او جناية ولم تقع منهم تحقيقات ومخاضعات في الامور المالية والافرادية وان يكونوا من اصحاب المعارف بقدر الممكن في الامور المالية ويقرءون ويكتبون باللغة العبرانية ومن الاشد اعتباراً في محفلهم

﴿ الفصل الرابع ﴾

(في بيان وظائف المجلس الروحاني)

(المادة ٢٠)

المجلس الروحاني يتعين من طرف المجلس العمومي ويكون عبارة عن سبعة أخصائيين
يتمين أحدهم رئيساً بأكثرية آراء المجلس العمومي أيضاً وإثنان معاوني رئيس باعتبار
اليمن واليسار والأربعة الباقون يدون أعضاء ويتخصص لهم جميعاً مهامات
واقية المقدار باستنساق المجلس العمومي ولا يميز انفصالهم ما لم تقع منهم حركات مخالفة للمذهب
والنظام أو شيء من أنواع التهم والقبائح

(المادة ٢١)

متى انحلت رئاسة المجلس الروحاني ينتخب لها واحد من معاوني الرئيس وواحد
ليكون عوضه من أعضاء المجلس الروحاني أيضاً واحداً لخاصين الموجودين في المجلس العمومي
أيضاً للمضوية التي تصير فارغة وأخر من الخارج يناسب لمضوية المجلس العمومي وذلك جميعه
بأكثرية الآراء من طرف المجلس العمومي المذكور

(المادة ٢٢)

يشترط في الذات التي تنتخب لرئاسة المجلس الروحاني أن تكون ذات مهارة كاملة في
المذهب ومن أصحاب التدابير الحسنة ولا ينظر إلى الاختيار السببي

(المادة ٢٣)

وظيفة مأمورية رئيس هذا المجلس الروحاني وأعضائه تذكر على الوجه الآتي وهو
أنه من أول وظائفهم
أولاً أن يبرروا الدقة على محافظة الأمور المذهبية
ثانياً هم ذواتهم لا يتحركوا حركة مخالفة للأصول ولا لأفكار الدولة ولا للنظام ويعتبرون
الآخرين من ذلك أيضاً

ثالثاً ان لا يدعوا احدا من صنف الهاخامين ان يعط مطاها ما لم يكن معه رخصة بذلك من المجلس الروحاني وان يدققوا بكل اتفاق على ان لا يترك الوعاظ بحركة ترغب او تفرى الملة على ما يثير اصول الدولة وافكارها او اصول احكام النظام وان لا احد من الهاخامين اصلا يتعاطى امورا مالية تكون خارجة عن وظيفته وان لا يمنحوا انتشار الكتب والعلوم والفنون الدافعة التي لا تضر الدولة ولا الملة ولا المذهب بين الشعب ثم ولئن كان المجلس المذكور يرى الامور والخصوصات المتعلقة في المذهب والملة الا انه لا يمكنه ان يتدخل قطعياً في الاشغال التي لا تحال اليه من طرف الهاخام باشي من المواد المتعلقة في الحقوق المذهبية وكذلك الرئيس لا يمكنه ان يرى او يسوي مادة من تقاض نفسه اصلا ما لم يكن ذلك بانضمام رأي المجلس ايضا

(المادة ٢٤)

يلزم ان يكون الذوات الذين ينتخبون لعضوية المجلس الروحاني من ارباب المهارة الكاملة في المذهب والصادقين والمحبين للدولة والملة والمستقيمين من كل الوجهه وان لا يكونوا وجدوا في خدمة قبالا وتعين بعقهم جزاء جرى بمقتضى حكم قانون الجزاء الهايوتي ولا تكون طورت منهم جنائية توجب محروميتهم من الاستخدام

(المادة ٢٥)

من بعد ان يخرج رئيس المجلس الروحاني وحاخاميه من الهاخامين الذين هم من اعضاء المجلس العمومي يداوم الثلاثة عشر نفرا الباقون المجلس الروحاني بطريقة المناوبة اربعة منهم في كل ستة بصفة اعضاء موقتين وثلاثة منهم ايضا يومرون من طرف المجلس الروحاني على نظارة اشغال الطاريف والكوشير

(المادة ٢٦)

وعتائف مامورية الارعة انفار الذين يوجدون في المجلس الروحاني في كل ستة بصفة اعضاء موقتين هي عبارة عن ان يكونوا حاضرين في المجلس المذكور لاجل مجرد اكتساب الوقوف على المذكرات التي تهمري فيه والمعاونة لاهضاء المجلس الدائمين عند ما يطلبونهم فلا يكون لهم صلاحية ان يهظوا رأيا مهمولا ان يمضوا على مضابط القرارات

(المادة ٢٧)

يتخصص معاش بمقدار كاف باستنساب المجلس الجماعي لاجل بعيشة الذين يخدمون
مناوبة في كل سنة من هؤلاء الخاضعين ويعطى لهم ما داموا موجودين في الخدمة ولذلك
لا يجوز لهم قطعا ان يأخذوا دراهم او هدايا من افراد الملة لجهة ماموريتهم عدا ما ذكر بل يمد
ذلك تهمة بحقهم

(المادة ٢٨)

اذا لزم ارسال مامور روحاني الى احدى الجهات في دار السادة او الخارج فيتمين
لذلك واحد من السبعة عشر حاشا للمذكورين بالانتخاب ويرسل بالتعبئة لنوبته وعند ما
تنتهي مامورية هذا المامور الذي ارسل يستخدم حين رجوعه سيف ماموريته السابقة
كما كان

« المادة ٢٩ »

حيث ان كل امور الملة الروحانية يصير السؤال عنها في المجلس الروحاني فلا يتدخل
احد غير الذوات الذين يصير انتخابهم واستخدامهم بموجب هذا النظام في شغل روحاني
جزئيا كان او كليا اصلا

(المادة ٣٠)

الحاخام باشي ورئيس المجلس الروحاني ومعاونوه هم المأذونون فقط باجراء المجازاة الروحانية
كالحرم يعني الافروز وامثاله ومن اول وظائف الحاخام باشي وجميع المجالس والهيئات المنعقدة
ان لا يعطوا صلاحية في هذا الباب لاحد غير المذكورين اصلا واذا وجد من تجاسر على
هذا الامر من تلقاء ذاته يكون الحرمة الذي يفعله بحكم ما لم يكن ويجرد هو ذاته من صفة
الحاخامية وعلاماتها ومع ذلك يحرم من المامورية موهبا ويستأذن الحاخام باشي من الباب
العالي بموجب تقرير ويطلب اجراء المجازاة التي تترتب بحقه

(المادة ٣١)

من حيث انه يوجد كتاب وتأميرات بقدر الزوم بمنية المجلس الروحاني فكل الامور
المذهبية التي ترى في المجالس الزبور تقيد يوما في دفتر المضابط ويمضي تحت مضبطة الوقوعات

من طرف الرئيس والاعضاء وتقيد كذلك كل الاوراق التي تأتي الى المجلس المذكور وتوجه منه في دفاتر خصوصيه بنمرها وهذا جميعه يكون اساس وظيفة الموجودين في خدمة كتابة المجلس المذكور والذين يوجدون خارج هذا النظام والتعليمات التي تعطى ليدم في ما يختص بوظائف مامورياتهم سواء كانوا منهم او من اعضاء المجلس وباقي الخدمة المستخدمين في امر جزوي او كلي يحسن عليهم ذلك نعمة ولذلك من كان من امثال هؤلاء فبعد ان يجري استنطاقه ومحاكمته للمقتضاة تطبيقا الى الاصول المبينة في المادة الثامنة يخرج من الخدمة ويتمن اخر عوفه واذا كان يوجد فيهم من اخذ رشوة كثيرة كانت او قليلة وثبت ذلك وتحقق عليه تعرض كفيته الى الباب العالي لاجل استنطاقه واجراء محاكمته في جانب الضابطة

(المادة ٣٢)

التعليمات التي تعطى ليد المامورين والكتبة والخدمة والمستخدمين بجمية المجلس الروحاني في ما يختص بوظائف مامورياتهم تنظم في قومسيون مخصوص مركب من المحامام باشي ورئيس المجلس المذكور ومعاونيه وشخصين من اعضاء المجلس الجسائي تطبيقا الى احكام هذه النظاماة الاساسية

(المادة ٣٣)

المجلس المذكور يجتمع في الايام التي يصير تخصيصها مرتين او ثلاث مرات في الاسبوع بحسب الاقتضاء وبفي خدمته بها ومركز هذه الجمعية يكون في احد المحلات التي تكون اهلها كثيرة

(المادة ٣٤)

اذا كان احد لا يوجد في المجلس ثلاث مرات متواليات متعاقبات من اعضاء المجلس المذكور الدائمين او الموقتين او المامورين والكتبة المستخدمين بجميتهم انما كان بدون ان بين لذلك عذرا او مانعا قويا فيعتبر بانه قد قدم استعفاءه عادة ويتمن اخر عوفه كما انه اذا وقع منه حركات او نوع من القبايح والجنح يعاير القوانين ونظامات السلطنة السنية وحكم من طرف الدولة بتوقيفه مسدة تزيد عن شهر بمقتضى قانون الجزاء الهايو فيكون قد صار اخراجه من المامورية وتبديله حالاً تحت المامورية

(المادة ٣٥)

الذين يثبت في المجلس الجسائي انهم محتاجون من الذين يلزم اخراجهم وتبديلهم بشرط عدم مداخلتهم في ما بعد في امور الملة من رءوسه المجلس المذكور ومعاونيهم او اعضاءه بمقتضى هذا النظام يتخصص لهم جانب دراهم من صندوق الملة بمقدار ربع معاشهم ويعطى لهم طالما هم احياء لمجرد ادارة معيشتهم لسبب كونهم من صنف الخاخامين وليسوا من اهل الصنائع وكذلك الذين يفصلون منهم ويتمحق انهم محتاجون يعطى لهم نصف معاشاتهم ايضاً

(المادة ٣٦)

صلاحية الامكان على اتهم رئيس المجلس واعضائه تكون عائدة الى الخاخام باشي والمجلس الجسائي فقط على ان احدى الهيئات او افراد الملة الذين يجترون بجنح واقعة منهم يعرضون الكيفية ويقدون بها المجلس الجسائي وحينئذ يتشكل قوميون مختلط مركب من رئيسي المجلس الروحاني وثلاثة انفار من كل من المجلسين جملة ذلك ثمانية اشخاص تحت رئاسة الخاخام باشي وتصل مطالمة الكيفية فيه ويجري ايجابها تطبيقاً الى حكم المضبطة التي تنظم محتومة من اكثر اعضاءه وربما تكون الشكاية الواقعة هي على رئيس المجلس الروحاني فكما انه يقام عرضه في القومسيون المذكور واحد من معاوني الرئيس كذلك اذا كانت على المجلس الروحاني بتمامه يجلب ثلاثة انفار يستنصبهم الخاخام باشي من الثلاثة عشر حاخاماً الذين هم من اعضاء المجلس العمومي ويمتحنهم عوض الثلاثة اعضاء الذين يلزم جلبهم من طرف المجلس الروحاني المار ذكره

(المادة ٣٧)

كل الاوراق الرسمية التي تخرج من المجلس المذكور يلزم ان تكون مضمدة من طرف كاتب المجلس المذكور ومحتومة على القليل باختام اكثر الاعضاء ومصادقاً عليها من طرف الرئيس لتكون معتبرة ومعمولا بها

(المادة ٣٨)

المجلس الروحاني تكون له النظارة الكاملة على رءوسه حاخامى المحلات ومن حيث انه

الحاخامين المذكورين يكونون بجمية المجلس المزبور فهم يكونون مأمورين بتسوية المواد الروحية فقط التي تقع في القرى والمحلات التي هم فيها ومعبورين عن الطاعة والانقياد الى التنبیيات التي تعطى لهم من طرف المجلس الروحاني اما صورة تعيينهم فهي ان يشكل قومسيون مختلط مركب من المجلس الروحاني والجسماني ويطلب الى القومسيون المذكور خمسة او عشرة انفار من الأكثر اعتبارا بين اهالي المحلات التي سوف يعمنون اليها لينتخب بمحضورهم هم ايضا المناسبون من حاخامي المحلات المذكورة المعترين والمستحقين للامنية ومضابط انتخابهم تحصل عليها المصادقة من طرف الحاخام باشي ثم تجري مأموريتهم وعند ما تقع من هؤلاء الحاخامين حركات تمايز المذهب والنظام يعقد قومسيون مختلط مركب من اعضاء المجلس الروحاني والجسماني على ماقد تبيين اعلاؤه ويحاكون فيه ولا يجوز تبديلهم مالم تثبت جنحهم

﴿ الفصل الخامس ﴾

(في بيان المجلس الجسماني ووظائفه)

(المادة ٣٩)

المجلس الجسماني مركب من رئيس وثمانية اعضاء من العوام ومدة مأموريتهم تكون منحصرة على سنتين ويجوز سحب انتخابهم في المجلس العمومي

(المادة ٤٠)

رئاسة المجلس الجسماني يحصل التذكر بشأنها في ما بين التسع ذوات المنتخبين وتحال الى ذات منهم يرونها مناسبة بأكثرية الاراء تفوض اليها

(المادة ٤١)

عند ما يقع انفصال نفر او نفرين نهاية ما يكون من اعضاء المجلس الجسماني بداعي استعفاء او لسبب اخر قبل انقضاء مدة السنتين التي هي مدة مأموريتها يحصل انتخاب عوضها ويتمتان في محلاتهما الفارغة من طرف الحاخام باشي بواسطة مذاكرة رئيس المجلس الروحاني وباقي

اعضاء المجلس الجسائي واكثرية الاراء انما اذا كانت المحلات النازغة اكثر من اثنين فيجري انتخابهم في جرد المجلس العمومي ومأمورية هؤلاء الاعضاء كافة تعلن غيب الاستئذان من الباب العالي ويشترط اتفاق اراء الاعضاء الباقية في الامور التي تصير رويتها في المجلس الجسائي لينما يجري هذا الانتخاب

(المادة ٤٢)

اذا كان رئيس المجلس الجسائي او احد اعضائه واحد من المأمورين والكتاب والمستخدمين يعبته ايا كان لم يحضر الى المجلس ثلاث مرات متعاقبات بدون ان يبين لذلك عذرا او مانعا قوفا فيرسل له من طرف باش كاتب المجلس تذكرة يستدعيه بها الى المجلس الرابع فاذا لم يات الى المجلس ايضا بدون ان يبين عذرا او سببا لذلك فيحسب بانه قد استعفى ويتنخب آخر يتمين عرضه بموجب النظام

(المادة ٤٣)

المجلس الجسائي يكون مأمورا بروية امور الملة الموسوية وخصوصاتها الدنيوية وباجراء اوامر الدولة العلية وفريضة ذمته المطلقة هي ان يدقق وينظر على تزايد اسباب منافع الملة وتكثيرها واجراء احكام هذا النظام ومنع الذين يخالفون في هذا الباب وطرح الاعانة المالية وتصيلها تطبيقا للاصول الجديدة المدرجة في النظام ووقاية اموال الايتام واقواف الملة من التلف واعطاء سائر باقي الهيئات المالية تعليمات مطابقة الى اساس هذا النظام وروية المصالح التي تحال له وتسويتها في المجلس او بالواسطة اما الذوات الذين يكونون لاثقين بان يتنخبوا اعضاء للمجلس المذكور فياين ان يكونوا اولاً من الذين يستامنهم الباب العالي ومن الذوات المعترين المهين للدولة والملة واصحاب الدراية والمعارف وان يكون البعض من اعضاء المجلس المذكور يعرفون اقل ما يكون بقرآن باللغة العبرانية والتركية ولم يكن ترتب عليهم جزاء في وقت ما يقتضى احكام قانون الجزاء الهيايني

(المادة ٤٤)

لا تحصل مداخلة ولا ممانعة من طرف احد في البالغ التي يلزم صرفها لاجل استخدام ما يلزم الى المجلس الجسائي من الكتاب والتصيلدارية وباقي الخدم

(المادة ٤٥)

اعضاء المجلس الجسائي اذا لم يجهروا وغافوا ماموريتهم المعنية اعلاه ولم يمنعوا الذين يتحركون بحركة تخالف النظام ولم يضعوا التأسيسات النافعة المالية التي تعرض لهم في موقع الاجراء ولم يجتهدوا في ازالة الاشياء التي توجب الشين على الملة او كان حكم عليهم بالمجلس من طرف الدولة اكثر من شهر يقتضى احكام قانون الجزاء المايوتى فيمد ذلك جميعه عليهم تهمه توجب تبديلهم بموجب النظام

(المادة ٤٦)

صلاحية امكان اتهام المجلس الجسائي في عائدة الى الحاخام باثي وقومسيون التأسيسات الذي سيتبين ادناه فالشخص او الهيئة التي تسمع بوقوع حركة مخالفة للنظام من المجلس المزبور تعرض الكيفية كتابة من الحاخام باثي والمشار اليه يوضح المادة حالا بتذكرة يخاطب بها الشخص او الهيئة المشكوة ويطلب منها للحفاظ على النظام ثم اذا وقعت هذه الحالة مرة ثانية يجر منه حيثنذ ما يقتضى لها حسب الاصول المدرجة في المادة الثامنة

(المادة ٤٧)

طرح الالهانة المالية وتمصيلها ورؤية محاسبة ما يدخل الى الصندوق او يخرج منه وتسويتها جميع ذلك عائد المجلس الجسائي ولذلك يلزم انه حين انعقاد المجلس العمومي في كل سنة ان يقرأ دفتر محاسبة السنة الماضية والمنسبلة ويحصل عليه التدقيق بحضور المجلس المذكور ثم تنتظم الميزانية اللازمة للسنة القادمة ايضا ويملنان كلاما بواسطة الطبع والنشر

(المادة ٤٨)

عند ما يبين رئيس المجلس الروحاني او رئيس القومسيون الى المجلس المادة التي يراد التذاكر بها وبعد ان تحصل مذاكرة الاعضاء بها يلزم ان تراجع اكثرية الاداء فان وجدت الاراء متساوية حيثنذ تكون قد حصلت الاكثرية في الجهة التي يرجعها الرؤساء المذكورون اما في باقي الامور فيمد راي رئيس مجلسي مثل راي باقي الاعضاء

خدمة عسكرية

(امر ٥٤ في ١٧ مارس سنة ١٨٨٦)

(المادة ٩)

(في معافاة طلبة العلم الديني من الطائفة الاسمريلية)

اولاً لايعني احد من التلامذة الا من بعد اجراء الاستعلامات والتعربات اللازمة من مشايخ بلده وصرافها وناظر مدرسته ومعلميه للوقوف على خلوه من الحرف والكارات والصنائع وانقطاعه للتعلم الديني قبل دخوله في سن القرعة لمدة افلها ستين وتتهده بالمداومة على طلب العلم مدة الخدمة المقررة للمسككية بلا حرفة سواء

ثانياً لا تمنع له شهادة من الماخائنة بالمعافاة الا من بعد امتحانه بمعرفة لجنة تشكل لذلك من ارباب الاستعداد والاهلية في التوراة وفي العلوم الواجب عليه تحصيلها ومعافاته بموجبها وتختار نظارة الحرية عمن يمين فيها لاجل ان يكونوا معلومين لما بصفة رسمية مثل الجاري في معافاة طلبة العلم الديني من باقي الطوائف المسيحية

ثالثاً اذا كان احد الطلبة بعد معافاته من المسككية ينقطع عن طلب العلم ويشغل بجرقة اخرى يجرى في حقه وفي حق من يتساهل في الاخبار عنه حسبما ذكر في الفقرة الثانية من المادة الثانية

رابعاً مجالس الامتحان بالمديريات والمحافظات ما عدا المحروسة يكون انعقادها بالمديرية او المحافظة ويصير الامتحان بحضور المدير او المحافظ وتؤلف لجنة الامتحان من اعضاء مماثلين لاجزاء لجان امتحان تلامذة الطوائف المسيحية اما لجنة امتحان المحروسة فيكون انعقادها في الماخائنة بحيث ان الامتحان في العلوم التي يجب حفظها يكون غيبياً وفيما لا يجب حفظه بحسن التلاوة ومعرفة المعاني

(المادة ١٠)

يتمتع امرنا هذا بقانون القرعة العسكرية الصادر في ٩ جمادى الثانية سنة ١٣٠٢ (٢٦ مارس سنة ١٨٨٥) وتسري احكامه على جميع من صار ويصير فرزه للمسككية بمقتضى القانون المشار اليه

احكام عمومية

لطاخنة الاقباط الارثوذكسية مجلس ملي من اختصاصه النظر في مسائل الموارث مصدق عليه بمقتضى امر عال بتاريخ ٣٠ الحجة ١٣١٠

اذا اصدر بطريرك الاقباط اعلاما شرعيا بحرمان احد ابناء الملة القبطية من الميراث بناء على قرار المجلس الملى فيكون ذلك الاعلام نافذا وعلى الحاكم الاهلية اعتباره كما هو (محكمة اسيوط ٠ حكم ١٩ مايو سنة ١٨٩٦ — المرقى سنة ١١ صحيفة ٤٠٣)

لا تتبع في الميراث احكام الشريعة الاسلامية في حق الرعايا غير المسلمين الا اذا كان المحصوم في الدعوى غير متفقين على اتباع احكام احوالهم الشخصية وعلى المحكمة في معرفة ما اذا كان المحصوم قد اتفقوا فيما بينهم على اتباع احدى الشرعيتين ان ترجع في ذلك الى الحالة التي كانوا عليها وقت وفاة المورث لا وقت الدعوى (محكمة الاستئناف ٠ حكم ١٢ ديسمبر سنة ١٨٩٩ — المجموعة الرسمية سنة ٢ صحيفة ١٢)

ان حق نظر مسائل الوصايا لطاخنة الاقباط الارثوذكس هو لمجلس هذه البطركخانة لا للبطرك وحده ولذلك لا يعول على الاعلامات الصادرة بهذا الخصوص الا اذا كانت صادرة من المجلس المذكور

(محكمة الاستئناف ٠ حكم ٩ فبراير سنة ١٨٩٢ — المرقى سنة ٢ صحيفة ٥)

النفقة من اختصاص قضاة الاحوال الشخصية وهم عند التصارى الروسله الروحون الذين متنتهم السلطة الحاكمة هذا الاختصاص كالبطاركة ومن ناب عنهم او المجالس المالية التي فوض اليها هذا الامر كجلس الاقباط الارثوذكسيين العمومي

الحاكم الاهلية مختصة بالفصل فيما اذا كانت الجهة التي قررت بمنح النفقة او بمنعها مجتمعة لو غير مختصة وبالحكم في تنفيذ قرارات جهات الاحوال الشخصية في ذلك

(محكمة الازبكية الجزئية ٠ حكم ٢١ ديسمبر سنة ٩٣ — المرقى صحيفة ٨٤)

محكمة مصر الابتدائية ايدت هذا الحكم بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ٩٤

حق مجالس البطريركيات بنظر الاحوال الشخصية المتعلقة بطوائفهم لا يمنع المحاكم الشرعية من
نظر بعض تلك المواد التي هي من اختصاصها حتى رفعت اليها
(محكمة الاستئناف . حكم ٩ فبراير سنة ١٨٩٢ — الحقوق سنة ٧ صحيفة ٥)

الاحكام الصادرة من قاضي الملة على احد ابنائها فيما يتعلق بالاحوال الشخصية نافذة عليه
حتى ولو ترك تبعيته لهذه الملة بعد ذلك وانتهى الى ملة اخرى
(محكمة مصر . حكم ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٩ — الحقوق سنة ١٤ صحيفة ٩٨)

يكون الحكم في الموارث على حسب الملة التابع لها المتوفي وعليه تتبع احكام الملة المسيحية
في موارث المسيحيين كما تتبع الشريعة الفراء في موارث المسلمين
(محكمة قنا . حكم ١٤ ديسمبر سنة ١٨٩١ — الحقوق سنة ٦ صحيفة ٣٤٣)

باستلزام انظار المحاكم الاهلية الى اعتبار الاعلام الصادرة من وكيل مجلس الطائفة
الانجيلية التابعة للحكومة المحلية بتنصيب اوصياء او قوام للاشخاص التابعين اليها وانه لا وجه
لعدم اعتبارها استنادا على ان وكيل الطائفة المذكورة غير مختص بالمسائل المتعلقة بالاحوال
الشخصية اذ ان القرارات الشاهانية والامور الخديوية ايدت جميع الحقوق والامتيازات
الدينية للطوائف المسيحية ونصت على ان الدعاوي الخصوصية الشاملة لدعاوي الاحوال
الشخصية كدعاوي الزوجية والبنوة والوصاية والحجر يجوز ان تنظر بناء على طلب
الاخصام امام البطريركيات او رؤساء الطوائف او مجالسها
(لجنة الرقابة . قرار ٢١ يناير سنة ١٨٩٧ نمرة ٦ — القضاء سنة ٤ صحيفة ٤٢)

البطريركيات والمحاكمات المطاعة لها حقوق بيت المال في مسائل التركات والقاضي
الشرعي في الاحوال الشخصية ليس لها ان تتجاوز في اجرائها اختصاص بيت المال والقاضي
الشرعي كأن تجري في مسائل التركات اتفاقات فيها مسامحات ونحوها من التصرفات الواسعة
لان اختصاص بيت المال ليس هو الا ضبط التركات وتسليمها لاصحابها عند حضورهم ان
كانوا غائبين او لوصي التضرر فيهم عند تمينه

(محكمة الاستئناف . حكم ٢ ابريل سنة ١٨٩٤ — الحقوق سنة ١٣ صحيفة ٦٥)

ان اختصاص بيت المال منحصر في ضبط التركات لحين تعيين الوصي او حضور الغائب

واختصاص القاضي الشرعى انما هو فصل المنازعات المتعلقة بالاحوال الشخصية كالنكاح والنفقة وغيرها مما هو مسرود في المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية فلا يميز اذا للمخاضات المنزل لها حقوقها ان تجري في مواد التركيبات اتفاقات تتضمن تصرفات واسعة كالمساحة في بعض حقوق القصر والمعاونة من حلف اليمين ونحو ذلك من التصرفات الواسعة غير المختصة ببيت المال والقاضي الشرعى (الاستئناف - حكم ٢٠ مارس سنة ١٨٩٤ - القضاء سنة ٥ صحيفة ١٧)

(المادة ١٧١)

» من قانون الرأى »

يجوز للنص المطلوب تعليقه ان يروى اليمين على حسب الاصول المقررة بدياته ان طلب ذلك

(المادة ١٧٢)

وفي الاحوال الاخر تكون تأدية اليمين بان يقول الحالف اخطى على ثبوت او نفي المحلوف عليه ويذكر الفاظ السؤال بالصفة التي تقررت



فهرست



کتاب

الأحوال الشخصية للطوائف غير الإسلامية



جدول الرموز

ا ش ا = احكام شرعية اسلامية

ا ش = احكام شرعية

اق . ار = اقباط ارتوذكس

ا فج = انجيليون

ر = راجع

ك = كاثوليك

فهرست

کتاب الاحوال الشخصية للطوائف غیر الاسلامیة

۱

محملة

- ۲۳۵ ابتاء الوضع (قراءة مترتبة على الرضاعة والتبني) - (اق ۱۰ ار)
- ابتاء الوضع (قراءة مترتبة على التبني) - (ك) (ر) قراءة شرعية
- ۸۱ ابوة (الافرار بلا يوة) - (اش ۱)
- ۳۳ اثاث البيت -
- ۳۴۳ احكام اساسية عمومية لكافة الطوائف الكاثوليكية -
- ۹ احوال شخصية اسلامية (عمومية) -
- ۲۰۹ احوال شخصية ارثوذكسية -
- ۴۱۹ احوال شخصية مجيئة -
- ۳۴۴ احوال شخصية كاثوليكية -
- ۳۹۷ انج (ك) (نقطة) -
- ۳۵ اختلاف الدين (من موانع الارث) - (اش ۱)
- ۲۶۲ اختلاف الدين (من موانع الارث) - (اق ۱۰ ار)
- ۲۱۸ اختلاف الدين (من موانع الزواج) - (اق ۱۰ ار)

صحيفة	
٢٢٥	اختلاف الدين (يوجب الطلاق) — (اق . ار)
٤٣٨	اختلاف الدين (يوجب الطلاق) — (انج)
٣٦١	اختلاف الدين (حكمه في الزواج) — (ك)
٣٥٧	اختلاف الدين (يفسخ الزواج) — (ك)
٣٧٩	اختلاف الدين (من الموانع المبطلّة) — (ك)
٣٧٩ و ٣٦٢	اختلاف المذهب (حكمه في الزواج) — (ك)
٨١	اخوة (اقرار بالاخوة) — (اش ا)
٣٧٧	ادب عمومي (من الموانع المبطلّة وتفسيره) — (ك)
٢١٢	ادبون — (اق . ار)
٣٤٧	ادبون — (ك)
٣٨٠	ارتباط (مانع الارتباط بزواج سابق) — (ك)
١٦٣	ارث — (اش ا)
٣٥٥ و ١٦٧	ارث (موانع الميراث) — (اش ا)
٢٦١	ارث (موانع الارث) — (اق . ار)
٤٤٥	ارث (موانع الارث) — (انج)
١٧٢	ارث (بالصنيب) — (اش ا)
٢٥٤	ارث — (اق . ار)
٤٤٤	ارث — (انج)
٣٩٩	ارث — (ك)
	ارثوذكس — (ر) (ارمن ارثوذكس . اقباط ارثوذكس . روم ارثوذكس)
٨٥	ارضاع — (اش ا)
٤٣٨	ارضاع — (انج)
٣٩٦	ارضاع — (ك)
١٩٢ وما يليها	ارمن ارثوذكس (تحريرات سامية هموية) —

٣١٤	صحيحة	ارمن ارثوذكس (نظام عمومي) -
١٩٢ وما يليها		ارمن كاثوليك (تحريرات سامية عمومية) -
٤٠١		ارمن كاثوليك (فرمان) -
٣٤٣		ارمن كاثوليك (كتاب الاحوال الشخصية) -
٣٦٨		استرقاق - (من الموانع المبطلّة للزيجة) (ك)
٢١٩		استرقاق - (اق١٠ ار)
١٩٢ وما يليها		اسرائيليون (تحريرات سامية عمومية) -
٤٥٧		اسرائيليون (نبذة في الاحوال الشخصية) -
٤٢٤		اسرائيليون (معافاة طلبة العلم الديني من الخدمة العسكرية) -
٤٥٩		اسرائيليون (نظامنامه عمومي) -
٢٤٢		اسور (مواريث) - (اق١٠ ار)
٣٩١		احمال مبرودة (من مسوغات التفسيح) - (ك)
١٩٢ وما يليها		اقباط ارثوذكس (تحريرات سامية عمومية) -
٢٠٩		اقباط ارثوذكس (كتاب الاحوال الشخصية) -
٢٦٩		اقباط ارثوذكس (لائحة ترتيب واختصاصات مجلس الاقباط) -
٤٢٥		اقباط ارثوذكس (اختصاصات المجلس) -
٢٧٥ وما يليها		اقباط ارثوذكس (معافاة طلبة العلم الديني من الخدمة العسكرية) -
٤٥٣		اقباط پروتستانت (معافاة طلبة العلم الديني من الخدمة العسكرية) -
٤٣٣		اقباط يزوتسالت (كتاب الاحوال الشخصية) -
٤١٩		اقباط يزوتسالت (فرمان وذكريو وخديري ولائحة ترتيب المجلس) -
١٩٢ وما يليها		اقباط يزوتسالت (تحريرات سامية عمومية) -
١٩٢ وما يليها		اقباط كاثوليك (تحريرات سامية عمومية) -
٤٠٨		اقباط كاثوليك (ذكريو باعناد غبطة البطريك) -
٤٠٨		اقباط كاثوليك (معافاة طلبة العلم الديني من الخدمة العسكرية) -

٣٤٣	أقباط كاثوليك (كتاب الاحوال الشخصية) —
٣٨٠	أكواه (من الموانع المبطله) — (ك)
٢١٨	أكواه (من الموانع المبطله) — (اق.ار)
٢٦٤	أكليروس (وصية وميراث) — (اق.ار)
٣٤٦	الفاظ واشارات منبسة (حكمها في حق الخطبة) — (ك)
٣٩٩	امة (واجبات الامة نحو الحاكم) — (ك)
١٨٦ وما يليها	امتيازات البطريركيات والمحافظات —
	أملاك مبنية (معافاة الساجد والكنائس والاديرة والابنية المعدة للغيرات او للصداقة من عوائد الاملاك) —
٢٠٢	
٢١١	إملاك — (اق.ار)
٢١٢	إملاك (فسخ الاملاك) — (اق.ار)
١٩٢ وما يليها	انجيليون (تحريرات سامية عمومية) —
٤٣٣	انجيليون (كتاب الاحوال الشخصية) —
٤١٩	انجيليون (فرمان اساسي) —
٤٥٣	انجيليون (معافاة طلبية العلم الديني من الخدمة العسكرية) —
٣٥٨	انفصال في حق السكنى — (ك)
٣٥٨	انفصال في حق المصنع — (ك)
٤٣٧	انفصال في حق السكنى والمصنع ^١ — (انج)
٢٣٣	انفصال في حق المصنع — (اق.ار)

ب

صحيفة	بابا (في ان محكمة البابا هي المحكمة العليا للكنائز)
٤٠٤	(حكم من المحكمة المختلطة) - .
٢١٨	بروس (من موانع الزيجة) - . (اق . ار)
١٩٢ وما يليها	بروستانت (تهريرات سامية عمومية) - .
٤١٩	بروستانت (ذكرى و احوال شخصية) - .
	بروستانت - . (و انجيليون)
١٨٦ وما يليها	بطركفالة (امتيازات) - .
١١٥	بلوغ (سن البلوغ) (احوال شخصية اسلامية) - .
٤٣٦	بلوغ (سن البلوغ) - . (انجيليون)
٣٨٢	بلوغ (سن البلوغ) (كائليك) - .
٢١١ و ٢١٥	بلوغ (سن البلوغ) (اقباط ارثوذكس) - .
٢١٨	بلوغ (عدم البلوغ من موانع الزيجة) - . (اقباط ارثوذكس)
٨١	بنوة (اقلو بالبنوة) (احوال شخصية اسلامية) - .
١٣٤	بيت المال (بعض مواد مختصة بتركات المسيحيين والاسرائيليين) - .
١١٨	بيت المال (لنو اقلام بيت المال وترتيب المجالس الحسينية) - .

ت

٥٢	تأديب الزوجة (احكام شرعية اسلامية) -
٣٩٨	تأديب الزوجة - (كاثوليك)
٢٣٥	تجني : (اقباط ارثوذكس)
٣٧٥	تجني كامل وغير كامل - (كاثوليك)
٣٧٣	تثنية (يترتب عليه مانع مبطل) - (كاثوليك)
١٩٢	تحريرات سامية عمومية عثمانية -
٣٦٣	تحریم الكنيسة (من الموانع المانعة) - (كاثوليك)
١٧٨	تخلّج (موارث) - (احكام شرعية اسلامية)
١٣٤ وما يليها	تركات (اوامر وتحريرات) -
٢١٨	توهم (الارتباط بالرهينة من موانع الزيجة) - (اق . ار)
	توهم (كاثوليك) - (واصل) دوجة مقدسة ونذر
٢٦٨	تسجيل المتزوجين - (اقباط ارثوذكس)
٢٦٨	تسجيل المواليد - (اقباط ارثوذكس)
٢٣٤	تسري (تحريمه عند المسيحيين) - (اقباط ارثوذكس)
١٥٧	تصرفات المريض - (احوال شخصية اسلامية)
٣٩٩	تصرفات المريض - (كاثوليك)
١٣	تعدد الزوجات - (احوال شخصية اسلامية)
٢١٥	تعدد الزوجات (تحريمه) - (اقباط ارثوذكس)
٤٣٥	تعدد الزوجات (تحريمه) - (انجيليون)
٣٥٦	تعدد الزوجات (تحريمه) - (كاثوليك)

١٧٢	تصويب (ارث بالتصويب) — (احوال شخصية اسلامية)
٦١	تطليق الطلاق — (احوال شخصية اسلامية)
٣٤٨	تقرير المحالة (ببطل الخطبة) — (كانوليك)
	تقسيم (في حق التمسح في الكنيسة الشرقية لحضرة الاب الجليل
	الارشمندريت كيرلس وكييل بطريركيسة الروم
٣٩٠	اكانوليك) — (كانوليك)
٣٥٢	تقسيم (من المناذرة) — (كانوليك)
٣٦٦	تقسيم (من الموانع المانعة) — (كانوليك)
٣٨٨	تقسيم (من الموانع المبطله) — (كانوليك)
٢٠٣ وما يليها	تلميذ (في علم اللاهوت - معافاته من الخدمة العسكرية) —
١١٥	تمييز (من التمييز) — (احوال شخصية اسلامية)
٣٤٥	تمييز (من التمييز) — (كانوليك)
٢١١	تمييز (من التمييز) — (اقباط ارثوذكس)
٢١٠	توكيل (لمقد زواج) — (اقباط ارثوذكس)
٣٥٥	توكيل (لمقد زواج) — (كانوليك)

ث

٧٧	ثبوت لسب الاولاد —
٢٣٤	ثبوت النسب — (اقباط ارثوذكس)

ج

صحيفة

٢١٨

جزام (من موانع الزنينة) - (اقباط ارثوذكس)

١٩٧

جبرك (معاقلة الرهبان والاديرة والكنائس من رسوم الجمارك)

٢١٨

جنون مطبق (من موانع الزنينة) - (اقباط ارثوذكس)

٣٣

جعار -

٢٣١

جعار (حكم الجهاز بعد فسخ الزواج) - (اق - ار)

١٩٢

جعار (تقاريرات سامية عمومية) -

ح

صيفة	حاجاتخانه (امتيازات) -
١٨٦ وما يليها	حالة (تدبير الحالة) بطل الخطبة - (كاثوليك)
٣٤٨	حجب (مواريث) - (احوال شخصية اسلامية)
١٧٥	حجر - (احوال شخصية اسلامية)
١١٢	حجر - (اقباط ارثوذكس)
٢٤٦	حجر - (انجيليون)
٤٥٠	حجر ^١ (لائحة المجلس الحسيني) -
١١٨	حجر - (كاثوليك)
٣٩٩	حضانة - (احوال شخصية اسلامية)
٨٧	حضانة - (اقباط ارثوذكس)
٢٣٢	حضانة - (انجيليون)
٤٣٨	حمل (مواريث) - (احوال شخصية اسلامية)
١٧٧	حمل (ظهور حمل المرأة بعد وفاة الزوج) - (اق . ار)
٢٣٣	

ح

صحيفة	
٣٩٨	خادم (واجبة) - (كاثوليك)
٣٦٠	خادم (سر الزواج) - (كاثوليك)
٢٠٣ وما يليها	خدمة عسكرية معافاة رجال الدين الخ من الخدمة العسكرية) -
٣٨٦	خصم (حكمه في الزواج) - (كاثوليك)
١٠	خطبة (احكام شرعية اسلامية) -
٢١٠	خطبة - (اقباط ارثوذكس)
٤٣٣	خطبة - (انجيليون)
٣٤٤	خطبة (كاثوليك) -
٣٤٩	خطبة (فسخها) - (كاثوليك)
٣٦٣	خطبة سابقة (من الموانع المانعة) - (كاثوليك)
٣٧٠	خط (درجات القرابة) - (كاثوليك)
٣٧٠	خط مستقيم (تعريفه) - (كاثوليك)
٣٧١	خط منحرف (تعريفه) - (كاثوليك)
٣٥٨	خطر التنس والمجد - (كاثوليك)
٣٨٦	خطف (من الموانع المبطله وتعريفه) - (كاثوليك)
٣٨٢	خطا (مانع الحقاء وتعريفه) - (كاثوليك)
٦٦	خلع - (احوال شخصية اسلامية)
١٧٨	خشي (موارث) - (احوال شخصية اسلامية)
٢١٨	خشي (من موانع الزيجة) - (اقباط ارثوذكس)

مجملة

- خوري الرعية (في ان حضور خوري الرعية او الماذون له لم يكن شرطاً لصحة
الزواج بل يكفي وجود كاهن لعقد الزيجة بالاطلاق
(لخصرة الاب الجليل الارشمندريت كيرلس رزق وكيل
٣٦١ بطركساعة الروم الكاثوليك) - (كاثوليك)
٤٣٧ خوري مآذون (في وجوب عقد الزواج من يده) - (انج)
خوري (في وجوب شهادة وصلاة احد الكهنة لصحة
٢١٤ عقد الزواج) - (اقباط ارثوذكس)
٣٤٦ خوف خفيف (حكمه في حق الخطبة) - (كاثوليك)
٣٨٠ خوف خفيف (لا يبطل الزواج) - (كاثوليك)
٣٤٦ خوف شديد (يبطل الخطبة) - (كاثوليك)
٣٨٠ خوف شديد (من الموانع المبطله للزواج) - (كاثوليك)

٥

٣٩١	دالة فاحشة (من مسوغات التفسيع) — (كاثوليك)
٢٢٣ و ٢١٧	درجات القرابة — (اقباط ارثوذكس)
٤٣٥	درجات القرابة — (انجيليون)
٣٧٢	درجات القرابة — (كاثوليك)
٣٦٩	درجة مقدسة (من الموانع المبطللة) — (كاثوليك)
٢٢٥ و ٢١٨	درجة مقدسة — (اقباط ارثوذكس)
٨١	دعوى الولادة والاقرار بالابوة والبنوة والاخوة — (اش ا)
٢٣٤	دعوى الولادة والاقرار بالابوة والبنوة (اقباط ارثوذكس) —
٢٠٢ و ١٩٧	دير (معافاة الاديعة من رسوم الجمارك ومن عوائد الاملاك) —
٢٢٥ و ٢١٨	دين (حكم تغيير الدين في حق الزواج) — (اق ا ر)
٤٣٨	دين (حكم تغيير الدين في حق الزواج) (انجيليون) —
٣٧٩ و ٣٦٣ و ٣٦١ و ٣٥٧	دين (حكم تغيير الدين في حق الزواج) — (ك)
٥٠	دين النفقة —

ذ

مصحفة

ص ٣٥ و ١٦٣ و ٢٦١ و ٤٤٥

ذمي (لا نوارث بين الذمي والمسلم) - .

٣٧٨

ذنب (من الموانع المبطلّة - .) (كاثوليك)

ذنب (في ان الذنب لم يكن من الموانع المبطلّة في الكنيسة الشرقية .) (حفصة

الاب الجليل الارشمندريت كيرلس رزق وكيل بطريركيسة الروم

٣٩٨

الكاثوليك بمصر) - .

١١٢

ذو غفلة (سمير) - . (احوال شخصية اسلامية)

١٨٥

ذوو الارحام (مواردث) - . (احوال شخصية اسلامية)



ز

صحيفة	
١٩٢ وما يليها	راهب (تحليف الرهبان - تحريرات سامية) -
١٩٢ وما يليها	راهب (توثيق الرهبان ومحاكمهم - تحريرات سامية) -
١٩٧ و ٢٠٢	راهب (معاينة الرهبان من الرسوم الجزكية ومن عوائد الاملاك) -
٢٦٤	راهب (وصية ونيثات) (اقباط ارتوذكس) -
٥٦	رجمة لشخص (احوال شخصية اسلامية)
٤١٩	رسالة هولندية في قلوب (طوائف يزوستانية) -
٢٣٨	رشد - (اقباط ارتوذكس) -
٤٤٠	رشد - (انجيليون)
٣٥١	رشد (من الرشد عند الكاثوليك) -
١١٨	رشد (لائحة المجلس المسيحي) -
٢١٨	رضا (عدم الرضا من موانع الزيجة) - (اقى - ار)
٣٥٥	رضا (شروط صمة الرضا) - (كاثوليك)
٣٤٨	رضا الطرئين (من مسوغات فسخ الخطبة) - (كاثوليك)
٣٤٩	رضا الوالدين (حكمه في صمة الخطبة) - (كاثوليك)
٣٥٥	رضا الوالدين (حكمه في صمة الزواج) - (كاثوليك)
٨٦	رضاع (من موانع الزواج) -
٨٥	رضاعة - (احوال شخصية اسلامية)
٤٣٨	رضاعة - (انجيليون)
٢٣٥	رضاعة (قراية مترتبة على الرضاعة) -
٣٩٦	رضاعة - (كاثوليك)

صحيفة		
١٩٢ وما يليها	• روم ارتوذكس (تحريرات سامية عمومية) —	
٢٧٩	• روم ارتوذكس (نظام عمومي) —	
١٩٢ وما يليها	• روم كاثوليك (تحريرات سامية عمومية) —	
٤١١	• روم كاثوليك (قرمانات) —	
٢٠٣ وما يليها	• روم كاثوليك (معاافة الاكليروس وطلبة العلم الديني من الخدمة العسكرية)	
٣٤٣	• روم كاثوليك (احوال شخصية) —	
٢٠٣ وما يليها	• رئيس روحاني (معاافته من الخدمة العسكرية) —	

ز

صحيفة	
٣٤	زعي (زواج الزيمات) —
٣٤٨	زنا احد الخطيئين (بطل الخطبة) — (كانوليك)
٢٠٥ وما يليها	زنا احد الخطيئين (يفسخ الخطبة) — (اقباط ارثوذكس)
٢١٨	زنا (بطل الزواج) — (اقباط ارثوذكس)
٣٥٩	زنا (يفسخ الزواج في حق المضجع والسكنى) — (كانوليك)
٢٢٩ و ٢١٨	زنا مشتهر (من موانع الزيجة) — (اقباط ارثوذكس)
٩	زواج (احكام شرعية اسلامية) —
٣٤	زواج انكنايات —
٤٠	زواج (الباقه والاقرار به) —
٣٧	زواج فور مصبح —
٥٤	زواج (فرق الزواج) —
٣٨	زواج موقوف —
٤١	زواج (فيما يجب على الزوجين نحو بعضها) —
٢١٩	زواج (واجبات الزوجين نحو بعضها) — (اقى . او)
٣٩٧	زواج (واجبات الزوجين نحو بعضها) — (كانوليك)
٤٣٥	زواج — (انجيليون)
٢٠٩	زواج — (اقباط ارثوذكس)
٢١٤	زواج (حده وتعرفه) — (اقباط ارثوذكس)
٢١٩	زواج مكروه لكنه مباح — (اقباط ارثوذكس)

محمدة

- ٢٢٣ زواج (فسخ الزواج وانحلاله وما يترتب عليه) - (اق. ار)
- ٤٣٧ زواج (فسخ الزواج) - (انجيليون)
- زواج (فسخ الزواج) - (كاثوليك) (ر) مانع
- ٣٥٤ زواج (منهية وخاصاته) - (كاثوليك)
- ٣٤٨ زواج سابق (يطل الخطبة) - (كاثوليك)
- ٣٨٠ زواج سابق (من الموانع المبطلّة) - (كاثوليك)
- ٣٨٢ زواج خلي - (كاثوليك)
- ٣٤٧ زواج مدني (حكمه في الكنيسة الكاثوليكية)
- ٣٩٨ زوج (عدم احقاقه بمال الزوجة) - (كاثوليك)
- ٥٣ زوجة (فيما للزوجة وما عليها من الحقوق) -
- ٣٩٧ زوجة (نفقة) - (كاثوليك)
- ٣٩٨ زوجة (تصرفها في اموالها) - (كاثوليك)

س

مجموعه

١١٢

سليه (حجر) -

٤٧

سكنى -

٣٩٩

سلطان (واجبات الامة نحو سلطانها) - (كاثوليك)

١١٥

سن التميز والمراعاة والبلوغ -

٣٤٥

سن التميز - (كاثوليك)

٣١١

سن التميز - (اقباط ارثوذكس)

٣٨١

سن مانع السن - (كاثوليك)

٣٩١

سن الامراة (من مسوغات التفسيع) - (كاثوليك)

ش

صحة

٢٦٥

شاهد — (أبواب ارتوذكس)

٣٥٦

شرط (تقييد عقد الزواج بشرط) — (كاثوليك)

٣٩٩

شعب (واجبات الشعب نحو الحاكم) — (كاثوليك)

ص

٣٩١

صدقة جزيلة (من مسوغات التفسير) — (كاثوليك)

٤١٢

صغير وصغيرة (حكما في الجبر) —

ض

٣٩٠

ضيق الوطن (من مسوغات التفسير) —

ط

٥٤	طلاق — .
٦١	طلاق (تطبيق الطلاق) — .
٥٨	طلاق بائن — .
٥٦	طلاق رجعي — .
٦٤	طلاق المريض — .
٦٣	طلاق (تفويض الطلاق للمرأة) — .
٢٢٣	طلاق — . (إقباط أو ثوذكس)
٤٣٧	طلاق — . (انجيليون)
٣٥٧	طلاق (عدم جوازه عند الكاثوليك) — .
٣٥٢	طواف (المناداة للطواف) — . (كاثوليك)
٣٨٤	طواف (فمين يفتقد عقد زواجه) — . (كاثوليك)

ع

صحيفة

٢٦٠ عهد ملك (موارث) — (اقباط ارثوذكس)

٣٦٨ عبودية (من الموانع المبطلّة) — (كاثوليك)

٢١٩ عبودية (من الاسباب التي تبطل الزواج مكرها) — (اق . ار)

٧٠ عجز —

٢١٨ عجز (من موجبات الطلاق) — (اقباط ارثوذكس)

٣٨٥ عجز (تعريفه وانواعه) — (كاثوليك)

٣٩١ عداوة وخصومة (من مسوغات التفسيح) — (كاثوليك)

٤٣٧ عداوة وخصومة (من موجبات الانفصال) — (انجيليون)

٣٥٨ عداوة وخصومة (من موجبات الانفصال) — (كاثوليك)

٧٢ عدة —

٢١٢ عربون — (اقباط ارثوذكس)

٣٤٧ عربون (خطبة) — (كاثوليك)

٣٥٢ عسكري (المتأداة للعسكري) — (كاثوليك)

٣٨٦ عقم (حكمه في الزواج) — (كاثوليك)

٣٨١ عسر (مانع العبر) — (كاثوليك)

عن — (راجع) عجز

٢١٨ عن (من موانع الزيجة) — (اقباط ارثوذكس)

٣٨٥ عن (من الموانع المبطلّة) — (كاثوليك)

١٨٤ عهدة شريفة —

١٨٥ عهدة الخطبة عمر بين الخطابات —

١٧٨ حول ورد (موارث) —

٣٤٩ صيب غني (حكمه في صحة الخطبة) — (كاثوليك)

ع

صحيفة

٤٨

غائب (نفقة زوجة الغائب) - .

٢٤٢

غائب (مواريث) - . (اقباط ارثوذكس)

٣٨١

غائب (حكمه في الزواج) - . (كاثوليك)

٢٢٦

غائب (حكمه في الزواج) - . (اقباط ارثوذكس)

٣٥٢

غريب (المناداة للغريب) - .

٢٢٤

غش (موجب لفسخ الزواج) - . (اقباط ارثوذكس)

٣٦٨

غلط (من الموانع المبطله) - . (كاثوليك)

غنية طويلة (راجع) غائب - .

ف

صحيحة

- ٥٤ فرق الزوج — .
- ٧١ فرق الزوج — (راجع طلاق . انفصال . هجر . مانع)
- ٧٠ فرقة بالردة — .
- ١٨٦ فرقة بالعنة — .
- ١٦٨ فرمان ٠٠ فبراير ١٨٥٦ (في شأن غير المسلمين) — .
- ٢٢٣ فروني (اصحاب القروض) — .
- فسخ الزواج وانحلاله وما يترتب عليه — (اقباط ارثوذكس)
- فسخ الزواج — (ر) انفصال . طلاق . هجر (وطى الاخض
- (راجع مانع)
- ٣٥٧ فسخ الزواج الغير مكتمل — (كاثوليك)
- ٣٤٧ فسخ باغراء (ما يترتب عليه في شأن الخطبة والزواج) — (ك)
- ٣٩١ فضائل مسيحية (من مسوغات التفسير) (كاثوليك)
- ٣٩١ فقر المرأة (من مسوغات التفسير) (كاثوليك)

ق

صحيحة

- ٢٦٢ قاتل المورث .— (اقباط ارثوذكس)
- ١٠١ قاصر .—
- ٢٣٦ قاصر (الولاية على القاصر) .— (اقباط ارثوذكس)
- ١٩٢ قانون اساسي شمالي (حرية الاديان وساواة) .—
- ٢١٧ قرابة (من موانع الزيجة) .— (اقباط ارثوذكس)
- ٣٧٦ قرابة اعلية (تعريفها) .— (كاثوليك)
- قرابة اعلية (حكمها عند الروم . لحضرة الارشمندريت الجليل
- ٣٧٦ كيرلس رزق وكيل بطريركخانه الروم الكاثوليك) .—
- ٣٧٠ قرابة دموية (من الموانع المبطلة) .— (كاثوليك)
- ٣٧٣ قرابة روحية (تعريفها وحكمها) .— (كاثوليك)
- قرابة روحية (حكمها في الكنيسة الشرقية) لحضرة الاب الجليل
- ٣٧٤ الارشمندريت كيرلس رزق وكيل بطريركخانه الروم الكاثوليك بمصر (
- ٣٧٥ قرابة شرعية . تبني (تعريفها وحكمها في الزواج) .— (كاثوليك)
- ٣٧٠ قرابة طبيعية (تعريفها . من الموانع المبطلة) .— (كاثوليك)
- قرابة عن ولادة غير شرعية (حكمها عند الروم الكاثوليك . لحضرة
- الاب الجليل الارشمندريت كيرلس رزق
- ٣٧١ وكيل بطريركخانه الروم الكاثوليك بمصر) .—
- ٢٠٣ و مايليه قرعة عسكرية (معاونة رجال الدين من الخدمة العسكرية) .—

صحيفة

- ٢٧٥ قرعة عسكرية (معافاة طلبة العلم الديني من الاقباط الارثوذكس) -
١٠٨ قرعة عسكرية (معافاة طلبة العلم الديني من الاقباط الكاثوليك) -
٤٥٣ قرعة عسكرية (معافاة طلبة العلم الديني من البروتستانت) -
٤٧٤ قرعة عسكرية (معافاة طلبة العلم الديني من الاسرائيليين) -
٢٦٧ قسم - (اقباط ارثوذكس)
٣٦٨ قيد المواليد - (اقباط ارثوذكس)
١١٨ غيم (لائحة المجلس الحسبي) :-

ل

صحيفة	كاثوليك (احوال شخصية) -
٣٤٣	كاثوليك (تحريرات سامية عمومية) -
١٩٢ وما يليها	كاثوليك - (راجع ارمن كاثوليك . اقباط كاثوليك
٩	كتاب الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية (للمرحوم قدري باشا)
	كتاب الخلاصة القانونية في الاحوال الشخصية للاقباط الارثوذكس
٢٠٩	(لحضرة الاب الجليل الايقومانوس فيلوثاوس) -
	كتاب مختصر القواعد الاساسية في الاحوال الشخصية للطوائف الكاثوليكية
٣٤٤	(لقليوب بن يوسف جلاد) -
٤٣٣	كتاب الاحوال الشخصية للطائفة الانجيلية -
٣٤	كتاية (زواج الكتابيات) -
١٦٧ و ٣٥	كتاية (في انها لا ترث زوجها المسلم) -
٤٧	كسوة -
٢١	كفاءة -
٢٠٢ و ١٩٧	كنيسة (معافاة الكنائس من رسوم الجمارك ومن عوائد الاملاك)
٤١٩	كنيسة مشيحية متعددة مصرية (طوائف بروتستانتية) -

ل

صحيفة

٨٢

٣٩٩

لبيط -

لبيط - (كاثوليك)

لائون (احوال شخصية) - (راجع) (كاثوليك)

م

صحيفة

اقباط ارثوذكس

مانع —

موانع الخطبة والاملاك

سن التمييز . المرض المانع عن الزيجة . الحبس الطويل . الفقر الشديد
مع الدين والاختفاء . الانتقال عن القرعة لاسيما عن المذهب . اشتغال
فحش السيرة . العبودية . الرهينة ٢١١ وما يليها

موانع الزواج

الرضا . رضا الوالدين . القرابة الطبيعية . القرابة الروحية . القرابة
الوضعية . القرابة الزوجية . العن (العجز) . الخنثى . الخصى . الجنون
المطبق . الجزام . البرص . المخالفة في الدين المسيحي . الزنا المشتهر الثابت .
الرهينة . البلوغ . ذو السلطة على القاصر . عشرة شهور الحزن . العبودية .
التارك الرهينة . ارملة الكاهن ٢١٦ وما يليها

اسباب فسخ الزواج

الفس . الزنا . الترهيب . اغراء الرجل زوجته على المنكر . الضرر
(الخطر) العن . تغيير الديانة المسيحية . الفسقة الطويلة . العداوة (عدم
الاتصاف الدائم) ٢٢٤ وما يليها

النجليون

اسباب فسخ الخطبة

فساد في الاخلاق . عامة خفية سابقة على الخطبة . مرض قتال معد .
تغيير الدين . ارتكاب جريمة مهينة للشرف . غيبة طويلة ٤٣٤

صحيفة

موانع الزواج
القربة الدموية (الطبيعية) . الرضا ٤٣٥ وما يليها

اسباب فسخ الزواج
عدم الائتلاف الدائم . الزنا . تغيير الديانة المسيحية ٤٣٧

كاثوليك

شروط صحة الخطبة .
الرضا . الوعد المتبادل . الاهلية . سن البلوغ ٣٤٥
اسباب فسخ الخطبة

الخوف الشديد . الخطبة تحت شرط التفسيح . الوعد البسيط . النذر
الرهباني . الزنا . تغيير الحالة . تاخير عقد الزواج . القية الطويلة . الارتباط
بزوج سابق ٣٤٨

موانع الزواج المانعة اي التحريمية فقط
تحريم الكنيسة . الاشتباه بوجود مانع مبطل . اختلاف المذهب . المناذرة .
رضا الوالدين . نذر العفة . نذر التبتل . نذر الترهيب

موانع الزواج المبطله اي التي تلغي عقد الزواج
الغلط . الحالة . النذر . الدرجة . القربة الاهلية . الادب العمومي
(مانع الحشمة) . الذنب . اختلاف الدين . الاكراه . الارتباط . السن . الخفاء
المعز . الخطف

اسباب المعز اي الانفصال
قراضي الطرفين . خطر النفس والجسد . زنا احد الزوجين . تغيير المذهب
متاع البيت - ٣٣

مجلس خنبي - (لائحة) ١١٨

مجنون (خير) - ١١٢١

محل لاقامة (تفرغه) - (كاثوليك) ٣٨٤

صحيفة	
٣٨٤	محل السكنى (تريفة) - (كاثوليك)
٢٠٥ وما يليها	محكمة مختلطة (عدم اختصاصها بنظر دعاوي بعض الطوائف المسيحية)
١١٢	مدين - (حجر)
٢١١ و ٢٢٥	مذهب (حكم تغيير المذهب في حق الزواج) - (اقباط ارثوذكس)
٣٥٩	مذهب (حكم تغيير المذهب في حق الزواج) - (كاثوليك)
١١٥	مراجعة -
١٥٧	مريض (تصرفات المريض) -
٤٤٩	مريض (تصرفات المريض) - (انجيليون)
٣٩٩	مريض (تصرفات المريض) - (كاثوليك)
٦٤	مريض (طلاق المريض) -
٣٨٤	مسكن (تريفة) - (كاثوليك)
١٨٤	مسيحي (هبة شريفة) -
١٨٦	مسيحي (فرمان ١٨٥٦) -
١٩٢	مسيحي (تقريرات مباحية همومية) -
١٩٠	مسيحي (معاهدات باريس وبرلين) -
٣٥٧	مضجع (الزواج من حيث المضجع) - (كاثوليك)
٢٣٣	معاشرة الزوجين دون اختلاط الفراش - (اقباط ارثوذكس)
٣٥٨	معاشرة الزوجين دون اختلاط الفراش - (كاثوليك)
١٩٠	معاهدة باريس (ما تتضمنه في شأن المسيحيين) -
١٩١	معاهدة برلين (ما تتضمنه في شأن المسيحيين) -
٢٦٠	مفتوق (مواريث) -
١١٢	مفتوه (حجر) -
٣٧٢	معمودية (يترتب عليها مانع مبطل) - (كاثوليك)

صحيفة

- ٤٣٧ مفارقة — (انجيليون)
- ٣٦٧ و ٣٥٨ مفارقة — (كاثوليك)
- ١٦٠ مفقود —
- ١٧٧ مفقود (مواريث) —
- ٣٨١ مفقود (حكمه في حق الزواج) — (كاثوليك)
- ٢٢٦ مفقود (حكمه في حق الزواج) — (اقباط ارثوذكس)
- ٣٩٩ ملة (واجبات الملة نحو الحاكم) — (كاثوليك)
- ٣٥٠ مناداة (نصرانيا) — (كاثوليك)
- مناداة (في ان شرعية المناداة لا يعمل بها عند الروم الكاثوليك)
- لحضرة الاب الجليل الارشمندريت كيرلس رزقي وكيل
- بطر كنيانة الروم الكاثوليك بصرى —
- ٢٥٠
- ٢٣ مهر —
- ٢١٢ مهر — (اقباط ارثوذكس)
- ٢٣١ مهر (حكم المهر بعد فسخ الزواج) — (اقباط ارثوذكس)
- ١٩٢ مهر (طوائف غير اسلامية - قرارات سامية عمومية) —
- ١٦٣ مواريث —
- ٢٥٤ مواريث — (اقباط ارثوذكس)
- ٤٤٤ مواريث — (انجيليون)
- ٣٩٩ مواريث — (كاثوليك)
- ٤٧٥ مواريث — (مريان الاحكام الخصوصية الشخصية)
- ٣٩٨ موالي (واجباتهم) — (كاثوليك)
- ٢١١ موانع الاملاك — (اقباط ارثوذكس)
- ١٣ موانع الزواج (احكام اسلامية) —

صحيفة	
٢١٦	موانع الزواج — (اقباط ارثوذكس)
٤٣٤	موانع الخطبة — (انجيليون)
٤٣٧	موانع الزواج — (انجيليون)
	موانع — (راجع مانع)
٣٥	موانع الميراث (اختلاف الدين) —
٤٤٥	موانع الميراث — (انجيليون)
٢٦٢	موانع الميراث — (اقباط ارثوذكس)
١٦٣	ميراث —
٢٥٤	ميراث — (اقباط ارثوذكس)
٤٤٤	ميراث — (انجيليون)
٣٩٩	ميراث — (كانوليك)
٢٦٤	ميراث ووصية الاكليريوس — (اقباط ارثوذكس)

ن

صفحة	
٣٤٨	نذر دهبالي (بطل الخطبة) . — (كانوليك)
٣٦٣	نذر دهبالي (من الموانع المبجلة) . — (كانوليك)
٣٦٩	نذر العفة الاحتفالي (من الموانع المبجلة) . — (كانوليك)
٢١٨ و ٢١٣	نذر . — (اقباط ارثوذكس)
٢٧	نسب (ثبوت النسب) . —
٢٣٤	نسب . — (اقباط ارثوذكس)
٣٩١	نسل (صالح النسل) من مسوغات التفسيح) . — (كانوليك)
٤٣	نقطة . —
٩٧	نقطة ذوي الارحام . —
٧٥	نقطة الممتدة . —
٩٥	نقطة واجبة للآباء على الابناء . —
٩١	نقطة واجبة للابناء على الآباء . —
١٩٢	نقطة (طوائف غير اسلامية . تحريرات سامية همومية) . —
٤٣٩	نقطة . — (اليميلون)
٣٩٣	نقطة . — (كانوليك)
٤٧٥	نقطة (من اختصاص عماكم الاحوال الشخصية) . —



مكتبة

١٤٤

هبة - ٠

٢٤٩

هبة - ٠ (اقباط ارثوذكس)

٣٩٩

هبة - ٠ (كاثوليك)

٣٤٩

هبة - ٠ (كاثوليك) (خطبة في الحكمة)

٤٣٧

هجرة - ٠ (النجليون)

٣٥٨

هجرة - ٠ (كاثوليك)

٢١٢

هدية - ٠ (اقباط ارثوذكس)

٣٤٧

هدية (خطبة) - ٠ (كاثوليك)

و

صحيفة	
٣٩٤	والد (فيا يجب على الوالدين نحو اولادهم) - (كاثوليك)
٣٥٧	وثائق (الزواج من حيث الوثائق) - (كاثوليك)
٢١٥	وحدة الزوجة - (اقباط ارثوذكس)
٤٣٥	وحدة الزوجة - (انجيليون)
٣٥٦	وحدة الزوجة - (كاثوليك)
١٥٠	وصايا -
١٩٢	وصايا (طوائف غير اسلامية - تحريرات سامية عمومية) -
٢٣٩	وصايا - (اقباط ارثوذكس)
٤٤٠	وصايا - (انجيليون)
٣٩٩	وصايا - (كاثوليك)
٢٤٢	وصي - (اقباط ارثوذكس)
٤٤٠	وصي - (انجيليون)
٣٩٩	وصي - (كاثوليك)
١٠٣	وصي شرعي -
١٠١	وصي مختار -
١١٨	وصي مختار - (لائحة المجلس الحمصي)
١٠٤	وصي (تصرفات الوصي) -
١٥٠	وصية -
٢٣٩	وصية (تعريفها وتقييمها وابطالها) - (اقباط ارثوذكس)
٤٤٩٠	وصية - (انجيليون)

٣٩٩	وصية — (كاثوليك)
٣٦٤	وصية وميراث الاكليروس — (اقباط ارثوذكس)
١٥٥	وصية بالمنافع —
٣٤٦	وعد بسيط بالزواج — (كاثوليك)
٢٥١	وقف — (اقباط ارثوذكس)
٢٠	وكالة بالزواج —
٣٥٥	وكالة بالزواج — (كاثوليك)
١٠٧	وكيل الوصي —
٢١٥	ولا، (الولاء في الزواج) — (اقباط ارثوذكس)
٨١	ولادة (دعوى الولادة) —
١١٨	ولاية (لائحة المجلس الحسبي) —
٥١	ولاية الزوج —
١٥	ولاية على الزواج —
٩٨	ولاية الاب —
٢٣٦	ولاية الاب — (اقباط ارثوذكس)
٤٤٠	ولاية الاب — (انجيليون)
٣٩٩	ولاية الاب — (كاثوليك)
٣٥	ولد (يتبع دين ابيه المسلم) —
٣٨٠	ولد (يتبع الدين المسيحي والمذهب الكاثوليكي) —
١٧٨	ولد اللعان (مواريث) —
١٧٨	ولد الوثا (مواريث) —
٨٤	ولد (فيا يجب عليه لايويه) —
٣٩٣	ولد (فيا يجب عليه لايويه) — (كاثوليك)
٧٧	ولد (ثبوت نسب الاولاد) —

لا

مجلد

- ٢٦٩ لائحة ترتيب واختصاصات مجلس الاقباط الارثوذكس — •
٤٢٥ لائحة مجلس الانجيليين الوطنيين — •
١١٨ لائحة المجلس المحمي — •
٢٧٩ لائحة ترتيب القومسيون المجتمع في بطركفانة الروم الارثوذكس — •
٤٥٧ لائحة ترتيب قومسيون طائفة الامرائليين — •

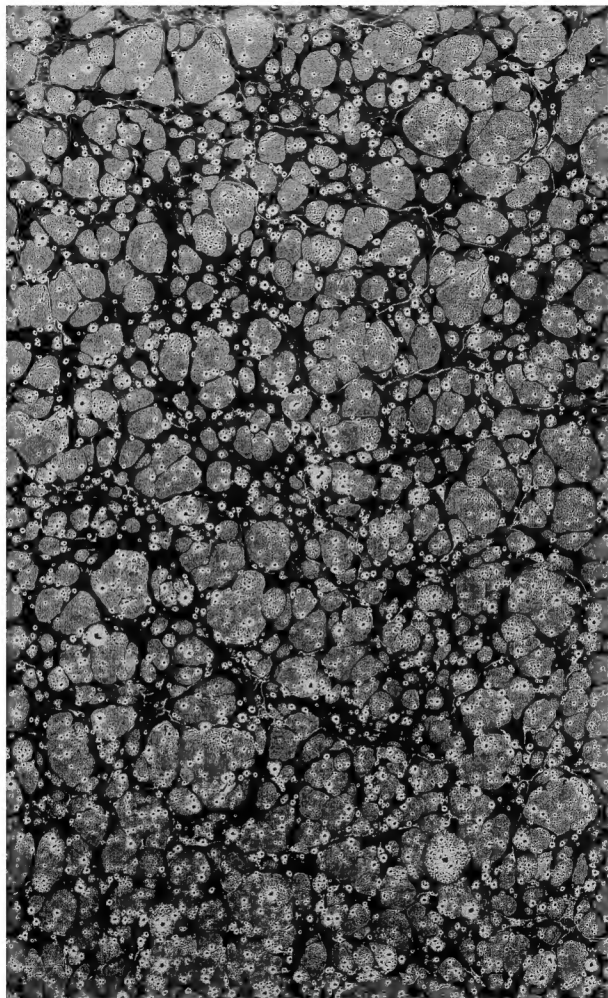


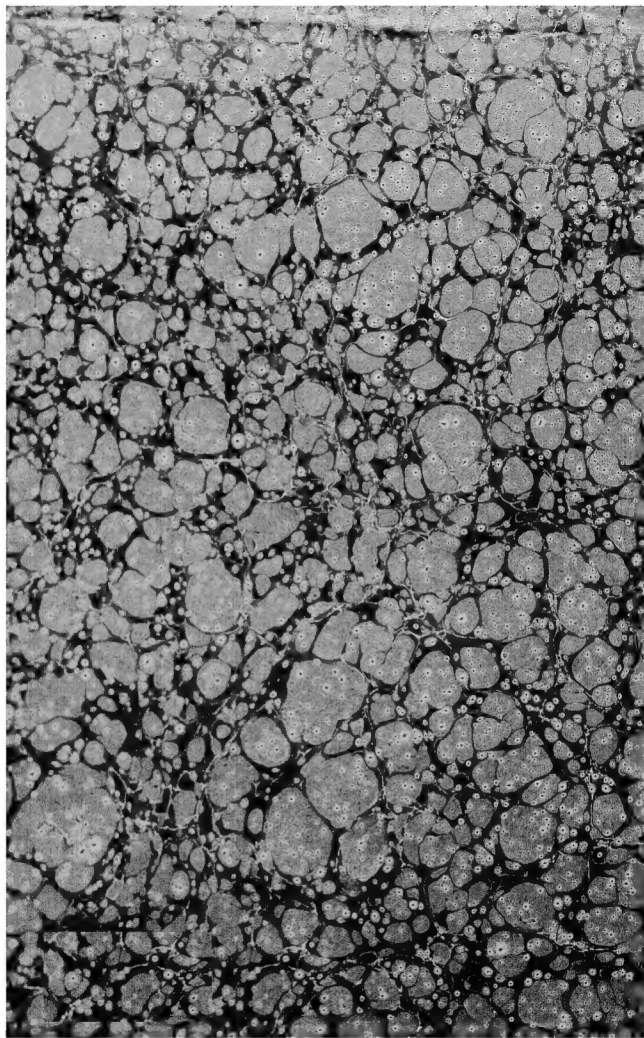
ي

- صحفة
٢٦٧ يمينا — (اقياط ارنوذكس)
٤٧٧ يمينا (قانون اهلي مصري) —
١٩٢ وما يليها يمينا (تحليل الرهان . تخريرات سامية عمومية) —

اتمى الجزء الخامس







Bibliotheca Alexandrina



0437582